

دكتور / عبد العال شاهين

الضائر اللغوية

في
الشعر الجاهلي



دار الرياض للنشر والتوزيع

النشر
دار التراث للنشر والتوزيع
الرياض

تأليفه ٤٠٤١٨٠٠/٤٠٦٤ - ص. ١٦٧٢١



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

للأستاذ الدكتور محمد مصطفى هدارة

لم يبلغ قوم في الحفاظ على لغتهم والتفاني في خدمتها والحرص على نقائها ما بلغه العرب ، وما ذاك إلا لأن لغة من لغات الأرض لم ينزل بها كتاب سماوى بمعانيه وكلماته وحروفه سوى اللغة العربية : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » . وحين التوت الألسنة بمخالطة الأعاجم ، دفعت الغيرة على اللغة علماءها للمسارعة بوضع القواعد التى تحمى الألسنة والأقلام من الخطأ ، وكان الشعر العربى من مصادرهم الرئيسية التى استمدوا منها تلك القواعد والأصول . بيد أنهم وجدوا فيه ألفاظاً وتراكيب تشذ عن الأصول التى استنبطوها من سائرهم ومن كلام العرب الخاص الذين حصروا فيهم الثقة والاحتجاج ، وقد دفعهم ذلك إلى التأمل والتماس العلل ، وما كان بمقدورهم أن يردوا هذا الشذوذ أو الخروج عن القاعدة إلى الخطأ ، فسا من سبيل إلى لوم البئر الثرة إذا عجوت الدلاء أن تمتاح منها . وحين اجتراً عالم نحوى على الفرزدق الذى أتى بعد انقضاء العصر الجاهلى بنحو قرن من الزمان ، أبى الفرزدق إلا أن تخضع القواعد لسليقته وفطرته اللغوية النقية ، فليس عليه إلا أن يقول ، وعلى العلماء أن يلتمسوا العلة لقوله إن وجدوا فيه خروجاً على ما تعارفوه من كلام العرب .

وهذا الخروج عن المؤلف الذى قد يسمى شذوذاً أو ضرورة ، هل يختص بالشعر وحده دون النثر ، باعتبار أن الشعر فن من القول ، له ميزانه الذى قد يدفع إلى الاضطراب ، بحيث لا يجد الشاعر مندوحة عن التغيير فى المؤلف المعروف ، أو تراه يمثل نوعاً من الحرية للفنان له أن يمارسها بقدر ما تؤديه إليها فطرته الفنية . وإذا كان هذا صحيحاً فهل نقصر تلك

الحرية على الشاعر القديم وحده ، يتصرف في اللغة أنى شاء ، دون الشاعر المحدث الذى ينبغى له أن يلتزم القواعد والأصول بغير خروج أو شذوذ أو ضرورة؟

إن الخليل بن أحمد العالم اللغوى الفذ يجيب عن بعض مما طرحته من أسئلة حين يقول : (الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا ، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ، ومن تصريف اللفظ وتعقيده ، ومد مقصوره ، وقصر ممدوده ، والجمع بين لغاته ، والتفريق بين صفاته ، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته ، والأذهان عن فهمه وإيضاحه ، فيقربون البعيد ، ويبعدون القريب ، ويحتج بهم ، ولا يحتج عليهم) (١).

إنه يطلق الحرية للشعراء - دون تحديد عصرها - ليخرجوا على المتعارف المألوف في حدود ما يملية عليهم فهم ، وما من مذهب حديث في اللغة يذهب إلى أبعد من ذلك حين يعرض للغة الشعر ويحلل بنيتها ، بل إن كلام الخليل - إن صحت روايته عنه - يؤيد ما يذهب إليه المتطرفون من الشعراء المحدثين الذين يريدون إحداث ثورة في اللغة عن طريق مايسمونه (تغيير مقام الكلمات) أو تطوير دلالاتها بما يحسه الشاعر بعيداً عن مدلولاتها الثابتة في قواميس اللغة والاستخدام العادى .

إن مبدأ الضرورة في اللغة إذن موضوع يبلغ حداً كبيراً من الطرافة والإمتاع العقلى وهو ليس مقصوراً على حدود اللغة من حيث هي ، بل يتعداها إلى آفاق الدراسة الأسلوبية من حيث المفهوم النقدى والبلاغى ، ومن حيث موسيقى الشعر ، ومن هنا كان إشرافى على هذا البحث الذى تابعت خطواته ، وكانت عنايتى بموضوعه لا لأنى شاركت في تحقيق كتاب من كتب الضرورة وهو كتاب الضرائر لأبى عبدالله محمد بن جعفر التميمى القزاز القيروانى ، بل لأهمية الموضوع من حيث علاقة اللغة بالشعر . وأرى أن الدكتور

(١) انظر زهرة الآداب للحصرى القيروانى ٣ : ٥٢ .

عبد العال شاهين قد وضع ببحثه هذا اللبنة الأولى في بناء هذا الموضوع إذ اتجه إلى دراسة الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ، وهي القاعدة الأساسية الأولى في فهم معنى الضرورة لغة واصطلاحاً ، وإدراك موقف العلماء القدماء والمحدثين منها ، ومعرفة قضاياها المختلفة التي أثارتها نصوص الشعر الجاهلي التي خرجت عن حدود المؤلف والمعروف لدى العلماء ، وقد حصر الباحث هذه القضايا في الزيادة والنقص ، في الحرف أو الكلمة أو الجملة أو الحركة ، وفي التغير ، وانتهى إلى نتائج طيبة أهم ما فيها أن الضرورة ليست خطأ أو عيباً وإنما هي مظهر من مظاهر اعتداد الشاعر بنفسه واقتداره على الخلق والإبداع وامتلاكه اللغة بإحساسه القوي بها دون أن يتعبد لها أو يجعل إهماله رهن قيودها .

وما من شك في أنه قد أحسن الأساس وهياً للباحثين بعده سبيل المضي إلى العصور الأدبية المختلفة للبناء على ما أسس ، ولإدراك النواحي الفنية والجمالية في خروج الشعراء والكتاب أيضاً على القواعد الثابتة للغة ، بشرط أن يكون هذا الخروج لغاية فنية جميلة ، وبحس عربي أصيل ، يثرى اللغة ولا يبددها ، ويعمقها ولا يشتتها ، ويزيدها بياناً وإفصاحاً ، لا عجمة ونموضاً والله أسأل أن ينفع بهذا البحث ويجهد صاحبه ، وهو من وراء القصد والسبيل .

محمد مصطفى هدارة

الرياض في جمادى الأولى سنة ١٤٠٢ هـ
مارس سنة ١٩٨٢ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

نحمد الله ونستعينه ، ونصلي على أشرف خلقه وسيد رسله سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم وبعد :

فإننا قد اتجهنا أن نرمي بسهمنا بين السهام في هذا البحث الجاد من
مباحث اللغة : (بحث الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي) ، ورأينا فيه
ناحيتين مهمتين :

أولاهما : اتصاله بمباحث في النحو واللغة والعروض والبلاغة والنقد
وهذا يكسبنا بسط الفكر والنظر في هذه الموضوعات التي نتجلى لنا الجملة البليغة
في أعلى درجات القول من الكتاب الحكيم الذي أحكت آياته ثم فصلت
من لدن حكيم خبير ، ثم في تعبير رسوله الأمين عليه الصلاة والسلام .

ثانيتهما : أن هذا الموضوع ضربت فيه أقلام المفكرين والباحثين من
قديم ، فانتسعت آفاقه وتعددت جوانبه ، وتنوعت أصدافه وجواهره ووصل
كثير من العلماء فيه إلى نتائج وحقائق يمكن الاعتماد عليها والوصول عن
طريقها إلى نتائج جديدة وغايات عظيمة حيث إن الطريق أصبح شبه معبد
للوصول بالدراسات الجامعية إلى شأوها ، ومن ثم نجد الخصب الباعث على
النماء قائماً وميسوراً ، ونجد المسادة اللغوية والفنية في متناول اليد ونجد
فيها نظرات العلماء قدماء ومحدثين قد ارتسمت في صورتها الناضجة ، فليس
بدعاً أن نعبئ البحر مع العابرين ، ولكن لنحقق هدفاً غير الذي حققوه ،
ونجمع من ذخائر البحر ما يضيف إلى ما جمعوه .

وهذا العمل منا يصاحب قافلة العلم والبحث في اللغات ، فإن دراسة
الأساليب واستشفاف الذوق ، وبيان ما يعبر عنه أي (الدراسة الأسلوبية)
هي موضع اهتمام كثير من علماء اللغة والأدب في الشرق والغرب .

وطريقنا في الدراسة بين المعالم واضح المنهج ، لأننا لما وجدنا المادة للدراسة أمكن تيسير دراستها بالإضافة إلى وجهات النظر الكثيرة التي قرأناها متصلة بهذه المادة كما وجدنا أن الموضوع نفسه لم يسلم من مناقشات العلماء في جواز وقوعه أو عدم جوازه ، وما معنى الضرورة وما حقيقتها وهل هذا الاسم يشير إلى أن الضرورة عيب أو غير عيب . ولم تقف المناقشة عند القدماء بل امتدت إلى الباحثين في العصر الحديث . فلا بد لنا إذن من النظرة المتأنية ، والوقفة الفاحصة في هذا الجو من التفكير والجدل .

وإذا كان البحث لغوياً في مظهره وحقيقته فلا بد من استشارة اللغة نفسها في معنى الضرورة وتعريفها ، وما يتصل بذلك من ورود الكلمة مستعملة في المعجز البليغ من كتاب الله وفي كلام رسوله صلى الله عليه وسلم إلى غير ذلك . فاتضح لنا بذلك معالم البحث فانقسم إلى قسمين :

أولهما : يتناول الضرورة في معناها وحقيقتها وتطورها التاريخي وآراء العلماء فيها وأحكامهم عليها ، وكان لعلماء النحو في ذلك القدر المعلي والنصيب الأوفى فاستوجب ذلك عرض آراء الخليل وسيبويه والفارسي وابن جني والفرأ والكسائي وأبي حبان وابن مالك وابن هشام والشاطبي وغيرهم من أعلام النحاة ثم آراء المحدثين . وانتهينا في ذلك إلى رأينا من أن الضرورة ليست عيباً ما دامت تعبر عن نفس شاعرة ، وخلق وإبداع .

وقد رأينا أن هذا الجزء النظري من البحث ضروري للقارئ ليعرف كيف تبدل الجهود ، وكيف تفتى الأعمار في خدمة مقومات الحياة الراقية للغة وأغراضها النبيلة ، ثم للاستضاءة بهذه النواحي في الوصول إلى غايتنا ، وبخاصة أننا قد اكتسبنا رأياً بعد دراسة هذه الاتجاهات وعرضها . وهذا العرض والرأي يفيدان جداً عند دراستنا التطبيقية للضرورة ومن ثم تشعب هذا القسم في فصلين هما : معنى الضرورة ، وآراء العلماء فيها .

ثانيهما : الجانب التطبيقي وفيه ثلاثة فصول هي : (الزيادة ، والنقص ، والتغير) وذلك أننا بالبحث في كتب السابقين وجدنا أن ما عرض من أنواع الضرورة يجاوز العصر ، ويتداخل في العرض والعناوين ويقدم المسادة الكثيرة

المتشعبة التي لا يمكن الهيمنة عليها وامتلاك ناصيتها إلا بصعوبة ، وقل من يلتزم منهم تبويهاً معيناً ولهم العذر في هذا ، حيث كانوا حريصين على أن يقدموا لنا من بعدهم ثمرات ناضجة لجهود مخلصية يمكن الانتفاع بها والاهتداء بهداها ، ولكننا وجدنا منهم من يمكن اقتفاء أثره ونهج طريقته في الترتيب والتبويب مثل ابن عصفور في السابقين والألوسي في الخالفين مع اختلاف في الروية وغزارة في المادة ولا يمكن أن نقدر هؤلاء قدرهم إذ حفظ لهم الجزاء عند ربهم .

وقد نهجنا منهم في هذا ، فأصبحت فصول الضرورة في نظرنا ثلاثة فصول .

وتحديداً للبحث وتحرياً للصحة لم نعتمد من الشواهد إلا ما كان موثقاً بصحته وصحة نسبته ، ودلالته على أصالة اللغة في عصر لا يتطرق إليه الشك من عصور اللغة وهو العصر الجاهلي ، واضعين في اعتبارنا أن العصر الإسلامي امتداد له في صفاء اللغة وسلامتها من الخطأ ولكننا قصرنا الاستشهاد على شعر الجاهليين أو الذين شهدوا فترة من العصر الإسلامي حتى تضيق دائرة البحث ولا تتشعب الأمثلة من جهة فيمكن استيعابها ولا يشغلنا حشدها عن تحسس جزئياتها وصولاً إلى الغاية ، وإذا شككنا في نسبة شعر أو لم نعرف قائله أو كان لغير الجاهليين أو المخضرمين الذين شهدوا الإسلام ضربنا صفحاً عنه وأبعدناه من البحث كما أن الشعر غير الدال على الضرورة لأنه لغة قبيلة من القبائل فإننا نستبعده من بحثنا ما لم يكن قائله من غير أبناء هذه الجماعة أو القبيلة . غير أن ضرورة العمل في البحث قد تقضي بعرض بعض النصوص غير المستوفية للشروط السابقة استجلاء لمسألة أو توضيحاً لرأى فإننا لا نجد في ذلك بأساً في حدوده الضيقة جداً ومع التنبيه إلى أنه نص لا يدخل في إطار المنهج مع بيان السبب في ذكره ووضعه غالباً في هامش البحث .

ونحن لا نعرض النصوص كما عرضها السابقون ، وإنما نفيد من السابقين في عرضهم مع مراجعة الآراء وتبين اتجاهاتها والبحث عن مطابقة

النص بقواعد النحو ، وبيان المسألة التي تتصل به لمعرفة الحكم على النص من كونه مشتملاً على ضرورة أو غير مشتمل . فتصبح اللغة موجهة للنص في الحكم عليه من جهة ، ومعرضة في ثوب جديد من جهة أخرى وهذا هو هدفنا من الدراسة ، فإذا كانت لنا رؤية جديدة في الضرورة ، فإننا نكون قد استنبطناها من دراسة النص في مطابقته للقواعد ، ومن دراسة آراء العلماء .

والذي جعلنا نستشير كتب النحو في كل ما يعرض لنا من مسائل أنا وجدنا هذه الكتب قد تميزت أقسامها ، ونضجت الفكرة فيها أكثر بكثير من نضجها عند الناظرين في ضرورة الشعر ذلك أن النحو هو العلم الذي تفخر به العربية في اشتداد ساعده وعلو كعبه في القوة والقرب من الكمال وإذا جاز لبعض المتأخرين الإنحاء باللائمة على النحاة في صرامة أحكامهم ودعوتهم إلى الأخذ بقواعد اللغة في غير مرونة ولا تجاوز ، فإن للنحاة عذرهم في الحرص وللمتأخرين حقهم في الأخذ بما يتحقق به إبراز الذوق الأدبي حتى تتسع جوانب التعبير .

والنص لدى الباحث هو مادته والأمر الأثير عنده المحب إليه فلا بد أن يعرف جوه وقائله وعصره وهذا ما حرصنا على المشاركة فيه بقدر ما يتسع له المجال مع إثبات ذلك بهامش البحث . فكان للتحقيق العلمي ركن مهم في العمل يتطلب دائماً توثيق النص والإشارة إلى آراء العلماء والمواضع التي أخذنا منها هذه الأفكار والآراء ، والترجمة للشعراء وبخاصة من لا يشهرون في الأدب الجاهلي أو من يكونون موضع شك .

وبهذا تستقيم مادة الكتاب العلمية ، لم نترك فيها موضعاً يصح لنا إبداء الرأي فيه إلا وقد استوفينا ذلك مع التزامنا التقديم لكل فصل وتذييله بما يوضح جوانب الفكرة ويستبين منه رأينا .

وقد حمدنا الله على أن يكون فهمنا لكل موضوع واضحاً من التناول في الأثناء وفي الخاتمة لكل مسألة ثم لكل الموضوع مع شمول ما عرضناه لعلوم اللغة من نحو وبلاغة وعروض ونقد .

والله نسأل أن يجعل هذا البحث نافعاً وأن يتخذ منه طلاب العربية طريقاً لتحقيق غاياتهم في المعرفة والتذوق إنه نعم المولى ونعم النصير .

القسم الأول
الضرورة وأحكامها

الفصل الأول

مفهوم الضرورة المفهوم الاصطلاحي للضرورة

اختلف العلماء في حد الضرورة وانقسمت في ذلك آراؤهم وذهب الجمهور إلى أنها : ما وقع في الشعر مما لا مثيل له في النثر . سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا (١) . وذهب آخرون ممثلين لمذهب سيوييه وابن مالك والأعلم ومن شايحهم إلى أنها : ما ليس للشاعر عنه مندوحة (٢) مستنبطين رأيهم هذا من المعنى اللغوي للضرورة وأنها لا تكون إلا الحاجة ، وأنها كذلك ما لا يجد الشاعر مفرأ من حذفه أو زيادته أو غير ذلك تفسادياً لا نكسار وزن أو اختلال قافية .

وثمة رأى ثالث يعتبر الضرورة أنها ما جاز في الشعر والسجع وهو رأى الأخفش (٣) وسنبين فيما يلي أدلة كل فريق والرد عليه إن كان ثمة تعقيب .

ويعكس فهم أصحاب الرأى الأول (رأى الجمهور) تصريح الخليل ابن أحمد (بأن الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أتي شاءوا . وجاز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ، ومن تصريف اللفظ وتعقيده ، ومد مقصوره وقصر ممدوده ، والجمع بين لغاته ، والتفريق بين صفاته ، واستخراج ما كلت الألسنة عن وصفه ونعته . . ويحتج بهم ولا يحتج عليهم) (٤) .

-
- (١) انظر : مع الهوامع : (٢٥٨/١) ، خزائن الأدب : (١٤/١ ، ٣٥/٣) ،
والضرائر للألوسي ص (٦) .
(٢) انظر : كتاب سيوييه : (٣٣٣/١ ، ٣٤٤) ، والضرائر للألوسي ص (٦) .
(٣) ارتشاف الضرب ص (٢٤٠) ، ومع الهوامع : (١٥٨/٢) ، والاقتراح ص (١١)
والضرائر للألوسي ص (٣٣) .
(٤) زهر الآداب للحصري : (٥٢/٣) ومنهاج البلغاء لحازم القرطاجني ص (١٤٣) .

وعلق القرطاجنى على هذا الحكم بقوله : (فلاجل ما أشار إليه الخليل
من بعد غايات الشعراء . وامتداد آمادهم في معرفة الكلام ، واتساع مجالهم
في جميع ذلك يحتاج أن يحتال في تخريج كلامهم على وجوه من الصحة ، فإنهم
قلما يحق عليهم ما يظهر لغيرهم ، فليسوا يقولون شيئاً إلا وله وجه . فلذلك
يجب تأويل كلامهم على الصحة ، والتوقف عن تخطئهم فيما ليس يلوح
له وجه (١) .

ولقد ارتفعت هذه النغمة إلى أن صارت صوتاً عالياً لدى لغويين
لاحقين للخليل مثل ابن جني وابن عصفور والشاطبي وأبي حبان وغيرهم
على نحو ما سيبدو فيما بعد .

ومن أدلة أصحاب هذا الرأي قول الشاعر :

• كم بجود مقرف نال العلى •

فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالمجورور ، وذلك مما يختص بجوازه
الشعر ولم يضطر إليه ، إذ قد ينوى الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه (٢) .

وأما القول الثاني المعبر عن وجهة نظر سيبويه للضرورة ومؤداه بأن
الضرورة لغة خاصة يرجع الشاعر فيها إلى أصول متروكة ملتزماً في ذلك
وجهاً من وجوه القياس ، فهو يقول : (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم
يحاولون به وجهاً) .

وعلى منواله نسج ابن مالك فالضرورة ما ليس للشاعر عنها مندوحة فإنها
مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا مدفع عنه (٣) .

ونسبوا إليه أنه قد خصها بالاضطرار لأنه ما لم يضطر إليه الشاعر فليس
بضرورة ، إنما يجوز في الاختيار على قلة لقوله في كلامه على وصل (ال)
مثلاً بالمضارع في شرحه للتسهيل . وعندى أن مثل هذا مخصوص بالضرورة

(١) منهاج البلاغ ص (١٤٤) .

(٢) مع الهوامع : (١٥٦/٢) .

(٣) انظر : الكتاب : (٣٣٢/١ ، ٣٤٤) ، والضرائر للألوسى ص (٦) .

لإمكان أن يقول الشاعر : (صوت الحمار يجدد) بدلا من (صوت الحمار
اليجدد) وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم
الاضطرار (١).

ويعارض هذا الرأي ويفسده قول ابن هشام متحدثاً عن وصل (ال)
بالجملة الاسمية وبالظرف وبالفعل المضارع قال في ختام ذلك : (والجميع
خاص بالشعر خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير) (٢).

وقوله متحدثاً عن (حذف لام الأمر) وبقاء عملها في الشعر وقد تحذف
اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله :

فلا تستظل مني بقسائي ومدني ولكن يكن للغير منك نصيب
وقوله :

محمد تفسد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبسالا
أى : (ليكن) و (لتفد) . . . ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها
حتى في الشعر وقال في البيت الثاني : إنه لا يعرف قائله مع احتماله بأن
يكون دعاء بلفظ الخبر نحو : يغفر الله لك ، وبرحمتك الله . . . وهذا الذي
منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائي في الكلام لكن بشرط تقدم (قل)
وجعل منه : « قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة » : أى ليقيموها ،
ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلا بعد
القول الخبرى كقوله :

قلت لبواب لديه دارها تأذن فإني حموها وجارها
أى لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال : وليس الحذف
بضرورة لتمكنه من أن يقول : (ائذن) (٣).

(١) انظر : الألوسي ص (٦) .

(٢) معنى الليب : (٤٨/١) .

(٣) معنى الليب : (١٨٦/١ - ١٨٧) وانظر أيضاً : (١٧٢/٢) حيث يقول

ابن هشام (في حذف لام الطلب) : هو مطرد عند بعضهم . . . والحق أن حذفها يختص بالشعر
كقوله :

• محمد تفسد نفسك كل نفس •

وتعقياً على قول ابن مالك يقول أبو حيان الأندلسي : (لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر . فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول كذا . ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هي الإلجاء إلى الشيء . فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر والمختصة به ولا يقع في كلامهم النثر ، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ؟ لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره) (١) .

وتناول السيوطي مسألة حذف لام الأمر مسجلاً رأى ابن مالك فيها فقال : يجوز في الاختيار ، وبعد قول : - ولو كان غير أمر - نحو : قلت لزيد يضرب عمراً أي : (ليضرب) ولا يجوز في غيره إلا ضرورة . واختاره ابن مالك وجعله أقل من حذفها بعد أمر ، واستدل فيه بقوله : قلت لبواب لديه دارها تيدن فإني همها وجسارها

قال : وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول : (إيدن) أو (تيدن إني) (٢) . وعلى هذا الرأي أفاض الشاطبي في الرد على ابن مالك في شرحه على الألفية ، وبين هذه المسألة بما هو أوسع من ذلك في باب الضرائر من كتابه : (أصول العربية) (٣) . ومؤدى ما أورده في شرح الألفية أن هذا القول باطل من وجوه :

أحدها : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع ، وعلى إهماله في النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبراً لنهوا عليه .
الثاني : أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل : (١٧٠/١ - ١٧١) مخطوطات دار الكتب والضرائر للألويسي ص (٨) .

(٢) مفتي اللبيب : (١٨٧/١) ، ومع المواع : (٥٦١٥٥/١) .

(٣) نقلاً عن الضرائر للألويسي ص (٦ - ٨) .

غير ما ذكر . إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل . هذه الراء في كلام العرب من الشيع في الاستعمال بمكان لا يجهل ، ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها ، وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها حتى كان يناظر الحصور ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه راء فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلاً (١) . ولا مرية أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير . وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى إلى أن لا ضرورة في شعر عربي وذلك خلاف الإجماع . وإنما معنى الضرورة : أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة .

الثالث : أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر . واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ . وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فنأين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال .

الرابع : أن العرب قد تأتي الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره أو العكس فتركب الضرورة لذلك .

ولقد انبرى محقق كتاب : (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لمنتقدي ابن مالك مدافعاً عنه ومنكراً على أبي حبان تعقبه لابن مالك في مسألة الضرورة ويرى أنه متحامل عليه وأن ما ذهب إليه ابن مالك مأخوذ من كلام سيبويه ومتفق مع المعنى اللغوي للضرورة يقول في تضاعيف حديثه عن مذهب ابن مالك النحوي ومهدداً للكتاب (٢) :

(١) البيان والتبيين ١ (٨٩/١ - ١٠) ، والضرائر للألوسي ص (٧) .

(٢) كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك بتحقيق الأستاذ محمد كامل بركات ص (٤٨) في حديثه عن مسألة (الضرورة عند ابن مالك) .

تعقب أبو حيان - على عادته - ابن مالك في مسألة الضرورة وقال في شرحه للتسهيل : لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر .

وأبو حيان متحامل على ابن مالك في مسألة الضرورة تحامله عليه في الاستشهاد بالحديث . فإن مالك لم يقل رأيه عن سوء فهم كما يدعى أبو حيان ولم يكن قوله بدعاً من القول . وإنما هو المأخوذ من كلام سيدييه وغيره - كما أشار الأوسى بل إن معنى الضرورة لغوياً لا يخرج عما ذهب إليه ابن مالك (فالضرورة الحاجة (١) والاضطرار ، الاحتياج إلى الشيء ، واضطره إليه أحوجه وألجأه فاضطر) .

ونخلص المحقق في نهاية دفاعه إلى أن ابن مالك متفرد فيما ذهب إليه لسعة أفقه وتأثره بالذوق اللغوي أكثر من تأثره بمصطلحات النحاة ، وأن منتقديه قد أساءوا فهمه للضرورة وعدوه متوسعاً فيها لكن ما ذهب إليه ابن مالك ليس توسعاً في الضرورة بل تضييقاً لها وتوسعاً في الاختيار .

ولا ضير عنده من إخراج بعض الشواهد من ضيق الضرورة إلى منفسح الاختيار فأشعار العرب ليست منزلة ، واصطلاحات النحاة ليست منزلة . يقول المحقق :

(والضرورة (٢) عند جمهور النحاة اصطلاح تعارف عليه أكثرهم « وليس ابن مالك ملزماً بالالتقييد بهذا الاصطلاح ، وهو الرجل اللغوي الواسع الأفق وليس النحو الاصطلاحي إلا تنظم قواعد اللغة فقول ابن مالك في الضرورة خاضع لتأثره بالذوق اللغوي أكثر من تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم ، وليس جهلاً أو عدم فهم ، كما يقول أبو حيان وهذا القول لا يعيد توسعاً في الضرورة كما قال بعض من تعرضوا لنقده . وإنما هو تضييق للضرورة وتوسع في الاختيار ، وهو المذهب الذي جرى عليه ابن مالك في كل اتجاهاته النحوية واللغوية) .

(١) القاموس المحيط ج ٢ مادة (الضرر) ص (٥٧) .

(٢) تسهيل الفوائد وتكليل المقاصد ص (٤٨ - ٤٩) .

ولا أدري . ماذا يضير النحو واللغة . إذا أخرجنا بعض الشواهد من ضيق الضرورة إلى منفسح الاختيار ؟ وأشعار العرب ليست منزلة . واصطلاحات النحاة ليست منزلة .

فلا ضير عندي على ابن مالك في تخرجه للضرورة على هذا الوجه . بل لا ضير علينا أن نأخذ برأى ابن مالك في هذه المسألة . ما دام في رأيه توسع في الاختيار (١) .

لم يخرج الأستاذ المحقق صاحبه من دائرة أصحاب الرأى الثانى وإن شئت فقل : لم يستطع هذا ، بل إن جل ما حاوله جاء . . على الرغم منه - تأكيداً لما يقول به صاحبه بشأن الضرورة .

والحق أننى سعدت - للوهلة الأولى - لمجرد قراءتى لاستدراكه فى مقدمة تسهيل الفوائد بعنوان : (الضرورة عند ابن مالك) حيث منيت النفس بالاستمتاع بدراسة تحليلية قد تثرى البحث بتحليل النصوص التى تعرض فيها ابن مالك للضرورة ، ومناقشة المعارضين عليه ثم استخلاص حكم لابن مالك أو عليه بما يبيده من أن هذا النص غير صالح للخروج عن الضرورة وأن الدافع إليه الإلجاء دون غيره فيكون بذلك قد دعم دعواه بما يسندها من أدلة لكننى كنت واهماً فى توقعاتى إذ أننى قرأت الاستدراك قراءة أولى فلم أعثر فيه على نص واحد ساقه المحقق لابن مالك ليستنبط منه حكماً ، فقلت : لا بأس فربما لدى الأستاذ من الأدلة الخارجية ما يقوى مذهب صاحبه ويبطل حجج المعارضين فعاودت القراءة مرة ومرة فلم أظفر بما رجوت غير أنى وجدتنى أمام مدافع مصر على رأيه وهو لا يملك من الحجج وأسباب الدفاع سوى إطراء صاحبه والتحدث عن مناقبه وينحى باللائمة على المعارضين عليه وتبياناً لذلك أستاذنى فى تقديم مقتطفات مما ذكره :

يقول معللاً ابتعاد رأى ابن مالك فى الضرورة عن رأى الجمهور :

(١) مقدمة تسهيل الفوائد وتكامل المقاصد لابن مالك بتحقيق وتقديم محمد كامل بركات ص (٤٨ - ٤٩) .

() والضرورة عند جمهور النحاة اصطلاح تعارف عليه أكثرهم ، وليس ابن مالك ملزماً بالتقيد بهذا الاصطلاح وهو الرجل اللغوى الواسع الأفق ، وليس النحو الاصطلاحى إلا تنظيم قواعد اللغة (١) .

ولا أدرى ما يقصده المحقق فى الرد على أبى حيان ومنتقدى ابن مالك — بقوله : (وهذا القول لا يعد توسعاً فى الضرورة (٢)) — كما قال بعض من تعرضوا لنقده (لنقد ابن مالك) وإنما هو تضيق للضرورة . وتوسع فى الاختيار وهو المذهب الذى جرى عليه ابن مالك فى كل اتجاهاته النحوية واللغوية ، ولا أدرى ماذا يضير النحو إذا أخرجنا بعض الشواهد من ضيق الضرورة إلى منفسح الاختيار ؟

ماذا يعنى الأستاذ المحقق بهذا الاستفهام الإنكارى ؟

وماذا يضير النحو إذا استطعنا إخراج كل الشواهد من ضيق الضرورة إلى منفسح الاختيار ؟ أخذاً برأيه وعملاً بمبدأ الانفساح الاختيارى .

أيعنى الأستاذ أن ما أخرجه ابن مالك من شواهد تبرأ من حكم الضرورة — ومن لم يخرجها منها قضى عليه بالحكم بها ؟

ولما كان الأمر كذلك فإننا لا نوافقه فيما قضى به لأنه بذلك الحكم جعل من ابن مالك عقلاً لغوياً كلياً يبيع ويمنع ولا معقب لحكمه فما رآه أن قائله متمكن من أن يقول بديلاً عنه فليس بضرورة ، وما لم يتمكن ابن مالك من أن يستبدل بلفظ الضرورة غيره فلا قدرة لسواه على ذلك — فهو الرجل اللغوى الواسع الأفق — ومن ثم وجب أن تعده ضرورة .

إن الأستاذ المحقق لم يحدد لنا ذلك التوسع الذى يعنيه كى تكون لدينا معايير تحد عندها الضرورة من غيرها .

هل هو توسع غير محدود مثلاً ؟ إن الأمر يبدو كذلك ، لأنه إذا أمكن تبديل لفظ آخر من غير خروج على القياس انتفت الضرورة وعليه فلا وجود

(١) انظر : تقديم المحقق لتسهيل الفوائد ص (٤٨) .

(٢) المصدر نفسه ص (٤٩) .

لظاهرة الضرورة إذن ذلك لأنها ستلاشى معاملها بالاحتيال على تخريج أى منها مهما يضيف ابن مالك من دأثرته ومن ثم فلا محل للقول بأنها ضرورة . وبالتالى فلا وجود لها ولا يعنى هذا الرد أننا لا نعرف لابن مالك قدره وسمو مكانته ، وكثرة عطائه فى اللغة والنحو فهذا أمر ينبتعد عن مجرد المناقشة والجدل وإنما نقصد ما أورده المحقق من إبراز آراء ابن مالك ليكون أعلى من مستوى المناقشة فيتضاءل أمامها ما رآه الجمهور فى هذه المسألة .

ورب حجة مقنعة ساقها الشاطبي فى شرحه لألفية ابن مالك مفنداً لزعمه الذى يدافع المحقق عن صحته من ذلك قدرة واصل بن عطاء على هجر حرف الراء فى مناظراته وخطبه على المنبر لمكان لثغته فيها ، مما يبرهن على أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير ، وأن ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره .

ثم ما بال الأستاذ المحقق لم يعقب على هجوم الشاطبي على ابن مالك - وهو شارح ألفيته مثلاً هو محقق تسهيله إذا جاز لى التشبيه توسعاً - وقد أبطل الشاطبي قول ابن مالك بالوجوه الأربعة التى أسلفنا ذكرها ؟

ما باله لم يستغ نقد أبى حيان وأهمل قول الشاطبي : (إن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن فى الموضع غير ما ذكر . إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل) (١) .

هذه الراء فى كلام العرب من الشيعاء فى الاستعمال بمكان لا يجهل ، ولا تكاد تنطق بجمليتين تعريان عنها ، وقد هجرها واصل بن عطاء (٢) لمكان لثغته فيها ، حتى كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع فى نطقه راء فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلاً .

ولا مزية فى أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير . وإذا

(١) ولا أظن أن الأستاذ المحقق لم يقرأ ما كتبه الشاطبي فى ذلك فهو فى تحقيقه يعلم صلة الرجلين ومدى ارتباط بحوث كل منهما بالآخر .

(٢) راجع : ج ١ ص (٨ ، ٩ ، ١٠) من البيان والتبيين لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ .

وصل الأمر إلى هذا الحد أدى إلى أن لا ضرورة في شعر عربي ، وذلك خلاف الإجماع .

ولنأى معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غير « إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة .

والحقق يستند إلى إشارة أوردها الألوسى في تضعيف حديثه عن أصحاب الرأى الثانى فى الضرورة : (أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره) (١) . فيقول : (ولم يكن قواه بدعاً من القول ، وإنما هو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره كما أشار الألوسى) (٢) .

ما رأى الأستاذ المحقق فى أن سيبويه وجد من ينادى بدمر شبهة قوله برأى ابن مالك عنه ؟ .

أجل لقد توفرت الدكتوراة خديجة الحديثى على بسط بحث مستفيض عنوانه : (موقف سيبويه من الضرورة) (٣) استعرضت فيه قضايا الضرورة الواردة فى الكتاب وخلصت فى نهاية بحثها إلى نتيجة تقول : (ويتضح لنا من ذلك أن ما وصفه (سيبويه) بأنه يجوز فى الشعر حسن وكثر أم جاز فقط ، وما وصفه بأنه كثير فى الشعر . أو بأنه لا يحىء إلا فى شعر « سواء أمنع استعماله فى النثر أم كان ما ورد منه قليلاً شاذاً أم خطأ جميع هذا من الضرورات

وكذلك ما وصفه بأنه قد يجوز فى الشعر ، أو اضطر إليه الشاعر أو لا يكون إلا إذا اضطر إليه الشاعر ، كله مما يجوز فى الشعر ولا يجوز فى الكلام المنشور .

(١) الألوسى ص (٦) .

(٢) مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد ص (٤٨) .

(٣) دراسات فى الأدب واللغة - مجلة كلية الآداب والدرية (قسم اللغة العربية) جامعة

الكويت ص (٢٤٨) .

وسواء في ذلك ما كانت فيه مندوحة إلى غيره أم لم تكن فيه وهذا
يعنى ، أنه يجيز للشاعر أن يستعمل مسائل من الأبواب غير الجائزة في النثر
إن أحوجه الشعر إلى ذلك اضطراراً أو اختياراً فيه .

وفي هذا رد على أبي حيان الأندلسي والسيوطي ممن نسبوا إلى سيبويه
القول بالإلجاء في الضرورة الشعرية (١) .

والأستاذ المحقق يناقض نفسه في غير موقف . فهو يأخذ بإشارة الألوسي
إلى كلام سيبويه . وبعض الطرق عن تصريح الألوسي نفسه باعتناقه لرأى
الجمهور ورفضه لرأى ابن مالك حين يقول في الضرائر : (والمختار القول
الأول وهو قول الجمهور) (٢) : (والعبد الفقير (يعنى نفسه) قد جرى
في هذا الكتاب على ما جرى عليه الجمهور فإنه الأنسب بمذاق العرب) (٣) .
وتارة يقول المحقق : (إن ابن مالك لم يكن قوله بدعاً من القول وإنما هو
المأخوذ من كلام سيبويه وغيره) (٤) . وتارة أخرى يقول : (والضرورة
عند جمهور النحاة اصطلاح تعارف عليه أكثرهم ، وليس ابن مالك ملزماً
بالتقيد بهذا الاصطلاح وهو الرجل اللغوى الواسع الأفق وليس النحو
الاصطلاحى إلا تنظيم قواعد اللغة) .

فقول ابن مالك في الضرورة خاضع لتأثره بالذوق اللغوى أكثر من
تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم (٥) .

كذا يعتز الأستاذ بالنحاة حيناً وهون من شأنهم حيناً آخر . أنسى
الأستاذ أن سيبويه إمام للنحاة الذين لم يتأثر ابن مالك باصطلاحاتهم على حد
زعمه وإن قول ابن مالك مأخوذ من كلامه كما دلت .

(١) انظر : بحث (موقف سيبويه من الضرورة) في مجلة قسم اللغة العربية - بكلية الآداب
والتربية - جامعة الكويت ص (٣٠٨) .
(٢) الألوسي ص (٦) .
(٣) الألوسي ص (٩) .
(٤) تهليل الفوائد ص (٤٨) .
(٥) المصدر نفسه ص (٤٨) .

ونحسب أنا بذلك قد أسرفنا في مناقشة رأى لا يحتمل الكثير من المناقشة ونخلص في النهاية إلى القول : بأن الأستاذ محمد كامل بركات محقق التسهيل والمقدم له حاول جاهداً أن يرد نقد المعترضين على قول ابن مالك في مسألة الضرورة : (ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ولفهمه أن الضرورة هي الإلجاء وأنها مشتقة من الضرر وهو النازل - مما لا مدفع له) .

أقول : حاول الرد عليهم فضل الطريق وتشعبت به السبل وعجز عن تقديم الدليل القاطع على سلامة مذهب صاحبه ودحض آراء منتقديه .

وأنة تناول آراء بعض المنتقدين وسكت عن بعضهم الآخر فلم يستهدف سوى أئى حيان وكان أخرى به أن يناقش الشاطبي أيضاً وحتى في رده على أئى حيان لم يكن موضوعياً .

كما أن المحقق وقع في مصيدة التناقض لانتهام الأمر عليه وانعدام أسباب الدفاع لديه .

وبعد ، فإن فهمنا لموقف ابن مالك من الضرورة ما يزال كما أسلفنا ، وما استدرك به محقق التسهيل مردود لما ذكرناه . ولنتساءل بعد ذلك : هل كان سيبويه من أصحاب الرأى الثانى ؟ وهل اختلف رأيه فى الضرورة عن رأى الجمهور ؟ هذا ما حاولت الدكتوراة خديجة الحديثى الإجابة عنه بالنفى من خلال دراسة متأنية وبحث مستفيض نشر فى غضنون (١) عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ م .

وجدير بنا - وإن طال الحديث فى الرأى الثانى - أن نستمع إلى هذا الصوت المنادى بعدم اعتبار سيبويه من أصحاب الرأى الثانى القائل : بأن الضرورة هى ما ليس للشاعر عنه مندوحة (وإنما هو متفق مع رأى الجمهور القائل : (بأن الضرورة هى ما وقع فى الشعر مما لا يقع فى النثر سواء أكان

(١) انظر : مجلة قسم اللغة العربية بكلية الآداب والتربية - جامعة الكويت فى عددها الخاص (دراسات فى الآداب واللغة) مهداة إلى جامعة الكويت لمرور عشر سنوات على تأسيسها فى العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ . بحث بعنوان - موقف سيبويه من الضرورة ص (٢٤٨) .

للشاعر عنه مندوحة أم لا) . ثم نناقش هذه الدعوى ونبدى الرأى فيها ،
ويوم تصح هذه الدعوى فعلى ابن مالك أن يتحمل وحده مسئولية القول
بالرأى الثانى ويتلقى بمفرده سهام النقد التى لم يسلم من أذاها بينما هو متابع
لرأى سيبويه .

لقد قدمت لنا الأستاذة الباحثة فى هذا الصدد عرضاً ممتعاً لمسائل الضرورة
فى كتاب سيبويه توخت فيه عرض أقوال العلماء ومذاهبهم فيها استنباطاً
للحجة ، والتماساً للدليل المؤيد لدعواها المبطل لحكم السيوطى وأبى حيان
الأندلسى على سيبويه بأنه صاحب الرأى الثانى تأسيساً على عبارته المشهورة :
(وليس شئ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً) وبعد توطئة مسببة
أملت الباحثة فيها بالحديث عن اللهجات وكثير من القضايا المتصلة بالضرورة ،
دلفت برفق إلى غايتها تقول :

(مر بنا أن أبا حيان الأندلسى والسيوطى قد نسباً إلى سيبويه القول
بأنه لا يحق للشاعر استعمال الضرورة فى شعره إلا عندما لا يجد مفراً من
ارتكابها ، وأن ابن مالك كان متابعاً له فيما يراه من شروط الاضطرار) (١) .
وتستطرد مرجعة هذا القول إلى أمرين :

أولها : عدم استقرار مسائل الضرورة فى الكتاب والاكتفاء ببعضها .
وثانيهما : النظر إلى ما جاء فى بعض الأبواب من هذه المسائل نظرية
سطحية ، فتقول :

(والذى دفعهم إلى هذا عدم تتبعهم لمسائل الضرورة فى الكتاب ،
ونظرهم إلى ظاهر ما جاء فى بعض الأبواب التى عقدها لما يجوز فى الشعر
مما لا يجوز فى الكلام) (٢) .

وتحقيقاً لهدفها جعلت من الأمرين السابقين وسيلتها فى تهوين موقف
النقاد وانتقادهم ، فإذا كان المنتقدون لم يستقصوا مسائل الضرورة فى الكتاب

(١) (دراسات فى الأدب واللغة) مجلة قسم اللغة العربية بآداب الكويت ص (٢٧٨) .

(٢) المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

لاستخلاص حكم عام منها فإنها تفعل ذلك ، وإذا كانوا لم يمعنوا النظر في بعض القضايا التي عرضوا لها في بعض أبواب الكتاب ، فإنها تحقق هذا بالعرض والتحليل وتوضيح منهج تأليف الكتاب . واستنطاق المعاني من الألفاظ والتوقف بين الحين والحين لاستخلاص الحكم وإقامة الدلائل متى عن لها ذلك .

وبداية لما أشرنا تقول :

(وسنسير مع سيبويه في أبواب كتابه المختلفة لنرى رأيه الصحيح في الضرورة معناها ومواقعها ، ما جاز فيها وكثر . أو قل وندر ، ما استحس منها وما استقبح واستكره) (١) .

وأول ذلك ما لم يفتن إليه أبو حيان والسيوطي كما نلاحظ من قولها :
(افتمتع سيبويه كتابه بأبواب مختصرة أعطى فيها أحكاماً عامة في هذا العلم ومسائل جعلها كالمقدمة والمدخل إلى أبواب الكتاب الكبير . وهذه الأبواب هي : (علم ما الكلم من العربية) و (باب مجازي أواخر الكلم العربية) . . . وجعل هذه الأبواب مدخلا إلى كل أبواب الكتاب . وكان خاتمة هذه الأبواب باباً خاصاً بالشعر هو باب (ما يحتمل الشعر) (٢) والذي يبدو مما جاء فيه من أمثلة متفرقة من غير إحصاء ولا حصر أنه جعله مقدمة لما سيجيء في الأبواب المختلفة من مسائل وقعت في الشعر وجازت ، ولم تقع في النثر . أو وقعت واعتبرت شاذة لا يقاس عليها . ودليلنا على أن هذا الباب مجرد تقديم وتنبية إلى ما يسمى بالضرائر أن الأمثلة التي فيه تكرر ذكرها في مواقعها من أبواب الكتاب ومسائله) (٣) .

ومن ثم استعرضت الأستاذة الدكتورة قضايا الضرورة في نحو من سبع قضايا في هذا الباب الذي جعله سيبويه مدخلا لما سيورده في الأبواب العامة من مسائل الضرورة ، وذلك ابتداء بصرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف

(١) المصدر السابق ص (٢٧٨) .

(٢) الكتاب ج ١ ص (١٣ - ٢) .

(٣) (دراسات في الأدب واللغة) ص (٢٧٩) .

وانتهاء بباب (وجوه القوافي والإنشاد) وجميعها أبواب عقدها سيديويه
لما يختص بالشعر . من ذلك قولها (١) :

وقد نبه (سيديويه) في هذا الباب إلى أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في
الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء
كما أنها أسماء . وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً
كما قال العجاج :

• قواطنا مكة من ورق الحمى •

يريد : الحمام .

وقال الأعشى :

وأخو الغواني متى يشأ يضربنه ويكن أعداء بعيد وداد
وقال امرؤ القيس (٢) :

أغرك مني أن حبك قاتلي وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل
ولو كانت في قواف مرفوعة أو منصوبة كان إقواء .

وتتوقف في أثناء ما تعرضه من شواهد لتعلق بقولها : (والذي يبدو من
كلام سيديويه هنا إشارة إلى الضرورة الخاصة بإرجاع الألفاظ إلى أصلها
المترك • وباستعمال الظرف والحرف استعمال الأسماء) أن بعض ما جاء
في هذا الموضع من الشواهد إشارة إلى قول قعنب بن أم صاحب (:

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضنتوا (٣)

وقول خطام المحاشمي :

• وصداييات كلما يوثقنين • (٤)

(١) انظر : ص (٢٧٩) من المصدر السابق .

(٢) الكتاب : (٢٨٢/٢ - ٢٨٣) .

(٣) المصدر السابق ص (٢٨٠) .

(٤) المصدر السابق ص (٢٨١) .

ليس مما يضطر إليه الشاعر بحيث لا يستطيع تغييره ، لأن اجتناب
الضرورة فيه ممكن بأدنى تغيير في الكلمات كأن يضع (بخلوا) بدل (ضننوا)
و (مثلاً) بدل (كلما) مما فيه خروج على القاعدة المستعملة في الكلام . . .
فتبديل لفظة جديدة مكان الموجودة سلم البيت من الضرورة وفي هذا رد
على من نسب إلى سيبويه القول : بأن الضرورة هي الإلجاء والاضطرار .
وتبدو لي أنهم حكموا عليه بهذا الحكم من العبارة التي ختم بها هذا الباب
وهي قوله : (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)
وتصوروا أن قوله هذا يدل على الاضطرار الذي بمعنى الإلجاء في حين أنه
يريد : يحتاجون إلى استعماله في المعنى الذي يريدون التعبير عنه بهذا اللفظ
دون غيره ، فخالقوا فيه لأجل الوزن والمعنى ما كان القياس والمستعمل ،
أو أجازوا فيه ما لم يحز في مثله من الكلام (١) .

ولو أنه أراد الإلجاء لما كان في أكثر هذه الأبيات ضرورة لإمكان
تبديلها بأسهل الوجوه ولقوله بعد هذا : (وما يجوز في الشعر أكثر من
أن أحصيه لك ههنا لأن هذا موضع حمل وسندين ذلك فيما يستقبل إن
شاء الله) (٢) .

وهذا يدلنا أيضاً على أن هذا الباب إنما وضعه مقدمة لما سيجيء في
أبواب الكتاب من ضرورات جازت في الشعر لكنها في الكلام إما قبيحة
وإما شاذة ، وإما ممتنعة .

وأعقبت الباحثة هذه المقدمة من كتاب سيبويه بحديثه عن بعض المسائل
التي وردت في النثر تشبيهاً لحالها فيه بحالها في الشعر ، من ذلك أنهم قد
يحتاجون في الكلام المنثور إلى مد الحرف ليصلوا به ما بعده إذا لم يريدوا
أن يقفوا عليه ، فيفعلون به ما فعلوا بالقوافي من مد الفتحة والضممة والكسرة
حتى تصبح ألفاً أو واواً أو ياء ، أما الساكن فقد اضطروا إلى مده في الكلام
فلإنهم يكسرونه في القوافي (٣) .

(١) المصدر السابق ص (٢٨٢) . (٢) المصدر السابق ص (٢٨٢) .

(٣) راجع : المصدر السابق ص (٢٩٠ - ٢٩١) .

وترى أن سيبويه قد انفرد بذكر هذا النوع من الضرورات حيث لم
يرد له ذكر في كتب النحاة المتأخرين ، ولم يشيروا إليه في أمثلتهم التي
أوردوها في السجع من الضرورات الشعرية .

تقول تعليقاً على أمثلة سيبويه الواردة في النثر تشبيهاً لحالها فيه بحالها
في الشعر :

وهذا النوع مما حمل فيه الكلام على الشعر عند الاضطراب إلى وصله
بما بعده وهو في حال تذكر لما بعده ، ولم يرد أن يقف عليه مثال قول
سيبويه : (إنه قدى في قد) . . . ولم ألمح له ذكر في كتب النحاة المتأخرين
ولم يشيروا إليه في الأمثلة التي ذكروها لما جاء في السجع من الضرورات
الشعرية ، لأن هذا الذي ذكره سيبويه هنا ليس واقعاً في سجع ، وإن وصفه
بأنه اضطراب إلى وصل الكلام بما بعده (١) .

وثمة نقلة تالية تخوض بها الأبواب العامة للكتاب سعياً وراء هدفها
المشود تقول : (بعد هذا العرض لما جاء في الأبواب الخاصة بالشعر في
كتاب سيبويه نعود إلى أبواب الكتاب العامة لنرى كيف عبر سيبويه عن
الضرورة وهل كانت عنده بمعنى الاضطراب ، أو أنها نجىء في الشعر
ولا نجىء في النثر سواء اضطرب الشاعر إليها أم جاءت من غير اضطراب) (٢) .
وتبعت الدكتورة خديجة الحديثي العبارات التي وصف بها سيبويه
المسائل النحوية المتعلقة بالشعر في سبع مسائل (٣) :

أولها : (أن يقع في الكلام وليكنه قليل أو ضعيف وقبيح وهو في
الشعر قوى وجائز وكثير . من ذلك قوله متحدثاً عن تقديم الحال على المبتدأ
الذي خبره شبه جملة) .

وأخراها : (أن لا يقع في الكلام ولا يجوز إلا أن يضطر إليه شاعر
ومنه حذف الألف التي هي لام الاسم) .

(١) المصدر السابق ص (٢٩١) .

(٢) المصدر السابق ص (٢٩٣) .

(٣) راجع : المصدر السابق من ص (٢٩٣ إلى ٣٠٧) .

وختاماً لهذه المسائل جميعاً تنتهى بالحكم الآتى :

١ - وختاماً لكل ما تقدم من مواضع الضرورة فى الكتاب فإن سيبويه لم يكن يرى القول بالضرورة إذا كان من الممكن حمل البيت على غيرها يقول : (إن الشعر لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا وجد له وجه غير محمول على شاذ أو ضرورة وفى نهاية المطاف نستنتج ما يأتى :

إن انشواهد التى أوردها سيبويه فى كتابه لوصف المسائل الواردة فى الشعر كلها من الضرورات الشعرية التى ذكرت فى كتب المتأخرين بغض النظر عن موافقة النحاة المتأخرين له فى اعتبارها ضرورة ومخالفة بعضهم له فيها تقول فى ذلك : (من هذه الأمثلة التى ذكرناها للأحكام التى استعملها سيبويه فى كتابه واصفاً بها المسائل الواردة فى الشعر . نلاحظ أنها كلها من الضرورات الشعرية التى ذكرت فى كتب المتأخرين . . . وسواء أوافق النحاة المتأخرين سيبويه فى اعتبارها ضرورة أم خالفه بعضهم فيها . واعتبروها جائزة فى الاختيار كمجوازاها فى الشعر وذلك فى بعض المسائل التى اعتبرها ابن مالك أو الكسائى أو الأخفش أو الكوفيون جائزة فى الاختيار ولم يضطر إليها الشاعر إما لورودها فى بعض العبارات المنشورة من الأحاديث وغيرها مما رووه عن العرب . وإما لوقوعها فى قراءة احتجوا بها ، أو لأن الشاعر لم يضطر إليها وإنما يستطيع وضع غيرها مكانها من غير إخلال بالوزن ونحوه ، أو منعها بعضهم واعتبرها شاذة لا تجوز فى شعر ولا نثر كما فعل فى بعض المسائل التى منعها المبرد أو ابن كيسان وغيرهما) .

٢ - أن سيبويه يجيز للشاعر استعمال مسائل غير جائزة فى النثر إن احتاج إليها فى شعره اضطراراً أو اختياراً تقول فى ذلك :

(ويتضح لنا من ذلك أن ما وصفه بأنه يجوز فى الشعر حسن وكثر أم جاز فقط ، وما وصفه بأنه كثير فى الشعر . أو بأنه لا يجىء إلا فى شعر سواء أمتع استعماله فى النثر أم كان ما ورد منه قليلاً شاذاً أم خطأ . جميع هذا من الضرورات) .

وكذا ما وصفه بأنه قد يجوز في الشعر ، أو اضطر إليه الشاعر ،
أو لا يكون إلا إذا اضطر إليه الشاعر كله مما يجوز في الشعر ولا يجوز في
الكلام المنشور وسواء في ذلك ما كانت فيه مندوحة إلى غيره أم لم تكن فيه .
وهذا يعني أنه يجوز للشاعر أن يستعمل مسائل من الأبواب غير الجائزة
في النثر إن أحوج الشعر إلى ذلك اضطراراً أو اختياراً فيه .

وفي هذا رد على أبي حيان الأندلسي والسيوطي وأمثالهما ممن نسبوا إلى
سيبويه القول بالإلجاء في الضرورة الشعرية (١) .

ولعله من الإنصاف أن أصرح بأنني أوشكت أن أقتنع بما تدعو إليه
الأستاذة الباحثة ، وأسلم بما أوردته وأتفق معها فيما قررته لولا أن جميع
أدلتها جاءت افتراضية ليس فيها دليل مادي واحد . من ذلك تقديمها للمسألة
الرابعة من مسائل الأبواب العامة للكتاب مستنتجة أحكاماً لا تنبئ عنها
المقدمات .

(أن لا تجوز المسألة إلا في الشعر ، لكنها تجوز في غير اضطرار كما
يتبين من تعبيره (سيبويه) عن ذلك بمثل قوله : (لا يجوز إلا في شعر)
أو (جاز ذلك في الشعر) أو (وقع وجاز في الشعر) أو (وإن جزمتم في
الشعر) أو (لا يجوز فيه . . . إلا في الشعر) إلى آخر ما هنالك من العبارات
التي تدل على أنه ضرورة خاصة بالشعر ، ولا تقع في غيره من منشور
الكلام (٢) .

وأراها حبال بعض تعبيرات سيبويه مصدرة بحكم ومعقبة عليها بحكم
مخالف .

نعم إن تلك العبارات تدل على هذا التعقيب لكنها تتجافى مع ذلك
التصدير . ولا أفهم من أي التعبيرات استنبطت الباحثة ذلك الاستدراك
(لكنها تجوز في غير اضطرار) ؟

(١) المصدر السابق ص (٣٠٨) .

(٢) المصدر السابق ص (٢٩٧) .

لذلك فإن جميع الشواهد التي سبقت في كتاب سيبويه سواء مما عرض في هذه الدراسة أو ما لم يعرض جميع ذلك ليس عليه تعليق لسيبويه يقرر صراحة بأن اتجاهه هو اتجاه الجمهور في مسألة الضرورة .

واقدمت الدكتورة خديجة الحديثي - إما طوعاً أو كرهاً - في تعليقها على مسائل الضرورة منهج ابن مالك ، ولم تبعد عنه في كثير من الأحوال . فكثيراً ما نقرأ تعليقاً لابن مالك يقول : إن هذا البيت ليس بضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول : كذا وكذا . . .

وهي في تعليقها على بيت أنشده سيبويه لتعيب في مسألة إرجاع الألفاظ إلى أصلها المتروك :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي أنى أجود لأقوام وإن ضننوا
وما أنشده لخطام الخاشعي (في استعمالهم الظرف والحرف استعمال
الأسماء) : وصاليات كلها يوثقين .

تعلق بقولها : (والذي يبدو من كلام سيبويه هنا أن بعض ما جاء في هذا الموضع من الشواهد ليس مما اضطر إليه الشاعر بحيث لا يستطيع تغييره لأن اجتناب الضرورة فيه ممكن بأدنى تغيير في الكلمات كأن يضع (بخلوا) بدل (ضننوا) و (مثلاً) بدل (كلما) مما فيه خروج على القاعدة المستعملة في الكلام) (١) .

وتتذرع صراحة برأى ابن مالك - وهي الحريصة منذ البداية على أن تبدأ بسيبويه أن يقول بما قال به ابن مالك - لترد به على السيوطي وأبي حيان الأندلسي في هذا الموضع : (لو أننا استعملنا طريقة ابن مالك في التمييز بين ما يجيء وقد اضطر إليه الشاعر بحيث لا يستطيع تغييره فيجوز في الشعر فقط ، وما يجيء ويمكن تبديل موضع الضرورة فيه بلفظة أخرى يكون البيت خالياً من الضرورة فيكون جائزاً في الاختيار وليس مقصوراً على الشعر . كما فعلنا هنا بهذين البيتين ، فبتبديل لفظة جديدة مكان الموجودة

(١) المرجع السابق ص (٢٨٢) .

سلم البيت من الضرورة . وفي هذا رد على من نسب إلى سيبويه القول بأن
الضرورة هي الإلجاء والاضطرار (١) .

ونسبت هجوم أبي حيان على ابن مالك واتهامه له بعدم فهمه قول
النحويين في ضرورة الشعر لمجرد استعماله هذه الطريقة التي أخذت بها الدكتور
خديجة وعلق عليها أبو حيان قائلاً : (فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً لأنه
ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب) (٢) .

وتمعن الدكتور في تأكيد هذا المفهوم عند سيبويه في نهاية بحثها
بالعبارة التالية :

(وختاماً لكل ما تقدم من مواضع الضرورة في الكتاب . فإن سيبويه
لم يكن يرى القول بالضرورة إذا كان من الممكن حمل البيت على غيرها
يقول : (إن الشعر لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا وجد له وجه جيد
غير محمول على شاذ أو ضرورة) (٣) .

ما الفرق بين هذا المسلك في التخريج ومسلك ابن مالك في حديثه عن
حذف (لام الأمر) وبناء عملها في الشعر وقد يحدث ذلك في النثر قليلاً
يقول ابن هشام في معرض حديثه عن هذه المسألة (٤) :

(ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر . . . وهذا الذي
منعه المبرد في الشعر أجازته الكسائي في الكلام لكن بشرط تقدم (قل)
وجعل منه : « قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة » (٥) : أي ليعملوها
ووافقته ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً
بعد القول الخبري كقوله :

(١) المصدر السابق ص (٢٨٢) .

(٢) الضرائر للألويسي ص (٨) .

(٣) مجلة قسم اللغة العربية كلية الآداب والتربية بجامعة الكويت ص (٣٠٧) .

(٤) مفتي الباب : (١٨٦/١ - ١٨٧) وقد علق ابن هشام على قول ابن مالك بقوله :

قبل : وهذا تخلص من ضرورة للضرورة وهي إثبات همزة الوصل في الفصل ، وليس كذلك
لأنها بيتان لا بيت مصرع ، فالهمزة في أول البيت لا في حشوه .

(٥) سورة إبراهيم آية : ٣٦ .

قلت لبواب لديه دارها تأذن لي فإن حموها وجارها
أى لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة . قال ابن مالك : وليس
الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول : (ائذن) (١) .

ثم ما هذا الاستنتاج غير الضروري أيضاً ؟

هل يعنى ما وصفه سيبويه بأنه : يجوز في الشعر حسن وكثر أم جاز فقط
كثير في الشعر ، أو لا يجيء إلا قليلاً ، يجوز في الشعر أو اضطر إليه الشاعر ،
أو لا يكون إلا إذا اضطر إليه الشاعر . . . (٢) هل يعنى ذلك أن سيبويه
يجوز كل هذا في الشعر ولا يجوز في الكلام المنشور سواء كانت للشاعر
عنه مندوحة إلى غيره أم لم تكن ؟ هل يعنى ذلك أن سيبويه يجيز للشاعر أن
يستعمل مسألة من مسائل الأبواب غير الجائزة في النثر إن أحوج الشعر إلى
ذلك اضطراراً أو اختياراً إن هذا ما قرره الدكتور الباحثة في نتيجة بحثها
وما لا أوافقها عليه .

أجل لا أوافق الباحثة على ما استخلصته من بحثها ذلك لأن هذا الاستنتاج
في رأيي - فوق ما يحتمله النص ولا يؤدي إليه .

ولأنها ردت على من نسبوا لسيبويه القول في الضرورة بالإلحاء والاضطرار
بمثل ما أخذ على ابن مالك في بعض مسائل الضرورة .

ثم لأن أحكامها في هذه الدعوى لم تستند على دليل مادي صريح وإنما
جاءت أحكاماً افتراضية قابلة للرد أو الشك .

ومن ثم فإنني أستمح القارئ عذراً فيما أفضت فيه العرض دون أن
يتغير الوضع من حال إلى آخر ، بل ظل الأمر بهذا على سابق علمنا به
فالرأى الثاني الممثل للمفهوم الاصطلاحي للضرورة يتزعمه سيبويه ويتابعه
في ذلك ابن مالك والأعلم وابن خلف وغيرهم وهم من خصوا الضرورة

(١) راجع : خاتمة بحث الدكتورة خديجة الحديثي موقف سيبويه من الضرورة بمجلة
قسم اللغة العربية كلية الآداب والدراسات الإسلامية الكويت (دراسات في الأدب واللغة) .

(٢) الموضوع السابق من المرجع نفسه .

الشعرية بالإلحاء والاضطرار بخلاف رأى الجمهور وهما الرأيان المشهوران لدى جمهور العلماء والباحثين .

٣- وثمة رأى ثالث فى فهم الضرورة يراه الأخفش وهو : أن الضرورة هى : ما جاز للشاعر فى الكلام والسجع مستدلاً بما ورد فى القرآن الكريم والحديث الشريف والمأثور من أقوال العرب فقد ذكر أبو حيان الأندلسى فى (الارتشاف) (١) : أن الأخفش يعتبر الضرورة ما جاز للشاعر فى الكلام والسجع مستدلاً على ذلك بقوله تعالى : « وتظنون بالله الظنونا » (٢) وقوله جل ثناؤه : « فأضلونا السبيلا » (٣) .

زاد الألف لتتفق الفواصل كزيادة الألف فى الشعر للإطلاق وفى الحديث : ألفاظ راعى فيها النبى صلى الله عليه وسلم حكم الموازنة وتعديل المقارنة (٣) فروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال للنساء المتبرزات فى العيد : (ارجعن مأزورات غير مأجورات) وقال فى عودته للحسن والحسين كرم الله وجههما : (أعيدكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة) والأصل فى مأزورات ميوزورات لاشتقاقها من الوزر ، كما أن الأصل فى لامة ملمة لأنها فاعل من ألمت إلا أنه عليه الصلاة والسلام قصد أن يعادل بلفظ مأزورات لفظ مأجورات وأن يوازن لفظ لامة لفظى تامة وهامة (٤) . ومن كلامهم : (شهر ترى وشهر ترى وشهر مرعى) حذف التنوين من (ترى) و (مرعى) اتباعاً لـ (ترى) . وقالوا : (الضيغ والريح) أبدلوا (الحاء) (ياء) اتباعاً للريح والأصل (الضحج) حكى ذلك الخليل وأبو حنيفة (٥) .

وقد أفرد الألوسى لهذا رأى مسألة من مسائل كتابه الأربع عشرة أسماها (ما يلتحق بالضرورة الشعرية) يقول الألوسى : (اعلم أن الأئمة

(١) انظر : ارتشاف الضرب ص (٣٤١ ب ٢٩) وضرائر الألوسى ص (٣٣) .

(٢) سورة الأحزاب آية ١٠ والآية ٦٧ .

(٣) الضرائر للألوسى ص (٣١) .

(٤) الضرائر للألوسى ص (٣٢) .

(٥) ارتشاف الضرب ص (٣٩ ب ٢٩) .

الحقوا بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج فلا يقاس على ما ورد منه لذلك في السعة كما لا يقاس على الضرائر الشعرية في متسع الكلام (١).

ولقد استشهد الألوسي بنص للحريري نقله من درة الغواص في أوهام الخواص ، قدم فيه الحريري أمثلة من الشعر والقرآن والحديث وأقوال العرب نسوق ما يكفي منها لتوضيح وجهة نظر هذا الاتجاه ويقولون : (قد حدث أمر فيضمون الدال مقايسة على ضمها في قولهم : أخذ ما حدث وما قدم ، فيحرفون أبنية الكلمة المقولة ، ويخطئون في المقايسة المعقولة ، لأن أصل بنية هذه الكلمة حدث على وزن فعل بفتح العين كما أنشدني بعض أدباء خراسان لأبي الفتح البستي :

جزعت من أمر فظيع قد حدث أبو نعيم شيخ لا حدث (٢)

قد حبس الأصلع في بيت الحدث

ولمّا ضمت الدال من حدث حين قرن بقدر لأجل المجاورة والمحافظة على الموازنة فإذا أفردت لفظة حدث زال السبب الذي أوجب ضم دالها في الازدواج فوجب أن ترد إلى أصل حركتها وأولية صيغتها (٣).

ثم قال : وقد نطقت العرب بعدة ألفاظ غيرت مبانيها لأجل الازدواج وإعادتها إلى أصولها عند الانفراد ، فقالوا : الغدايا (٤) والعشايا إذا قرنا بينهما ، فإن أفردوا الغدايا ردها إلى أصلها فقالوا : الغدوات .

(١) الضرائر ص (٢٩) .

(٢) قال في الطرة : وفيه كناية بديمة ونكاية شنيعة ترميه بالداء المضاع الذي لا يكاد يمثل به الحيوانات ذوات العطال . وضرائر الألوسي ص (٢٩) .

(٣) ضرائر الألوسي ص (٢٩ - ٣٠) .

(٤) نقل محمد بهجت الأثرى عن الجرجاني في شرح التكملة ، وابن سيده في شرح أبيات الجمل تعليقا على قولهم : فلان يأتينا بالغدايا والعشايا قولها : إنما جاءت الياء فيها لتناسب المشايا والصواب أن الذي فعل للازدواج إنما هو جمع غداة على غدايا فإنها لا تستحق هذا الجمع بخلاف عشية فإنها كقضية ووصية وأما الباء فإنها تستحقها بعد أن جمعت هذا الجمع وهي مبذلة من همزة فعائل لا من لام غداة التي هي الواو . ويبان ذلك : أن المشايا أصلها عشاء وبواو متطرفة هي لامها =

وقالوا : هنأى الشئ ، ومرأى . فإن أفردوا مرأى .

قالوا : أمرأى .

وقالوا : فعلت ما ساءه وناءه . فإن أفردوا .

قالوا : أناهه .

ويروى فى قضايها على رضى الله تعالى عنه أنه قضى فى القارصة ، والقامصة ، والواقصة بالدية أثلاثاً وتفسيره : أن ثلاث جوار ركبت إحداهن الأخرى فقرصت الثالثة المركوبة فقمصت فسقطت الراكبة ووقصت اندق عنقها فقضى لها بثلثى الدية على صاحبيتها وأسقط الثلث باشرأك فعلها فيما أفضى إلى وقصها .

والواقصة هنا بمعنى : الموقوفة .

وتلك الواو بعد همزة منقلبة عن الياء الزائدة فى عشية كما فى صحيفة ومحائف ثم قلبوا الكسرة فتحة للتخفيف كما فعلها فى صهارى وعذارى إلا أنهم ألزموا هذا التخفيف فى الجمع الذى اعتلت لاهه وقلبها همزة لأنه أثقل ، ثم انقلبت اللام ، ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم أبدلت الهمزة تخفيفاً لاجتماع الأشياء . إذ الهمزة تشبه الألف ، وقد وقعت بين ألفين ثم لما جمعوا غداة على فمائل وكان كل ما جمعه على فمائل ولامه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم فى الواحد مستحقاً . لأن يبدل من همزته ياء كخطايا ووصايا فعلوا ذلك فى غدايا لأن واو غداة لم تسلم . فإن قلت : قدر الغدايا جمعاً لغدوة . وقد صح كلامهما لأن الواو قد سلمت فى الواحد فكان القياس غداوا كما قالوا : هراوة وهراوا قلت : يأتى هذا أمران :

أحدهما : أنهما قالوا : إنها جمع غداة فكيف أحمل كلامهما على ما صرحا بخلافه .

والثانى : أنه إذا دار الأمر بين إسناد الحكم إلى المناسبة ، وإسناده إلى أمر مقتض فى الكلمة تعين القول الثانى .

وتوضيح هذا أن أمر الياء فى الغدايا لما دار بين إسناد الحكم بإبدائها من الواو فى غداوا إلى المناسبة بين إسناد الحكم بالإبدال من همزة فمائل إلى أمر مقتض فى الكلمة نفسها على الوجه الذى قرر من أن كل شئ جمع . . . إلخ . تعين الثانى وزعم ابن الأعرابى أن الغدايا لم تقلل للمناسبة وأنها جمع لغدية لا لغداة . واستدل على ثبوت غدية بقوله :

آلايت حظى من زيارة أمية غسديات قبظ أو عشيات أشتيه

ولا دليل فى هذا الجواز أن يكون إنما جاء غديات لمناسبة عشيات لا لأنه يقال : غدية .

انتهى مع توضيح منا . وما قاله ابن الأعرابى إن لم يكن له دليل غير ما أنشده ورد عليه فلا يتم كلام ابن برى السابق وأنشد البيت السابق عن ابن الأعرابى والظاهر خلافه .

انظر : حاشية الضرائر للألويسى ص (٣٠ - ٣١) .

ويقول ابن مالك في الكافية (١) :

وفي اضطرار وتناسب صرف ما يستحق حكم غير المنصرف
ورأى أهل الكوفة الأخفش في إجازة العكس اضطراراً يقتضى
وبعضهم أجازته اختياراً وليس بدعاً فدع الإنكاراً
وفي النهاية يقول :

ولا اضطرار وتناسب صرف ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف

• • •

ومثل الشراح للمصروف للتناسب : « سلاسلا وأغلالات وسعيراً » (٢) :
« قواريراً قواريراً » (٣) على قراءة نافع والكسائي : « ولا يغوث ويعوق
ونسراً » (٤) على قراءة الأعشى وابن مهران .

وقسموا التناسب إلى قسمين تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير
منصرف نحو : « سلاسلا وأغلالات » ، وتناسب لرءوس الآي كقوارير
الأول فإنه رأس آية في التنوين أو بدله وهو الألف في الوقت ، وأما قوارير
الثاني فنون ليشاكل قوارير الأول . والفرق في ذلك بين الضرورة والتناسب
أن الصرف واجب في الضرورة وجائز في التناسب .

• • •

(١) الضرائر للألويسي ص (٣٣ - ٣٤) .

(٢) سورة الإنسان بعض آية : ٤ .

(٣) رأس آية : ١٥ وبداية ١٦ من سورة الإنسان .

(٤) سورة نوح بعض آية : ٢٣ والأسماء الثلاثة لأصنام كانت تعبد في الجاهلية .

الفصل الثاني

آراء العلماء في لزوم ضرورة

منايع الشاهد النحوى :

الشعر هو المنبع الثالث للاستشهاد فى النحو والصرف واللغة بعد القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف ، فهو شطر كلام العرب الذى يتكون من منظوم ومنثور ، والمقصود بكلام العرب . كلام القبائل الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها .

وقد وقف علماء اللغة فى الاحتجاج عند القبائل المجمع على فصاحتها وصفاء لغتها ، وأولها قريش التى أجمع العلماء على أنها أفصح العرب وأصفاهم لغة ، والقرشيون هم الذين اختارهم الله واصطفاهم ليكون منهم نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد تخيروا من كلام القبائل وأشعارها أحسن لغاتها ، فقد كانت القبائل تفد عليهم فى مواسم الحج ولحضور الأسواق وغير ذلك ، فاجتمع لهم مما تخيروا من اللغات المختلفة ما أضافوه إلى لغتهم وسلاتقهم فصاروا بذلك أفصح العرب ، وبذلك خلّت لغتهم من الهنات (١) والعيوب التى كانت متفشية فى لغات القبائل المختلفة .

كما أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب الذين يلون قريشاً فى المرتبة من قيس وتميم وأسد ، وعلى هذه القبائل اعتمد العلماء فى الغريب وفى الأعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل .

(١) منها عنقة تميم وعجرفية قيس وكشكشة أسد وكسكة ربيعة ، والكسر فى مثل

تعلمون وتعلم ومثل شعير وبمير .

الصاحبى فى فقد اللغة : ص (٥٢ - ٥٣) .

وقد اعتمد سيوييه على لغة قريش . وعدها أعلى لغات العرب وأفصحها وأقدمها وسمّاها اللغة الحجازية ، ويأتى بعد قريش فى الفصاحة قبائل متعددة اعتمد عليها فى كتابه منها لغة تميم وهى أعلاها ثم لغة قيس ثم لغة بنى أسد أو من رضى عربيته منهم (١) .

هذا خلاصة ما ذكره السيوطى فى هذا المقام . ويؤخذ منه أن العلماء أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين فى اللغة العربية ووقفوا فى الاستشهاد عند أواخر العصر الأموى وأوائل العصر العباسى ولم يأخذوا إلا من القبائل الخالصة التى لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم وهى منابع الشاهد النحوى عند البصريين الذين لا يقبلون كلام من اختلط بالحواضر . أما الكوفيون فقد اتجهوا هذا الاتجاه ولكنهم يعتدون بلهجات سكان الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب الحطمية (٢) ، ولهذا نجد عناية العلماء باللغة اتجهت أولا إلى الأخذ من اللغة الفصيحة منظومها ومنشورها ناظرين بعين الريبة إلى ما يروى من الشعر حيث لا يقبلون منه إلا ما ثبتت صحة نسبته إلى قائله وفصاحته وصدق روايته ، وخلوه من الضرورات ، ولهذا طال حديثهم فيما يجب أن يكون عليه الراوى من صفات الأمانة والصدق . والصحة فى النقل (٣) ، بل فى أحيان كثيرة لا يعتمدون عليه وحده ما لم ترد شواهد نثرية تعزز صحته ، وبهذا اهتم علماء اللغة والأدب والنحو بالشعراء ، وألفوا الكتب التى تعرض طبقاتهم ليجمعوا لنا من الشعر العربى فى الجاهلية والإسلام ما يعيننا فى التفسير والفقه واللغة والنحو والبلاغة .

وفى كتب الأدب نجد طبقات الشعراء كما عرضها ابن رشيق أربع طبقات : الجاهليون ، والمخضرمون ، والمتقدمون ، والمولدون (٤) .

والبصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأوليين إجماعاً ولم يستشهد أكثرهم

(١) الاقتراح : ص (١٩) .

(٢) الاقتراح : (٢٧ ، ٢٩ ، ٨٤) . وخزانة الأدب : (١٧٨ / ١) .

(٣) المزهر : (٣٠٢ / ٢) .

(٤) المسدة : (١١٣ / ١) ، خزانة الأدب : (٣ / ٢) ، والمزهر : (٢٨٩ / ٢) .

بشعر الطبقة الثالثة . وكان البغدادي يرى أن الصحيح صحة الاستشهاد بكلام شعراء الطبقة الثالثة . مع أن عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الكميث وذا الرمة وأضرابهم ويعدونهم من المولدين (١) .

أما الكوفيون فيحتجون بشعر الطبقات الأربع . وبشعر لم يعرف قائله . وبنوا كثير آ من أصولهم على دراساتهم لشعر هذه الطبقات .

غير أن العنصر الغالب على شواهد النحاة المتقدمين والمتأخرين ودراساتهم من بين مصادر الاستشهاد الأربعة المعروفة هو عنصر الشعر ، ولم يكن العنصر الوحيد المنفرد باهتمامهم ، لكنه غلب في تناولهم ويظن من يرى اهتمام النحاة بالشعر ، وكثرة شواهدهم الشعرية أنهم كانوا يظنون أن الشعر أهم من النثر ، وهذا وهم بل كانت للنثر مكانته عندهم فقد حظى بالعناية والرعاية ، غير أننا لا نستطيع أن نتبين هذه العناية نظراً لأن العلماء المتقدمين من نحاة وبلاغيين اعتبروا للشعر منزلة خاصة ، ووصفوه بأوصاف مختلفة حتى جعلوه أعلى أنواع كلام العرب بعد القرآن الكريم والحديث النبوي . فقال علي بن سليمان المعروف بجريدة اليمنى :

(أما الشعر فهو في نفسه الدرجة العليا من الكلام كله بعد الكلام الإلهي والكلام النبوي فهما فوق كل كلام ، وفوق كل ذي فوق لبلاغتهما وشرف المتكلم بهما ، وما سوى هذين من كلام العرب فيكون على مرتبتين : علياها النظم ، لما جمع من البلاغة والوزن والتقفية . وسفلاها النثر لتعريه عن الوزن والتقفية) (٢) .

فالشعر ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر ومنه تعلمت اللغة وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته والتابعين .

(١) العمدة : (٩٠/١ - ٩١) .

(٢) خزانة الأدب للبغدادي : (٤ ، ٣/٢) ، والعمدة : ١ ص (٩٠ - ٩١) .

وقد تعددت الآثار التي نوهت بالشعر وبيئت عظيم مكانته مما لا يتسع المقام لسرد أقلها (١) ، ومنها تتبين منزلة الشعر والشعراء عند علماء العربية . ولكن مع جميع هذه المزايا نجد الخلاف بين العلماء فيما يحتاج به منه ، وتبنى عليه القواعد والأصول ذلك لأنه موطن الضرورات الكثيرة التي طال فيها اختلاف العلماء ، فنجد علماء النحو والبلاغة جميعاً مهتمين بضرورات الشعر يبحثونها ويقسمونها إلى مستحسنة ومستقبحة ، ويختلفون فيما جاز للشعراء أن يرتكبه منها ، وما يمتنع عليهم ذلك ، فهذا سيبويه يخصص أبواباً في كتابه لما يجوز للشعراء ارتكابه في الشعر ولا يجوز لغيرهم من المتكلمين (٢) . ويعقد ابن جني في الخصائص باباً لما يجوز في الشعر من الضرورة (٣) . ويتكلم أبو حيان عن الضرورات في معظم كتبه متخذاً عناوين مختلفة في أكثر من سبعة مواضع (٤) .

ولم يقتصر الاهتمام بالضرورات على علماء اللغة والنحو والصرف ، بل تعداهم إلى علماء البلاغة والنقد فأطالوا فيها القول ، وتناولوها بالبسط والبيان كابن رشيق في العمدة وأبو هلال في الصناعتين وقدامة في نقد الشعر وعلى ابن عبد العزيز الجرجاني في الوساطة وحازم القرطاجني في منهاج البلغاء كما أن بعضهم أفردوا للضرورات كتاباً خاصة مثل : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرائز القيرواني ، والضرائر للألوسي ، والضرائر لابن عصفور . والمقرب لابن عصفور ، وموارد البصائر لفرائد الضرائر لابن عبد الحلیم وغير ذلك :

دوافع البحث في الضرورة :

وهذا الحرص من العلماء على البحث في ضرورات الشعر يؤذن بأن للشاعر لغة خاصة يجوز له استعمالها ، وإن كان فيها مخالفة للقياس والأصول

-
- (١) الصاجي في فقه اللغة ص (٢٧٥) ، والعمدة : (١٩/١) وطبقات فحول الشعراء ص (٢٣) « والمزهر : (٤٧٢/٢) .
- (٢) سيبويه ج (٨/١ - ١٣) ، ج (٢٩٨/٢ - ٤٠٤) ، ج (٣٨٢ ، ٣٤٣/١) .
- (٣) الخصائص : ص (٣٢٣) وما بعدها .
- (٤) ارتشاف الضرب : ص (٣٤٠) وما بعدها ، التذيل والتكميل في شرح التمهيد : (١٧٠/٤) .

التي وضعها النحاة للمتكلم والناثر لأنه موضع اضطرار ، فما جاء فيه مما استعمله الشعراء الذين يحتاج بشعرهم في بناء قواعد النحو والصرف واللغة وأصولها - خارجاً عما وضعوه وأجازوه - عدوه ضرورة خاصة بالشعر ، فإذا وقع في النثر عد شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه .

وهذا هو محور البحث في الضرورة لأننا لا نقبل في الاستشهاد إلا ما جاء في استعمال الشعراء الذين يحتاج بشعرهم والعلماء من بعد ذلك متابعون لهم ينظرون فيما جاءوا به مخالفاً لما وضعه النحاة من أصول وقواعد فيعدونه ضرورة وإن كان في أصله لغة فصيحة يجوز الاحتجاج بها في الاستعمال الشعري ، فإذا اشترطوا في هذا الشعر المحتج به شروطاً مشددة كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، كان هذا منهم حفاظاً على اللغة ، غير أنه يجب أن يعرف ما خرج على القياس الذي وضعه النحاة لنعده ضرورة غير خطأ في الاستعمال الشعري وإن كان شاذاً في النثر .

ذلك أن النحاة بعد أن وضعوا قواعدهم وأقيستهم مستنبطة من منابع الاستشهاد الأربعة ، وجدوا لديهم ثروة كبيرة من الشعر خالفت أقيستهم وقواعدهم التي بنوها لوجه من الوجوه حتى أنه قد يكون في الموضع الواحد أبيات كثيرة لا بيت واحد . ولو أنهم حلوا هذه الأبيات على الشذوذ والخروج على القياس لكان الشاذ كثرة تجعل قواعدهم موضع الارتباب والظن . لذلك عدوا ما جاء في الشعر من قواعد خارجة على أقيستهم رخصة يجوز للشاعر استعمالها لأنه مثقل بقيود الوزن والقافية ، ينبغي أن يخفف عنه عبء هذه الأثقال ، وهذا في رأينا هو الدافع للبحث في ضرورات الشعر ، وليس البحث في ضرورات الشعر نابعاً من فهم أن هذه الضرورات سبب لرد كثير من النصوص التي جاءت مخالفة لما وضعه علماء النحو والصرف واللغة ، إذ لم يكن ما ذكر من الضرورات التي وقعت في الشعر هي الدافع الوحيد الذي جعل العلماء ينظرون إليه بعين الريبة والشك في صحته . وإمكان الاعتماد عليه وحده في الاحتجاج واستنباط قواعد اللغة منه ووضع الأقيسة لها ، إنما كان لما نسبته بعض الباحثين إلى رواة الشعر من الوضع فيه ونسبة ما يضعونه إلى شعراء مجهولين أو نسبة شعر إلى غير صاحبه ، لهذا نهى العلماء إلى أن في الشعر ما هو موضوع لا خير فيه وأنه مجرد عدم الاحتجاج به

وأفرد السيوطي نوعاً من أنواع كتابه المزهري سماه (معرفة المصنوع)
وتحدث مرة أخرى في الجزء الثاني من الكتاب في ذكر من روى الشعر
فحرفه ورواه على غير ما روت العرب (١) .

نشأة الضرورة :

أما الضرورات الشعرية . فسنعرض آراء العلماء فيها وما وضعوه لها
من أصول وأحكام ناظرين بعين الاعتبار إلى نشأة الضرورة في الشعر العربي .
وارتباطها بمقاييسه الفنية في أوزانه وقوافيه ونظامه الخاص فيما يختاره الشاعر من
عبارات وألفاظ يشحنها بقدر كبير من المعاني والإحساس فترتب ألفاظه
ترتيباً خاصاً فراراً من المألوف المعهود في نظام النثر ، لأنه في أثناء نظمها
لا يكاد يفكر في قيود التعابير إلا بقدر ما تخدم أغراضه الفنية . وهذه الناحية
هي الخطوة الأولى في نشأة الضرورة عند الشعراء حيث قد يخرج الشاعر
عن المألوف ويتبعه في ذلك غير فيشيع التعبير جيلاً بعد جيل . ويكثر
دوراته في أساليب الشعراء فلا يجد اللغوى مناصاً من أن يقرر أن مثل هذا
الأسلوب يختص به الشعراء .

وهذا التفكير المجرد منا يسير في طرد واحد مما سار فيه علماء اللغة من قبل
حيث يقول الأخفش : (إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً أي في الشعر وغيره لغة
الشعراء . وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا
ينصرف فتمرن على ذلك ألسنتهم . فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار
أيضاً ، وعليه حمل قوله تعالى : « سلاسل وأغلالا » و « قوارير آقوارير آ » (٢) .

وقال العكبري : (القراءة بترك النون ونونه قوم أخرجوه على
الأصل) (٢) . ولا شك أن الأخفش من أشهر النحويين وهو يعطينا هذا
التسلسل البارع في عبارة موجزة وخطوات محددة :

١ - الاضطراب كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف .

٢ - أن تمرن ألسنتهم على ما طوعوه لضرورتهم .

(١) طبقات فحول الشعراء ص (٢٣ ، ٤٠ ، ٤١) . والمزهري : ج (١٧٠ / ١ - ١٧١)
- (٢٢٣ / ٢) وما بعدها .

(٢) شرح الرضى للكافية : (٢٣ / ١ - ٢٤) .

(٣) إعراب القرآن للعكبري : (٢٧٩ / ٢) .

٣ - متابعة غيرهم لهم في الخروج على القواعد .

٤ - تعدى الشعر إلى الاستعمال في الاختيار . وهذا الاستعمال في الاختيار هو ما يسميه بعض النحويين ضرورة ولا يسميه بعضهم الآخر بل يجعله لغة قوم وينكره آخرون (١) . مما سنوضحه فيما بعد .

فالحديث عن الضرورة ونشأتها شغل كثير من علماء اللغة قديماً وحديثاً ، وإسكل صاحب رأى حجته فيما يتجه إليه ، غير أن أياً من الآراء لا ينفي وجودها في الشعر العربي سواء أسماها ضرورة أم غير ذلك .

فالدكتور إبراهيم أنيس مثلاً يهكم في إنكاره على العلماء القول بالضرورة حيث يقول : (وقد خطرت فكرة الضرورة الشعرية لأذهان بعض النحاة الذين وجدوا بعض الشواهد لا تنطبق على قواعدهم وأصولهم ففسروها على أن الناظم قد اضطر اضطراراً لسلوك هذا الشطط خضوعاً للوزن الشعري والقوافي الشعرية) (٢) .

وبالنظر إلى هذا القول نجد أنه بين لنا منشأ الضرورة مدعياً أن منشأها علماء النحو ، في حين أن الأخفش يقرر أن منشأها هو العربي .

والدكتور أنيس يقول : (إنهم وجدوا بعض الشواهد لا تنطبق على قواعدهم فبقوله هذا لم يتعمق تعمق الأخفش لأن العربي هو الذي خرج على الكثير الغالب على مألوف نثر العرب في شعره . فدعا ذلك إلى القول : بأن ما انفرد به الشعر يكون ضرورة ، فالعربي هو المنبع الأول) .

ولأني على الفارسي كلام عن الضرورة يفهم منه أن نشأتها نابعة من أن ارتكابها ظاهرة ملازمة للشعر بصرف النظر عن صرامة القواعد التي أصبحت تحكم المحدثين وكان القدماء منها في حل لأن المسألة ليست مجرد قواعد تفرض فتتبع ، وإنما هي حاجات تعبيرية تفرض نفسها على لغة الشعر . قديماً كان أم حديثاً (٣) .

(١) من أمثال أحمد بن فارس .

انظر : مع الهوامع للسيوطي : (١٥٦/٢) ، والعمدة لابن رشيقي (٢٥٥/٢) .

(٢) أسرار اللغة ص (٢٥٢) .

(٣) الخصائص : (١/٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧) .

ويقرب من هذا الرأي ما ذكره ابن جني في هذه المسألة لأن الضرورة عنده ليست مسألة اضطرار لا مهرب منه ، وإنما هي روح مغامرة الشاعر ورغبته في التحدي . وتذليل الوعر . حيث يقول : (متى رأيت الشاعر فعل مثل هذه الضرورات على قببحها وانخراق الأصول بها ، فاعلم أن ذلك - على ما جشمه منه - وإن دل على جورهِ وتعسفه فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخطئه) (١) . فهذه اتجاهات في فهم نشأة الضرورة بعضها يرى أنها نابعة من خروج العربي عن المألوف ، وآخرون يرون أنها ناشئة من تتبع العلماء لموافقة الشعراء للقواعد التي وضعت لها .

ورأى يتجه إلى أنها نابعة من قدرة الشاعر وثقته بنفسه ، فيخالف المألوف إدلالاً بقوته وتأسيساً على قدرته . وإن كان حديث العلماء عن الضرورة في الشعر وتشدد بعضهم فيها يحتاج إلى مراجعة ذلك أن حديث النحاة واللغويين عن الشعر على أنه موضع اضطرار وأنه لا يجوز أن يقاس على ضروراته وأنه ينبغي قبول الضرورات مع البحث عن أصول تغزها وتستند إليها أو قبولها باعتبارها من خواص اللغة الشعرية التي لا يجوز أن تؤخذ بما تؤخذ به لغة النثر . كل ذلك أعجب به الدكتور إبراهيم أنيس في تصريح السبكي الذي يعود صدى رأيه إلى عصر الخليل بن أحمد ، والذي استمر في دراسات اللغويين أمثال ابن جني وابن عصفور والشاطبي ونحوهم .

وكل هذا يشير إلى أن للشعر لغة يتميز بها عن لغة النثر بما يحملنا على تتبع حديثهم في مسألة الضرورة أو ما يجوز للشاعر في الضرورة وما يتمتع به دون النثر . وكل هذا يوضح حديثهم فيها معالم خاصة تتلاقى في النهاية مع ملامح اللغة .

موقف العلماء من الضرورة :

من أوائل ما يصادفنا في هذا المقام تصريح للخليل بن أحمد : (الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا ، وجائر لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق

(١) الخصائص : (٣٩٢/٢ ، ٣٩٣) .

المعنى وتقييده • ومن تصريف اللفظ وتعقيده ، ومد مقصوره وقصر ممدوده والجمع بين لغاته • والتفريق بين صفاته • واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته ، والأذهان عن فهمه وإيضاحه ، فيقربون البعيد ، ويبعدون القريب ، ويحتج بهم ولا يحتج عليهم (١) .

وقد علق حازم القرطاجنى على هذا رأى بقوله : (فلأجل ما أشار إليه الخليل - رحمه الله - من بعد غايات الشعراء وامتداد آمادهم في معرفة الكلام ، واتساع مجالهم في ذلك يحتاج إلى أن يحتال في تخريج كلامهم على وجوه من الصحة والتوقف عن تخطئهم فيما ليس يلوح له وجه) (٢) .

وقريب من قول الخليل ما وصف به ابن فارس الشعراء ، يقول : (الشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ولا يمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، يومتئون ويشيرون ، يختلسون ويعيرون ويستعيرون) (٣) .

فهذا القول يعبر عن مكانة الشعراء وقدرهم في الأدب والتصرف في اللغة ، ولكن ابن فارس يعقب على ذلك بقوله : (فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب) ، فليس ذلك لهم ، ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ، ولا معنى لقول من قال :

« ألم يأتيك والأنباء تنمى (٤) »

وهذا وإن صح وما أشبهه من قوله :

« لمسا جفا إخوانه مصعبا (٥) »

(١) زهر الآداب للحصري : (٥٢/٣) .

(٢) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص (١٤٣ - ١٤٤) .

(٣) الصحابي في فقه اللغة ص (٧٥) ، وانظر أيضاً المزهر : (٤٧٠/٢ - ٤٧٣) .

(٤) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي وعجزه :

« بما لاقت لبون بني زياد »

الصحابي : حاشية ص (٤٦٨) .

(٥) الخزانة شرح الشاهد : ص (٤١) ج (١/١٤٠) وروايته :

« لمسا عصي أمصايه مصعبا »

وقوله :

■ قفا عند مما تعرفان ربوع ■

(فكله غلط وخطأ) (١) .

فإن فارس يضع بتعقيبه هذا حكماً عاماً لا يفرق فيه بين القدماء والمحدثين ولا يتخرج عن نسبة الخطأ إلى القدماء من الشعراء .

وقد ذهب القزاز وجماعة من البلاغيين ، قريباً من هذا المذهب . إذ عدوها عيباً من عيوب الشعر وفي ذلك يقول القزاز : (والأخذ على الشعراء كثير لمن طلب مثل هذا ، وإنما قصدنا إلى ضرب من عيوب الشعر أردنا أن نقدمه أمام ما نحن ذاكره ، وما يجوز للشاعر في شعره من غامض العربية أو مستنكرها في المنثور ليكون فيما أخبرنا حجة لهذا وأمثاله إذ كانت عيوبه أكثر من أن يتضمنها كتاب) . وقوله : (ولكن نرجع إلى ما أخرته مما يجوز للشاعر في شعره إذ كان فيما ذكرنا كفاية لمن أراد الاطلاع على عيوب الشعر) (٢) .

وقد قرر مثل ذلك قدامة بن جعفر إذ يقول : (عيوب اللفظ أن يكون ملحوناً وجارياً على غير سبيل الإعراب واللغة . وقد تقدم من استقصى هذا الفن وهم واضعو صناعة النحو) (٣) .

وكذلك عد أبو هلال العسكري الضرورة عيباً حين يقول : (وينبغي أن نتجنب ارتكاب الضرورات وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية ، فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائه ، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقبحاتها ، ولأن بعضهم كان صاحب بداية والبداية مزلة ، ولو قد نقدت وبهرج منها العيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ، وبههرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها) (٤) .

(١) الصاحبي : ص (٣٣١) .

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ، بتحقيق الأستاذين : د . هدارة ■ د . زغلول سلام

ص (٧٧ - ٧٨ = ٨٢ - ٨٣) .

(٣) نقد الشعر : ص (١٩٦ - ١٩٧) .

(٤) كتاب الصناعتين : ص (١٠٨ ، ١٥٠) .

ومن عد الضرورة عيباً من علماء البلاغة والنقد أيضاً على بن عبد العزيز الجرجاني الذي عقب على بعض أغلاط الشعراء وتخريج النحاة لها على أنها ضرورة بأن ذلك له وجه من التأويل والتفسير لتجويزه . وما يفهم من تعليقه وشواهد في هذا الباب هو أن الجرجاني يعد الضرورة عيباً وغلط ينبغي تجنبه يقول في نهاية هذا الباب وبعد أن ساق أمثلة من الضرورة النحوية : ومثال ذلك مما يخرج الكتاب عن غرضه ، ثم استعرضت إنكار الأصمعي وأبي زيد وغيرهما هذه الأبيات وأشباهها وما جرى بين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي والفرزدق في إقوائه ولحنه . . . وما كان القدماء يتبعونه في أسفار الأوائل من لحن وغلط وإحالة وفساد معنى ثم تصفحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن : تارة يطلب التخفيف عند توالي الحركات ومرة بالإتباع والمجاورة ، وما شاكل ذلك من المعاذير المتمحلة ، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة . . . (١).

ألا ترى معي أن الجرجاني بهذا الذي ذكر يعد الضرورة عيباً وغلطاً يجب عدم ارتكابه ، وينحى باللائمة على النحاة الذين سوغوها بتكلفتهم التخريجات لها ؟ .

وهذا الذي حكم عليه ابن فارس وغيره بأنه غلط وخطأ فيه غيره من العلماء ضرورة وعلى رأس هؤلاء سيويه قال : وكما أشدنا من نثق بعربيته :
• ألم يأتيك والأنباء تنمى •

البيت فجعله مجزوماً من الأصل (٢) .

ونلاحظ أن ابن فارس أطلق حكمه غير مفرق بين الضرورة القبيحة والضرورة الحسنة غير مقدر أن الشاعر مطالب بأن يأتي بالمعاني الكثيرة في اللفظ القليل وفي قالب من الوزن والقافية فلا أقل من إعطائه الحق في الخروج على المألوف في النثر في حدود معينة ، ولا يكون بهذا قد جانب الفصاحة .

(١) الوساطة ١ ص (٤-١٤) .

(٢) مع الموائع : (١٥٦/٢) .

ويؤيد هذا ما ذهب إليه السيوطي الذي نسوق رأيه استثناساً به ولقربه مما تميل إليه النفس . فيقول : (نعم لا يخرج عن الفصاحة إلا ما استوحش ، أما ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف . وكل ما كانت الضرورة فيه رجوعاً إلى أصل فإنه لا يخرج عن الفصاحة) (١) .

ولا يقف ابن فارس وحده في هذا الميدان منفرداً بالرأى فإن الخفاجي اعتبر ذلك مخلاً بالفصاحة ولعل ابن فارس والخفاجي متأثران ببعض المعاني اللغوية للاضطراب فإن الاضطراب عيب من عيوب الخيل قبيح ، قال حميد الأرقط :

لا رجع فيها ولا اضطراب ولا يعلم أرضها البيطار

وفي حديث الفراء عن الضرورة ما يفرق بين لغتي الشعر والنثر فهو يحيز في الشعر أن يفصل بين الجار والمجرور وبين المضاف إليه ولا يحيز ذلك في النثر ، ويتخطى ذلك ليفرق بين اللحن والضرورة فالضرورة عنده مراجعة أصل نحوي يتأوله القياس ، واللحن لا قياس له وهو خروج على العربية وأقيستها ، فيقول : إذا عرضت الصفة (أى شبه الجملة) بين خافض وما خفض جازت إضافته مثل قوله : هذا ضارب في الدار أخيه . وليس قول من قال : (مخلف وعده رسله) ولا (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) بشيء ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :

فرججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة

قال الفراء : باطل . والصواب زج القلوص أبو مزادة .

ويقول في موضع قبله : هذا مما يؤوله نحويو أهل الحجاز ولم تجد مثله في العربية ، ففي هذا ثلاثة أصناف من الكلام فصيح يجوز في الشعر والنثر ، وغير فصيح يؤول بأصل من أصول القياس ويخرج عليه ، ولحن لا يجوز في الشعر ولا في النثر لأنه لا مثيل له في العربية) (٢) .

(١) البكامل للمبرد : (٧٥/٢) .

(٢) نظرية اللغة في النقد العربي : ص (٣١) .

ويتضح من كلام الفراء أن ضرورة الشعر تقع في منزلة بين المرفوض في الكلام والمباح ، وهو غير الفصيح الذي يؤول بأصل من أصول القياس . ويرى الأخفش الأوسط أن الشعراء ينبغي أن يباح لهم ما لا يباح لسواهم ، لأن الشاعر قد اعتاد الضرائر فيجوز له ما لا يجوز لغيره ، فيقول :
(إن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لم يجز لغيره) (١) .

والأخفش برأيه هذا يبيح للشعراء في كلامهم العادي ما لا يجوز عند غيرهم إلا في الاضطراب وقد اعتادت ألسنتهم لغة الشعراء ومن ثم تنتشر الظاهرة وتشيع في النثر والشعر على السواء فلا محل إذن للقول : بأن ثمة ضرورة لأن حدودها تناع مع غيرها فلا نكاد نجدها في رأى الأخفش بل نجد ما يمكن تسميته بلغة الشعراء .

ويقف ابن قتيبة موقفاً مترقياً في مسألة ضرورة استشعاراً منه للفارق بين لغة الشعر وما سواها وبهذا يتحدث عن أبي نواس قائلاً : (لقد كان يلحن في أشياء من شعره لا أراه فيها إلا على حجة من الشعر المتقدم وعلى بينة من علل النحو) (٢) . وهذا الموقف من ابن قتيبة يتخذة مواجهة ما أخذه العلماء على الشعراء من الغلط والخطأ في ألفاظهم أو معانيهم .

ويشتط ثعلب على الشعراء (فيمنع عنهم تلك الجسوزات التي لم يستنكرها معظم العلماء لأنها في نظره تخل باتساق النظم) (٣) .

على أن هذا القول لا يمكن أخذه على إطلاقه لأننا نجد في حديث ثعلب نفسه اعترافاً بمثل هذه الجسوزات في أشعار الفحول . وقد نقل عنه ابن جني رأياً في قول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تعلمأ أحدا

(١) المرجع السابق : ص (٣١) .

(٢) الشعر والشعراء لابن قتيبة : (١/٩٥) .

(٣) قواعد الشعر لثعلب : ص (٥٩) ، تحقيق خفاجي .

هو : أنه يلتبس وجه القياس في تعليل الضرورة . فيقول : (شبه أن بـ (ما) فلم يعملها كما لم يعمل (ما) (١) .

وهذا أقرب إلى الاعتراف بالضرورة منه إلى رفضها .

وينهج المبرد نهج سابقه فهو يرى أن (الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها) (٢) .

وهذا عنده بمثابة الأصل الذي يرجع إليه في مواقف التطبيق وفي مناسبات مختلفة فالشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف وإذا اضطر فك الإدغام كما قال في قوله :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي أنى أجود لأقوام وإن ضننوا
ويورد في ذلك أشياء كثيرة ، ولا يكتفى بإجازة ذلك في الشعر بل يتجاوز به إلى الأمثال فيقول : (يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة استعمالها) (٣) .

ويعلل ذلك بأن التلقائية والانفعال يسيطران على المتكلم مما يجعل لغة المثل شبيهة بلغة الشعر حيث يهتم فيها بإبراز رموس الفكرة دون الروابط المنطقية التي تربط الكلمات بعضها ببعض ، مما لا يتيسر للمتكلم إلا في الأوقات التي يجد فيها فراغاً .

وهكذا نجد أن الاتجاه إلى الرجوع بالضرورة إلى الأصل والبعد بها عما ليس له أصل في التخريج النحوي . وهذا تنقسم الضرورة إلى أقسامها المختلفة الحسنة وغير الحسنة مما سنعرض له فيما بعد ، والذي يتجه إليه أبو بكر بن السراج حين يتحدث عن الضرورة فيفضل بعضها على بعض ويقول :

(فنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه ، ومنها ما جاء كالأشاذ . وليس للشاعر أن يحذف أو يزيد ما اتفق له ، بل لا بد من أن يكون قد ضارع شيئاً بشيء ، ولكن التشبيه يختلف فنه قريب وبعيد) (٤) .

(١) نظرية اللغة في النقد العربي : ص (٣٣) .

(٢) القياس : صابر أبو السعود ص (١٩٩) .

(٣) السابق : ص (١٩٧ - ١٩٨) .

(٤) نظرية اللغة في النقد العربي : ص (٣٤) .

وعلى هذا النحو سار كثير من علماء اللغة منهم النحاس الذي يرى رأى أساتذته من أن الضرورة رد للأصول وردد القاعدة التي طالما رددوها وهي : (أن أصل الأسماء كلها أن تنصرف وأن للشاعر إذا اضطر أن يرد ما لا ينصرف إلى أصله) (١) .

أما أبو علي الفارسي فإنه يرى أن ارتكاب الضرورة حق للمحدثين كما كان حقاً للقدماء ، وأنه كما جاز لنا أن نقيس منشورنا على منشورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، ويعقب ابن جني بقوله : (وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن - ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك) (٢) .

ولعل الحسن والقبح إنما يعود إلى مدى قرب الضرورة من الأصل المطرد ، ولذلك فإن النحاة يرون تقسيم الضرورة إلى حسنة وقبيحة .

هذا ولابن جني تعليق لطيف على ارتكاب الضرورة وأن ارتكابها لا يدل على ضعف الشاعر وقصوره بل ربما يدل على شدة ثقته بنفسه وقوة طبعه لأنه يعلم غرضه فينتجه إليه كأن لم يرتكب صمباً ، وسواء أقبله الناس أم لم يأنسوا به يقول :

(متى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانخراق الأصول بها فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه ، وإن دل من وجه على جورهِ وتعسفه فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتحمطه وليس بدليل قاطع على ضعف لغته ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته بل مثله في ذلك عندي مثل مجرى الجموح بلا لجام ، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتسام ، فهو إن كان ملوماً في عنقه ونهالكه فإنه مشهود له بشجاعته

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : (٢٢٨/١ - ٢٢٩) .

(٢) الخصائص لابن جني ١ (٢٢٣/١ - ٢٢٤) ، دار الكتب .

الاقتراح ط ٢ : ص (١١) . وانظر أيضاً الألويسي في الضائر : (٢٠ - ٢١) .

وفيض منته ، ألا نراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه ، أو اعتصم بلبجام
جواده لكان أقرب إلى النجاة . وأبعد عن الملمحة ، لكنه جشم ما جشم
على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالاً بقوة طبعه . ودلالة على شهامة
نفسه (١) .

ثم يضيف :

(إن الشاعر إذا أورد منه شيئاً فكأنه لأنسه بعلم غرضه وسفور مراده لم
يرتكب صعباً ، ولا جشم إلا أمماً ، وافق بذلك قابلاً له أو صادف غير
آنس به ، إلا أنه هو قد استرسل واثقاً وبني الأمر على أن ليس ملتبساً ومن
ذلك قوله :

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رسومها قلماً

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسومها ففصل بين
المضاف الذي هو (بعد) والمضاف إليه الذي هو (بهجتها) بالفعل ، وفصل
أيضاً بـ (خط) بين أصبحت وخبرها ، وفصل بين (كأن) واسمها
بأجنبيين ، وأغلظ من ذا أنه قدم خبر كأن عليها فهذا ونحوه مما لا يجوز
لأحد قياس عليه غير أن فيه ما قلنا ذكره من سمو الشاعر ، وتغطفه
وبأوه وتعجرفه (٢) .

فالمسألة عنده ، ليست مسألة اضطراب لا يحبس عنه وإنما هي روح
المغامرة والرغبة في التحدي ، وتذليل الوعر ، وقد شاع هذا الرأي عن
ابن جني وتناوله في أحاديث متعددة حيث نجد الصلة وطيدة بين هذا الذي
قلناه وبين حديثه فيما أطلق عليه (شجاعة العربية) .

وهذا يعطينا مؤشراً على أن ثمة علاقة بين آراء ابن جني وبين آراء شاعره
المفضل أبي الطيب المتنبي الذي تحدث عنه في سياق حديثه عن بعض صور
الضرورة ، قال :

(وذاكرت المتنبي شاعرنا نحواً من هذا وطالبته به في شيء من شعره ،
فقال : لا أدري ما هو إلا أن الشاعر قال :

* لسنا كمن حلت إباد دارها *

فعبجت من ذكائه وحضوره مع قوة المطالبة له حتى أورد ما هو في
معنى البيت الذي تعقبته عليه من شعره واستكثرت ذلك منه والبيت قوله :
وفاؤكما كالربيع أشجاء طاسمه بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه (١)

وهذا الرأي لابن جني ندرك منه : أن الشاعر ينبغي أن يكون ذا حرية
في القول تجيز له من الكلام ما لا يجوز لغيره لا للاضطراب إليه ولكن
للاتساع ، وقد نوافقه على هذا لأن العربي الأصل قد يبتكر ومن حقه أن
يبتكر ويجدد كما يهوى من غير تعقيب ، فعلى الابتكار والتجديد قامت
لغته ، وعليهما عاشت ونمت وارتقت فحقه في هذا مقرر مطلق وهذا
ما رآه الأستاذ عباس حسن في كتابه اللغة بين القديم والحديث (٢) . . . ثم
يعرض الشاهد التالي لابن جني (٣) : (أن العربي إذا قويت فصاحته تصرف
وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به ، وقد حكى عن روثية وأبيه أنهما كانا يرتجلان
ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها) .

وبهذا يمكن تحديد موقفنا من هذه الآراء وهو أن المحدثين من الشعراء
وغيرهم من حقهم أن يتابعوا أسلافهم فيما يجدون من ضرورات اللغة
واستعمالاتها ولا نجد في ذلك خروجاً عن القواعد التي يجب أن تراعى لأنها
وضعت على أساس استقرار كلام العرب الفصحاء . فما كان من كلامهم
ليس جارياً على ما تقتضيه قواعد النحاة فذلك لأنها وضعت تقنياً للأغلب
الشائع في الاستعمال . وليس من حق النحاة أن يخطئوا فحول المتكلمين
ممن جعل النحاة وظيفتهم إعداد قواعد لضبط هذه اللغة التي يتكلم بها الفحول

(١) السابق : (٤٠٣/٢) .

(٢) اللغة بين القديم والحديث - عباس حسن ص (٣٥ - ٣٦) .

(٣) الخصائص : (٤٢/١) .

فما يصدر عنهم من تعبيرات وأساليب يجب أن يقبل فإذا جاء المحدثون وتابعوهم في ذلك فلا شية في هذا . أما أن يبتدع المحدثون تعبيرات وأساليب من شأنها الاتساع في اللغة والبعد عن أصولها بحيث إذا مر زمن طويل مع تكاثر نظائر ما يستحدثون فإننا نعد ذلك من معاول الهدم في اللغة وليست بالضرورات التي تقبل أو ترفض .

وهذا الرأي يسائر رأى الأستاذ عباس حسن في حديثه عن حق العربي الأصل في الابتكار ، بل إنه لا يبتعد عن رأى ابن جني الذي يبيع للمحدثين متابعة الأقدمين في ضروراتهم شعراً ونثراً .

وإذا كان القاضي الجرجاني يقول :

(وللقصحاء المدلين في أشعارهم ما لم يسمع من غيرهم مطابقة لقول المتنبي : إنه قد يجوز للشاعر من الكلام ما لا يجوز لغيره لا للاضطراب إليه ولكن للاتساع فيه ، واتفاق أهله عليه فيحذفون وي زيدون) (١) ، فإننا نويد هذا الرأي في حرية الشعراء واعتدادهم بأنفسهم وابتكارهم في اللغة إذا كانوا من الأقدمين ممن يحتاج بهم ونوافق على مسابقة المحدثين لسابقيهم لكن في غير تجاوز لما رسمه الأقدمون حتى تظل للغة سماتها المتميزة ولا تقضى عليها تيارات الإباحة أو غيرها من الاتجاهات الطارئة حفاظاً على قدسية اللغة وفهم مقدساتها .

وإذا كان المتنبي من الشعراء القصحاء المدلين في أشعارهم لسعة باعه في اللغة ، وقدرته على التصرف في القول يستطيع أن يتخذ من الأساليب المسيرة للضرورة في حالة السعة فإننا لا نجد مشاحة في ذلك لهذه المكانة ، ولهذا فإن الشبه واضح بين كلام المتنبي وأحاديث ابن جني الذي يصرح تعقيباً على جدل جرى بين الفراء والمازني حول بعض مواضع الحذف للضرورة : (بأن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أنسابها ، واعتياداً لها ، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها ، ألا ترى إلى قوله :

(١) الوساطة للقاضي الجرجاني : ص (٤٥٠ - ٤٥٢) .

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع
 فرغ للضرورة . ولو نصب لما كسر الوزن (١).

ولا شك أن هذا اتجاه جديد في الضرورة يتمثل في أن ارتكاب الضرورة
 لا يجوز اعتباره مما يعتذر عنه أو يستدعى التأويل والتخريج بل يكون برضا
 الشاعر لحاجات يراها على خلاف ما ينتظر إليه القائمون على القواعد التقليدية
 وهو اعتراف صريح بأن للشاعر لغته الخاصة وقد مهد لهذا أبو على الفارسي
 وتلميذه ابن جني ولكن الجديد في ذلك هو إباحة ارتكاب الضرورة للشاعر
 في حال السعة .

ولا نكاد نجد رأياً جديداً في الضرورة بعد ابن جني إلا عند ابن عصفور
 والشاطبي وأبي حيان . فلقد صرح ابن عصفور بأنه : (يجوز في الشعر
 وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع من رد
 فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز اضطر أو لم يضطر إليه لأنه موضع
 قد ألقت فيه الضرر) (٢) .

ولا شك أن في هذا الرأي توسيعاً لمجال الضرورة إذ جوز في السجع
 ما يجوز في الشعر في حال السعة وقد سبق ذكر رأى الفراء في تجويز الضرورة
 في السجع ولكن ليس في حالة السعة كما نجد عند ابن عصفور على أن
 الحديث عن الضرورة في السجع عند الفراء لم يكن إلا طارئاً لا نحس فيه
 إصرار صاحب رأى على رأيه وإلحاحه عليه . ولعل في ذلك ما ينم عن

(١) الخصائص : (٣٠٣/٢ - ٣٠٤) . ط . دار الكتب .

ونفسر ذلك أن النصب يقتضى عدم اشتغال الفعل وتفرغه لنصب ما قبله ولكن المعنى لا يساير
 النصب لاعتقائه أن الشاعر فعل بعض الذنب الذى أصبحت أم الخيار تدعى عليه وهو يريد أن
 ينق عن نفسه الذنب كله . وهذا يتمشى مع الرفع وارتكاب الضرورة حيث يصبح المثال من
 باب الاشتغال من غير أن يتصل الفعل المشتغل بضمير الاسم السابق أو بسببيه ، وهذه القاعدة
 معروفة في كتب النحو حيث يقول ابن مالك :

إن مضمير اسم سابق فعلا شغل عنه ينصب لفظه أو المحل
 فالسابق انصبه بفعل أضمره حتماً موافق لما قد أظهره

(٢) المقرب : (٢٠٢/٢) .

حرص الأقدمين على استخدام اللغة في إطارها المألوف في غير تجاوز لما قرره القواعد التي تسير الشائع الكثير وفي ذلك تضيق الدائرة الضرورية. وقد وقف الشاطبي موقفاً عملياً في رده على ابن مالك الذي زعم أن :
(صفة الضرورة تنتفي عن كل تركيب يمكن للشاعر فيه أن يستبدل به تركيباً آخر) (١) ، حيث قال في شرحه على الألفية :

(إن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه يمكن في الموضع غير ما ذكر إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره . وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة . إنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة لأن اعتنائهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ ، وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فن أن يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال) (٢) .

ويبدو من هذا الاتجاه الميل إلى أن يتخذ الشاعر مجالاته في التعبير في حرية يقتضيها الفن وعملها إحساسه بالسيطرة على الانفعالات يعبر عنها بما عليه الحال توضيحاً للمعاني .

ولا شك أن الشاطبي في هذا الرأي يعود للمشاركة مع ابن جني في رأيه الذي ذكر آنفاً .

ويوافق الشاطبي في الرأي أبو حيان الذي يقول : (لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع : « ليس هذا البيت بضرورة » لأن قائله متمكن من أن يقول : كذا . . فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظر تركيب آخر

(١) القزاز القيرواني : المنجى الكمي ص (١٤٨) .

(٢) الفرائر للألوسي ص (٧ - ٨) ، والقزاز القيرواني ص (١٤٩) .

غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثر وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإنما يعنون ما ذكرنا ، وإلا كان لا يوجد ضرورة لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره (١) .

فهذا التوافق بين أبي حيان والشاطبي في الرأي يبرز لنا أمرين مهمين :

أحدهما : أن للشاعر حق استخدام الضرورة في السعة .

والثاني : أن الضرورة خاصة بالشعر دون النثر عامة .

غير أننا نجد أن أبا حيان لم يتعرض لمطابقة كلام الشاعر لمقتضى الحال وشدة احتفاله بالمعاني ، وإن كنا نعتقد أنه لم يجوز للشاعر هذه السعة في الضرورة إلا لذلك ، وإلا فإفائدة هذا التوسيع إذا لم يكن من سبيل إتاحة الفرصة للشاعر ليعبر عن رأيه وحسه ، من غير أن تكبله الأغلال — أو تحده القيود .

• • •

(١) الضرائر للألويسي : ص (٨) .

الضرورة الشعرية من وجهة نظر لفن الحديث

علماء العربية الأوائل إذن كانوا على وعى بما ينبغي أن يكون عليه البحث اللغوى من اعتداد بالظاهرة اللغوية بل كان لهم وهم يقدمون للأمم المستعربة أنماطاً جديدة من المثل العربية العليا فى اللغة والأدب من صدق الحدس وسلامة الفطرة ومخالطة الفكر اللغوى مما أتاح لهم الوقوف على منازعه والترجيح بين منازله (١).

ففكر سيوبه لم يكن إلا تنويعاً لجهود مدرسة النحو الأولى التى ابتدأت بأبى الأسود ولم يكن أبو عمرو بن العلاء إلا حلقة فيها ، فاهمية فكر سيوبه فى الضرورة الشعرية فى أنه لا يفسر الظاهرة اللغوية بشىء خارجى عنها بل ينبه على ما هنالك من تجاذب بين الكلمات والتعبيرات فى الظاهرة اللغوية .

وتعد التفرقة التى أقامها (دى سوسير) De Saussure بين اللغة والكلام ضرورية ، فاللغة لا شأن لها بإرادة الفرد بل تتعالى عليها بحكم أنه يولد فى محيط لغوى منذ ولادته ، وإن كان الكلام على خلاف ذلك فبناؤه على هذه الإرادة الفردية ولكن النشاط التعبيرى أو الكلام هو - مع ذلك - مستحيل بدون النظام اللغوى (٢) ، فاللغة Langus إنما هى نظام باطن يكشف عن نفسه فى الكلام ، والكلام Parole يأخذ معنى اصطلاحياً جديداً أهم من المعنى الذى أخذ به فى اصطلاح النحاة العرب (٣) ، فهو

(١) عبقرية العربية : د . لطفى عبد البديع ص (١٧ - ١٩٧٦) . القاهرة

(٢) Style and Stylistics Granam Hough, p. 63 .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق محمد محيى الدين بن عبد الحميد (١٤ / ١) .

كل حدث لغوى يتعاطاه أبناء اللغة (١) ، فاللغة نظام مثالى ، ولكنه ينجلي فى مظهر واقعى .

وقد فسر (تشومسكى) Chomsky - صاحب النظرية الشهيرة بالنحو التوليدي Conerative Grammar وهو المنهج الذى نهض منذ منتصف هذا القرن - نظرية سوسير وذهب إلى أن علم اللغة يتجاوز اهتمامه حدود الأنماط التى يمكن أن توجد فى أى نص لغوى ، فأى نص لغوى ، لا بصور اللغة فى مجموعها بل لا يعكس إلا صورة فى قصة مختارة اختياراً تخمينياً ، يقول تشومسكى : إن هم الباحث اللغوى ينصب على استخلاص النظام الباطن من القواعد الذى يستحوذ عليه الشخص ويستخدمه فى أدائه العقلى عليه أن يستخلصه من المعطيات الأدائية ، ومن ثم كانت النظرية اللغوية عقلية من جهة أن اهتمامها باكتشاف الحقيقة العقلية التى تستبطن السلوك الواقع ، والاستعمال الظاهر للغة - وإن صح أن يكون شاهداً على طبيعة الحقيقة العقلية - لا يمكن أن يكون بحال موضوع البحث فى علم اللغة إذا أريد أن يكون علماً بحق (٢) .

ومن هذه الجهة يأتى بحث قضية العلاقة بين الشاعر والتراث وليس ينبغى أن نفهم طبيعة اتصال الشاعر بالتراث على أنه تقليد أعمى يتناول فيه الشاعر اللغة تناولاً سلبياً على نحو ما كان عليه سابقوه فإن هذا المعنى مما هو مرفوض فى الدراسات الأدبية لبعده عن فهم معنى التراث فهما صحيحاً ، فإن للتراث معنى أخطر من ذلك . فالشاعر لا يتلقى اللغة تلقياً سلبياً بل له عليها أثر إيجابى بطبيعة ما بينهما من علاقة جدلية يتأثر فيها الشاعر باللغة ويؤثر فيها كذلك (٣) .

والضرورة الشعرية يتجلى فيها عمل الشاعر الخلاق من جهة تناوله للغة تناولاً مختلفاً وإن كان يتم فى أحضان اللغة نفسها فالشاعر يعبر فى اللغة بحكم ما له عليها من أثر إيجابى لتحقيق به المحافظة على روح اللغة ونموها معاً ثم إنه

(١) Language and Symkolic systems, Y.R. choo, p. 17 .

(٢) Aspects of the Theory of Sxntax, p. 4.

(٣) Selected Essays. T. S, Eliot, p. 74.

يبحث في اللغة عما يمكن أن يبنى بالمطالب التي تتطلب إليها الغاية الشعرية لأن اللغة هي المادة الأولى التي يصنع منها الأديب عمله على ما هو مقرر في الدراسات الأدبية (١).

و (ليوسبزر) Leo Spysen رائد علماء الألمان في هذا المجال يرى أهمية البحث عن روح الكاتب أو الشاعر في لغته على ما تظهر في الخصائص التي يخرج فيها عن المعايير اللغوية الشائعة ويتجاوزها بحيث يلوح منها الطريق التاريخي الذي يخطه والتغير الطارئ عليه من روح العصر والثقافة في الصورة اللغوية الجديدة إذ الخصائص الأسلوبية - على ما يذهب إليه - نوع من الخروج على الاستعمال العادي للغة بحيث ينأى الشاعر أو الكاتب عما تقتضيه المعايير المقررة في النظام اللغوي (٢).

على أنه إن كانت الضرورة الشعرية خروجاً على القواعد النحوية فهي ليست خروجاً على اللغة لأن الشعراء بحكم حياتهم في اللغة لا ينفكون عنها بحال . فكل لغة تحيط بأبناءها بدائرة شعرية لا سبيل إلى الخروج عنها إلى دائرة أخرى (٣) ، وإذا كانت الضرورة الشعرية خروجاً على القاعدة فإن هذا أدعى إلى البحث عن الغاية التي يتناول إليها الشاعر بخروجه عنها . والصحيح أن الضرورة الشعرية إنما هي ضرورة تختمها القوانين الداخلية للظاهرة اللغوية وهي في خدمة هذه القوانين وحدها لأنها تستمد وجودها منها . وبعد . . ألا ترى معي أن هذا الكلام الذي يردده علماء الغرب المحدثون في تناول الضرورة الشعرية لا يبعد كثيراً عما قاله العالم العربي ابن جني في القرن (الرابع) الهجري .

وقد قرأ المحدثون من الأدباء وعلماء اللغة ما كتبه القدماء عن الضرورة بعد أن تفرسوا بالنصوص التي يجدون فيها خروجاً على الشائع المألوف من

(١) التركيب اللغوي للأدب . د . لطفى عبد البديع ص (١٠٧) . القاهرة سنة ١٩٧٠ .

Language and Myth E. Cassirer, p. 9.

(٢)

استعمالات النصحاء . وما عده العلماء من باب الضرورة ، نظروا في كل هذا في حرص لا يقل عن سابقهم على سلامة اللغة واستقامة أداها في التعبير فطالعنا آراؤهم تكاد تكون مجمعة على أن للشاعر أن يستعمل في السعة ما يتجاوز به نظام المؤلف الشائع الذي وضعت له القواعد .

وقد وجدناهم في هذا الحديث يعرضون لما عرضنا له من آراء الفراء والأخفش وابن فارس وأبي علي وابن جني وينقلون عن السيوطي كما سلكتنا وينتهون إلى ما ذكرنا بعد استعراض ذلك كله .

فهذا السيد / محمود شكرى الألوسى يقرر بعد عرض كلام النحاة واللغويين في كتابه : (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر) ما يلي :

(والعبد الفقير) يقصد نفسه (قد جرى في هذا الكتاب على ما جرى عليه الجمهور (١) . فإنه الأنسب بمذاق العرب والتوسع عليهم بفن القريض » فلمهم محتاجون إليه في الغناء بمكارم أخلاقهم وطيب أعراقهم ، وذكر أيامهم الصالحة ، وأوطانهم النازحة ، وفرسانهم الأجداد لتهنئ أنفسهم إلى الكرم ، ويدلوا أبناءهم على حسن الشيم . مع كونه ديوان مآثرهم وسجل مفاخرهم » فلذلك اختص الشعر بخصائص تميزاً له من بين أنواع الكلام . ونسيلاً لسلوك جادة النظام) (٢) .

وهو في هذا لا يفرق بين المولدين والقدماء » وإنما يجعل هذا التيسير خاصاً بالشعر دون النثر لمن أراد أن يقرضه .

وهذا عالم اللغة العربية الشيخ حمزة فتح الله ينحو هذا النحو في الرأي فبعد حديثه عن الضرورة وأقسامها وعرض آراء العلماء فيها ، يقول :

(واعلم أن الضرورة بأقسامها الثلاثة المتقدمة (٣) جائزة للعرب وكذا للمولدين كالعرب وذلك كتنوين غير المنصرف ... إلخ) (٤) .

(١) رأى الجمهور هو : أن للشاعر أن يستعمل في تراكيبه ما لا يقع في النثر وإن هذا ما يسمى بالضرورة سواء أكان للشاعر عنه منلوحة أم لم يكن .

(٢) الضرائر : للألوسى ص (٩) .

(٣) الزيادة - التنغير - الحذف .

(٤) المواهب الفتحية : (٦٠/١) .

وقد عرضنا من قبل ذلك لرأى الأستاذ عباس حسن الذى ذكرناه
في معرض التعليق على قضية حرية الشاعر عند ابن جني ، ومن حقنا أن
نسجل هذا الرأي ههنا فهو يذكر ذلك في كتابه (النحو الوافي) (١) في معرض
حديثه عن (الفصل بين المضاف والمضاف إليه) إذ يقول :

(غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل في السعة لمباحثها في الشعر
وملاحقاته أقوى ، ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة) . ثم علق
على قوله في (السعة) في هامش الصفحة فقال : أى في النثر المرسل حيث
يجد الناثر من فسحة القول وحرية التعبير والتصرف ما لا يجده الشاعر ونحوه
المقيد بقيود الشعر وضوابطه ومن وزن وقافية وخصائص شعرية ترهقه
وتضيق بها حريته في التعبير . ولهذا منحوه أنواعاً من التيسير لم يمنحوها
الناثر ، وأباحوا أن يقع في الشعر وملحقاته بعض أمور معينة لا تباح في النثر
المرسل تخفيفاً على الشاعر ، ونزولاً على حكم الضرورة ، وسموا تلك الأمور
المحددة : (الضرورات الشعرية ونظائرها) ولا شك أن ما يباح في النثر مباح
في النظم بالأولوية (٢) .

وهذا القول صريح في حرية الشاعر ، وإن ذكره المؤلف في معرض
خاص فإنه يفهم منه قصر التعميم بناء على الأسباب التي بنى عليها وجوب
هذه الحرية للشاعر . كما أنه ذكر إباحة أمور معينة للشاعر لا تباح في النثر
المرسل تخفيفاً عليه .

ويبدو لنا أن هذه الإباحة غير مقصورة على الشاعر كما يقرر الأستاذ
بل أنه قال : (أباحوا أن يقع في الشعر وملحقاته بعض أمور معينة) .
فماذا يريد بالملاحقات ؟

نعتقد أنه يقصد الكلام المسجوع والرجز بدليل مطابقتها الشعر وملحقاته
بالنثر المرسل . وبهذا نعود بالفكر إلى كلام القراء وابن جني .

(١) ج ٣ ص (٥٣) ط ١ . دار المعارف بمصر .

(٢) النحو الوافي ج ٣ ص (٥٣) ط ٤ دار المعارف .

ولا يعدو رأى الدكتور إبراهيم أنيس هذا الاتجاه ، وإن كان يرى وجوب أن يكون للشعر بحث خاص يميزه ببعض الأحكام التي يجب أن تترك للشعراء وحدهم يتخذون منها ما يشاءون ويهملون منها ما يشاءون . فإذا شاعت في شعرهم ظاهرة من الظواهر ، ونسج على منوالها الكثرة الغالبة عدت حينئذ من خصائص الأسلوب الشعري .

وبهذا لم يعجبه كلام النحاة الأولين الذين وجدوا بعض الشواهد الشعرية لا تنطبق على قواعدهم وأصولهم ففسروها على أن الناظم قد اضطر اضطراراً لسلوك هذا الشطط خضوعاً للوزن الشعري والقوافي الشعرية . ثم استنبطوا عدة ظواهر جعلوا بعضها مباحاً أصبح في الشعر بمثابة الرخص ، ويشتد في إنحائه باللوم على النحاة فيقول : (كأنما كانت اللغة ملكاً لهم وحدهم يعطون منها ما يشاءون . ويمنعون منها ما يشاءون) ثم يقول : (فهم يتصورون الشعراء مكبلين بقيود ثقيلة في أثناء نظمهم وأنهم لجأوا إلى تلك الضرورات على مضض في حين أنا نعلم عن أمر الشعراء ميلهم إلى الحرية والحرص على الخروج على المألوف ومثلهم في هذا مثل كل فنان لا يعبأ بمظهر أو تقاليد . ولا يسلك مسالك عامة الناس في كل ما يعن له) .

(وقد كثر حديثهم عن تلك الضرورة التي أعلها وصمة وصموا بها الشعر العربي ، ولست أعرف أمة من الأمم تصف شعرها بمثل هذا الوصف) .

هذا الذي ذهب إليه الدكتور أنيس يخص الشعر بحرية لا تكون لغیره من الكلام . ولم يعرض للكلام المسجوع . وهو ينفرد بالرأى في أن يجعل للشعر لغة خاصة تمكنه من هذه الحرية التي ينشدها للشاعر ونجد أننا لسنا بحاجة إلى هذا العناء حيث نجعل لأنفسنا نوعين من القواعد أحدهما خاص بالشعر والآخر خاص بالنثر مما لا نسمع عنه في قواعد أية لغة أخرى .

وحيث أنه ينشد الحرية للشاعر ، ويتحرج من ذكر كلمة (ضرورة)

(١) النصوص السابقة في أسرار اللغة : ص (٢٤٣ - ٢٤٥) .

فلا مانع من أن ينص على التيسير للشاعر واعتبار ذلك رخصة له كما قرر السابقون إذ أن معنى الضرورة حينئذ هو مخالفة الشائع المألوف عند الفصحاء مع عدم النزول بالأسلوب الشعري عن درجة الفصاحة . وبهذا يبدو لنا أن الخلاف في المسألة لفظي لأن جميع الآراء عند المتأخرين تتبع للشاعر في السعة ما لا يباح في الكلام العادي . وإن كانت بعض الآراء تعامل الكلام المسجوع معاملة الشعر .

ولا نجد خلافاً بين من كتبوا عن الضرورة حديثاً سواء فيما قدمنا أو ما كتبه الدكتور خديجة الحديثي في بحثها (موقف سيويه من الضرورة)^(١) ، وهو بحث مستفيض جمع آراء العلماء حتى القرن الثامن الهجري وصولاً إلى إخراج سيويه من نسبه القول بالإلجاء في الضرورة الشعرية ، وموافقة رأيه لما رواه الجمهور كما سلف ذكره في الفصل السابق .

ومن ثم يتضح أن رأيها هو رأي الجمهور الذي تقرر أن سيويه لا يخالفه حيث يبدو تأييدها لهذا الرأي وتحمسها له ومساندته بالأدلة ، ولو كانت ذات رأي مخالف لسيويه لعرضت له وذكرت أدلته .

ومن غنى بالبحث في هذه المسألة الدكتور محمد عبد الحميد سعد الذي تناول بحثه جوانب المسألة فأنهى إلى ما انتهى إليه رأي الجمهور إذ يقول : (وخلاصة الأمر أن ما ارتأه الجمهور أحق بالاتباع لأن هذا هو الأنسب بالشعر الذي هو ديوان مآثر العرب ومجل مفاخرهم وأنه يمتاز بالوزن والقافية اللذين يجعلان له ميزات خاصة لا يشاركه فيها النثر . . .)

فلا نجد في هذا إضافة أو خروجاً على رأي الجمهور ، وإنما يسير مواكباً لما قرره الباحثون المتأخرون بعد استقصاء آراء سابقينهم ، ودراسة آثارهم

(١) دراسات في الأدب واللغة : مجلة كلية الآداب والدراسات - قسم اللغة العربية - سنة (١٩٧٧/١٩٧٦) .

(٢) مجلة كلية الآداب - جامعة الرياض ص (١٥٤) مجلد II .

في هذا الموضوع الذي يتضح فيه أن الضرورة الشعرية إنما هي خروج على المألوف فقط فيما شاع على السنة من يحتج بكلامهم ولهذا فلا نرى شيئاً جديداً في قول الدكتور محمد عبد الحميد سعد التالى ، الذى اعتبره خلاصة رأيه فيما وصل إليه في هذا الموضوع . يقول :

وخلاصة ما تقدم بأن ما خالف القواعد إذا ورد في شعر من يحتج بشعرهم ولم يرد له نظير في نثر من يحتج بنثرهم سواء أكان في إمكان الشاعر تغييره إلى ما يوافق القواعد أم لا ولم يكن ذلك لغة قوم فإننا نسميه ضرورة (١) وهذا ما اتجهت الآراء فيه اتجاهات مختلفة حيث يرفضه بعضهم ولا يجيز القياس عليه بعضهم الآخر ، وقد عرفنا رأى الجمهور بأن للشاعر استعماله في السعة وأجازه بعضهم في النثر المسجوع حيث يرون وجوب كفالة الحرية للفنان في تعبيره عن إحساسه وفكره من غير فرض قيود عليه تزيد من الأثقال التى يحتملها الفن .

هذا ولا ينافى أن ما يقرر للفنان من حرية تفضيل الكلام الخالى مما عده النحاة واللغويون ضرورة . لأن المألوف تأنس إليه النفس ويطمئن إليه الخاطر ، فإذا خالفه الفنان في الشعر أو النثر رنت إليه الأبصار كأنها تبحث عن مخرج لما تورط فيه الفنان . فإذا ما اهتدت الأنظار إلى وجه الصواب عاد إلى الفنان وزنه ، وبهذا قالوا قديماً : (ما لا يحمل على ضرورة أولى) مع إيماننا بأن استعمال الشاعر للضرورات الحسنة التى سيرد ذكرها لا يخرجها عن مكانته العالية من الفصاحة . وإن رأى بعض الباحثين عيباً كما قرر القزاز .

وواضح من هذا الكلام أن الشاعر ينطلق في استعماله للضرورة من حريته الفنية ونزوعه إلى المحافظة على أصول فنه وأخصها الموسيقى . كما أنه تسيطر عليه عواطفه ، ويملك عليه المعنى زمام نفسه فلا يجد مناصاً من تجاوز الأساليب المألوفة إلى غيرها ليتحقق له الإبداع الفنى .

وبهذا فإننا لا نقول : بأن هذا الشعر (مثلاً) سلك فيه مسلك الضرورة إلا إذا تحققت فيه النواحي الآتية :

١ - أن يكون من الشعر الذى صبح الاحتجاج به وعليه بنيت القواعد ،
فما كان من هذا الشعر واجتمعت عليه الروايات الصحيحة وكان من كلام
الفصحاء المشهود لهم فإنه يعد ضرورة إذا خالف المؤلف من الاعتعال .
وبهذا نجد آراء المتقدمين مثل القرطاجنى الذى يقرر هذا (١) .

٢ - لا بد أن يكون الشعر الذى يقال فيه بجواز الضرورة معروف
القائل ، يقول السيوطى : (لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف
قائله) (٢) ، وأورد نصوصاً استخدم فيها الشعراء الضرورة ورد الاستشهاد
بها لأنها مجهولة القائل وبذلك أبطل ما أورده الكوفيون فى إظهار (أن)
بعد (كى) وجواز دخول (اللام) فى خبر (لكن) ومد المقصور
للضرورة .

فالأول مثل ما استشهدوا به :

أردت لكىما أن تطير بقربى فنتركها شئاً ببيداء بلقع

والثانى مثل :

• ولكننى من حبها لعميد •

والثالث مثل :

قد علمت أخت بنى السلاء وعلمت ذاك من الجراء
أن نعم مأكولا على الخواء يا لك من تمر ومن شيشاء
• ينشب فى المسعل واللهاء •

مد (السلى) و (الخوا) و (اللهى) وهى مقصورة .

علق السيوطى على كل ذلك بقوله :

(والجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه) (٣) .

(١) مناهج البلغاء وسراج الأدباء : ص (١٨٠ - ١٨١) حيث صرح بمثل ما أشرنا إليه .

(٢) الاقتراح للسيوطى : ص (٧٢٠ ، ٧١) .

(٣) الاقتراح للسيوطى : ص (٧٢ ، ٧١) .

٣ - أن موافقة الضرورة لبعض لغات العرب المشهورة لا تخرجها عن الضرورة عند الجمهور .

صرح بذلك أبو سعيد القرشي في أرجوزته في الضرائر فقال :

وربما تصادف الضرورة بعض لغات العرب المشهورة

فاستعمال الضرورة لا يعد من الخطأ في التعبير . بل هي تسير على وجه قوى في استخدام الفصحاء أو في بعض لغات العرب المعروفة .

ومعنى ذلك أنه لا بد لكل ضرورة من وجه تخرج عليه وعلة من أجلها استساغ العربي الخروج على المؤلف في النشر ضرورة .

يقول الشلوبين (١) :

(علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل) .

وهو تصديق لما صرح به سيبويه في هذا الصدد إذ يقول : (وليس

شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً) .

كما أورد ذلك في قول زيد الخيل .

كمنية جابر إذ قال ليتني أصادفه وأتلف جُل مالى

وقد قال الشاعر حيث اضطر : (ليتني) . كأنهم شبهوه بالاسم حيث

قالوا : (الضاربي والمضمر منصوب) (٢) .

وهذا يسائر قول الشلوبين في الضرورة الكثيرة : بأنها تكون بالرجوع

إلى الأصل .

وليس من الضرورة أغلاط العرب وما جاء في تعبيراتهم مخالفاً للأصول

والقوانين الشائعة والتي اعتصم برعايتها فحول الفصحاء ، والتي نهج بهم

طباعهم على ما ينطقون به ، وربما استهواهم الشيء فراغوا به عن القصد .

ويذكر الألوسي في هذا اشتقاق بعض الناطقين اسم الفاعل (مالك)

من (ملك) الذي هو اسم وهمزهم (مصائب) تشبيهاً بصحائف . وقولهم :

(١) الألوسي ١ ص (١٨) .

(٢) الكتاب : (٢٨٦/١) . وشواهد الأعلام .

حالات السريق . ورثأت زوجي ، واستلأمت الحجر ولبأت بالحج ،
وما يتعايون به في الألفاظ والمعاني من نحو قول ذي الرمة :

« والجيد من أدمانة عنود » .

فاستعمل أدمانة بدل أدماء . يقال : رجل أدم وامرأة أدماء ولا يقال :
أدمانة كما لا يقال : حمرانة وصفرائة .

ومن مثل قولهم :

حتى إذا دومت في الأرض راجعها كبر ولو شاء نجى نفسه الحرب
وإنما يقال : دوى في الأرض « دوم في السماء » (١) .

وهذه الأخطاء مرفوضة من القدماء بله المحدثين فنحن نفرق بين
الضرورة والغلط .

فالأولى في رأيي كما سبق وأشرت وكما ذهب إليه الجمهور مقبولة ويجوز
القياس عليها ، وليست بعيدة عن الفصاحة وإن جانبت المألوف .

أما الغلط أو الخطأ فهو ما سبق تقريره وليس الغلط هنا ما قصد إليه
ابن فارس فيما سبقت الإشارة إليه . وهو الذي يقول : (وما جعل الله
الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط . فما صح من شعرهم فقبول وما أبته
العربية وأصولها فردود) (٢) .

ونحن نوافقه في قوله إن ما أبته العربية وأصولها مردود لأننا نعود
بالضرورة إلى الأمور الثلاثة التي سبق ذكرها ولكن ابن فارس فيما يبدو
يريد بأصول العربية ما وافق القواعد التي سارت على المألوف الأغلب ،
وليس لدينا شك بأن القواعد التي وضعها العلماء إنما كانت متمشية مع
الغالب المألوف ولم تشمل جميع ما نطق به الفصحاء الذين لا نقبل تخطئهم »
فالخطأ الذي ليس ضرورة هو ما تعابا به بعض الأعراب كما ذكرنا ، ومن
يتتبع نظرة النحاة والبلاغيين إلى الضرورة وأبعادهم لها عن الخطأ في القول

(١) الألويسي : ص (٤٦ - ٥٠) .

(٢) الصاحبى : ص (٤٦٩) .

يجد أن هناك دوافع واعتبارات فرقت بين نظام النثر ونظام الشعر في ترتيب الكلمات يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - حرص الشاعر على موسيقى الوزن والقافية ينحرف به أحياناً إلى نظام غير مألوف في النثر .

٢ - رغبة الشاعر في التحلل من كل القيود وزوجه إلى الحرية ككل فنان يجعله في بعض الأحيان لا يعبأ بنظام الكلمات على النحو المعهود في النثر ولا سيما حين تسيطر عليه العاطفة ، ويملك عليه المعنى مشاعره .

٣ - محاولة كل الشعراء المحيدين أن يحملوا القليل من الألفاظ الكثير من المعاني قد تعرضهم لمثل الإيجاز والحذف والتخلص من كل فضلات الكلام (١) .

أقسام الضرورة :

ولما كانت اللغة مجال البحث لدى علماء البلاغة والنحو متابعة لما نطق به الناطقون ونقله عنهم آخرون وجدنا أن الضرورة تنسم بسيمات متعددة نظراً للجهة التي ينظر إليها الباحث ، فمن حيث كونها ظاهرة انقسمت إلى ضرورة نقص وزيادة وتغيير فيما نظر إليه الألويسي وغيره ممن اقترب منه في التقسيم والجميع يرجعون إلى هذه المحاور الثلاثة .

ومن نظر إلى كثرة ورودها أو قلته قسمها إلى شائعة وأقل شيوعاً ونادرة . ومن نظر إليها من حيث الحكم عليها قسمها إلى حسنة وقبيحة فلا تداخل بين التقسيمات ، فكل ضرورة تتصف بصفات ثلاثة ، وتجاوز عليها التفريعات التي سندكرها فيما بعد .

غير أن تقسيمها إلى ضرورة زيادة أو نقص أو تغيير يهدي إليه مجرد النظر إليها دون كد فكر أو إعمال نظر ، وتقسيمها إلى شائعة وقليلة ونادرة يرجع إلى كثرة النصوص التي وردت فيها الضرورة وقلتها .

والتقسيم الأخير مبني على سابقة كما سنورد الحديث في ذلك لأن مرد هذا

(١) أسرار اللغة : للدكتور إبراهيم أنيس ص (٢٤٨) .

التقسيم هو الذوق العربي الذي يستسيغ الضرورة أو لا يستسيغها حسب ورودها في النصوص الأدبية متكاثرة حيناً أو قليلة حيناً آخر حتى يألف الناس الضرورة أو لا يألفوها .

وسنبسط الحديث عن تقسيم الضرورة إلى شائعة وقليلة ونادرة بإيراد أمثلة لكل نوع مهيبين بالباحثين استقصاء الأمثلة ليتبين لهم صحة ما نذهب إليه في هذا الرأي وعسى أن يكون ما نقدمه من أمثلة فيه غناء .

أولها : الضرورة الشائعة :

منها عدم التزام توكيد الفعل بعد (إما) مع أن التعبير القرآني التزم التوكيد بعدها كقوله تعالى : « فإما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم (١) »

« وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء (٢) » .

« فإما ترين من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمن صوماً (٣) » .

وقد ورد خلو الفعل من التوكيد بعد (إن) في قول الشاعر :

يا صاح إما تجسدي غير ذي جدة فما التخلي عن الإخوان من شيمى
كما أنهم أجازوا في الشعر العطف على الضمير المستتر من غير إظهاره
واستشهدوا بقول الشاعر :

ورجاء الأخطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالاً (٤)
كما أجازوا العطف على الضمير المحرور من غير تكرار حرف الجر
للضرورة استشهداً بقول القائل :

فالיום قد بت تهجوننا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب (٥)

(١) سورة الأنفال آية : ٥٧ .

(٢) سورة الأنفال آية : ٥٨ .

(٣) سورة مريم آية : ٢٦ .

(٤) ديوان جرير : ص (٧٩) ، والكامل : (١٨٩ / ١ ، ٣٩ / ٢) ، والإنصاف ص (٢٧٩) .

(٥) ذكره سيبويه ولم يعزه لأحد . الكتاب : (٣٩٢ / ١) . قد بت : أحد ويؤيده رواية الكوفيين : فالיום أنشأت . ارجع إلى ابن عقيل .

وابن مالك يرى (١) أن العطف على الضمير المحرور من غير تكرار حرف الجر جائز لورود السماع به نظاماً ونثراً فقد ورد في النثر قوله تعالى : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام (٢) » بجر الأرحام على غير قراءة حفص عطفاً على الهاء المحرورة بالباء .

وإذا كان هذا العطف على الضمير المحرور من غير تكرار حرف الجر غير لازم عند ابن مالك فإننا نقول : إنه بهذا يسائر الجمهور في أنه شائع . ويختلف عنهم في مجرد التسمية فقط لأنه من غير شك يسير على غير المألوف .

ثانيها : الضرورة الأقل شيوعاً :

في مثل : عدم دخول (أن) في خبر عسى من قول الشاعر :
عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب (٣)
كما أنهم ردوا من الشعر قول القائل :

فلا تلحنى فيها فإن يحبها أخاك مصاب القلب جم بلائله (٤)
حيث قدم معمول خبر (إن) عليه فقدم الجار والمحرور على (مصاب القلب) وهو لا يتقدم . حيث لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا جار ومحرور نحو : (إن زيدا آكل طعامك) .
فلا يجوز إن طعامك زيد آكل ، وكذا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومحروراً نحو : (إن زيدا وأنت بك أو جالس عندك) ، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول : إن بك زيدا دائن . أو إن عندك زيدا جالس ، وأجازه بعضهم وجعل منه البيت السابق (٥) .

(١) يقول : ٤

وعود خافض للذي عطف على ضمير خفص لازم قد جملا
وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مثبتا

(٢) سورة النساء آية ١١ .

(٣) البيت لمهدي بن خشرم المذرى : قاله وهو يحين من أجل قتيل قتله (منار السالك

إلى أوضح المسالك - محمد عبد العزيز النجار) : (١٤٣/١) .

(٤) أنشده سيبويه ولم يميزه لأحد . الكتاب : (١٣١/١) .

(٥) شرح ابن عقيل : (١٣١/١) . شرح محمد سعيد الرافعي ضمن تعليقه على قول

ابن مالك .

وراع فا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا غير البدي

ثالثها : الضرورة التسادرة :

وقد ورد منها ما وصفوه بالشذوذ كدخول نون التوكيد على الماضي في قول الشاعر :

دامن سعدك إن رحمت متيما لولاك لم يك للصباية جناحا
حيث تقرر لدى النحويين أنه لا يجوز توكيد الماضي بالنون مطلقاً ولو كان بمعنى الاستقبال ، وقالوا في هذا البيت : إنه ضرورة شاذة سهلها استقباله معنى لكونه دعاء (١) .

ويرى الدكتور أنيس أنه لا فرق بين الأنواع الثلاثة في نشأتها ، فقد بدأ بها شاعر تزامت المعاني في خاطره ، فتزاحمت لها الألفاظ ، واختلط بعضها ببعض كأنما كان كل منها يريد أن يسبق أخاه ، وترتب على هذا أن جاءنا الشاعر بنظام لغوي غير مألوف في النثر ، ثم قد يسعد مثل هذا النظام الجديد فيصادف القبول والاستحسان من الشعراء الآخرين ويحدون حذوه أو يشق ويبنى منفرداً منعزلاً . ومن تلك الظواهر التي سموها بالضرورات ما بدأ متواضعاً ثم وصل به الأمر أن أصبح مقبولا سائغاً في شعر كل الشعراء ، وفي كل عصور الأدب العربي (٢) .

وهذا التعليل من الدكتور أنيس نسايره في المنطق لأننا قد قررنا في مبدأ الحديث عن هذا التقسيم أن كلا من : الشيوع والقلة والندرة يرجع إلى مدى تداول الشعراء والمتكلمين فلا مانع من أن يسعد نظام في التعبير بكثرة التداول ويشق نظام آخر . وهذا هو المرجع في الشيوع والندرة . ولا فضل لأحدها على الآخر إذا كان من الممكن أن يكون الشائع نادراً أو قليلاً إذا لم يسعد بكثرة الاستعمال .

وقد أورد بعض المؤلفين أمثلة كثيرة للضرورة القليلة في الشعر وكلها يرجع إلى ما يخالف القواعد المقررة في النحو من مثل : جعل الجواب للشرط مع تقدم القسم ونحوه ولا نرى فائدة كثيرة في متابعتهم في إيراد الأمثلة اكتفاء بما ذكرنا .

(١) منار السالك إلى أوضح المسالك : (١٦٦/٢ - ١٦٧) .

(٢) أسرار اللغة : ص (٣٨٥) .

والضرورة في الشعر ترجع إلى الحكم النحوي الذي ينقسم إلى رخصة
وغيرها .

والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر . ويتفاوت حسناً وقبحاً .
ومن ثم تنقسم الضرورة إلى : حسنة . ومستقبحة .

فالضرورة الحسنة هي :

ما لا يستهجن ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف ، وقصر
الجمع الممدود ، ومد الجمع المقصور (١) .

وأسهل الضرورات تسكين عين فعله في الجمع بالالف والتاء حيث يجب
الاتباع كقول الشاعر :

عل صروف الدهر أو دولاتها يدلننا اللمة من لماتها
فتسريح النفس من زفراتها (٢)

سكن عين زفرات مع أنه يجب اتباعها لأن الفاء مفتوحة وهي ساكنة
للعين . والقاعدة أنه إذا جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين ساكنها الموثث
المختوم بالتاء أو المجرد عنها - بالالف وتاء أتبع عينه فاءه في الحركة مطلقاً .

يقول ابن مالك :

والسالم العين الثلاثي اسماً أنل إتباع عين فاءه بما شكل
إن ساكن العين موئثاً بدا محتملاً بالتاء أو مجرداً

(١) الاقتراح للسيوطي : ص (٤١) - والضرائر للألوسي : ص (٢٠ - ٢١) .

(٢) يعلق محمد بهجت الأثرى في حاشية الضرائر ص (٣٠) بقوله :

(المني : لعل الحوادث تجعل لنا على الشدة دولة فتسريح مما نحن فيه » والصروف :
الحوادث جمع صرف بفتح الصاد » والدولة يفتح الدال وضمها : القلبة في الحرب وغيره ،
وتدليلنا : من أدالنا الله من علوتنا إدالة . وأصل تدليل لنا اللمة : أي الشدة : أي تجعل لنا دولة
ثم ألحق نون النسوة فسكنت اللام فاللق ساكنان واللمة نصب بنزع الخافض أي على اللمة وقوله :
زفراتها بفتح الفاء جمع زفرة يسكون الفاء وهي إدخال الناس بشدة ، وسكنت فاؤها للضرورة
وإلا فالقياس الفتح كثرة وثمرات .

وما جاء على خلاف ذلك عد ضرورة كالببت السابق أو نادراً -
أو لغة قوم .

« فالنادر كقولهم في : جزوة ججرات بكسر الفاء والعين .

« والضرورة كقول الشاعر :

وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان (١)

فسكن عين زفرات ، والقياس فتحتها إتباعاً .

« ولغة القوم كقول : هذيل في حوزة وبيضة .

حوزات وبيضات بفتح الفاء والعين ، والمشهور التسكين .

هذا ما أورده كتب النحر - وذكره ابن عقيل . . . ويبدو فيه تفريقه

بين الضرورة والنادر ولغة القوم - وقد قدمنا رأينا فيما سبق أن هذه الأشياء
جميعاً يطلق عليها الضرورة الشعرية إذ لا يقبل من الضرورات إلا ما كان
راجعاً إلى أصل من الأصول الأربعة التي سبق ذكرها .

وابن عقيل في هذا متابع لابن مالك في التقسيم الذي يقول :

ونادر أو ذو اضطراب غير ما قدمته أو لأناس انتمى

وأمثلة الضرورة الحسنة كثيرة منها - غير ما سبق ذكره - تسكين الياء

في النصب في مثل قول الأعشى :

فتى لو يبارى الشمس ألفت قناعها أو القمر السارى لألقى المقالدا (٢)

حيث سكن الياء في القمر السارى . للضرورة حملاً على تسكينها في

حالتى الرفع والجر قياساً للفتحة على الضمة والكسرة . وتشبيهاً لها بهما »

فجعلت كالألف في مثني التي هي على هيئة واحدة في جميع حالات الإعراب .

قال النابغة :

(١) قال إعرابي من بني عذرة من قصيدة أولها :

جعلت لمراف إحصانة حكه وعرف نحمد إن ها شقيان

(شرح ابن عقيل ص (٥١٦) هامش) شرح محمد سعيد الرفاعي .

(٢) الكامل للمبرد : (١٢٧/٢) .

ودت عليه أقاصيه وليدة ضرب الوليدة بالمسحاة في التأد(١)
فأسكن الياء في (أقاصيه) مع أنه منقوص .

ومثل ما تقدم قول الأعشى :

إذا كان هادى الفتى في البلا د صدر القناة أطاع الأميرا
فيمن رواه برفع (صدر) .

ونستطيع أن نطمئن إلى حسن هذه الضرورة بكثرة الشواهد الواردة
في هذا ونقل جهابذة العلماء لها مما يدل على أن الحكم ليس عاطفياً بل هو
حكم مبنى على ما لمح العلماء من استساعة العربي لها حتى كثرت في كلامه .
والعمول عليه في الحسن هو عدم استهجان العربي الأصيل في اللغة التي
تسيل على أسلة لسانه في يسر وسهولة .

ومن أمثلة الضرورات التي استحسنوها صرف ما لا ينصرف في مثل
قول امرئ القيس :

ويوم دخلت الحدر خدر عيزة فقالت لك الولايات إنك مرجلى
فقد نون (عيزة) وجرها بالكسرة مع أنها علم مؤنث . وكان حقها
المنع من الصرف ، فصرفت للضرورة وفي مثل قول النابغة الذبياني :

فلتأتينك قصائد وليدفعن جيشاً إليك قوادم الأكوار(١)
فنون (قصائد) وهى على صيغة منتهى الجموع وكان حقها المنع من
الصرف وانكها صرفت للضرورة .

وقد ورد صرف الممنوع من الصرف كثيراً على ألسنة القدماء والمحدثين
من الشعراء يضيق المجال عن ذكر الأمثلة له ، لأننا قد لا ننهي من قصيدة
حتى نجد شيئاً منه ومن ثم صار سائغاً تأنس إليه النفس ويتقبله الذوق الأدبي
ولا يصادره النقد تبعاً لذلك لقربه من أن يصبح قاعدة مألوفة .

أما الضرورة القبيحة أو المستقبحة فهي :

ما تستوحش منه النفس لبعده الشاسع عن مألوف كلام العرب .

(١) ديوان الشعراء الستة ص (١٩٦) ، التأد : المكان الندى .

(٢) انظر المقتضب : (١/١٤٣) ، (٣/١٥٤)

أو ثقله ثقلاً شديداً . أو لانبهامه انبهاماً مخلاً بالتفاهم الراقى الذى هو غاية كل لغة .
وأمثله ذلك كثيرة منها قوله :

أصابعهم الحمى وهمو عواف . وكن عليهمو تعساً لهنه
وقوله :

أريد صلاحه ويريد قتلى . وشتا بين قتلى والصلاح
فقد عدل الأول بالحق عن الحمام . وعدل الثانى بشتا عن شتان . وهذا
نقص مخل فى الكلمتين .

كما أن الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً فى الكلام تخل بالتعبير الفصيح
أيضاً من ذلك قوله :

ولئنى حوثماً يثنى الهوى بصرى . وحوثماً سلكوا أدنو فأنظور
وقول امرئ القيس :

كأنى بفتحاء الجناحين لقوة . صيود من العقبان طيطان شمالي
فقد زاد الأول فى كلمة (أنظر) فجعلها أنظور . (. وزاد امرئ القيس
فى كلمة (شمالي) فجعلها (شمالي) وإن كانت الكلمة رويت برواية أخرى
هى (شمالي) يعنى سريعى وهى توافق الرواية الشائعة عند الناس (شمالي) ،
وهاتان الروايتان الأخيرتان ليس فيهما زيادة فى الكلمة وبهذا قال المفضل ،
فلعل الرواية الأولى فيها تحريف بزيادة الياء .

ولا شك أن الحديث عن الزيادة فى الكلمة مما يؤيد النظرة على أن
الزيادة أو النقص فى الكلمة عن أصلها يخل بالتعبير الفصيح .

وقد ذكروا أن من النقص المحذف الذى يستقيح قول لبيد :

درس المنا بمخالع فأبان . فتقصادت بالحبس والسوبان

(١) الضرائر للألوسى : ص (٢٢) (الفتحاء : لينة الجناحين) اللقوة بكسر اللام :

العقاب « شمالي » سريعى ، يقال : ناقة شمال وشمله إذا كانت سريعة .

(٢) متالع بضم الميم وكسر اللام : جبل بنجد « وأبان : اسم جبل .

إما أن يراد به أبان الأبيض أو الأسود ، والسريران : واد .

انظر : مزيداً من الأمثلة السابقة فى كتاب سيبويه : (١ / ٩ - ١٣) ، وارتشاف

الضرب ص (٣٨١ - ٣٩١) .

أراد بالمنسا : المنازل .

فالعدول بالكلمة إلى أخرى بزيادة أو نقص أو بصيغة إلى أخرى مغل .
وكذلك كقول الخطيئة :

فيها الرماح وفيها كل سابعة جدلاء محكمة من نسج سلام (١)
يقصد سليمان بن داود عليهما السلام .

ومن الضرورات القبيحة دخول الـ على الفعل المضارع في مثل قول
أبي الخرق الطهوي :

يقول الخنـ وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

وبيان ذلك أن (الـ) لا تدخل إلا على الأسماء لكونها موضوعاً لتعيين
الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال . والفعل لا يدل على الذات
إلا التزاماً والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه (٢) .

وهي على جميع وجوهها مختصة بالأسماء سواء أكانت للتعريف أم
موصولة أم زائدة أم غير ذلك (٣) .
وعلى هذا جاء في شرح الكافية :

فأل في (اليجدع) ليست للتعريف بل هي اسم موصول داخل على
صريح الفعل لمشابهة باسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلا في
ضرورة الشعر (٤) .

فدخول (الـ) على المضارع لم يرد في كلام الفصحاء إلا نادراً ،
وقد ذكروا منه هذا الفعل بالذات واستدرك آخرون فذكر بعض أفعال

(١) هذا البيت من قصيدة في ديوان الخطيئة والصحيح أن حمادا الراوية وضعها على لسانه
ليقترب بذلك إلى بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، وزعم أن الخطيئة مدح بها أبا موسى
فقال بلال : إنه لو مدحه ما خفى ذلك على ، ولكن دعها تذهب في الناس .
ضرائر الألوسي - شرح بهجت الأثرى ص (٢٢ - ٢٣) .

(٢) مقال للدكتور محمد عبد الحميد سعد في مجلة كلية الآداب بالرياض ص (١٦٨)
مجلد ١١ ومخطوط سر الصناعة ص (٢٠٢) دار الكتب تحت رقم ٥٥٨١٦ .

(٣) الخزائنة : (١٥/١) .

(٤) شرح الكافية : (١١/١) .

قليلة جداً وردت في استعمالات قليلة كما هو مشهور في كتب النحو من ذلك :
ما أنت بالحكم الرضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل (١)

وقد ذكر البغدادى الرضى ، والبرى ، والبروح ، والميدز ،
واليتعمل ، والبتيع (٢) زيادة على ما ذكر من كلمتى اليجدع واليتقطع .

وهذه الكلمات جميعاً لم تستعمل إلا نادراً في حالة دخول (ال) عليها ،
ولا تجوز الموازنة بين دخول (ال) عليها ودخولها على الأسماء .

يتضح لنا أن قبح الضرورة إنما يبدو في عدم استفاغة ألسنة الفصحاء له
فلم يجر في كلام الأصلاء من العرب جرى المؤلف من الكلام فاستهجنته
أذواقهم ، فإذا ما ورد في تعبيراتهم لم يجاره الآخرون في ذلك ، ولم يسمح
له بالشيوع والانتشار .

والذوق دائماً يطمئن إلى الإلف وينفر من القليل أو المفاجىء وبهذا
نستطيع بالرجوع إلى تقسيم الضرورة إلى شائعة وقليلة ونادرة وهو تقسيمها
من حيث كونها ظاهرة أن نقول : إن الحكم على الضرورة بالحسن أو القبح
يرجع إلى الشيوع أو القلة فالشائعة حسنة استفاغها الذوق العربى والقليلة
والنادرة قبيحة لم تستغ ، وإن كانت مراتب الحسن أو القبح تتفاوت ومرد
كل ذلك إلى الاستعمال . والذوق لا سلطان لأحد عليه يتقبل ما شاء من
الإنسان والحيوان والمكان وغير ذلك من عناصر الطبيعة ويرفض منها ما يريد .
وإن كانت وسيلته إلى ذلك هى الحسن وهو أيضاً مرده الإلف . والإلف
هنا ليس فردياً وإنما يرجع إلى تناول جماعات الفصحاء أو إعراضهم وهم
الملقنون للغة والمعلمون لها بما تسديه قرائحهم الوقادة وملكاتهم الأصلية
وطبعهم السخى مما جعلهم متجه أنظار الباحثين والواضعين لأصول اللغة
وقواعدها .

(١) البيت للفرزدق في هجاء رجل من بني عذرة ذكره ابن هشام في أوضح المسالك ص (٣٠)
وابن عتيل ص (٢٠/١) ، والأشموني : (٩٧/١) ، وشذور الذهب ص (١٦) .

(٢) الخزائن : (١٤/١ - ١٥) .

الضرورة لا يحدتها المولد :

هذا التصور من جانبنا للضرورة وأقسامها والحكم على كل منها يجعلنا نعتقد بفائدة ما كتبه العلماء تعليقاً على وجود ظاهرة الضرورة في الشعر العربي حيث إنه المنبع الثالث للاستشهاد ومن حيث مكانته في اللغة ، من أنه يجب متابعة الفصحاء السابقين في اللغة وليس لأحد من المولدين أن يسلك غير ما سلكوه . ولا أن يتبدع أسلوباً غير أسلوب عرفوه فلا مساغ لأحد أن يضطر إلى غير ما اضطروا إليه أو يخالفهم في أصل مضوا عليه ، ولهذا خطأ الزمخشري في المفضل أبا نواس في قوله :

كان صغرى وكبرى من فقاقتها حصباء در على أرض من الذهب (١)

حيث نكر (صغرى وكبرى) وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا معرفاً ، قال الأندلسي تعليقاً على رأى الزمخشري : (لم يقل إنه ضرورة لأن المولد لا يسوغ له استعمال شيء على خلاف الأصل للضرورة إلا أن يرد به سماع ويتوقف فيه على محل السماع ، ولا يقاس عليه) (٢) .

تخريج الضرورة على وجه :

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الضرورة غير الخطأ في الشعر فلا بد لها من وجه تخرج عليه وإلا كانت خطأ ، ذلك لأنها تسير على غير المؤلف كما أسلفنا ، فلا عجب أن نرى سيويوه يقول في باب (ما يحتمل الشعر) من الكتاب : (ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً) (٣) (٤) .

ويمثل هذا قال في غيره من الكتاب ، ونحن لا نجد ضرورة إلا وقد ذكر لها وجهاً ، وكذلك فعل الشلوبين حيث قال :

(علة الضرر التشبيه لشيء بشيء) (٥) .

(١) - الضرائر للألويسي : ص (٩) .

(٢) أبو حيان الأندلسي .

(٣) الضرائر للألويسي : ص (١٠) ، والخزانة : (٥١٦/٢) .

(٤) الكتاب : (٢/١ و ١٣) .

(٥) الضرائر للألويسي : ص (١٨) .

وهذا الأصل الذى قرره العلماء يتبعه الأصل السابق من حيث إن المولدين لا يجوز لهم إحداث شيء من الضرورة لأنهم تابعون فإذا لحن السابقون لم تجز متابعتهم فى لحنهم فاقترصت المتابعة على ما كان له وجه من كلامهم ، فإذا ابتدع المحدث عد لاحقاً . وهذا ما يقتضيه المنطق . والحرص على سلامة اللغة :

الضرورة تقدر بقدرها :

وعلى هذا فلا ينبغي التوسع فى اللجوء إلى الضرورة بل تقدر الضرورة بقدرها (١) . فإذا دعت الضرورة مثلاً إلى منع صرف المصروف فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين فى حالة الجر وتبقى الكسرة عند الفارسي (٢) .

وتوضيح ذلك فى أقوال العلماء يقول الرضى : إذا اضطر إلى تنوين المتأدى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين قال الأحوص :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
وعند يونس ينصت رجوعاً إلى حركته الإعرابية بما اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن (٣) .

وللعلماء مناقشات فى هذه المسألة أوردتها كتب النحو هل تقدر الضرورة بقدرها أو يرجع بها إلى الأصل . ولكن ما نقله الرضى عن يونس فيما سبق بعضه قول سيبويه .

كان عيسى بن عمرو يقول : (يا مطرا ، يشبهه بقوله : يا رجلاً يجعله إذا نون وطال كالنكرة ولم نسمع عربياً يقوله ، وله وجه من القياس) (٤) .

فالضرورة إذن تقدر بقدرها ولسنا بحاجة إلى نقل مزيد من آراء العلماء فى هذا وإن كنا نرى أن أسانيد وجهتى النظر متكافئة . فالسمع يؤيد أن

(١) شرح المفصل لابن يعيش : (١٣٣/٧) .

(٢) الضرائر للألوسى : ص (١٨) .

(٣) شرح الرضى على الكافية : (١٢٠/١ - ١٢١) . و (مطر) الثانية اسم رجل

ارجع إلى (طبقات فحول الشعراء) لابن سلام ص (٥٤٢) . حيث تناول قصة البيت بالتفصيل .

(٤) كتاب سيبويه : (١٨٣/١) .

الضرورة تقدر بقدرها وهذه حجتنا في الترجيع وهي رأى سيويه . وأن قواعد اللغة وضعت أساساً على السماع . والرد للأصل قياس وهو أساس أن الضرورة لا تقدر بقدرها (١) .

وثمة حجة أخرى وهي أن الضرائر رخصة يجوز للشاعر أن يستخدمها ويجوز له ألا يلجأ إليها . والنحاة بوجه عام يفضلون عدم استعمال الضرائر - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - ولهذا كان موقفهم من هذه المسألة يؤيد وجهة نظرنا . ويتفرع من ذلك أن ما لا يؤدي إلى ضرورة أولى مما يؤدي إليها وكما أنه قد قسمت الضرورة إلى حسنة وإلى قبيحة كان الحمل على أحسن الأقبحين هو الأصل فقد مثل الأقدمون بأمثلة يوضحون فيها آراءهم في هذه المسألة منها ما ذكره ابن النحاس في التعليقة قول الشاعر :

لاه ابن عمك لا أفضلت في نسب عني ولا أنت ديان فتخزوني (٢)
اختلف الناس فيه : هل المحذوف لام الجر دون الأصلية واللام التي هي موجودة مفتوحة . أو المحذوف اللام الأصلية والباقية هي لام الجر ، والأظهر أن الباقية هي لام الجر ، لأن القول بحذفها يؤدي إلى أن يكون البيت ضرورة . وما لا يؤدي إلى ضرورة أولى مما يؤدي إليها (٣) .

وهذا قول يسار المنطق ويتمشى مع كون الضرورة رخصة فلا خلاف في ذلك .

الحمل على أحسن الأقبحين وأخف الضروريتين :

ومن أجل هذا نرى أن الحال تضطر الشاعر إلى ضرورتين قبيحتين لا بد من ارتكاب إحداها ، وينبغي حينئذ أن نحمل الأمر على أقربهما

(١) انظر : مزيداً من النقاش حول هذه المسألة . المقتضب : (٢١٤/١) ، والخزانة :

(٢٠٦/١) ، شرح الكافية : (٣١/١ - ٣٢) .

(٢) البيت لدى الإصبع الملوأى خاطب به ابن عم له كان ينافسه ويماديه .

والمعنى « لاه : الله . ديان : قيم بأمرى . تخزوني : تسوسني .

يقول : الله ابن عمك الذي سأواك في الحسب وما ثلك في الشرف فليس لك عليه فضل في الأبوة فتفخره » ولا أنت مالك أمره فتسوسه ، وتصرفه على حكه » ويعني يابن العم نفسه .

(٣) انظر : الضرائر للألوسي : ص (٢٠) .

وأقلهما فحشا وذلك كواو (ورنتل) أنت فيها بين ضرورتين أن تدعى كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكررة والواو لا توجد فيها أصلاً إلا مع التكرير مثل الوصوة والوحوة . أو أن تجعلها زائدة في أول الكلمة والواو لا تزداد في أول الكلمة فكان ادعاء كونها أصلاً أولى لوجود ذلك في ذوات الأربعة بوجه ما (١) .

واتساقاً مع هذا الحكم نجد أنه إذا كان للكلام تخريجان كل منهما يؤدي إلى ضرورة وإحداهما أخف من الأخرى وأسهل فالأولى الحمل على الضرورة الخفيفة لا على الثقيلة وذلك مثل ما قيل في قول الأخوص :
ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فقد نقل عن الأخفش أنه أراد : عليك السلام ورحمة الله وهذا أحد تخريجين للمعطوف بالواو في قوله : (ورحمة الله) والتخريج الآخر : أن يكون (ورحمة الله) معطوفاً على الضمير المستتر في خبر (السلام) المقدم عليه وهو قوله : (عليك) إذ هو متعلق بمحذوف هو الخبر ، وهذا المحذوف هو الضمير . وهذه أيضاً ضرورة ، لأنه عطف على الضمير المرفوع المستتر بدون توكيده بالضمير المنفصل .

وحول هذه المسألة مناقشة طويلة ذكرها ابن هشام في المغنى (٢) نخلص منها إلى موافقته في اختياره لأن يكون التخريج الثاني هو الأولى . ذلك لأن عدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه أسهل لوروده في النثر (كمررت برجل سواء والعدم) حتى قيل : إنه قياسي .

وأياً كان الاختيار في مثل هذه المسائل أيهما أفضل فإنه مبني على : أي الضرورتين أسهل ؟ فالمقرر عند الجميع أن الحمل على أسهل الضرورتين أولى ، ومن باب أولى أن يكون الحمل على ما لا يؤدي إلى ضرورة أفضل وقد ثبت هذا المبدأ وتفرع عنه مسائل سبق لنا ذكرها وهو مأخوذ من قول

(١) الضرائر للألوسي : ص (٢٣) .

(٢) المغنى : لابن هشام ج ٢ ص (٦٦٠) .

سيبويه : (لا يحمل على الاضطرار والشاذ إلا إذا كان له وجه جيد) (١)
وتابعه العلماء في هذا .

ترتكب الضرورة لنكتة :

ونرى في قول سيبويه : (إذا كان له وجه جيد) أنه يجيز ارتكاب
الضرورة لنكتة ، وفي كتب النحو تفصيل لهذه المسألة (٢) .

وفي هذا يقول ابن جني . ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة
مع قدرتهم على تركها ليعبدها لوقت الحاجة إليها فمن ذلك قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع (٣)
فهو يقرر بما لا يدع مجالاً للشك أن العرب قد يدخلون تحت الضرورة
مع قبحها في بعض الأحيان لنكتة .

وهذا لا يهدم المبدأ نفسه ولا ما ترتب عليه بل إنه يبرز جانباً مهماً من
جوانب مرونة اللغة وقدرتها على احتواء ما يريده المتكلمون من معان
فلا تقف صلدة متحجرة أمامهم ، إنما تطاوعهم في التعبير عن كل ما يريدون
من معان وإن تجاوزوا المألوف من أساليبها وقد اتخذوها أداتهم وطريقهم
في الإبانة والإفصاح ، مع إيمانهم بالمبدأ الثابت المستقر وهو ما لا يحمل على
ضرورة أولى .

نخلص من هذه الدراسة إلى أن الضرورة في الشعر العربي هي : مخالفة
النسق العام في التعبير الذي يبراعته وضع النحاة القواعد العامة .

وقد نشأت هذه الظاهرة عن تعبير العربي الذي كان موضع نظر النحاة
فيما يضعون من قواعد وما يرسمون من ضوابط ، كما لاحظها أئمة اللغة وفحولهم
من عهد سيبويه . وما زالت حتى اليوم مسار بحث ومناقشة .

وبتتبع تاريخ المتحدثين عنها نجد أنها كانت موضع إباحة الشعراء في
رأى بعضهم ، وموضع رفض أو مؤاخذه وعيب عند بعضهم الآخر من غير
تفريق بين وجودها لدى القدماء أو المحدثين من الشعراء .

(١) الكتاب : (٢٩٤/١) وقد سبق لنا التعليق على هذا البيت .

(٢) أوضاع المسالك : ص (١٧٤ - ١٧٧) .

(٣) الخصائص : (٦١/٣) .

غير أن المبيحين لها يجدونها مقبولة من قدماء الشعراء . جائزة المتابعة من المحدثين منهم ، من غير أن يكون للمحدثين حق ابتكار شيء منها ، وليس لهم إلا متابعة من سبقهم فقط .

ويحتج بعض العلماء إلى أن الشعر لغة خاصة لأنه فن يتطلب حرية الفنان ، ولا داعي لوصف ما يخرج عن مألوف القول عند الشعراء بالضرورة وهذا الرأي وإن كان قد ظهر حديثاً إلا أنه كان صدى لآراء سابقة من بعض القدماء من العلماء .

أما الرافضون لهم فإنهم يتشعبون إلى شعبتين :
إحداها : ترى الضرورة لحناً سواء أصدرت من القدماء أم المحدثين ،
ولهم في ذلك براهين يسوقونها بين يدي آرائهم .

وثانيتها : تراها عيباً لا يجوز ارتكابه . وهذا الرأي قريب ممن يرى من المتأخرين أن الضرورة سببها الإلجاء تأثراً بالمعنى اللغوي لها .
وانتهى بنا البحث إلى أن الضرورة جائزة في الشعر حال السعة ، وليست مسببة عن الإلجاء ، وأن هذا رأى الجمهور الذي يقرر كفالة الحرية للشاعر ، ليتمكن من التعبير عن إحساسه وما يختلج في صدره من معانٍ تخفيفاً عليه من قيوده التي قد التزم بعضها من وزن وقافية .

كما انتهينا إلى أن الشعر الخالي من استعمال الضرورة أفضل مما اشتمل عليها ، وإن كان في بعض الأحيان — يحسن ارتكاب الضرورة تحقيقاً لهدف معنوي ، أو نكتة لها قيمتها .

وقد ترتب على هذا أن التخريج الذي لا يؤدي إلى الضرورة أفضل مما يؤدي إليها ، وأن ارتكاب أخف الضرورتين أولى ، وأن الحمل على أخف الأقبحين أنسب ، وأن الضرورة لذلك انقسمت إلى حسنة وقيحة على تفاوت بين درجات الحسن والقبح بناء على كثرة الشيوع في الاستعمال أو قلته . تبعاً لذوق العربي الأصيل الذي يأنس إلى ما كثر استعماله ، وينفر مما قل في الاستعمال .

ولهذا كانت التقسيمات كلها ترتكز على هذا المحور سواء أنظرنا إلى بنية الكلمات ، أم كونها ظاهرة ، أم أردنا الحكم عليها .

من ألف في ضرورة الشعر :

وبهذا الإطار العام في تصورنا - نستطيع أن نقول :

إن دراسة الضرورة في الشعر العربي تمسك بيد الباحث ليتابع النصوص الكثيرة تطبيقاً لها على قواعد النحو المعروفة ، فتعظم بذلك منته ، وتكبر مسؤوليته ، ومن ثم تناول البحث فيها قديماً وحديثاً - جلة علماء اللغة والنحو والبلاغة والعروض في أفراد لها بمؤلفات ، أو تضمين موضوعاتها كتبهم الجامعة إيماناً بجديّة البحث وفائدة الدراسة .

من هؤلاء المبرد (ت ٢٨٦ هـ) الذي ألف فيها كتاباً سماه (ضرورة الشعر) ذكره ابن النديم في الفهرست (١) . ثم جاء من ذلك في هذا الموضوع كتاباته المتفرقة في المقتضب والكامل كما سيبدو من خلال دراستنا لقضايا الضرورة . وكانت خاتمة كتاب سيبويه (باب ما يحتمل الشعر) مصدر إلهام لشرح الكتاب من أمثال أبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٦ هـ) والرماني والأعلم حيث استقصى أبو سعيد في شرح الكتاب ضرورات الشعر ، وكذلك فعل صاحبيه .

وينسب إلى ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) مجموع صغير سماه (ضرورة الشعر) ولابن فارس اللغوي النحوي رسالة بعنوان (ذم الخطأ في الشعر) (٢) . ثم جاء أبو عبد الله القراز (ت ٤١٢ هـ) وألف كتابه (ما يجوز للشاعر في الضرورة) (٣) قصد فيه معالجة الضرورات النحوية حيث لا يتسع له المجال لمعالجة موضوعات ما يعاب في الشعر عامة . وابن عصفور الإشبيلي النحوي (ت ٦٦٣ هـ) ألف كتابه (ضرائر الشعر) وكان الاعتقاد السائد أنه مفقود غير أنه ظهر مؤخراً مطبوعاً محققاً .

(١) كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (٨) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) حققه المنجي الكمي ١٦٧١ (الدار التونسية) وطبعة أخرى بتحقيق الأستاذ د. هدارة والأستاذ . زغولم سلام سنة ١٩٧٣ . ط المعارف وعنوان هذه الطبعة ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة .

ولقد بسط الشيخ محمد سليم بن حسين القول عن الضرورة في كتابه
(موارد البصائر لفرائد الضرائر) (١) حيث استقصى فيه ضرورات الشعر .
ثم ألف الألوسي كتابه (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر) (٢) . وهو
كتاب راقنا تقسيمه للضرورة فارتضيناه سبيلاً لنا .

وقد جمع أحمد تيمور (الضرورات الشعرية في المعاني) (٣) في مؤلفه
(أوهام الشعراء في المعاني) تناول فيه أوهام الشعراء الخالص وأعرض عن
المولدين ولم يذكر من أوهامهم إلا بعضاً من أوهام أبي نواس وأبي تمام .
هذه أهم الكتب التي أفردت الموضوع بالتأليف ، ونظراً لأن الموضوع
جذب اهتمام علماء اللغة والنحو من قديم فإننا نجد إلى جوار تلك الكتب المفردة
كتب اللغة الجامعة وكتباً خاصة تتحدث في موضوعات الضرورة الشعرية
وتحت تسميات مختلفة وعلى رأسها كتاب سيبويه في باب ما يحتمل الشعر ،
وجملة أبواب . وشرح الرماني على سيبويه حيث أطنب في الحديث عن
ضرورات الشعر في باب الترخيم في ضرورة الشعر ، ومثل ذلك فعل الأعلام
الشنمري ، والسيرافي كما أسلفنا من قبل ، وعقد ابن رشيق في (العمدة)
باباً للرخص الشعرية (٤) ذكر فيه ما يجوز للشاعر استعماله إذا اضطر إليه ،
وذكر في ذلك عدة مواضع من الضرورات .

وبمثل ذلك فعل حازم القرطاجني في كتابه (مناهج البلغاء) والسبكي
في عروس الأفراح . والسيوطي في الاقتراح ، وابن فارس في الصحاح
حيث عقد باباً سماه باب الضرائر ، وابن جني في الخصائص في باب ما يرد
عن العرب مخالفاً لما عليه الجمهور ، والزنجشري له في ذلك أرجوزة ،
وكذلك أبو سعيد القرشي . ومعنى هذا أن للموضوع أهمية لدى العلماء لأنه
يوازى ما استقر عليه الأمر من قواعد اللغة ، وما يلقنه العلماء لتلاميذهم من

(١) منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٠ أدب . ونسخة بدار مكتبة محمد الفاتح
بستانبول رقم ٤١٢٩ كتبت سنة ١١١٧ هـ .

(٢) بتحقيق محمد بهجة الأثرى - المكتبة العربية ببغداد سنة ١٩٢٢ .

(٣) نشر لجنة المؤلفات التيمورية سنة ١٩٥٠ .

(٤) العمدة : ص (٢٥٥) . تحقيق محي الدين عبد الحميد . ط . حجازي بالقاهرة .

قواعد يصفونها بالثبات والاستقرار ، وحيث قد تقرر أن هذه القواعد تسامر المؤلف الشائع فإن غير المؤلف لا بد أن يشملها النظر وتجدر فيه الدراسة وقد كان ذلك في القديم واستمر في الحديث ، فإذا اتجهت همه بعض العلماء إلى تحقيق ودراسة ونشر ما كتب في الموضوع من مؤلفات قدمة فإن في المحدثين من استرعاه الموضوع وجد في دراسته من جديد يقلب النظر في قضاياها ويبحث آراء السابقين فيه ويخرج بنتائج رأينا أن أغلبها إن لم يكن كلها يتفق في المعنى والمبدأ من حيث عدم تخطئة ما جاء من نصوص حملوها على الضرورة .

وقد قدمنا في ذلك ما كتبه الشيخ حمزة فتح الله والأستاذ عباس حسن والدكتور إبراهيم أنيس والدكتورة خديجة الحديني والدكتور محمد عبد الحميد سعد بل إن من المحدثين من أفرد كتباً بالتأليف في هذا الموضوع مثل الدكتورة خديجة الحديني حيث قالت في نهاية مقال لها نشر تحت عنوان (موقف سيبويه من الضرورة) : (ولولا خوف الإطالة لبينا آراء النحاة في كل مسألة ذكرها سيبويه وأعلنا نبسط ذلك في كتابنا (موقف النحاة من الضرورة) إن شاء الله) (١) .

كما ألف الدكتور محمد عبد الحميد سعد كتاباً أسماه (الضرورة والشذوذ) كثير ما يحيل إليه في مقاله الضرورة عند النحويين (٢) .

ولا نستطيع استقصاء كل ما كتب في الموضوع فقد تناوله بالبحث كثير من العلماء والباحثين في جوانب متعددة منها ما يتعلق بالنحو والبلاغة والعروض والأدب ومنها ما يتعلق بالأفكار والمعاني كما أن دراسات المتخصصين لنيل الدرجات العلمية (٣) ضربت بأسهم متعددة في هذا الموضوع لأهميته .

(١) مجلة كلية قسم اللغة العربية جامعة الكويت سنة ١٩٧٦ ص (٢٠٨) .

(٢) مجلة كلية الآداب جامعة الرياض مع (٤) .

(٣) من أمثال ذلك : نظرية اللغة في النقد العربي - رسالة دكتوراة من جامعة القاهرة تناولت الضرورة من خلال فصلين فيها . والضرورة الشعرية دراسة أسلوبية للسيد إبراهيم محقق ضرائر ابن عصفور « نظرية الضرورة في كتاب سيبويه بحث للدكتور محمد خير الخلوفاً بمجلة المجمع اللغوي العربي بدمشق . . وغير ذلك .

ولأنه يدخل في صميم ما يثير حماس الحريصين على اللغة وبقاء جوهرها
سليماً والرغبة في نفي كل شائبة تعكر صفوها أو تفسد جلالها ، انبعثاً من
تقدير الجميع أنها لغة القرآن وأنها الوعاء للذكر الحكيم والتراث العلمي
والديني الخالد فكان هذا الخروج عن مألوف ألسنة البلغاء في النطق له هذا
الأثر البالغ من اهتمام العلماء والدارسين .

• • •

القسم الثاني
قضايا الضرورة

تهديد

في هذا القسم نعرض لقضايا الضرورة في الشعر حسبما اتجهت إليها أنظار الباحثين المهتمين بنصوص اللغة وما فيها من خفايا وأسرار أو ما يعتورها من مظاهر ظنها بعض الناس هنات أو نواحي قصور تغشى الوجه المشرق للشعر العربي أو تباعد بينه وبين استقرار الجمال فيه .

وقد آثرت ألا أجعل القضايا متشعبة غير مترابطة حتى يمكن حصر الحديث فيها بقدر ما يتحملة الجهد المتواضع الضارب في هذا المحيط الواسع الذي يصعب اجتيازه أو مصارعة الموج فيه ، فارتضيت لنفسى أن أجمع القضايا كلها في أصول ثلاثة ترتبط أجزاء كل أصل منها بقرن واحد ، وبينها أو اصر التشابه بحيث يمكن إرجاع كل فرع أو مثال إلى أصل من هذه الأصول لا يند عنه ، وليس ذلك بدعاً مني وإنما هو طريقة بعض السالكين في هذا الدرب من العلماء (١) سرفى أن أخذوا حذوه وأقتنى أثره متخذاً من منهجه نبراساً يكشف لي منعطفات الطريق ، ويقضى على بعض الشواهد التي سوف تدور حولها المناقشات ويتناولها الجدل ، وسوف لا أكون مقلداً أو حاكياً لما قاله السابقون مع جزيل تقديرى لهم وعرفانى بالجميل لمن تحمل منهم مشاق التنقيب والكشف .

وإننى أتناول كل نص بالدراسة الجادة والتطبيق على ما شاع من قواعد اللغة ومسائل النحو ، وأعرض ما نصوا عليه من ضرورة في كل مثال على القياس الشائع ومسائل الخلاف ما أمكن ، وأختار ما وصل إليه فكرى ليكون حكماً أرتضيه فيما إذا كان في النص ضرورة أو لم يكن كذلك ، وهذا يتطلب مراجعة كل قاعدة ورد بسببها نص ضرورة مراجعة دقيقة مع استيضاح آراء العلماء فيها .

(١) ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) حيث قسم كتابه إلى فصول الزيادة والنقصان .
والتقديم والتأخير والبدل .

انظر « فرائد الشعر لابن عصفور بتحقيق السيد إبراهيم محمد .
وقد تابعه الألوسى في كتابه : (الفرائد وما يسوغ للشاعر دون الناثر) .

وهذه النظرة تجعلني دائماً حريصاً على ألا أناقض نفسي في الحكم .
وقد قدمت أنني ارتضيت رأى الجمهور في الضرورة ، وهذا الذى ارتضيته
لا يغلق أمامى باب البحث الذى قد يدفعنى إلى اختيار غير رأى الجمهور
في مسألة خاصة . وحينئذ يجب على أن أبين السبب الذى دفعنى إلى هذا
الاختيار ، وإن كان ما ارتضيته آنفاً إنما ينطبق على المسألة في عمومها لا في
خصوص جزئياتها ، وهذا نجد أن البحث قد يتسع لأغلب مسائل النحو
والصرف والعروض والقافية ، وهى علوم لها وزنها العقلى ، ولا تجافى
التذوق الفنى وأصول الإحساس والشعور ، ولذا فإن للرأى الخاص مجالاً
لا يمكن إنكاره . وهو متجدد طالما هناك ناظرون في روائع اللغة . وبدائع
أساليبها ، فلا بدع أن يكون لى رأى في ذلك ، وهو مستمد من النظر والموازنة
والرجوع إلى الأصول العلمية والفنية .

ولما كنت حريصاً على أن أواكب اللغة في أزهر عصورها وأقوى
أساليبها وصفاء جوهرها ونقاائه من شائبة اللحن أو الاقتراب منه فإني جعلت
كل ما يتعلق بالبحث في نصوص الشعر الجاهلى أو شعر المخضرمين الذين
جل إنتاجهم في العصر الجاهلى ولم يختلطوا بما اختلط به المتأخرون من الأعاجم
أو لم يتأثروا تأثراً مباشراً بخضارة الإسلام التى انفتحت بسببها مجال القول
والتقليد والمحاكاة .

وبهذا أطمئن إلى أنني أعيش في جو عربى صاف من حق فصحاته أن
ينطقوا بلغتهم في حرية لا تقودهم إلى اللحن ولا نتهمهم بأنهم هدموا جزءاً
منها لأن شأننا في ذلك هو شأن الأخذ عنهم ووضع القواعد تبعاً لما نطقوا به
لأنهم فرسان القول ، وواضعو اللغة ، فإذا كنت أدير البحث في الشعر
حسبما يوحى به العنوان فإن الأمثلة من شعر المخضرمين على النحو الذى
ذكرته لا يمكن عدها بعيداً عن الشعر الجاهلى ما دمت أقصد عرض أمثلة
لفترة اتفق العلماء على أنها أصح فترات الاحتجاج بالنص . على أن بعض
المخضرمين ليس لهم في الإسلام إلا قليل من الأبيات إلى جوار بحر زاخر في
الفن مغر بالمتعة والارتياح . فلا يمكن لعاشق الفن أن يجاوزه من غير أن
يظيل الوقوف أو يحاول الارتشاف ، وهذا رأيي في هذه المسألة . وسوف

أجد نفسي في هذا البحث أعيش بين الكتب التي أفردت الحديث للضرورة أو تعرضت لها في أبواب خاصة آخذ منها الأمثلة وأضيف إليها إذا استطعت جميع ما ورد من أمثلة في ضرائر الشعر مهما أبذل من جهد وليس طريق محدد بالنظر في هذه المراجع وحدها فإن مسائلها تتصل بقواعد اللغة وكتب النحو والصرف والعروض وهي ساعدى دائماً في كل مثال أسوقه أستوضح منها القواعد وآراء العلماء لأوازن وأستنتج لأن الهدف الوصول إلى نتيجة وحكم بعد الدراسة والتحصيل وليس الهدف استقصاء أمثلة والإكثار من الشواهد فإن ذلك إذا جاوز حد الطاقة (١) عند كل إنسان فإن الإمعان فيه ومحاولة الاستقصاء لا تغني الناظر عن إبداء الرأي والإفصاح عن الحجة والوصول إلى حكم صريح في المسألة .

وهذا قد يتسع مجال القول ولكن من أجل المحاولة الجادة إلى تحقيق ما أسهدفه من الوصول إلى غاية لها أهميتها .

أما الأصول الثلاثة التي ارضيتها في إرجاع قضايا الضرورة إليها فهي :

ضرورة الزيادة ، ضرورة النقص ، وضرورة التغير وأرجو أن يكون ما سنعرضه من أمثلة كافياً لتجلية كل جزء يرجع إلى أصل من هذه الأصول ويغني في إيضاح القواعد الأصلية وبيان كيف خرجت الأمثلة على الشائع المؤلف منها فيكون لنا بذلك قيمة في الإسهام في عرض القواعد

(١) يقول القزاز في مقدمة كتابه ما يجوز للشاعر في الضرورة : (والأخذ على الشعراء كثير لمن طالب مثل هذا ، وإنما قصدنا إلى ضرب من عيوب الشعر أردنا أن نقدمه أمام ما نحن ذاكروه وما يجوز للشاعر في شعره من غامض العربية . . . إذ كانت عيوبه أكثر من أن يتضمنها كتاب أو يحيط بها خطاب من الفساد والمعاني ، والخطأ في اللغة ، والحن في دقائق القوافي ، وما يجوز فيها من الإكفاء والإتواء وغير ذلك) .

انظر : ص (٣٣) من الكتاب المذكور بتحقيق المنجي الكعبي .

وفي خاتمة الكتاب يقول : (ونحن وإن لم نخط بكل ما يجوز له فقد جئنا بأكثره وكلام العرب آخذ بعضه برقاب بعض فقيماً جئنا به دليل على ما شدنا وحسبنا الله ونعم الوكيل) ص (١٩٠) بتحقيق المنجي ص (٢٤١) بتحقيق د . هدارة و د . رغولك سلام .

عرضاً جديداً على خلاف ما تعارفه السابقون من البدء بعرض القواعد ثم ذكر أمثلة الخروج عليها بالضرورة إنما سبيلنا أن نذكر أولاً الأمثلة التي خرجت على المؤلف ثم نبرز القواعد الأصلية في المسألة واعتقد أن هذا جانب تطبيقي مهم يرسخ قواعد اللغة بعد أن يفاجئها بما خرج عليها من أمثلة والله ولي التوفيق .

* * *

ملخص منهج البحث في القسم الثاني

أولاً :

الشواهد التي ستكون مدار البحث والدرس - بإذن الله - يتوخى أن تكون من :

- (أ) شعر الجاهليين الذين لم يشهدوا الإسلام .
- (ب) شعر الجاهليين الذين شهدوا الإسلام وجل شعرهم جاهلي .

ثانياً :

سوف لا نعول - إن شاء الله - على الشواهد الآتية :

- (أ) غير الجاهلية : (باستثناء المخضرمين الذين قضوا زمناً في الجاهلية) .
- (ب) المجهولة القائل : (لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله) (١) .
- (ج) المشكوك في نسبتها : (لأنها في مرتبة المجهولة النسبة أو قريبة منها) .
- (د) التي تخرج على لغة من لغات العرب : (فإن كان قائلها من أهل هذه اللغة فإنها ستصبح بعيدة عن الاضطرار) .
- (هـ) التي مدارها المعنى : (ذلك لأن اللفظ هو موضوع البحث) .

ثالثاً :

- أسلوب التنفيذ سيخضع - بأمر الله - للخطوات الآتية ما أمكن :
- (أ) ذكر الشواهد التي تدور حول قضية واحدة من قضايا الضرورة .

(١) راجع : الاقتراح للسيوطي ص (٣٨ - ٣٩) بتحقيق أحمد صبحي فرات . ط . آداب الرياض سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

(ب) عرض هذه الشواهد على القياس الشائع ، واستعراض آراء العلماء حولها .

(ج) استخلاص القواعد أو القاعدة العامة في المسألة والانتباه إلى حكم فيها .

رابعاً :

المصادر والمراجع :

(أ) الكتب التي أفردت الحديث للضرائر : ضرائر ابن عصفور ، ضرائر القزاز ، ضرائر الألوسي ، موارد البصائر .

(ب) الكتب التي خصتها بباب من أبوابها : كتاب سيبويه - المقتضب للمبرد - الخصائص لابن جني . . . إلخ .

(ج) كتب النحو والصرف والعروض : ابن عقيل - أوضح المسالك - مغني اللبيب - النحو الواقي . . . إلخ .

والله ولي التوفيق .

* * *

الفصل الأول

ضرائر الزيادة

وهي أنواع :

- (أ) زيادة الحركة
- (ب) " الحرف
- (ج) " الكلمة
- (د) " الجملة

أولاً : زيادة الحركة :

وذلك بتحريك الساكن إتباعاً لما قبله .

فإذا كان قبل الساكن مفتوح ، واحتاجوا إلى حركته حركوه بحركة

ما قبله كقول زهير بن أبي سلمى :

ثم استمروا وقالوا إن منزلكم ماء بشرقي سلمى فيد أوركك (١)

علق ابن عصفور على هذا البيت بقوله : وإنما اسم الماء : (رك) (٢) .

وعلق عليه القزاز قائلاً : اسم الموضع (رك) فلما اضططر حرك الكاف الساكنة ، فأظهر التضعيف (٣) .

وقوله :

ومن يك ذا فضل فيمخل بفضله على قومه يستغن عنه ويذم
يريد : (ويذم) .

وقوله فيما بعد ذلك :

ومن يوف لا يذم ومن يفض قلبه إلى مطمئن البر لا يتجمجم (٤)

(١) في شرح ديوان زهير للشلب ص (١٦٧) قال الأصمعي : قلت لأعرابي : أتعرف رككاً ؟ فقال : أعرف . وهنا ما يقال له : رك ، احتاج فأظهر الإدغام والبيت من قصيدة ، مطلعها :
بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا وزودوك اشتياقاً آية سلكوا

(دواوين الشعراء الستة ص (٢٨٩ - ٢٩٤) والبيت من شواهد القزاز في « ما يجوز » للشاعر في الضرورة ص (٩٠) .

وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨) وفي المقد الفريد سلمى : أحد جبل طيبي وثانيهما أجاده (وفيد) نجد قريب منها .

(٢) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (١٨) .

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (٩٠) .

(٤) البيتان من حكم زهير في معلقته المشهورة التي مطلعها :

أمن أم أوف دمنة لم تكلم بحومساته الدراج والمثلث
والمعلقة في (دواوين الشعراء الستة) ص (٢٦٦ - ٢٧٣) ولا يتجمجم ، لا يتردد بل يفضي كل أمر على جهته .

يريد : لا يذم . فرد الحركة اضطراباً فظهر التضعيف .

فك الإدغام لغة أهل الحجاز . وليس منهم زهير بن أبي سلمى الغطفاني .
ولغة أهل الحجاز تميز فك الإدغام في حالة الجزم بالسكون والبناء كما هو
مقرر في كتب النحو .

وقوله أيضاً :

كما استغاث بسىء فر غيطة خاف العيون فلم ينظر به الحشك
قال ابن عصفور : يريد الحشك وهو امتلاء الضرع . حشك - يحشك -
حشكا (١) . فإذا كان قبل الحرف مكسور واحتاجوا إلى حركته اتبعوه
الحركة ما قبله . كقول الهذلي (٢) :

إذا تجرد نوح قامتما معه ضرباً ألماً بسبت يالحج الجلدا (٣)
إنما يريد : الجلدا فلما اضطرت حركة بالكسرة إتباعاً لحركة الجيم .
وإذا كان قبل الساكن مضموم . واحتاجوا إلى حركته حركوه إتباعاً
لما قبله .

وذلك نحو قول طرفة بن العبد البكري (٤) :

(١) البيت في ديوان زهير ص (١٧٧) وفي دواوين الشعراء الستة ص (٢٩٢) وفي
الخصائص (٣٣٤/٢) . وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨) والسيء : ما يكون في الضرع
قبل زول الدرة ، والغيطة : البقرة ، وفزها : ولدها ويجوز أن تكون الغيطة : الشجر الملتف
الذي تركته أمه ، والحشك : دفع الدرة وفيه تصوير للذعر ولد البقرة يعني أنه لما خاف تعجل
السيء ولم ينتظر الحشك .

(٢) هو عبد مناف بن ربيع الهذلي . شاعر جاهل نسبته إلى جريب ، وهو بطن من هذيل
ترجم له البغدادي في الخزائن : (١٧٤/٣) .

(٣) الخصائص : (٣٣٣/١) ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (٥٩) وروايته :
(تجارب نوح) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨ - ١٩) ، وفي المقرب له مخطوط
ل ١٤١ وروايته :

(إذا تحرك) يريد الجلدا وهو يصور القسوة في التعذيب .

والسبت : جلود البقر المدبوجة = ويلعج : يحرق .

(٤) شاعر جاهل مشهور قصته وخاله مع عمرو بن هند ملك الحيرة معروفة جعله ابن سلام
في الطبقة الرابعة من شعراء الجاهلية ص (١١٥) وترجمته في الخزائن : (٤١٩/٢) بتحقيق
عبد السلام هارون .

أهـا الفتـيان فـى مـجلسنا جـردوا مـنـها وراـداً شـقرا (١)
يريد : شقرا بسكون القاف .

فـحرك القاف بـحركة الشين . ووقف على المنصوب بحذف التنوين
وقبله قوله (٢) :

حين نادى الحى لما فزعوا ودعسا الداعى وقد لج الذعر (٣)
يريد : الذعر بسكون العين .
فـحرك العين بـحركة الذال إتباعاً .

ثانياً : زيادة الحرف :

ومنها :

إلحاق التنوين فيما لا ينصرف ، إرجاعاً إلى أصله من الصرف :

وذلك نحو قول النابغة الذبياني :

فلتأتينك قصائد ولتدفعن جيشاً إليك قوادم الأكوار (٤)

(١) البيت من قصيدته التي يصف فيها أحواله ولهوه وارتحاله ومطلعهما :

أصعوت اليوم أم شاتك هر ومن الحب جنون مستمر
وفى دواوين الشعراء الستة ص (١٥٦ - ١٦٥) ، الخصائص : (٣٣٥/٢) ، وضرائر
الشعر لابن عصفور ص (١٩) وهو البيت الثامن والخمسون في القصيدة . والوراد : جمع ورد
وهو من الخيل بين الكيت والأشقر ، والشقر : جمع أشقر : وهو الأحمر حمرة صافية يحمر
فيها العرف والذنب فإن أسود فهو الكيت ، والبيت دعوة للفرسان من القبيلة أن يستعملوا للقاء
العدو بخيول أصيلة .

(٢) المقصود طرفة .

(٣) والبيت ترتيبه في القصيدة السالفة الذكر السامع والخمسون . ولج : اشتد يصور حالة
القوم لحظة الفارة .

(٤) ديوان النابغة : ص (٤٣) المكتبة الأهلية بيروت سنة ١٩٢٩ م الكتاب : (٥٩/٢٦)
الخصائص : (٣٤٧/٢) . ط . دار الكتب تحقيق النجار . والإنصاف ص (٢٨٧) .
ط . القاهرة تحقيق يحيى الدين وما يجوز للشاعر في الضرورة ص (٣٣) وفيه علق القزاز بقوله :
(وهذا المثال لا ينصرف في معرفة ولا تكررة لأن الجمع أفضل من الواحد ، لأن هذا الجمع غاية
الجموع فاجتمعت فيه علتان فامتنع من الصرف لذلك ، ولكن أصله أن ينصرف لتمكن الأسماء
في الإعراب فكان الشاعر لما صرفه زده إلى أصله) . والبيت يروى : (وليركبن) بدلا من
(ولتدفعن) (والأكواد) بدلا من (الأكوار) .

وقوله :

إذا ما غرو بالجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدى بعصائب (١)
فصرف (قصائد) وجر (عصائب) التي في آخر البيت بالكسرة
لما كانت القوافي مجرورة .

ونحو قول أمية بن أبي الصلت :

فأتاهما أحيمر كأخى السم ثم بعضب فقال : كوفي عقيرا (٢)
فصرف (أحيمر) وحقها المنع للعلمية وزنة الفعل ، وذلك رد للأصل .
ونحو قول امرئ القيس :

ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة فقالت : لك الويلات إنك مرجلي (٣)
فصرف (عنيزة) بالتنوين وحقها المنع للعلمية والتأنيث .

وقوله :

رب رام من بني ثعل مثلج كفيه في قمره (٤)

(١) ديوانه ص (١٠) ، وشرح المفصل : (٦٨/١) المطبعة النيرية وروايتي : (إذا
ما اتق الجمعان) ، والضرائر للألوسي : ص (١٣٣) .

وهو عند الألوسي مذكور في باب (التغيير) وهو الأول ، لأنه ليس في كلمة (عصائب)
محل الشاهد سوى الجر بالكسرة بدلا من الجر بالفتحة وليس فيه تنوين كبيت النابعة ولا يحتاج
بأن القافية استوجبت تجريده من التنوين . غير أن ابن عصفور ذكره في ضرائر ص (٢٢) في
باب (الزيادة) .

وقد أثبتناه في هذا الموضع استرسالا في الحديث عن المنع من الصرف .

(٢) ديوان أمية ص (٣٥) . ط بيروت المكتبة الأهلية سنة ١٩٣٤ م والمقرب -
لاين عصفور : (٣٠٢/٢) تحقيق د . أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجيوري . ط بغداد
سنة ١٩٧١ م .

(٣) ديوانه ص (١١) . ط دار المسارف تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم سنة ١٩٥٨ م
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣) ، ومنفى اليب ص (٣٤٣) ، والضرائر للألوسي
ص (١٣٣ - ١٣٤) .

(٤) ديوان امرئ القيس ص (١٢٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣) ودواوين
الشعراء الستة ص (٧٣) والبيت ومطلع لقصيدة قالها في جد حياته وكان امرؤ القيس مع أصحابه
في طريقهم إلى السموأل فإذا بقرة وحشية مرمية فذبحوها ، وبينما هم كذلك جاءهم قناصون
فسألوهم : من أنتم ؟ فانتسبوا لهم من بني ثعل جيران السموأل فاصطحبوا جميعاً إليه شرح الديوان
ص (٧٣) ومثلج «مدخل» والقمر «بيت الصائد» يكن فيه .

فصرف (ثعل) بالتنوين وحكمه أن لا ينصرف للعلمية والعدل .
وقد ساق ابن عصفور دليلاً على أحقيته في المنع هو قول حاتم الطائي :
فليت شعري وليت غير مدركة بأى حصال ترى أضحي بنو ثعلا
واستطرد بقوله : والبيت من قصيدته التي أولها :
مهلا نوار أقلى اللوم والعسلا ولا تقولى لشيء فات ما فعلا (١)
وشواهد هذا الباب في الشعر أكثر من أن تحصى .

قال الدماميني (٢) : (ينبغي أن يحمل التنوين في أمثال ذلك على أنه :
يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار إدخال
التنوين عليه ، ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين
المحققتين ، وإنما يكون تنوين ضرورة) ويعلق ابن عصفور في ختام الباب
بقوله : (وزعم الكسائي والفراء أنه جائز في كل ما لا ينصرف إلا أفعال
منك نحو : أفضل من زيد ، وزعم أن (من) هي التي منعت من الصرف
وذلك باطل بدليل أنهم صرفوا : خيراً من عمرو - وشرأ من بكر مع وجود
(من) فيهما ، فثبت لذلك أن المانع لصرفه كونه صفة على وزن (أفعل) بمنزلة
(أحر) فكما أن أحر يجوز صرفه في الضرورة فكذلك (أفعل من) (٣) .
ويمضي ابن عصفور في تعليقه قائلاً : وذهب بعض البصريين إلى أن
كل ما لا ينصرف يجوز صرفه إلا أن يكون آخره ألفاً ، فإن ذلك لا يجوز
فيه ، لأن صرفه لا يقام به قافيه ولا يصحح به وزن .

والصحيح أن صرفه جائز لما بيناه قبل . من أن الشعر قد يسوغ فيه
ما لا يسوغ في الكلام ، وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر ، وأيضاً فإن السماع
قد ورد بصرف ما في آخره ألف . قال المثلث بن رباح المري (٤) :
إني مقسم ما ملكت فجاعل أجراً لآخرة ودينياً تنفع

(١) البيتان في ديوان حاتم من (٧٤) والرواية فيه : (لأى حال بها أضحي) ، وضرائر
الشعر لابن عصفور من (٢٤) .

(٢) تعليق الألوسي على أمثلة تنوين المنوع من الصرف من (١٣٤) .

(٣) ضرائر الشعر : من (٢٤) . (٤) شاعر جاهلي .

انظر : معجم الشعراء للربزباني من (٢٨٦) نشر كرتكو القدس - القاهرة سنة ١٣٥٤ هـ .

رواه ابن الأعرابي بصرف (دنيا) (١).

ويناقش ابن عصفور قول من قال : بجواز صرف ما لا ينصرف في الكلام فيقول : فإن قلت : كيف جعلت صرف ما لا ينصرف من قبيل الضرائر . وقد زعم أبو الحسن الأخفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف ؟

وحكى الزجاجي أيضاً في نوادره مثل ذلك واستثنى أفعال منك وقال : وعلى هذه اللغة قرئ : « قواريراً قواريراً من فضة » بتثنيهما جميعاً (٢) فالجواب : أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب . قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه فجرت ألسنتهم على ذلك .

وأما سائر العرب فلا يجوزون صرف شيء منه في الكلام فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر (٣) .

ومما هو جدير بالعرض في هذا المقام موقف النحاة إزاء (صرف أفعال التفضيل) ضرورة فلقد ذهب الكوفيون إلى أن (أفعال منك) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر (٤) .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر وقد احتج الكوفيون لرأيهم بأن قالوا :

(إنما قلنا ذلك لأن (من) لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد نحو : زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد والزيدان أفضل من العمرين . والزيدون أفضل من العمرين ، فدل على قوة اتصالها به ، فلهذا قلنا : لا يجوز صرفه) (٥) .

(١) ضرائر الشعر : ص (٢٤ ، ٢٥) .

(٢) أمالي الزجاجي : ص (٥٥) . ط القاهرة سنة ١٣٢٤ هـ .

(٣) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٢٥) .

(٤) إلى ذلك الرأي ذهب الكسائي والفراء .

انظر : ضرائر الشعر ص (٢٤) .

(٥) الإنصاف : ط ٢ ص (٢٨٦ ، ٢٨٧) .

ومنهم من تمسك بأن قال : (إنما قلنا ذلك لأن (من) تقوم مقام الإضافة ، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة ، وإنما لم نجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، فاستغنى بأحدهما عن الآخر) (١) .

ويلاحظ : أن الكوفيين قالوا برأيهم دون أن يذكروا شاهداً واحداً يدعم هذا الرأي .

أما البصريون (٢) فقد احتجوا برأيهم بأن قالوا : (إنما قلنا إنه يجوز صرفه ، لأن الأصل في الأسماء كلها الصرف . وإنما يمنع بعضها لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل فإذا اضطّر الشاعر ردها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها) (٣) .

قال أبو كبير الهذلي (٤) :

من حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشبه غير مهيل (٥)
صرف (عواقد) وهي لا تنصرف لأنه ردها إلى الأصل .

(١) المصدر نفسه : ص (٢٨٧) .

(٢) إلى ذلك رأى ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان . انظر : المفضل يحيى الدين على هامش المفصل للزمخشري : (٤٣/١) .

(٣) نخلص من هذا الكلام الطويل إلى أنه المنوع من الصرف عموماً إذا ورد في الشعر مصروفًا فهو ضرورة ، حتى إذا كانت بعض لغات العرب تميز صرف المنوع فإنها لغات قليلة واتباع الشاعر لها يكون من باب الضرورة ، كما أننا نخلص إلى أن المنع من الصرف يرجع إلى العلل الأصلية وليس إلى أمور طارئة كاتصال (من) بأفعل . أو كون آخر الكلمة ألفاً وهذا ما اخترناه .

(٤) اسمه عامر بن الحلبي تزوج أم تأبط شرأ ، وله معه قصة . قال القصيدة التي منها البيت بسببها .

راجع : الخزانة (٤٦٧/٣) . ط بولاق .

(٥) حبك النطاق : مشودات الخزام والرواية في (ديوان الهذليين : (٩٢/٢) . ط أولى دار الكتب) مما حملنا ، حبك الثياب غير مثقل .

غير مهيل : غير مذموم وانظر القاموس : (٦٧/٤) مادة (هيل) يريد أنه إنسان يستحق الثناء لأن أمه من ذوات القوة والنشاط فنشأ كريماً .

وقال النابغة :

* فلتأتينك قصائد *

فصرف (قصائد) وهي لا تنصرف لأنه ردها إلى الأصل إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة في أشعارهم .

والذى يدل على هذا أن ما لا أصل له في الصرف لا يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة ، لأنه لا أصل له في ذلك فيرده إلى حالة قد كانت له .

فإذا ثبت هذا فنقول : أفعل منك اسم ، والأصل فيه صرف وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف فصار بمنزلة (أحمر) وكما وقع الإجماع على أن (أحمر) ، يجوز صرفه في ضرورة الشعر (١) رداً إلى الأصل فكذلك أفعل منك ويتابع البصريون ردهم على الكوفيين في هذه المسألة بقولهم : ثم إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل . فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع من غير أصل إلى أصل ؟ وهل منع ذلك إلا رفض القياس وبناء على غير قياس ؟

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما قولهم : إن (من) لما اتصلت به منعت من صرفه قلنا : إن هذا باطل لأن اتصال من ليس له تأثير في منع الصرف ، وإنما المؤثر وزن الفعل والوصف والذى يدل على ذلك أنهم قد قالوا : (زيد خيراً منك وشراً منك) فيصرفون مع اتصال (من) به ، ولم يمنعوها الصرف مع دخول من عليهما ، واتصالها بهما ولو كان كما زعموا لوجب ألا يصرف لاتصال من بهما فلما انصرفا مع اتصال من بهما دل على أن اتصالها بهما لا أثر له في منع الصرف . والذى يدل على صحة هذا أنه لما زال وزن الفعل من (خير منك وشراً منك) انصرف ، لأن الأصل أخير منك وأشر منك . إلا أنهم حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال وأدغموا إحدى الرائيين في

(١) قال زهير بن أبي سلمى : فتنج لكم غلمان أشأم كلهم . كأحمر عاد ثم ترضع فتفطم

انظر : تعليق أبي جعفر النحاس على هذا البيت واعتباره من أغلاط الشعراء في كتاب :

الضرائر للألويسي ص (٥٤) . وكذلك عنه السيوطي في المزهري : (٥٠٠/٢) .

الأخرى من قولهم : (شراً منك) لثلاثا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة . لأن ذلك مما يستثقل في كلامهم فلما نقص عن وزن الفعل بقى فيهما علة واحدة وهي الوصف فرداً إلى الأصل وهو الصرف لأن العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذي هو الأصل .

وأما قولهم : (لا يثنى ولا يجمع ولا يوثق لاتصال من به) قلنا : إنما لم يثن ولم يجمع ولم يوثق لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه لم يثن ولم يجمع لأنه تضمن معنى المصدر لأنك إذا قلت : زيد أفضل منك كان معناه فضل زيد يزيد على فضلك فجعل موضع زيد فضله أفضل فتضمن معنى المصدر والفعل معاً ، والفعل والمصدر مذكران لا تدخلهما تثنية ولا جمع فكذلك ما تضمنهما (١) .

والوجه الثاني : أنه لم يثن ولم يجمع ولم يوثق لأنه مضارع لبعض الذي يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد .

والوجه الثالث : أنه لم يثن ولم يجمع لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني و (أفعل) اسم مركب لم يحز تثنيته ولا جمعه كما لم يحز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان ، وإنما فعلت العرب ذلك اختصاراً للكلام واستغناء بقليل الكلام عن كثيره ولم يحز تأنيثه لما ذكرنا من تضمنه معنى المصدر ، والمصدر يذكر . ثم على أصلكم إنما واحد (أفعل) لأنه جرى مجرى الفعل ولهذا كانت إضافته غير حقيقية .

وأما قولهم : إن (من) تقوم مقام الإضافة فلا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يدخله الجر في موضع الجر ، كما إذا دخلته الإضافة ، فلما أجمعنا أنه لا ينصرف ، ويكون موضع الجر مفتوحاً كسائر ما لا ينصرف دل على فساد ما ذهبتم .

وأما قولهم : (إنما لم يحز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما من دلائل

(١) هذا الوجه مردود لأن التنوين يرون أن المصدر يجوز جمعه إذا دل على النوع ومن قوله تعالى في سورة الأحزاب : « وتظنون بالله الظنونا » .

(الأسماء) قلنا : لا نسلم أنه إنما لم يحجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء . وإنما لم يحجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين : أحدهما : أن الإضافة تدل على التعريف . والتنوين يدل على التنكير فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان (١) .

والوجه الثاني : أن الإضافة علامة الوصل . والتنوين علامة الفصل . فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة وهما ضدان . والضدان لا يجتمعان (٢) .

وما ذهبوا إليه يبطل بحرف الجر مع لام التعريف فإنهما يجوز اجتماعهما نحو : مررت بالرجل وإن كانا دليلين من دلائل الأسماء إلى غير هذين الدليلين من دلائل الأسماء .

ورأينا في هذا الموضع هو ما سبق ذكره من أن الممنوع من الصرف يجوز صرفه في ضرورة الشعر رد إلى الأصل سواء كان على وزن أفعل أو أفعل التفضيل أو مختوماً بألف أو غير ذلك من أمثلة الممنوع من الصرف لما رأينا من مناقشات البصريين والكوفيين ، فإنها وإن كانت ترجع إلى المهارة العقلية في صياغة الحجج والبراهين فإنها تدور على غير أمثلة عند المسانعين من استعمال الممنوع من الصرف مصروفاً للضرورة .

ولا يخرج صرف الممنوع على أنه لغة لبعض العرب لأنها لغات قليلة كما سبق ذكره . ونعتقد أن كثرة استعمال الممنوع من الصرف مصروفاً على ألسنة الشعراء للضرورة هو الذي جعل كثيراً من النحاة يرون أن ذلك لغة لبعض العرب فهذه الكثرة المنتشرة في لغة الشعر غير غالبية في الاستعمال وهذا هو معنى الضرورة كما اخترنا .

(١) لا نوافق البصريين في أن الإضافة علامة تعريف ، وإنما هي وسيلة للتعريف إذا أضيف إلى معرفة .

(٢) انظر : رد البصريين على الكوفيين في هذه المسألة الإنصاف ص (٢٨٧ - ٢٩٠) .

ولنا أن نسأل بعد ذلك عن لغة من هذه التي تجيز صرف الممنوع من الصرف ومدى انتشارها . وما لنا وكل هذا اللجاج وقد اتفق النحاة على أن الضرورة رد إلى الأصل وأفعّل التفضيل طرأت عليها علتان هما الوصفية ووزن الفعل الذي يغلبه فإنه فيه أكثر منه في الاسم فتنى اضطر الشاعر جاز له أن يصرفه رجوعاً إلى الأصل ، ولعل في العبارة التالية غنى لنا في هذا المقام يقول ابن يعيش : (فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وزيادة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل ولا خلاف في ذلك ، إلا ما كان آخره ألف التانيث المقصورة فإنه لا يجوز صرفه للضرورة لأنه لا ينتفع بصرفه) (١) .

تنوين المفرد المبني على الضم في النداء :

من الضرائر المشهورة تنوين المنادى المبني على الضم في الشعر ، وفي ذلك شواهد مثل قول المهلهل بن أبي ربيعة :

ضربت صدرها إلى وقالت يا عدياً لقد وقتك الأوقا (٢)
وقال أبو داود الإيادي :

يا عدي لقلبك المهتاج إن فارسم منزل بالنيساج (٣)
نون الأول بالنصب ، ونون الثاني بالرفع .
ونحو قول لبّيد :

(١) شرح المفصل ص (٦٧) وفي تصاعيف شرحه لقول المصنف : (أو إذا اضطر الشاعر فصرف) وبمثل هذا قال بعض البصريين : (كل ما لا ينصرف يجوز صرفه إلا أن يكون آخره ألفاً فإن ذلك لا يجوز فيه . لأن صرفه لا يقام به قافية ولا يصحح به وزن) ضرائر الشعر ص (٢٤) والمقرب لابن عصفور مخطوط ال (١٤١) .

(٢) البيت في لسان العرب مادة (وق) (٢٨٢/٢٠) وانظر المقتضب ١ (٢١٤/٤)
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦) وروايته : (يا عدي) والضرائر للألويسي ص (٢٨٦) .
(٣) انظر : المقتضب (٢١٥/٤) وضرائر الشعر ص (٢٧) وما يجوز للشاعر في الضرورة وروايته : (يا عديا) والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب وقد نسب إلى عدي ابن زيد ص (٩٨) .

قدموا إذ قيل قيس قدموا واحفظوا المجد بأطراف الأسل (١)
أراد : يا قيس .

وقوله :

فطر خالداً إن كنت تستطيع طيرة ولا تقعن إلا وقلبك خافق (٢)
أراد : يا خالداً .

وقوله :

يا هرم وأنت أهل عدل إن ولد الأحوص يوماً قبل (٣)
وقد اختلف النحاة في اختيار أحد وجهي تنوين الاسم المفرد في النداء .
فقال فريق : للشاعر إذا اضطر أن يرفع وينون بمنزلة ما لا ينصرف
من الأسماء فإذا انصرف ترك على ما كان عليه من الإعراب ونون .

وقال فريق آخر : إذ نون نصب رجوعاً إلى أصل المتأدى في الإعراب ،
يقول القزاز فيما يجوز للشاعر في تنوين الاسم المفرد في النداء (٤)

(فاختلف النحويون فيه فقال قوم : إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه نون
ورفع بمنزلة ما لا ينصرف من الأسماء ، فإذا انصرف ترك على ما كان عليه
من الإعراب ونون وقال قوم : إذا نون نصب يرد إلى أصل المتأدى في
الإعراب ، لأن أصله النصب ، إذ كان في المعنى مفعولاً ، وإنما ضم المفرد
لقلته تمكنه ووقوعه موقع المضمر) . قالوا : فليس رفعه إعراباً فيبقى عليه

(١) انظر : لسان العرب (قدم) : (٣٦٧/١٥) وضرائر الشعر ص (٢٦) ومعاني
القرآن للفراء ١ (٣٢١/٢) بتحقيق محمد علي النجار وآخرين سنة ١٩٥٥ م - ١٩٧٣ م
وديوان لبدي ص (١٥٢) .

(٢) معاني القرآن : (٣٢١/٢) (ديوان لبدي بن ربيعة العامري) وروايته إلا وقلبك
حاذر وانظر أيضاً ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦) .

(٣) ديوان لبدي ص (١٤٠) والرواية : (إن ورد الأحوص ماء قبل) وضرائر
الشعر ص (٢٦) .

(٤) الخزانة : (٢٩٤/١) .

وهؤلاء القوم هم : الخليل ، وسيبويه ، والماساني يختارون تنوينه مرفوعاً .

إذا نون بل يرجع به التنوين إلى أصله (١) .

وحجة الذين تركوه مرفوعاً اطراد الضم في المنادى المفرد حتى كأنه فيه إعراب فإذا نون بقي على ما هو عليه (٢) .

وابن عصفور في هذا الموضع أدق في العبارة إذ يقول : (إذا نون جاز فيه وجهان : أحدهما : إبقاؤه على بنائه والآخر : نصبه رداً إلى أصله) (٣) . فيكون اختلاف العلماء في اختيار الوجه والتعليل . وأما الوجهان فقد سمعنا في الشعر المروى .

زيادة نون الوقاية في اسم الفاعل في حال اتصال الضمير به :

وقد أورد النحاة في هذا الموضع شواهد من الشعر للضرورة لا تدخل في دائرة بحثنا حيث لم يعزوها إلى قائل (٤) وعلقوا على بعضها بأنه مصنوع (٥) .

(١) الخزانة : (٢٩٤/١) وإلى هذا ذهب أبو عمرو وعيسى ويونس والجري .

(٢) راجع : ما يجوز للشاعر في الضرورة تحقيق المنجى الكمبي ص (٦٠ - ٦١) .

(٣) ضرائر الشعر ص (٢٥) .

(٤) نحو قول الشاعر :

وليس بمعينى وفي الناس تمتع رفيق إذا أعيا على رفيق
وقوله :

ومسا أدرى وظنى كل ظن أسلمنى إلى قومي شرابي
وقوله :

هل الله من سرو الغلاة مريحى ولما تقسنى النهار الكواض
الوجه أن يقال : بمعى ومريحى ، وسلمى ، لولا الضرورة ، ولم يعزها ابن عصفور لقائل ، وقد عزا محقق ضرائره البيت الثانى إلى يزيد بن محرم الحارثى ، والبيت منقول عن المحتسب : (٢٢٠/٢) ، والمقرب : (١٢٥/١) « ومنفى اللبيب ص (٣٤٥) ونقل البيت الثالث عن معاني القرآن : (٣٨٦/٢) ، والمعاني الكبير ص (٦٧٧) ويروى من شعر العسداة يريحى .

(٥) نقصد بذلك البيتين اللذين رواهما سيبويه :

هم القائلون الخير والأمرونه إذا ما خشوا يوماً من الأمر مظلما
وأنشد :

فلم يرتفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدى المعتفين رواهقه
قال المبرد : (وإنما جاز أن تبين الحركة إذا وقفت في نون الاثنين والجميع لأنه لا ينتبس =

ومن ثم فلا حاجة بنا لإيرادها ولكنهم جوزوا زيادة نون الوقاية في اسم
الفاعل في حال اتصال الضمير به فيما عدا المبرد الذي لم يجوزه في الكلام
كما سيأتي بعد .

وفي هذا يقول القزاز (١) ومما يجوز له إثبات ما يجوز حذفه مثل المضممر
ولا يجوز انفصاله وحذفوا النون للإضافة . ويجوز إثباتها للشاعر .

وقال ابن عصفور (٢) : ومنها (يقصد من ضرورة زيادة الحرف)
إثبات النون والتنوين في اسم الفاعل في حال اتصال الضمير به . إجراء
للمضممر مجرى الظاهر أو لاسم الفاعل مجرى الفعل المضارع .

وقال الألوسي (٣) تحت عنوان (زيادة نون الوقاية في اسم الفاعل) :
نون الوقاية لها مواضع مخصوصة ، مفصلة في الكتب النحوية . وليس منها
اسم الفاعل وقد دخلت عليه للضرورة . أما المبرد (٤) فقد أنشد في مطلع
الباب الثلاثين أبياتاً لأبي لحلم السعدي منها هذا البيت :

بالمضممر تقول : ما يرسله وهم ضاربونه إذا وقفت لأنه لا يلتبس بالمضمر إذ كان لا يقع
هذا الموقع ولا يجوز أن تقول : ضربته وأنت تريد ضربت ، والهاء لبيان الحركة ، لأن المفعول
يقع في هذا الموضع ، فيكون لياً ، فأما قولهم : أرمه واغزه فتلحق الهاء لبيان الحركة ، فإثباتها
جاز ذلك لما حذف من أصل الفعل ، ولا يكون في غير المحذوف . الكامل في اللغة والأدب
لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥) مكتبة المعارف بيروت ج (١ / ٢١٤) وعلق عليهما
ابن عصفور في ضرائر الشعر ص (٢٧ - ٢٨) بقوله : كان الوجه أن يقال : محتضروه ،
والآمره لولا الضرورة .

وزعم بعضهم أن الهاء للسكت وذلك ضعيف لما يلزم من إدخاله على معرب وبابه ألا يدخل
إلا على مبنى « ومن تحريكها وحكمها أن تكون ساكنة ، ومن إثباتها في الوصل ، وبابها ألا تلحق
إلا في الوقف » وانظر أيضاً سيبويه والشتصوى : (١ / ٩٦) وما يجوز للشاعر في الضرورة
ص (٩٨) ، والمقرب : (١ / ١٢٥) والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص (٣١٢)
وقد عقب الألوسي على ما قاله المبرد بقوله : قال ابن السيد فيما كتبه على الكامل : (ليس
ما أصل بصحيح ولا لازم قد قالوا : ضربته وهلمه ، ويريدون ضربتين « وهلم ، والمفعول
يقع ههنا » وما ذكرته مذكور في كتاب سيبويه بالضرائر ص (٣١٣) .

(١) ما يجوز للشاعر : ص (٩٧) .

(٢) ضرائر الشعر : ص (٢٧) .

(٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ص (٣١٢) .

(٤) الكامل للمبرد : (١ / ٢١٣) .

ألا فتى من بنى ذيبان يحملنى وليس يحملنى إلا ابن حمان
إذ علق عليه بقوله : وأنشد بعضهم :

« وليس حاملى إلا ابن حمال » .

وهذا لا يجوز فى الكلام . لأنه إذ نون الاسم لم يتصل به المضمر ،
لأن المضمر لا يقوم بنفسه فإنما يقع معاقباً للتنوين . تقول : هذا ضارب
زيداً غداً وهذا ضاربك غداً . ولا يقع التنوين ههنا ، لأنه لو وقع لانفصل
المضمر وعلى هذا قول الله تعالى : « إنا منجوك وأهلك (١) » .

وقد روى سيدييه بيتين (٢) محمولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوع ،
وليس لأحد من النحويين المفتشين يحيز مثل هذا فى الضرورة .
واقف فصل النحاة مواضع نون الوقاية وعلّة ثبوتها .

فهذا ابن الحاجب يحدّد ذلك بقوله : (ونون الوقاية مع الياء لازمة فى
الماضى ومع المضارع عربياً عن نون الإعراب ، وأنت مع النون ، ولدن ،
وإن وأخواتها مخير ويختار فى لبت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل . ويعلق
الرضى شارحاً لقول ابن الحاجب بقوله : (اعلم أن نون الوقاية إنما تدخل
الفعل اتقيّه من الكسر ، لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره) (٣) ويمثل هذا
قال ابن عقيل : (وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر) ، وخلاصة
ما يفهم مما سبق جميعاً أن نون الوقاية هى نون تفصل بين ياء المتكلم بعدها
والكلمة التى قبلها . ونجىء مع الأفعال والأسماء والحروف وليس اسم
الفاعل من مواضعها ولكنها قد تدخل عليه للضرورة . وعلى النحو الذى
ذكر آنفاً إجراء له مجرى المضارع .

والموضع يشمل الحديث عن إثبات النون والتنوين عند الإضافة إلى
الضمير سواء أكان هذا الضمير ياء المتكلم أم غيرها فالكثير الغالب فى اللغة

(١) سورة العنكبوت آية : ٢٣ .

(٢) البيهان السابقان وقد عرضنا لتعليق النحاة عليهما . وهما من رواية سيدييه : (٩٦/١) .

(٣) النكافية فى النحو يشرح رضى الدين : (٢٦/٢) نشر مكتبة المعارف - بيروت .

حذفهما للإضافة فإذا أثبتهما الشاعر كان مرتكباً للضرورة . وبذلك تحمل ما رواه سيبويه وما قيل : إنه مصنوع على الضرورة . فإروى من إثبات النون قبل الضمير في اسم الفاعل المثني أو الجمع هو من قبيل الضرورة كثبت نون الوقاية في اسم الفاعل المفرد لأن المفرد حينئذ تبين فيه الحركة والمثنى والجمع تبين فيهما الحركة تقديرأ وبذلك يجتمع التنوين أو النون مع الإضافة فيظهر لنا وضوح التعليق السابق للمبرد وإن كان لم يرضه ابن السيد وفيما لدينا من مراجع في هذا نجد أن عبارة ابن عصفور (١) أوضح العبارات إذ قدم للموضع هكذا ومنها : (إثبات التنوين والنون في اسم الفاعل في حال اتصال الضمير إجراء للمضمر مجرى الظاهر) .

تنوين العلم الموصوف بابن المضاف إلى العلم أو ما جرى مجراه رداً إلى أصله :

جاء في كتاب (الضرائر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة) (٢) :

ومما يجوز له إثبات التنوين في الموضع الذي حقه أن يسقط فيه مثل قولهم : رأيت زيد بن عمرو ومررت بزيد بن عمرو . ومنهم من إذا اضطرب أثبتته كما قال الشاعر (٣) :

فلا يكن مال يشاب فإنه سيأى ثنائى زيدا بن مهلهل

(١) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٢٧) .

(٢) ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة بتحقيق أستاذنا د . هذارة د . ود . زغلولى سلام ص (١٦٤ - ١٦٥) .

(٣) هو جرول بن أوس بن مالك من بني قطيفة بن عبس لقب بالخطيئة لقصره . وكان دأويه زهير بن أبي سلمى من فحول الشعراء المخضرمين أسلم ثم شارك في الردة ، مر الهجاء ، لم يسلم من لسانه أحد حتى أمه ، له ديوان شعر مطبوع مات سنة ٣٠ هـ وقيل : سنة ٥٩ هـ . عنده ابن سلام في طبقاته من الطبقة الثانية بعد كعب بن زهير .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سلام ص (٨٢) والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص (٣٦١) وضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (١٦٤ - ١٦٥) . والأعلام : (١٨٠/١) وديوانه بتحقيق نعمان طه ص (٤١) .

فنون وحقه إسقاط التنوين (١) .

وكما قال الآخر :

جارية من قيس بن ثعلبة قباء ذات سرّة مقعبة (٢)
فنون (قيس) لعلّة ما ذكرنا .

وقد ذكر ابن عصفور في هذا الموضع بيت الخطيئة ، وعدل في رواية العجز للبيت الثاني على النحو التالي : كأنها حلية سيف مذهبة وعقب بقوله : فإن قال قائل : هلا جعلت ابناً وابنه بدلين مما قبلهما لا وصفين حتى لا يكون ثبات التنوين ضرورة ؟ فالجواب : أن ابناً وابنة إنما تأتي العرب بهما عن طريق الوصف ، لا على طريق البدل ، بدليل أنهم لا يشتون التنوين في قولك : قام زيد بن عمرو ، وقامت هند بنت بكر وأمثالها إلا في ضرورة شعر ، ولو كانا بدلين لكثرت تنوين مثل ذلك في الكلام (٣) .

ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين بشروط أهمها :

- أن يكون في اسم علم التقى الساكن فيه بسكون الباء من (ابن) .
- وأن يكون (ابن) مضافاً إلى علم .
- وأن يكون (ابن) صفة للاسم لا خبراً عنه .

(١) وروايته في الديوان ص (٨٤) : (إلا يكن) وهي رواية يعتورها الكسر لسبب حذف حرف العطف لأن التفعيلة (فعل) وعلى رواية الديوان نصير (عول) وليس حذف الحرف الأول المتحرك من الزحاف والبيت في مدح زيد الخيل .

(٢) البيت من أرجوزة للأغلب العجل (وهو من شواهد سيبويه على أن تنوين (قيس) شاذ لأن ابن وقع بن علمين وهو مستجمع الشروط فكان القياس حذف تنوين قيس . إلا أنه نونه لضرورة الشعر) .

انظر : كتاب سيبويه «سر صناعة الإعراب لابن جني» ، وخزانة الأدب للبغدادى «
(٢٣٢/١) وفي شرح الفصل لابن يعيش : (٦/٢) وتامة في الحكم لابن سيده مادة ثعلب (كريمة أخوالها والمصبة) وانظر الخصائص : (٤٩١/٢) والمقتضب : (٣١٥/٢) والأغلب العجل يهجو بهذا امرأة من العرب اسمها كلية — والأغلب هو الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة شاعر مخضرم قتل بهاوند سنة ٢١ هـ ترجمته في الخزانة : (٣٢٣/١) .
(٣) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨ - ٢٩) .

— ولا تكون الواسطة بين الاسمين إلا هذه اللفظة التي هي (ابن)
وتحذف ألفه من الخط . كما جاء في الأمل (١) . . وفي ذلك يقول ابن الحاجب
في الكافية :

(التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل . وهو للتمكن ،
والتنكير ، والعوض والمقابلة ، والترنم) .

ويحذف من العلم موصوفاً بـ (ابن مضافاً إلى علم . ويشرح رضى الدين
التذليل في عبارة ابن الحاجب بقوله :

قوله : (ويحذف من العلم موصوفاً بـ (ابن مضافاً إلى علم) نحو جاءني
زيد بن عمرو ، وذلك لسكثرة استعمال ابن بين علمين وصفاً فطلب التخفيف
لفظاً يحذف التنوين من موصوفه وخطأً يحذف ألف ابن وكذلك في قولك :
فلان بن فلان لأنه كناية عن العلم ، وكذا طامر بن طامر . . . على إجرائه
مجرى العلم ، وإن كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة ، فإن لم يكن
بين علمين نحو جاءني كريم ابن كريم ، أو زيد ابن أخينا لم يحذف التنوين
لفظاً . ولا الألف خطأً لقلة الاستعمال ، وكذا إذا لم يقع صفة نحو زيد
ابن عمرو على أنه مبتدأ وخبر لقلة استعماله أيضاً ، كذلك مع أن التنوين
إنما حذف في الموصوف لكونه من الصفة كاسم واحد ، والتنوين علامة
التمام ، وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ مع خبر (٢) .

ومن ثم فثبت التنوين مع استيفاء شروط الحذف المفصلة فيما سبق يدخل
في نطاق الضرورة كما قرر النحاة .

إدخال نون التوكيد في الشرط والمجازاة مع عدم ما :

قد تدخل نون التوكيد (الثقيلة أو الخفيفة) في الشرط بلا تقدم ما الزائدة
لضرورة الشعر كقول الشاعر (٣) :

(١) الأمل لابن الشجري : (٣٨١/١) .

(٢) انظر : شرح الرضى على الكافية : (٤٠٢/٢) .

(٣) البيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان الحارثي في رثاء أبيها بعد أن قتله بأهله . =

من تثقفن منكم فليس بأييب أبداً وقتل بنى قتيبة شاف

وهذا عند سيويه وابن عصفور ضرورة . قال الأعمى في هذا الموضع الشاهد في إدخال النون على فعل الشرط : وليس من مواضعها إلا أن يوصل حرف الشرط بما المؤكدة يقول : من ظفرنا به من آل قتيبة بن مسلم فلبس بأييب إلى أهله لما في قتلهم من شفاء النفوس بصف قتلته . وانتقال دولته . وإظهار الشامة به (١) .

ومثال الواقع بعد ما قول جذيمة بن الأبرش :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات (٢)

وقول ابن الخرع (٣) :

فهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا
وقول حاتم الطائي :

قليلاً به ما يحرز نك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغماً (٤)
أكد ترفعن ، وتمنعا ، ويحمدن بالنون للضرورة . قال سيويه بعد إنشاد بيت جذيمة وزعم يونس أنهم يقولون : ربما تقولون ذاك ، وأكثر

هو من شواهد سيويه على إدخال النون في الشرط بلا تقدم ما الزائدة للضرورة . وانظر شرح الرضى على الكافية ص (٤٠٣) والضرائر للألوسى ص (٣١٥) .

(١) راجع : الضرائر للألوسى ص (٣١٥) .

(٢) جذيمة بن مالك ثالث ملوك الدولة التنوخية بالعراق - جاهل ت نحو منتصف القرن الرابع قبل الهجرة ، وهو قاتل الملكة الزباء ويعد آخر ملوك قضاة بالحيرة .

انظر الخزانة : (٥٦٩/٤) والأعلام : (١٠٦/٢) والبيت في ما يجوز للشاعر بتحقيق الكمى ص (٢٥٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩) والعمدة : (٢٦١/٢) والضرائر للألوسى ص (٣١٥) وشرح الرضى على الكافية : (٤٠٣/٢) .

(٣) هو عوف بن عطية بن الخرع شاعر جاهل في الطبقة الثامنة عند ابن سلام ص (١٦٤) وقد ورد البيت في الكتاب (١٥٢/٢) واللسان مادة (قزع) (١٥٤/١٠) وزاد المفضل الضبي على اسمه : الرباعي من تيم الرباب المفضليات ص (٤١٢ ط ٥) .

كما استشهد به ابن عصفور في ضرائر الشعر ص (٣٠) وشرح الرضى : (٤٠٣/٢) .

(٤) ديوان حاتم الطائي نشر إبراهيم الجزيري دار الكتاب العربي بيروت سنة ١٩٦٨ م ص (٨٢) وضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٣٠) .

ما تقولن ذاك (١) .

وعلق ابن عصفور بقوله بعد إنشاد الأبيات السابقة :
(أجرى الفعل المضارع في جميع ذلك مجراه في المواضع التي تلحقه النون
فيها في فصيح الكلام) (٢) .

وفي هذا الموضع تفصيل لرضى الدين في شرحه على الكافية : (وقد
تدخل نون التوكيد اختياراً في جواب الشرط أيضاً إذا كان الشرط مما يجوز
دخولها فيه نحو قوله :

فهما تشأ منه فزارة تعظكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا (٣)
لكنه أقل من دخولها في الشرط . وربما دخلت في الشرط بلا تقدم
(ما) نحو : إن تفعلن أفعل قال :

من يثقفن منكم فليس بآثب أبداً وقتل بني قتيبة شاف
وتجىء النون أيضاً بعد الأفعال المستقبلية التي تلحق أوائلها (ما) الزائدة
في غير الشرط اختياراً لكن قليلاً نحو : من غضة ما يذبثن شكيرها . يضرب
لمن كان له أصل وإمارة تدل على كون شيء آخر ، ولما يقولن ، وأكثر
ما يقولن ، وإنما كان دخولها مع ما التي في الشرط أكثر منها مع غيره
لأن الشرطية تشبه النهى في الجزم وعدم الثبوت وأما قوله :

ربما أوفيت في علم ترفعن توبى شمالات
ضرورة ، وإنما حسن لزيادة (ما) في (رب) و (ترفعن) في
حيزها) .

زيادة نون التأكيد في آخر اسم الفاعل :

نون التوكيد من خصائص الفعل المضارع وتأتي على صورتين مفتوحة

(١) الضرائر للألوسي : ص (٣١٥) .

(٢) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٣٠) .

(٣) شرح الرضى على الكافية : (٤٠٣ / ٢) .

مشددة وتسمى (نون التوكيد الثقيلة) أو ساكنة وتسمى (نون التوكيد الخفيفة) وقد استخدم القرآن الكريم النوعين في آية واحدة جاءت على لسان امرأة العزيز تخاطب بها نسوة المدينة تعترف بخطيئتها . وتنذر بعقاب يوسف : « قالت فذلكم الذى كنتى فيه ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ولئن لم يفعل ما أمره لیسجنن وليكونن من الصاغرین » (١) .

هذه النون بنوعها تقوم بوظيفة تأكيد الفعل وتقويته . وبها يصير المضارع مبنياً على الفتح مع الأولى وعلى السكون مع الثانية وبدونها يكون معرباً .

وقد فصل النحويون شروط اختصاص المضارع بنون التوكيد فقال ابن الحاجب : (نون التأكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الألف تختص بالفعل المستقبل في الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والقسم ، وقلت في النى « ولزمت في مثبت القسم ، وكثرت في مثل : إما تفعلن ، وما قبلها مع ضمير المذكورين (واو الجماعة يقصد) مضموم ، ومع مخاطبة مكسور ، وفيما عداه مفتوح وتقول في التثنية : وجمع المؤنث أضربان واضربن . ولا تدخلهما الخفيفة خلافاً ليونس) (٢) .

ولكن قد تلحق نون التأكيد اسم الفاعل ضرورة تشبيهاً له بالمضارع وقد ساق النحاة لذلك أمثلة لا نرى داعياً لعرضها نظراً لعدم فائدتها لنا ولأنها تخرج عن نطاق ما ارتضيناه لبحثنا من شواهد (٣) .

(١) سورة يوسف آية : ٣٢ .

(٢) الكافية : (٤٠٢/٢ - ٤٠٣) .

(٣) أورد ابن عصفور في كتابه ضرائر الشعر ص (٣٠ - ٣٢) شواهد تحت عنوان : (زيادتهم هذه النون في اسم الفاعل) أجرى في ذلك مجرى المضارع لكونه في معناه وجارياً عليه منها شاهدان لرؤية - وقد كان موضع تعليق ابن جني فيما ساق :

أريت إن جئت به أملوداً ملفقاً وليس البروداً
أفائلن أحصرى الشهودا

يريد : اتقولن ، وقول الآخر :

أشاهرن بعدنا السيوفاً و صدره : ياليت شرى عنكم حنيفاً

وقد نقل الألويسي عن ابن جني رأيه في هذا الموضع : (قال ابن جني في باب الاستحسان من كتاب (الخصائص) (تعليقاً على رجز رؤبة) الاستحسان علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف ومن ذلك :

أريت إن جئت به أملودا ... إلخ فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع ، فهذا استحسان لا عن قوة علة ولا عن استمرار عادة ، ألا تراك لا تقول : أقانمن يا زيدون . ولا امنظلعن يا رجال ، إنما تقوله بحيث سمعته . وتعذر له . وتنسبه إلى أنه استحسان منهم على ضعف منه . واحتمال بالشبهة .

وقال أيضاً في (سر صناعة الإعراب) وشبه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل فألحقه النون توكيداً ، فقال : أريت إن جئت به أملوداً إلى آخر الشعر . يريد : أقاتلون فأجراه مجرى : أتقولون . وقال الآخر :

يا ليت شعري عنكم حنيفاً أشاهرن بعدنا السيوفاً (١)

نستخلص من كلام ابن جني : أن إدخال نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة تجوز شعراً لا نثراً وهي غير مستحسنة (فألحق نون اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع ، فهذا استحسان لا عن قوة علة ولا عن استمرار عادة) .

وإنما هم أجروه مجرى المضارع فيما أوردوه من شواهد نظراً لأنه في معناه (٢) .

(١) انظر الضرائر وما يسوغ للشاعر للألويسي ص (٣١٣ - ٣١٤) .

(٢) وقد نسب السكري رجز رؤبة إلى رجل من هذيل وشرحه الألويسي في الضرائر ص (٣١٤) وإذا كان رؤبة ليس جاهلياً ولا ممن نحتاج بشعرهم طبقاً لما قررناه في مقدمة هذا البحث بالنسبة لشواهد الاحتجاج فضلاً عن عدم صحة نسب الرجز إليه ، فلقد آثرنا عدم إيراد رجزه في صلب الدرس .

وتمت شواهد أخرى ساقها ابن عصفور لزيادتهم لها في آخر الاسم الذي ليس في المعنى الفعلي ولا جارياً عليه تشبيهاً له بالاسم الذي هو في معناه : نحو قول الراجز (دهلج بن قريع) : أحب منك موضع الوشحن وموضع الأزار والقنقن =

إجراء الوصل مجرى الوقف في (من) :

وهو من المواضع التي عزت شواهد الاحتجاج لها يقول القزاز :
ومما يجوز له أن يجرى الوصل مجرى الوقف في (من) في الاستفهام عن
النكرة وذلك إذا قال الرجل : رأيت رجلاً . قلت : منا ؟ وإذا قال :
مررت برجل . قلت : مني ؟ وإن قلت : جاءني رجل . قلت : منو ؟
وفي الثانية منان ومنين . وفي الجمع منون ومنين .

— فزاد نوناً مشددة في (الوشح) (والقفا) وفتح ما قبلها تشبيهاً بالنون المشددة في نحو
(أنتملن) (وليس الوشح والقفا باسمي فاعل إنما نظر بما هو في معنى الفعل) . راجع البيت :
اللسان (وشح) (٤٧٣/٣) .
فأما قول الآخر :

كأن مجرى دمعها المسن قطننة من جيد القطن
ورجز لقارب بن سالم المرى في اللسان (جذب وطول) (٢٤٨/١ = ٣٩/١٣) (قطن)
وقيل لدهلب بن قريع وقيل للعجاج .

انظر : ضرائر الشعر للقزاز ص (١٤١) . فقد علق ابن عصفور على الرجز بقوله :
فأشبه ما يجمل عليه أن يكون زاد على القطن نوناً ليلحقه ببرثن ، فقال : قطن ثم شدد
النون الأخيرة على حد قول الآخر (ابن موهب الأسدي) :
• بيازول وجنساء أو عيبل •

ويروى من جيد القطن بتشديد النون إلحاقاً لقطن بمثل (عتل) انتهى تعليق ابن عصفور
ونحن لم نسترح إلى الاستشهاد بما هو مشكوك في صحة نسبه ومن ثم فلا حاجة بنا إلى إيراده في
سلب البحث .

انظر : فيما سبق جميعاً ضرائر الشعر للقزاز صفحة (١٤١) وضرائر الشعر لابن عصفور
ص (٣٠ - ٣٢) ، والضرائر للألوسي ص (٣١٢ - ٣١٤) وقد أورد الألوسي رجز
رؤبة نقلاً عن السكري فقال ص (٣١٤) : وهذا من رجز أوردته السكري في أشعار هذيل
لرجل منهم بلفظ (أقائلون) قال : وقال رجل من هذيل :

أريت أن جسامت به أملوداً مرجلاً ويلبس البرودا
أى : أن جامت به ملكاً أملوداً أملس .

• ولا ترى له مالا مصدوداً •

أى : لا يمد ماله من جوده .

أقائلون أعجل الشهودا فظلت في شر من اللذكيدا

كاللذ تزي صياتاً فصيذاً

ويروى فاصطيدا . تزي زبية : حفر زبية ، واللذ : يريد الذي يقول : أريت إن ولدت
هذه المرأة رجلاً هذه صفتها ، أيقال لها : أقيى البينة أنك لم تأت به من غيره وأطلب شراح
الشواهد الكلام في هذا المقام .

كل هذا في الوقف فإذا وصل قال : من با هذا في كل الوجود من
التثنية والجمع غير أن الشاعر يجوز له أن يجرى الوصل مجرى الوقف
في هذا (١) .

ولكن ابن عصفور يضيف عبارة (وهو قليل) لم يسمع منه إلا قول
الشاعر :

أتوا نارى فقلت منون أنتم فصالوا الجن قلت عموا ظلاماً (٢)
كان الوجه أن يقول : من أنتم إلا أن الضرورة منعه من ذلك . ويستطرد
القراز بعد ما أنشد البيت السابق معقّباً فقال : منون أنتم فوصل وكان الوجه
أن يقول : من أنتم ولكن اضطر للوزن فأجرى الوصل مجرى الوقف .
ورواه قوم هكذا (٣) :

أتوا نارى فقلت منون قالوا سراة الجن قلت عموا ظلاماً
فلم يجعلوا فيه ضرورة ، لأنه لا وصل ها هنا .

مد المقصور :

إن قصر الممدود للضرورة أمر متفق عليه من البصريين والكوفيين
مطلقاً ، لكن الأمر يختلف عليه هو جواز مد المقصور للضرورة فلقد

(١) ضرائر القراز ص (٢١٤ - ٢١٥) .

(٢) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٣٢) البيت منسوب لشير بن الحارث الضبي
في نوادر أبي زيد ص (١٢٣) ورواه البغدادي في الخزانة : (٧٢/٣) منسوباً إلى جذع بن سنان
النسائي أما الأشموني فقد ذكر أنه خديج (٨٩/٤) كما ورد في الموشح ص (١٥٤) والخصائص :
(١٢٨/١) وهو بعد من شواهد سيبويه وعنده : أن هذه العلامة إنما تقع في الوقف ولا تقع
في الوصل فلما اضطر أجراه في الوصل على حاله في الوقف سيبويه والشفتري (٤٠٢/١) خلافاً
ليونس الذي جوز الحكاية بمن وصل وقوله : (عموا ظلاماً) : تحية لجن على قياس (عموا صباحاً)
التي يقال للإنس . (ذكرنا البيت على الرغم من الاختلاف حول نسبه لأنه شاهد قد) .

(٣) جاء في هامش ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر ص (٢١٥) : هذه رواية أبي الحسن
ابن كيسان ورواية أبي زيد في نوادره وفيها شذوذ واحد هو تحريك النون ولكن في الرواية
الأولى شذوذان إلحاق العلامة في الدرج وتحريك النون . وفيه أيضاً كما قال ابن الناطم في شرح
الألفية : إنه حكى مقدرأ غير مذكور .

أجازته الكوفيون مطلقاً باستثناء القراء الذى حد لذلك شروطاً ، ومنعه البصريون مطلقاً باستثناء الأخفش وطائفة من البصريين معه . وسوف نعرض لهذا المبحث فيما بعد استجلاء لموقف كل فريق من هذه القضية .

ولقد كانت حجة البصريين فى منع جواز المقصور بأن ذلك زيادة للكلمة بما ليس فى أصلها وليس ذلك بجائز ، وإنما الجائز فى الضرورة رد الكلمة إلى أصلها وليس تحويلها عن هذا الأصل .

أما الكوفيون فقد كانت حججهم تعتمد على إجازته سماعاً وقياساً فن شواهد السماع قول طرفة :

لها كبد ملساء ذات أمرة وكشحان لم ينقض طواءهما الجبل (١)
حيث مد الطوى وهو مقصور .

وقول كعب بن زهير :

فرضيت عنها بالرضا لما أتت من دون غضبة صعبها ويسار (٢)
وحججهم فى القياس (أنه لا فرق بين زيادة قبل زيادة الآخر فى الخوى والسعلى واللهى والطوى والرضى والغنى (٣) فيجتمع ألفان إذ ذاك فتقلب

(١) انظر : ديوان طرفة بن العبد ص (١٠٤) بتحقيق كرم البستاني ط بيروت . سنة ١٩٥٢ م والمختصص : (١٢٨/١٥٠) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٩) .
(٢) ديوان كعب بن زهير ص (٣٨) شرح ديوان كعب بن زهير صنعة أبي سعيد السكرى دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م . ورواية البيت فى الديوان (بالرضا لما أتت) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٠) ومثله الشاهد ص (٤٥٧) من الأنصاف ■

لم ترحب بأن شخصت ولكن مرحباً بالرضا منك وأهلاً
وبه استدل الكوفيون على جواز مد المقصور فى ضرورة الشعر ولكن الأخفش حكى على ما فى اللسان أن مصدر (رضى) هو الرضا بالقصر ومنه قول القحيف الثقيل :

■ لمرأته أعجبتى رضاءها .

يقول صاحب الانتصاف من الإنصاف ص (٧٤٨) : والاسم الرضاء بالمد فيجوز - إن صح هذا - بأن يكون الرضاء فى بيت الشاهد اسماً لا مصدرأ فيكون مدوداً أصالة ، وهذا يسقط استدلال الكوفيين بهذا البيت .
(٣) فى قول الراجز :

■ قبد علمت أخت بنى السعلاء .

■ وعلمت ذلك مع الجراء .

وقد جوز مد المقصور ابن ولاد وابن خروف موافقين لمذهب الكوفيين
وزعم أن سيويه استدل على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا :

حيث مد السمل والخورى واللهى : وهى مقصورة والرجز ينسب لأبى المقدم وينسب أيضاً لأعرابي كما فى ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر ص (١٣١) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٩) وموارد البصائر ل ٢٥ والضرائر للأئوسى ص (١٨٣) - وفى قول الشاعر :

انظر : البيت أيضاً في الإنصاف ص (٤٤٥) ، والمخصص : (٢٧٦/١٢) ، (١٣٦/١٥) جاء فيه وقال أبو إسحاق : إن الرواية : فلا فقر يدوم ولا غناء (بالتفتح) فهو على هذا على غير اضطراب وانظره في موارد البصائر ال ٢٤ والفرائر للألويسي ص (١٨٣) .

(١) في قول الشاعر :

للقرآن الكريم :
 * فطلا يخطان *

بريد الكلكل ، وقوله :

ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٣٢ = ٣٣) في باب إشباع الحركة فينبأ عنها حرف من جنسها .

128

مناير (١) . قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء .

والكلام في هذه المسألة كالكلام في صرف ما لا ينصرف للضرورة وعكسه . وحيث إن قصر الممدود كان من القسم الأول من أقسام الضرائر ينبغي أن يعد هذا الذي نحن فيه من القسم الثالث وهو ما فيه زيادة غير أنهم لم يعتدوا بهذه الزيادة واعتبروا مجرد التغيير (٢) .

وقد نقل ابن عبد الحلیم رأى أبي حيان في هذه المسألة فقال : وقال أبو حيان في باب الضرائر من الموفور : واختلف في مد المقصور فالمنع قول البصريين والجواز قول الكوفيين وشرط القراء أن لا يكون له قياس يوجب قصره . وذلك نحو رحي بخلاف سكرى فإنه لا يجوز مده لأنه مؤنث سكران ، والقياس في فعلى مؤنث فعلا أن لا يكون إلا مقصوراً (٣) . وقد قرأ طلحة بن مصرف في قوله تعالى : « يكاد سنا برقه يذهب بالابصار (٤) » مد السنا وأصله مقصور فإذا صححت هذه القراءة دل على جواز مد المقصور في سعة الكلام . ولم يقصر الجواز على الضرورة (٥) ولكن البصريين قالوا بشذوذها .

وفي جواب البصريين عن كلمات الكوفيين والاحتجاج بعدم جواز مد المقصور للضرورة أنشدوا قول طرفة بن العبد :

ولا تجعليني كامرئ ليس همه كهمي ولا يغني غنائى ومشهدى (٦)
لقوله : (غنائى) ففتح الغين وهو ممدود أصالة بمعنى النفع والكفاية .

(١) جاء في الكتاب (١٠/١) ط بولاق : وربما مدوا مثل مساجد ومناير فيقولون : مساجيد ومناير .

(٢) هذه عبارة الألوسى حيث جعل مد المقصور من باب (التغيير) ص (١٨٣) وعده ابن عصفور من باب الزيادة ص (٤١) حيث أورد عبارة ابن ولاد ، كما وردت موافقتها في الانتصاف من الإنصاف ص (٧٥١) .

(٣) مواد البصائر : ل ٢٥ .

(٤) بعض الآية ٤٣ من سورة النور .

(٥) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل ٢٥ والانتصاف من الإنصاف ص (٧٥١) .

(٦) انظر معلقة طرفة بشرح التبريزى ص (٢١٦) وقبله قوله :

إذا مت فأنعمي بما أنا أهله وشق على الجيب يا بنته معبد

ومعنى هذا أنه يجوز أن يكون (الغناء) (١) في شواهد الكوفيين مثل غنائى
في بيت طرفة ومن ثم يكون ممدوداً أصالة ولا شاهد فيه للكوفيين حيث
أتى به الشاعر على أصله . وفي هذا يقول ابن هشام :

واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فأجازوه الكوفيون متمسكين
بنحو قوله : (فلا فقر يدوم ولا غناء) ومنعه البصريون ، وقد روا الغناء
في البيت مصدرأ لغانيت لا مصدرأ لغنيت وهو تعسف .

إن تمحلات البصريين في الرد على الكوفيين تعسف (٢) .

ويبدو لنا من خلال الجدل الطويل الذى دار بين العلماء حول هذه المسألة
إن هذه القضية من المسائل التى لم يتفق العلماء على تجويزها في الضرورة .

إن الكوفيين وبعض البصريين يجوزون ، وبعض البصريين يمنع .
وإننا نميل إلى جواز مد المقصور في الضرورة لورود الأمثلة المؤيدة جرياً
على طريقتنا في تفسير استعمال اللغة .

إجراء المعتل مجرى السالم :

يجوز للشاعر أن يحزم الفعل المعتل دون أن يحذف حرف العلة .
والقاعدة النحوية تقضى بتسكين الياء والواو استثقالاً للحركات فيهما في حالة
الرفع وبحذفهما في حالة الجزم ، فإذا اضطر الشاعر أثبت العلة في الجزم
توهماً منه أن حرف العلة متحرك فاستحق التسكين من ذلك قول الشاعر (٣) :

(١) إشارة إلى ما استشهد به الكوفيون من قول الشاعر :

■ إنما الفقر والغناء من الله ■

وقوله :

* فلا فقر يدوم ولا غناء ■

انظر : الشاهدين ص (٤٥٥ ، ٤٥٦) في الإنصاف والانتصاف ص (٧٤٧ - ٧٤٨)
والمراجع السابقة .

(٢) انظر : الانتصاف من الإنصاف ص (٧٥٠ - ٧٥١) وموارد البصائر لقرائد
الضرائر ل ٢٥ .

(٣) هو : قيس بن زهير العبسي كما ورد في سيبويه والشتنمى : (٥٩/٢) وضرائر
الشعر أو ما يجوز للشاعر ص (٨٤) والمقرب : (٢٠٣/١) وضرائر الشعر لابن عصفور
ص (٤٥) والخزانة : (٥٣٤/٣) وشواهد التوضيح ص (٣١) .

ألم بأتيتك والأنبياء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد
أثبتت (ياء) يأتى مع وجود الجازم للضرورة لإجراء للمعتل مجرى السالم .
وقول عبد يفتوت (١) :

وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيراً يمانيا
وقال ابن عصفور تعليقا على هذا الشاهد :

(ينبغى أن يحمل على أن الألف من ترى بدل من الياء التى هى ضمير
المخاطبة والأصل : كأن لم ترى . على حد قولهم فى يأس : (يائس) (٢) ويؤيد
ذلك قول رواية من روى : كأن لم ترى) (٣) .

وأن مجرى المعتل من الأسماء مجرى السالم منها :

وذلك بإثبات حرف العلة حيث يجب حذفه فى سعة الكلام .
أسلفنا أن حروف العلة فى آخر المضارع (الواو والياء والألف)
لا تثبت مع الجازم إلا فى الضرورة ونقول : (إن الاسم المنقوص مثل :
الوادى والراعى يرفع ويجز تقديراً وينصب بفتحة ظاهرة ولكن الشاعر
يجوز له إذا اضطر أن يجرى هذا الاسم مجرى السالم فيقول : (هذا راعى)
(وسرت فى وادى) . والوجه أن يكون فى الرفع والجز ساكن الياء استثقالا
للمحركات فى هذه الحروف لما كانت الحركات مشتقة منها .

(١) هو : عبد يفتوت بن الحارث بن وقاص الحارثى القحطاني كان شاعراً من شعراء
الجاهلية فارساً سيداً من بنى الحارث بن كعب ، وهو الذى كان قائدهم يوم الكلاب الثانى فأسرتة
تيم وقتلته ، الخزانة : (٣١٧/١) .

(٢) ورد هذا الرسم فى كتاب ابن عصفور والتنظير أن يرسم يامس حتى تكون الألف
بدلاً من الياء ولم يتنبه المحقق لذلك لأن يائس اسم فاعل من يشى وليست فيه الألف بدلاً من ياء .
(٣) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٧) وقد ورد الشاهد فى شواهد التوضيح
ص (٣٠) ومن أمثلة إثبات الواو مع وجود الجازم قول الشاعر ، (لم ينسب لأحد) :

مجموت زبان ثم جئت معتفراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
وكان الوجه (لم تهج) إلا أنه أجرى المعتل مجرى الصحيح لما اضطر إلى ذلك . الإنصاف
ص (١٥) ، ضرائر الشعر ما يجوز للشاعر ص (٨٥) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٥)
والبيت فيه لأبي عمرو بن العلاء فقلاعن نزهة الألباء ص (٢٤) ومعجم الأديباء : (١٥٨/١١)
وشواهد التوضيح ص (٣١) (فى إجراء المعتل مجرى الصحيح) وانظر الإنصاف : (٢٤/١) ط٤
وتعليق محيى الدين فى الانتصاف من الإنصاف على البيت ونسبته لأبي عمرو بن العلاء .

ولكن قوماً من العرب يجرون الواو والياء مجرى السالم في الاختيار
فيحركون ياء (الراى) رفعاً وجرأ وياء (يرى) رفعاً وكذا واو يغزرو رفعاً
والصحيح أن ذلك من الضرائر الشعرية (١).

من ذلك قول المتنخل الهذلى (٢) :

أبيت على معارى فاخرات بهن ملوب كدم العباط (٣)

قال ابن عصفور في ضرائره :

ولو أنشد على (معار) لكان البيت مستقيماً غير أنه يصير مزاحفاً لأن
الزحاف على مفاعلة من الوافر فيسكن خامسه ويصير على مفاعيلن ويسمى هذا
الزحاف العصب فلما كره الزحاف أثبت الياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح .
وذكر المازنى أنه سمع أعرابياً ينشد :

• أبيت على معار فاخرات •

(١) مما جاء في هذا الباب تعليقاً على قول الفرزدق :

قد عجبت منى ومن يميليا لما رأنى خلقاً مقلوليا

قول ابن عبد الحليم في موارد البصائر ل ٢٦ : (فتح الياء من يميليا مضمر يعمل علم رجل
إجراء للمعتل مجرى الصحيح) . قال ابن هشام : وذلك عند الجمهور ضرورة ، وذلك لأن
المنقوص المستحق لمنع الصرف إن كان لغير علم حذف ياءه رفعاً وجرأ ، ونون باتفاق كجوار
وأعيم ، وكذا إن كان علماً كقاض علم امرأة ويرى علماً وهذا قول سيويه والخليل وأبي عمرو
وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين خلافاً ليونس وعيسى والكساف وأبي زيد والبغداديين فإنهم
يثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جرأ كما في النصب فيقولون في رجل اسمه جوارى مررت
بجوارى قبل ولا ضرورة عندهم فيه . (وقريب من هذا جاء في فعل إظهار الفسة والكسرة
على ياء الاسم المنقوص من الضرائر للألويسى ص (١٧٥) . ورواية القزاز (فيميليا) .

(٢) اسمه مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد ينتهى نسبه إلى مضمر كما في ديوان الهذليين :
(١/٢) ط أول دار الكتب . وهو جاهل قديم . مات كما يروى سنة ٦٠٣ م ، الأغاني :
(١٥٢/١٨) .

(٣) البيت في ديوان الهذليين ط دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م (٢٠/٢) وفيه :
واضحات بدلا من فاخرات • والخصائص : (٣٣٤/١ = ٦١/٣) وفيه قال ابن جنى : (اعلم
أن البيت إذا تجاذبه أمران زيف الإعراب وقبح الزحاف • فإن الجفأة الفصحاه لا يحتفلون بقبح
الزحاف إذا أدى إلى صحة إعراب) . وقى اللسان مادة عبط ولوب وعرا يقال للدابة • عبيطة
وجمعها عبط وعباط ، والمعارى : جمع معرى وهى الفرش وقيل : أجزاء الجسم • وقيل • ما لا بد
للرأة من كشفه كاليدنين والرجلين والوجه ، والملوب الملقط بالملاب وهو ضرب من الطيب .
راجع : ضرائر الشعر للقزاز ص (١١٦) وضرائر ابن عصفور ص (٤٣ - ٤٤) .

فاحتمل قببح الزحاف لاستواء الإعراب (١) .
 ومثل ذلك قول أمية بن أبي الصلت (٢) :
 له ما رأت عين البصير وفوقه سماء الإله فوق سبع سمائياً (٣)
 قال ابن عصفور : وفيه ثلاث ضرائر :
 إحداهما : أن سماء قياسها أن يجمع على سمايا كخطايا . فجمعها
 على سمائي كالصحيح نحو صحابة وسمائب .
 والثانية : أنه كان حكمه أن يقول : سبع سماء كجوار .
 والثالثة : أنه جمع سماءه على سمائي وكان حقها أن يجمع على سماء
 المحذوف التاء كشماتة وشمائم لأنها من جنس المخلوقات كتمررة ونمر أو بالآلف
 والتاء فيقال : سموات كشمات (٣) .

ومن ذلك إثبات حرف العلة المحذوف لالتقاء الساكنين :
 اعتداداً بتحريك الساكن المحذوف من أجله . وإن كان تحريكه عارضاً
 فأجرى بذلك الحركة العارضة مجرى الحركة اللازمة نحو قول امرئ القيس :

-
- (١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٣ - ٤٤) وموارد البصائر ل ٢٧ .
 (٢) ضرائر الشعر : لابن عصفور ص (٤٤) والشاعر جاهل كما جاء ببروكلمان الباب
 الأول ص (١١٢) وخزانة الأدب : (٢٤٧/١) .
 (٣) البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت ص (٧٠) المكتبة الأهلية بيروت سنة ١٩٣٤ م ،
 والخصائص : (٣٣٣/١) واللسان مادة (سما) والأمثلة على هذا الباب كثيرة : نحو قول جرير :
 فيوما يحاذين الهوى غير ماضي ويوما ترى منهن غولا تغول
 وقوله يهجو الفرزدق :
 وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثوى كأيام الأزند
 ونحو قول الفرزدق :
 فلو كان عبد الله مولى محبوبته ولكن عبد الله مولى مواليسا
 وغير ذلك مما لا نحتاج به في هذا البحث .
 انظر : المراجع السابقة .
 (٣) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٤ - ٤٥) وفي هذا البيت قال ابن جني :
 كان أبو علي الفارسي ينشدناه (فوق سبع سمائيا) الخصائص : (٢١٢/١) قال البغدادي :
 وكذلك رأيته أنا قد أثبت في الإيضاح ، وكذلك رأيته أنا أيضاً في ديوان أمية فيكون المراد بسماء
 الإله السماء السابعة الخزانة (١١٩/١) .

لها متنيان خطاتا كما أكتب على ساعديه النمره (١)
أراد : خطتا إلا أنه اعتد بحركة التاء وإن كانت عارضة بسبب التقاء
الساكنين .

وفي تعليقه على الشاهد نقل ابن عبد الحليم عن ابن جني فقال :
قال ابن جني : قال الكسائي : أراد خطتا فلما حرك التاء رد الألف
التي هي بدل من لام الفعل لأنها (٢) إنما كانت حذفت لسكونها وسكون
التاء فلما حرك التاء ردها فقال : خطاتا ، ويلزمه على هذا أن يقول : في
قضتا وغزتا ، قضاتا وغزاتا إلا أن له أن يقول : إن الشاعر لما اضطر أجرى
الحركة العارضة مجرى الحركة اللازمة في نحو : قولاً وبيعاً وخافاً .
وذهب الفراء إلى أنه أراد خطاتان فحذف النون كما قال أبو دواد
الإيادي :

ومتنيان خطاتان كحُلوٍ من الهُضْبِ
قال : ومذهب الكسائي في خطاتا أقيس عندي من قول الفراء لأن
حذف نون التثنية شيء غير معروف (٣) .
ولم يزد القزاز شيئاً عن ذلك فيما جوزه للشاعر من رد الألف التي تسقط

(١) ديوان امرئ القيس ص (١٦٤) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف
سنة ١٩٥٨ م واللسان (٢٨٤/١٧) وخطا والخطاة : المكتنزة اللحم والمعنى : لها متنيان كساعدي
النمر البارك في غلظتهما . ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر ص (٨٦) معنى اللبيب ص (١٩٧) ،
ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٩) ، موارد البصائر : ل ٢٤ .

(٢) لا أستطيع أن أفهم أن هذه الألف بدل من لام الفعل المحذوفة ، بل هي لام الفعل .
إلا إذا أراد أن لام الفعل حذفت لالتقاء الساكنين فلما تحركت التاء جاءت هذه الألف بدلا منها .
وفي هذا يقول القزاز (ويجوز له أن يرد الألف التي تسقط من الفعل إذا قلت : رمت هند
كذا ، فإذا ثبتت قلت : الهندان رمتا ، فإذا اضطر الشاعر قال : رمانا ، فرد الحرف الذي
سقط لتحرك التاء) .

(٣) موارد البصائر ل ٢٤ يريد أن حذف نون التثنية من غير إضافة ليس بمعروف ،
وأما تنظيرهم لحذف نون التثنية بقول الأخطل :

ابني كليب إن عى اللذا قتلا الملوك وفككنا الأغلا
فإن هذا البيت من شواهد سيويه حذفت فيه النون تخفيفاً لاستطالة الموصول بالصلة . وفيه
قول كثير .

من الفعل لالتقاء الساكنين . حيث قال : إذا قلت : رمت هند كذا فإذا
 ثبتت قلت : (الهندان رمتا) فإذا اضطرب الشاعر قال : (رمتا) فرد الحرف
 الذى سقط لتحرك التاء نقول : لما تحركت التاء عاد الحرف وإن لم يكن
 ذلك للأصل ولكن قد جاء فى الشعر (١) ثم استشهد ببيت امرئ القيس الذى
 سبق ذكره وعلق بما هو قريب من تعليق الكسافى والقراء عليه (٢) .
 وكذلك فعل ابن عصفور (٣) .

إشباع الحركة حتى ينشأ منها حرف :

يقول صاحب الإنصاف فى المسألة التاسعة بعد المائة :

(واستدلوا أيضاً بالإجماع على جواز مد الحركات حتى تنشأ عنها
 حروف العلة) .

(١) ضرائر الشعر : للقرزاز ص (٨٦) .

(٢) علق بقوله : وكان الوجه أن يقول : (خفتا) غير أنه لما حرك التاء لدخول ضمير
 الاثنين رد الحرف الذى سقط لالتقاء الساكنين ، وقد زعم قوم يريد (خطاتان) وأنه نعمت
 للثنين ، قالوا : ولكن أسقط النون كما أسقطها الشاعر ويقال : إنه الفرزدق كما فى
 الضرائر للألوسى ص (٦٨) ونسبه الآخرون إلى الأخطل كما فى هامش القرزاز ص (٨٧) :
 ابنى كليب إن عى اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا

فقال : (اللذا) والوجه اللذان وكذا هذا قال : خطاتا وهو يريد خطاتان (رأى البصريين
 على جواز حذف النون تخفيفاً لاستطالة الموصول بالصلة ، أما الكوفيون فحذف النون عندهم
 لغة كما فى إثباتها طالت الصلة أم لم تطل كما فى هامش المصدر نفسه ص (٨٧) وهذا القول عند
 أكثرهم ليس بشئ . لأن النون سقطت من اللذا لطول الاسم إذا كان لا بد له من صلة ، وهذا
 فليس مثله . وذكر قوم أن النون حذفت منه لأنه يريد الإضافة إلى الكاف من كما وهى بمعنى
 مثل وأحسن هذه الأقوال ما قلنا (ضرائر الشعر : للقرزاز) ص (٨٧) .

(٣) حيث أورد عدداً من الشواهد منها ما ذكر لامرئ القيس ومما أنشده القراء :

وبها قضا لك يا فضالة أجبره الرمح ولا تهال
 وقول عمرو بن أمр الباسل :

تسائله يابن أحمد من وآه أعارت عينه أم لم تعسارا
 ومما أنشده أبو زيد لرؤبة :

• تحاسر الرى ولم تكارى •

وقول الآخر :

يا حب قند أمسينا ولم تنام العينا -

وقد قدم مؤلفو الضرائر لهذا الموضوع شواهد عدة تذكر منها ما يندرج في إطار البحث ، وما يند عن ذلك فلا ضير من إيرادها في الهامس إلقاء لمزيد من الضوء على مدار الضرورة ههنا (١) .

فن إنشاء الألف عن الفتحة قول أبي ذؤيب الهذلي (٢) :

بيننا تعانقه الكماة وروغه يوماً أتبع به جرى سلفه (٣)
يريد : بين تعانقه .

وكقول عنتر بن شداد العبسي :

ينباع من ذفري عضوب جسرة زيافة مثل الفنيق المكدم (٤)
يريد : ينبع .

= كان الوجه في جميع ذلك أن يقال : ولا تهله ولم تمر ولم تكدم ولم تم المينان إلا أنه اضطر فرد حرف الة واعتد بتحريك الآخر في جميع ذلك وإن كان عارضاً إلا أن الميم من قوله (ولم تنام المينان) إنما حركت لالتقاءها مع لام التعريف وهي ساكنة ، وأن اللام من (تهالة) والذال من (تكادى) إنما حركتا لالتقاءهما مع حرف الإطلاق وهو ساكن . ضرائر الشعر ص (٤٧ - ٤٨)
(١) كقول ابن هرمة :

فأنت من الفوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنزح
يريد : بمنزح .

انظر : ضرائر ابن عصفور ص (٣٢) والفصول الخمسون لابن عبد النور ص (٢٧١) وفي ديوانه ص (٨٧) تحقيق محمد جبار المبيد النجف الأشرف سنة ١٩٦٩ م وقول الفرزدق :
فطلا يخيطنان الوراق عليهما بأيديهما من أكل شر طعام
ديوانه نشر عبد الله إسماعيل الصاوي ط القاهرة سنة ١٩٣٦ ص (٧٧١) ، وضرائر ابن عصفور ص (٣٣) إلى غير ذلك من أمثلة مخضرمي الدولتين وخلافهم مما يدل على إنشاء الألف عن الفتحة في حال الضرورة .

(٢) شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام يسمى خويلد بن خالد بن مخلد سافر إلى إفريقية في إحدى الغزوات ومات في مصر نحو سنة ٨٢٧ - ٦٤٨ م .
انظر : طبقات ابن سلام ص (١٣١) وفي المفضليات جاءت عنه آخر المفضليات برواية الأنباري الكبير برقم ١٢٦ والخزانة : (٢٠٣/١) .

(٣) المفضليات ص (٤٢٨) ط ه تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون وروايته :

• بيننا تمنقه الكماة

ديوان الهذليين ، شرح أشعار الهذليين للسكري تحقيق عبد الستار أحمد فراج دار العروبة : (٣٧/١) والخصائص : (١٢٢/١) والخزانة : (١٨٣/٣) وضرائر ابن عصفور ص (٣٤) .
(٤) ديوان عنتر بتحقيق عبد المنعم شلبي المكتبة التجارية بالقاهرة ص (١٤٨) والخصائص :

وعلق ابن عصفور على البيت بكلام الفارسي والأصمعي والفراء
في هذا الموضع (١) فجعله الفارسي من هذا وقال : (أراد ينبع فأشبع الفتحة
وقال الأصمعي : اتباع الشجاع بنباع : إذا انخرط من بين الصفيين ماضياً
وأنشد :

= (١٢١/٣) والفرائر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (١٢٨) وضرائر ابن عصفور
ص (٣٤) ، والفرائر للألوسي ص (٢٨٤) وقد علق الألوسي على البيت بإعرابه وذكر البيت
السابق عليه من معلقة عنترة وشرح كليهما والذقري بكسر الذال المعجمة وسكون القاف من القفا :
الموضع الذي يمرق من الإبل خلف الأذن ، يقال : ذقري أسيلة ، لا تنون لأن ألفها للتأنيث ،
والجسرة الماضية في سيرها ، والزيافة : المسرعة والفتيق الفعل المكدم الذي لا يؤذى ولا يركب
لكرامته على أهله شبهها بالفعل في أوصافه المذكورة والشاهد فيه إشباع الفتحة فتولد منها الألف .
وفاعل ينبع ضمير عائد على (الرب أو الكحيل) في البيت السابق عليه والجملة الفعلية من
ينباع وفاعله في محل نصب خبر كان ، حش .
وسابقه قوله :

وكان ربا أو كحילה معقدا حش الوقود به جوانب قمقم
قال الألوسي : الرب بضم المهمله معروف وهو شبهه الدبس .
والكحيل : بضم الكاف وفتح الحاء المهمله القطران شبه عرق الناقة بهما .
ومعقده : اسم مفعول من أعقد وهو الذي أوقد تحته النار حتى انعقد وغلظ .
وحش : بالحاء المهمله يقال : حششت النار إذا أوقدتها .

والوقود : بفتح الواو الحطب ، والوقود : بالضم المصدر وهو فاعل حش وجوانب
مفعوله

والقدمم : كهدهد : الجرة وآنية معروفة ونقل عن الزوزني شرحه للبيت . في الموضع
السابق قال القاضي أبو الحسين الزوزني في شرحه : (شبه العرق السائل من رأسها وعنقها برب
أو قطران جمل في قمقم أوقدت عليه النار فهو يترشح به عند الغليان ، وعرق الإبل شبه بهما
وشبه رأسها بالقمقم في الصلابة) . وتقدير البيت : وكان ربا أو كحילה حسن الوقود بإغلائه
في جوانب قمقم حرقها الذي يترشح منها .

انظر : الفرائر للألوسي ص (٢٨٤ - ٢٨٥) وللمعري وأى في ظاهرة إشباع الحركات
فقد أعد لذلك فصلا من خلال جوابه على طلابه على ما حكى في بعض الروايات من قوله :
(أنفيدة) في قراءة من قرأ قوله تعالى : « فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم » بالإشباع فهو يحتم
الفصل بقوله : (وما أعتقد أن شاعراً قوياً في الفصاحة يريد مثل هذه الزيادات وإنما هي
شواذ ونراد وقد يجوز أن ينطق بها غير فصيح ، لأن البيت إذا قاله القائل حله الراشد والغوى »
وربما أنشده من العرب غير الفصيح فغيره بطبعه الردي) .

(رسالة الملائكة ص (٢١٨) ط المكتب التجاري بيروت) .

(١) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٤ - ٣٥) .

بطرق حلماء وأناة معاً ثمت ينباع اتبياع الشجاع (١)
وقد يحىء مثل هذا في الكلام شذوذاً : حكى أبو على عن أحمد
ابن يحيى (بقصد ثعلبا إمام الكوفيين) أنه سمع : جىء به من حيث وليس
وحده من حيث وليس بإشباع حركة ليس وحكى القراء : (أكلت لحماً
شاة ويريد لحم شاه) .

— الأمر إذن ليس مقصوداً على الشعر وإنما سمع مثله في النثر من
النحاة وعليه : فأشباع الفتحة حتى يتولد منها ألف ضرورة وليس شذوذاً
بل هي ضرورة متفق على جوازها من نحاة المدرستين .

إنشاء الياء عن إشباع الكسرة :

منه قول زهير (٢) :

عليهن فرسان كرام لباسهم سوابغ زعف لا تحرقها النمل
يريد : سوابغ .

ولا ضير بالبيت إذا حذف الياء بمعنى أن الشاعر ارتكب الضرورة
غير مضطر وله مندوحة عنها مما يتفق ورأى ابن جني وابن جبان والشاطبي
ويخالف ما ذهب إليه سيبويه ومن شايعه مثل ابن مالك فن رأى سيبويه :
أن الضرورة هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة . على نحو ما أوضحنا في القسم
الأول من هذا البحث .

ومثل قول عمرو بن الأهمم التغلبي :

وسواعيد يختلين اختلاء كالمغالي يطرن كل مطير (٣)

(١) البيت للسفاح بن بكير المربوعي في المفضليات ص (٣٢٢) ط ٥ ورواية : يجمع حلماء
والخصائص : (١٢٢/٣) وجمهرة أمثال العرب : (٢٢٥/٢) والخزانة : (٥٣٧/٢) .

(٢) ديوان زهير ص (١٠٣) شرح ديوان زهير لثعلب دار الكتب ، سنة ١٩٤٤ م
وفيه : سوابغ بيض ومن ثم فلا ضرورة وضرائر ابن عصفور ص (٣٧) .

(٣) كما جاء في الوحشيات ص (٤١) ورسائل أبي العلاء ص (٧٥) ورسالة الملائكة
ص (٢٠٥) والفصول والغايات ص (١٢٤) ويختلين : يقطعن مثله ليختل للزرع ، والمغالي
في السهام التي يرى بها ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٧) .

أراد : سواعد أشبع الكسرة فنشأ عن ذلك باء .

وكمقول امرئ القيس :

كأنى بفتحاء الجناحين لقوة دقوف من العقبان طأطأت شبالي

أراد : شمالي (١) .

وفي هذا قال سيبويه :

(وربما مدوا مثل مساجد ومنابر فيقولون : مساجيد ومنابر شبهوه
بما جمع على غير واحد في الكلام) (٢) .

ولعله من المفيد التعقيب على شواهد إنشاء الباء من إشباع الكسرة
كما قاله ابن عصفور مستعرضاً آراء الكوفيين والبصريين في ذلك :

(زيادة الباء في جميع ذلك ضرورة لأنها إنما تزداد في الجمع إذا كانت
الباء أو الواو أو الألف رابعة في المفرد نحو : قنديل وبهلول ودينار ، أو إذا
كان الآخر مضعفاً غير مدغم نحو : فردد وفراديد كراهية التضعيف ،
وما عدا ذلك لا تزداد الباء في آخره إلا في شاذ الكلام نحو قولهم في جمع

= واختار الضبي في المفضليات له القصيدة من (٢٣ ، ١٢٣) وذكر أن اسمه هـ
ابن الأهم بن حمى السعدي المنقري من (١٢٥) ط هـ
وقد سقت شواهد أخرى غير التي ذكرنا سنورد بعضاً منها هنا لخروج قائلها من دائرة
من نحتاج بهم من ذلك قول الشاعر :

يحبك قلبي ما حيت فإن أمت يحبك عظم في التراب تريب
أراد : تراباً صيغة مبالغة من ترب وقد ورد بيت الفرزدق :

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة تنفى الدنانير تنقاد الصيارف
يريد : الصيارف . شاهداً على هذا الموضع في جل الكتب التي عاجلت هذه الظاهرة .

لا سيما خزنة الأدب (٢٥٦/٢) والشتنري على الكتاب والقزاز وابن عصفور والألوسي
والإنصاف (٢٣/١ - ٣١) ط هـ إذ يقول صاحب الإنصاف في مسألة القول في (إعراب
الأسماء الستة) : (وهذا القول ظاهر الفساد لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر
كما أنشده من الأبيات وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع) ج ١ ص (٣١) .

(١) الرواية الأخرى (شملال) وهي الرواية المشهورة ولا شاهد فيها .

انظر : ديوانه من (٣٨) بتحقيق أبي الفضل إبراهيم دار المعارف سنة ١٩٥٨ م وضرائر
ابن عصفور ص (٣٦) .

(٢) انظر : سيبويه والشتنري (باب ما يحتل الشعر) القسم الأول : (١٠/١) .

مطلق ومشدن مطافيل وشادين أو في ضرورة شعر تشبيهاً له بما جمع على غير واحد نحو لمحة وملاح (١).

ويستعمل ابن عصفور فيستعرض آراء الكوفيين فيقول : وذهب الكوفيون إلى أن ذلك جائز في كل اسم يجمع على (مفاعل) في الكلام والشعر إلا أن يكون قبل الآخر ساكناً نحو (سبطر) فإن ذلك لا يجوز بل تقول في جمعه : سباطر لا غير ، لأن الإشباع لا يتصور إذ ذاك في المفرد فينبى الجمع عليه .

— واستثنى الفراء موضعين آخرين سوى ذلك :

أحدهما : ما كان مضاعف الآخر مدغمًا نحو مرد لم يجر فيه مراديد ، لأن الحرف المضعف بمنزلة حرف واحد فكرهوا أن يصير في الجمع اثنين بظهور التضعيف .

والآخر : ما كان على وزن فاعل زعم أنهم لا يقولون في جمعه : فواعيل وجعل السبب في ذلك أن يرقعا قد قيل فيه : يرقوع . ونحو مفتاح قد قيل فيه : مفتاح فحمل الجمع على ما يحتمله المفرد من الزيادة ، قال : ولم يأت في فاعل فاعيل ، فكفوا عن الباء في جمعه لذلك .

قال : قد حكى لنا أن العرب قالت : سوايغ وهو شاذ ، وأجاز زيادة الباء فيما عدا ذلك . . . وأنشد :

في فتية كسيوف الهند قد حسروا أبدى السراويل عن حسد المرافيق (٢)

(يعنى مرافق جمع مرفق) ودمل ودماميل وأنشد :

ولست بمن أدعى له أن تفتحت عليه دماميل استه وجونها
وجميع ذلك عند البصريين شاذ أو ضرورة كذا يقرر ابن عصفور .

ويستدرك على الكوفيين بقوله :

(وما اعتذر به عن امتناعهم من أن يقولوا : فواعيل في جمع فاعل مناقض لما رواه (يعنى الفراء) من جمع مطلق ومحصنة ومدخل ومنكر على

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٧) .

(٢) وردهذا البيت في حاشية أبي تمام : (٢٩٠/٢) .

مطافيل ومخاميص ومداخيل ومناكير ، لأنه لا يقال : مفعيل ولا مفعال (١).
وخلاصة القول فيما سبق : أن ابن عصفور يرى زيادة الياء نتيجة إشباع
الكسرة ضرورة في الكلام بشروط وفي الشعر مطلقاً . وهو متفق مع
ما يذهب إليه البصريون . أما الكوفيون فقد منعوا من ذلك :
١ - ما كان مضعف الآخر مدغماً .

٢ - ما كان على وزن فاعل فلا يجمع على فواعيل (رأى الفراء) .

٣ - وما كان قبل الآخر ساكناً نحو سبطر - هزبر وما عدا ذلك فجائز
في الكلام والشعر .

أما عن إنشاء الواو عن الضمة فهذا مما لا شاهد له فيما بين يدي من
كتب الضرورة وبعضها ينقل عن بعض وكل ما قدم لنا في هذا الموضع
مما لا نحتاج به في بحثنا وحسبنا أن نورد بعضه في الهامش عسى أن يكون فيه
بعض من الخير (٢) .

إثبات الألف في أنا في الوصل :

كيف يكون هذا وحققا أن تسقط في الوصل وأن تثبت في الوقف ؟

(١) انظر : هذا التعليق في ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٧ - ٣٨) .
(٢) فن ذلك قول إبراهيم بن هرمة كما في الخزانة (٢٠٣/١) : وما يجوز للشاعر في
الضرورة بتحقيق للكسرة ص (٣٦٦) وابن عصفور ص (٣٥) والفصول الخمسون ص (٢٧١)
والضرائر للألوسي ص (٢٨٣) وهو :

الله يعلم أنا في تلفتنا يوم اللقاء إلى أحبابنا صور
وإني حيث ما يثي الهوى بصرى من حيثما سلكوا أدنو فأنظور
يريد : فأنظر وقد نشأت الواو من إشباع الضمة .

قال ابن عصفور في ضرائره ص (٣٥ - ٣٦) : ومن هذا النوع يجب أن يكون قول الوليد
(يعني الوليد بن يزيد قتل سنة ١٢٦ هـ) إني سمعت بليل نحو الرصافة رقة :
خرجت أحسب ذيل أنظور ما شأنه

وهو ينشد أنظر بغير واو وهو كسر في البيت . قال أبو العلاء المعري : (إن طيناً تقول :
أنظور في معنى أنظر) كما في رسالة الملائكة ص (٢١٨) . وبهذا يصبح هذا الشاهد غير حجة
من ناحيتين : من ناحية أن قائله ليس من استشهد بشعرهم ههنا ومن ناحية تخريبه على لغة من لغات
العرب وهي لغة طيء .

قالوا : يكون ذلك للشاعر إذا اضطر فإنه يثبتها في الوصل إجراء لها
مجرى الوقف . ذلك أن الاسم من (أنا) هو (أن) وقد زيدت الألف
للووقف فيجعل الشاعر الوصل في هذا كالوقف .

نحو قول الأعشى :

فكيف أنا وانتحالي القوافي بعيد المشيب كفى ذاك عارا (١)

علق ابن عصفور (٢) وابن عبد الحليم (٣) على الشاهد بكلام السيرافي .
قال السيرافي : من ذلك أنهم يقولون : أنا إذا وقفوا عليه . ومنهم من
يقول : أن فإذا وصلوا حذفوا الألف والهاء فقالوا : أن قمت بحذف الألف
وفتح النون ، لأن الألف المزيدة إنما كانت لبيان حركة النون وكذلك
الهاء ، فإذا وصلت بانت الحركة واستغنى عن الألف فيما اضطر الشاعر
فيثبتها وهو واصل (٤) .

فلأن قيل : كيف يكون هذا ضرورة وفي القراء من يثبت هذه الألف
في الوصل فيقرأ : « وأنا أعلم بما أخفيتم » (٥) وما كان في القرآن مثله
كيف يكون ضرورة ؟ قيل له : يجوز أن يكون هذا القارئ وصل في نية

(١) ديوان الأعشى الكبير بتحقيق د . محمد حسين الإسكندرية سنة ١٩٥٠ م ص (٨٩)
ط بيروت سنة (١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م) :

فأنا أم ما انتحالي القوافي أبعد المشيب كفى ذاك عارا

وهو من قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب . والكامل : (٢٥٩/١) لجنة محققين بإشراف
مكتبة المعارف بيروت . وفيه : (والرواية الجيدة فكيف يكون انتحالي القوافي بعد المشيب)
وضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر ص (٨٦) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٩) ، وموارد
البصائر ل ١٣ وفيه ذكر لبيت حميد بن ثور :

أنا سيف المشيرة فاعرفوني حميد قد تذريت النسا
وبعد بيت الأعشى ثم قال : وكان أبو العباس ينكره وينشد بيت الأعشى . . ولم ينشد
البيت الأول .

(٢) نقل كلام السيرافي دون إحالة ابتداء من قوله : فإن قيل : كيف يكون هذا ضرورة ... إلخ
ضرائر ابن عصفور ص (٥٠) .

(٣) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل ١٣ وفيها نص ما ذكرنا السيرافي .

(٤) المرجع السابق نفسه ل ١٣ .

(٥) سورة المنتحة بمض الآية : ١ وتسامها : « وما أعلم ومن يفعله منكم فقد ضل

سواء السبيل » .

الوقف كما قرأ بعضهم : فبهذا هم اقتده . « قل لا أسألكم عليه (١) » ،
« وما أدرأك ماهيه نار حامية (٢) » فأثبتوا هاءات الوقف في الوصل على نية
الوقف وإن كان الفصل بين النطقين قصير الزمان (٣) .

ويوافق ما قال به السيرافي في هذا الموضع قول الأخفش حيث علق
على شعر لأبي عيينة بن المهلب وأورده المبرد فقال :

قال أبو الحسن : قوله : (أنا لك عبد) فوصل بالألف فهذا إنما يجوز
في الضرورة ، والألف تثبت في الوقف لبيان الحركة فلم يحتج إلى الألف
ومن أثبتها في الوصل قاسه على الوقف للضرورة (٤) .

وفي (شرح تصريف المازني) قول ابن جني : (أما الألف في أنا في
الوقف فزائدة ليست بأصل . ولم تقض في ذلك فيها من جهة الاشتقاق
هذا محال في الأسماء المضمرة لأنها مبنية كالحروف ، ولكن قضينا زيادتها
من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها كما يذهب الهاء التي تلحق لبيان
الحركة في الوقف) . ألا ترى أنك تقول في الوصل : أن زيد كما قال تعالى :
« إني أنا ربك (٥) » تكتب بالألف بعد النون وليست الألف في اللفظ وإنما
كتبت على الوقف ، فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء التي
تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل .

وبينت الفتحة بالألف كما بينت بالهاء . لأن الهاء مجاورة للألف .
وقد قالوا في الوقف (أنه) فبينوا الفتحة بالهاء كما بينوها بالألف وكلتاها
ساقطة في الوصل .

(١) سورة الأنعام بعض الآية : ٩٠ . وتماها : قل لا أسألكم عليه أجراً . إن هو إلا
ذكرى للعالمين .

(٢) سورة القارة الآيتان : ١٠ - ١١ وفي إعراب ٣٠ سورة من القرآن ص (١٦٤)
والقراء كلهم يقرءون عليها بالهاء إن وقفوا إثباتاً للمصحف ، فإذا أدرجوا اختلفوا فكان
حمزة يسقطها درجاً ، والكسائي يسقط بعضاً ويثبت بعضاً ، وسائرهم يثبتها وصلها ووقفاً .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٠) وموارد البصائر : ل ١٣ .

(٤) الكامل للمبرد : (١٢٥٩/١) .

(٥) سورة طه بعض آية : ١٢ . وتماها : « فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس طوى » .

فأما قول الشاعر :

■ أنا سيف العشيرة فاعرفوني (١) ■

البيت فإنما أجراه في الوصل على حد ما كان عليه في الوقف .
وقد أجرت العرب كثيراً من ألفاظها في الوصل على ما تكون عليه في
الوقف . وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر (٢) .

والواقع أن إجراء الوصل مجرى الوقف كثير في ضرورة الشعر منه
ما ذكرنا وغيره مثل : تضعيف آخر الكلمة في الوصل (٣) وإثبات هاء
السكت في حال الوصل (٤) ولم نجد فيما بين أيدينا من مراجع شواهد تنهض
بالاحتجاج لذين الموضعين فجميع ما سبق من شواهد فيها لا ينضوي
في إطار خطة البحث (٥) .

وعن تضعيف آخر الكلمة :

قال سيبويه في باب ما يحتمل الشعر في الكتاب (٦) : (ومن العرب
من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ، ولا يثقلها في الوصل فإذا كان في الشعر

(١) يشير بذلك إلى بيت حميد بن ثور وتمامة :

■ حميد قد تدرت السناما ■

كذا في ضرائر الشعر وموارد البصائر وقد سبقت الإشارة إلى موضعه فيهما وفي الضرائر
للألوسي : (حميداً) ص (١٥٧) .

(٢) انظر : الضرائر للألوسي ص (١٥٧ - ١٥٨) .

(٣) راجع : في ذلك ضرائر الشعر للقزاز ص (٨٨ - ٨٩) وضرائر الشعر لابن عصفور
ص (٥٠ - ٥١) وموارد البصائر لفرائد الضرائر ص (١٧ - ١٨) والضرائر للألوسي
ص (١٣٨ - ١٣٩) وسيبويه والشتنمري (١١/١) .

(٤) راجع أيضاً في هذا الموضع ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٣٩ - ٤١)
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥١ - ٥٣) والخزافة : (٥٩٢/٤) .

(٥) ما ذكر من شواهد لا يبدو أن يكون رجزاً لرؤية بن العجاج أو مما هو مشكوك في
صحته نسبة فيروى لرؤية ويروى لمنظور بن مرتد أو مما لم يعز إلى قائل وثمة شاهد للشاخ بن ضرار
وأخر للمجنون وثالث لعروة بن حزام العذري وكل ذلك مما لا نحتاج به في بحثنا .

(٦) سيبويه والشتنمري (١١/١) وفيه تعليق للسيرافي على هذا الموضع ط بولاق -

سنة ١٣١٦ هـ .

فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو (سببها (١)) و (كلكلا (٢))
فأثبتوا في الوصل كما أثبتوا في الحذف نحو قوله (٣): (لنفسه مقنعا) وإنما حذفه
في الوقف .

ومنه : (إثبات الهاء في الوصل) :

قال الزمخشري في باب الندبة : (ولا بد لك في المندوب من أن تلحق
قبله ياء أو واو وأنت في إلحاق الألف في آخره مخير فتقول : وأزيده
أو وأزيد والهاء اللاحقة بعد الألف للوقف خاصة دون الدرج . وقال ،
الجوهري : وإذا ألحقت الهاء في الندبة أثبتها في الوقف ، وحذفتها في الوصل
وربما ثبتت في ضرورة الشعر فتضم كالحرف الأصلي ، ويجوز كسره
لالتقاء الساكنين هذا على قول أهل الكوفة (٤) .

وقال ابن هشام : (وأصلها أن يوقف عليها ، وربما وصلت بنية
الوقف (٥)) ، وقال أبو حيان : (وتثبت الهاء وفقاً لا وصلاً وحكى
ثبوتها وصلاً (٦)) .

(١) إشارة إلى رجز منسوب لربيعة بن صبيح وهو في ديوان رؤبة بن العجاج ص (١٦٩)
هاش ضرائر ابن عصفور ص (٥٠) :

هبت الريح بمور هبا ترك ما أبق الدباسيبا
(٢) إشارة إلى رجز منظور بن مرقه الأسدي :

يبازل وجنء أو يجهل كأن مهواها على الكلكل
(٣) إشارة إلى قول مالك بن خريم المهداني :

فإن يك غثا أو سيناً فأنى سأجعل عينه لنفسه مقنعا

راجع : فيما سبق ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٠ - ٥١) والضرائر للألوسي
ص (١٣٨ - ١٣٩) وقد سبقت كلمة سيبويه في هذا الموضع الكتاب : (١١/١) والإنصاح
ص (٢٣٣ - ٢٣٤) .

(٤) راجع موارد البصائر : ل ٢٢ وأنشد بعد ذلك :

يارب يارباه إياك أسل عفراء يارباه من قبل الأجل
وقال قيس :

فقلت يارباه أول سؤالي لنفسى ليلي ثم أنت حسيها

ثم قال وهو كثير في الشعر وليس منه بحجة عند أهل البصرة وهو خارج على الأصل .
وانظر الشاهد الثاني ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٣) .

(٥) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل ٢٢ .

(٦) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل ٢٢ وفي دروس في المذاهب النحوية تعليقا على
ما تلحقه الألف في باب الندبة من كتاب سيبويه قال المؤلف : (ويصح عند الموقف زيادة هاء
السكت وإغلاماه وإغلاميد) ولم يتعرض لإثباتها في الوصل عند الضرورة .

قطع ألف الوصل وحقها الحذف :

وذلك إجراء لها مجراها في حال الابتداء من ذلك قول لييد :
ولا ييسادر في الشتاء وليدنا ألقدر ينزلها بغير جعال (١)
فقطع همزة (ألقدر) وهي همزة وصل .
وقوله :

أو مذهب جدد على الواحه ألساطق المزبور والمختوم (٢)
فقطع همزة الوصل الداخلة لام التعريف من (الناطق) .
وقول قيس بن الخطيم (٣) :

إذا جاوز الاثنين سر فإنه بنث وتكثير الوشاة قصين (٤)
فقطع الهمزة من (الاثنين) وهي همزة وصل .

(١) الكتاب : (٢٧٤/٢) والكامل : (٦٩/٢) نشر مكتبة المعارف ببيروت .
وفيه المجلل الذي يوضع فيه البرمة وربما توقعت به حرارتها ، وذكر شاهداً آخر لأنص
ابن عباس بن مرداس المسلى وعلق على كليهما بقوله : وهذا كثير غير معيب . وضرائر
الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١١٨) وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٥٣ (وموارد
البصائر لفرائد الضرائر ل (٧) .
(٢) ديوان لييد ص (١٥٩) وروايته :

■ على الموجهين الناطق ■

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية والبيت . وصف آثار الدنيا فجعل منها بيتاً وخفياً
وشبهها بالكتاب في ذلك ، وأراد بالناطق اليين الظاهر وبالمختوم . الخف ، والجدد : جمع جدد
وهي الطريقة أراد به أسطر الكتاب والمذهب : ما كتب بالذهب والمزبور : المكتوب والبيت
من شواهد سيبويه منسوب إلى لييد في الكتاب : (٢٧٤/٢) منسوباً إلى لييد في موارد البصائر
لفرائد الضرائر ل ٧ وفي فهرس شواهد سيبويه ص (١٣٧) . صنقه أحمد راتب النفاخ
ط دار الإرشاد ودار الأمانة سنة ١٣٨٩ هـ .

(٣) قيس بن الخطيم شاعر فارس من الأنصار له مساجلات مع حسان بن ثابت أسلمت
أمر أنه وثق على جاهليته ولم يسلم وكان يصدها ويعبث بها ويأتيها وهي ساجدة فيقبلها على رأسها
مات كافراً سنة ٦٢٠ م وله شعر مختار في الأصمعيات وعده أبو زيد في جمهرة أشعار العرب من
أصحاب المذاهب في الطبقة الرابعة ، ترجمته في الخزائن : (١٦٨/٣) .

(٤) انظر ■ الشاهد في ديوان قيس بن الخطيم ص (١٠٩) تحقيق ■ ناصر الدين الأسد

وقول أمية بن أبي الصلت (١) :

من لم يمت عيطة يمت هزياً ألموت كأس والمرء ذاقتها (٢)

فقطع الألف من (الموت) وحققها الحذف على ما سبق ذكره .

وفي هذا الموضع وحول قطع ألف الوصل يقول سيبويه :

(اعلم أن ألفات الوصل تحذف جميعاً إذا كان قبلها كلام إلا ما ذكرنا من ألف اللام في الاستفهام . وفي أيمن في القسم ، وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام : إلا أن تقطع كلامك وتستأنف كما قالت الشعراء في الأنصاف لأنها مواضع فصول فإنما ابتدوا بعد قطع) (٣) .

الملاحظ أن سيبويه صرح بجواز قطع ألف الوصل في الاستئناف في أنصاف الأبيات كما ورد في بعض الشواهد التي سبق ذكرها وأوجب حذفها فيما عدا ذلك باستثناء الألف الاستفهامية وأيمن التي هي للقسم .

وقد جوز السيرافي في مثل ذلك للشعراء فقال :

ومما يجوز للشاعر قطع ألف الوصل ، وأكثر ما يكون في النصف الثاني من البيت لأنهم كثيراً يسكتون على النصف الأول فيصير كأنه مبتدأ .

دار العروبة القاهرة سنة ١٩٦٢ م وهو في الكامل منسوباً إلى جميل بن عبد الله بن مصر العنزي وتأويل قعين ، خفيق وجدير وخليق أى قريب من ذلك (نشر مكتبة المعارف بيروت) (١٩/٢) وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥١) وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل ٦ والضرائر للألوسي ص (١٢٦) وقد ذكر بعده البيتين التاليين :

وإن ضيع الإخوان سرّاً فأنى كتوم لأسرار العشير أمين
يكون له عندي إذا ما ضمتته مكان سويداء الفؤاد مكين

وروايته : (ينشروا إفشاء الحديث قعين) .

(١) ترجم له أبو زيد في جمهرة أشعار العرب ضمن الطبقة الثانية من أصحاب المجمرات بعد بشر بن أبي خازم ص (٦) وترجمته في الخرافة : (٢٤٧/١) بتحقيق هارون اسمه هـ عبد الله بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي شاعر مخضوم لم يذبل كان شاعر المشرّكين توفي سنة ٨٩ هـ (٢) ورد الشاهد في الكامل : (٢٠١/١) نشر مكتبة المعارف بيروت في معرض شرحه للفظ (عيطة) وكذلك اعتبط فلان إذا مات شاباً قال أمية بن أبي الصلت : الصميح أنه لرجل من الخوارج عن الأصمعي ، وذكر البيت وانظر : ضرائر الشعر للقزاز ص (١١٩) . (٣) داسع : موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٧) .

فإن قيل : إذا جاز في الشعر قطع ألف الوصل فلم لا يجوز له مد المقصور (رداً على الكوفيين) وقد قلتم : إن الذي أبطل مد المقصور أنه زيادة . وليس للشاعر أن يزيد في الكلام ما ليس منه (جواب البصريين) فالجواب : أن ألف الوصل له حال يثبت فيها وهي حالة الابتداء فإذا اضطُر الشاعر ردها إلى حال قد كانت لها . كما يصرف ما لا ينصرف فبرده إلى أصله ولا كذلك مد المقصور (١) .

وقريب من هذا يقول القزاز في هذا الموضع وفي تعليقه على بيت لبید : (فقطع الألف من) ألقدر (وهي ألف وصل وقال : إنما يكون في النصف الثاني من البيت) يقصد يكون قطع ألف الوصل (كأنه موضع سكنت فيه وابتدأ بها مقطوعة . أو في موضع يتوهم هذا فيها) (٢) .

وإلى ذلك ذهب ابن عصفور فقال :

(ومنها قطع ألف الوصل في الدرج إجراء لها مجراها في حال الابتداء بها ، وأكثر ما يكون ذلك في أول النصف الثاني من البيت لتقدير الوقف على الأنصاف التي هي الصدور) (٣) .

(وصرح ابن هشام في باب اللام المفردة من المعنى من أن القطع في أنصاف الأبيات ضرورة) (٤) .

وبعلل الألوسی سبب التسمية فيقول :

(وسبق تسمية هذه الهزمة بهزمة الوصل مع أنها تسقط في الوصل فقليل : اتساعاً أي تجوزاً لعلاقة الضدية ، وقيل : لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل : لوصل المتكلم بها إلى النطق بالسكان وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها سلم اللسان . . . إلى أن قال : فأثبت الشاعر هزمة الوصل . . في الدرج للضرورة ومثل هذا يقع كثيراً في أوائل أنصاف الأبيات) (٥) .

(١) هامش الكتاب : (١٢/١) تقارير وزيد من شرح أبي سعيد السيرافي .

(٢) ضرائر الشعر للقزاز ص (١١٨) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٣) .

(٤) انظر : موارد البصائر لفرائد الضرائر لـ (٧) .

(٥) الضرائر وما يسوغ للشاعر ص (١٣٦ - ١٣٧) .

وبعد ألا ترى أن ثمة إجماع من العلماء على جواز قطع ألف الوصل
أول النصف الثاني من البيت على نية الوقف أو الاستئناف ولا ضير على
الشاعر في هذا وعبرة المبرد في هذا صريحه :
(وهذا كثير أغير معيب (١)) .

وبعد :

فلعل المتتبع لتفكيرنا في هذا البحث يرى أننا نختار جانب السهولة في
الاستعمال واليسر على السالكين في دروب هذه الرياض المحببة إلينا من اللغة ،
إيماناً بأن كل ناحية يحتاج إليها بعض العلماء يجدون لها من الشواهد ،
وأقوال الفصحاء ما يؤيد مذهبهم . وما دامت الأمثلة كثيرة ، فإن الاستئناس
بأى منها يجعل صاحب الفكرة والاتجاه مؤمناً بأن هذا من لغة قومه . ولا ضير
عليه في محاكاته واقتفاء أثره .

وقد وجدنا أن ذلك مطرد في كل ما تناولناه بالنظر في زيادة حركة
أو حرف لأن لغتنا مرت بأطوار من الحياة جعلتها تتجاوز جوانب ضعفها ،
وعثرات كبوتها ، بل إنها استحصدت ورنخت قدمها ، وأخذت في
الاتساع والنمو أبان قوتها وكثرة العاشقين لها والمتكلمين بها ، فوجد الباحثون
الراء الواسع ، والغنى العظيم في كلماتها وطرق أساليبها فلا ضير عليهم في أن
يتشعب أمامهم البحث . وأن تمتد النظر ، وأن يأخذ كل بما يستقر في نفسه
أنه حق ، وإن لم يعترف به الآخرون ولكن الجميع إنما يغترفون من بحر
ويستقون من ماء نعيم ، ولا حدود له ، وهذا ما دعانا إلى اختيار جانب
اليسر والاعتراف بصحة الشواهد والأمثلة ، وهذا لا يعنى منا عدم إمعان
الفكر وتدقيق النظر وموازنة الأقوال بعضها ببعض ، فإن طريقنا الواضح
يحم علينا أن نفيد من هؤلاء المفضلين بمزايا البحث ومعايشة أرقى الأساليب
في عصورها الزاهية .

وبلاحظ في التقسيم أننا سلكنا المعهود المؤلف في استعمالات اللغة
حيث وجدنا أن الحروف مثلاً انقسمت إلى حروف معان وحروف مبان .

(١) الكامل : (٦٩/٢) نشر مكتبة المعارف ببيروت نسخة مصححة بمعرفة لجنة
من المحققين .

وأن حروف المعاني تعد كلمات مستقلة بخلاف أجزاء الكلمات من حروف
المباني . فإذا قلنا : زيادة حرف أو حذفه أو تغييره كان المقصود به :
حرف المبني لا حرف المعنى . فلام التوكيد مثلاً ونون التوكيد كلمتان وهمزة
القطع وهمزة الوصل حرفان . وعلى هذا جرينا في ترتيب أبواب البحث .

ونون الوقاية وإن كانت كلمة فإنها وردت في زيادة الحرف نظراً لأنها
ليست لها قيمة معنوية خاصة غير أنها لمجرد الوقاية وإن وجدت في الاسم
ضرورة اتباعاً لورودها مصاحبة للأفعال .

وبهذا يستقر لنا الفكر فيما نحن بصددته من الدراسة والبحث .

ثالثاً : زيادة الكلمة :

منها :

الجمع بين العوض والمعوّض عنه :

وذلك نحو قول الشاعر (١) :

إني إذا ما حدث ألبساً أقول : يا اللهم ، يا اللهم

حيث أدخل حرف النداء (يا) على (اللهم) ولا يجوز ذلك في الكلام
لأن الميم في اللهم عوض عن حرف النداء والجمع بين العوض والمعوّض
غير جائز إلا في ضرورة .

وقد اختلف النحاة في ميم (اللهم) فريق يرى أنها عوض من حرف
النداء وفريق يرفض هذا ويرى أنها ليست كذلك والفريق الأول يمثل رأى

(١) هو أبو خراش المذلي وقيل لأمية بن أبي الصلت . وقد شاع هذا الشاهد في كتب النحو
وقد سقناه في هذا الموضع لشيوعه في كتب النحو منها : المقتضب : (٢٤٢/٤) ، المحتجب :
(٢٣٨/٢) ، الإنصاف ص (٢١١) ، والخزانة : (٣٥٨/١) وقد عزا لأمية بن أبي الصلت
قال عند موته وقد ذكرت شواهد أخرى في هذا الموضع منها قول الفرزدق :
ههنا ثقتنا في من فيهما على التابع العاوى أشد رجاء
فهم يقولون : إن الميم في فم بدل من الواو التي كانت في (فوزيد) فلما جعل اسماً منفصلاً
ردوا الواو مع الميم قال القزاز وقد أنكر هذا بعضهم ولم يجزده وذكر أن الفرزدق قال هذا
في حين اختلاطه ، وأنه في ذلك الحين ليس بمحجة ضرائر القزاز ص (١٤٨) .

انظر : فيما سبق لسان العرب مادة (اله) وشرح الرضى على الكافية : (١٤٦/١) ،
ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٧) ، والإنصاف : (٣٤١/١) ، المسألة ص (٤٧) .

البصريين والفريق الثاني يمثل رأى الكوفيين فذهب الكوفيين أن الميم المشددة في (اللهم) ليست عوضاً من (يا) التي للتنبيه في النداء ومذهب البصريين أنها عوض من (يا) وبذبت الهاء على الضم للنداء (١) .

وفي معرض إيداء رأى الفريقين يقول صاحب الإنصاف في هذه المسألة :
(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك (٢) لأن الأصل فيه :
(يا الله أمتا بخير) إلا أنه لما كثّر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة ، والحذف في كلام العرب طلب للخفة كثير ألا ترى أنهم قالوا : هلم وويلمه والأصل فيه : هل أم . وويل أمه . وقالوا : أيش ، والأصل : أى شيء وهذا كثير في كلامهم وذكروا الشاهد السابق للدلالة على أن الميم المشددة ليست عوضاً من (يا) ومن ثم جمعوا بينهما) .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا أن الأصل (يا الله) إلا أننا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ووجدنا الميم حرفين (ويا) حرفين ، ويستفاد من قولك : (اللهم) ما يستفاد من قولك : (يا الله) دلنا ذلك على أن الميم عوض من (يا) لأن العوض ما قام مقام العوض ، وما هنا الميم قد أفادت ما أفادت (يا) فدل على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر (٣) .

ثم استطرد البصريون يفندون في جوابهم مزاعم الكوفيين ويدحضون ما ذهبوا إليه (٤) .

(١) اتفقت المراجع السابقة في إيراد خلاصة رأى كل فريق ولم يرجع أى منها رأى فريق على آخر غير أنهم سلموا بالجمع بين الميم المشددة في (اللهم) و (يا) التي هي للتنبيه للنداء عند الضرورة . وقد ذكر ابن الحاجب أن بعض الكوفيين يجوز دخول ياء على ذى اللام مطلقاً في السعة والبيان في اللهم عوض من يا أخرتا تبركاً بالابتداء باسمه تعالى وقال القراء : أصله يا الله أمتاً بالخير فخفف بحذف الهزة ، ليس بوجه لأنك تقول : اللهم لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة . شرح الرضى على الكافية : (١٤٦/١) .

(٢) إشارة إلى قولهم : بأن الميم في اللهم ليست عوضاً من يا التي هي حرف تنبيه للنداء

(٣) انظر : المسألة ص (٤٧) من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف

(٣٤١/١) وما بعدها .

(٤) انظر : رد البصريين على الكوفيين في المسألة ص (٤٧) الإنصاف : (٢٤٣/١) -

إدخال لام التأكيد في الموضع الذي لا يجوز أن تدخل فيه في سعة الكلام :

من المعلوم أن هذه اللام لام الابتداء التي تذكر في جواب القسم ،
وحقها أن تدخل في أول الكلام ، ونظراً لكون معناها هو التأكيد ،
والتحقيق كما هو معنى (إن) ، وكلاهما حرف ابتداء ، فلهن كرهوا
الجمع بينهما . ومن ثم أخروا اللام وصدروا (إن) ذلك لأنها عاملة والعامل
أولى بالتقديم على معموله . ولا سيما إذا كان هذا العامل حرفاً إذ هو ضعيف

= ونداء الاسم الأعظم فيه وجود :

أولها وهو الأصل : دخول حرف النداء عليه مع قطع الهزة فتقول : يا الله .

ثانيها : دخول حرف النداء عليه مع وصل الهزة ، فتقول : يا الله .

الوجه الثالث : حذف حرف النداء وإلحاق آخر الاسم الكريم ميماً مشددة ، فتقول :
اللهم وقد ذهب النحاة في هذه الميّم مذاهب مختلفة عرضنا لبعض منها في إبداء رأى كل من البصريين
والكوفيين وخلاصة ما جاء في هذه الميّم ما يأتي :

يرى البصريون أنها عوض عن حرف النداء ، ورأى آخر ترجمه الفراء يقول : هذه الميّم
المشددة بقية كلمة وأصل العبارة : (يا الله أمناً بخير) . وقد أنكر ذلك الزجاج وشنع على
القائل به ، كما ذكر صاحب الانصاف من الإنصاف فن ذهب إلى أن الميّم المشددة عوض عن
حرف النداء قال : لا يجمع بين حرف النداء والميّم المشددة في الكلام فإن ورد ذلك في الشعر
فهو شاذ لا يقاس عليه لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض عنه ومن هؤلاء ابن مالك في الألفية يقول :

والأكثر اللهم بالتمويض وشدة يا اللهم في القرّيض

ومن ذهب مذهب الفراء لم ينكر الجمع بين الميّم المشددة وحرف النداء .

الوجه الرابع : حذف حرف النداء وأداة التعريف الـ من أول اسم الله وتجيء بالميم المشددة
في آخره فتقول : لا هم ومنه قول الراجز :

لا هم إن كنت قبلت حجتى فلا يزال شايع يأتيك بحج

أراد : (إن كنت قبلت حجتى ، ويأتيك بـ ، فأبدل الياء جيماً . قال الشيخ محي الدين
في الانصاف من الإنصاف ص (٣٤٢) : وأكثر هذه الوجوه هو الوجه الثالث (وجه اللهم
بحذف حرف النداء والتمويض عنه بميم مشددة في آخر لفظ الجلالة) وهو الذي ورد استعماله
في القرآن الكريم نحو قوله تعالى : قل اللهم مالك الملك (بعض) الآية ٢٦ من سورة آل عمران
وقوله سبحانه :

« قل اللهم فاطر السموات والأرض » . (وبعض الآية ٤٦ من سورة الزمر) وراجع فيما

سبق الإنصاف المسألة ٤٧ ص (٣٤١ - ٣٤٧) جزء أول والانصاف من الإنصاف :

(٣٤١/١ - ٣٤٢) وشرح الرضى على الكافية : (١٤٦/١) وضرائر الشعر أو كتاب

ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (١٤٨ - ١٥٠) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٦ - ٥٧) .

العمل . وتوخوا أن يصحب تأخير اللام شيئين أحدهما : أن يقع بينهما فصل كراهية للجمع بينهما . والآخر : أن هذه اللام المتأخرة لا تدخل إلا على واحد من ثلاثة : مبتدأ مؤخر نحو : من الشعر لحكماً . أو خبر إن نحو : إن زيد لقائم . أو معمول الخبر المقدم نحو : وأن زيدا لفي الدار قائم ولا يصح دخولها على معمول الخبر المتأخر عنه حفاظاً على بقية من حقها المنتقص بتأخرها عن الصدارة لأحقية إن فيه (١) .

ويجوز للشاعر عند الضرورة زيادة اللام في مواضع غير ما ذكرنا من ذلك :

زيادة اللام على خبر المبتدأ المؤخر في ضرورة الشعر

يقول الألويسي :

(حق اللام أن تزد على ما تأخر من خبر إن المكسورة أو اسمها وزيد على خبر المبتدأ في ضرورة الشعر) (٢) .

وعذر رضي الدين ذلك شذوذاً فقال :

(وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من إن . . كما شذ في خبر أن المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير إلا أنهم لم يأكلون الطعام) (٣) .

= وبعد : فإن هذا ما دار في المسألة من مناقشات النحاة ، وعلماء اللغات المحدثون يرون أن هذه الكلمة منقولة من العبرية وأصلها (الوهم) ومعناها بالعبرية (يا الله) .

وفي اعتقادي أن هذا رأي له وجاهته ، لأن تعريب الكلمات وكثرة استعمالها في العربية بعد ذلك ورد منه الكثير في القرآن الكريم ، ومن ثم تنفتح مسألة الجمع بين العوض والمعوّض في هذا الموضع ، وإنما ذكرنا هذه المسألة اقتفاء بآثار القدماء .

(١) انظر : هذه المسألة في شرح الرضي على الكافية (٢٥٥/٢) .

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر ص (٢٩٦) وقدم لذلك شاهداً مختلف حول نسبته أهر لروية أم هو لعنترة بن عروس والشاهد مشهور في كتب النحاة وهو :

أم الخليس لعجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقية

وقد اختلفت النحاة في اللام الداخلة على عجوز فقيل : إنها زائدة وقيل : إنها للابتداء بتقدير لحي عجوز فهي داخلة على مبتدأ محذوف . والخليس مصغر حلس وهو ما يوضع تحت البردة كفى بذلك عن امرأة وشهر به : متقدمة في السن .

راجع : في هذا الشاهد شرح الرضي على الكافية : (٣٥٦/٢) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٩) ورسالة الملائكة ص (١٩٣) ، وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٣١ - ٣٢) (٣) شرح الرضي على الكافية : (٣٥٦/٢) وذكر بعد عبارته الشاهد السابق مكتفياً =

زيادة اللام في خبر (أن) :

نحو قول الشاعر :

ألم تكن حلفت يا لله العلى إن مطاياك لمن خير المطى

حيث زاد اللام في خبر (أن) في قوله : (لمن) ولو كسر همزة (أن) لزالَت الضرورة (١).

= بالشطر الأول وعلق بقوله : وقدر بعضهم لى عجوز لتكون في التقدير داخلة في المبتدأ. وحول هذا الشاهد قال ابن جني (في سر صناعة الإعراب) : وأما الضرورة التي تدخل لها اللام في غير خبر (أن) فن ضرورات الشعر ولا يقاس عليها ، والوجه أن يقال : لأم الخليلس مجوز شبه به كما يقال لزيد قائم ، والضرائر للألوسي ص (٢٩٦) . وانظر سورة الفرقان بعض الآية : ٢٠ . الرجز مما أنشد قطرب واستشهد به ابن عصفور في الضرائر ص (٥٧) وحكاة الألوسي وعلق عليه بقوله : والوجه هنا كسر أن لنزول الضرورة ، إلا أن المسجوع فتح الهمزة وكذا عد هذا ابن عصفور من الضرائر مع أنه أورد الآية بقصد قوله تعالى : « إلا أنهم ليأكلون الطعام » وما حكاة أبو الحسن الأخفش من أنه يقال : إن زيدا وجهه حسن وجعلها من الشاذ ، وأطال الكلام ابن جني في هذا المقام في كتابه : (سر صناعة الإعراب) الضرائر للألوسي ص (٢٩٧) .

(٢) والواقع أن ابن عصفور لم يكتف بهذا الشاهد على زيادة اللام في خبر أن فذكر ما أنشده ابن دريد عن أبي عثمان المازني من قوله :

منافس أبا المفراء فيها ابن دارع على أنه فيها لغير منافس

وما أنشده الفراء لا حزام غالب بن الحارث العكلي :

واعلم أن تسليمًا وتركًا للامتشاهان ولا سواء

وعقب ابن عصفور على البيتين بقوله : (ألا ترى أن اللام قد زيدت في البيتين في خبر أن) المفتوحة . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٧ - ٥٨) .

أما الرضى في شرح الكافية : (٣٥٦/٢) فقد نص على أن دخول اللام في بيت أبي حزام شاذ لدخولها على حرف النفي . ويمثل هذا قال الألوسي في تعليقه على البيت : فيكون شذوذ اللام فيه من جهتين « ومعنى البيت : أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين ولا قريبين من السواء ، وكان حقه لولا الضرورة أن يقول : للاسواء ولا متشاهان . الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص (٢٩٧) وقد وجدنا هذه الشواهد معلقاً عليها في موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٣١ - ٣٢) ولا نرى داعياً ذكر التعليق حيث لم يختلف عما سبق ذكره .

زيادتها في خبر (كأن) :

اختلف النحاة في هذا الموضع فبعضهم قال : بجوازه في الضرورة (١) وبعضهم عده شاذاً (٢) .

زيادة اللام في خبر (لكن) :

وهذا الموضع مما اختلف فيه النحاة وبسط القول فيه وشاع في كتب النحاة شاهد (٣) لم يعرف قائله مدللين بهذا على جواز دخول لام الابتداء المختصة بالدخول على خبر (إن) على خبر لكن وهذا مذهب الكوفيين

(١) قال هذا الرأي ابن عصفور مستشهداً بما أنشده ابن الاعراب .

ثم يمسو لكأن لم يشعر رخوا الأزار رمع التبخر
ضرائر الشعر من (٥٨) حيث زاد اللام في (كأن) .

(٢) نقصد بهذا ما جاء في شرح الرضى على الكافية : (٢٥٦/٢ - ٢٥٧) وشذ أيضاً دخولها على كأن ولولا قال :

فساد حتى لكأن لم يكن فاليوم أبكى ومتى لم يبكى
وقال :

لولا قاسم وندا بسيل لقد جرت عليك يد غشوم
وذكر في كلا المصدرين السابقين دخول اللام في خبر (أمس) مثال ذلك ما أنشده أبو علي :
مروا عجلاً وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سألوا أمسى لمجهودا
ودخولها في خبر (زال) نحو قول الشاعر :

وما زلت من أسما لدن أن عرفتها لكاهلأم المفضى بكل بلاد
هذه رواية ابن عصفور في ضرائر الشعر من (٥٨) . أما رواية الرضى الدين : (٢٥٦/٣) :
وما زلت من ليل لدن أن عرفتها لكاهلأم المفضى بكل مكان
(٣) الشاهد :

يلوموني في حب ليل عواذ لي ولكنني من حبها لكيد
حيث قرن خبر لكن باللام التي تدخل في بعض المواضع لتفيد الكلام فضل توكيد ، على اختلاف في رواية محل الشاهد فيروى في بعض الكتب لكيد وفي بعضها الآخر لمعيد ولم يمز لقائل في أي من الكتب التي بين أيدينا ويمكن مراجعته في ضرائر الشعر لابن عصفور من (٥٩) وشرح الرضى على الكافية : (٣٥٨/٢) « ورسالة الملائكة من (١٩٣) وفيها وهذه دعوى لا تثبت وإن صح دخول اللام في خبر لمكن فيجوز أن يكون شاذاً والإنصاف : (٢٥٩/١) «
ومعنى اللبيب من (٢٣٣) ، وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل ٣٢ وفيه : (ذكر العيني أن قائل هذا لا يعرف) يقصد الشطر الثاني من الشاهد (ولا تحفظ له تنمة « واستشهد به الزمخشري على أن لكنني) : لكن إنني (بدليل دخول اللام في خبره) .

وقد رد البصريون عليهم بأجوبة سنعرض لها بما تنجلي معه الحقيقة .
لما جوز الكوفيون دخول اللام في خبر (لكن) أسوة بجواز دخولها
في خبر (إن) ، ومنع البصريون في دخول اللام في خبر (لكن) احتج
الكوفيون لرأيهم بأن دليلهم على صحته نقل وقياس . وساقوا الشاهد الذي
أسلفنا ذكر الحديث عنه بأن لم يعرف قائله ومن ثم لم تثبت في صلب البحث
وأما القياس فليكون الأصل في (لكن) و (إن) وزيدت عليها لا والكاف
فصارتا جميعاً حرفاً واحداً . وساقوا لذلك شواهد (١) فندها البصريون فيما
أجابوهم به ثم ختموا دعواهم بقولهم :

والذي يدل على أن أصلها (إن) على ما بينا . أنه يجوز العطف على
موضعها كما يجوز العطف على موضع (إن) فدل على أن الأصل فيها (إن)
زيدت عليها لا والكاف فكما يجوز دخول اللام في خبر (إن) فكذلك يجوز
دخولها في خبر (لكن) (٢) .

واحتج البصريون بأن قالوا : (إنما قلنا) : إنه لا يجوز ذلك ، لأنه
لا يخلو أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين .
وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر (لكن) . وذلك
لأنها إن كانت لام التأكيد إنما حسنت مع (إن) لاتفاقهما في المعنى ،
لأن كل واحدة منهما للتأكيد ، وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى .

(١) من ذلك زيادة اللام والماء في قول الشاعر الشاهد ص (١٣١) :

هناك من عبية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها

وزيادة اللام على ما تم لما كثر الكلام بها سكنت ميمها ، فقالوا : لم كذا . قال الشاعر

الشاهد ص (١٣١) :

يا أبا الأسود لم أسلمتني لموم طارقات وذكر

وقالوا : إن الحرف قد يوصل في أوله وآخره فصار وصل في أوله نحو : (هذا وهذا)

وما وصل في آخره نحو قوله تعالى : « فإما ترين من البشر أحداً » وكذا نقول : إن قول العرب :

(كم مالك) إنما ما زيدت عليها الكاف ، ثم أن الكلام لما كثر بها حذف الألف من آخرها

وسكنت بها . الإنصاف : (٢٠٦/١ - ٢١١) .

(٢) الإنصاف : (٢١٣/١ - ٢١٤) .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :

• ولكنني من جهة العميد •

(الشاهد ١٢٩) .

فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشدوذه ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم • ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر (إن) • وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه (١) .

واستطرد البصريون يفندون مزاعم الكوفيين ويردون على الشواهد التي ساقوها بأدلة نقلية وقياسية على جواز دخول اللام على خبر (لكن) (٢) وفي معرض جوابهم على الأدلة القياسية (٣) قالوا :

وأما قولهم : إنه يجوز العطف على موضع (لكن) كما يجوز العطف على موضع (إن) فدل على أن الأصل فيها (إن) قلنا : لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع (لكن) لأن أصلها (إن) • وإنما جاز ذلك لأن (لكن) لا تغير معنى الابتداء • لأن معناها الاستدراك .

والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستثناف فجاز أن يعطف على موضعها كان • لأن (إن) إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر

(١) راجع : رد البصريين على الكوفيين في المسألة ٢٥ ص (٢١٤ ج ١) .

(٢) الشاهد الذي دار في كتب النحاة :

• ولكنني من جهة العميد •

(٣) من مثل ما قدمناه للكوفيين من شواهد في هامش الصفحة قبل السابقة وقد حللوا ورفضوا ما ذهب إليه الكوفيون في تعليقاتهم متوسلين بها كتحجيج وبراهين تنهض بجواز دخول لام الابتداء في خبر لكن ومن أمثلة رد البصريين عليهم في قولهم : (إن لن أصلها لا أن) . قال البصريون : لا نسلم بل هو حرف غير مركب وقد نص سيبويه على ذلك ، والذي يدل على أنه غير مركب من : لا وأن أنه يجوز أن يقال : أما زيدا فلن أضربه ولو كان كما زعموا لما جاء ذلك لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيها قبلها .

راجع : رد البصريين على الكوفيين في المسألة ٢٥ من مسائل الخلاف في الإنصاف : (٢١٤/١ - ٢١٦) .

أخواتها ، لأنها لم تغير معنى الابتداء ، بخلاف كأن وليت ولعل . . . فتغير معنى الابتداء فلم يحز العطف على موضع الابتداء لزواله ، فأما (لكن) لما كان معناها الاستدراك وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف جاز العطف على موضعها كان ، على أنه من النحويين من يذهب إلى زوال معنى الابتداء مع (لكن) فلا يجوز العطف على موضعها (١) .

وثمة دليل لمخالفة البصريين للكوفيين في هذه المسألة هو قولهم :

(والذي يدل على أن (لكن) مخالفة لإن في دخول اللام معها أنه لم يأت في كلامهم دخول اللام على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر نحو : اكن عندك لزيدياً أو لكن في الدار لعمراً كما جاء ذلك في (إن) فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم ولا نقل في شيء من أشعارهم دل أنه لا يجوز دخول اللام في خبرها ، لأن مجيئه في اسمها مقدم في الرتبة على مجيئه في خبرها . وإذا لم تدخل اللام في اسمها فأن لا تدخل في خبرها كان ذلك من طريق الأولى (٢) .

وختاماً لرأي المعارضة يقول البصريون :

(فإذا ثبت أن هذا هو الأصل ، وأنه لا يجوز دخول اللام على اسم (لكن) إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر ، دل على أنه لا يجوز أن

(١) الإنصاف : (٢١٧/١) .

(٢) فصل البصريون القول في هذا الدليل وقسموا بين يديه تفسيراتهم لما أجملوه خلاصتها الآتي :

١ - إن كلام اللام وأن مفادة التوكيد ومن ثم لم يجمعوا بين حرفي توكيد وتراجعت اللام عن الصدارة لأن ولم تدخل بالتالي على اسمها لأنه يليها كراهية الجمع بين حرفي توكيد أيضاً فنقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر .

٢ - الدليل على أن الأصل فيها أن تكون مقدمة على أن كونها لام ابتداء وعليه فلها صدر الكلام .

٣ - الدليل على أن الأصل فيها أن تدخل الاسم قبل الخبر أنه إذا فصل بين أن واسمها وخبرها بظرف أو حرف جر جاز دخولها على نحو : (أن عندك لزيدياً إن في الدار العمرا) . قال تعالى : « إن في ذلك لآية » .

راجع : الإنصاف في هذه المسألة : (٢١٧/١ - ٢١٨) .

تدخل على خبرها ، لأنه لو كان دخول اللام مع (لكن) كدخولها مع (إن) لجاز أن تدخل على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر كما تدخل على خبرها . فلما لم يجر دل على فساد ما ذهبوا إليه والله أعلم (١) ،

وبلخص رضى الدين هذه المسألة وموقف المذهبين منها فيقول :
(ولا يجيء لام الابتداء من جملة الحروف الستة (٢) إلا بعد (إن) المكسورة ، وألحق الكوفيون بها (لكن) مستدلين بقوله :

■ ولكننى من حبها لعميد ■

قالوا : إنما ذلك لأنها لا تفيد معنى الابتداء كأن ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع .

وأما البصريون فقالوا : كان حق اللام أن لا تجماع (إن) المكسورة أيضاً لأنها تسقط بسببها عن مرتبتها من التصدر ، ولكن جاز مجامعتها لها لشدة تناسبها بكونهما بمعنى واحد ، فاغترف لذلك سقوطها عن مرتبتها بخلاف (لكن) فإنها لا تناسبها معنى فلم يغترف معها سقوطها عن مرتبتها ، وما أنشدوه (الكوفيون) .

فإذا أن يكون شاذاً كما في قوله :

• أم الخليلس لعجوز شهر به •

وإذا أن يكون في الأصل : لكن إننى فخفف بحذف الهزة ونون لكن كما خففت : ■ لكننا هو الله (٣) .

اتفاقاً منهم بحذف الهزة وأصله (لكن أنا) (٤) .

وإنى حيال هذا الجدل الطويل حول هذه المسألة بين الكوفيين والبصريين أجد نفسى مقتنعاً بما ذهب إليه البصريون لأمر أهمها :

(١) المصدر السابق نفسه ص (٢١٨) .

(٢) يقصد بالحروف الستة : الحروف الناجحة وهي إن أن لكن ليت لعل كان .

(٣) سورة الكهف بعض الآيه : ٣٨ .

(٤) الكافية بشرح الرضى (٢ / ٢٥٧ - ٣٥٨) .

١ - انصراف كتب النحاة عن القول برأى الكوفيين في جواز دخول لام الابتداء على خبر (لكن) واعتباره من الشاذ الذي لا يقاس عليه إذا استثنينا منها (ضرائر ابن عصفور) .

٢ - أن الدليل الثقلي للكوفيين لم يعرف له قائل ولا نظير له في أشعار العرب ونعني به :

« ولكنني بحبها لكمد » .

٣ - تداعي حمجج الكوفيين أمام هجوم البصريين ، وشحوب براهينهم إزاء وضوح أدلة البصريين الذين لم يتركوا مجالاً للقول في هذه المسألة إلا طرقيه ولا دليلاً إلا أقاموه لإبطال دعوى الكوفيين .

« - إذا ابتعدنا عن المناقشة الجدلية القائمة على أدلة نظرية والتماسات للعلل لا تخضع لها اللغة ، لأن أغلبها تصورات ذهنية بعيدة عن الواقع »
فإننا نجد ما أورده الكوفيون في هذه المسألة من نصوص لم يتجاوز البيت الذي تناقلته كتب النحو وقد تواردت الآراء على شذوذه فلا داعي لإطالة الكلام فيما حكم عليه بالشذوذ .

ولمزيد من إلقاء الضوء على هذه المسألة فيجمل ذكر طرف مما أورده ابن مالك في شأن لام الابتداء ودخولها على خبر (كان) . ما دام القول قد طال في دخولها على الأخبار يقول ابن مالك في هذا المطلب :
(وفي :) أتى كنت عن هذا لغنية (دخول لام الابتداء على خبر (كان) من أجل أنها واسمها وخبرها ، خبر (إن) .

وفيه شذوذ ، لأن خبر (إن) إذا كانت جملة فعلية فوضع اللام منها صدرها نحو : « وإن ربك ليعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون » (١) .

وإذا كانت اسمية جاز تصديرها باللام لقول الشاعر :

إن الكريم لمن يرجوه ذو جدة ولو تصدر إيسار وتنويل

وتأخيرها كقول الشاعر (١) :

فإنك من حاربتك لمحارب شقي ومن سالمته لسعيد

فكان موضع اللام من (كنت عن هذا لغنية) صدر الجملة لكن منع من ذلك كونه فعلاً ماضياً متصرفاً . ومنع من مصاحبتها أول الممولين كونه ضميراً متصلاً فتعينت مصاحبتها ثاني الممولين مع أن كان صالحة لتقدير السقوط بصحة المعنى بدونها . فـ (كان غنية) بهذا الاعتبار خبر (إن) فصحبته اللام لذلك (٢) .

زيادة (أن) و (إن) على طريقة التوكيد في موضع لا تزدان فيه إلا عند الضرورة (٣) .

أولاً : فن زيادة (أن) :

قول ابن صريم اليشكري (٤) :

(١) جاء في سيرة ابن هشام أن قائله هو : أبو عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان بن أهيب ابن حذافة بن جميع . أسر يوم بدر كافراً كان محتاجاً ذا بنات ، فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله لقد عرفت ما لي من مال ، وإني لئنو حاجة وذو عيال فامتن علي ، فن عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخذ عليه ألا يظهر عليه أحداً ، فقال هذا البيت من أبيات يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويذكر فضل في قومه . شواهد التوضيح والتصحيح ص (١٥٢) .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ص (١٥١-١٥٢) .

(٣) هذا نص عنوان اختاره ابن عصفور لهذا الموضع وقد عدلنا نهايته بكلمة : (إلا عند الضرورة) بدلا من قوله : (في فصيح الكلام) ذلك لأنه ورد في الذكر الحكيم قوله تعالى في سورة يوسف آية ٩٦ « فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه » وقوله جل اسمه في سورة الأحقاف آية ٢٦ « ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه » ، فيما اختاره الفارسي وذهب إليه الكسائي والفراء . (٤) هو باعث بن صريم اليشكري : شاعر جاهل له قصة أيام عمرو بن هند ملك الحيرة وهذه النسبة ردها سيبويه في الكتاب (٢٨١/١ ، ٤٨١) (وأقره الشنترى عليها وكذلك في اللسان مادة (ق س م) ذكر الاسم كاملاً وأنشد له أربعة أبيات والشاهد أولها ثم قال : ويقال : هو كعب بن أرقم اليشكري قاله في أمراته وهو الصحيح وفي الإفضاح للفاروق ص (٣٤٦) منسوبة إليه ، ونسب الأتباري في الإصناف إلى زيد بن أرقم (٢٠٢/١) (الشاهد ص (١٢٣)) ونسب إلى أرقم بن علياء اليشكري أو باعث كما ذكر في ذيل الإفضاح ، والألوسي ص (٣٢٠) .

ويوماً توافيننا بوجهه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم (١)
في رواية من رواه بجرح ظبية (٢) .

ولنا أن تعلم أن محل الاستشهاد في قوله : (كأن ظبية) يروى على
ثلاثة أوجه : الجر ، والنصب ، والرفع (٣) .

فأما رواية الجر فتوجه على أن الكاف حرف جر . وأن زائدة وظبية
مجرور بالكاف وكأنه قال : كظبية .

وأما رواية النصب فتوجه على أن : (كأن) مخففة من الثقيلة عاملة
وظبية اسم (كأن) والجملة بعدها صفة لها . وخبر (كأن) محذوف
والتقدير كأن ظبية عاطية إلى وارق السلم هذه المرأة .

وأما راية الرفع فتخرج على أن : (كأن) حرف تشبيه مخفف ، واسم
(كأن) محذوف ، وظبية : خبره ، والتقدير : كأنها ظبية (عاطية) إلى
وارق السلم (٤) .

(١) ذكر الشاهد في المواضع السابقة لنسبته إلى قائله كما ذكر في الكامل : (٥٠/١)
في معرض شرحه لوجه قسم ومقسم . وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٥٩) وفي المقرب
ل ١٤١ من مخطوط بجامعة الرياض تحت رقم ٢/١٩ (ص) وفي موارد البصائر لفرائد الضرائر
ل ٣٤ وغير ذلك من كتب النحو كالغنى والأشوف .

(٢) يقول أبو سعيد الفارقي في الإنصاح ص (٣٤٦) : (إنه يجوز في ظبية في ثلاثة أوجه :
الرفع والنصب والجر . فأما الرفع فعل أن يجعلها خبر (كأن) وتكون قد أضمرت الاسم «
» خففت لأجل حذف الاسم والتقدير كأنها ظبية ، وتعطو صفة أي (عاطية) و (إلى) متعلق
بعاطية) . وقد شرح الزنجشري البيت فقال معنى البيتين : (إنه يستمتع يوماً وتشغله يوماً آخر
بطلب ماله ، فإن منعها آذته وكلمته بكلام يمنعه من النوم) .

انظر : الضرائر للألوسي ص (٣٢٠) يقول : والسلم بفشحتين شجر عظيم له شوك « وتعطو
تتماطى وتتناول .

(٣) انظر : الانتصاف من الإنصاف للشيخ محي الدين : (٢٠٢/١) .

(٤) علق الشيخ محي الدين على هذا التخريج بقوله : (والتشبيه على وجه النصب من التشبيه
المقلوب ، وعلى وجه الرفع من التشبيه الجاري على أصله ثم نقل عن الأعلام تفصيل ذلك : (الشاهد
فيه رفع ظبية على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف كأن « والتقدير كأنها ظبية ويجوز نصب للظبية
لأن تشبيهاً بالفعل إذا حذف وعمل نحو : لم يك زيد منطلقاً ، والخبر محذوف لم السامع «
والتقدير : كأن ظبية تعطو هذه المرأة « ويجوز جر المرأة على تقدير : كظبية وأن زائدة) .

وقد ذكرت كتب الضرائر شواهد أخرى لهذا الموضع مما لا نحتاج به للتدليل بها على زيادة (أن) بعد كي ودخولها في خبر (كان) وكرب وساقوا أقوال النحاة تعقيبا عليها (١).

= انظر : الانتصاف من الإنصاف (٢٠٢/١ - ٢٠٣) .

(١) مثلاً ورد في ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٠ - ٦١) وما أورده الألويسي في الضرائر ص (٣١٩ - ٣٢٠) وما جاء في موارد البصائر لغرائد الضرائر (٣٤ - ٣٥) مثل قول الشاعر :

فأمهله حتى إذا أن كأنه مصاطى يدق لجة الماء غامر
فزاد (أن) إذا ، وقول الآخر :

أردت لكيما أن تطير بقربى فتركها شتاً بيضاء بلقع
وقال ابن عصفور في ضرائر الشعر : (أن) فيه زائدة غير عاملة لأن (لكيما تنصب) الفعل بنفسها ولا يجوز إدخال ناصب على ناصب .
وأما قول حسان :

فقلت : أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تنر وتقدعا
(فإن) فيه ناصبة لازائدة أظهرت للضرورة ، لأن كيما إذا لم تدخل عليها اللام كان الفعل بعدها منتصباً بإضمار (أن) ولا يجوز إظهارها في فصيح الكلام . ومن ذلك عند بعض النحويين دخول أن في خبر كاد وكرب كقول رؤية :
• قد كاد من طول الليل أن يمصعا •

وقول أبي زيد الأسلمي :

مقاحا ذوو الأحلام مجللا على الظا وقد كربت أعناقها أن تقطعا
(٢) عتب ابن عصفور على بيت رؤية بقوله : والصحيح أن دخولها في خبر كاد ضرورة ، إلا أنها ليست - مع ذلك - بزائدة لعمالها النصب ، والزائدة لا تعمل بل هي مع الفعل الذي نصبته بتأويل مصدر ، وذلك المصدر في موضع خبر كاد على حد قولهم زيد إقبال وإدبار . ونقل ابن عبد الحليم في موارد البصائر ل ٣٤ - ٣٥ ما قاله أبو حيان في المفوز وكاد وكرب لا يستعملان بأن إلا ضرورة ، وقال الزمخشري : قد يشبه كاد بمسى من قال :
• قد كاد من طول الليل أن يمصعا •

وعقد ابن مالك مبحثاً خاصاً لوقوع خبر كاد مقروفاً بأن وعده مما خفى على أكثر النحويين . على نحو ما سنوضح في نهاية الكلام عن هذا الموضع . وراجع الكامل : (٢١٣/١ - ٢١٤) يقول أبو العباس : (فأما كاد وكرب فأن لا تستعمل بعد واحدة منهما إلا أن يضطر شاعر قال الله عز وجل : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) أي لم يقرب من رؤيتها وإيضاحه لم يرها ولم يكد ، وكذلك (يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار) وكذلك (كاد يزيغ قلوب فريق منهم) بغير أن ، من أمثال العرب : يكاد النعام يطير ، وكاد العروس يكون أميراً ، وكاد المنتمل يكون راكباً ، وقد اضطر الشاعر فأدخل أن بعد كاد كما أدخلها هذا بعد كرب ، فقال : =

ومما زيدت فيه عند بعض النحويين في قول أبي ذؤيب الهذلي :
 فأجبتها أما لجسمى أنه أودى بنى من البلاد فودعوا (١)
 أراد : (أن ما) غير أنه أدغم (أن) الزائدة في (ما) الموصولة التي
 هي بمنزلة الذي . والتقدير : فأجبتها الذي لجسمى أنه أودى بنى .
 ومن المعلوم أن استعمال (أن) أربعة بحسب الجملة التي ترد فيها :
 أولها : مفسرة :

لا تنصب المضارع وتكون مساوية للحرف (أى) ومجيئها في الكلام
 بعد ما فيه معنى القول دون حروفه (٢) .

لأنها : الخففة من الثقيلة :
 بمعنى أن أصلها أن الناسخة وتقع في الكلام بعد ما يفيد اليقين أو الظن ،
 ولا تنصب المضارع ويفصل بينها وبينه بأحد الحروف الآتية :
 قد - لو - حرف نفي - حرف تنفيس (٣) .

ثالثاً : (موضوعنا) الزائدة :
 وتقع حشواً في الكلام لإفادة التوكيد ، ولا يختل الكلام لحذفها ولا تعنى

■ وقد كربت أعناقها أن تقطع ■

وقال رؤبة :

■ قد كاد من طول البيل أن يمصحنا ■

فكان بمنزلة كربت في الإعمال والمعنى .

(١) البيت في ديوانه الهذليين : (٦/١) والمفضليات ص (٤٢١) ط ■ وجمهرة أشعار
 العرب ص (٢٨) والعقد الفريد : (٢٥٣/٣) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦١) .
 (٢) مثل : أشار - عرف - أرسل - أوحى قال تعالى في سورة الشعراء آية ١٦ :
 « فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين . أن أرسل معنا بنى إسرائيل » . وقال في سورة
 المؤمنون آية ٢٧ : « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا ووحينا » .
 (٣) قال تعالى في سورة المزمل آية ٢٠ : « علم أن سيكون منكم مرضى » ، وفي سورة
 المسائدة آية ٧١ : « وحسبوا أن لا تكون » قرئت بالوجهين ذلك لأن بعض النحاة ومنهم

بنصب المضارع فهي حرف زائد لا محل له من الإعراب وتأتي بعد :
(لما الحينية) وبين القسم وأداة الشرط لو ، وبين كاف الجر ومجرورها (١) .
قال أبو حيان : (أن) زائدة ، وتفسيرية ، ومخففة من الثقيلة وناصبة
للمضارع فالزائدة بعد (لما) قياس وغير ذلك ضرورة (٢) .

وذكر ابن عبد الحليم أن ابن هشام زاد استعمالاً آخر لـ (أن) فقال :
وذكر ابن هشام لأن للزائدة موضعاً آخر وهو أن تقع بين لو وفعل القسم
مذكوراً (٣) أو متروكاً .

أما الأول فكقول الخطيئة :

فأقسم أن لو التقيت وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

أما الثاني فكقوله :

أما والله أن لو كنت حرّاً وما بالحر أنت ولا العتيق

قال: هذا قول سيبويه وغيره .

وفي مقرب ابن عصفور : (أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب

ابن هشام اتفقوا على أن (أن) مخففة من الثقيلة بعد اليقين . أما بعد الظن فيصح ذلك ويصح
أن تكون مصدرية ناصبة .

(١) تأتي بعد لما الحينية كما في الذكر الحكيم : « فلما أن جاء البشير » (آية : ٩٦ من
سورة يوسف) وتأتي بين القسم وأداة الشرط يقول المسبب بن علس :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
وتأتي بين الكاف ومجرورها كما في قول ابن صريم اليشكري :

ويوماً توافيننا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

(٢) راجع : موارد البصائر لفرائد الضرائر لـ (٣٤) .

(٣) في المرجع السابق نفسه لـ (٣٤ - ٣٥) .

فأقسم أن لو التقينا كشاهد للذكر . وأما شاهد الترك فكقول الشاعر :

أما والله أن لو كنت حرّاً وما بالحر أنت ولا العتيق

ويلاحظ أن هذا الاستعمال معتبر ضمن حالات الاستعمال الثاني الذي أسلفنا الحديث عنه وهو

استعمال (أن) زائدة فكأن ابن هشام بهذا لم يزد استعمالاً ولا موضعاً كما يقول ابن عبد الحليم :
وإنما ذلك حالة من حالات استعمال أن زائدة .

بالقسم . ويبعده أن الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك (١) .
وقال ابن مالك : (تزد أن) جوازاً بعد (لما) وبين القسم ولو شذوذاً
بعد (كاف الجر) (٢) .

أما الألوسى فيقول : (وأن هذه من حروف الوصل الثمانية التي تزد
في الكلام توصلها بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو جمع . تزد
كثيراً بعد القسم كقولك : والله أن لو قمت قمت وكذلك بعد لما الحينية
كقوله تعالى : « فلما أن جاء البشير » وتزد أيضاً بعد كاف التشبيه من غير
كثرة وشيوع (٣) .

ونلاحظ أن اقتران خبر (كاد) بأن ورد في الشعر وفي النثر يقول
ابن مالك في هذا :

وكونه بدون (أن) بعد عسى نزر وكاد الأمر فيه عكسا

ومعنى هذا أن (كاد) يرد خبرها مقترناً بأن قليلاً . وهذا يخالف
ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بأن مخصوص بالشعر .

وهذا واضح في قول ابن مالك الذي لم يتحدث عن وقوعه في الشعر
أو النثر وبويده ما ورد في ذلك من نصوص (٤) .

(١) موارد البصائر لفرائد الضرائر ص (٣٥) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر دوز النثر ص (٣٢١) .

(٤) عقد ابن مالك في شواهد التوضيح فصلاً في وقوع خبر كاد مقترناً بأن وبعده مما خفي
على أكثر النحويين واستشهد لذلك بقول عمر بن الخطاب : (ما كدت أن أصل العصر حتى
كادت الشمس تغرب) ، وقول أنس : (فأكادنا أن نصل إلى منازلنا) ، وقول بعض
الصحابة . . . ثم قال : قلت : تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقروناً بأن وهو
مما خفي على أكثر النحويين أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه والصحيح جواز وقوعه إلا أن
وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بأن (. . . ثم علق على عدم وقوعه في
الآيات القرآنية كذلك بقوله : (ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بأن من استعماله قياساً
لو لم يرد سماع » لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأن في باب المقاربة هو دلالة الفعل على
الشروع كلفظ وجعل فإن أن تقتضي الاستقبال وفعل الشروع يقتضي الحال متناًياً ، وما لا يدل
على الشروع كسمى وأوشك وكرب وكاد فقتضا» مستقبل فاقترا ان خبر د بأن مؤكداً لقتضاها فإنها

والقياس الذى أشار إليه ابن مالك برتضيه الفكر ، لأن امتناع الاقتران بأن فى أفعال الشروع لدلالاتها على الحال وأن تفيد الاستقبال فيتناقضان (وكاد) ليست كذلك فليس هناك ما نزع عقلا من دخول (أن) على خبرها فليس هو إذن من قبيل الضرورة إذا أضيف إلى ذلك الشيوع الذى نجده فى كلام المتأخرين من الشعراء (١) الذين ساروا فى دروب اللغة على طريق الاقتفاء ، ولا ننجح فى هذا الرأى إلى ما ذهب إليه ابن مالك من أن الضرورة : هى ما ليس للشاعر عنه مندوحة .

ثانياً : زيادة (إن) المكسورة الهمزة بعد (ما) :

وليست بنافية تشبيهاً لها بـ (ما) النافية نحو قول المعلوط القريعى :
 ورج الفتى للغير ما إن رأيتـه على السن خيراً لا يزال يزيد (٢)
 قال ابن عصفور : فزاد (إن) بعد (ما) . وليست بنافية تشبيهاً لها بـ (ما) النافية . ألا ترى أن المعنى : ورج الفتى للغير مدة رؤيتك إياه لا يزال يزيد خيراً على السن . لكن لما كان لفظها كلفظ (ما) النافية زادها بعدها

تقتضى الاستقبال وذلك مطلوب فسانمه مغلوب) ويخلص ابن مالك من تقديم الأدلة إلى الاستنتاج يقول : فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما فى الأحاديث المذكورة تأكد الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل وقد اجتمع الوجهان فى قول عمر : (ما كدت أن أصل العصر حتى كادت الشمس تغيب) .

(١) ومن الشواهد الشعرية قول محمد بن مناذر أحد شعراء البصرة فى رثاء لأحد أصحابه يقول :
 كادت النفس أن تفيض عليه إذ غسدا حشو ربيعة وبرود
 وقول الآخر :

أبيت قبول السلم منا فكدمو لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل
 وهذا الاستعمال مع كونه فى شعر ليس بضرورة لتحكم مستعملة أن يقول :
 لدى الحرب تغنون السيوف عن السل .

هذا الشاهد مجهول القائل وابن مالك يمارس فيه هوايته فى باب الضرورة وهى إثبات أن الضرورة هى ما ليس للشاعر عنه مندوحة فكثيراً ما يقول هذا البيت ليس فيه ضرورة لأن قائله متمكن من قول كذا وكذا . وفى النهاية يتختم الفصل بقوله :
 (وفى هذا إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن لأن العامل لا يخذف ويبقى عمله إلا إذا اطرده ثبوته) .

انظر هذه المسألة فى شواهد التوضيح والتصحيح ص (١٠٢/٩٨) .
 (٢) الكتاب : (٣٠٦/٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦١) والضرائر للألويسى ص (٢٢٤) .

كما تزداد بعد (ما) النافية في نحو قولك : ما إن قام زيد (١) وقول الآخر
أنشده أبو زيد (هو جابر بن رألان الطائي) (٢) :

يرجى المرء ما إن لا يلاقى وتعرض دون أدناه الخطوب (٣)

فزاد (إن) بعد ما وهى اسم موصول أشبهها باللفظ وما النافية .

وزيادتها بعد (لا) أيضاً أشبهها بـ (ما) من حيث كانتا للنفي نحو قول
النابعة في إحدى الروايتين (٤) :

الا الا وآرى لا إن ما أبتئها والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد (٥)

قال ابن عصفور في نضايف تعليقه على الشاهد :

(وزعم الفراء أن (لا وإن وما) حروف نفي . وأن النابعة جمع بينها

(١) ضرائر الشعر ص (٦٢) والضرائر للألوسي ص (٢٢٤) .

(٢) أورده أبو زيد في نوادره منسوباً إلى جابر بن رألان الطائي وهو شاعر جاهل ويقال :
إنه لإياس بن الأرت كما في خزانة الأدب للبغدادى : (٥٦٧/٣) .

(٣) ورد الشاهد في المراجع السابقة وفي ضرائر الشعر للقرائز . وضرائر الشعر -
لابن عصفور ص (٦٢) :

وهذا البيت يستشهد به الخليل على أن أصل لن لا أن فهو قد جاءت في البيت على أصلها بدليل
أن المعنى فيها واحد فعذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما حذف من قوله : (ويلمه)
وهذا مذهب الكسائي أيضاً .

والمشهور في رواية البيت :

• يرجى المرء ما إن لا يلاقى •

بتقديم إن المكسورة الهمزة على (لا) وهى زائدة ، وبه استشهد صاحب الكشاف وكذلك
ابن هشام في المعنى ضرائر الشعر للقرائز ص (١٩٩) .

(٤) الرواية الأخرى :

• لأيا ما أبتئها

انظر « الخزانة (١٢٥/٢) » والكتاب : (٣٦٤/١) وفي ضرائر الشعر لابن عصفور

ص (٦٢) وهى رواية الديوان ص (٢٥) .

(٥) ديوان النابعة ص (٢٥) والكتاب : (٣٦٤/١) والخزانة : (١٢٥/٢) وضرائر

الشعر ص (٦٢) والضرائر للألوسي ص (٣٢٥) وفي هامشه وإلا أرى : جمع آرى وهى محبس
الندابة والمظلومة : الأرض التى قد حفر فيها في غير موضع الحفر ، والجلد : بفتح الجيم واللام
الأرض الغليظة الصلبة .

على طريق التأكيد (١) .

ونقل الألوسى ما ذكره ابن هشام فى المغنى قوله : وقد تزايد بعد (ما)
الموصولة الاسمية ، وبعد (ما) المصدرية . وأورد البيهقي المتقدمين ثم قال :
وبعد ألا الاستفتاحية . . . وقبل مدة الإنكار . سمع رجل يقال له :
أتخرج إذا أنخصبت البادية فقال : (أنا إنيه) منكراً أن يكون رأيه على
غير ذلك (٢) .

وما ذكره ابن هشام عن زيادتها بعد (ألا) الاستفتاحية فيه نظر وذلك
أن الشاهد الذى ساقه مجهول النسبة ولا يحتاج بكلام لا يعرف قائله وكذلك
الرأى فى زيادتها قبل مدة الإنكار ، وإذا صح ما ذهب إليه فإن ذلك يخرج
من باب الضرورة إلى سعة الكلام واقترابه من الفصح الذى يقاس عليه .

زيادة حرف الجر فى المواضع التى لا تزداد فيها فى سعة الكلام :

منها زيادة (اللام) على المفعول المتأخر عن الفعل العامل فيه وذلك
تقوية للعمل نحو قول عبد الشارق بن عبد العزى (٣) :

فلما أن توافقتنا قليلاً أنحنى للكلاكل فارتيمينا (٤)

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٢) والضرائر للألوسى ص (٣٢٥) .
(٢) الضرائر للألوسى ص (٣٢٥) وذكر شاهداً لم يعرف قائله على زيادة (أن) بعد
(ألا) الاستفتاحية وهو قول الشاعر :

ألا أن سرى ليل فبت كثيراً أحاذر أن تنأى النوى بغضوباً
وهامش الصفحة تعليق على زيادتها قبل مدة الإنكار قوله : (إنيه) قال اللسوقي : هذا
يحتمل أن تكون مدة الإنكار اجتلبت بعد زيادة أن فتكون المدة ياء لأنك تكسر النون لالتقاء
الساكنين فلا تكون الزيادة إلا ياء ، ويحتمل أن تكون المدة اجتلبت قبل زيادة أن فتكون المدة
ألفاً لماقها بعد فتحة نون الضمير والأصل : أأناه ثم زيدت أن بعد النون والألف فالتقى ساكنان
فكسر أولهما وهو نون أن المزيمة فانقلبت الألف ياء .

الضرائر وما يسوغ للشاعر دون التأثر ص (٣٢٥) .

(٣) البيت لعبد الشارق بن عبد العزى الجهنى أو لسلمة بن الججاج الجهنى .
انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٧) .

(٤) حماسة أبى تمام (٢٥١/١) ، وخماسة البحترى ص (٦١) كما فى ضرائر الشعر

لابن عصفور ص (٦٧) ، وموارد البصائر لـ ٣٢ وفيه قال ومثله قوله :

ومن يك ذا عظم صليب رجاً به ليكسر عود الدهر والدهر كاسر

أراد : أنحنأ الكلاكل فزاد اللام ضرورة .

قال أبو حيان : (ويجوز دخول اللام على الفعل المتعدى لمواحد إن تقدم فإن تأخر فلا يجوز ذلك إلا ضرورة أو ندوراً) (١) وقال ابن عصفور : (وقد يجيء ذلك في سعة الكلام نحو قوله تعالى : « قل عسى أن يكون ردف لكم » (٢) أى : يذكر إلا أن ذلك لا يحسن إلا في الشعر . فلذلك أورد في الضرائر) (٣) .

ومن ذلك زيادة الباء الجارة للضرورة :

والباء لا تزداد في سعة الكلام إلا في فاعل كنى ومفعوله . وفاعل فعل التعجب وخبر لا أو ليس وما عدا هذه المواضع لا تزداد إلا في ضرورة أو شاذ (٤) .

ومن زيادتها للضرورة قول قيس بن زهير :
ألم يأتنيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد (٥)

= والأصل : رجا به أن يكسر عود الدهر أى مغالبة الزمان والعلوفية ، ومثله أنشد ابن هشام :
وملكت ما بين العراق ويثرب ملكاً أجار للملم ومعايد
والأصل : أجار مسلماً ، قال الجوهري : (واستجار من فلان فأجاره منه وأجاره الله من العذاب) . (ل ٣٢ - ٣٣) .

(١) المرجع السابق ص (ل ٣٢) وقال أيضاً في (ل ٣٣) وقال أبو حيان :
وَألا يزداد غير اللام من حروف الجر إلا أن يحفظ أو ضرورة ، يعنى لا يجوز دخول غير اللام من حرف الجر على مفعول الفعل المتعدى لمواحد إلا شاذاً ، أو لضرورة الشعر .
(٢) سورة النمل بمض الآية : ٧٢ وتسامها : « بعض الذى تستعجلون » .

(٣) ضرائر الشعر ص (٦٧) وبهامشه تعليق على الاستشهاد بالآية نقلاً وفي معنى اللبيب ص (٢١٥) قال ابن هشام : وليس منه ردف لكم خلافاً للمبرد ومن واقفه بل ضمن ردف معنى اقترَب ، فهو مثل : اقترَب للناس حسابهم .

ونعجب لمثل هذا القول من ابن عصفور مع أن زيادة حرف الجر وردت في القرآن الكريم في الشاهد الذى ذكره فكيف يستقيم قوله : إن ذلك لا يحسن إلا في الشعر .

(٤) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٤) وما نقله الألوسى في الضرائر ص (٣٢١) عن ابن هشام .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٤٥ ، ٦٢) ، وما يجوز للشاعر للقرآن بتحقيق المنعرج الكعبي الشاهد ١٠١ ص (٣٤) وموارد البصائر (ل ٣٣) والضرائر للألوسى ص (٢٢١) كما ناقشه الفارفى في الإنصاح ص (١٧٠) من حيث ثبوت الياء وإجرائه مجرى الصحيح وذكر أن ذلك من قبيل الضرورة .

والمعنى : ألم يأتيك ما لا قت لبون بنى زياد فزاد الباء فى فاعل يأتى
وقول النمر بن تولب (١) :

ظهرت ندامته وهان بسخطها شيناً على مربوعها وعذارها (٢)

والمعنى : هان سخطها . وقول عمرو بن ملقط :

مهما لى الليلة مهماليه أودى بتعلى وسرباليه (٣)

والمعنى : أودى نعلالى وسرباليه (٤) .

وقول امرئ القيس :

ألا هل أتاها والحوادث حمة بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا (٥)

والمعنى : ألا هل أتاها أن امرأ القيس .

(١) هو النمر بن تولب بن أقيش من عكل جاهل أدرك الإسلام كان صحابياً وشاعراً واسع العطاء كثير القرى وهاباً لماله ، سمى الكيس لحسن شعره ، عده أبو زيد القرشى من الطبقة الثانية أصحاب المجمرات مع عبيد بن الأبرص وعنترة وعدي بن زيد .

انظر : ترجمته فى طبقات فحول الشعراء ص (١٣٤) والخزانة : (١٥٦/١) .

(٢) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٤) .

(٣) هو عمرو بن نعام بن غياث بن ملقط الطائي شاعر جاهل كما ذكر فى ابن عصفور ص (٦٣) .

(٤) ورد الشاهد فى ابن عصفور ص (٦٤) ونفى الأيب ص (١٠٨) وموارد البصائر

(ل ٣٣) والألويس ص (٣٢٠) .

(٥) الإنصاف : (١٧١/١) ولسان العرب مادة (ب ق ر) والخزانة (١٦١/٤) وضرائر

الشعر لابن عصفور ص (٦٣) = وهو من قصيدته التى مطلعها :

سمالك شوق بعد ما كان أقصرا وحلت سليمى بطن ظلي فمرعرا

ولكننى وجدته فى زياداته التى زادها الطوسى والسكرى وابن النحاس فى هذه القصيدة .

وفى ذيل الإفصاح ص (٣١٦) :

■ وحلت سليمى بطن ظلي فمرعرا ■

وقوله : (بيقرا) مأخوذ من قولهم :

بيقر الرجل إذا هاجر من أرض إلى أرض وخرج إلى حيث لا يدرى ، أو نزل الحضر وأقام هناك وترك قومه بالبادية .

وهذا الشاهد من باب زيادة الباء فى الفاعل فى قوله : بأن امرأ القيس فإن المصدر المؤول

فى موضع رفع فاعل آتى ، وكما أسلفنا فإنها تزداد فى الفاعل على ثلاثة :

زيادة واجبة فى فاعل أفعل التمجيد - وفى فاعل كفى الذى هو بمعنى حسب وهذا غالباً .

وأخيراً زيادة شاذة كما فى هذا الشاهد وما سبقه من قول قيس بن زهير .

وقوله :

وكذلك لا خير ولا شر على أحد دائماً (١)
والمعنى : لا خير ولا شر على أحد دائماً . وزاد الباء في خبر (لا) .

ويختتم ابن عصفور مبحث زيادة (الباء) بقوله :

(وبالجمللة لا تنفاس زيادة الباء في سعة الكلام إلا في : خبر (ما)
وخبر (ليس) وفاعل (كفى) ومفعوله . وفاعل (أفعل) بمعنى ما أفعله
نحو قولك : ما زيد بقائم وليس عمرو بذاهب « وكفى بالله شهيداً » (٢) أى :
كفى الله شهيداً . وكفى بنا حبك وأحسن زيد تريد : ما أحسنه .
ويلزم زيادتها في فاعل (أفعل) بمعنى ما أفعله .

وما عدا هذه المواضع لا تزداد فيه الباء إلا في ضرورة أو شاذ من الكلام
يحفظ ولا يقاس عليه (٣) .

وللنحاة على هذا الموضع تعليقات كثيرة لكنها تتلاقى مع ما قرره
ابن عصفور (٤) .

(١) وهذا أيضاً غير مثبت في الديوان ولكن ابن عصفور نسبه إلى امرئ القيس : ضرائر
الشعر ص (٦٢) . ونسبه ابن منظور في مادة (حكم) الفهل واسمه خزر بن لوزان .

(٢) سورة الفتح بعض الآية : ٢٨ .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٤) وهذا القول ذكره ابن هشام في المغنى ونقله
بنصه ، الألويسي في الضرائر ص (٣٢١) .

(٤) ومما جمعه ابن عبد الحليم في موارد البصائر (ل ٣٣) هذه التعليقات قوله : فن زيادتها
عليه (مفعول الفعل لمتعدى) ما أنشده ابن عصفور في شرح الجمل :

« نضرب بالسيف و نرجو بالفرج »

قال : يريد : نرجو الفرّج (لم ينسب إلى قاتل) .

انظر : هذا الشاهد في ضرائر ابن عصفور ص (٦٣) .

وأنشد ابن هشام :

« سود المحاجر لا يقرآن بالسور »

أراد لا يقرآن السور . وضمن بعضهم (نرجو) معنى : نطمع ، (و يقرآن) معنى :

يرقبين ويتبركن . قال ابن هشام : وأنه يقال : قرأت بالسورة على هذا المعنى ، ولا يقال :

قرأت بكتابتك لفوات معنى التبرك فيه .

وفي تعليق على شاهد عمر بن ملقط قال ابن الحاجب : الباء معدية كما تقول : ذهب بعلى »

ومن ذلك زيادة (على) :

نحو قول حميد بن ثور :

أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاة تروق

وقد اختلف ابن هشام في الرأي على الضرورة في هذا البيت مع ابن عصفور فمن رأى ابن عصفور أن الفعل (راق) إنما يتعدى بنفسه دون حاجة إلى الحرف (على) إلا في الضرورة ، لكن ابن هشام يرى أن المراد بالفعل في البيت العلو والرفعة على غيره من الأغصان الماثلة ومن ثم عداه حميد (بعلی) .

قال ابن عصفور : (التقدير : أفنان العضاة تروق ، لا يحتاج في تعديها إلى حرف جر ، وإنما يقال : راقى الشيء يروقى أى أعجبني (٢) ولا تقول : راق على الشيء إلا في الضرورة) .

ونقل ابن عبد الحلیم في موارد البصائر رأى ابن هشام في هذا البيت معقياً وقال ابن هشام : وفيه نظر ، لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه . ولا معنى ههنا ، وإنما المراد : تعلو وترفع على سائر أغصان العضاة ، فضمن (تروق) معنى ترفع فعدها بعلی . قلت في الصحاح : إن حميداً كنى بالسرحة في هذا البيت عن امرأة وإذا كان كذلك أمكن أن يكون (أفنان العضاة) كناية عن نسوة أخريات فيصح إسناد الإيجاب إليهن فيبقى تروق على معناه من غير

— ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلام يعود إذا قدر ضميراً في أودى — وقال ابن الصايغ (تعليقاً على بيت قيس بن زهير) : إن الباء متعلقة بتمنى وأن فاعل يأتي : مفسر والمساءلة من باب الاعمال . . وأنشد ابن جني :

فأصبحن لا يسألنه عن بهاية أصعد في علو الهوى أم تصوبا

فإنه زاد الباء وفصل بها بين عن وما جرته وهذا من غريب مواضعها .

(١) حميد بن ثور بن عبد الله يتصل نسبه بنزار بن معد شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام .

انظر : الخزافة (٥٤٧/٢) . وقوى الاحتجاج به شيوع شاهده في كتب النحاة وخلافهم

حواله ويكاد لا يوجد شاهد أقوى منه في هذا الموضع .

(٢) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٦) والجملة الأخيرة ليست فيه بل هي

ثابتة في الموارد .

تضمنين ويكون للبيت حينئذ معنى صحيح (١) والرأى الأول أوضح وأقرب إلى الفهم .

ومن ذلك زيادة (من) على النكرة والمعرفة في الكلام الواجب :

نحو قول الأسود بن يعفر :

هوى بهم من حبههم وسفاههم من الريح لا تمرى سحاباً ولا قطراً (٢)

والتقدير : هوى بهم الريح .

ونحو قول عنتره العبسي :

وكانما ينأى بجانب دفها الو حشى من هزج العشى مأوم (٣)

والتقدير : ينأى هزج العشى بجانب دفها الوحشى ويضيف ابن عصفور :

وبدل على أن (من) زائدة و (هزج) موضع رفع بـ (ينأى) قوله

(يعنى عنتره) :

هر جنب كلما عطف له غضبي أبقاها باليدين وبالضم

فأبدل (هر) وهو مرفوع من (هزج) (٤) .

(١) موارد البصائر لفرائد الضرائر (ل ٢٣) واستطرد شارحاً للشاهد في (ل ٣٣ = ٣٤)

مبدأ استعمال آخر لعل وهو التعمييض بقول ابن عبد الحليم والعصاة : كل شجر يعطو له شوك
وواحدها عصاة ، وعصاة بحذف الهاء الأصلية كما حذف من الشفة .

وقد زاد على التعمييض كقول الشاعر :

إن الكريم وأبيك يتمثل إن لم يحسد يوماً على من يتكل

قال ابن هشام : أى من يتكل عليه فحذف عليه وزاد (على) قبل الموصول تعمييضاً .

قاله ابن جنى ، وقيل : المراد إن لم تجد يوماً شيئاً ثم ابتدأ مستفهماً فقال : على من يتكل وقوله :
يتمثل : يضطرب كما في الصحاح .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٤) .

(٣) المرجع السابق نفسه ، والدف : الجانب ، وهزج العشى المقصود به : هر -

مأوم : مشوه .

(٤) البيتان في ديوان عنتره بن شداد تحقيق : عبد المنعم شلى المكتبة التجارية القاهرة

ص (١٤٧) والمعلقات العشر ص (١٢٧) وانظر ذيل ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٤ ، ٦٥)

وكانه قال : تنأى بجانبها من هر يخذلها هزج العشى ، لأن السنائير أكثر صياحها بالعشبات

وبالليل وروى تنأى بالتاء ويكون الفعل للناقة وهر تجرد تجمله بدلا من هزج العشى ومن روى

بالياء رفع الهر بينأى ، وقالوا : إنما جعله بالعشى لأنه ساعة الفتور ، فأراد أنها أنشط ما تكون

في الوقت الذى تغتر فيه الإبل ، فكأنها من نشاطها يخذلها هر تحت جنبها الأيمن (دفعها الوحشى)

وجنب : محبوب يقول : كلما عطف الناقة للهر أبقاها الهر .

وقد حلد النحاة شرطين لزيادة (من) في الابتداء :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة .

الثاني : أن يسبق المبتدأ بنى أو استفهام بهل .

ومما نقله ابن عبد الحليم في زيادة (من) من أقوال النحاة :

قال أبو حيان : من زائدة بشرطين :

أحدهما : دخولها على نكرة خلافاً للأخفش إذ أجاز دخولها على معرفة .

والثاني : كون الكلام نفيًا أو نهيًا أو استفهاماً لا شرطاً خلافاً لبعض البصريين في الشرط ولا واجباً خلافاً للكوفيين والأخفش فيه . ومعناها استغراق الجنس أو تأكيده والبصريون يجيزون في الضرورة دخولها في الواجب على المعرفة .

وزاد ابن هشام شرطاً ثالثاً وهو : كون مجروره فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ (١) .

ويقول الشيخ محي الدين في الانتصاف : (من) تراد على المبتدأ بشرطين :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة .

والثاني : أن يتقدم عليه نى أو استفهام بهل خاصة (٢) .

والملاحظ أن هذه الشروط مفقودة في الشواهد السابقة أو بعضها مفقودة ومن ثم عدت زيادة (من) فيها من قبيل الضرورة .

(١) موارد البصائر : (ل ٣٤) .

(٢) ذيل الإنصاف : (١٧٠/١ - ١٧١) حيث استشهد بقوله تعالى : « فامنكم من

أسد عند حاجزين » ، وقوله جلست حكته : (فهل لنا من شفاء فيشفعوا لنا) ، وقول بنت أوس الضبية :

ومالى إن أحببت أرض عشيري وأبغضت طرفا القصية من ذنب

فإن قولها : (ذنب) مبتدأ دخلت عليه (من) الزائدة وخبره هو الجار والمجرور في أول البيت الذى هو قولها : (لى) . ثم قال : وهذان الشرطان مستكبران فيما ذكرنا لك من الشواهد .

أما زيادة الكاف ففيها نظر :

فقد عدها ابن عصفور زيادة ضرورة واستشهد برجز الروبة (١) وشايحه الألوسى في ذلك بالرغم من بسطه لرأى المعارضين وإحساسه بوجاهة رأيهم إذ يقول في نهاية العرض : ولعل ابن عصفور لم يلتفت إلى هذه الكلمات لضعف سند ورودها وقد تبعناه وجعلنا زيادة الكاف من الضرائر (٢).

ولقد عد ابن مالك شاهد روبة الذي استشهد به ابن عصفور من مثل قوله تعالى : « كَأَمْثَالِ اللَّوْلُوِّ الْمَكْنُونِ (٣) » في تخریجه لجر (الوجه) من يكتمليك الوجه والكفين (٤).

وفي المسألة (٤٠) كم مركبة أو مفردة . علق الأنباري على زيادة الكاف وعدها كثيرة وسوى بين زيادتها في شاهد روبة وبين زيادتها في الذكر الحكيم مما يستفاد منه أن زيادتها في الشاهد ليست بضرورة يقول :

(١) * لواحق الأقراب فيها كالمق .
قال ابن عصفور : والمق : الطول . ألا ترى أنه إنما يقال : في الشيء طول ولا يقال : فيه كالطول . ضرائر الشعر ص (٦٥ - ٦٦).

(٢) انظر : انضائر للألوسى ص (٣٢٢ ، ٣٢٣) حيث بسط القول في هذا الموضع مقدماً آراء العلماء فيه قال ابن عصفور في كتاب الضرائر : إن زيادة الكاف في كتاب محصورة بالضرائر الشعرية . قال روبة بن المبراج من جملة أبيات كثيرة في وصف أتن حمار الوحش التي شبه ناقته بها في الجلادة والممو السريع :

قب من القعداء حقب في سوق لواحق الأقراب فيها كالمق
فالكاف في قوله : (كالمق) قال ابن جني في (سر الصناعة) : المقق الطول ، ولا يقال في الشيء كالطول ، وإنما يقال : فيه طول ، فكأنه قال : فيها مقق أي طول . وذهب قوم إلى أن زيادة الكاف لا تختص بالضرائر الشعرية فقد قال أبو علي : وأما مجيء الكاف حرفاً زائداً لتغير معنى التشبيه ، فقولهم فيما حدثناه عن أبي العباس فلان كفى الهيئة يريدون : فلان ذو الهيئة فوضع المجرور رفع ، ومنه :

* لواحق الأقراب فيها كالمق .

أي : فيها مقق لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولا ، وليس يريد أن شيئاً مثل الطول نفسه ومنه « ليس كثلثه شيء » ومنه أيضاً : (أو كالذي مر على قرية) .

وقال أبو حيان : وحكى الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأقط ؟ قال : كهين يريد هيناً . ومن زيادتها قول بعضهم : كذا أخذت في حديثك جواباً لمن قال : مذكم لم تر فلانا . يريد : مذ أخذت .

(٣) سورة الواقعة آية : ٢٣ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص (٢٠٠) .

وزيادة الكاف كثيرة . قال الله تعالى : « ليس كمثله شيء » ، وحكى عن بعض العرب أنه قيل : كيف تصنعون الأقط ؟ قال : (كهين) ثم أنشد رجز روثبة (١) . وقد ناقش البصريون هذه المسألة في معرض قولهم : بإفراد (كم) وليس بتركها (٢) .

وأما قوله تعالى : « ليس كمثله شيء » ، فلا نسلم أن الكاف فيه زائدة ، لأن (مثله) ها هنا بمعنى هو ، فكأنه قال : ليس (ك) هو شيء والمثل يطلق في كلام العرب ويراد به ذات الشيء ، ويقول الرجل منهم : مثلي لا يفعل هذا أي أنا لا أفعل هذا ثم لو قلنا : إن الكاف ها هنا زائدة لما امتنع لأن دخول الكاف ها هنا كخروجها ، ألا ترى أن معنى : « ليس مثله شيء » ومعنى : « ليس كمثله شيء » (٣) واحد .

وكذلك الكاف في قوله (كهين) (٤) ، وقول الراجز (شاهد ابن عصفور) بخلاف الكاف في (كم) فإن الكاف في (كم) ليس دخولها كخروجها . والذي نميل إليه هو إخراج الكاف من باب الضرائر لكثرة مجيئها زائدة في سعة الكلام وفي القرآن الكريم .

ومنها زيادة (في) :

هذا الموضع لم يرد له ذكر في كتب الضرائر التي بين أيدينا سوى كتاب ابن عصفور وقدم شاهداً واحداً على زيادة (في) ضرورة وهو قول سويد بن أبي كاهل (٥) :

أنا أبو سعد إذا الليل دجا تحال في سواده يرتدجا
والتقدير : تحال سواده يرتدجا (٦) ويستدرك ابن عصفور فيعقب على

(١) الإنصاف : (٢٩٩/١) .

(٢) راجع : الإنصاف (٣٠١/١ - ٣٠٣) .

(٣) بعض الآية : ١١ من سورة الشورى وتامها : « وهو السميع البصير » .

(٤) إشارة إلى ما حكى عن بعض العرب من قول سبق ذكره .

(٥) شاعر مخضرم له قصيدة مختارة في المفضليات ط ٥ ص (١٩٠) وفيها ترجمة له «

وجعله ابن سلام من شعراء الجاهلية الطبقة السادسة ص (١٢٨) بعد عترة بن شداد والخزاعة « (٥٤٧/٢) .

(٦) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٦ ، ٦٧) .

زيادة الحروف الثلاثة الأخيرة بقوله :

(و زيادة هذه الأحرف الثلاثة أعنى : (الكاف) . و (على) .
(في) من القلة والتدور ، بحيث لا يجوز القياس عليها عند أحد من
النحويين) (١) وكأني بآبن عصفور غير مطمئن لما حكم به من زيادة هذه
الأحرف للضرورة فعدها من باب النادر أو القليل الذي لا يجوز القياس عليه .

دخول الحروف بعضها على بعض من ذلك (ما) (٢) وزيادتها بعد كاف الجر :

نحول قول الأعشى :

كما راشد نجمدين امرأ تفكر ثم ارعوى أو ندم (٣)
يعنى : كراشد ، وزاد (ما) بعد الكاف (٤) .

(١) المرجع السابق ص (٦٧) .

(٢) أوردها ابن عصفور ضمن فصل عقده لزيادة (حرف الجر في المواضع التي لا تزداد فيها
في صفة الكلام) ومثل لذلك زيادة الباء وزيادة (من) وزيادة الكاف وزيادة (على) وزيادة
(في) وزيادة (اللام) ثم قال : ومنها زيادة (ما) مع أن (ما) ليست من حروف الجر وإنما
الأولى أن يدخلها ضمن فصل عقده بعد ذلك هو (إدخال الحرف على الأحرف) .

راجع : ضرائر الشعر له ص (٦٢ - ٦٩) .

(٣) انظر : ديوان الأعشى ص (٣٥) ط أول وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٧ - ٦٨) .

(٥) ساق ابن عصفور بعد ذلك شاهدين على هذا الموضع ثم نعتد بهما ذلك لأن الأول منهما
كان (للكيفية) وهو أموى قتل سنة ١٢٦ هـ والآخر (لعدى بن زيد) وشاهده لنا عليه ملحظان :
الأول : فساد روايته التي رواه بها عروضيا :

• كما أنتم كنا وكنا نحن تكونون •

والصحيح ما روى في المحاسن والأضداد ص (٥٦) :

لكما كنتم فكنا وكنا كنا تكونون

أما الثاني : فإن عدى بن زيد ممن لا يحتج بشعره لسكتاه الحيرة ومراكنة الريف فلان
لسانه وسهل نطقه مما جعل ابن قتيبة يقول فيه : وعلأؤنا لا يرون شعره حجة وقد جعله ابن سلام
من الطبقة الرابعة ص (١١٧) وفي جمهرة أشعار العرب عنه أبو زيد القرشي من أصحاب الجمهرات
في الطبقة الثانية وانظر الشعر والشعراء ص ٣٤ وترجم له بروكلمان في الفصل التاسع ضمن
شعراء اليهود والنصارى ص (١٢٤) ومن ثم ضربت صفحاً عن ذكرهما .

أما زيادة (ما) بعد كما فقد استشهد بقول ابن هرمة :

كما ما امرؤ في معشر غير قومه ضعيف الكلام شخصه متضائل

وزيادة (ما) بين البدل والمبدل منه في قول الأعشى :
 وكأنه لهُق السراق كأنه ما حاجبيه معين بسواد (١)
 أراد : كأن حاجبيه فزاد ما بين الضمير وما هو بعضه .

أما زيادتها في أول الكلام :

فقد قال عنه ابن عصفور إنه أقل من ذلك نحو قول عبدة بن الطبيب (٢) :
 ما مع أنك يوم الورد ذو جرز ضخم الجزارة بالسلمين وكار
 ما كنت أول ضب صاب تلعت غيث فأمرع واستخلت له الدار

قال أبو زيد : (ما) زائدة (يريد : مع أنك يوم الورد ذو جرز
 ما كنت أول ضب تلعت غيث) (٣) . ومن هذا الباب إدخال الحرف على
 الحرف على جهة التأكيد لاتفاقهما في اللفظ والمعنى ، أو في المعنى
 لا في اللفظ .

وقد يتبادر إلى الذهن شبهة تعارض بين كون الحرف زائداً وكونه يفيد
 التوكيد والحقيقة أن الحروف الزائدة فائدة في الكلام إما لفظية وإما معنوية ،
 وفائدته المعنوية تأكيد المعنى الثابت وتقويته وأما اللفظية فهي زخرف للكلام
 وزيادة لفصاحته أو تهيبته لإقامة وزن أو نحو ذلك ولا يصح بحال خلط
 الحرف الزائد من إحدى هاتين الفائدتين وإلا صار لغواً وعيباً .

وقد فصل شارح الكافية القول عن الحروف الزائدة معناها وفوائدها

= يريد كما امرؤ . ولكن القائل أيضاً لم نخرج بشعره فهو من عاصروا جريراً ومات سنة ١٧٦ هـ .
 انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (٥٤٩) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٨)
 والجزانة : (٢٠٣/١) .

(١) الكتاب : (٩٠/١) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٩) ، وهو منسوب
 لأبي حية النخعي في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ص (٧٠٨ ، ٥٧٩) .

(٢) هو عبدة بن زيد بن عمر بن علي التميمي من مخضرمي الجاهلية والإسلام له شعر مختار
 في المفضليات ص (١٣٤) وما بعدها ط ٥ ، وترجمته في الشعراء السود ص (٦٢) والأغاني :
 (١٦٣/١٨) وهو من الشعراء اللصوص الفرسان مات نحو سنة ٦٤٥ م - ٢٥ هـ .

(٣) في ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٩) والجرز : القوة . والجزارة : القوائم
 يعني ما هنا يديه وزجله ، والسلمان : الدلوان ، والوكار : الدماء .
 والمختصر : (٩١/٢) = ابن السجري : (٣٧٠/١ ، ٢٢٠/٢) .

تقتبس منه ما يلقي مزيداً من الضوء حول هذه المسألة وقد تشعبت مواضع الضرورة فيها .

يقول الشيخ رضى الدين (١) قوله : (حروف الزيادة إن وأن وما ولا ومن والباء واللام . . .) قيل : فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية ، فالمعنوية تأكيد للمعنى كما . تقدم في (من) الاستغراقية . والباء في خبر (ما) وليس .

(فإن قيل ، فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية) .

قيل : (إنما سميت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئاً لما لم تغيّر فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها) .

ويلزمهم أن يعدلوا على هذا إن ، ولام الابتداء ، وألفاظ التأكيد اسماً كانت أو لا . زوائد ولم يقولوا به .

وبعض الروائد يعمل كالباء (ومن) الزائدتين (٢) ، وبعضها لا يعمل نحو : (فبها رحمة) (٣) .

ويستطرد في حديثه عن فوائد الحروف الزائدة من الجانب اللفظي فيقول : (وأما الفائدة اللفظية فهي لتزيين اللفظ ، وكونه زيادتها أفصح أو كون الكلمة والكلام بسببها مهياً لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السمع ، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً وإلا عدت عبثاً . . . ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء . وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد إحداها عن الأخرى) .

(وإنما سميت هذه الحروف زوائد ، لأنها قد تقع زائدة . لا لأنها لا تقع إلا زائدة بل وقوعها غير زائدة أكثر ، وسميت أيضاً حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو جمع أو غير ذلك) (٤) .

(١) شرح الرضى على الكافية : (٣٨٤/٢) .

(٢) سورة آل عمران بعض الآية : ١٥٩ .

(٣) تعمل في اللفظ لا في التقدير فقولنا : (ما من أحد) يعرب أحد مبتدأ في التقدير ومجرور آ في اللفظ .

(٤) شرح الرضى على الكافية : (٣١٤/٢) .

ومن أمثلة دخول الحرف على الحرف على جهة التأكيد دخول اللام على لام الجر (١) ودخولها على لقد (٢) ومن ذلك دخول (عن) على الباء . نحو قول الأسود بن يعفر :

فأصبحن لا يسألنّه عن بما به أصعد عن جو السما أم تصوبيا
فزاد (عن) على الباء للتوكيد

قال ابن عصفور (٣) : لأنهم يقولون : سألت عنه ، وسألت به والمعنى واحد ، ومن هذا القبيل قول النابغة في أحد القولين (٤) :
إلا الأوارى لا إن ما أئينها والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد
فجمع بين (إن) و (ما) الزائدتين بعد لا النافية تأكيداً للنفي وقول الآخر (٥) :

طعامهم لئن أكلوا معن وما إن لا تحالك لهم ثياب

(١) مثل قول مسلم بن معبد الوالي :

فلا والله لا يلقى لماني ولا للما بهم دواء

حيث زاد على لام الجر لاماً أخرى للتوكيد . ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٩٣) وفيه أن البيت ينسب إلى والبة بن الحارث بن ثعلبة وفي الإنصاف ص (٣٣٣) غير منسوب إلى أحد ، وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٦٩) منسوب لبعض بني أسد . وفي رسالة الملائكة منسوب لمسلم بن معبد وبالخاصة كلمة عنه ص (١٩٤) .

(٢) كقول الشاعر :

ولئن قوم أصابوا غرة وأصينا من زمان رفقاً

للقد كانوا لدى أزماننا لصنيعنا لباس ونق

زاد لاماً على لقد وهذا ممتنع في الكلام على حد قول القزاز في ضرائر الشعر ص (١٩٣) ، وفي الخزانة : (٥٣٥/٤) (أدخل على لقد لاماً أخرى لكثرة ما تلزم العرب اللام في لقد حتى صارت كأنها منها) والبيت غير منسوب لأحد . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٠) ورسالة الملائكة ص (١٩٤) وروايته :

■ وأصينا من زمان رفقاً ■

■ للقد كنا لدى أرجلنا ■

لصنيين لباس ونق

(٣) في ضرائر الشعر ص (٧٠) .

(٤) كما أسلفنا من قول الفراء .

انظر : الشاهد فيما سبق .

(٥) هو أمية بن أبي الصلت كما في الخصائص : (٢٨٢/٢ و ١٠٨/٣) كما جاء بذييل

ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٠) .

زيادة حروف العطف : الواو - الفاء - بل - أم

زيادة الواو (١):

في قول أبي خراش الهذلي (٢) :

لعمر أبي الطير المربة غسدة على خالده لقد وقعت على لحم (٣)
ولحم امرئ لم تطعم الطير مثله عشية أمسى لا يبين من البكم
أراد : لحم امرئ وهى بدل من لحم في البيت الأول ، ولما اضطر زاد
الواو بين البدل والمبدل منه .

وحول زيادة الواو مطلقاً اختلف الكوفيون والبصريون فجوز الكوفيون
وقوع العاطفة زائدة وشايعهم في هذا الرأي من البصريين الأنخفش والمبرد
وابن برهان ومنع البصريون هذا وقالوا : إن الواو حرف وضع للمعنى
وفندوا ما ذهب إليه الكوفيون وما استشهدوا به على أنه يمكن أن يحمل
فيه على أصله .

وقال ابن جني : (ما يدعيه الكوفيون من زيادة واو العطف نحو قول
الله عز وجل : « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » (٤) قالوا : الواو هنا
زائدة مخرجة عن العطف والتقدير عندهم فيها : « حتى إذا جاءوها فتحت
أبوابها » . وزيادة الواو أمر لا يشتهه البصريون ، لكنه عندنا على حذف
الجواب (٥) .

ولم يجعل أحد زيادة الواو من الضرورة غير ابن عصفور فلقد قرر

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧١) ورسالة الملائكة ص (٦١) وروايته المربة
بالضحي .

(٢) اسمه خويلد بن مرة شاعر مخضرم وفارس فاتك ، اشتهر بالعدو وكان يسبق الخليل ،
وترجمته في ديوان الهذليين : (١١٦/٢) ط دار الكتب المصرية سنة (١٩٤٨ - ١٩٤٩ م) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧١) ورسالة الملائكة ص (٦١) وروايته :
المربة بالضحي ، والبيت الأول في ديوان الهذليين : (٥٤/٢) مع خلاف يسير .

(٤) سورة الزمر بعض الآية : ٧٣ .

(٥) انظر : الخصائص : (٤٦٢/٢) « وانظر المسألة ص (٦٤) في ج ٢ من الإنصاف .

البغدادى في الخزانه أنه : ذهب ابن عصفور في كتابه (الضرائر) إلى مذهب الكوفيين . إلا أنه خص زيادة الواو بالشعر وهذا تحكم منه من غير فارق (١) ويبدو أن البغدادى كان مصيباً في دعواه بأن هذا الموضع لم يقرر في باب الضرائر إلا من قبل ابن عصفور . ذلك لأن كتب الضرائر التي بين يدي لم تتعرض لذكره .

لكن ابن عصفور أطنب في ذكره فعدّها زائدة بين الصفة والموصوف وزائدة في جواب لما (٢) وفي جواب إذا (٣) وفي خبر كان (١) .

ولم نشأ إطالة الحديث فيما أعرض النحاة عن الحديث فيه ، لا سيما أن شواهد ابن عصفور التي برهن بها على زيادة الواو في هذه المواضع لم تنهض دليلاً لصحة ما ذهب إليه (٥) ويبدو فيها الانحياز إلى رأى

(١) فيما أنشده الفراء ولم يمز لقائل لكنه يمكن القول : بأنه شاعر أموى لما يستشف من معنى قوله :

فإن رشيداً وابن مروان لم يكن ليفعل حتى يصدر الأمر مصدراً
قال ابن عصفور : يريد أن رشيد بن مروان ، فزاد الواو بين الصفة والموصوف «
ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧١) ، والضرائر للألوسي ص (٢٩٩) .
(٢) نحو قول الخليلية :

ولما رأى الرحمن أن ليس فيهم رشيد ولا ناه أخساء عن الدر
وصب عليهم تغلب بنه وائل وكانوا عليهم مثل راعية البكر
قال ابن عصفور : يريد صب عليهم فزاد الواو في جواب (لما) ، ضرائر الشعر ص (٧٢)
وشرح الكافية : (٣٦٨/٢) .

(٣) أنشد ابن عصفور البيتين التاليين شاهداً ولم يمزها لقائل :
حتى إذا قلمت بطونكم ورأيتم أولادكم شبوا
وقلبم ظهر المحن لنا أن اللثم الفادر الحب
وقال : يريد قلبم فزاد الواو في جواب إذا وروى الفارق البيت الثاني في معرض شرحه
لكلمة (الحب) . (إن الغدور الخائن الحب) الإفصاح ص (٣١١) .

(٤) استشهد بما أنشده الأخفش لهذا الموضع :
كنا ولا تعمى الخلية بعلها فاليوم تضربه إذا ما هو عصى
وقال : الواو زائدة في غير كان والتقدير (كنت يثست) وكنا لا تعمى الخلية بعلها .
(٥) حيث إن أغلبها غير معزو لقائل وبعضها عزى إلى من لا يحتاج له شعر وسواء هذا أم ذلك فإننا لم نعول عليهما في منبج بحثنا ، والجدير بالملاحظة أن الشاهد الأخير وقد نسب المحقق للرخيم العبدى يبدو فيه الاضطراب وعدم الاستقامة إذ التعليق لا يستقيم مع ما ورد من لفظ الشاهد ما يغرى بصرف النظر عنه .

الكوفيين (١). وعلى طريقته نقل الألومى ما أثر حول هذا الموضع من خلاف بين البصريين والكوفيين (٢) وما أورده ابن عصفور فيه مستعرضاً لما أنشده ويكرر كلام البغدادى وحكمه على ابن عصفور قبل ذلك .

(وذهب ابن عصفور فى كتاب (الضرائر) إلى مذهب الكوفيين إلا أنه خص زيادة الواو بالشعر وهذا تحكم منه من غير فارق) (٣) .

ويلاحظ أن العبارة السابقة هى نص عبارة البغدادى التى ذكرناها فى معرض إبداء الآراء حول هذا الموضع ولم يزد عليها شيئاً وهذا موقفه دائماً فى معظم أبواب كتابه فلا يكاد يوجد فيه موضع يستقل الألومى برأى فيه ، وأغلب منقوله عن ابن عصفور فما أكثر ما يقول فيه : (قال ابن عصفور : ذهب ابن عصفور . . . وإليه ذهب ابن عصفور) ومما أنشده الألومى لابن عصفور ولم نجد فى الضرائر المحقق لابن عصفور بالرغم من تفقشنا الدقيق عليه قوله (٤) :

وأنشد قول امرئ القيس : (يعنى ابن عصفور) :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن خبت ذى قفاف عقنقل (٥)

(١) نقل عن الأندلسى فى شرح المفضل (الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شئ مخالف للأصول جملوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين . . . وما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا : نحن نأخذ اللغة من خر شبه الضباب وأكله اليرابيع ، وأنتم تأخذونها من أكلة الشواء وباعة الكواميخ) (الاقتراح ص (١١١) بتحقيق فرات) .
(٢) انظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص (٢٩٧ - ٢٩٨) وقد سجل ما أوجزناه فى الصفحة قبل السابقة .

(٣) هذا نص ما نقلناه عن خزانة الأدب : (٤١٥/٤) . -

(٤) من الملاحظ أن ضرائر الشعر لابن عصفور ظل مفقوداً ولم يثر عليه أحد حتى استطاع بحقه العثور عليه مخطوطاً فى المكتبة الحميدية باستانبول وفى العام الماضى فقط نشره . والظاهر أن ثمة نسخة مخطوطة أخرى لم يلتفت إليها المحقق بالرغم من ذكره وصف المخطوطة ص (٨) يقول : اعتمدت فى تحقيق الكتاب على النسخة الوحيدة الموجودة (ولعل النسخة الأخرى التى نقل عنها الألومى فيها هذه الزيادات التى سذكرها فى الصفحة التالية إن شاء الله .

(٥) الضرائر للألومى ص (٢٩٨) ورد دون تعليق كل من الناقل والمنشد على الواو فيه والذى آراه فى الواو فى قوله : (وانتحى) يكون مطوفاً على أجزنا .

ومن شواهد زيادة الواو قول ابن مقبل (١) :

فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن إلا كلمة حالم بخيال (٢)

يريد : فإذا ذلك وقال ربيعة بن مقروم الضبي (٣) من قصيدة :

ولقد أصبت من المعيشة لينها وأصابني منه الزمان بكلكل

فإذا وذاك كأنه مالم يكن إلا تذكرة لمن لم يجهل (٤)

قال السكري في شرحه :

الواو زائدة : أراد : فإذا ذلك ليس إلا حينه (٥) يقول : إذا كنت
فليس إلا قدر كينونتك فإذا أدبر ذهب .

وإليه ذهب ابن عصفور في كتابه (الضرائر) وأورد البيت وقال :
زيدت الواو لضرورة الشعر .

والملاحظ عليه : عدم تعليقه على شاهد امرئ القيس وكذلك شاهد
الضبي وقد ورد تعليقه على شاهد ابن مقبل متأخراً بعد إيراد بني الضبي .
وفي الحقيقة أنه ليس تعليقاً بل هو اقتباس لرأى السكري وابن عصفور
وهذه الشواهد لم يرد لها ذكر في ضرائر الشعر لابن عصفور المحقق .

زيادة الفاء :

وزيادة الفاء ثابتة عند الكوفيين في الكلام مثلها في ذلك مثل الواو
وقد خصها ابن عصفور بالشعر كذلك في نحو قول أبي كبير :

(١) هو تميم بن مقبل شاعر جاهل أدرك الإسلام وأسلم لله ، كان يحن إلى الجاهلية ويمجدها
ويبكي أهلها ويشعر بغربة في الإسلام . تزوج امرأة أبيه بعد موته واسمها الدهماء وقد أحبا
وتفزل بها كثيراً ، ترجم له ابن سلام في الطبقة الخامسة ص (١٢٥) وانظر الضرائر للألوسي
ص (٢٩٩) .

(٢) الضرائر للألوسي ص (٢٩٩) وقد أورد الألوسي تعليق السكري وابن عصفور على
الواو فيه فيما بعد .

(٣) له شعر مختارة في المفضليات وفي الأصمعيات ضمن شعراء الجاهلية وصدر الإسلام
ويعد أحد شعراء مضر المعدودين في الجاهلية والإسلام عمر ١٠٠ سنة وشاهد القادسية وغيرها
من الفتوح المفضليات ص (١٨٠) ط ٥ .

(٤) الضرائر للألوسي ص (٢٩٩) والكلام فيه عن الواو كما لكلام عنها في بيت ابن مقبل .

(٥) هذا التعليق يتجه إلى قول ابن مقبل : (فإذا وذلك) وهو تعليق يكتنفه الغموض
وقال رضى الدين في شرحه : (أى فإذا للمسلم وذلك الإسلام) تمقيماً على البيت : (٣٦٨ / ٢) .

فرايت ما فيه فثم رزيتسه فلبث بعدك غير راض معمري (١)
زاد (الفاء) على أختها (ثم) وهو يريد : ثم رزيتته .

ومن زيادتها في أول الكلام قول الأسود بن يعفر :
فلنشل قومي ولي في نهشل نسب لعمر أبيلك غسير غلاب (٢)
قال ابن عصفور : (زاد الفاء في أول الكلام . لأن البيت أول القصيدة) (٣) .

وقد تزايد في غير ذلك نحو قول حاتم :
لا تجزعي إن منفساً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي (٤)
والنحاة يقررون إفادة الفاء للترتيب سواء أكانت حرف عطف أم لا ،
وسواء عطفت بها مفرداً على مفرد (٥) أو جملة على جملة (٦) أو حتى كانت

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٣) ولسان العرب مادة (عمر) والضرائر
للألويس ص (٣٠٠) وقد ذكر قبله شاهداً لم يعز لقائل في بداية عرضه لما ذكره ابن عصفور
في هذا الموضع :

يموت أناس أو يشيب فتسام ويحدث ناس والصغير فيكبر
يريد : والصغير يكبر .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٣) والضرائر للألويس ص (٣٠) .

(٣) الموضمين السابقين .

(٤) وروايته :

■ وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ■

شرح الرضى على الكافية : (٣٦٧/٢) والضرائر للألويس ص (٣٠٠) وفي الحاشية :

■ وعزاه بعضهم إلى الهر بن قولب ■

من قصيدة يصف فيها نفسه بالكرم ، ويعاتب امرأته على لومه فيه ■ وكان قد نزل به
أضياف ، فتحر لم أربع قلائص واشترى لهم زق خمر فلامته على ذلك ، وأول القصيدة ■

قامت لتعذلي من الليل اسمي سفه تبيتك الملامة فاهجمي
والجزع : الحزن مطلقاً أو ما يصرف منه المرة عما هو بصده ، وأصله من الجزع وهو
القطع والمنفس ■ ما يرغب ويتنافس فيه ■

(١) يقول الرضى في شرح الكافية (٣٦٥/٢) : (اعلم أن الفاء تفيد الترتيب سواء كانت
حرف عطف أو لا فإن عطفت مفرداً على مفرد ففائدتها أن ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب
إليه ■ وإلى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة فعنى قولك ■ قام زيد فعمرو أى
حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل) .

(٢) وفي هذا يقول الرضى (٣٦٥/٢) : (وإن عطفت الفاء جملة على جملة أفادت كون
مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو : قام زيد فقام عمرو . . .) .

سببیه (۱) فالأولى نحو قولك : حضر محمد فعمر والثانية كقوله تعالى : «مما خطيئتهم أغرقوا فأدخلوا ناراً» (۲) وبعضهم ذهب في تفسيره لهذه الآية أن فيها دليلاً على وقوع عذاب للميت في القبر إذ بعد أن أغرق الله فرعون ومن تبعه أذاقه عذاب النار وهو بعد في لحده .

أما الثالثة فتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء نحو : إن لقيته فأكرمه وغالباً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السبب (۳) بحيث يترتب ما قبلها على حدوث ما بعدها نحو قوله تعالى : «قال فاخرج منها فإنك رجيم» (۴) . ولكن قد تأتي الفاء واقعة موقع السببية وليست كذلك بل تكون زائدة لإفادة التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وربما جاءت الفاء زائدة في غير هذا نحو : (زيد فوجد) (۵) وقوله :

■ وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ■

وقد تزداد (بل) وذلك في أول الكلام :

لكن هذا الموضع نادر (۶) .

أما زيادة أم فقد استأثر ابن عصفور بمعالجتها دون باقي مؤلفي الضرائر وقدم في تضاعيف هذه المعالجة بضعة شواهد منها :

(۱) وهنا يقول رضي الدين (۳۶۶/۲) هذا الذي ذكرناه كله حكم فاء العطف ■ والتي لنير العطف أيضاً لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى بفاء السببية ■ وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط ■ .

(۲) سورة نوح بعض الآية : ۲۵ .

(۳) في شرح الكافية (۳۶۶/۲) : (وكثيراً ما نكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك إذا كان ما بعده سبباً لما قبله) .

(۴) سورة ص آية : ۷۷ . (۵) انظر : شرح الكافية (۳۶۷/۲ - ۳۶۹) .

(۶) لم يستشهد ابن عصفور لهذا الموضع بغير بيت واحد المعجاج :

■ بل ما هاج أحزانا وشجواً قد شجا ■

علق عليه بقوله : ألا ترى أنه زاد (بل) أول الكلام لأن هذا البيت أول الرجز وجعلها وإن لم ينظمها الوزن كالفاء التي انتظمها الوزن في بيت الأسود .

ولا يحفظ زيادة (بل) إلا في هذا البيت . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (۷۳) وفي الحاشية قال الأخفش : وربما استعملت العرب (بل) في قطع كلام واستئناف آخر فينشد الرجل منهم الشعر فيقول :

■ بل ما هاج أحزانا . . . البيت ■

الصحيح : (بال) .

قول ساعدة بن جؤية :

يا ليت شعري لا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشعب من ندم (١)
وقال ابن عصفور : يريد : يا ليت شعري هل على العيش بعد الشعب
من ندم واعترض بقوله : لا منجى من الهرم ، بين شطري الجملة التي في
موضع معموله . ويستطرد في هذا الباب فيقول :
وأجاز الفارسي في قول أبي ذؤيب :

فأجبتها : أما لجسمي إنه أودى بني من البلاد فودعوا (٢)
أن يكون الأصل في (أما) : أم ما وتكون (أم) زائدة و (ما) بمعنى
الذي والتقدير فأجبتها الذي لجسمي أنه أودى . وعلى زيادة (أم) هل
أبو زيد (٣) قوله تعالى : « أفلا تبصرون أم أنا خير » (٤) التقدير عنده :
أنا خير من هذا الذي هو مهين .

ووافقه على جواز ذلك أبو بكر بن طاهر من المتأخرين . واعترض
ابن عصفور على هذا الحمل في رأى أبي زيد وعقب قائلا : والصحيح أنها
غير زائدة ، لأن زيادتها قليلة فلا ينبغي أن تحمل الآية عليها . إذ قد يمكن
حملها على ما هو أحسن من ذلك .

ألا ترى أنه يمكن أن تكون منقطعة ، على ما ذهب إليه (س) (٥)
أو متصلة على ما ذهب إليه الأخفش ، وقد بين النحويون الوجهين فأغنى
ذلك عن ذكره هنا (٦) .

وتجدر الإشارة في هذا المقام أن ما أورده ابن عصفور من زيادة حروف
العطف السابقة (الواو ، الفاء ، وبل ، وأم) يمكن أن نعدّها زيادة نادرة
أو زيادة قليلة تسامحاً .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٤) واللسان (أم) .

(٢) ديوان المهذلين : (٦/١) والمفضليات : (١٠٣/٢) ، جهرة أشعار العرب
ص (١٢٨) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٤ ، ٦١) .

(٣) كما في خزائن الأدب : (٤٢٢/٤٧) والمعنى : (٤٨/١) .

(٤) سورة الزخرف نهاية آية : ٥١ وبداية ٥٢ .

(٥) سيبويه : (٤٨٤/١) وإني أميل إلى هذا التأويل وأرى أنه أوجه من القول بالزيادة .

(٦) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٥) .

لأنه وكما بدا لي - ولم تحتفل كتب الضرائر بمجرد ذكرها في تفصاعيف
أبوابها فضلا عن تضارب أقوال النحاة فيها وعدم القطع بزيادتها في مداراتها
باطراد في حال الاضطراب .

وحسبنا ما قرره الأشبيلي نفسه في السطور السابقة وفي معرض حديثه
على تخريج أبي زيد لـ (أم) في الآية الكريمة (والصحيح أنها غير زائدة
لأن زيادتها قليلة) وكأنه أراد إحالة هذه الزيادة إلى الشعر فحسب . وإذا
سلمنا له بهذا فما قوله في زيادة (بل) ذلك العاطف الذي قرر أنه لم يرد
شاهد على زيادته في الشعر إلا بيت العجاج الذي سبق ذكره ؟ ثم لا داعي
لأن نعيد ما قاله النحاة من أمثال ابن جني وما قرره البغدادي في زيادة
الواو والفاء .

زيادة (إلا) :

أجاز هذه الزيادة الأصمعي وابن جني والقزاز ، وابن عصفور (١)
وقد اختلفوا في مواضع دخولها ، فالقزاز يقول : بجوازاها مع (كل)
ومما يجوز له (للشاعر) إدخال (إلا) في الواجب مع (كل) لأن فيها
معنى النفي واستشهد بما أورده ابن عصفور ولم يعزواه لقائل ولم ينسب
في المصادر لقائل (٢) .

أما ابن عصفور فقال : بدخولها على الحال وخطأ دخولها على زال
وتنفك غير تامتين ووافق القزاز في إدخالها مع الجحد (٣) .

أما الألوسي فدارها في كتابه بعد ما تنفك يقول :

ما تنفك وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى لا يتصل الاستثناء

(١) انظر « معني اللبيب » ص (٧٣) .

(٢) ضرائر الشعر للقزاز ص (١٧٨) والبيت هو :

فكلهم حشاك إلا وجدته كمين الكنوب ججدها واحتفالها

علق عليه القزاز بقوله : فأدخلها في الواجب كما تدخل مع الجحد لأن المعنى معنى الموم

أي ما منهم أحد إلا وجدته كمين الكنوب حشاك ، وعلق عليه ابن عصفور ص (٧٥) يريد
وكلهم حشاك وجدته . والبيت لم يعرف قائله .

(٣) انظر : تعليقه على الشواهد ص (٧٦) من ضرائر الشعر .

بخبرها إلا للضرورة الشعرية . واستشهد بيت مشهور (١) لذي الرمة .
وقد خطأه أبو عمرو بن العلاء بإدخال إلا بعد ما تنفك فيه (٢) .

ولم نجد شاهد من الشواهد التي استدلت بها النحاة على زيادة
(إلا) يسوغ لنا أن نثبتته في متن البحث ذلك لأنها : إما مجهولة القائل
وإما قائلها لا نحتاج له بشعر على نحو ما سنعرض بالحاشية .

وقد خطأ النحاة ذا الرمة وعابوا عليه قوله : (ما تنفك إلا مناخة)
واتخذوا منه مادة لحديثهم حول هذا الموضع ذلك لأن ما تنفك وأخواتها
بمعنى الإيجاب من حيث معناها لا يتصل الاستثناء بخبرها . ومنهم من
أنتمس تبريراً لذي الرمة إخراجاً له من موقف معيب فقال :

(آلا مناخة) واستدل على ذلك بيت آخر له قال فيه : (وصرن آلا) (٣)
وقد جمع الألوسي ما أثير من أقوال حول هذا الموضع (٤) فقال :
وقد خطأه ابن عمرو بن العلاء بإدخال إلا بعد ما تنفك .

ومنهم من قال : (آلا مناخة) والآل الشخص ويحتاج بيته الذي ذكر
فيه الآل في غير هذه القصيدة (وذكر البيت) .

وعلى هذا يكون (آلا) خبر تنفك ، ومناخة : صفة . وأنت الصفة .
لأن الشخص مما يوثق ويذكر . فرواية (إلا) بالتشديد غلط من الراوى
لا من القائل .

(١) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الشاعر ص (٣١٥-٣١٦) والبيت هو :

حواجيج ما تنفك إلا مناخة على الخلف أو ترى بها بلداً قفرا

وهو في ضرائر ابن عصفور ص (٧٥) وعدة من الشواهد التي تحتل إلا (فيها أن تكون
غير زائدة) .

(٢) وابن السجري يقول : ليس دخول (إلا) في هذا البيت خطأ كما توهم لأن بعض
النحويين قدر في تنفك التمام ونصب (مناخة) على الحال .

(٣) البيت المحتج به لذي الرمة :

فلم تهبط على سفوان حتى طرحن نخصالهن وصرن إلا

ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٦) والضرائر للألوسي ص (٣١٦) .

(٤) انظر : ضرائره ص (٣١٦-٣١٧) .

ويرد عليه أن ذا الرمة لما قرأ البيت عند أبي العلاء غلط فيه بما ذكره
النحويون وقال ابن عصفور في كتاب (الضرائر) : إن ذا الرمة لما عيب
عليه قوله :

(ما تنفك إلا مناخة) فظن له فقال : إنما قلت : (آلا مناخة) أى
شخصاً ، وخرجه المازني على زيادة (إلا) وتبعه أبو علي في (القصريات)
وقال : (إلا ههنا زائدة ولولا ذلك لم يجز هذا البيت ، لأن تنفك في معنى :
تزال ولا تزال لا يتكلم به إلا منفيًا عنه) (١) .

وحمل عليه ابن مالك قوله :

• أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله (٢) •

وإنما المحفوظ : وما الدهر إلا . ثم إن ثبت روايته فتخرج على أن
أرى جواب لقسم مقدر ، وحذفت لا كحذفها في : « تالله تفتوا » (٣) ودل
على ذلك الاستثناء المفرغ (٤) .

ولم يذكر ابن عصفور غيره واحتمال التمام لكنه جعله من الضرائر
قال : (ومنها زيادة (إلا) في قوله :

• أرى الدهر إلا منجنوناً . . . البيت •

هكذا رواه المازني يريد : أرى الدهر منجنوناً . ثم علق على جملة
الشواهد التي أوردها في هذا الموضع بقوله :

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٦) وقد استشهد لها ابن عصفور يقول ذى الرمة :

ما زال مذ وجفت في كل هاجزة بالأشعث الورد إلا وهو مهوم
وعنده أصح الشواهد لزيادة (إلا) .

انظر : الشاهد ص (٧٥) .

وقد شرح الشيخ محيي الدين بن عبد الحميد شاهد ذى الرمة وفصل تخريج النحاة وأوجه
الكلام في (ما تنفك إلا) .

انظر : الانتصاف من الإنصاف المسألة ١٧ ج ١ ص (١٥٦ - ١٥٨) شاهد ص (٩٤) .
(٢) يعنى قول مجهول :

أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا مغدبا

ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٥) ، خزائن الأدب : (١٢٩/٢) ، الألوسی ص (٣١٧)

(٣) سورة يوسف بعض الآية : ٨٥ وتماها : « قالوا تالله تفتوا تذكر يوسف حتى
تكون حرضاً أو تكون من الهالكين » .

(٤) الألوسی ص (٣١٦) .

وهذه الأبيات كلها تحتل (إلا) فيها أن تكون غير زائدة . إلا البيت الأول (١) فإنها لا تكون فيه (إلا) زائدة . وذلك بأن تجعل زال . وتنفك ثامتين . وتكون (إلا) إذ ذاك داخلة على الحال . . . (٢) ثم يحتم تعليقه بقوله : وكذلك أيضاً تجعل (إلا) في قوله :

• وكلهم حاشاك إلا وجدته •

إيجاباً للنفي الذي يعطيه معنى الكلام ألا ترى أن المعنى : ما منهم أحد حاشاك ، إلا وجدته وعلى ذلك حمله الفراء (٤، ٣) .

زيادة (ال) :

دخولها على :

المضارع - الظرف - الجملة الاسمية - العلم - التمييز :

وتختص (ال) على مختلف وجوهها بدخولها على الأسماء باعتبارها لتعريف العهد ، أو الجنس أو زائدة أو موصولة أو غير ذلك على نحو ما فصل النحاة في أقسامها وكون بنيتها على الهزمة أو على اللام أو عليهما معاً (٥) . لكنها لا تدخل على المضارع إلا في ضرورة الشعر ، وكذلك الحال في دخولها على الظرف والجملة الاسمية ، والعلم ، والتمييز وقد اختلفت

(١) يقصد البيت الذي ذكر (رقم ١) على أن بعض الروايات له : (وما الدهر) وعليه فلا شاهد فيه .

(٢) استشهد (لزال) يقول ذى الرمة كما في ديوانه ص (٥٨٤) ، والألوسی ص (٣١٧) :

ما زال مذ وجفت في كل هاجرة بالأشعث الورد إلا وهو مهموم

(٣) يعتبر الفراء أول من ذهب إلى أن تنفك في بيت ذى الرمة تامة .

انظر : معاني القرآن (٢٨١/٣) .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٦) وقد نقله عنه الألوسی في الضرائر ص (٣١٧) .

(٥) مرابع شرح الكافية : (١٣٠/٢ - ١٣١) مذهب سيويي اعتبار اللام حرف التعريف واعتبر المبرد الهزمة المفتوحة وحدها حرف تعريف ، وقال الخليل : بكاملها آلة التعريف نحو هل وقد .

(٦) الضرائر وما يسوغ للشاعر ص (٣٠٠ - ٣٠٦) .

كتب الضرائر في تحديد ماهية دخولها على هذه المواضع فبعضهم عدها من الزيادة كما فعل الألوسى في الضرائر (١) وبعضهم عدها من باب الإبدال (التغيير) كما فعل ابن عصفور (٢) ولكنى أؤثر الاعتبار الثانى لأنها فى المواضع التى ذكرنا ستأتى بدلا من غيرها كما سنوضح فى باب التغيير إن شاء الله .

خلاصة الكلام فى (ال) هو أنها ترد معرفة أو غير معرفة ، ولكل منهما مسميات ثلاثة :

فالأولى : يطلق عليها : (ال) العهدية لما تفيد (٣) من عهد ذهنى أو ذكرى ، والمقصود بالعهد : هو ما اتفق عليه من أمر محدد مفهوم بين المتكلم والسامع .

ويطلق عليها : (ال) الجنسية لما تفيد من تخصيص الاسم العام مع صرف النظر عن الأفراد المندرجة تحته (٤) ويطلق عليها : (ال) الاستغراقية وهذه عكسها سابقها لأنها تفيد تخصيص الاسم بدخولها عليه فى الدلالة نصاً على أنه يعنى كل الأفراد المندرجة تحته بصرف النظر عن مفهومه العام (٥) ،

(١) الضرائر وما يسوغ للشاعر من (٣٠٠ - ٣٠٦) .

(٢) ضرائر الشعر من (٢٨٨ - ٢٨٩) .

(٣) الملاحظ أن (ال) فى المصطلحات الثلاثة تستخدم مع الأسماء .

والعهد الذهنى : يقصد به ما سبق للذهن العهد به نحو قولك : قررنا مواصلة التدريب والذاكرة معاً .

أما العهد الذكرى : فهو ما سبق ذكره فى الكلام نكرة ودخلت (ال) عليه فعرفت ما سبق ذكره بغيرها ، نحو قولك : ممي رغيف وكتاب الرغيف يغذى بدنى والكتاب يغذى روحى .

(٤) نحو قولك : (الصحف لسان الشعب) المقصود بالصحف المفهوم العام لما بغض النظر عن مفرداتها ، وكذلك الحال مع كلمة الشعب .

(٥) نحو قولك : تمتاز الطيور بالأجنحة كما يمتاز الإنسان بالعقل فالمقصود بالطيور جميع الأفراد وكذلك الحال فى كلمة الإنسان .

ولنا على النوعين الأخيرين ملاحظتان :

(أ) يعتبر الاسم معها معرفة : لإفادتها بعض التحديد . فالجنسية : تخصص الاسم فى الدلالة على مفهومه العام ، والاستغراقية : تخصصه فى الدلالة على كل أفرادها .

(ب) يعتبر الاسم معها نكرة فى بعض الأحيان : ذلك لأنه حتى مع التخصص بها تبقى له جهة عموم سواء من حيث معناه أو أفرادها يمثل لذلك : اشتراطهم للاسم الذى يمكن تشيئته أن يكون من بين الشروط التنكير ولا اعتبار لـ (ال) التى فى كلمة : الطريقان فهم يتصورون أن الاسم حين يشئ يكون نكرة (طريق) . وليس : (الطريق) .

والثانية : غير المعرفة (١) (يعنى لا تفيد الاسم التعريف بدخولها)
ويطلق عليها :

١ - (ال) الزائدة .

٢ - (ال) للمح الصفة (٢) .

٣ - (ال) للغلبة (٣) .

والواقع أن الأولى هي التي تعيننا من بين أخرىها .

(ال) الزائدة : لا معنى لها مع الاسم الداخلة عليه . بل تعد جزءاً
منه أو زائدة عليه ، وقد وردت مع الأسماء الآتية :

(أ) الأسماء الموصولة المختصة : (الذى - التى - اللذان - اللتان -
الذين - الألى - اللاتى) .

(ب) بعض الأعلام التي سمي بها أصحابها وفيها (ال) مثل : (العزى -
اليسع - السموول) .

(ج) ومجيئها طارئة في ضرورة الشعر حديث لا يستقيم الوزن بغيرها .
كقول الشاعر يخاطب ابنه :

ولقد جنيتك أكمواً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر (٤)

فإن (بنات الأوبر) - بدون الألف واللام - علم على نوع من الكمأة
وهي رديئة الطعم وطرات عليه (ال) لضرورة الشعر .

(١) وهي التي لا تفيد التعريف ، لكنها تدل على لمح صفة الأصل في الأعلام التي اتصلت
بها مثال ذلك : (العباس - النعمان - الضحاك) فإن (ال) فيها تفيد لمح الصفة التي في الاسم قبل
أن يستعمل علماً فالصفة التي تلمح في العباس مثلاً أنه كثير العبوس . . . إلخ .

(٢) وهي التي لا تفيد تعريف الاسم ، لكنها تدل على أن الأسماء التي دخلت عليها صارت
أعلاماً بالغلبة مثال ذلك الكتاب : البيت (الكعبة) - المدينة (المنورة) وما شابه ذلك أعلام
بالغلبة وكانت قبل دخول (ال) عليها تكررات إذ لا تفيد كلمة : (كتابه) ولا (بيت)
ولا (مدينة) معنى محدداً فهي كلمات عامة .

(٣) يخاطب ابنه بأنه جنى له من النخل تمرأ جيداً هو الأكرم والمائل ، وينهاه عن التمر
الردى. وهو بنات الأوبر .

(٤) يقول : حين رأيتنا غردت من وجوهنا ورغبت عن قتل صديقك ، وفي ذلك
ما فيه من مخزية واستهزاء .

وقول رشيد اليشكري يهجو قيس بن مسعود اليشكري :

رأيتك لمسا أن رأيت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
فالأصل : وطبت نفساً . وطرات (ال) على التمييز لضرورة الشعر .
تلاحظ أننا اعتبرنا زيادة (ال) من زيادة الكلمة . وإن كانت تستقل
بالنطق لأنها ذات دلالة خاصة في جميع أنواعها .

والذي يرجع هذا الاتجاه أنها تحذف في حالتها الإضافية والنداء ، وهذا
الحذف والإثبات يدل على استقلالها وأنها تؤدي وظيفة معينة وهذا شأن
الكلمات .

ولكن الذي يحيك في النفس ما يذكره النحويون من أن زيادتها تأتي
لازمة وغير لازمة ، وأن من الزيادة اللازمة وجودها في (اللات) و (الذين)
و (الآن) .

فإذا كانت لازمة في مثل هذه الأشياء فلماذا نحكم بزيادتها ؟ . إن ذلك
لا يتسنى لنا إلا إذا بنينا الرأي على أن تعريف الموصول بالصلة فتكون الألف
واللام زائدة . وهو مذهب قوم من النحاة واختاره ابن مالك في قوله :

وقد تزداد لازماً كالات والآن والذين ثم اللاتي

وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول (بال) إن كانت . فإن لم تكن
فبنيتها نحو : (من) . و (ما) إلا (أيا) فإنها تعرف بالإضافة فعلى هذا
المذهب لا تكون زائدة .

وعلى هذا نرى : أن زيادتها فيما ذكر من الكلمات في بيت ابن مالك
هو مذهب قوم من النحاة . ولا نوافقهم على اعتبارها زائدة في هذه الكلمات
ولا داعي أن نعتق احتجاج المذهب الآخر لأنه قائم على النظر وفلسفة المسائل
من غير ضرورة . فهي من بنية هذه الكلمات وليست معرفة لها . لأننا
إذا قلنا : إن الموصول معرف بالصلة فما وسيلة تعريف (اللات) الذي
هو صنم معروف ؟

إلا إذا قلنا : إنه معرف بالعلمية . وبهذا نجد أنفسنا في حيرة من التماس
أسباب التعريف لنبرهن على أن (ال) زائدة . مع أنها لا يمكن فصلها عن
هذه الكلمات أو الاستغناء عنها .

رابعاً : زيادة الجملة :

من ذلك زيادة (كان) (١) في غير مواضع زيادتها . وزيادة أكاد .
وتكاد وفي الأولى يقول الألوسي : (ذكر النحلة أن كان تختص من بين
أخواتها بأمور منها : جواز زيادتها بشرطين :
أحدهما : كونها بلفظ الماضي .

والثاني : كونها بين شيئين ليسا جاراً ومجروراً . وما ورد خلاف
ذلك فهو من الضرائر (٢) .

وقد استشهد ابن عصفور لذلك بعدة شواهد (٣) منها قول امرئ القيس
في الصحيح من القولين :

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرت بكاء على عمرو وما كان أصبراً (٤)

(١) فورد ابن عصفور زيادة (كان) في فصل زيادة (الكلمة) لزيادة الجملة ، وبرر
ذلك المسلك بقوله : وإنما أوردت زيادتها في (فعل) دون زيادة الجملة لأنها في حال زيادتها
غير مستعدة إلى شيء ، وسبب ذلك أنها لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي فقليل : زيد - كان -
قائم أشبهت (أمس) من قولك : أزيد أمس قائم ، فحكم لها بحكم (أمس) فلم تسند إلى شيء كما
أن (أمس) كذلك ، ونظير ذلك استعمالهم (كلما) وهي في الأصل غير مستعدة إلى فاعل .
لما كانت في معنى ما لا يسند إليه وهو حرف النفي . . . ولا يزداد شيء من أخواتها إلا أن يسمع
من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه لشذوذه . ضرائر الشعر ص (٧٨ - ٧٩) .

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر : ص (٣٠٨) .

(٣) نحو قول الفرزدق :

في لجة نمرت أباك بحورهما في الجاهلية كان والإسلام
وقول الآخر أنشده الفارسي :

في عرف الجنة العليا التي وحيث فهم هناك يسمى كان مشكور
يريد : يسمى مشكور .

وقول الآخر أنشده الفراء :

جيساد بنى أبي بكر تسمى على كان المسومة المراب
وقول غيلان بن حريث :

إلى كناس كان مستعدة .

يريد : إلى كناس مستعدة .

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٧ - ٧٨) والضرائر ص (٣٠٩ - ٣١٠)

وانظر تعليق الفارقي في الإفصاح ص (٣٥٣ - ٣٥٤) على زيادة كان وتخريج بعض الشواهد
على أن كان فيها ملغاه عملاً برأى المبرد الذي يقول : إنما تلفى (كان) إذا كانت مجردة
لا اسم لها ولا خبر .

(٤) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٧ - ٧٨) .

يريد : وما أصبر . أى : وما أصبرها . ويعلق ابن عصفور معقباً على زيادة كان بأنها قد تزداد في سعة الكلام من نحو قول قبس بن غالب البدرى :

ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة بن عبد س ولم يوجد - كان - مثلهم
يريد : لم يوجد مثلهم إلا أن ذلك لا يحسن إلا في الشعر .
ومما ذكره ابن عصفور في زيادة : أكاد وتكاد قول حسان بن ثابت في نحو :

وتكاد تكسل أن نجىء فراشها في جسم خرعبة ولبن قوام (١)
يريد : وتكسل أن نجىء فراشها . فزاد تكاد . والمرأة توصف بالكسل لا بمقاربتة .

وليست أكاد وتكاد وحدهما مجال البحث في زيادة الجملة بل أن ابن عصفور أورد قول حسان :

على ما قسام يشتمنى لثيم كخزير تمرغ في ومساد (٢)
فزعم أن قام في البيت زائدة . لأن المعنى : علام يشتمنى وزيد (قام) تأكيداً للكلام ثم قال في الحديث عن (قام) في البيت و (فاذهب) في بيت آخر لا يدخل في إطار بحثنا (٣) .

قال : والصحيح أنهما غير زائدتين لأنه لا موجب لزيادتهما . بل (قام) في بيت حسان ليست ضد (قعد) بل في معنى : (ثبت) من قوله تعالى : «إلا ما دمت عليه قائماً» (٤) . إلخ .

(١) ديوان حسان ص (٣٦٢) وسيرة ابن هشام (١١٠/٢) وأمال المرتضى (٣٣٢/١) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧٩) .

(٢) ديوان حسان ص (١٤٣) وضرائر ابن عصفور ص (٨٠) .

(٣) قول الآخر :

فإن كنت سيدتنا سدتنا وإن كنت لخال فاذهب فخل

قال ابن عصفور : اذهب في البيت له معنى لا يفهم إلا منه .

(٤) سورة آل عمران الآية : ٧٥ وتمامها : «ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون» .

ونحن نقول : لماذا لا تكون (قام) في بيت حسان فعلا من أفعال
الشروع وإن كنا لا نرى مانعا من زيادة جملة في الكلام غير : أكاد وتكاد
لغرض بلاغي يقصد إليه ذو اللسن والفصاحة توسعة في الكلام وإثراء
للغة ما دام ذلك مجانباً للخطأ والذلل .

وختاماً لهذا الفصل يبدو لنا من دراسة ما سبق في الزيادة أن الزيادة
في الشعر واقعة : حركة ، أو حرفاً ، أو كلمة ، أو جملة . وإن كان وجودها
مخالفاً للكثير الغالب في استعمالات اللغة ، فإن قيامها ليس عيباً يزرى بأثلاث
الأفلام أو يهون من بلاغة الشعراء ، ذلك لأنها ظاهرة من الظواهر اللغوية
يمارسها الفنان بحسه المرهف وذوقه الأصيل ، وقدرته على تطويع الأساليب
والعبارات بما يوجبه الفن الرفيع فلا بد أن يكون لشخصه أثره وتأثيره ،
بل إن الفن في اللغة يجب أن يكون موجهاً وقائداً يقف بالسالكين على مجارى
الجمال ومنابع الحسن ، ويصور لهم آيات الخلق والإبداع بما يمليه الطبع
السخي ، والحب الأني لمادته وفنه ، فإذا ما سلك مسلكاً لغوياً غير الذائع
المنتشر ، فإننا لا نسأله عن سبب لذلك حيث يصدر مسلكه عن أصل له
واقترار توجبهما نفسه الشاعرة .

وكثيراً ما يتعين المسلك دون غيره . لأنه لا يغنى غيره غناه . هذا
موقف الفن والإبداع . أما موقف علماء اللغة فهو موقف الملاحظة والتقنين
والتماس الأسباب والعلل يحدوهم في ذلك غاية شريفة ، وحب عميق لبقاء
اللغة في سلامتها بعيدة عن الزيف والخطأ ، فإذا نظروا إلى ظاهرة في اللغة
مخالفة للشبوع نظروا إليها بعين الارتياب وعرضوا أمرها على قوانين الشائع
المألوف محاولين بكل وسائلهم العلمية والفكرية أن يخضعوا أمرها لما تعارفوا
عليه من الشائع ، وما وضعوه من قواعد وأصول . ولهذا فإننا نجد كل
موضع من مواضع الزيادة قد اختلف فيه الرأي ، وذلك في كل ما سبق
عرضه .

بعض من العلماء يقول : إنه زيادة للضرورة ، وبعض آخر يقول : إنه
لا زيادة ولا ضرورة . ويجهد نفسه في التخريج والتنظير ويحاول أن يسد

الذريعة التي رآها لتخريج أقوال البلغاء على المؤلف الشائع من وجه قريب أو بعيد .

وقد وجدنا أن أغلب هذه التخريجات تقوم على النظر كأنما قد وجدت القواعد لتأخذ السابقين واللاحقين بالتزامها وعدم الخروج عليها ، ونسى هؤلاء أن هذه القواعد والأصول إنما وضعت استنباطاً من الكلام . واستقراء له ، ومعرفة الشائع الدائع منه . لتوضع على أساسه القوانين . وأن هذه القوانين ليست شاملة لكل ما نطق به البلغاء .

وأرى أن الظاهرة اللغوية كأى ظاهرة في الكون لها سبب لا يستطيع أحد الوصول إلى كنهه ، وإنما نفترض الافتراضات لمعرفة حقيقته وسببه ، وكل الافتراضات لا تنفي أن الظاهرة قائمة بالفعل .

ولا ندرى السبب في الهروب من الحكم بأن هذه الظاهرة ضرورة إذا اتفقنا على أن المحكوم عليه بالضرورة جائز وليس عيباً في الشعر . وإنما هو ظاهرة قائمة . إذن نجد أنفسنا في سعة .

ولا نجد لهؤلاء الفضلاء من العلماء قدرهم وعمق استنباطهم واستدلالهم وموازناتهم بين النصوص بعضها وبعض لأن كل المعترفين بالزيادة أو المنكرين لها لا يخطئون القائل إنما يختلفون في التخريج . والبحث اللغوي في شتى صورته منابع شرارة في اللغة تسقي حدائق الفكر وجنات الخير . وتنتشر رياحيتها بين الناس فيستمعون بطيهاً ومثداها .

الفصل الثاني

ضرائر الحذف

وينحصر في :

- (أ) نقص الحركة
- (ب) " الحرف
- (ج) " الكلمة
- (د) " الجملة

أولاً : نقص الحركة :

ومن هذا الباب (حذف الفتحة) تسكين عين (فعل) إمعاناً في التخفيف في نحو قول أبي خراش (١) :

ولحم امرئ لم تطعم الطير مثله عشية أمسى لا يبين من البكم
أراد : من البكم .

ومثل قول لييد :

رحلن لشقه ونصبين نصباً لوخزات المواجير والسموم (٢)
أراد : لوخزات فسكن لضرورة الوزن .

ذلك لأنهم قرروا أن الاسم إذا أريد جمعه بالألف والتاء وكان صحيح العين على وزن فعله ، لم يكن بد من تحريك عينه اتباعاً لحركة فائه نحو جفنه وجفنت ، وتبقى العين على سكونها إن كان الاسم صفة نحو : ضخمة وضخمت (٣) .
وقد علل ابن عصفور هذا المسلك بقوله :

(وإنما فعلوا ذلك — فرقاً بين الاسم والصفة . وكان الاسم أولى بالتحريك لحفته فاحتمل لذلك ثقل الحركة . وأيضاً فإن الصفة تشبه الفعل . لأنها ثانية عن الاسم غير الصفة . كما أن الفعل ثان عن الاسم . فكما أن الفعل إذا لحقته علامة جمع نحو : ضربوا ، يضربون لم يغير ، فكذلك لم يغير الصفة إذا لحقتها علامة الجمع ، وهما الألف والتاء (٤) .

ثم يسترسل ملاحاً إجلاء للحقيقة وإيضاحاً لوجه النظر في هذا المذهب يقول :

(١) سبق ذكر هذا الشاهد في موضع زيادة الواو من قوله :

ولحم امرئ

يريد : (لحم امرئ) بدل من لحم المتقدم في البيت السابق .

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٧١ - ٨٥) والإنصاف ورسالة الملائكة ص (١٦١) .

(٢) ديوان لييد ص (١٧٨) تحقيق عباس أجود وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٨٦) .

(٣) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٨٥) وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٣٨) .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٨٥) .

(ومما يبين لك صحة ما ذكرته من أن تسكين العين إنما هو بالحمل على الصفة : أن أكثر ما جاء من ذلك في الشعر إنما هو مصدر . لقوة شبه المصدر باسم الفاعل الذي هو صفة . ألا ترى أن كل واحد منهما قد يقع موقع صاحبه . يقال : رجل عدل . أى : عادل ، موقع (عدل) وهو مصدر موقع (عادل) وهو اسم فاعل ، وقال تعالى : « ليس لوقعها كاذبة » أى : كذب فوقع كاذبة ، وهو اسم فاعل موقع (كذب) وهو مصدر (١) . ويقفز ابن عصفور من هذا المنطلق إلى التسوية بين المعتل اللام من فعله وبين الصحيح اللام منها في ضرورة الشعر ، وأن ما جاء منه في سعة الكلام يعد من قبيل الشاذ .

والمعتل اللام من (فعله) بمنزلة الصحيح اللام في أن العين لا تسكن في جمع الاسم منه إلا في ضرورة (٢) .

وقد شذوا في شيء من هذا المعتل اللام فاستعملوا عينه ساكنة في سعة الكلام . حكى أبو الفتح عن بعض قيس : (ثلاث ظييات بإسكان الباء . وروى أيضاً عن أبي زيد عنهم شربة وشربات) .

وقد استشهد ابن عبد الحليم لهذا الموضع احذف الفتحة من عين (فعل) بما قاله السيرافي :

قال السيرافي : (ومن ذلك حذفهم الفتحة من عين فعل كقولك في هرب : هزب وفي طلب طلب قال الراجز : أنشد الأضمعي :

على مجالات عكسن عكسا إذا تسداها طلابا غلسا
أراد : غلسا ، وليس ذلك وجه الكلام ؛ لأن الفتحة غير مستثقلة وإنما يفعلون ذلك في الضم والكسر كقولك في : فَعْذِ فَعْذِ وفي عَضِدِ وعَضِدِ ولا يقولون في جَبَل جَبِل ، ولكنهم قد يضطرون فيفتحون الساكن كما تقدم ذكرنا له من قولهم : خَفَقَ خَفَقَ وفي حَشَك حَشَك . فلما زادوا هذه على الساكن ، والساكن أخف من الفتح كان الفتحة أجدر لأنهم يحلونه بالحذف

(١) المصدر السابق ص (٨٦) .

(٢) نحو قوله :

دعا دعوة كرز وقد أحرقوا به فراغ ودعوات الحبيب تروغ

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٨٧) .

محلا هو أخف من محله (١) .

ومن هذا الضرب حذف الفتحة من آخر الماضي للتخفيف :

وذلك نحو قول كعب بن زهير (٢) :

أقول شبيهان بما قال عالماً بهن ومن أشبه أباه فما ظلم
وهو يريد : أشبه فحذف الفتحة وسكن الهاء تخفيفاً .

وحذف الفتحة من آخر المضارع :

وهي علامة إعراب له وذلك نحو قول ليبيد :

تراك أمكنه إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها (٣)
وهو يريد : أو يرتبط فسكن آخر الفعل وهو منصوب بعد (أو) التي
هي بمعنى : (إلا أن) خلافاً لما ذكره ابن جني من إمكان أن يكون مجزوماً
بالعطف على ما قبله (٤) .

وعلق ابن عصفور على هذا الشاهد بقوله :

(ألا ترى أنه أسكن) يرتبط (وهو في الأصل منصوب لأنه بعد
(أو) التي بمعنى : (إلا أن) وكأنه قال : إلا أن يرتبط بعض النفوس
حمامها ؟ ، وإذا كانت بمعنى : (إلا أن) لم يكن الفعل الواقع بعدها إلا منصوباً

(١) موارد البصائر لفرائد الضرائر (٣٨ - ٣٩) .

وانظر سيبويه في هذا الباب (٢٩١/٢) لقوله : (ويقولون في فخذ : فخذ ، وفي عضد :
عضد ، ولا يقولون في جمل : جمل) ولا يخففون لأن الفتح أخف عليهم) .

(٢) انظر ترجمته في : الطبقة الثانية من شعراء الجاهلية عند ابن سلام ص (٨١) وعند
أبو زيد القرشي في جمهرة أشعار العرب من أصحاب المشبوبات وهو صاحب قصيدة : (بانت)
التي مدح بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، والملقب في ترجمة كعب في هذين المصدرين إن كليهما
ترجم لليبيد كما ترجم لكعب لكن ليبيد لم يده أبو زيد من أصحاب المشبوبات كما جعل كعباً
ونابغة بنى جعدة من قبله بل عده من أصحاب المعلقات في الطبقة الأولى بعد الأعشى وقبل عمرو
ابن كلثوم بينما هو عند ابن سلام آخر شعراء الطبقة الثانية بعد النابغة الجعدي وأبو ذؤيب والشماخ
ابن خزار .

انظر : ابن سلام ص (١١٣) .

(٣) ضرائر الشعر : ابن عصفور ص (٩٠) وموارد البصائر لفرائد الضرائر ز (٤٠) .

(٤) المحتسب : (١١١/١) بتحقيق علي النجدي ناصف وآخرين سنة ١٣٨٦ - ١٣٨٩ هـ .

بإضمار) أن(١).

وعلق السيرافي على بيت (لبيد) فقال :

(ولو حرك) يرتبط (كان منصوباً على التأول الذى تأوله من يرى
تسكينه للضرورة يجعل (أو) بمعنى : حتى . و (إلا أن) كأنه قال : حتى
يرتبط بعض النفوس حامها أو إلا أن يرتبط . وهو يعنى نفسه) (٢) .

واستحسن النحاة حذفها من آخر المعتل نحو قول امرئ القيس :

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نخطب (٣)
فسكن الباء تخفيفاً ثم حذفها استغناء عنها بالكسرة (٤) .

ومما نقله ابن عبد الحلیم من آراء النحاة فى حذف الفتحة من آخر
المعتل قوله : ومن هذا الباب قول كعب فى قصيدته المشهورة (٥) :
أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما أخال لدينسا منك تنويل
فأسكن الواو من (تدنو) ضرورة .

قال : ويجوز للمولد أن يسكن الباء فى حال النصب فيباحق المنصوب
بالرفوع والمجرور . قال أبو العباس المبرد : (هذا من أحسن الضرورات
لأنهم شبهوا الباء بالألف يعنى أنهم إذا أسكنوها فى الحالات الثلاث جرى
المنقوص مجرى المقصور فصارت الباء كالألف والألف ساكنة فى جميع
أحوالها) (٦) .

(١) ضرائر الشعر ص (٩٠) وانظر تسهيل الفوائد لابن مالك فى هذه المسألة ص (٢٣٠) .

(٢) انظر : موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٤٠) .

(٣) فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩١) ، (هكذا رواد الفراء) . ووجهه أنه
سكن الباء من (يأتينا) تخفيفاً ثم حذفها اجتذاء بالكسرة عنها . والبيت فى المختص : (٢٩٥/٢) ،
ومنى اللبيب ص (٣٠) واستشهد به فى المفتى على أن بعضهم يحزم بأن قال : ذكر بعض الكوفيين
وأبو عبيدة أن بعضهم يحزم بأن « ونقله الحمياني عن بعض بنى صباح من ضبه .

(٤) يبدو أن هذا التعليل نظري لا واقعي لعدم تصور المراحل التى تحدث عنها كما فى كثير
من تعليقات النحاة .

(٥) يعنى القصيدة التى مدح بها الرسول صلى الله عليه وسلم :

• بانئت سعاد فقلبي اليوم متبول •

(٦) موارد البصائر ل (٤١) .

وقال ابن عصفور في شرح الإيضاح : وهو من الضرائر الحسنة عند جمهور النحويين إلا أن أبا حاتم السجستاني زعم أنه لغة فصيحة .

ويشعر بهذا قول أبي على المظفر (والرواية لابن عبد الحليم) : ويجوز للمولد (أن هذا الفصل يقاس عليه في ضرورة الشعر) (١) .

ولقد استشهد ابن عصفور لهذا الموضع (حذف الفتحة من آخر المعتل بوضعة شواهد منها قول عامر بن الطفيل) (٢) :

فما سودتني عمامر عن وراثة أبي الله أن أسمو بأم ولا أب صدرها بقوله : وحذفها من آخر الفعل المعتل أحسن .

وعلق بقوله : (ألا ترى أنه قد حذف الفتحة من آخر . . و (أسمو) تخفيفاً وإجراء للنصب مجرى الرفع) (٣) .

ومنه حذف الفتحة من آخر الاسم المعتل وهي علامة لإعراب وذلك تخفيفاً وإجراء للمنقوص مجرى المقصور : أو تشبيهاً للمنصوب بالمرفوع والمجرور .

قال أبو العباس المبرد في تعليقه على قول الأعشى :

فتى لو يبارى الشمس ألفت قناعها أو القمر السارى لألقى المقالدا (٤)

(١) موارد البصائر لفرائد الضرائر (٤١) .

(٢) له شعر مختار في المفضليات وكذلك في الأصميات وترجمته في ذيلهما وافية وفي الخزانة : (٤٧٣/١) .

قتل أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الرجيع سنة ٣ هـ فقتله ربيعة بن عامر ابن مالك . ذكر ابن هشام أنه ابن أخي أبي براء ملاعب الأسنة سيرة النبي صلى الله عليه وسلم . (١٤٠/٣) وقيل : إنه ابتلاه الله بالطاعون في عنقه بعد أن عزم الغدير برسول الله صلى الله عليه وسلم مع أربد ، فأرسل الله على أربد : صاعقة : أحرقتة : وابتلى الله عامر بالطاعون وهو في بعض الطريق فقتله الله في بيت امرأة من بني سلول . وكان عمره ٨٠ سنة . المفضليات ص (٣٦٠ ط ٥) والبيت في ضرائر ابن عصفور ص (٩٠) . والشعر والشعراء ص (٧٠) والمقد الفريد : (٤١٠/٣) والصناعتين ص (٣٦٩) وذيل الأمال للقال ص (١١٨) والخصائص : (٣٤٢/٢) والمحتسب : (١٢٧/١) والمفصل ص (٣٨٤) ومغنى اللبيب ص (٦٧٧) والخزانة : (٥٢٧/٣) وشرح شواهد الشافية : (٤٠٤/٤) .

(٣) راجع : ص (٩٠ - ٩١) من ضرائر ابن عصفور .

(٤) الكامل : (٣٠/٢) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩٢) وقد أورد المبرد

البيت ضمن قصيدة قالها الأعشى لمعاذ بن ولة وكان قصده فلم يحمده وعرج عنه إلى هذلة ابن علي وأولمها :

أتيت حريشاً زائراً عن جنبه فكان حريث عن عطائ جامدا

وقوله : (أو القمر السارى لألقى المقالدا) فأسكن الياء ضرورة وإنما جاز ذلك لأن هذه الياء تسكن في الرفع والخفض . فإذا احتاج الشاعر إلى إسكانها في النصب قاس هذه الحركة على الحركتين الضمة والكسرة الساقطتين فشبها بهما فجعلها كالألف التي في مثني التي هي على هيئة واحدة في جميع الإعراب (١) قال النابغة :

ردت عليه أقاصيه ولبسده ضرب الوليدة بالمسحاة في التأد (٢)
ومثله قول طرفة بن العبد :

إن القوافي يتلجن موالجا تضايق عنها أن تولج الإبر (٣)
سكن الشاعر (القوافي) كما سكن (السارى) و (أقاصي) وجميعها في موضع نصب .

وفي ذلك يقول ابن عصفور معقياً على هذا الباب : (وتسكن الياء في حال النصب من الضرائر الحسنة) (٤) .

ونظير ذلك قول زهير بن أبي سلمى في المعلقة :
ومن بعض أطراف الزجاج فإنه بطيع العوالي ركبت كل لهدم (٥)
قال ابن النحاس : فإنما أسكن الياء اضطراراً لأنها تسكن في موضع الخفض والرفع فأتبعهما النصب .

وأما في الكلام فلا يجوز إلا التحريك في موضع النصب لخفته (٦) :

وقوله : (كل لهدم) أي : في كل لهدم ثم حذف في فتعدى الفعل وإنما يقع هذا فيما يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بحرف جر كما يقال : اخترت الرجال زيداً ثم تقول : اخترت الرجال زيد فعلى هذا ركبت كل لهدم .

-
- (١) الكامل : (٣٣/٢) .
(٢) الكامل : (٣٤/٢) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩٢) وموارد البصائر ل (٤٠) .
(٣) ديوان طرفة ص (٦٤) بتحقيق كرم البستاني بيروت سنة ١٩٥٢ م وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩١) والخصائص (١٤/١) .
(٤) انظر : ضرائر الشعر ص (٩٣) .
(٥) يقول : من أبي الصلح ذلته الحرب وليته . والزجاج : جمع زج الرمح ، والهدم : السنان الطويل ، وعالية الرمح : ضد سافله . شرح المعلنات السبع للزركلي ص (٩٤) ودواوين الشعراء الستة ص (٢٧٣) وموارد البصائر ل (٤٠) .
(٦) موارد البصائر ل (٤٠) .

حذف الضمة والكسرة

تُحذفان من الحرف الصحيح تخفيفاً وهما علامتا إعراب وذلك لإجراء للوصل مجرى الوقف على سبيل التخفيف وذلك إذا احتاج الشاعر . ومثال ذلك قول امرئ القيس في إحدى الروايتين (١) :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل (٢)
فسكن الباء من (أشرب) وهو يريد : أشرب بالرفع تشبيهاً للضمة بالضمة من عضد . على حد قول ابن عصفور (٣) : وللكسرة بالكسرة من (فخذ) .

وهذا المسلك جائز عند بعض النحويين إذا اضطر إليه الشاعر ولا يجوز عند الآخرين في كلام أو شعر .

فيقول السيرافي : (ومن ذلك حذف الضمة أو الكسرة في الإعراب قام الرجل إليك . وذهبت جاريته فأنا أذهب إليه . وكان سيويه يجيز هذا وينشد أبياتاً . وأنشد أيضاً غيره ممن يوافق على هذا الرأي فما أنشد في ذلك قول امرئ القيس (٤) .

وهذا البيت مما استشهد به أبو حيان في (التدريب) على جواز نقص الحركة للضرورة . قال السيرافي : (والرواية لابن عبد الحليم) قال سيويه : شبهوا هذه الضمات والكسرات المحذوفة بالضمة في عضد ، والكسرة من فخذ حين قالوا : عضد وفخذ غير أن حذفها من عضد وفخذ حسن مطرد في الشعر والكلام جميعاً من قبل أنه لا يزيل معنى ، ولا يغير إعراباً . . .

- (١) الرواية الأخرى : (فاليوم أسق) كما في رواية الديوان للأصمعي من (١٢٢) وهي مشكوك في صحتها والرواية الأولى رواية الفري من (٢٥٨) وضرائر ابن عصفور من (٩٣-٩٤) ورواه المبرد في معرض شرحه لوغل بالرواية الأخرى وسبقه بيت آخر (١٤٣/١) .
- (٢) الكتاب : (٣١٥/١) = ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر من (١٢٧) ، الإنصاح من (٧٩) ، وضرائر الشعر لابن عصفور من (٩٤) ، وموارد البصائر ل (٤١) .
- (٣) ضرائر الشعر من (١٩٣) .
- (٤) عن موارد البصائر ل (٤١) .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد والزجاج ينكران هذا ويأبيان جوازه (١) .
ولم يحسم القزاز في هذه الضرورة برأى غير أنه قال معلقاً على الشاهد :
(فحذف الإعراب من (أشرب) وهو فعل مستقبل حقه أن يكون مرفوعاً .
ولكن فعل هذا فيه ما يفعل في الحركات التي تحذف استثقالاً . وليس
بإعراب . ومن أنكره رواه فالיום فأشرب . على الأمر لنفسه . . .) (٢) .
واستشهد (الفارق) بالبيت على جواز إسكان المعرب الذي بابه الحركة .
وعقب قائلاً : (والوجه (أشرب) فحذف الإعراب للضرورة . فإذا جاز
في المعرب مثل هذا فهو في المبني الذي أصله وحده السكون أجوز . . .) (٣) .
ولقد عد ابن رشيق حذف حركة الإعراب بصفة عامة من أقبح الحذف
مستدلاً ببيت امرئ القيس وبيت للفرزدق (٤) .
فقال : (ومن أقبح الحذف حذف حركة الإعراب للضرورة وأشدوا
لامرئ القيس :

• فالיום أشرب •

وزعم قوم أن الرواية الصحيحة في قول امرئ القيس :

• فالיום أَسقى •

وبذلك كان المبرد يقول وقال آخرون : بل خاطب نفسه كما يخاطبوا

(١) موارد البصائر ل (٤٠ - ٤١) .

(٢) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر من (١٣٧) والقزاز يعني من يعنى بالإنكار
أبو العباس المبرد كما جاء في إشارة السيرافي ، وكانوه إليه ابن رشيق في العمدة من (٢٦٠) .

(٣) الإنصاح لأبي سعيد الفارق من (٧٩ - ٨٠) .

(٤) البيت الذي ذكره ابن رشيق هو :

رحمت وفي رجلك ما فيها وقد بداهتك من المئزر

والبيت مشكوك في نسبته للفرزدق فهو وارد في الكتاب (٢٩٧/٢) وفي مواضع متفرقة
في الخصائص وفي الخزانة : (٢٧٩/٢) ولقد استشهد به ابن عصفور في ضرائره منسوباً
إلى عبيد الله بن قيس الرقيات وسبقه بالبيت الذي قبله قال في ص (٩٥) : وقول ابن قيس الرقيات :

وأنت لو باكرت مشمولة صبيها مثل الفرس الأشقر

رحمت وفي رجلك ما فيها وقد بدا هناك من المئزر

ومن ثم لم أثبتهما في المتن جرياً على ما نهجته لنفسى من إدراج ما يخرج عن نطاق الشواهد
المقررة عندي في الحاشية رعاية لسلامة المنهج من جهة واستزادة للوضوح من جهة أخرى .

غيره فقال : فالיום فأشرب . . مما يسمع ويحكى ولا يقاس عليه البتة (١) .
 وكعادة ابن عصفور من الإكثار من الشواهد حشد لهذا الموضع (حذف
 علامتى الإعراب) قدراً طيباً من الشواهد (٢) تبرهن على جواز حذف هاتين
 علامتين إذا اضطر الشاعر إلى ذلك عقب عليها رأى المعترضين : (وأنكر
 المبرد والزجاج التسكين في جميع ذلك (في موضع الضمة أو الكسرة)
 لما فيه من إذهاب حركة الإعراب وهى لمعنى (٣) .

واختتم ابن عصفور الكلام في هذا المدار مقدراً جوازه سماعاً وقياساً
 مبرهنًا ومستشهداً لكل ذلك (٤) يقول : (والصحيح أن ذلك جائز سماعاً
 وقياساً) .

أما القياس : فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب
 للإدغام — لا يخالف في ذلك أحد منهم . وقد قرأت القراء : « مالك
 لا تأمنا » (٥) بالإدغام وخط في المصحف بنون واحدة فلم ينكر ذلك أحد

(١) العمدة ص (٢٦٠) .

(٢) من الشواهد التى قدمها ابن عصفور في هذا الموضوع عدا قول امرئ القيس وقول

ابن قيس الرقيات ، بيت جرير :

سيرا وبني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فسا تعرفكم العرب

يريد : فسا تعرفكم

وقول الآخر :

وناج يخبرنا بمقتل صيد تقطع من وجد عليل الأنامل

يريد : يخبرنا .

وقول لآخر :

بكل مسداة وكل مثقف تنقاه من معدنه في البحر جالبة

يريد : من معدنه .

(٣) ضرائر الشعر ص (٩٥) .

(٤) الملاحظ أنه يقدم للموضع بإشارة موجزة تمكس انطباعه عن الحكم ويتبني في نهاية

الكلام بحكم مفصل في أغلب الأحيان ومثال ذلك صنيعة وفي هذا الموضع فليقد قدم له بقوله .
 ومنه : حذف علامتى الإعراب .

الضمة والكسرة من الحرف الصحيح ، تخفيفاً ، إجراء للوصول بجرى الوقت أو تشبيهاً

للضمة بالضمة من (عضد) والكسرة بالكسرة من (فخذ) و (ابل) .

(انظر : ضرائر الشعر ص (٩٣) وسوف نقدم في المتن تعليقه فيما يلي .

(٥) سورة يوسف بعض الآية : ١١ .

من التحوين ، فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغي أن لا ينكر ذهابها للتخفيف .

وأما السماع فثبوت التخفيف في الآيات التي تقدم ذكرها وروايتها (١) بعض تلك الآيات على خلاف التخفيف ، لا يقدح في رواية غيرها . وأيضاً فإن ابن محارب قرأ : « ويعولتن أحق بردهن » (٢) بإسكان التاء . وكذلك قرأ الحسن : « وما يعدهم الشيطان » (٣) بإسكان الدال . وقرأ أيضاً مسلمة ابن محارب (٤) : « وإذ يعدكم الله » (٥) بإسكان الدال .

وابن عصفور لا يقول : بجواز حذف علامتي الإعراب السابقتين في حالة الاضطراب فحسب بل إنه يقول : بجواز ذلك في السعة اقتناعاً منه بحسن الضرورة لا بقبحها في هذا المدار على نحو يعبر عن استقلال بالرأى ما دام هذا الرأي صحيحاً وسليماً ويعكس تحليله الدقيق لوجهة النظر التي يتمسك بها ويدافع عنها . ومن تصوراته لسلامة مذهبه في هذا الموضع قوله :

(وكان الذي حسن مجيء هذا التخفيف في حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله (٦) من حيث كان غير مستقل بنفسه فصار التخفيف لذلك كأنه قد وقع في كلمة واحدة ، والتخفيف الواقع في الكلمة نحو : عضد في عضد . وفخذ في فخذ وابل في ابل سائع في حال السعة لأنه لغة للقبائل ربيعة ، بخلاف ما شبه به من المنفصل فإنه لا يجوز إلا في الشعر) (٧) .

وإذا جاز ما ذهب إليه ابن عصفور من قول بحذف العلامتين في حال

(١) يعني روايتي المبرد والزجاج لبعض الشواهد السابقة فلقد روي موضع : (فاليوم أشرب) فاليوم فاشرب ، وموضع : (هنك من المئزر) ذاك من المئزر وموضع : (فماترفكم) فلم ترفكم) وفي هذا قال ابن جني في الخصائص (٧٥/١) : واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية ، وتحكم عن السماع بالشبهة .

(٢) سورة البقرة بعض الآية : ٢٢٨ .

(٣) سورة النساء بعض الآية : ١٢٠ .

(٤) هو مسلمة بن محارب بن دينار السدوسي الكوفي في ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩٦)

(٥) سورة الأنفال بعض الآية : ٧ .

(٦) يشير بذلك إلى الضمائر التي وردت في الآيات السابقة .

(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩٦) .

السعة فإن جواز هذا الأمر في حالة الاضطراب أمر سائع بل يجسوز القول بأنه من الضرائر الحسنة وليس من الضرائر المستقبحة ، ويبطل مذهب الإنكار الذي ذهب إليه أبو العباس المبرد والزجاج ، ويفسد رأى من عده من أقبح الحذف على نحو ما ذهب ابن رشيق في العمدة .

هذا فضلاً عما اتفق عليه النحاة مثل سيبويه والسيرافي وابن جني من استحسانهم لهذا الموضع واستهجان بعضهم لمن أنكروه كما قال ابن جني : (واعتراض أبي العباس - يقصد المبرد - في هذا الموضع هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشبهة) (١) .

هذا إذا كانت العلامتان السابقتان علامتي إعراب أما إذا كانتا علامتي بناء ووقعتا في آخر الكلمة فإن الأمر يختلف .

وقد عد ابن عصفور الكلام في هذا بمثابة تذييل للموضع السابق (حذف علامتي الإعراب الضمة والكسرة) فقال : (فإن كانت الضمة والكسرة اللتان في آخر الكلمة علامتي بناء اتفق النحويون على جواز حذفهما في الشعر تخفيفاً) (٢) .

وقد استأنس ابن عصفور هنا بما ذهب إليه السيراقي في موضع دخول

(١) الخصائص : (٧٥/١) .

(٢) وأنشد ابن عصفور أبياتاً في هذا الموضع هي عين الأبيات التي أنشدنا السيراقي نحو قول أبي نخيلة انقطع إلى بني العباس وسمى نفسه شاعر بني هاشم على نحو ما في الخزانة (٧٩/١) :

إذا أعوججن قلت صاحب قوم باللؤلؤ أمثال السفين اليوم
وقول الغدافر الكندي : (وهو مما أورده أبو زيد في نوادره وكذلك ما بعده) .

قالت سليبي اشتر لنا دقيقاً وهات خبز البر أو سويقاً
وقول الآخر :

فاحذر ولا تكثر كرياً أهوجاً علجاً إذا ساق بنا غفنججاً

وقول الآخر :

ومن يتق الله فإن الله معه ورزق الله موثاب وغسادي

انظر جميع الشواهد السابقة في : ضرائر الشعر ص (٩٦ - ٩٧) وموارد البصائر ل (٤٢ = ٤٣) وهي في مجموعها رجز إلا البيت الأخير فإنه إلى جانب أنه مجهول القائل فإن لفظه محدث . وأبو نخيلة عباسي كما ذكر . وعليه فقد سألنا إدراجها في الحاشية وعدم إثباتها في المتن .

الجزم على الجزم والذي قال فيه : (ومن ذلك أنهم يدخلون جزءاً على جزم إذا لم يلتق فيه ساكنان وذلك أنهم يجزمون يشترى ويتقى فيسقطون الياء فربما اضطر الشاعر فحذف الكسرة التي تبقى بعد حذف الياء فيقول : لم يشتر زيد شيئاً ، ولم يتقى زيد ربه وذلك أنه قد رأى المحزوم مسكناً للجزم والجازم يوجب ذلك ، فلما كان يشترى ويتقى لا سبيل فيه إلى التسكين إلا بحذف الياء ثم تسكين ما قبلها جعل الحذف والتسكين جميعاً علامة الجزم) (١) .

وقد ذكر لذلك شواهد من الرجز (٢) حذفت فيها الضمة أو الكسرة من آخر الكلمة وهما علامتا بناء فيها وعلق على ذلك بأنه سكن إجراء للمتصل مجرى المنفصل ، أو إجراء للوصل مجرى الوقف كما تقدم في تسكين المرفوع والمخفوض . ويستدرك ابن عصفور قائلا :

(فأما قراءة من قرأ : « ونخش الله ويتقه » (٣) فسكن القاف يريد ويتقه . فإن التسكين فيها أحسن من التسكين في (اشتر لنا) وأمثاله أشد اتصال الضمير بما قبله على ما تقدم تبينه) (٤) .

ذكر ابن يعيش في هذه القراءة أن الأصل فيه : (ويتقه فحذف الياء للجزم فبقيت : يتقه ، فشبهه (تقه) بكتف . فسكن الياء فصار : يتقه بسكون القاف وكسر الهاء) (٥) .

مما سبق يتبين لنا أن حذف الحركة ورد كثيراً في الشعر للضرورة وفي غير الشعر من الكلام الفصيح سواء كانت الحركة حركة إعراب أو حركة بناء فتحة كانت أو ضمة أو كسرة .

ولاشك أن حذف حركة البناء أيسر من حذف حركة الإعراب . وهذا يقتضيه الذوق ، كما أن حذف الحركة من وسط بنية الكلمة قد ورد في

(١) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٤٢) .

(٢) ذكر في هامش الصفحة السابقة .

(٣) سورة النور بعض الآية : ٥٢ .

(٤) ضرائر الشعر ص (٩٧ - ٩٨) .

(٥) موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٤٣) .

لسان العرب كثيراً فلا بدع أن تدور تعليقات النحاة على التخفيف أو التشبيه بكلمات اشتهر فيها حذف الحركة على ألسنة العرب .

ونحن نعد ذلك من الضرورات بناء على ما ذهبنا إليه من أن الضرورة تخالف الكثير الغالب في الاستعمال .

ونلاحظ أن الباحثين في هذا الموضع يكثر من ذكر الأمثلة التي وردت على ألسنة المولدين باعتبار أن القياس يؤيد اتجاه هؤلاء . فإذا كانت التعليقات نظرية في كثير من الأحيان لا تعتمد الواقع فإن هذا أسلوب النحاة حين يلتمسون العال للأمور الواقعة فعلاً . على أننا نؤمن بطريقة مسلك اليسر والسهولة في اللغة والبعد عن المعازلة والتصورات البعيدة . على أن بعض هذا الحذف قد ورد في القرآن الكريم أعلى درجات البلاغة وأقواها إحصاءاً في الأساليب فإذا وجد مثلها في الشعر فإننا نقبله وإن لم ينسب إلى قائله أو كان من شعر المولدين .

ثانياً : نقص الحرف :

وصل ألف القطع :

من ذلك وصل ألف (أم) وهي ألف قطع . فيحذفون همزة وليس ذلك لأنها ألف وصل وإنما هو اتفاق لضرورة نحو قول حاتم الطائي :

أبوهم أبي والأمهات أمهاتنا فأنعم ومتعنى بقيس بن جحدر (١) وهو يريد : (الأمهات أمهاتنا) .

ونحو قول كعب بن زهير :

يلمها خلة لو أنها صدقت في وعداها أو لو أن النصح مقبول (٢)

(١) الديوان ص (٥٨) دار الكتاب العربي بيروت سنة ١٩٦٨ م . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩٨) العملة لابن رشيق بتحقيق محيي الدين ط دار الجيل بيروت (٢٠٩/٢) وروايته :

■ لأنهم فذاك اليوم أهل ومعشري ■

رسالة الملائكة ص (١٣٤) وروايته :

■ ومتعنى بقيس ابن جحدر . . . ■

(٢) مختارات من العقد الفريد : (٤٧/٥) وابن عبد ربه يرى أن الأصل (ويل لأهلها) .

وقد اختلفوا في أصل ويلم . فمنهم من قال : إن أصلها (ويل أمه) ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال . وكسرت لام ويل اتباعاً وبعضهم قال : إن الأصل (ويل لأمه) . فحذفت لام ويل وهمزة أم . وآخرون قالوا : إن الأصل في ذلك وى لأمه . والمحذوف همزة أم فقط ومنهم من اعتبر حذف همزة أم في ويلم من قبيل الشاذ (١) وقد وردت الكلمة بضم اللام وكسرها فيما أنشده سيبويه (٢) لامرئ القيس :

ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب
ولضرورة الشعر وصلوا ألفات القطع في مواضع أخرى من نحو قول أبي زبيد الطائي (٣) :

وأيقن أكدر إذ صاروا ثمانية أن قد تفرد أهل البيت بالثمن (٤)
والمراد هنا في (أكدر) اسم كلب على وزن أحمر . وهو مما عده أبو العلاء من القليل المرفوض .

ونحو قول كعب بن مالك (٥) :

لقد لقيت قريظة ما ساءها وحل بدارها ذل ذليل (٦)

(١) انظر : رسالة الملائكة وفيها يقول أبو العلاء : إن ألف أم قد توصل وليس ذلك لأنها ألف وصل وإنما اتفاق ضرورة واستشهد بيت حاتم الطائي وشاهدين لغيره ، وعقب بقوله : (وهذا مرفوض قليل ، وقد أفردوا أما بحكم ليس لغيرها . . . وليس وصلهم الهمزة في قولهم : (ويلم) بدليل على أنها ألف وصل لأن هذه الكلمة شذت عن سائر الكلام - ص (١٣٤ - ١٣٥) .

(٢) الكتاب : (٣٥٣/١) ولكنه نسيه إلى النعمان بن بشير في (٢٧٢/٢) .

(٣) اسمه : المنذر بن حرمة الطائي أحد الشعراء النصارى من طيء أدرك الإسلام ولم يسلم استعمله عمر على صدقات قومه ولم يستعمل غيره من النصارى وكان عثمان بن عفان يدينه من مجلسه ويقره . مات على نصرانيته بالكوفة في زمن معاوية على اختلاف الرواة في سنة الوفاة ما بين سنة (٦٢ ، ٦٤ هـ) كما جاء في طبقات فحول الشعراء ص (٥٩٢) والخزافة : (١٥٢/٢) وقد عده أبو زيد القرشي من أصحاب المرائي .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٩٨) ورسالة الملائكة ص (١٣٤) وروايته : فأيقن .

(٥) هو كعب بن مالك البدوي الأنصاري الخزرجي الصحابي من شعراء الجاهلية المجيدين وشاعر النبي صلى الله عليه وسلم في الإسلام توفي سنة ٥٠ هـ أو ٥٥ هـ يكنى بأبي عبد الله كما في الزهر : (٤٢٥/٢) .

(٦) رسالة الملائكة ص (١٣٦) والبيت أنشده سيبويه في الكتاب (١٣٠/٢) وروايته : -

يريد : ساءها (١) .

ولابن عصفور تعقيبه على كل موضع وفي هذا يقول :

وقد جاء منه شيء في الكلام يعنى : (من وصل ألف القطع) .

حكى أبو زيد : (لاب لك) يريدون : لا أب لك .

وقرأ سالم بن عبد الله : « فن تعجل في يومين فلا أتم عليه » (٢) بحذف

همزة « أتم » وقرأ ابن محيصن : « وآتيم احدهن » (٣) .

وقرأ ابن كثير في بعض الروايات عنه : إنها لاحدى الكبر « (٤) بحذف

همزة (لاحدى) .

وحكى أبو على الدينورى أن العرب يقولون : (مخيرك) يريدون :

ما أخيرك . وحكى أيضاً عن المازنى أن العرب يقولون : (ما شر اللحم

للمريض) و (ما خير اللبن) تريد : ما أشر ، وما أخير .

وحكى الكوفيون أيضاً عن العرب : (ما خير اللبن للصحيح .

وما شره للمبطون) (٥) .

ترك صرف المنصرف :

هذا الموضع محل خلاف بين النحاة فمنهم من أجازوه للشاعر مثلاً قال

به الكوفيون ومنهم من منعه كما فعل أكثر البصريين ، وأجازوه قوم في

• وحل بدارهم •

وقد مدح كعب رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا البيت لظهوره على بنى قريظة . ومعنى :
ذل دليل : بالغ مثواه .

(١) أورد ابن عصفور ما أنشده الأخفش :

تصب لثبات الخيل في حجراتها وتسمع من تحت المعاج لها أزملا

يريد : لها أزملا والأزمل : الصوت .

انظر : الشاهد ونظيره ص (٩٩) . وقد جاء ذلك في الفعل . قال الطرمج بن حكيم الطائي :

(شاعر أموى) :

ألا أيها الليل الطويل ألا أصبح يتم وما الإصباح فيك بأزوح

يريد : ألا أصبح ص (٩٩ - ١٠٠) وغير ذلك من الشواهد التي لا أحتج بها في بحثي

هذا ونخرج عن دائرة المنهج .

(٢) سورة البقرة : بعض الآية ٢٠٣ بقراءة سالم بن عبد الله في المحتسب : (١٢٠/١) .

(٣) سورة النساء : بعض الآية ٢٠ بقراءة محمد بن عبد الرحمن بن محيصن في المحتسب :

(٤) سورة المدثر : بعض الآية ٣٥ بقراءة عبد الله بن كثير في المحتسب : (١٢٠/١) .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٠ - ١٠١) .

الشعر والكلام (١) ، والذين أجازوا ترك صرف المنصرف إنما احتجوا بأن ذلك جائز لعلة واحدة وشواهدهم لذلك كثيرة ولعل أشهرها قول عباس بن مرداس (٢) :

فما كان حسن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع (٣)
وقد ترك صرف (مرداساً) وهو أبوه وليس بقبيلة . وقول دوسر ابن دهيل القريعي (٤) :

وقائله ما بال دوسر يعدنا صحا قلبه عن آل ليل وعن هند (٥)
حيث ترك صرف (دوسر) وحقه أن ينصرف .

(١) أجاز الكوفيون والأخفش والفارسي وواكبهم في هذا المذهب ابن مالك وابن هشام للمضطر ومنعه سيويه وأكثر البصريين . وأجاز قوم منهم ثعلب (أحمد بن يحيى) منع صرف المنصرف اختياراً والمذهب الأولان شائعان في كتب النحاة على نحو ما هو وارد بها من الكتاب : (١٠/١) ، (تقاريرات من شرح السيرافي) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠١) وأما ما ذهب إليه ثعلب فقد ورد في موارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٦٨) ، والألوسي ص (١٣٥) .

(٢) العباس بن مرداس صحابي أمه الخنساء الشاعرة وهو واحد من شعراء الجاهلية الفرسان أسلم بعد غزوة حنين . وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم من غنائمها وزاد لرفيقه عينة بن حصين والأقرع بن حابس وثلاثتهم من المؤلفين قلوبهم فغضب العباس وقال شعراً منه هذا الشاهد . مات في خلافة عمر سنة ١٨ هـ ، له ترجمة في الأسمعيات وسيرة ابن هشام والشعر والشعراء ص (٥٩) نشر الخافجي ط ١ سنة ١٩٣٢ م .

(٣) الشاهد مشهور في كتب النحو والضرائر في هامش الكتاب : (١٠/١) زيد وتقاريرات من شرح السيرافي وراجع ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١١٢) والعمدة : (٢٧٤/٢) والإفصاح ص (٥٩) وروايته عليها تعليق للفاروق على ترك تنوين مرداس . قال : فلم ينون (مرداساً) وهو منصرف لأنه حذف التنوين للضرورة . وكان أبو العباس يأباه وينشد البيت على غير ذلك فيقول :

■ يفوقان شيخني في مجمع ■

وما ذكره الفاروق نص لقول الرمانى من قبله في : توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب ص (٩) . وضرائر ابن عصفور ص (١٠٢) والإنصاف ص (٢٩٣) والخزانة : (٧١/١) ، (١٢٢) . وموارد البصائر ل (٦٨) ، والألوسي ص (١٣٤) .

(٤) له شعر مختار في الأسمعيات وفيها ترجمة له .

(٥) انظر هذا الشاهد في : الإنصاف (٥٠٠/٢) وضرائر ابن عصفور ص (١٠٢) المفضل في شرح المفصل لمحيي الدين ص (٤٥) .

وقول ذى الإصبع العدواني :

ومن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض (١)
فنع صرف (عامر) وهو منصرف لأنه لم يجعله قبيلة فقدر وصفه
بالمذكر ، وللقزاز وابن عصفور تعقيبات على تلك الشواهد توحى بعدم
رضاهما عن هذا المذهب على نحو ما ستذكر (٢) .

ومما عقب به ابن عصفور على الأبيات بعد ذكر بيت ذى الإصبع
وتركه صرف (عامر) ما ذكره السيرافي ومن نحأ نحوه في هذا الموضع ممن
يمنعون ترك صرف المنصرف من قوله : فلم يصرف عامراً ولم يجعله قبيلة ،
لأنه قد وصفه بالمذكر . . . ولا حجة لهم في ذلك لأن عامراً أبو القبيلة ،
فيجوز أن تعني به القبيلة فلا يصرف ثم يذهب به مذهب أبي الحى فيقال :
ذو الطول ، كما قال عز وجل : « ألا إن ثموداً كفروا ربهم ألا بعداً
لثمود » (٣) فصرف الأول لما ذهب به مذهب أبي الحى وترك صرف الثانى
لما ذهب به مذهب القبيلة .

(١) هامش كتاب سيويه (١٠/١) وزيد من شرح السيرافي المسهب على هذا الموضع
قال بعد ذكره هذا البيت : وأجيب عن مثل هذا من طرف سيويه والبصريين . الرواية في بيت
عباس :

• يفوقان شيخى في مجمع •

وشيوخه هو مرداس وأما البيت الآخر فعامر أبو القبيلة فيجوز أن يعنى لقبيلة فلا يصرف
ثم يرد الكلام إلى لفظه فيصرف كما قال تعالى : « ألا إن ثموداً كفروا ربهم ألا بعداً لثمود »
(سورة هود آية : ٦٨) في قراءة من صرف الأول وترك صرف الثانى .

وانظر الشاهد في الإنصاف : (٥٠٠/٢) وضرائر ابن عصفور ص (١٠٢) والمفضل
في شرح أبيات المفضل ص (٤٥) .

(٢) مما يدل على ذلك أن القزاز لم يحفل بتبويب هذا الموضع وتعرض لذكره في تصانيف
ما يجوز للشاعر من إجراء نون الجمع بالإعراب وهما أنها الأصل وفي نهاية ذلك قال : (وأجاز
قوم أن يترك صرف ما ينصرف) ص (١١٢) وكذلك ابن عصفور كان يعقب على كل
ما شاهد بما يخرج عن حد الضرورة إنكاراً منه لجواز ترك صرف المنصرف مثل قوله معقياً
على بيت العباس . والرواية :

• عندنا أيفوقان شيخى . . . •

وشيوخه مرداس . والملاحظ أن هذا قول أبي العباس المبرد كما سبق ذكره .

(٣) سورة هود آية : ٦٨ .

وما ذكروه من التثاويل في هذا البيت ممكن وأما الأبيات الثلاثة التي تقدمت قبل هذا البيت (بيت العباس وبيت ابن قيس الرقيات وبيت دوسر) فلا يقدح روايتهم لها في رواية الكوفيين بل الروايتان محمولتان على الصحة إلا أنه لا دليل للكوفيين على ما ذهبوا إليه من منع الصرف في بيت مرداس ولا في بيت ابن قيس الرقيات. لأن حذف التنوين لا يكون دليلاً على منع الصرف إلا بشرط أن يستعمل الاسم مع ذلك في موضع الجر مفتوحاً وكذلك أيضاً لا دليل لهم في قول الزبير بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، في أخيه العباس :

إن أخى عباس عف ذو كرم فيه عن العوراء إن قبلت صمم
لأن عباساً ليس في موضع خفض (١) .

وإذا جاز لي التعليق على رأى ابن عصفور في هذا المقام فإنني أستدرك عليه في قوله : (إلا أنه لا دليل للكوفيين على ما ذهبوا إليه من منع الصرف في بيت مرداس) لأن حذف التنوين لا يكون دليلاً على منع الصرف إلا بشرط أن يستعمل الاسم مع ذلك في موضع الجر بالفتحة وأقول : إن في ذلك إسرافاً في تجميع حد الممنوع من الصرف ، لأن المنع من الصرف يعنى المنع من التنوين فكيف لا يكون حذف التنوين دليلاً على منع الصرف واشترائط اقتران الحذف باستعمال الاسم في موضع الجر بالفتحة .

ألا يجوز لنا القول : بأن (قصائد) نونت للضرورة في قول الشاعر :

• فلتأتينك قصائد •

ومع أنها فاعل وليست في موضع جر ، ولقد سبق لابن عصفور أن

(٢) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٢ - ١٠٣) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٣) .

(٤) قال ابن عصفور ص (٢٢ ، ٢٣) : وأما زيادة الحرف فيها : إلحاقك التنوين فيها لا يتصرف رداً إلى أصله من الصرف وذلك نحو قول النابغة :

فلتأتينك قصائد وليركبن جيشاً إليك قوادم الأكوار

فصرف (قصائد) - ألا ترى معي أن ابن عصفور مقرر هنا سلفاً ، إن هذا الاسم ممنوع من الصرف - مع أنه فاعل - وليس في موضع جر ، وصرف للضرورة . فكيف يسوغ له أن يقرر ما سبق أن قرر ؟

قرر هذا في مواضع الزيادة (زيادة الحرف) للضرورة وهذا ما جعلنا نخالف ابن عصفور فيما ذهب إليه وترى أن حجته في معارضة الكوفيين على هذا النحو باطلة .

ثم هو بعد ذلك يعرض شاهداً للمتنبي ويتناقض مع ما قضى به في هذا الشأن فراه يذكر بعد ذلك مباشرة أن : (الصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون) (١) فكيف يكون ما ذهب إليه الكوفيون صحيحاً وغير صحيح في آن واحد؟ والعجيب في الأمر أن يسوق شواهد تؤيد وجهة نظر الكوفيين معضداً لهم وكأنه لم يقل قبل سطور : (إلا أنه لا دليل للكوفيين على ما ذهبوا إليه من منع الصرف) لجرد أن الأسماء التي استشهد بها جاءت في موضع جر . ولنا أن نورد بعضاً من تلك الشواهد .

تبياناً للأمر ومتابعة لاستعراض الشواهد التي تنسجم مع إطار بحثنا . يقول ابن عصفور : والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون بدليل قول دوسر : (ما بال دوسر بعدنا) وقول عمرو بن عدى (٢) ابن أخت جذيمة :
فإن تستنكرى عمساً فإني أنا ابن عدى حقاً فاعرفينا
وقول حسان :

شلت يداً وحشياً من قاتل (٣)
ألا ترى أن : (دوسراً وعدياً) (٤) ووحشياً في موضع خفض وهي

-
- (١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٤) .
(٢) جادت ترجمته في خزائن الأدب : (٤٩٧/٣) ويعتبر أول من ملك الخيرة من الحميين وقصته مع الزباه مشهورة وانتهت بقتلها .
(٣) صدر البيت مال شبيداً بين أسيافكم ، ووحشى المقصود به ذلك العبد الأسود : وحشى ابن حرب قاتل حمزة بن عبد المطلب بإيعاز من هند بنت عتبة كما تروى سيرة ابن هشام (١٠٣/٣) وفيه : وقد حذف تنوين وحشى ضرورة ، والعلم قد يترك صرفه كثيراً .
(٤) ذكر بيت الأخطل « في ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٤) :
طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشيب غائلة النفوس غمدور
وذكر بيت أبي دهل الجمعي ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٤) :
أنا أبو دهل وهب لوهب من جمع والعز فيهم والحسب
وذكر بيت الكيت في ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٤) :
يرى الزامون بالشقرات منها كنسار أبي حياحب والظينا

مع ذلك مفتوحة غير منونة ؟) ثم يعلل لذلك بقوله : (ووجه منعها الصرف اعتدادهم فيها بعلّة واحدة من العلل المانعة من الصرف وهي العلمية تشبيهاً لها بالعلّة التي تمنع الصرف وحدها) (١) .

أما القرّاز فقد كان رأيّه في هذا الموضوع صدى لما رده البصريون في ردهم على الكوفيين ومرة تعكس بعضاً من شواهدهم التي قدموها في دعوى المعارضة (٢) وختم المسألة بقوله :

(ومن أجاز صرف ما لا ينصرف زعم أن أصل الأسماء كلها أن يترك صرفها . ولكن حققت منها أسماء صرفت فإذا ترك صرفها ردت إلى أصلها . والوجه غير هذا . لأن أصل الأسماء التحكّن في التسمية والإعراب وترك صرف ما لا ينصرف منها لعل ذكرت في غير هذا الموضع) (٣) .

واكتفى الخالفون من مؤلّقي الضرائر (٤) بذكر آراء النحاة حول هذه المسألة وتقديم شواهدهم فيها ، ولم يكلفوا أنفسهم مشقة إبداء رأيهم فيها وإلى أى الفريقين يميلون وهذه سمة تغلب على مسلكهم في معالجة قضايا الضرورة فهم في أغلب الأحيان يكتفون بنقول السابقين وترديد آرائهم وتسجيل أحكامهم على كل موضع دون أن يدلّوا بدلوهم فيه .

ومن المهم بمكان أن نتعرض بإيجاز لإبداء موقف الكوفيين والبصريين من هذه المسألة ونختم هذا العرض بإبداء رأينا فيها وإلى أى المذهبين نميل . لقد أجاز الكوفيون ترك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر وشايهم

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٥) .

(٢) كقول الأعشى :

قامت تبكيه على قبره من ل بعسك يا عامر

تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر

وكان الوجه أن يقول : (ذات غربة) فلما اضطر رده إلى تكبير الإنسان كأنه قال :

(تركتني ذات غربة) .

انظر : بقية الشواهد ص (١١٣ - ١١٤) من ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر .

(٣) المصدر السابق نفسه ص (١١٤) .

(٤) مثل ما فعل ابن عبد الحليم في موارد البصائر ل (٦٧ - ٦٨) والألويسي في الضرائر

وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص (١٣٤ - ١٣٥) .

في هذا المذهب نفر من البصريين محتجين لذلك بدليلين : أحدهما نقل
والآخر قياسي .

أما الدليل الأول فإنه : (قد جاء ذلك كثير آ في أشعارهم) من مثل قول
بشر بن أبي خازم :

إلى ابن أم أناس أرحل ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف
فترك صرف (أناس) وهو منصرف وأم أناس بنت ذهل ابن شيبان
وعمره يريد به حجر الكندي (١) .

وغير ذلك كثير من الشواهد التي ساقها الكوفيون كأدلة نقلية تقطع
بصححة ما ذهبوا إليه وقد سبق لنا ذكر قدر لا بأس به من هذه الشواهد في
تضاعيف عرضنا للمسألة والمقام يضيق عن ذكر ما تبقى منها لا سيما وأنها لم
تعر لقاتل مما يخرجها من دائرة الاحتجاج في هذا البحث (٢) .

أما الدلائل القياسية الذي اعتمد عليه الكوفيون فهو : جواز حذف
الحرف المتحرك للضرورة من نحو قول الشاعر وهو العجير السلوي (٣) :

(١) راجع : هذا الشاهد وغيره من الشواهد الكثيرة التي احتج بها الكوفيون وبجملها
الأنباري في الإنصاف : (٤٩٦/٢ - ٥١٧) وانظر الشاهد أيضاً في ضرائر الشعر أو كتاب
ما يجوز للشاعر من (١١٤) وروايته :
* أو تصف
وفيه قال قول الرواية :

* وإلى ابن أم أناس أرحل ناقتي *

فرد حركة الهزمة على التنوين .

(٢) استدل الكوفيون بشواهد كثيرة منها ما ذكره في الحمل على المعنى ج ٢ ص (٥٠٦)
ومنها ما هو على اللفظ كقول الشاعر :

قالت أميمة ما لثابت شاخصاً كما يرى الأشاجع ناحلاً كالمنصل

الإنصاف : (٤٩٩/٢) وإلى غير ذلك مما استشهدوا به ولا يتسع المقام لذكره لا سيما أن
أغلبه لا يندرج في إطار البحث بمجهول بقائه ، أو للشك في نسبته ، أو لبعد العهد بين قائله وبين
الجاهلية .

(٣) العجير بن عبد الله بن عبيدة ينتمي نسبه إلى عبد الله بن سلول أحد شعراء الدولة الأموية
في أيام عبد الملك بن مروان كما في طبقات فحول الشعراء ص (٦١٥) وقد ذكرنا البيت في صلب
البحث في معرض إبداء الرأي الكوفي . وباعتبار الشاهد الوحيد الذي قاسوا عليه « وقد رأينا
في عدم ذكره تجنباً على دعواهم ببت أم عناصر الدفاع لديهم في هذا المقام .

فبيناه بشرى رحلة قال قائل لمن حمل ربحو الملاط نجيب

أرادوا : (فيينا هو) وحذف الواو وهى حرف متحرك هنا للضرورة
فإذا جاز حذف الحرف المتحرك للضرورة ساغ تجوز حذف الحرف الساكن
من باب الأولى ، يقول الكوفيون تعقياً على ما قدموه من شواهد (١) :
تنهض دليلاً نقلياً قيماً وانطلاقاً من ذلك إلى الدليل القياسى . فإذا صحت هذه
الأبيات بأسرها دل على صحة ما ذهبنا إليه (٢) .

وأما من جهة القياس فإنه : إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة
من نحو قوله :

• فييناه بشرى •

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى وهذا
لأن الواو من هو ، متحركة والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف
الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك .

وقد رفض البصريون ما ذهب إليه الكوفيون ومنعوا ترك صرف
المنصرف بتأويل بعض الشواهد التى برهن بها الكوفيون على صحة دعواهم
وخرجوها على إرادة القبيلة وبالتالى يصح ترك صرفها وليس فى الأمر ضرورة
ارتكبا الشاعر على ما ذهب إليه الكوفيون .

وقد رأى البصريون أن فى ترك صرف المنصرف رد على الأصل إلى غير
أصل ومدعاة إلى قياس ما ينصرف بما لا ينصرف وفى ذلك تميع للقاعدة
وعلى ذلك لا يصح التنظير ببيت العجير السلولى فإنه لا يؤدى إلى الالتباس
بعكس حذف التنوين المؤدى إلى هذا فى نظر البصريين ولذلك قال البصريون :

إنما قلنا : (إنه لا يجوز ترك صرف المنصرف لأن الأصل فى الأسماء
الصرف فلو أننا جوزنا ترك صرف ما ينصرف ، لأدى ذلك إلى رده عن

(١) الشواهد التى سبق ذكر بعض منها وهى بحملتها فى الإنصاف .

راجع : الجزء الثانى ص (٩٣ - ١٢٠) .

(٢) الإنصاف : (١٢/٢) .

الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضاً يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف
بما لا ينصرف وعلى هذا يخرج حذف الواو من (هو) في نحو قوله :

فبيناه يشرى رحله قال قائل (١)

فإنه لا يؤدي إلى الالتباس بخلاف حذف التنوين فيان الفرق بينهما (٢)
ولى بعد طول الجدل في هذه المسألة تعقيب أوضح به اطمئنانى إلى
مذهب الكوفيين وعدم اقتناعى بمزاعم البصريين فيها .

— ذلك أن الكوفيين أجازوا ترك صرف ما ينصرف في الشعر ولم
يجوزوه في سعة الكلام لسبب واحد هو العلمية دون العلة الأخرى تماماً كما
يجوز للشاعر أن يصرف الممنوع مع وجود السببين ولم يجد النحاة في ذلك بأساً
— والكوفيون قدموا بين يدي دعواهم شواهد مؤيدة ليست بالشاذة تقطع
بصححة ما قالوا به وعلى قول ابن عقيل : إن من حفظ حجة على من لم يحفظ .
— والبصريون لما طعنوا في دعوى الكوفيين قالوا : بأن ذلك رد من
أصل إلى غير أصل . مردود عليهم بمثل ما قدم الكوفيون من قوله :

■ فبيناه يشرى ■

وقول الآخر :

■ فبيناه في دار صدق قد أقام بها (٣) .

وقول الآخر :

■ دار لسعدى آذه من هواكا (٤) ■

(١) شاهد الكوفيين لقياس عليه في حذف التنوين .

(٢) الإنصاف : (٥١٤/٢) .

(٣) ونسأله : حينما يملأنا وما نملأه الكتاب : (١٢/١) علق عليه الشنمري فقال :
فسكن ضرورة ثم حذف فأدخل ضرورة على ضرورة وعلمته كلمة حذف الياء في قوله :

■ آذه من هواكا ■

حاشية الكتاب : (١٢/١) .

(٤) من شواهد الكتاب ولم يعز لقائل (٩/١) حيث ساقه ضمن ما أنشده من شواهد
عل : (حذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد يحذف) ولم يعلق عليه الشنمري . وهو من الشواهد
الشائعة في كتب النحويين مثل « المختصر » (٨٩/١) ، وضرائر الشعر للقرنازي ص (١٥٢) ،
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٦) ، والخزانة : (٢٢٧/١) والفصول الخمسون
ص (٢٧٤) .

ووجه ذلك إجراء الياء والواو مجرى الياء والواو المنصوبتين ، والياء والواو المنصوبتان قد يسكنان في الضرورة إجراء لهما مجرى الياء والواو المرفوعتين اجزاء بالكسرة عن الياء والضمة عن الواو ومعاملة للضمير المنفصل معاملة الضمير المتصل . ومن ثم فالواو أصلية لا زائدة كما يعتبرها البصريون . وعلى ذلك فإنهم يخذفون رجوعاً إلى أصل لا إلى العكس كما زعم البصريون . ولقد انبرى الأنباري للرد على البصريين في هذه المسألة قولهم (بقصد البصريين) : إنما جاز لأنه لا يؤدي إلى التباس (بخلاف ما هنا) قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه لا يؤدي ههنا إلى الالتباس ، لأنك تقول : غزا هو فيكون تأكيداً للضمير المرفوع بأنه فاعل ، فإذا حذف الواو منه التبتت الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب بأنه مفعول نحو : (غزاه) فإنه يجوز أن لا تعطل حركتها .

والوجه الثاني : أنه يبطل بصرف ما لا ينصرف . فإنه يوقع لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف في نحو قوله :

• قواطنا مكة من ورق الحمى (١) •

وكذلك سائر ما لا ينصرف . ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه فكذلك ها هنا .

ويسترسل الأنباري في دحض مزاعم البصريين مؤيداً لمذهب الكوفيين في ترك صرف المنصرف فيقول : فإن قالوا : الكلام به يتحصل به القانون (٢) دون الشعر وصرف ما لا ينصرف لا يوقع لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف لأنه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام ، قلنا : وهذا هو

(١) الكتاب : (٨/١) أنشده سيبويه للمعاج في باب : (ما يحتمل الشعر من صرف ما لا ينصرف) ، يشبهونه بما ينصرف وعلق الشنتمري عليه فقال في (قواطنا) : (وصرفها ضرورة) .

انظر : حاشية الكتاب (٨/١ - ٩) وانظر الإنصاف (٥١٩/٢) .

(٢) يعني : أن قواعد العربية إنما تؤخذ من النثر لا من الشعر للقيود التي يشغل بها كاهل الشاعر من وزن وقافية وروى وإيجاز المعنى الكثير في اللفظ القليل .

جوابنا عما ذكرتموه فإنه إذا كان الكلام هو الذى يتمحصل به القانون دون الشعر . فترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر لا يوجب لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف فى اختيار الكلام (١) .

وليس الأنبارى وحده هو الذى جابه البصريين منحاذاً لرأى الكوفيين فإن أبا الحسن الأخفش وأبا على الفارسي وأبا القاسم بن برهان صححت رواية الكوفيين عندهم . وهم البصريون المشار إليهم فى قوله : فيبيناه بشرى . ففضلوا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين وشابِعهم من الخالفين ابن مالك وابن هشام (٢) . ورحم الله الشيخ الجليل محيى الدين عبد الحميد فى المحدثين يقول : مختاراً مذهب الكوفيين فى مسألة ترك صرف المنصرف . والذى يصح عندنا بعد ما ذكرناه لك من الشواهد العديدة أن مذهب الكوفيين فى هذه المسألة أقوى دليلاً من مذهب البصريين ، وأن الواجب أن يؤخذ به ويعول عليه .

وأما هذه الردود التى رد بها البصريون فليست إلا مباحكات لا يجوز أن يلجأ إليها العلماء (٣) .

ولو أضفنا إلى ما بسطناه من أمور مقنعة بسلامة رأى الكوفيين ايغال ثعلب فى هذا الرأى والذهاب فيه إلى مدى أوسع فقال ومن معه : بجواز منع صرف المنصرف لوجود علة واحدة فى سعة الكلام . أقول : لو أضفنا هذا إلى ذاك لصح الأخذ برأى الكوفيين بجواز ترك صرف المنصرف لعدة واحدة فى ضرورة الشعر .

• • •

(١) راجع رد الأنبارى على البصريين فى : الإنصاف (٢/ ٥١٤ - ٥٢٠) .

(٢) قال ابن مالك فى تهليل الفوائد ص (٢٢٤) : (ويمنع صرف المنصرف اضطراب خلافاً لأكثر البصريين لا اختياراً خلافاً لقوم) .

(٣) راجع معالجة هذه المسألة بكاملها فى : (المفضل فى شرح أبيات المفضل ص ٤٤) ، وما بعدها وتعقيب محيى الدين عليها ص (٤٧) .

حذف التنوين لالتقاء الساكنين

وذلك نحو قول حسان بن ثابت :

لو كنت من هاشم أو من بني أسد أو عبد شمس أو أصحاب اللوى الصيد
أو بني زهرة الأخيسار قد علموا أو من بني خلف الحضر الجلاميد (١)
وهو يريد : (من بني خلف الحضر) . فحذف التنوين لالتقاء النون
الساكنة في خلف . باللام الساكنة في (الحضر) تشبيهاً بحروف المد واللين
على رأى أكثرهم .

ونحو قول عبد الله بن الزبيرى (٢) :

عمرو الذى هشم الثريد لقومه ورجسالم مكة مستنون عجاف
فحذف التنوين من (عمرو) لالتقاء الساكنين ضرورة .

وغير ذلك أنشد أصحاب الضرائر كثيراً من الشواهد آثرت عدم ذكرها
في صلب البحث مكتفياً بذكر طائفة منها بالحاشية جريباً على ما نهجته لنفسى
في هذا البحث .

(١) ديوان حسان بن ثابت ص (١٣٣ = ١٤٤) نشر البرتوقى القاهرة سنة ١٩٢٩ م
والبيت الثانى جاء في غير ترتيبه من القصيدة التى هاجمها الشاعر نافع بن عياض التيمي وفيها يقول :
لو كنت من بني هاشم أو من بني أسد أو عبد شمس أو أصحاب اللوا الصيد
أو من بني نوفل أو من رهم مطلب لله درك لم نهم بتسديدى
أو في الفتوبة من قوم ذوى حسب لم تصبح اليوم نكساً ثانياً الجيد
أو من بني زهرة الأخيسار قد علموا أو من بني جمع البيض المتساجيد
أو في السراوة من تيم رضيت بهم (أو من بني خلف الحضر الجلاعيد)
وانظر الشاهد في الكامل : (١٤٦ / ١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٠) وموارد
البصائر لفرائد الضرائر ل (٦٩) .

(٢) قال في مدح هاشم بن عبد مناف الأب الثالث لرسول الله صلى الله عليه وسلم وروايته
في لسان العرب (٣٥٣ / ٢) : (عمر العلى) وعلى هذا لا ضرورة فيه .

انظر في الكامل : (١٤٨ / ١) وانظر الشاهد في توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب
ص (٦) والإفصاح ص (٥٦) وما يجوز للشاعر بتحقيق الكمى ص (٦٤) وموارد البصائر
ل (٦٠) والضرائر للألوسى ص (١١٤) .

(٣) وبما أنشده مؤلفو الضرائر في هذا الموضع قول أبي الأسود :

ولقد نال هذا الموضع حقه من تحليل العلماء وتقليب النظر فيه لا سيما
أن بعض القراءات وافقته مما جعله جدير أبسط القول فيه .

فألفت غير مستعجب ولا ذاكر الله إلا قليلا

أراد : ولا ذاكر الله إلا قليلا فحذف لالتقاء الساكنين لا بالإضافة ولولا ذلك جبر .

انظر الشاهد في : توجيه الرماني ص (٧) وما يجوز للشاعر في الضرورة ص (٦٤)
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٥) وموارد البصائر ل (٦٩) والضرائر للألويسي ص (١٢)
وفي تعليقه عليه قال الألويسي : وإنما أثر حذف التنوين للضرورة على حذفه بالإضافة لإرادة
تمائل المتماطفين في التكبير .

وقال ابن جني : قرأت على أبي علي ما ينشد لامرأة من بني عقيل وقيل : من بني عامر
تفخر بأخوالها :

جيدة خالي ولقيط وعلى وحاتم الطائي وهاب المني

يريد : حاتم .

انظر : الإفصاح للفرارقي ص (٦٠) وانظر في ما يجوز للشاعر ص (٦٣ ، ١٢٧)
والموارد ل (٦٩) والألويسي ص (١١٥) وقال ابن الرقيات :

كيف نومي على الفراش ولما تشمل الشام غارة شعواء

تذهل الشيخ عن بنيهِ وتبدي عن حزام العقيلة المذراء

أي وتبدي عن حزام العقيلة : أي وتبدي العقيلة عن حزام .

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٥) وقد أُنشد البيت الأول وموارد البصائر
ل (٦٩) .

وقد روى البيهقي بنصبهما وأُنشدوا أيضاً قول الرجز :

والله لو كنت لهذا خالصاً لكنت عبداً لكل الأبارصا

يريد : آكل الأبارص .

انظر : توجيه الرماني ص (١٧٧) ، والإفصاح ص (٢٦١) ، والموارد ل (٦٩) قال
(والكلام لابن جني) : وإنما جاز حذف التنوين من هذه الأماكن ، وقد كان الوجه تحريك
لالتقاء الساكنين لأنه ضارع حروف اللين بما فيه من الفنة فكما يحذف في التقاء الساكنين في نحو :
وما لقوم ، وقاضي البلد ، ويدعو القوم كذلك حذف التنوين لالتقاء الساكنين .
راجع النص في : موارد البصائر ل (٦٩) .

ومن الشواهد التي ذكرت في هذا الموضع قول الشاعر :

حميد الذي أُمج داره أخو الحمير ذو الشيبة الأصلع

أسقط التنوين من حميد على نحو ما ذكرنا والأمج : الحر والعطش كما في القاموس (أمج)
وقال الآخر الراجز :

• لتجدي بالأمير برأ .

• وبالقنساء ملاحاً مكرأ .

• إذا غطيف السلمي فرأ .

نص سيديويه في باب : اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع في
المفعول في المعنى (١) : على أن حذف التنوين في بيت أبي الأسود ضرورة
والبيت هو :

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت (بغير تنوين ذاكرة لم
يحذف التنوين استحقاقاً ليعاقب المحرور ، ولكنه حذف لالتقاء الساكنين
وهذا اضطراب) .

ووافقه الأعمى في هذا فقال شارحاً ومفصلاً (٢) : حذف التنوين من
(ذاكر) لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده وكان الوجه إضافته .

وفي حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان :

أحدهما : أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا أقبلها ساكن كقولك : اضرب
الرجل يريد : اضربن .

والوجه الثاني : أن يشبه بما حذف تنوينه من أسماء الأعلام إذا وصف
بأبن مضاف إلى علم .

وأحسن ما يكون التنوين للضرورة في مثل قولك : هذا زيد الطويل
لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد يشبه المضاف والمضاف إليه . وقد
ناقش المبرد هذا الموضوع في تضعيف معالجته لأبيات حسان السالف
ذكرها فقال :

= كان يجب أن يقول : إذا غطيف ، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين .
انظر : فيما سبق المصادر والمراجع السابق ذكرها وغيرها من الشواهد التي سكنتنا عن
إيرادها تحقيقاً .

(١) انظر : الكتاب (٨٢/١) وما يليها .

(٢) المصدر والموضع السابق نفسه . وانظر تعريف ابن الحاجب للتنوين بشرح الرضى على
الكافية (٤٠٢/٢) ونصه : (التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل ، وهو
للتأكيد والتشكيك والعوض والمقابلة والترنم ، ويحذف من العلم موصوفاً بأبن مضافاً إلى علم)
فألفيته غير مستعتب البيت

وقال : ضرورة وقرئ في الشنود : « قل هو الله أحد الله الصمد » .

وقوله :

• أو من بنى خلف الخضر (١) •

فإنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين وليس بالوجه ، وإنما يحذف من الحروف لالتقاء الساكنين حروف المد واللين . وهى الألف المفتوح ما قبلها والياء المكسور ما قبلها . والواو المضموم ما قبلها نحو قولك : هذا قفا الرجل ، وقاضى الرجل ، ويغزو القوم . فأما التنوين فجاز هذا فيه لأنه نون فى اللفظ ، والنون تدغم فى الياء والواو وتزاد كما تزداد حروف المد واللين ويبدل بعضها من بعض فتقول : رأيت زيدا فتبدل الألف من التنوين ، وتقول فى النسب إلى صنعاء وبهرا : صنعانى وبهرانى فتبدل النون من ألف التأنيث . وهذه جملة وتفسيرها كثير فلذلك حذف . ومثل هذا من الشعر :
عمرو الذى هشم الثريد لقومه البيت (٢)

صوابه : (عمر العلى) . وقول آخر :

حميد الذى أمج داره البيت (٣)

وقرأ بعض القراء : « قل هو الله أحد . الله الصمد » (٤) وسمعت عمارة ابن عقيل يقرأ : « ولا الليل سابق النهار وكل فى فلك يسبحون » (٥) فقلت : ما تريد ؟ فقال : « سابق النهار » (٦) .

ويفهم من كلام أبى العباس المبرد أن التنوين لا يحذف من الحروف مطلقاً لالتقاء الساكنين وإنما ذلك مقصور على حروف المد واللين .

وقد حكى عن القاضى أبى سعيد السيرافى أنه قال : حضرت مجلس أبى بكر بن دريد . ولم أكن قبل ذلك ، فجلست فى ذيله فأنشده أحد الحاضرين بيتين يعزبان إلى آدم عليه السلام قالهما لما قتل ابنه قابيل هاويل :

(١) . وضع الشاهد فى أبيات حسان وقد ذكر الشاهد فى صدر هذا الموضع وذكرت الأبيات

بالحاشية فيما سبق .

(٢) محل الشاهد فى بيت عبد الله بن الزبيرى وقد ذكرناه فيما سبق بالمتن .

(٣) محل الشاهد فى بيت لامرأة من بنى عقيل وقد ذكرناه فيما سبق بالحاشية .

(٤) الآيتان : ١ - ٢ من سورة الإخلاص .

(٥) سورة يس بعض الآية - ٤٠ .

(٦) انظر النص السابق فى : الكامل (١٤٧/١ - ١٤٨) .

تغيرت البلاد ومن عليها فوجه الأرض مغبر فيبع
تغير كل ذي حسن وطيب وقل بشاشة الوجه المليح (١)

فقال أبو بكر : هذا شعر قد قيل في صدر الدنيا وجاء فيه الإقواء ،
فقلت : إن له وجهاً يخرج عن الإقواء . فقال : ما هو ؟ قلت : نصب
بشاشة وحذف التنوين منها لالتقاء الساكنين لا للإضافة فتكون بهذا التقرير
نكرة منتصبة على التمييز . ثم رفع (الوجه) وصفته بإسناد (قل) إليه
فيصير اللفظ : وقل بشاشة الوجه المليح .

فقال : (ارتفع فرفغني حتى أقعدني إلى جانبه) (٢) .

والملاحظ على هذا التخريج أن السراfi خلصه من ضرورة الإقواء
ليقع في ضرورة حذف التنوين ، ولكنه أعطانا بهذا النص اقتناعه وهو
شيخ الشيوخ وإمام الأئمة معرفة بالنحو والفقه والشعر على نحو ما قرظه به
أبو حيان التوحيدي (٣) واقتناع شيخه ابن دريد بجواز حذف التنوين لالتقاء
الساكنين ضرورة . وقد علق الفارقي على البيتين بقوله (٤) : وأكثر الناس
بنشد هذين البيتين برفع الأول وجر الثاني على ظاهر اللفظ ، ويحمله على
الإقواء - وهو جائز - إلا أبا سعيد فإنه أنشدهما بالرفع معاً على أن يكون

(١) انظر البيتين في : الإفصاح ص (٦١) ، والآمال لابن الشجري : (٣٤٥/١) .
والضرائر للألوسي ص (١١٦) .

(٢) آمال الشجري : (٣٤٥/١) وانظر النص في : الضرائر للألوسي ص (١١٥-١١٦)

(٣) انظر ترجمته في : بغية الوعاة ص (٢٢١) .

(٤) الإفصاح ص (٦١ - ٦٢) والملاحظ أن هذا النص يضع أيدينا على واقعة علمية
خطيرة تورط فيها محقق الإفصاح إذ أنه لفتنى إلى أن الكتاب بكل محتواه منقول عن كتاب
توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب للرماني والملاحظ أن الرماني ت سنة ٣٨٤ هـ ، أما الفارقي
فقد توفي في سنة ٤٨٧ هـ ، والنص المذكور ورد في باب الهزمة في الكتابين على اختلاف في
رقم الصفحات فقط ، ونحن لا نستبعد أن يكون النسخ لم دور في هذا الخلط ولكن الأمر
الذي لا يكاد يصدق أن محقق الكتابين واحد وهو من يتصدون للتحقيق العلمي فكيف يسوغ
له أن يحقق كتاباً واحداً لعلمين مختلفين والتحقيق الثاني تم بعد الأول بسبعة عشر عاماً وما دوره
في التحقيق إذا لم يوثق ما يحقق ويعزو كل قول لقائله . ولو كان في الجهل منفتح ليطعن القول
في هذه القضية وإنما يكفي هنا الإشارة والتنبيه .
انظر النص نفسه في : توجيه الرماني ص (١١) .

نصب (بشاشة) على التمييز ورفع (الوجه) بـ (قل) ونون التقديم والتأخير وحذف التنوين لالتقاء الساكنين . كأنه أراد : (وقل بشاشة الوجه المليلح) أى : (وقل الوجه المليلح بشاشة) ومثله : قراءة عاصم : « فله جزء الحسنى » (١) على تقدير (فله جزء) ، ويشايح ابن عصفور سيبويه في مذهبه من حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة إذ يقول : (فأما قراءة أبي عمرو (٢) : (عزيز بن الله) فإنما حذف التنوين لأنه جعل (ابن الله) صفة لعزيز . والخبر محذوف ، والتقدير : عزيز بن الله إلهنا) .

والعرب تحذف التنوين من العلم الموصوف بـ ابن المضاف إلى العلم لالتقاء الساكنين ، وهما التنوين وباء (ابن) مع كثرة الاستعمال الداعية إلى التخفيف .

فأما حذفه فيما عدا ذلك ، فإنما سببه مجرد التقاء الساكنين وهو غير جازز إلا في الضرورة (٣) .

ورفض السيرافي اعتبار حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة يقول (في باب الضرائر من شرح الكتاب) : وحذف التنوين غير داخل في ضرورة الشعر ، وإنما ذكرناه للفصل بينه وبين نون (من ولكن) لأن حذفهما لاجتماع الساكنين في الشعر ضرورة ، وقد رأيت بعض من عمل ضرورة الشعر أدخل فيهما حذف التنوين وليس هو عندي ، كما قال : وكان أبو عمرو يقرأ : « وقالت اليهود عزيز ابن الله » ويذكر أنه عربي ، وأنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين ، فهذا أبو عمرو يختاره على غيره ويفسره هذا التفسير فكيف يدخل في ضرورة الشعر ؟ (٤) .

(١) سورة الكهف آية ٨٨ ونصها : « وأما من آمن وعمل صالحاً فله جزء الحسنى وستقول له من أمرنا يسراً » .

(٢) انظر ترجمته في : بغية الوعاة (٢٣١/٢) اسمه زيان بن العلاء بن عمار المازني النحوي المقرئ أحد القراء السبعة كان أعلم الناس بالعربية والقرآن وأيام العرب والشعر ، وهو إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة ت سنة ١٥٤ هـ ، وقيل : سنة ١٥٩ هـ .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٦) .

(٤) نقلا عن موارد البصائر ل (٦٩) .

لكن الرمانى يقطع مجواز ذلك فيقول : (وما اختلف أصحابنا أن التنوين يسقط في ضرورة الشعر لالتقاء الساكنين كما تسقط حروف العلة . على أنهم قد أجازوا ذلك في النون الساكنة وهي أقوى من التنوين لكونها في بعض المواضع أصلاً والتنوين أبداً زائداً ، ولأن النون ثابتة في الخط ولا صورة للتنوين) (١) .

وخلاصة القول في هذا الباب : أن بعض العلماء يعد حذف التنوين لالتقاء الساكنين ضرورة ، وبعضهم لا يراه كذلك والسيرافى على الرأس الثاقى . هذا مدار البحث .

أما القصة التى وردت عن شعر آدم فإننا نشك في روايتها : لأن آدم عليه السلام لا يقول :

■ فوجه الأرض مغبر قبيح ■

في شعر ضعيف مفكك ، مثل هذا الشعر .

كما أنا لانعتقد أن جهابذة اللغة يصدقون مثل قصة نسبة الشعر إلى آدم ومنهم السيرافى وابن دريد ، ولا نعرف أن آدم عليه السلام كان يتكلم بلغة قريش قبل الأطوار المعروفة لنا التى مرت بها اللغة . وعليه : فهذه القصة في رأينا ملهاة تساق للتسلية وسط هذا الفكر الجاد .

حذف النون

من الحرف أو من الاسم أو من الفعل وهو نون وقاية أو علامة إعراب
أو علامة تثنية أو جمع

من ذلك حذف نون الوقاية من الحروف : (من) و (عن) و (قد) و (ليت) و (لكن) . مثل قول الأعشى :

وكأن الحمر المدامة م الإسفنت ممزوجة بماء زلال (٢)

(١) توجيه الرمانى ص (٨) وإفصاح الفاروق (النص نفسه) ص (٥٨) .

(٢) ديوان الأعشى ص (٤١) ط ٢ ■ وانظر البيت في ضرائر الشعر لابن عصفور

ص (١١٤) ، ولسان العرب مادة (سقط) وروايته كرواية الديوان

وهو يريد : من الإسفنت حيث جمع فيه بين ضرورتين : حذف نون
(من) وقطع همزة الوصل وقد اضطر الشاعر لحذف النون لما وليتها لام
ساكنة تفادياً لالتقاء الساكنين .

قال السيرافي : (وإنما ألقوها لالتقاء الساكنين ، لأن النون تشبه حرف
المد واللين ، وحروف المد واللين تحذف لاجتماع الساكنين) .
ومثله قول المرقش الأكبر :

لم يشج قلبي ملحواث إلا صاحبي المتروك في تعلم (٢١)

يريد : من الحواث وحذف النون كما سبق ذكره .

■ وكان الخمر العتيق من الأسفنت .

ولا ضرورة فيه على هذه الرواية ، وموارد البصائر ل (٦٠) وفيه الأسفنت ضرب من
الأشربة فارسي معرب قال الجوهري : وقال الأصمعي : هي بالرومية يروى مكان الخمر العتيق
من الأسفنت .

(١) انظر الشاهد في : موارد البصائر ل (٦٠) .

ومما ذكر من حذف نون من ونوثر إرادته هنا جرياً على ما نهجناه قول الآخر :
أبلغ أبا دختنوس مسالكه غير الذي قد يقال م الكذب

وقول أبي جعفر المذلي وهو أموي متمصب لبني مروان :

كأنهما م الآن لم يتغيرا وقد مر للدارين من بعدنا عصر

وفي احتجاج البصريين على القول في (أفعل) في التمجيد : اسم هو أو فعل ذهب الكوفيون
على أن أفعل في التمجيد نحو : (ما أحسن زيداً) اسم ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ،
وإليه ذهب أبو الحسن على ابن حمزة الكسائي من الكوفيين الإنصاف : (١٢٦/١) واستدلوا
بدخول (نون الوقاية) .

يقول البصريون : ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ، ألا ترى أنك تقول
في الفعل : (أرشدني وأسعدني وأبعدني) ولا تقول في الاسم : (مرشدني) ولا (مسعدني)
فأما قوله :

■ وليس حاملني إلا ابن حمال ■

فن الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه ، وإنما دخلت هذه النون على الفعل لئني
آخره من الكسر ، لأن ياء المتكلم لا يكون قبلها إلا مكسوراً ، وإذا كانوا قد منعوه من كسرة
الإعراب لثقلها وهي غير لازمة ، فلأن يمنعوه من كسرة البناء وهي لازمة كان ذلك من
طريق الأولى ■ فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها ، فلم يكن
أفعل في التمجيد فعلاً وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال .

ومثله قول الآخر في حذف نون (عن) و (من) :

أيها السائل عنهم وعنئى لست من قيس ولا قيس منى (١)

وهو مما ليس له نظير لاجتماع الحذف في حرفين ولم نجد مناصاً من إثباته في المتن لما عزت شواهد هذين الموضعين معاً . وقد ذكره ابن عصفور ونقله عنه الألوسى . قال الألوسى في هذا الموضع : (إذا جرت الياء بمن أو عن وجبت النون حفظاً للسكون لأنه الأصل فيما يبنون ، وقد يترك في الضرورة .) (وأنشد البيت السابق) . ثم أعقبه بقول ابن هاشم : (وفي النفس من هذا البيت شيء لأننا لم نعرف له قائلًا ولا نظيراً لاجتماع الحذف في الحرفين ، ولذلك نسبته ابن الناظم إلى بعض النحويين . ولم ينسبه إلى العرف) . وفي التحفة لم يجهى الحذف إلا في بيت لا يعرف قائله . ومثله ما نسب إلى حميد الأرقط :

فدنى من نصر الحبيبين قد ليس الإمام بالشحيح الملهحد (٢)

- اعترض (الكوفيون) على هذا بأن قالوا : نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو : (قدنى) و (قطنى) أى حسبى قال الشاعر :

امتلاً الخوض وقال قطنى مهلاً رويداً قد ملأت بطى ولا يدل ذلك على الفعلية ، فكذلك ما هنا .

وما اعترضوا فيه ليس بصحيح ، لأن (قدنى) و (قطنى) من الشاذ الذى لا يرجع عليه فهو في الشفوذ بمنزلة (منى) و (عنى) ، وإنما حسن دخول هذه النون على (قد) و (قط) لأنك تقول : قدك من كذا وقطك من كذا : أى اكتف به ، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل . فذلك حسن دخول النون عليهما ، على أنهم قالوا : (قطنى) و (قدنى) من غير نون كما قالوا : (قطنى) و (قدنى) قال الشاعر :

قدنى من نصر الحبيبين قدنى ليس الإمام بالشحيح الملهحد

الإنصاف مسألة ١٥ ج ١ ص (١١٨ - ١٢١) ط ٤ سنة ١٩٦١ م - ١٣٨٠ هـ بتحقيق محي الدين في الصحاح مادة (ل ح د) نسب البيتان لحميد بن ثور في اللسان (خ ب ب - فردد) نسباً إلى حميد الأرقط وهما من الزجر المشطورة كسائقيهما - من شواهد سيبويه (٣٨٧/١) ومشهورين في كتب النحاة كالكافية والأشئوفى . ومعنى البيتين يشير إلى عبد الله بن الزبير وجماعته فإنه خبيب وهو منهم بالشع ومنتهك الحرية الكمية حين لاذ بها .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٣) والضرائر للألوسى ص (٦١) .

(٢) الضرائر للألوسى ص (٦١) .

(١) البيت ينسب في بعض المصادر إلى أبي نخيلة لكن الجوهري وكتب الضرائر قررت -

ريد : قدنى وحذف النون وهى التى تدخل لتسلم الدال على سكونها
وذلك لما احتاج إلى الوزن وحرك الدال بالكسر مراعاة للقافية .

قال سيبويه عن قدنى وأخواتها (١) : (وسألته رحمه الله (يعنى التحليل)
عن قولهم : (قطنى ومنى وعنى ولدى) ما بالهم جعلوا علامة المجرور ههنا
كعلامة المنصوب ؟ فقال : إنه ليس من حرف تلحقه باء الإضافة إلا كان
متحركاً مكسوراً ، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات ، لأنها لا تذكر
أبدأ إلا وقبلها حرف متحرك مكسور ، وكانت النون أولى : لأن من
كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم ، فجاءوا بالنون لأنها إذا كانت
مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار وكرهوا أن يجيئوا بحرف
غير النون ، فيخرجوا من علامات الإضمار ، وإنما على أن لم يحركوا الطاء
والنونات كراهية أن يشبه الأسماء نحو : يد وهن . وأما ما يحرك آخره فنحو
مع ولد كتحرريك أو آخر هذه الأسماء ، لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأو آخر
الأسماء فن لم يجعلوها بمنزلتها فن ذلك معى ولدى فى مع ولد وقد جاء
فى الشعر قدنى قال الشاعر :

• قدنى من نصر الحبيبين قدنى •

لما اضطر شبهه بحسبى وهى لأن ما بعد حسب وهن مجرور كما أن
ما بعد قط مجرور فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء كما قال : لىنى
حيث اضطر (٢) .

ومثال حذف نون الوقاية من البيت قول زيد الخيل :

كمنية جبار إذ قال لىنى أصباده وأتلف جل مالى (٣)

= حصة نسبته إلى حميد الأرقط وقد ذكرناه خلافاً لما نهجناه لأنه لا يوجد غير « شاهدأعل هذا الموضع
سوى بيت آخر لم يعرف قائله فاستفنا ذكره ومعنى قدنى حسبى والحبيبين يروى على التثنية والجمع
بقصد عبد الله بن الزبير المكنى بأبى خبيب وأخوه على وجه التثنية وعلى وجه الجمع بقصد به
هر وشيعته الكتاب : (٣٨٧/١) ما يجوز للشاعر ص (١٤١) ضرائر الشعر لابن عصفور
ص (١١٣) الإنصاف : (١٣١/١) الخزانة : (٤٤٩/٢) والضرائر للألوسى ص (٦٢) .

(١) انظر هذا المبحث فى : الكتاب (٣٨٧/١) .

(٢) انظر هذا المبحث فى : الكتاب (٣٨٧/١) .

(٣) الكتاب : (٣٨٦/١) وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (١٤٢) وضرائر الشعر =

يريد : ليتنى . وقد جوز ابن عصفور حذفها مع ليت فى الكلام وعنى
ومنى وقدنى جرياً على مذهب البصريين وشكك فى مذهب الكوفيين من
تجوز النصيب والخفض فيما بعد (قد) فقال : (والصحيح ما ذهب إليه
البصريون لأنه لا يحفظ (قدى) محذف النون إلا فى ضرورة الشعر) (١) .

ونون الوقاية تلحق (ليت) لمشايتها الفعل فى المعنى والعمل مع عدم
المعارضة ، وهو الجر وتوالى الأمثال ومن ثم تلحقها النون إذا اتصل بها ياء
المتكلم كما فى الفعل ولا تحذف إلا فى الضرورة وفى هذا يقول سيويه :
(وقد قالت الشعراء : (ليتنى) إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا :
(الضارى) والمضمر منصوب) (٢) .

وبصورة عامة فإن حذف نون الوقاية من الحروف السابق ذكرها جائز
فى ضرورة الشعر باتفاق النحاة على اختلاف مذاهبهم وقد اختار ابن عبد الحليم
نخبة من هذه الآراء علق بها على موضع حذف نون الوقاية من ليت عكست
اتجاههم وصورت موقفهم حيال هذا المدار .

قال الزمخشري : وقد جاء فى الشعر ليتى لأنها منها أى من الأحرف
الخمسة التى يجوز حذف النون منها . قال فى بعض شرح المفصل : وإنما حذف
نون الوقاية فى الشعر من ليت لأن ليت من أخوات إن وكما يجوز حذف نون
الوقاية من إن فى حالة الاختيار يجوز حذفها من ليت فى حال الاضطراب
والحاصل : أن حذف نون الوقاية من ليت لا يجوز فى غير الشعر وفى باقى
الحروف الخمسة يجوز الحذف والإثبات فى الشعر وغيره . إلا أن الإثبات
فى إن وأن وكأن ولكن يستويان وفى لعل الحذف أولى من الإثبات .

= لابن عصفور ص (١١٣) ، والخزانة : (٤٤٨/٢) موارد البصائر لـ (٦٥) وفيه :

• يروى أصادفه وأعزم جل مالى •

والضرائر للألويسى ص (٧٠) .

(١) ضرائر الشعر ص (١١٤) .

(٢) الكتاب : (٣٨٦/١) .

شاعر مخضرم اسمه زيد الخليل بن مهلهل الطائى أدرك الإسلام وسماد النبي صلى الله عليه وسلم
زيد الخير (الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٥٠) .

وقال ابن هشام في المغني : وهي جائزة الحذف مع إن وأن وكأن ولكن وغالبة الحذف مع لعل وقليلة مع ليت ، وقال في التوضيح : إنه ضرورة عند سيبويه . وقال القراء : يجوز اختياراً (١) .

ولما وقع الاضطراب في كلامهم في هذا الباب بسط القول فيه .
أما حذف النون التي هي بعض لكن فإن بعضهم قبحه وأغلبهم أجازها في ضرورة الشعر تشبيهاً له بالياء المحذوفة للتخفيف ومناظرتها لحروف المد واللين . ومثال حذف النون من لكن قول النجاشي (٢) :

ولست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوك فضل (٣)
أراد : ولكن اسقني فحذف النون للضرورة .

ذكره سيبويه في باب ما يحتمله الشعر ، وشرحه الأعمى فقال :
(حذف النون من لكن لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين شبهها في الحذف بحروف المد واللين إذا

(١) مواد البصائر ل (٦٥) .

(٢) النجاشي لقب لقيس بن عمرو الحارثي من رهب الحارث بن كعب نسبة إلى الحبشة موطن أمه . من مخضري الجاهلية والإسلام هجاء فاحش رقيق الإسلام .
انظر : الخزائن للبغدادي (١٠٦/٢) .

(٣) الكتاب : (٩/١) « الإفصاح ص (٥٨) ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (٩٣) ،
المبعدة : (٢٥٥/٢) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٥) « موارد البصائر
ل (٥٩ - ٦٠) ، الضرائر للألويسي ص (٦٦ ، ٧٩) وفيه : وهو من أبيات النجاشي الحارثي
يخاطب ذنباً وقبله :

فقلت يا ذنب هل لك في في يواسي بلا من عليك ولا بخل
فقال هداك الله للرشد إنما دعوت لما لم يأت سيع قبل
فلست بآتيه البيت

وبعده :

فقلت عليك الخوض إلى تركته وفي صفوة فضل القلوص من السجل
فطرب يستوى ذئاباً كثيرة وعدت وكل من هواه على شغل
والأبيات تعرض حواراً بين النجاشي والذئب فيه دعاء إلى الموائمة ، واعتذر الذئب لأنها
سابقة لم يألّفها السباع واكتفى بطلب المساء منه . وفيه من الصفة ما ترى على أن البيت موجود في
ديوان امرئ القيس ص (٣٦٤) .

سكنت وسكن ما بعدها نحو : يغز العدو ويقضن الحق ، ويخش الله ■
ولما استعمل محذوفاً نحو : لم يك ولا أدر .

وقد علل ابن عصفور حذف النون من لكن لالتقاء الساكنين فقال :
(تشبيهاً بالتنوين أو بحروف المد واللين ، ومن حيث كانت ساكنة وفيها
غنة ، وهي فضل صوت في الحرف ، كما أن حرف المد واللين ساكن والمد
فضل صوت فيه) (١) .

لكن الجوهري ذكر البيت وعلق عليه بقوله : يريد : ولكن فحذف
النون ضرورة وهو قبيح (٢) .

ومهما تختلف الآراء وتشعب في هذه المسألة فإن الباحث لا يجد مانعاً
من القول : بأن حذف النون من هذه الحروف : من ، وعن ، وقد ،
وليت ولكن وهي في الأربعة الأولى للوقاية من التقاء الساكنين وفي الأخير
جزء منها نقول : بأن حذف النون من هذه الحروف لالتقاء الساكنين جائز
في ضرورة الشعر تشبيهاً لها بالتنوين أو بحروف المد واللين وهو مأخوذ من
كلام العلماء الذي استعرضناه استخلاصاً لما قلناه (٣) .

واستطرداً في هذا المبحث ننتقل إلى :

حذف النون من الاسم المنى - الجمع :

من نحو قول : تأبط شرأ (٥) :

هما خطتا إما إसार ومنه وإمادم والقتل بالجر أجدر (٤)

وهو يريد : هما خطتان برواية من رفع (إसारاً ومنه) . وذهب الفراء
في قول امرئ القيس :

(١) انشتمرى على شرح الكتاب (٩/١ - ١٠) .

(٢) ضرائر الشعر ص (١١٤) .

(٣) موارد البصائر ل (٦٠) .

(٤) الإنصاح ص (٣٣٨) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٧) وموارد البصائر

ل (٦٣) وفيه ذكر البيت الذي قبله والبيت الذي بعده وشرح للمفردات ، والفرائر للألوسي
ص (١١٠) وفيه : والأصل هما خطتان فحذفت نون التثنية للضرورة وهذا على رواية من رفع
(إसार) وأما على جره فخطتا مضاف إليه وحذفت النون للإضافة ، يقصد أنه فصل بين
المتضايقين بأما .

لها متنتان خطاتا كما أكب على ساعديه الغمر (١)
إلى أنه أراد خطاتان فحذف النون مستدلاً على ذلك بقول أبي دواد
الإيادي :

ومتنتان خطاتان كزحلاف من الهضب (٢)

قال ابن عصفور :

ولا يحفظ شيء من ذلك في كلام العرب إلا ما نسبوه إلى كلام الطبر
وهو قول الحجة للقطاة :

قطاقطاً بيضك ثنتا وبيض مائتا .

أي ثنتان ومائتان ، ووجه حذف النون في جميع ذلك التشبيه بما يجوز
حذفها منه في فصيح الكلام وهو الموصول (٣) .

وإذا كان هذا الموضع هو حذف النون في المثني والجمع وقد نسبته
بعضهم إلى لغة الطبر لا يقاس عليه ولم يرد في فصيح الكلام ما يؤيد الحذف
فيه فما بالنّا نرجع إلى ما يتوهمه المتوهمون ، ومنى أمكن لإنسان غير سليمان
فهم لغة الطبر . إنه قد علمها من ربه فهي غير لغة الإنسان فكيف تخضع
أساليبها لما يصح أن تستنبط له قواعد ، إذا فرضنا أن مثل هذه الكلمات
التي روى فيها حذف النون قد تناثرت ، فليس ذلك بدعاً في أي لغة ،
لأنه إذا قويت الأساليب واشتد ساعد اللغة ، وارتفع قدر البلغاء فيها
فإن ذلك لا يمنع من وجود جماعة ولو قليلة جداً تخالف في نطقها مراسم
اللغة . وكلامها الفصيح ، ولا يمكن أن يتصور العقل البشري أن جميع
الناطقين بالضاد في الجاهلية كانوا يتوخون التعبير بأرقى العبارات وأوضحها ،
فإن ذلك يجاوز قدر فهم البشر . ومن أجل تفاوت الناطقين في القدرة على

(١) ديوان امرئ القيس ص (١٤) ، ما يجوز للشاعر ص (١٠١) ، والإفصاح
ص (٣٣٩) ، وضرائر ابن عصفور ص (١٠٨) ، والوساطة بين المتنبي وخصومه ص (٥)
واللسان : (٢٥٤/١٨) ، والضرائر للألويسي ص (١١١) .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٨) .
(٣) المصدر السابق ص (١٠٨ - ١٠٩) .
(٥) هو ثابت بن جابر بن سفيان الشاعر العداء أحد الشعراء الصعاليك الفتاكين ، له شعر
مختار وترجم في المفضليات والأصمعيات والخزانة : (١٦/١) .

التعبير الفصيح وجدنا أن جلة الخطباء والشعراء قليلون جداً بالنسبة لأعداد المجتمع الكثيرة في ذلك الوقت .

ولم لا تكون هناك لغة عامية في الجاهلية وإن قل الناطقون بها جداً . ومن هذه اللغة العامية تروى بعض هذه الأمثال فإن الأمثال كثيرة الدوران على ألسنة العامة وبذلك لا يصح وضعها مثالا لا يَحْتَذَى في النطق لما يعتورها من تحريف الناطقين واعوجاج الألسنة .

وقد حذف النون من الموصول (١) :

نحو قول الأشهب (٢) ابن رميلة :

إن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يأثم خالده (٣)
أراد : الذين . أما حذف نون الجمع فإنه لا يكون إلا مع الإضافة
أو لتقصير الصلة أو لضرورة الشعر نحو قول عمرو بن أمريء القيس :
الحافظو عورة العشيرة لا يأتبهم من ورائنا وكف (٤)

(١) حذف نون الذين والذين وكذا اللتين ضرورة عند بعضهم ، ولغة عدد آخرين . وقد استترك الألوسى على ابن مالك تناقضه مع نفسه في هذا الموضوع في التوضيح وشرحه قوله :
وبلحارث وبعض ربعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيراً للموصول لطولها بالصلة لكونهما كالشيء الواحد ، وأنشد للفرزدق ما هو للأخطل :
أبني كليب إن عمي الذي قتل الملك وفككا الأغلالا
ومن شواهد حذف نون اللتان :

هما اللتان لو ولدت تميم لقبل فحسر لم صميم
ويمضي الألوسى فيقول : والمعجب من ابن مالك بعد أن قال في (التسهيل) : إنه يحوز حذف النون قال في شرحه : إن حذف النون من (هما اللتان) ضرورة ، الضرائر ص (٦٨-٦٩) ولا نرى داعياً لهذا التنظير ما دامت الأمثلة لم ترد في فصيح الكلام ، وكيف نبني قاعدة على أمر مرهوم وهو لغة الطير ؟

(٢) شاعر نخضرم : أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم . ترجم له ابن سلام ص (٥٨٥) ، والبغدادى ص (٥٠٩) .

(٣) الكتاب : (٩٦/١) ، والعدة : (٥٧/٢) ، وروايته : (وإن الذي) ، والإنصاح ص (٣٠١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٩) ، وموارد البصائر ل (٦٤) والضرائر للألوسى ص (٦٩) .

(٤) الضرائر للألوسى ص (٧١) وعمرو جد عبد الله بن رواحة . مات عمرو في الجاهلية ولم يدرك الإسلام .

حذف النون ضرورة على رواية من نصب عورة . وحذفها للإضافة على رواية من خفضها . وقد ذكر الألوسي أن رواية النصب بحذف النون ضرورة مستتبحة فقال :

(وهذه من الضرائر المستبحة) (١) مستأنساً بقول ابن السراج في (الأطوال) : وقد أجازوا رأيت الضاربي زيداً . وليس ذلك بحسن . وإنما جواز ذلك على أنك أردت النون فحذفها لطول الاسم كما تقول : الذى ضربت زيد فتحذف الهاء من ضربته ، وأنت تريدها . وحذف النون من الضاربين والضاربين مع الإعمال قبيح ، وذكر البيت المتقدم . قال : ولو جروا المكان الجيد الصواب (٢) .

وقد عقب ابن عبد الحلیم على ما جاء في تسهيل ابن مالك من قوله : إنها تسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير الصلة ، وربما سقط اختياراً قبل ألف ساكنة غالباً . عقب ابن عبد الحلیم مفصلاً ما أحمل ابن مالك فقال : أما الأخير فكقوله تعالى : « واعلموا أنكم غير معجزي الله » (٣) فيمن قرأ بنصب الجلالة . وأما الحذف لتقصير الصلة ، فكقولك : الضاربو زيداً . وأما الحذف للضرورة فكقول الشاعر :

ولسنا إذا تأبون سلماً بمدعني لكم غير أنا إن نشأ لم نسالم
أراد : غير مدعين لكم (٤) .

حذف النون من الفعل :

وهي علامة رفع .

نحو قول الراجز مؤنباً زوجته :

أبيت أسرى وتبيني تدلكني وجهك بالعنبر والمسك الزكي (٥)

(١) المصدر السابق نفسه . (٢) الضرائر ص (٧١ - ٧٢) .

(٣) سورة التوبة بعض آية : ٢ .

(٤) موارد البصائر لقرائد الضرائر ل (٦٤) ولم يميز الشاهد السابق لقائل .

(٥) الخصائص : (٣٨٨/١) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٠) « لسان

المرتب مادة (ردم) ولم يميز لقائل « والخزانة : (٥٢٥/٣) ، وشواهد التوضيح والتصحيح ص (١٧٣) ، والألوسي ص (١٣٥) .

أراد : تبين تدلكن ، فحذف النون ضرورة .

ونحو قول طرفة بن العبد مخاطباً قبرة مغرورة بصفاء الجو لها :
يا لك من قبرة معمّر خلا لك الجو فيضي واصفري
ونقصرى ما شئت أن تنقري قد رفع الفخ فاذا نخدرى
* لا بد يوماً أن تصادى فاصبرى (١) ■

أراد : (ماذا تخدرين) فحذف النون ضرورة وهى علامة رفع . ومن
أقوال النحاة فى هذا الموضع (حذف النون) بغير ناصب ولا جازم ما ذكره
فى الخصائص من قول ابن جنى فى باب ما يرد عن العربى مخالفاً لما عليه
الجمهور : سألت أبا على رحمه الله تعالى عن قوله :

أبيت أسرى وتبينى تدلكى البيت
فخضنا فيه واستقر الأمر على أنه حذف النون من تبينين كما حذف
الحركة للضرورة فى قوله :

فاليوم أشرب غير مستحقب البيت (٢)
كذا وجهته معه . فقال لى : فكيف تصنع بقوله : تدلكى ؟ قلت :
نجمله بدلا من تبينى أوحالا فتحذف النون كما حذفها من الأول فاطمأن الأمر
على هذا .

وقد يجوز أن تكون (تبينى) فى موضع النصب بإضمار أن فى غير
الجواب كما فى بيت طرفة بن العبد البكرى أيضاً :

لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها ويأوى إليها المستجير فيعضها (٣)
وقد ذكر ابن عصفور أن من الضرائر : حذف النون الذى هو علامة
للرفع فى الفعل المضارع لغير ناصب ولا جازم تشبيهاً لها بالضممة من حيث
كانتا علامتى رفع وأنشد بيتاً لأيمن ابن خزيم فيه :

(١) عزاه الدكتور محمد عيد لطرفة ولم أقف له على أثر فى كتب الضرورة ولا فى الديوان
النحو المصنوع ص (٨٣) .

(٢) وتماه : إثمنا من الله ولا واغل والبيت لامرئ القيس من قصيدة يستعرض فيها صور
انتقامه من بنى أسد قتلة أبيه . وقد سبق لنا ذكر البيت ومناقشته .

(٣) الكتاب ١ (٤٢٣ / ١) ، الإفصاح ص (١٨٤) ، وضرائر الشعر لابن عصفور
ص (٢٨٥) = وراجع الخصائص فيما سبق (٣٨٨ / ١) ط دار الكتب .

• وإذا يغصبو (١) .

ورجز الآخرين من قول الراجز :

• وتبني تدلكي

ومما أنشده الفارسي فيه :

• ما يغرسوها شجراً . . (٢) .

ومما أنشده ابن جني وفيه :

• ثم تقول اشتر (٣) .

ثم قال :

ألا ترى أن النون قد حذفت من : يغصبون ، وتبني ، وتدلكن
ويغرسون ، وتقولين لغير ناصب ولا جازم كما فعل بالحركة في (أشرب)
من قوله :

فاليوم أشرب غير مستحب البيت

ولا يحفظ شيء من ذلك في الكلام إلا ما جاء في حديث أخرجه مسلم
في قتلى بدر حين قام عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فناداهم . . . الحديث
فسمع عمر قول النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

(يا رسول الله ، كيف يسمعون ، وأنى يجيبوا وقد جيفوا) (٤) .

فحذف النون من (يسمعون) و (يجيبون) (٥) .

وقد اعتبر ابن مالك هذا الحذف ونظيره لجرّد التخفيف وليس للضرورة .

(١) كان أبوه صحابياً راوياً للأحاديث . والبيت الذي منه الشاهد :

وإذا يغصبوا الناس أموالهم إذا ملكوهم ولم يغصبوا
ضرائر الشعر ص (١٠٩ - ١١٠) .

(٢) من قول الآخر الذي أنشده الفارسي :

والأرض أورثت بني آداما ما يغرسوها شجراً أياها
ضرائر الشعر ص (١١٠) ، والضرائر للألوس ص (١٢٦) .

(٣) من قول الآخر الذي أنشده ابن جني :

تسلأ كل مرة نخيين وإنما سلات عك
ضرائر الشعر ص (١١٠) واللسان مادة : (عكك) .

(٤) راجع الحديث في : صحيح مسلم (٢٢٠٣/٤) .

(٥) راجع ضرائر الشعر لابن عصفور فيما سبق ص (١٠٩ - ١١١) .

قلت : (حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه) (١) . وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب على المنوب عنه ، وذلك أن النون نائب عن الضمة ، والضمة قد حذفت لمجرد التخفيف ، كقراءة أبي عمرو بتسكين راء : « يشعركم » (٢) و « يأمركم » (٣) « ينصركم » (٤) . فلو لم تعامل النون بما عوملت به الضمة من الحذف لمجرد التخفيف لكان في ذلك تفضيل النائب على المنوب عنه (٥) .

ويمضي ابن مالك في التدليل على ما ذهب إليه من كون حذف نون الرفع في المضارع لمجرد التخفيف فيقول : ومن حذف النون لمجرد التخفيف ما رواه البغوي من قول النبي صلى الله عليه وسلم : (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا) (٦) .

وما ذكره أبو الفرج (٧) في جامع المسانيد من قول وفد عبد القيس :

- (١) دلت على ثبوته في الشر بقول عقبة بن عامر للنبي صلى الله عليه وسلم (إنك تبعنا فنزل بقم لا يقرونا) ، وسؤال بعض الأصحاب لعائشة رضى الله عنها عن الركعتين بعد العصر : (بلغنا أنك تصلينهما) ، وقول مسروق لعائشة رضى الله عنها : (لم تأذني له) يعني حسان رضى الله عنه . والأصل (فيما سبق) لا يقرونا - تصلينهما - تأذنين له .
- (٢) من قوله تعالى : « قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون » (سورة الأنعام الآية : ١٠٩) .
- (٣) من قوله تعالى : « وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تدبحوا بقرة » . (سورة البقرة الآية : ٦٧) .
- (٤) من قوله تعالى : « وإن يخذلكم فخذلكم فن ذا الذي ينصركم من بعده » . (سورة آل عمران الآية : ١٦٠) .

- (٥) شواهد التوضيح والتصحيح ص (١٧٠ - ١٧٢) .
- (٦) أورده مسلم الحديث في صحيحه مغايراً لما نقله ابن مالك عن البغوي : (لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا) وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه صحيح مسلم كتاب : (الإيمان) .
- (٧) المقصود : أبو الفرج الجوزي صاحب الكتاب المشهور : (جامع المسانيد) ، وقد أعرب شواهده تلميذه أبو البقاء العكبري النحوي في كتابه : (إعراب الحديث النبوي) . راجع : فيما سبق أبو البقاء العكبري النحوي وتحقيق مخطوط (إعراب الحديث النبوي) رسالة ماجستير للباحث .

(وأصبحوا يعلمونا كتاب الله) ومن استعمال هذا الحذف في النظم قول أبي طالب :

فإن سر قوما بعض ما صنعتمو ستحتلبوها لاقحاً غير باهل (١)
ومثله قول الراجز :

أبيت أسرى وتبتي تدلكي البيت

والأمر في حذف هذه النون (نون الرفع) من المضارع دون ناصب ولا جازم قد أضحى جلياً بعد استعراض هذه الطائفة من أقوال النحاة ولنا أن نقول : إن النون تحذف في هذا الموضع للتخفيف منحاكين إلى رأى ابن مالك مطمئنين إلى توجهاته . ولم نجد فيما ذهب إليه غيره من النحاة من محاولات لاعتبار هذا الحذف ضرورة إلا تحقيقاً لما قاله ابن مالك : من أن هذا الحذف مجرد التخفيف بغض النظر عما ذكره من تعليل للمسألة ومنه :

حذف نون التوكيد الخفيفة الداخلة على الفعل دون أن يلغاها ساكن :

وقد أنشدت كتب الضرائر الشاهد التالى في هذا الموضع نقلاً عن نوادر أبي زيد وهو مصنوع نسب لطرفة :

أضرب عنك الهموم طارقتها ضربك بالسوط قونس الفرس (٢)
ذهب بعضهم إلى أن حذف النون هنا لالتقاء الساكنين (٣) وبعضهم رأى أن حذفها من قبيل التخفيف . وقد بدا ذلك في تعقيب ابن عصفور على

(١) ورد البيت في سيرة ابن هشام برواية مخالفة :

فإن نك قوماً نثر ما صنعتم وتحتلبوها لقحة غير باهل
وعلق ابن هشام بقوله : نثر : فأخذ بشارنا منكم ، ويروى نبتثر : أى ندخره حتى نتصرف منكم . يقال : ابتأرت الشيء : إذا خبأته وادخرته . واللحمة : الناقة ذات اللبن ، والباهل : الناقة التى لا صرار على أخلافها فهي مباحة الحلب .

(٢) الخصائص : (١٢٦/١) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١١) ، معنى اللبيب ص (٦٤٢) ، موارد البصائر ص (٦٧) ، الضرائر للألويسى ص (١٠٠) .

(٣) هذا هو مذهب ابن خروف وقد نص عليه الألويسى بقوله : قد تحذف نون التوكيد من الفعل لالتقاء الساكنين كقول الأضبط بن كريع :

ولا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه
والأصل : لا تهين الفقير فحذفت النون وبقيت الفتحة دليلاً عليها لكونها من المفرد المذكر « ورواه الجاحظ في كتاب : (البيان والتبيين) » (لا تحقرن الفقير) رواه غيره (ولا تعاد الفقير) « فلا شاهد فيه » فإن لم تلاق النون ساكناً فلا تحذف إلا للضرورة . الضرائر

البيت بقوله : قال ابن خروف : إنما جاز ذلك على التقديم والتأخير ، فتوهم اتصال النون من (اضربن) بالساكن بعده . والصحيح أنه حذفها تخفيفاً لما كان حذفها لا يخل بالمعنى وكانت الفتحة التي في الحرف قبلها دليلاً عليها ، وبذلك على صحة ذلك قول الشاعر . . . (ذكر أبياتاً أنشدها الجاحظ (١) والفارسي (٢)) وقد ورد فيها فعل الأمر محرك الآخر بالفتحة فقال : إنه لا يمكن أن يقال : إنها حذفت على توهم اتصالها بساكن . ثم أورد شاهداً أنشده أبو زيد في نوادره . وهو مما ينسب لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه :

في أي يومى من الموت أفرأيوم لم يقدر أم يوم قدر
يريد : لم يقدرن . ودخلت النون على الفعل المنفى فلم كما دخلت عليه
في قول أبي حنيفة النعماني (٣) :

ص (٩٩ - ١٠٠) والبيت مختلف في وزنه . أمن المترشح أم من الخفيف ، فالعيني يرى أنه من الخفيف وعليه يكون آخر نصفه الأول (الراء) من تركع والدايمي ومن شايمة يرى أنه من المترشح لكنه دخل في أوله المجرم بعد خبته فصار على وزن فاعلن وهذا جائز عند بعضهم وممتنع عند التحليل وعليه يكون آخر نصفه الأول (أن) من أن تركع بدلالة الأبيات التالية :

وصل حبال البعد إن وصل الحبل إلى وأقص القريب إن قطعه
وأرض من الدهر ما أتاك به من قر عيناً بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه : إنه من الخفيف خطأ حاشية الألوسي ص (٩٩ - ١٠٠) ونلاحظ أن رأى الألوسي في هذا الموضع ينسجم مع ما قاله ابن عصفور إذ الحذف وقع في الشاهد الذي أنشده أبو زيد من غير أن يلقاها ساكن لمجرد التخفيف على نحو ما فعل ابن عصفور .

(١) أنشد في البيان والتبيين (١٨٧ / ٢) :

خلافاً لقول من فيالة رأيه كما قيل قبل اليوم خالف تذكر
يريد : (خالفن) وقد أثبتته المحقق (خالف لتذكر) وعليه فلا شاهد فيه .
(٢) أنشد الفارسي :

إن ابن أحوص مغرور فبلغه في ساعديه إذا رام العلا قصر

يريد : فبلغته . رواه ابن جني في المحتسب : (١٩٦ / ١) ، (مغروراً فبلغه) وقال أود فبلغته ثم نقل الضمة من الهاء إلى الفين فصار : فبلغه ، ثم حرك الهاء بالضم وأقر ضمة الفين فصار بلغه . وعليه فلا شاهد على ما ذكر ابن عصفور .

وقال ابن عصفور : ألا ترى أن النون من (خالفن) و (بلغته) . . لا يمكن أن يقال : إنها حذفت على توهم اتصالها بساكن . ضرائر الشعر ص (١١٧) .

(٣) لم نعثر له على ترجمة واضطرت إلى إثبات بيته في المتن توضيحاً للسألة . وبيته مشهور في كتب النحو يصنف فيه إناء اللين .

بحسبه الجاهل ما لم يعلمها شيخاً على كرميه معصماً
ثم قال : ولا يجوز مثل ذلك في سعة الكلام إلا شاذاً نحو قراءة أبي جعفر
المنصور : « ألم نشرح لك صدرك » فتح الحاء (١) . وفي هذا إشارة إلى
حذف النون من البيت الأخير . وفي كل ما ذكر من أمثلة نجد الفتحة دليلاً
على حذف النون . ورأينا في هذا : أن هذه الفتحة ليست دليلاً قاطعاً على
أن هناك نوناً للتوكيد قد حذفت . لأن الأمر يجوز توكيده بالنون ، والمضارع
المتني لا يؤكد كما عرف في قواعد اللغة . ولماذا لا يدخل مثل هذا في باب
إبدال حركة من سكون ، أو حركة من حركة ؟

ومنه :

حذف نون (يكن) ضرورة :

نحو قول حسيل بن عرفة :

لم يك الحق على أن هاجه رسم دار قد تعق بالسرر (٢)
غير الجدة من عرفانها خرق الريح وطوفان المطر
يريد : لم يكن الحق . وحذف النون للضرورة .

وقول خنجر بن صخر الأسدي :

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم (٣)

فحذف النون من (تكن) ضرورة .

وقد استقبح بعض النحاة مثل هذه الضرورة . وذلك لأن جواز حذف
النون من (يكن) مشروط بالجزم بالسكون وعدم الاتصال بضمير ولا بساكن

(١) راجع : فيما سبق ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١١ - ١١٣) .

(٢) ورد الشاهد في نوادر أبي زيد ص (٧٧) ، والمصائص : (٩٠/١) ط دار الكتب
المصرية ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٥) وروايته :

« قد تعق بالطلل . . . »

وهذا ما لا يتمشى مع قافية البيت الثاني « وفي موارد البصائر : (سوى أن هاجه) ل (٦٢) »
والضرائر للألويسي ص (١١٨) وفي جميع ذلك نسب الشعر إلى حسيل بن عرفة الجاهل .

(٣) انظر : شواهد التوضيح ص (١٧٦) ، وموارد البصائر ص (٦٢) « والضرائر
الألويسي ص (١١٨) والبيت فيها منسوب إلى ابن صخر الأسدي .

نحو قوله تعالى : « ولم أك بغياً » (١) والنون في الشاهدين محذوفة مع الاتصال
بساكن وهو لام التعريف ، وقد قال ابن السراج في الأصول قالوا :
(لم يكن الرجل لأن هذا موضع تحرك فيه النون ، والنون إذا ولها الألف
واللام لم تحذف إلا أن يضطر إليه شاعر فيجوز ذلك على قبح واضطرار) (٢) :

وفي هذا يقول ابن مالك — معللاً حذف النون من قول أم حارثة للرسول
صلى الله عليه وسلم : (فإن بك في الجنة أصبر وأحسب . وإن تكن الأخرى
ترى ما أصنع) (٣) والأصل : يكون . ثم جزم فصار يكن . ثم حذف
نونه لكثرة الاستعمال فصار : بك . ويمضى ابن مالك قائلاً : وهذا الحذف
جائز لا واجب .

كذلك جاء الوجهان في كتاب الله تعالى نحو : « ولم يك من المشركين » (٤)
« ولم يكن جباراً عصياً » (٥) .

فلو ولي الكاف ساكن عادت النون نحو : « لم يكن الله » (٦) .

ولوجوب عود النون قبل الساكن لم يجيء الفعلان في الحديث المذكور
بالحذف بل حذفت نون الأول لعدم سكون ما بعده . وثبتت نون الثاني
لإبلاؤه ساكناً ، ولا يستصح (يستحب) الحذف قبل ساكن إلا في
ضرورة كقول الشاعر :

(١) سورة مريم بعض آية : ٢٠ ونصها : « قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسس بشر
ولم أك بغياً » .

(٢) نقلاً عن الضرائر للألوسى ص (١١٨ - ١١٩) .

(٣) ورد الحديث في باب المغازى من صحيح البخارى باب فضل من شهد بدرأ (فإن يكن
في الجنة) أما ما رواه مالك فوجود بالمعاش .

(٤) سورة النحل آية : ١٢٠ والنص : « إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله حنيفاً ولم يك
من المشركين » .

(٥) سورة مريم آية : ١٤ والنص : « وبرا بوالديه ولم يكن جباراً عصياً » .

وقد تحقق الوجهان — الحذف والإثبات — في الآيتين مما يدل على جواز ذلك .

(٦) سورة النساء آية : ١٣٧ ونصها : « إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا
ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً » .

فإن لم تك المسرآه البيت (١)
واستدرك الألوسي على ابن جنى ما نص عليه في هذه المسألة وهو لشيخه
أبي على وقد نسبته إلى نفسه قوله : وقال ابن جنى في (سر الصناعة) : أنشد
قطرب وقرأناه على بعض أصحابنا يرفعه إليه :

لم يك الحق سوى أن هاجه البيت (٢)
أي : لم يكن الحق .

وكان حكمه إذا وقعت النون موقعاً تحرك فيه فتقوى بالحركة أن لا تحذفها ،
لأنها بحركتها قد فارقت شبه حروف اللين إذ كن لا يكن إلا سواكن . وحذف
النون من يكن أقبح من حذف التنوين ، ونون التثنية والجمع . لأن النون
في يكن أصل وهي لام الفعل ، والتنوين والنون زائدتان فالحذف فيهما
أسهل منه في لام الفعل .

وحذف النون من يكن أيضاً أقبح من حذف نون (من) في قوله :
غير الذي قد يقال م الكذب (٣) .

أي : (من الكذب) لأن يكن أصله : يكون . حذفت منه الواو
لالتقاء الساكنين فإذا حذفت منه النون أيضاً لالتقاء الساكنين أجحفت به
لتوالي الحذفين لا سيما من وجه واحد عليه .

هذا قول أصحابنا في هذا البيت ، وأرى أنا شيئاً آخر غير ذلك وهو :
أن يكون جاء بالحق ، بعدما حذفت النون من يكن فصار يك مثل قوله :
« ولم تك شيئاً » (٤) فلما قدره يك جاء (بالحق) بعدما جاز الحذف في النون

(١) راجع : البحث التاسع والخمسين في توجيه حذف النون من قوله من قال : فإن بك ،
شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص (١٧٤ - ١٧٦) .

(٢) إشارة إلى بيت حسيل بن عرفة وقد سبق ذكره في صدر هذه المسألة .

(٣) إشارة إلى قول الشاعر :

أبلغ أبا دختنوس مالكة غير الذي قد يقسال م الكذب

وأبو دختنوس : لقيط بن زرارة التيمي « ودختنوس : اسم ابنته وكان مجوسياً . ارجع
إلى الشاهد في الصحاح (لك) ، والخصائص : (٣١١/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور
ص (١١٤) وقد سبق ذكر البيت .

(٤) سورة مريم آية : ٩ ونصها : « قال كذلك قال ربك هو عل هين وقد خلقتك من
قبل ولم تك شيئاً » .

وهي ساكنة تخفيفاً فبقى محذوفاً محالاً فقال : (لم يك الحق) (١) وهنا يستدرك الألويسي على ابن جني وقليلاً ما يعلق أو يستدرك وحتى هو في هذه المرة لم يقم البرهان الواضح على ادعاء ابن جني مكتفياً بالاثام ومعرضاً عن توضيح الدليل . تأمل تعقيبه بعد كلام ابن جني مباشرة قال : وهذا كلامه .

ولا يخفى أن تعليله يقتضى قياس هذا الحذف (أهذا صحيح ؟) ويمضى فيقول : (وهذا الذى ادعاه لنفسه هو لشيخه أبى على) (في المسائل العسكرية) قال في آخرها بعد إنشاد البيت : إن قلت فيه إن الجزم لحقه قبل لحاق الساكنين واجتماعه معه فكأن الساكن قد مضى في الحرف . ونظير هذا إنشاد من أنشد :

ففض الطرف البيت

حرك الساكن الأول فلحق الساكن الثانى ، وقد مضى الحرف بالفتح للساكن الأول ، فكذلك لحق الساكن ، وقد مضى الحذف في الحرف ، وإن شئت قلت : إن الحركة هنا كانت لالتقاء الساكنين لم يعتد بها وكان الحرف في نية سكون فكما كان يحذفها ساكنة كذلك يحذفها إذا كانت في نية السكون . . . انتهى كلامه (٢) .

والحق أننى لم أثبت وجهاً للمناظرة بين ما قاله ابن جني وما قال شيخه على أن ابن جني نسب صور كلامه إلى أصحابه وما نسبته إلى نفسه هو مجيء الشاعر بكلمة الحق بعد الحذف الأول حتى لا يقع في حذفين متوالين فزاد الأمر قبحاً (حذف الواو والنون) وهو ما لا ألح في قول شيخه أبى على بعد ذلك .

ورب شبهة قد تنشأ من طول الحديث حول هذه المسألة ، لا سيما أن نفرأمن النحاة غير قليل نحى عليها بالفتح كما أسلفنا طرفاً من ذلك : كون حذف النون جائزاً في النثر كما هو جائز في الشعر قد يخرج هذا الموضع عن حد الضرورة ويبعلها عن الاضطرار ، لا سيما وأن ذلك وارد في الذكر

(١) انتهى كلام ابن جني ونقله الألويسي عن سر صناعة الإعراب ص (١١٩) من الضرائر .

(٢) الضرائر ص (١١٩ - ١٢٠) .

الحكيم (١) والمأثور من أقوال الصحابة في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم (٢).

وينبرى ابن عصفور لإزالة هذا اللبس بقوله :

فإن قال قائل : لم زعمت أن حذف نون (لم يكن) ضرورة وهي تحذف

في فصيح الكلام . قال الله تعالى : « خلقتك من قبل ولم تك شيئاً » (٣)

فالجواب أن نقول :

إن العرب إنما تحذفها في الكلام إذا لم يكن بعدها ساكن ، لأنها إذ ذاك تكون ساكنة — تشبه الواو في (يغزو) ، والياء في (يرى) والألف في (يخشى) في السكون وفي أنها فضل صوت وهو المد فأجروها لذلك مجراها في الحذف للجازم ، وأما إذا كان بعدها ساكن فإنها إنما تحذف لالتقاء الساكنين ، إذ لو لم تحذف لالتقاء الساكنين لوجب تحريكها ، وإذا تحركت لم تشبه الياء ولا الواو ، ولا الألف ، وإذا لم تشبهها لم يحذفها الجازم (٤) . وعلى هذا التحليل المبين يكون حذف النون إذا لم تشبه حروف المد واللين من قبيل الضرورة .

ويبدو من تردد بعض العلماء في التصريح بحسن الضرورة وإعلان بعضهم عن قبحها أن هذا المدار من المسائل التي تحفظ ولا يقاس عليها وإلى مثل ذلك اهتدى ابن عبد الحلیم بعد عرضه لآراء العلماء حول بيت للمتنبي (٥) ارتكب فيه حذف النون وبعدها ساكن (ال) .

قال الواحدي : (كان ينبغي ألا يحذفها ، ولكن يعتد بالحركة في النون لما كانت غير لازمة ضرورة ثم قال : وفيه قبح من وجه آخر وهو أنه حذف النون مع الإدغام من قوله : (فليك التبريج) وهذا لا يعرف ، لأن

(١) من قبل قوله تعالى : « ولم يك من المشركين » « ولم تك شيئاً » ... إلخ .

(٢) وحديث أم حارثة رضي الله عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم :

(٣) فإن يك في الجنة أصبر واحتسب ، وإن تكن الأخرى ترى ما أصنع .

(٤) سبق ذكرها .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور . ص (١١٥ - ١١٦)

(٥) البيت هو :

جللا كما بي فليك التبريج أغضاء ذا الرشاء الأغن الشيخ

من قال في بنى الحارث : بلحارث ، لم يقل في بنى النجار : بلنجار إلا أن يكون حذف النون من قبل (على رأى ابن جنى) (١) ثم جاء بالمدغم بعد .
وقال أبو على المظفر : (إن أبا الطيب أخطأ في ذلك ، وليس منه ما ليس للمولد سلوكه ، والواجب أن يتجنب ما سلكه من هذه الضرورة .
ويحتم ابن عبد الحلیم هذا الفصل معقباً بقوله : وظهر من هذا أن هذا الفصل (حذف النون من يكن للضرورة) مما يحفظ ولا يقاس عليه) (٢) .
وبعد : فإن الباحث في أسباب حذف النون بصفة عامة يمكنه استخلاص ما يأتي :

١ - أن حذف النون للضرورة يقع تشبيهاً للنون بالتنوين أو بحروف المد واللين من حيث كانت ساكنة وفيها غنة وهي فضل صوت في الحرف . كما أن حرف المد واللين ساكن والمد فضل صوت وفي التنوين غنة ومن ثم يسوغ حذف النون في الشعر تشبيهاً للنون بالتنوين أو بحروف المد واللين لأن حذفهما جائز لسهولة .

٢ - استقبح بعض النحاة حذف النون من (يكن) باعتبارها أصلاً فهل لام الفعل ليست كالتنوين أو حرف المد واللين ؟ . ومثل هذا يقال عن حذفها من : من ، وعن ، وقدنى ، وقطنى ، واعتبروا مجيئه في السعة شاذاً .

٣ - وعلى العكس من ذلك اعتبروا حذف نون التأكيد الخفيفة الداخلة على المضارع من قبيل التخفيف لما كان حذفها لا يخل بالمعنى ، وكانت الفتحة التي في الحرف قبلها دليلاً عليها .

٤ - وجوزوا حذف نون الرفع من الأفعال المضارعة لغير ناصب ولا جازم تشبيهاً لها بالضممة من حيث كانتا علامتى رفع على حين عدها بعضهم لغة استئناساً بأقوال الصحابة من مثل قول عقبة بن عامر لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنك تبعثنا فننزل بالقوم فلا يقرؤنا) على نحو ما سلف الكلام فيه .

(١) قال ابن جنى في النص السابق بالحذف من قبل حق لا يجتمع حذفان على موضع واحد حذف الواو من يكون وحذف النون منها .

(٢) موارد البصائر لفرائد الضرائل (٦٢ - ٦٣) .

٥ - أما حذف النون من التثنية والجمع دون أن يكونا موصولين أو مضافين فذلك مما لم يرد في سعة الكلام وفي ذلك قال ابن عصفور :
ولا يحفظ شيء من ذلك في كلام العرب إلا ما نسبوه إلى كلام الطير وهو قول الحجلة للقطاة :

قطا قطا • بيضك ثنتا وبيضى مثتا •

أى : ثنتان ومثتان (١) .

٦ - لا داعى للخلط بين (يكن) إذا كان ما بعدها متحرك (ويكن) إذا وليها ساكن فإن الأولى تحذف نونها جوازاً في السعة من غير ضرورة وقد وردت محذوفة . أما الثانية فإنها لا تحذف إلا في الضرورة وبعد حذفها شاذاً وهذا ما نجده واضحاً في كتب النحو . وبهذا يصفو المقام . ونعتقد أن انعدام التحديد هو الذى أطال النقاش بين العلماء .

قصر المددود :

هل يجوز قصر المددود في ضرورة الشعر ؟

وهل وقف النحاة من هذه القضية موقفهم من مد المقصور ؟ الأمر الذى يمكن إجماله بادئ ذى بدء إجابة على ما تقدم أنه إذا كان الكوفيون ونفر قليل من البصريين قد جوزوا مد المقصور ، فإن قصر المددود أمر متفق عليه من البصريين والكوفيين بإجماع .

ولم في هذا الموضع تبريرهم المستحسن من رد المددود إلى أصله بحذف الحرف الزائد منه نحو قول السموءل بن عادياہ (٢) :

بنى لى عادياً حصناً حصينا إذا ما سامنى ضيم أبيت (٣)

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٠٩) .

(٢) شاعر جاهل من شعراء اليهود من أهل تيماء كما في طبقات ابن سلام ص (٢٧٩) .

(٣) ديوان السموءل ص (١٧) بتحقيق عيسى سابا . ط بيروت سنة ١٩٥١ م ، وفي

الصحاح مادة (عدا) قال الجوهري : قصر عادياً وهو مددود ، وفي ضرائر الشعر لابن عصفور

ص (١١٧) : « وفي اللسان (عدا) والبيت ينسب للمرادى . وإليه عزاء صاحب موارد البصائر ل (٥٩) .

يريد : عادياء .

وشاهد هذا الباب أكثر من أن تحصى (١) غير أن هناك أقوالاً للعلماء حول المحذوف من هذا الاسم أهو الهمزة أم الألف ؟ وهل الحذف يقع في جميع حالات الاسم أو في حالة بعينها ؟ وغير ذلك مما نرى أنه جدير بالتسجيل والمناقشة .

وعن التساؤل الأول يجيب ابن عصفور معلقاً على شواهد أنشد أبياتها (٢) قصر فيها الممدود بقوله :

فـ (البطحا) (٣) و (ورا) (٤) و (صنعاً) (٥) ممدودات . وقد قصرت للضرورة بحذف الألف التي قبل الهمزة لأنها زائدة لغير معنى فلما حذفت الألف رجعت الهمزة في (بطحا) و (صنعاً) إلى أصلها لأنها مبدلة من ألف التأنيث .

ولنما قلبت همزة لاجتماعها مع الألف التي كانت قبلها . وأما الهمزة في (ورا) فإنها أصل ولنما صارت ألفاً بعد القصر لأنهم سهلوها بإبدالها ألفاً ، على حد قولهم في : هنا . هنا . . . وفي بيت السموءل السابق دليل على ما ذكرناه من أن المحذوف في بطحاء وصنعاء وأشباههما ، الألف التي

(١) يقول القراز في هذا الموضع : (وهو كثير تغني شهرته عن الاستشهاد له) وقال الألويسي : (والشواهد في هذا الباب أكثر من أن تحصى وهذه الضرورة من الضرائر الحسنة) . راجع ما يجوز للشاعر في : الضرورة ص (١٤٧) ، والضرائر للألويسي ص (٥٧) .
(٢) ولم نشأ إثباتها لعدم معرفة قائلها وقد جرينا على إدراج ما يهم من ذلك في الحاشية لافي المتن .

(٣) من نحو قول الشاعر في ضرائر الشعر ص (١١٦) :

أزل الناس بالظواهر منها وتبوا لنفسه بطحاهما

(٤) ومما أنشده القراء :

ترامت به النسوان حتى رموا به ورا طرق الشام البلاد الأقاصيا

(٥) ومن قول الراجز في ضرائر الشعر ص (١١٦) ، والضرائر للألويسي ص (٥٧) :

لا بد من صنعاً وإن طال السفر وإن تحنى كل عود ودبر بإزادة (بطحاهما) في الأول و (وراها) في الثاني و (صنعاً) في الثالث وقد حذفت الألف الأولى وبقيت الثانية رجوعاً إلى الأصل .

قبل همزة التأنيث . لا همزة التأنيث ألا ترى أنه منع (عادياً) الصرف . ولو كان المحذوف منه الهمزة التي للتأنيث لصرفه إذ ليس فيه إذ ذاك ما يوجب منع الصرف (١) فلما منعه الصرف دل ذلك على أن الألف التي في آخره هي الهمزة المبدلة من ألف التأنيث عادت إلى أصلها (٢) .

ومما جاء في شرح الكافية حول هذه المسألة قوله :

(ومن الأوزان التي لا يكون ألفها الممدودة إلا للتأنيث (فعلاء) وهو قياس في موئث أفعل الصفة نحو : أحمر وحمراء ، وقد ينحىء صفة وليس مذكوره أفعل كامرأة حسناء ودعة هطلاء ، وحلة شوكاء . . . وينحىء مصدرأ كالسراء والضراء والأواء ، واسماً مفرداً غير مصدر كالصحراء والهيحاء واسم جمع كالطرفاء والقصباء) .

وقد يقصر بعض هذه الأسماء للضرورة ، فالمحذوف من الألفين إذن الأولى لا الأخيرة ، لأنها لمعنى ، ولأنها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال ألف التأنيث كما ينصرف حبارى إذا صغرته بحذف ألف التأنيث نحو حبرة . فإذا حذفت رجعت الأخيرة إلى أصلها من الألف . لأن سبب قلبها همزة هو اجتماعهما (٣) .

أما عن الحالة التي يجوز فيها حذف الهمزة من الممدود ضرورة فقد روى ابن عصفور ما حكاه السكري عن الكسائى والقراء في شرح شعر الكميت من قولها : إن العرب لا تكاد تقصر ممدوداً في رفع ولا في خفض . يقولون : رأيت قضاءك (٤) .

ولا يقولون : هذا قضاءك ، ولا مررت بقضاءك .

(١) مما يمنع من الصرف لعلة واحدة ألف التأنيث (مقصورة أو ممدودة) كما هو معلوم فلوحذفت الألف لانتفى سبب المنع ومن ثم يجب الصرف ، وهذا ما يقصده ابن عصفور .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٦ - ١١٨) .

(٣) شرح الرضى على الكافية : (١٦٨/٢) .

(٤) وصحته رأيت قضاءك حتى يستقيم الدليل بقصر الممدود في حالة النصب وعدم قصره في حالتي الرفع والجر على مذهبهما . ولعل الهمزة أثبتت عن طريق الخطأ في الطبع .

فعلى هذا قول النمر (١) :

يسر الفتى طول السلامة والبقا فكيف ترى طول السلامة يفعل (٢)

وقول السموءل بن عاديا :

بنى لى (عادياً) البيت

وقول الأعشى :

عنده السبر والتقى وأسا الشق وحمل المضلع الأثقال (٣)

فى رواية من كسر الهزمة من القليل عندهما . لأن : (البقاء) .
و (عادياً) و (الأساء) وهو الدواء فى موضع رفع . وقد قصرت . ولا فرق
عند البصريين بين المنصوب وغيره (٤) .

وكما أسلفت فإن النحاة أجمعوا على جواز قصر الممدود ضرورة وعدوا
ذلك من الضرائر الحسنة فى حين أنهم اختلفوا حول تجوز مد المقصور
والكوفيون أباحوه (٥) والبصريون منعه وتكاد لا نسمع أصواتاً تنادى بغير
ذلك اللهم إلا الفراء الذى وضع شروطاً ومعايير لمرتكب هذه الضرورة ،
لكن شروطه لم تلق ترحيباً . بل لم تسلم من التنديد .

وبعكس هذا ما ذكره صاحب الإنصاف فى المسألة التاسعة بعد المائة
فلقد أوجز كعادته خلاصة ما ذهب إليه أصحاب كل مدرسة فى مستهل
المسألة وعرض لما ذكره الفراء فيها .

(١) هو النمر بن تولب رضى الله عنه . ترجم له ابن سلام فى الطبقة الثانية ص (١٣٤)
وترجم له أبو زيد فى جمهرة أشعار العرب فجعله آخر شعراء الطبقة الثانية أصحاب المجهرات
وفى الكامل (١٢٧/١) يقال : النمر يفتح النون وتسكين الميم ولا يقال : النمر .

(٢) جمهرة أشعار العرب ص (١١٠) والكامل : (١٢٧/١) وقد ذكره ثابى ثلاثة
وقال بعدها : قصر (البقاء) ضرورة ، وللشاعر إذا اضطر أن يقصر الممدود وليس له أن يمد
المقصور ، وذلك أن الممدود قبل آخره ألف زائدة ، فإذا احتاج حذفها ورد الشيء إلى أصله .
وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٧) .

(٣) ديوان الأعشى ص (٤٥) ط ٢ وروايته :

عنده الحزم والتقى وأسا الضرر ع وحمل البيت
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٨) .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٧ - ١١٨) .

(٥) انحاز أبو الحسن الأخفش من البصريين إلى ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مد
المقصور فى ضرورة الشعر مخالفاً بذلك مذهب البصريين فى هذه المسألة .

يقول الأنباري :

(ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر . . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وأجمعوا على أنه يجوز قصر المدود في ضرورة الشعر . إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط في مد المقصور وقصر المدود شروطاً لم يشترطها غيره) (١) .

ويستسل الأنباري مستعريضاً شروط الفراء . فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود . نحو فعلى تأنيث فعلان (٢) :

وكذلك لا يجوز أن يقصر من المدود ما لا يجيء في بابه مقصور نحو تأنيث أفعل في نحو : بيضاء وسوداء فهذا لا يجوز أن يقصر . لأن مذكوره أبيض وأسود ، وفعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدوداً . وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدوداً .

فأما ما عدا ما يوجب القياس أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور . والمدود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور . ويقصر منه المدود . إذا كان له نظير من المقصور أو المدود ، فيجوز عنده مد : (رحى . وهدي وحجى) لأنها إذا مدت صارت إلى مثال : سماء ودعاء . ورداء . . لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال : (رحى وهدي وحجى) . فأما ما لا مثال له من المقصور والمدود إذا مد وقصر فلا يخرج من بابه من المد والقصر (٣) ويستدرك ابن عصفور على هذا الذي اشترطه الفراء مفنداً مزاعمه بقوله :

(وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يقصر من المدود إلا ما يجوز أن يجيء في بابه مقصور ، فلا يجوز عنده قصر حمراء وصفراء وأشباههما ، لأن

(١) راجع الإنصاف في : هذه المسألة ص (٧٤٥) حيث طال الكلام فيها ولكن الأنباري بلور مضمون هذه الصفحات (٧٤٥ - ٧٥٨) فيما أورده في مقدمة المسألة .

(٢) نحو : سكرى وعطشى فلا يجوز له أن يمد ، لأن مذكوره سكران وعطشان وفعل تأنيث فعلان لا تجوز إلا مقصورة ، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون مقصوراً ، فلا يجوز أن يمد على مذهب الفراء .

راجع رأى الفراء في : جواز مد المقصور في ضرورة الشعر (٧٤٥/٢) من الإنصاف .

(٣) المصدر السابق نفسه (ج ٧٤٦/٢) .

مذكرهما أفعل « والصفة إذا كانت للمذكر على وزن (أفعل) لم يكن المؤنث إلا على وزن فعلاء (١) .

وهذا الذى ذهب إليه الفراء باطل (والقول لابن عصفور) بدليل قول الأعشى :

والقارح العدا وكل طمرة ما إن تنال يد الطويل قذالها (٢)
وقول أبي الأسود : . . . (٣) .

ألا ترى أن (العدا) فعال كقتال ، وضراب ، والصفة التى تكون على هذا الوزن لا تنجىء على مثال : فعلى فتكون من المعتل مقصورة ، وكذلك (إهداء) (٤) مصدر أهدى مثل أكرم إكراماً ، (والتواء) (٥) مصدر التوى ، ولا ينجىء المصدر من أفعل على (أفعل) ولا من أفعل على (افتعل)

(١) هذا ملخص ما ذهب إليه الفراء وفصلناه فيما سبق .

(٢) البيت من قصيدة ميمون قيس التى مطلعها :

رحلت سمية غلوة أجهلها غصبي عليك فسا تقول بدا لها .

انظر : الديوان ص (٦٥) ط ٢ والإنصاف شرح تحقيق محبى الدين ص (٧٥٢) وفيه شرح واف للبيت ومحل الشاهد قوله : (العدا) فإن أصله العدا صيغة مبالغة فعلها عدا يعدو فأصله ممدود قياس ولكن الشاعر قصره حين اضطر لإقامة الوزن للبيت . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٩) واللسان (عدا) وموارد البصائر ل (٥٩) والضرائر للألويسى ص (٥٨) وفي الهامش : القارح بالقاف وهو الفرس الذى يبلغ خمس سنين (وقد نقلها خطأ خمسين سنة محقق ابن عصفور ، العدا : شديد العدو ، وكل طمرة : - أى فرس طويلة القوائم ، وقوله : ما إن . . . إلخ . إن زائدة) .

(٣) ذكر ابن عصفور فى رده على الفراء أبياتاً منها بيت لأبي الأسود وهو ليس بمن نحتج ولم يشعر وفقاً لمنهج هذا البحث وقد يتسع الحاشية لذكره فيما بعد .

(٤) من قول الشاعر :

لكنى أهدى ليس هدية ينى من أهداها لك الدهر أثلب

يقصد : إهداءها فقصر وهو لا ينجىء فى بابه مقصور كما يشترط الفراء والبيت فى الإنصاف :

(٧٥٣/٢) وابن عصفور ص (١١٩) وموارد البصائر ل (٥٩) والأثلب : الحجر أو التراب يريد له الدهر أثلب من إهداى كلامى إياه .

(٥) من قول أبي الأسود :

رأيت التوا هذا الزمان بأهله وبينهم فيهم تكون النوايب

وهو يقصد : (التواء) فقد قصره وهو لا ينجىء فى بابه مقصوراً .

فيكون مثالهما من المعتل مقصوراً وكذلك : الأطباء (١) جمع طيب وأفعلاء جمع (فعل) لا يجيء في كلامهم إلا ممدوداً (٢) .

وقد أراد ابن عصفور بما قدمه من شواهد منها ما ذكرناه كبيت الأعشى أراد به الرد على الفراء الذي اشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد ورد مقصوراً في بابه . والرد في البيت أن الشاعر قد قصر العداء وهو صيغة مبالغة فعلها عدا يعدو . ولم يأت مقصوراً في صيغة المبالغة حتى يمكن حمله عليه .

ومثل هذا يقال على الشواهد التي لم نذكرها جرياً على ما نهجناه لأنفسنا من عدم ذكر شواهد لم يعرف لها قائل في صلب البحث ولعل الحاشية تحتل بعضاً منها . وقد جاءت جميعها مفسدة لرأى الفراء المشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد جاء في بابه مقصوراً على حين قصره الشعراء ولم يجيء في بابه كذلك . وعلى ما ذهب إليه الفراء توالى ردود الفعل من العلماء وكل راح يقيم الدليل على بطلان رأيه وحسبنا ما أوردناه لابن عصفور في هذا الصدد وما نقله صاحب موارد البصائر عن شرح التوضيح من أن الفراء منع قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده نحو : فعلاء لأن فعلاء تأنيث أفعال لا يكون إلا ممدوداً . فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة .

ونقل أيضاً في هذا الباب قول أبي حيان في الموفور في باب الضرائر : (وقصر الممدود فيه خلاف فسيبويه وكافة البصريين والكوفيين يجوزونه مطلقاً . وشرط الفراء أن لا يكون له قياس يوجب مده) (٣) .

وكفانا بهذا النص رداً على الفراء فيما افتعله من شروط لهذا الباب .

(١) من قول الآخر :

فلو أن الأطباء كان حولي وكان مني الأطباء الأساة
يقصد : (الأطباء) والكلام عنه كالكلام في سابقه .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١١٨ - ١١٩) .

(٣) موارد البصائر ل (٥٨) .

حذف حروف المد واللين (١)

(الياء ، والواو ، والألف)

اجتزاء عنها بالحركات المجانسة لها . وذلك تشبيهاً لها بقصر الممدود .
أو بحذفهم لها مع التنوين . وقد يكون المحذوف في أواخر الكلم . وقد يكون
في حشوه .

قال سيبويه في باب (ما يحتمل الشعر) (٢) : اعلم أنه يجوز في الشعر
ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف . .
وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف

واستعمل محذوفاً كما قال خفاف بن ندبة السلمي (٣) :

كنواج ريش حمامة نجمدية ومسحت بالثنتين عصف الإثم (٤)
وقال (٥) :

فطرت بمنصلي في يعملات دواي الأيد يخبطن السريح (٦)
وقال الأعشى :

وأخو الغوان متى يشأ يصرمه ويكن أعداء بعيد ودا (٧)

(١) اخترت هذا العنوان تمييزاً بينه وبين ما سيلحق به من حذف الياء والواو وهي ضمير
أو جزء من ضمير .

(٢) الكتاب : (٨ / ١) .

(٣) ينسب خفاف إلى أمه (ندبة) وهو ابن عمير بن الحارث بن الشريد وهو شاعر فارسي
من قيس أدرك الجاهلية والإسلام وشهد فتح مكة ويعد واحداً من الأغربة السود لسواده الحالك
له ترجمة وشعر مختار في الأصفهيات بتحقيق أحمد شاكر و : ع هارون ط ٢ ، والخزانة (٤٧٢ / ٢) .

(٤) سيبويه : (٩ / ١) « ما يجوز للشاعر ص (١٠٩) » ضرائر الشعر لابن عصفور
ص (١٢٠) ، وموارد البصائر ل (٥٣) .

(٥) هو : مفرس بن ربيع الأسدي شاعر جاهل بحسن متمكن .

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور والبيت فيه معزو إليه ، وخزانة الأدب : (٢٩٢ / ٢) .

(٦) سيبويه : (٩ / ١ ، ٢٩١ / ٢) « والخصائص : (١٣٣ / ٣) وما يجوز للشاعر

ص (٣٣ ، ٩٣ ، ١١٠) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٠) وموارد البصائر ل (٥٤) .

(٧) ديوان الأعشى ص (١٦٥) ط ٢ وروايته :

وفي شرح الشنتمري للأبيات قوله عن الأول :
أراد : كنواحي ريش ، فحذف الياء في الإضافة ضرورة . تشبيهاً
لها بها في حال الأفراد والتنوين وحال الوقف (١) .

وعن الثاني :
حذف الياء من الأيدي مع الألف واللام ضرورة كما حذفها من الأول
مع الإضافة ، والعلة واحدة (٢) .

وعن الثالث :
أراد : الغواني فحذف الياء ضرورة وقد تقدمت علته (٣) . وقد علل
القزاز هذا الحذف بتوهم الأصل فقال في باب حذف الياء مع غير التنوين :
(وللشاعر أن يحذفها مع غير التنوين كأنه يتوهم أن ذلك الحذف أصل
فيها) (٤) . وأنشد الأبيات الثلاثة . وبمثل هذا عقب ابن عصفور على الشواهد
في الأبيات الثلاثة معللاً بقوله :

ألا ترى الياء من (نواحي) و (الأيدي) و (الغواني) قد حذفت
واجتزئ بالكسرة عنها .

• وأخو النساء

وعليه فلا شاهد فيه . سيبويه : (١٠/١) ، والخصائص : (١٣٣/٣) ما يجوز للشاعر
من (١١٠) ، والإنصاف : (٣٨٧/١) ، وضرائر الشعر من (١٢٠) ، وموارد -
البصائر ل (٥٤) .

(١) سيبويه والشنتمري (٩/١) وفيه : (وصف في البيت شفتى المرأة فشبهها بتواحي
ريش الحمامة في رقبتها ولطافتها وحرورتها ، وأراد أن لثاتها تضرب إلى السرة فكأنها مسحت
بالإثم » وعصف الإثم هو ما يحق منه) .

(٢) سيبويه والشنتمري (٩/١) وفيه : (وصف أنه أسرع القيام بسيفه وهو المتصل في
نون ، فمقرن للأضياف ، أو لأصحابه حاجته إليهن ، وذكر أنهن دوائى الأيدي إشارة إلى أنه في
سفر فقد حفين لإدمان السير مع ، ودमित أخفافهن فاتعلن السريح وهي جلود أو خرق تشد على
أخفافهن . وواحدة اليملات يعمله وهي القوية على العمل ... والسريح : النساقة الخفيفة السريعة) .

(٣) سيبويه والشنتمري (١٠/١) وفيه : (وصف النساء بالغدر وقلة الوفاء والصبر
فيقول « من كان مشغوقاً بهن ، ومواصلاً هن إذا تعرض لصومهن سارعن إلى غير ذلك لتغير
أخلاقهن وقلة وفائهن » وأراد : متى يشأ صرمهن يصرمه فحذف « وقد قيل المعنى : متى يشأ
وصالحن يصرمه ، والأول أصح لأنه قد أثبت المواصلة منهن والوداد لقوله : بعيد وداد) .
(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة من (١٠٩) .

ووجه ذلك التشبيه بقصر الممدود ، أو بحذفهم لها مع التنوين ، من جهة أن الألف واللام ، والإضافة يعاقبان التنوين ، فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه فكما تحذف الياء في (نواح) و (غوان) و (أيد) مع التنوين فكذلك حذفت في قوله : كنواح وريش حمامة ، مع الإضافة وحذفت في (الأيد) (والغوان) مع الألف واللام (١) .

ونلاحظ أن ابن عصفور علل الحذف هنا بالتشبيه بقصر الممدود دون تنظير وكأني به يريد أن يقول : وكما حذفت الألف الأولى من الممدود اجتزأ بالألف الثانية وفي ذلك رد إلى أصل فكذلك حذفت الياء اكتفاء بالكسرة .

ومجمل ما فصله من تشبيههم الثاني بحذفهم لها مع التنوين فإنه يريد أن يقول : إذا كانت الإضافة والألف واللام يحذف التنوين من أجلهما فإن ما يحذف للتنوين يحذف لأجلهما ضرورة . وهذا ما يعنيه بقوله من جهة : أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين ، فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه .

ويحاول ابن عصفور الرد على المعترضين على من اعتبر هذا الحذف من ضرورة الشعر وعلى رأسهم سيبويه فيقول :

(ومن الناس من أنكر على (س) وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من (الأيد) وأمثاله من ضرورة الشعر ، واستدل على ذلك أنه قد جاء في القرآن حذف الياء في رموس الآي . وقرأ به عدة من القراء كقولهم سبحانه وتعالى : « من يهد الله فهو المهتد ومن بضل فلن تجد له ولماً مرشداً » (٢) وفي آي غيرها (٣) .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٠ - ١٢١) .

(٢) سورة الكهف آية : ١٧ .

(٣) من ذلك قوله تعالى : « قال ذلك ما كنا نبغ » من سورة الكهف آية : ٦٤ ، وقوله تعالى : « ويدع الإنسان بالشر دعاءه بالخير » من سورة الإسراء آية : ١١ « وقوله تعالى : « سندع الزبانية » من سورة العلق آية ١٨ ، قوله تعالى : « وسوف يؤت الله المؤمنين أجراً عظيماً » من سورة النساء آية : ١٤٦ « وقوله تعالى : « يوم يناد المناد من مكان قريب » من سورة ق آية : ٤١ .

وهذا لا يلزم التحويلين لأنهم إنما أرادوا من لغته إثبات الياء في الأيدي
وأمثاله قد محذفتها في الضرورة لما ذكرناه (١).

وابن عصفور في رده هذا لا يقيم الدليل على صحة ما ذهب إليه سيبويه
وغيره بإزاء الاعتراض المدعوم بالبرهان المبين فليس كل ما يريده النحاة
وجيهاً إن لم يستند إلى وجه أو وجوه يصح الأخذ بها ويسوغ للعقل قبولها .
ومن ثم أجدني مطمئناً إلى ما ذهب إليه القراء من أن (هذا من كلام
العرب) (٢) وواكب أبو سعيد الفارقي مذهب سيبويه في هذه المسألة حيث
صرح به في تضاعيف تخرجه لقول القائل :

ألبيت ثوب وكان البرد آتني فرد روعي بعد الهلك جلباباً (٣)
فالله أحمد لولاه لما سترت جلدي عن الناس أرباداً وأثواباً
ثم قال :

فأما البيت الثاني فإنه نصب (أرباداً) باسم الفاعل وهو (الناسي) لأنه
في معنى الذي نسي ، وتقديره (عن الذي نسي أرباداً وأثواباً) وحذف
الياء في (الناس) للضرورة ولأنها تحذف مع التنوين في (قاض وداع)
فحذفها مع ما هو بمنزلة التنوين ، وهو الألف واللام . قال الله سبحانه وتعالى :
« دعوة الداع إذا دعان » (٤) وقال جل ذكره : « يوم يدع الداع إلى
شيء نكر » (٥) فحذفها تخفيفاً ، واجتزأ ، بالكسرة منها وقال الأعشى :
وأخو الغنوان البيت (٦)

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢١ - ١٢٢) .

(٢) انظر : معاني القرآن للفرا (١١٧/٢) تحقيق محمد علي النجار وآخرين سنة ١٩٥٥ -

١٩٧٢ م .

(٣) راجع : الإفصاح ص (٩٦) في توجيه إعراب الشاهد ص (٢٣) .

أما (ثوب) فإنه منادى مرخم من (ثوبان) رخه على لغة من لا ينتظر ثم نون للضرورة .

(٤) سورة البقرة بعض الآية ١٨٦ ونصها : « وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب

دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون » .

(٥) سورة القمر بعض الآية ٦ ونصها : « فتول عنهم يوم يدع الداع إلى شيء نكر » .

(٦) سبق ذكر البيت ضمن الأبيات الثلاثة التي أثارت الجدل الذي نحن بصدده .

يريد : (الغواني) (١) .

والملاحظ أن ما استشهد به الفارقي من كتاب سيبويه لا يعد من مراعاة
الفواصل ولا من رعوس الآي فلم الإصرار على أن مثله في الشعر ضرورة
وليس لغة ما دامت الأمثلة أورده في حال السعة كثيراً ؟

وقد تحذف الألف في حال الوقف من آخر الكلمة تشبيهاً لها بالياء
ولكنهم أشاروا إلى أنه قليل وصرح سيبويه بأن حذفه يعد ضرورة في نحو
قول لبيد :

وقبيل من لكيز شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعل (٢)
يريد : المعل .

وقد أورد سيبويه البيت في الكتاب باب : (ما يحذف من الأسماء
من الياءات في الوقف) .

وقال فيه : وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في
الوقف ، لأن الفتحة والألف أخف ، ثم قال : إلا أن يضطر الشاعر فيشبهها
بالياء لأنها أخفها ، وهي قد تذهب مع التنوين . قال الشاعر حيث اضطر :
وقبيل من لكيز البيت
وينقل صاحب الموارد ما قرره ابن جني في هذا الصدد فيقول :

(والشيخ أبو الفتح عثمان بن جني أورده في باب حذف الألف من
كتابه الموسوم بالملوكي وقال : يقولون : أم والله يريدون أما والله . وربما
حذفوها في الوقف تخفيفاً وأنشد البيت (بيت لبيد) وكلامه يدعوك إلى
جواز هذا الحذف من غير ضرورة) (٣) .

(١) الأنصاح ص (٩٨ - ٩٩) .

(٢) الكتاب : (٢٩١ / ٢) ، وضرائر ابن عصفور ص (١٣٥) ، وموارد
البصائر ل (٥٦) .

وقد استشهد به ابن عصفور على جواز حذف المشدد في الوقف وحذف حرف بعده في
الضرورة وأنشد بعده بيت التابعة :

إذا حساوت في أسد فجوراً فإني لست منك ولست من
يريد : مني .

(٣) موارد البصائر ل (٥٦ - ٥٧) .

وعلق الشنتمرى على بيت ليبد بقوله :

(الشاهد فيه حذف ألف المعلى فى الوقف ضرورة تشبيهاً بما يحذف من الياءات فى الأسماء المنقوصة نحو : (قاض) و (غاز) وهذا من أقبح الضرورة ، لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو وكذلك الفتحة لأنها من الألف) (١) .

واضح من تصريح العلماء أنهم لا يستحسنون حذف الألف فى حال الوقف تشبيهاً لها بحذف الياء وحتى سيبويه قال فى مستهل الباب عن الياءات التى تحذف من الأسماء ويراد التشبيه بها فى حذف الألف بقول :
(وتركها فى الوقف أقيس وأكثر) (٢) .

ومن ثم عزت شواهد هذا الباب فى كتب الضرائر واكتفى مصنفوها بالحديث عن قلة أو قبح استعماله محذوفاً فهذا ابن عصفور يقول : (وأما الألف الكائنة فى آخر الكلمة ، فإن حذفها والاكتفاء بالفتحة منها قليل) (٣) وكتابه يشهد له بغزارة شواهد إلا أنه لم يقدم فى هذا الموضع سوى رجز لرؤبة وحسب (٤) .

ومن الاجتزاء بالحركات عن حروف المد واللين المجانسة فى حشو الكلام .

فما جاء من الاجتزاء بالضممة عن الواو قول الأسود بن يعفر :

وأثبتت أخراهم طريق الأهم كما قيل نجم قد خوى متتابع (٥)

يريد : أولاهم - ومما جاء الاجتزاء بالكسرة عن الياء قوله : قول غيلان بن حريث الراجز :

(١) سيبويه والشنتمرى : (٢٩١/٢ - ٢٩٢) .

(٢) المصدر السابق والموضع نفسه .

(٣) ضرائر الشعر ص (١٢٢) .

(٤) أنشد لرؤبة :

■ وصان العجاج فيما وصنى *

يريد : فيما وصافى .

قال ابن عصفور : وإنما قال ذلك لحقتها .

(٥) ورد البيت منسوباً للأسود فى الخصائص فى مواضع عدة : (٢٩٢/٢ ، ٣١٦)

و (٢٠٢/٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٩) .

قد قربت ساداتنا الروايسا . والبكرات الفسج العطامسا (١)

حذف الياء من العطامس وهو يريد : العطاميس جمع عيطموس وهى الناقة الفتية العظيمة الحسنة . وحذف هذه الياء المنقلبة عن واو عيطموس لكسرة الميم فى الجمع إنما هو ضرورة لإقامة وزن الشعر .

ومما جاء من الاجتزاء بالفتحة عن الألف قول رجل من شعراء حمير (٢)
كأنما الأسد فى عرينهم ونحن كالليل جاس فى قتمه
أراد : فى قتامه .

قال ابن عصفور : (والاجتزاء بالفتحة عن الألف أقل من الاجتزاء بالكسرة عن الياء . وبالضمة عن الواو) (٣) .

حذف الياء والواو

وهما واقعتان صلة للضمير المتحرك ما قبلها فى الوصل .

وذلك إجراء لها مجرى الوقف نحو قول الشماخ بن ضرار (٤) :
له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أوزميسر (٥)
أراد : (كأنه) فحذف الواو ضرورة .

(١) لم نجد من بين الشواهد التى ذكرت ما يتفق ومنهجنا ولم نشأ أن نترك الموضوع خلواً من الشواهد والرجز فى ضرائر الشعر ص (١٣٠) ، وموارد البصائر ل (٥٣) .
(٢) وما قيل عن الموضوع السابق من حيث انعدام الشواهد التى تتفق ومنهج البحث يمكن قوله فى هذا الموضوع .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٢) .

(٤) اسمه معقل بن ضرار بن حرملة الططفاى شاعر مخضرم له صحبة شهد وقعة القادسية ترجم له ابن سلام وعده من شعراء الطبقة الثالثة بعد أبى ذؤيب الهذلى وقيل لبدي بن ربيعة ص (١١٠) ، وانظر الخزانة : (٥٢٦/١) .

(٥) سيويه والشتيمى : (١١/١) وصف صوت حمار وحشى وشهد بصوت الحادى لحسن ترجمه والبيت فيما يجوز للشاعر فى الضرورة ص (١١٦) ، والخصائص : (١٢٧/١) وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٣ ، ٥٢) ، وموارد البصائر ل (٥٤) ، والضرائر للأوسى ص (٨٢) .

ومثله قول حنظلة بن فاتك (١) :

وأيقن أن النخل إن تلتبس به يمكن لفسيل النخل بعده آر
أراد : (بعده) فحذف الواو ضرورة .

وقول الأعشى :

وما له من مجسد تليد وما له من الريح حظلاً الجنوب ولا الصبا (٢)
أراد : (لهو) فحذف الواو ضرورة .

ألم تر كيف حذف الشاعر الواو في من (كأنه) و (بعده) و (له)
في حال الوصل إجراء لها مجرى الوقف ، واجتزأ بالضممة عن الواو .
وكذلك الأمر في نحو قول مالك بن خريم الهذلي (٣) :

فإن بك غشاً أو سميناً فإنني سأجعل عينيه لنفسه مقنعاً (٤)
أراد : لنفسه . فحذف الياء ضرورة في الوصل تشبيهاً بها في الوقف .
وتعقيباً على حذف الياء والواو الواقعتين صلة تعرض لبعض مفيد من
تعليقات النحاة على هذا الموضع . قال ابن عصفور :

(١) جد جاهل من تميم اسمه حنظلة بن مالك بن زيد مناة نسب إليه البيت سيبويه والشتمري :
(١١/١) ذكر الشتمري أنه يتأول على معنيين : أحدهما وهو الأصح : أن يكون وصف جباناً
فيقول : أيقن أنه إن التبتس به الخيل قتل فصار ما له إلى غير . فركم وانهمز . وانظر في ضرائر
الشعر لابن عصفور ص (١٢٣) وموارد البصائر ل (٥٤) وفيه توجيه للبيت على المعنى الآخر
بأنه شجاع لا يخاف الموت وسيجد النخل من يلحقه من بعده .

(٢) ديوان الأعشى ص (١١٥) ط ١ ، سيبويه والشتمري : (١٢/١) ، وما يجوز
للشاعر ص (١١٥) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٣) ، وموارد البصائر ل (٥٤)
وفيه قال ابن جني : وتزاد الواو بعدها في الإضمار نحو : ضربتهو وكلمتهو فهذه الواو في
المذكر نظيره الألف في المؤنث نحو : ضربتها وكلمتها ربما حذف في الشعر في الوصل
وأشدد البيت .

(٣) شاعر جاهل من لصوص همدان اختلف في اسم أبيه أهو حريم بالحاء المهملة أم بالحاء
المعجمة . قال الشتمري : وأشدد في الباب لمالك بن حريم الهذلي ويروي ابن خريم وهو الصحيح
سيبويه والشتمري : (١٠/١) ، له شعر مختار في الأسميات ص (٦٢) والبيت محل الشاهد منه .

(٤) المصدر السابق والموضع نفسه الكامل : (٢٥٩/١) ، والمقتضب : (٢٦٦ ، ٣٨/١)
ما يجوز للشاعر ص (١١٧) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٣) ، وموارد البصائر
ل (٥٥) .

فأما قوله تعالى : « نوله ما تولى ونصله جهنم » (١) و « خير آيره » (٢) .
و « شرايره » و « يرصه لكم » . فإنما حذف صلة الضمير في جميع ذلك
لأنها قد كانت محذوفة قبل الجزم في : (نوليه) و (نصليه) و (يراه)
و (يرصاه) . فلما حذف الياء والألف لم يعتد بالحذف فتركت صلة الضمير
محذوفة على ما كانت عليه في الرفع . فلذلك كان حذف الصلة فيما جاء
من هذا النوع جائزاً في سعة الكلام .

وإنما يكون حذف الصلة ضرورة إذا لم يكن ما قبل هاء الضمير ساكناً
في الأصل كالأبيات التي تقدم ذكرها (الثلاثة السابقة) . والأحسن إذا
حذفت الصلة للضرورة أن يسكن الضمير ، حتى يكون الوصل قد أجرى
مجرى الوقف إجراء كاملاً (٣) .

ومضى ابن عصفور في تعقيبه على هذا الموضع فقال :

(بل زعم أبو الحسن الأخفش أن حذف صلة الضمير وتسكينه لغة
لأزد السراة (٤) ولابن جني رأى في مطل الواو في بيت الشماخ وأمثاله حيث
وجه تحريك الهاء في الوصل بأنه منزلة بين المنزلتين أى بين منزلتي الوقف
والوصل جاء في باب تعارض السماع والقياس) .

ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب :

(١) سورة النساء آية ١١٥ ونصها : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع
غير سبيل المؤمنين فوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً » .

(٢) سورة الزلزلة آية ٧ = ٨ ونصها : « فن يعمل مثقال ذرة خيراً يره » . ومن يعمل
مثقال ذرة شراً يره » .

(٣) ضرائر الشعر ص (١٢٤) وأنشد قول الشاعر شاهداً على الحذف الحسن :

وأشرب الماء ما في نحوه عطش إلا لأن عيونه سيل واديهما
وقول الآخر :

فظلت لى البيت العتيق أخيله ومطواى مشتاقان له أرقان

(٤) ضرائر الشعر ص (١٢٤) ونلاحظ أن ابن جني قال : بأن لغات العرب كلها حجة

فقد نقل السيوطي قوله : (اللغات على اختلافها كلها حجة ألا ترى أن لغة الحجازيين في أعمال
(ما) ولغة التميميين في تركه ، كل منهما يقبله القياس ، فليس لك أن (تردد) إحدى اللغتين
بصاحبها » الاقتراح ص (٣٥) بتحقيق أحمد صبحي فرحات) .

له زجل كأنه صوت حاد البيت (١)

فقوله : (كأنه خلس بحذف الواو وتبقية الضمة ضعيف في القياس قليل في الاستعمال . ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه كما تمكنت في قوله أول البيت : له زجل والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً وتسكن الهاء ، فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلتي الوصل والوقف . وقال أبو إسحاق في نحو هذا : إنه أجرى في الوصل مجرى الوقف وليس الأمر كذلك لما بيناه) (٢) .

وفي باب الفصح من الخصائص يوافق الأخفش فيما حكاه من أن سكون الهاء وحذف الصلة لغة لأزد السراة ويقرر أنها ضرورة في بيت الشماخ لقوله :

يجتمع في الكلام الفصح لغتان فصاعداً ، من ذلك قوله :

فظلت لدى البيت العتيق أخيله ويطواى مشتاقان له أرقان (٣)
فهذان لغتان ، أعنى إثبات الواو في (أخيله) وتسكين الهاء في قوله : (له) ، لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة . وإذا كان كذلك فهما لغتان ، وليس إسكان الهاء في (له) عن حذف لحق بصيغة الكلمة . لكن ذلك لغة .

(١) يقصد بيت الشماخ الذي سبق ذكره .

(٢) انظر : الخصائص (٣٥٩/٢) .

(٣) انظر البيت في : الخصائص (١٢٨/١ ، ٣٧٠) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة

ص (١١٧) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٢٤) ، واللسان (مطا) ، والخزافة (٤٠١/٢) ، وموارد البصائر ل (٥٥) والضرائر للألويسي ص (٨١) وقد نسب البيت في بعض المصادر السابقة إلى يعلى الأحول الأزدي ولو صحت هذه النسبة صار من المقبول الأخذ بوجهة نظر الأخفش على أن الحذف والتسكين لغة لأزد السراة ، فهذا شاعر منهم يملك مسلكتهم ولا محل لاعتبارها ضرورة .

انظر : (الفصول الخمسون) ص (٢٧٤) قال الحوى في شرح (الفصول الخمسون) وهو رجل من أزد السراة يصف فيه البرق ص (٢٣٧) : والبيت ينسب ليعلى الأحول الأزدي . ونحن نميل إلى هذه النسبة بعد ما راجعنا ديوانه ولم نعثر للبيت فيه على أثر .
راجع : ديوان الشماخ بن ضرار الديلمي بتحقيق صلاح الدين الهادي .

وأما قول الشماخ :

له زجل كأنه صوت حاد البيت فليس هذا لغتين
لأننا لا نعلم رواية حذف هذه الواو ، وإبقاء الضمة قبلها ، فينبغي أن
يكون ذلك ضرورة وصنعة . لا مذهباً ولا لغة (١) . وأما حذف الألف
الواقعة صلة للضمير المؤنث الغائب اكتفاء بالفتحة عنها فمن العلماء من استقبحه
كابن عصفور . ومنهم من عده شاذاً كابن جني .

قال ابن عصفور : وأما الألف الواقعة صلة لهاء ضمير المؤنث فإن
حذفها والاجتزاء عنها من قبيح الضرائر . . نحو قول بعض العرب (٢) :
(وذكر لذلك شواهد لم نشأ إثباتها جرياً على ما نهجناه في هذا البحث) .

وربما فعلوا ذلك في سعة الكلام ، حكى الفراء :
بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به
يريد : بها فحذف الألف ونقلت الحركة إلى الباء .

وقد حرص ابن عبد الحليم وحاكاه الألوسي في تسجيل رأى ابن جني
في حذف الألف من ضمير المؤنث الغائب .
قال الألوسي :

(كثير من النحاة ذكروا حذف واو الصلة ويأثها . ولم يذكروا حذف
الألف من نحو : (رأيتها) قال ابن جني في (سر الصناعة) : أما الألف
من نحو (رأيتها) فزيدت علماً للتأنيث ، ومن حذف الواو من نحو :
(كأنه صوت حاد) ومن نحو : (له أرقان) لم يقل في نحو : (رأيتها)
ونظرت إليها إلا بإثبات الألف ، وذلك لحفة الألف ، وثقل الواو) .
إلا أنا (والكلام لابن جني) روينا عن قطرب بينما حذف في هذه
الألف تشبيهاً بالواو ، والياء . لما بينهما وبينها من النسبة وهو قوله :

-
- (١) راجع : الخصائص (١٢٨/١ ، ٣٧٠) .
(٢) أما تقود به شاه فتأكلها أو أن تبعه في بعض الأراكيب
يريد : أو أن تبعها . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥) .
(٣) في موارد البصائر ل (٥٥) .
(٤) سبق ذكره في حذف الواو وهي صلة للضمير في الوصل .
(٥) عن شاهد أنشد ابن جني في الخصائص في باب (الفصيح) . وقد سبق ذكره .

أعلقت بالذنب حبلاً ثم قلت له ألحق بأهلك واسلم أيها الذيب
إمّا تقود به شاة فتأكلها أو أن تبعه في بعض الأراكيب (١)
يريد : تبعها فحذف الألف وهذا شاذ (٢) .

واستطرد الألويسي من هذا الموضع بعد أن عقب على قول ابن جني
بأنه شاذ بقوله : وغيره صرح بأنه ضرورة (٣) مفضلاً القول في حذف الألف
من ضمير المتكلم . وإن لم يذكر شاهداً من الشعر على قوله :

(أنا) من الضمائر المنفصلة ، وهي للمتكلم وحده وألفها عند البصريين
زائدة . والاسم هو الهمزة والنون . ومذهب الكوفيين واختار الناظم أن
الاسم مجموع الأحرف الثلاثة وفيه خمس لغات :

الأولى : وهي فصحاها إثبات ألفه وقفاً وحذفها وصلًا .

والثانية : إثباتها وصلًا ووقفًا وهي لغة تميم .

والثالثة : هنا بإبدال الهمزة هاء .

والرابعة : آن بمدة بعد الهمزة .

قال ابن مالك : من قال : آن فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب :
راء في رأي .

والخامسة : (أن) كمن حكاه قطرب وهي للمذكر والمؤنث بلفظ
واحد ، ومن قال : (أني) للمؤنث فلضرورة الشعر .

(١) أنشد ابن عصفور البيت الثاني شاهداً لهذا الموضع وقد أوردناه بهامش الصفحة السابقة
وأثبتناه سابقه بالمتن هنا رعاية لسلامة السياق ، وحرصاً على جلاء الفكرة ووضوح الحكم على
ما في البيتين من إقواء .

(٢) الضرائر للألويسي ص (٨٠) ، وانظر النص أيضاً في موارد البصائر ل (٤٥) ، تابع
ابن رشيق بن جني في هذا الرأي فذكر بعد أن قبح الحذف المنفصل نحو قول الشاعر :
فبينما يشرى رحله قال قائل لمن أجل رغو الملائم نجيب
ثم قال : وأقبح من ذلك أن يحذف الألف من ضمير المؤنث أنشد قطرب وذكر البيت
محل الشاهد :

إمّا تقود به شاة فتأكلها أو أن تبعه في بعض الأراكيب

فحذف الألف . قال : ولا يجوز استعمال هذا المحدث لشذوذه وقبحه . العمدة ص (٢٧٠ -
(٢٧١) ط ٤ دار الجيل بيروت .

(٣) الضرائر للألويسي ص (٨١) .

حذف (واو) هو ، و (ياء) هي

وذلك اجتزاء بالضممة عن الواو وبالكسرة عن الياء في الضمير وقد يقع الحذف في حالة الرفع والضمير منفصل (١) وقد يقع على الياء وهي ضمير متصل ولم أجد من الشواهد الشعرية التي تنهض شاهداً يحتج به في نحتي هذا ووفقاً لمنهجى - على الحذف في حال الرفع - على الرغم مما اشتهر منها نحو ما هو منشد في الكتاب وغيره . وعن الحذف الثانى : فإنهم يحذفون الياء ويسكنون ما قبلها في حال الوقف .

ومما جاء في ذلك قول لبيد :

إن تقوى ربنا خير ثقل وبإذن الله ريئى وعجل (٢)

يريد : وعجلى .

وقول الأعشى :

فهل يمنعنى ارتيسادى البلا دمن حذر الموت أن يأتين (٣)

وقوله :

ومن شافى كاسف لونه إذا ما انتسبت له أنكرن (٤)

(١) جاء في سيبويه والشتى شواهد على حذف الواو والياء فن حذف الواو قول الشاعر :

بيناه في دار صدق قد أقام بها حيناً يعلننا وما نعلمه

أراد : بينا هو فسكن ضرورة ثم حذف فأدخل ضرورة على ضرورة (سيبويه بشرح

الشتى : ١٣/١) ومن أمثلة حذف الياء قول الراجز :

هل تعرف الدار على تبراكاً دار لسعدى اذه من هواكا

أراد : إذ هي فحذفت الياء ضرورة . الكتاب : (٩/١) ، والفصول الخمسون ص (٢٧٤)

(٢) البيت في ديوانه ص (١٤٢) ، والكامل : (١٤٦/٢) ، وضرائر الشعر -

لابن عصفور ص (١٢٨) .

(٣) البيت في ديوانه ص (١٥) ، والكتاب : (٢٩٠/٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور

ص (١٢٨) .

(٤) البيت في ديوانه ص (١٩) ، والكتاب : (٢٩٠/٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور

ص (١٢٨) .

يريد : (أن يأتيني) و (أنكرني) .

واختلفوا في الاجتزاء بالضممة عن واو الضمة في حين عده القزاز وابن عصفور من الضرائر ذكر الفراء ما يفهم منه اعتبار هذا الحذف لغة لا ضرورة ، فلقد أورد البيت الذي أنشده سيبويه للأسود بن يعفر وكذلك القزاز وابن عصفور :

ولو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الشفاة (١)

قال القزاز : ومما يجوز له حذف الجمع في قولهم : ضربوا ودخلوا فيقولون : ضرب ودخل وذلك أن من العرب من يجزئ عن الواو بالضممة . وقد أجاز هذا بعضهم في الكلام ، فأما في الشعر فهو كثير منه قول الآخر ، وذكر البيت ثم قال : فقال : (كان) يريد كانوا فحذف على أصل ما ذكرنا (٢) .

أما ابن عصفور فلم يقف طويلاً عنده مكتفياً بقوله بعد البيت : يريد : كانوا (٣) أما الفراء فقد أورد البيت في تضاعيف تفسيره لقوله تعالى : « فلا تخشوهم واخشوني » (٤) قال قوله : « واخشوني » أثبتت فيها الياء ولم تثبت في غيرها وكل ذلك صواب ، وإنما استجازوا حذف الياء من آخر الكلام

- وقد ورد مثل هذا الحذف في الذكر الحكيم في قوله تعالى : « فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربى أكرمى » وبمدها : « أهانى » للتناسب (سورة الفجر آية : ١٥ ، ١٦) .

(١) معاني القرآن : (٩١/١) ، ما يجوز للشاعر في الضرورة من (١٥٠) ، وضرائر الشعر لابن عصفور من (١١٩ ، ١٢٧) والرواية فيها :
فلو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الأساة
والخزاة : (٣٨٥/٢) ، والضرائر للألوسى من (١٠٨) .
(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة من (١٤٩ - ١٥٠) وقد ذكر لهذا الموضع بيتاً آخر لم يعز لقائل فأعرضنا عن ذكره في المتن وثبته هنا :

إذا ما شاء ضرروا من أرادوا ولا يأل لهم أحد ضرارا
فقال : (شأؤ) وكان الوجه (شأوا) ولكن حذف الواو واكتفى بالضممة من (١٥٠) .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور من (١٢٧) .
(٤) سورة البقرة الآية ١٥٠ وتسامها : « ولآتم نعمتى عليكم ولعلكم تهتدون » .

إذا كان ما قبلها مكسوراً . من ذلك : « أكرم من وأهان » في سورة الفجر .
 وقوله : « أتمدون بجمال » (١) ومن غير المنون (المناد والداع وهو كثير)
 يكتفى من الياء بكسرة ما قبلها ، ومن الواو بضمة ما قبلها مثل قوله :
 « سندع الزبانية » . « ويدع الإنسان » وما أشبهه وقد تسقط العرب الواو ،
 وهي واو جمع اكتفاء بالضمة قبلها فقالوا في ضربوا : قد ضرب ، وفي
 قالوا : قد قال ، وهي في : هوأزن وعلياء قيس أنشدني بعضهم : . . . (٢) .

وأنشد في بعضهم :

■ فلو أن الأطبا كان عندي ■

وتفعل ذلك في ياء المؤنث من نحو قول عنترة :

إن العدو لهم إليك وسيلة أن يأخذوك تكحلي وتخضب

يخذفون الياء وهي دليل على الأنثى اكتفاء بالكسر (٣) والفراء في هذا
 النص الذي تناول فيه الاجتزاء من الياء بالكسرة ومن الواو بالضمة لم يصرح
 بأن هذا لغة أو ضرورة لكن ظاهر النص يوحى بأنها عنده لغة لا ضرورة ،
 وليسبويه في باب (وجوه القوافي والإنشاد) تعليل لحذف الياء والواو اللتين
 هما علامة المضمر إذ يقول : (وقد دعاهم حذف ياء يقضى إلى أن حذفت
 ناس كثير من قيس وأسد الياء والواو اللتين هما علامة المضمر ولم تكثر
 واحدة منهما في الحذف ككثرة ياء يقضى ، لأنهما تحيثان لمعنى الأسماء
 وليستا حرفين بنيا على ما قبلهما ، فهما بمنزلة الهاء في :

(١) سورة النمل آية : ٣٦ .

(٢) إذا ما شاء ضرروا من أرادوا كأنهم يجتاحي طائر طاروا

والملاحظ أن الفراز لم يستشهد لهذا الموضع بغير هذا البيت وبيت الأسود بن يعفر فضلا
 عن ذكره للشواهد القرآنية التي ذكرها الفراء من قوله : « سندع الزبانية » (سورة العلق آية : ١٨
 وقوله تعالى : « ويدع الإنسان » (سورة الإسراء آية : ١١) ولعله كان يعنى الفراء بقوله :
 (وقد أجاز هذا بعضهم في الكلام) .

(٣) راجع : معاني القرآن (٩١/١) .

يا عجباً للدهر شتى طرائفه (١)

وتابعه ابن رشيق في هذا لقوله :

(ويجوز له حذف الياء والواو من المضمير المذكور لكثرة واطراده (٢)
ومجمل القول في حذف الياء والواو والألف) أن حذفها - وهي حروف
مد ولين على توهم الأصل أو تشبيهاً بقصر المدود أو بحذفهم لها مع
التنوين - استحسنه سيبويه ومن شايعه وعده ضرورة ومنهم من عده من
كلام العرب وليس بضرورة على نحو ما ذهب إليه القراء وغيره . وقد وجدنا
فيما استشهدوا به دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه .

أما الألف من هذه الحروف فقد استقبلوها حذفها لأنها لا تستقبل
كما تستقبل الياء والواو .

وقد استساغوا حذف الياء والواو وهما بعض المضمير في الوقف واستقبلوه
حال الوصل . وحكموا بالشذوذ على حذف الألف من ضمير الموثث .

تخفيف المشدد

من الضرائر تخفيف المشدد في القوافي وهو كثير . وفي حشو الكلام
وهو قليل .

والقاعدة إبقاء الشيء على أصله فالحرف المشدد أصلاً يبقى على حاله
ولا يخفف وقد ينتقض هذا الحكم في الشعر إذا اضطر الشاعر إلى ذلك ،
لأن الشاعر مثقل بقيود الوزن والقافية وخلافهما ومن ثم فإن للشعر حكماً
آخر لا يشاركه فيه النثر .

قال السيرافي : اعلم أن الشاعر يحذف ما لا يجوز له حذفه في الكلام
لتقويم الشعر . كما يزيد لتقويمه فن ذلك ما يحذف في القوافي الموقوفة من
تخفيف المشدد كقول امرئ القيس أو غيره :

(١) الكتاب : (٣٠١/٢) . وبعد قال : سمعت من يروي هذا الشعر من العرب ينشده :

لا يبعد الله أصحاباً تركتهم
لم أدر بعد غداة البين ما صنع
يريد : ما صنعوا .

(٢) العمدة : ص (٢٧١) ط ١١ دار الجليل - بيروت .

لا وأبيك ابنة العامرى لا يدعى القوم أنى أفر (١)

وكقول طرفة :

أصحوت اليوم أم شأقتك هر ومن الحب جنون مستعر (٢)

فأكثر الإنشاد فى هذا حذف أحد الحرفين لتتشاكل أواخر الأبيات ويكون على وزن واحد ، ثم يعلل السيرافى حذف أحد الحرفين من قول لامرئ القيس لأنك إذا قلت : (لا يدعى القوم أنى أفر) صار آخر جزء من البيت فعل فى وزن العروض ، لأنه من المتقارب من الضرب الثالث ، فإذا شدد الراء صار آخر أجزاءه على فعول وهو من الضرب الثانى من المتقارب فهو مضطر إلى حذف أحد الحرفين لاستواء الوزن ومطابقة البيت لسائر أبيات القصيدة . ألا تراه يقول بعد هذا :

تيم بن مر وأشياعها وكندة حولى جميعاً صبر

فهذا من الضرب الثالث لا غير ، ولم يكن من الجائز له أن يأتى فى قصيدة بأبيات من ضربين (٣) .

(١) ديوان امرئ القيس ص (١٥٤) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٢) . وخزانة الأدب : (٤٨٩/٤) ، وموارد البصائر ل (٤٤) ، وضرائر الأكلوسى ص (٨٧) .

(٢) ديوان طرفة ص (٦٣) ط باريس سنة ١٩٠٩ م وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٢٢) لابن عصفور وفيه قوله :

■ أرق العين خيالك لم يقر ■

واللسان : مادة (هرر) ■ وموارد البصائر ل (٤٤) وفيه نص السيرافى : والبيت مطلع لقصيدة رائية والمطاب فيها لنفسه على سبيل التجريد . وشأقتك : هاجتك . يبنى أن من الحب ما يشبه الجنون ويعد .

لا يكن حبك داء قاتلاً ليس هذا منك ماوى ينحر
وماوى : منادى مرخم أى : يا ماوية اسم امرأة أخرى غير هر دواوين الشعراء الستة ص (١٥٦) .

(٣) انظر : هذا التعليق فيما نقله صاحب الموارد ل (٤٤) وابن عصفور فى ضرائره =

ولقد استرعى بيت امرئ القيس انتباه العلماء وحظى بمناقشتهم له
وتشابهت تعليقاتهم على موضع الاضطراب فيه وكان له مساع واحد عندهم
هو تجنب ازدواج الضرب في القصيدة الواحدة فخفض لتكون الأبيات جميعها
من ضرب واحد وزاد على ذلك ابن عصفور قوله :
(وسواء في ذلك الصحيح والمعتل) (١) .

ومن هذا الضرب حذف المشدد وحذف حرف بعده في الوقف :

نحو قول الأعشى :

لعمرك ما طول هذا الزمن على المرء إلا عنساء معن
أراد : معنى فحذف الياء وإحدى النونين .

وقال أيضاً في هذه القصيدة :

وعهد الشباب وثارته فإن بك ذلك قد بان عن (٢)

أراد : عنى .

وقول لبيد :

= ص (١٣٣) « والضرائر للألوسي ص (٨٧) وقد زاد الألوسي على ما فات تذييلاً جاء فيه :
واعلم أن هذه القصيدة من بحر المتقارب وهو : فمعلن ثماني مرات ، وفيه الحذف فإن
(أفر) وزنه (فعو) وحذف منه (لن) فأتى بعده فعل .
وفي أول هذا البيت ترم « فإن وزن قوله : لا وفعل أصله فمعلن فخلقه الترم فصار
وزنه ما ذكر . الضرائر ص (٨٨) .

(١) وأنشد أبياتاً شواهد على تخفيف المعتل لا يسوغ لنا إثباتها بالمتن لعدم انسجامها مع
منهج بحثنا . ومما أنشده قول الشاعر :

حتى إذا ما لم أجِد إلا السرى كنت امرأة من ممالك بن جعفر
يريد : السرى والسرى نهر كما ذكر المبرد فحذف إحدى اليائين فبقى السرى مخففاً . ضرائر
الشعر ص (١٣٣) ، وموارد البصائر ل (٤٥) وقول امرأة من بني عقيل :

حبيدة خسال ولقيط وعلى وحاتم الطائي وهاب المني
تريد : وعلى . ضرائر الشعر ص (١٣٣ - ١٣٤) ثم ذكر شعراً لعمرو بن حطان ورجزاً
للمجاج ص (١٣٤) .

(٢) موارد البصائر ل (٤٥) ديوان الأعشى ص (٥٩) ط بيروت سنة ١٩٦٩ م واللسان
لمادة (عنا) .

وقيل من لكيز حاصر رطمرجوم ورطابن المل (١)
أراد : الملى فخفف اللام وحذف الألف بعدها .
وقول النابتة :

إذا حاولت في أسد فجوراً فإني لست منك ولست من (٢)
أراد : منى ، وقد عد سيبويه ذلك جائزاً في الكلام على أنه من باب حذف
ياء الضمير (٣) وفيه قال الشنتمرى : الشاهد فيه حذف الياء من الضمير في
قوله : منى . وهو جائز في الكلام كما قرئ في الوقف : « أكرم من وأهان » .
ونحن نرى أن التنظير بما جاء في سورة الفجر من حذف ياء (أكرم من
وأهان) ليس مقنعاً . ذلك لأن الحذف في الشواهد السابقة لم يقف عند
حد الياء بل سبق بحذف أحد الحرفين قبله تخفيفاً للمشدد الذى لا نظير له
في الفعلين السابقين من السورة .

وأحسب أنه ليس في ضرائر (حذف ياء الضمير) مع حذف المشدد
قبله فلقد عالجنا هذا الموضع منذ أمد قصير ولم نجد شاهداً ينهض دليلاً
لما ذهب إليه سيبويه والشنتمرى من اعتبار تخفيف المشدد وحذف حرف
بعده من باب حذف ياء الضمير .

أما تخفيف المشدد في غير القوافي فقد قررنا أنه قليل في ضوء تصريح
ابن عصفور بهذا واستنتاجاً من قلة الشواهد عليه وسكوت مؤلفي الضرائر
عن الحديث فيه وإضرابهم صفحاً عن ذكره في كتبهم باستثناء ابن عصفور
وابن عبد الحليم .

قال ابن عصفور : وقد يخففون المشدد في غير القوافي ، إلا أن ذلك
قليل ومنه قول رواحة الأنصارى (٤) :

(١) الكتاب : (٢٩١/٢) . الخصائص : (٢٩٣/٢) ، ضرائر الشعر لابن عصفور
ص (١٣٤ - ١٣٥) ، وموارد البصائر ل (٤٥) .
(٢) ديوان النابتة الذبياني ص (١٠٨) المكتبة الأهلية بيروت سنة ١٩٣٩ م ، سيبويه
والشنتمرى : (٢٩٠/٢) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٥) .
(٣) سيبويه والشنتمرى : (٢٩٠/٢) .
(٤) هو : عبد الله بن رواحة بن امرئ القيس بن ثعلبة الأنصارى من شعراء الخوارج

والنقباء الاثنى عشر . استشهد يوم مؤتة بعد أن شهد المشاهد كلها ما عدا مشهد الفتح كان لسانه

فسرنا إليهم كافة في رحالهم جميعاً علينا البيض لا يتخشم (١)
يريد : (كافة) (٢) .

وكذلك فعل ابن عبد الحليم ولكنه زاد عليه قوله :

ومن هذا الفصل تخفيف الميم في اللهم في قول الأعشى :

كحلاقة من أوى رياح يسمعها لاهم الكبار (٣)
وصفوة القول :

- أنه يجوز تخفيف المشدد في القوافي رعاية للوزن والقافية وهو كثير .
- كما يجوز تخفيف المشدد وحذف حرف بعده في الوقف . وهو كثير أيضاً ، وقد عده سيبويه والشتنمرى مما يجوز في الكلام وجعله من باب حذف ياء الضمير .
- أما تخفيف المشدد في حشو البيت فقد جاء قليلاً وقد زهد في ذكره كثير من مؤلفي المضارر .

دفاع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عظيم القدر في قومه سيداً في الجاهلية عظيم القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . طبقات فعول الشعراء ص (٢٢٣) ، الخزانة : (٣٠٤/٢) بتحقيق عبد السلام هارون سنة ١٩٣٨٧ - ١٩٦٧ م .

(١) ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري تحقيق د . حسن محمد باجودة . دار التراث القاهرة سنة ١٩٧٢ م سيرة ابن هشام : (١٥٦/٢) اللسان (كفف) ، وموارد البصائر ل (٤٣) .
(٢) ثم ذكر بيتاً لم يعرف قائله فيه :

جزى الله الدواب جزاء سوء وألبسهن من جرب قيصا
وقول الآخر أنشده القتيبي :

فياليت الهى كانت حشيشاً فيعلفها دواب المسلمينا
يريد : دواب .

والبيت : ليزيد بن مفرغ وقول (ابن قيس الرقيات) :

بكي بعينيك واكف القطر ابن الحواري العالي الذكر

يريد : ابن الحواري أردف بيت ابن رواحة بالأبيات الثلاثة ص (١٣٦) .

(٣) موارد البصائر ل (٤٣) .

ترخيم غير المنادى

قال ابن مالك :

ولاضطرار رخموا دون ندا ما للنداء يصلح نحو أحدا (١)

شغل هذا الباب أذهان النحاة واحتل جانباً من نشاطهم العقلي واستأثر بصفحات من تصانيفهم فلا تكاد تلم بمؤلف في الضرورة حتى تجد هذا الموضوع من أبرز أبوابه مثله كمثل صرف الممنوع وعكسه ، فلقد عقد له سيبويه باباً في كتابه هو : (باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطراراً) . أنشد فيه قدراً طيباً من الشواهد على هذا الباب (٢) . حرص مؤلفو الضرائر على النص عليه في كتبهم للاحتجاج أو للاستئناس (٣) به . ولقد استقصى سيبويه مواضع الترخيم في تضاعيف أبواب أخرى من كتابه غير هذا الباب من ذلك : (باب إذا حذفت منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلت حرفاً مكان الحرف الذى يلي الهاء) (٤) . وقد افتتحه بقوله : (اعلم أن ما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقل في كلام العرب ، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تحذف الهاء أكثر من قيل أن حرف الإعراب في سائر الكلام غيره وهو على ذلك عربى ، وقد حملهم ذلك على أن رخموه حيث جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه) (٥) . وغيره من الأبواب الأخرى . وفيه قال القزاز : (ومما يجوز له الترخيم في غير النداء ، وذلك أن النداء باب حذف واستخفاف ، فجاز الترخيم فيه لأنه حذف من الاسم . وليس كذا غيره من الكلام ، ولكن الشاعر إذا اضطر جاز له ذلك في غير النداء) (٦) .

(١) الألفية باب النداء ، والتصريح على التوضيح : (١٨٩/٢) والشروح المختلفة على الألفية .

(٢) راجع : الكتاب (٣٤٢/١ - ٣٤٤) سيبويه والشتى .

(٣) سوف نسوق ما يناسب هذا البحث منها في الصفحات المقبلة إن شاء الله .

(٤) الكتاب : (٣٣٤/١) .

(٥) المصدر والصفحة السابق .

(٦) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر من (١٤٤) .

وذكر ابن حيان أن الترخيم في غير النداء مقيس عليه في الضرورة الشعرية (١).

ونحو ذلك ما قاله صاحب الخزانة : (على أن ترخيم غير المنادى في الضرورة جائز سواء كان على تقدير الاستقلال - وهو لغة من لا ينتظر - أو على نية الحذف وهو لغة من ينتظر) (٢).

ونظير ذلك كثير من أقوال النحاة وأحكامهم على هذا الباب مما لا ينفصم المقام لاستقصائه وما ذكرناه للتمثيل على شيوع هذا المدار في كتب النحاة واحتفالهم بمعالجة الضرورة فيه ولسوف نتناوله بالدراسة والبحث بعد استعراض الشواهد التي تنسجم مع ما نهجناه للدراسة في هذا البحث .

ولقد فصل ابن عصفور كعادته القول في هذا الموضع وصنفه . وقدم الشاهد الشائع والنادر ، وعلق على كل صنف بما ارتآه العلماء ، ثم أدلى بدلوه يفصل الخطاب فيه . لقد عالج الترخيم في غير النداء على لغة من لا ينوي رد المحذوف (٣) ، وعلى من ينوي رد (٤) ومن جهة حذف آخر النكرة المجردة من تاء التأنيث ، والمعرف بأل (٥) ، وحذف آخر الاسم المبني والحرف تشبيهاً بالاسم المعرف (٦) وحذف أكثر من حرف في آخر الكلمة (٧) ثم الحذف في حشو الكلمة إذا اضطر إلى ذلك (٨) . وهو بهذا تناوله بالدرس من زاوية الكثرة والقلة أو الشيوع والندرة ، فلقد قدم الكثير وثقى بالقليل وشفعه بالأقل ثم أنهى الحديث بالنادر مما يسوغ للقارئ الحكم بالحسن أو القبح أو الشذوذ وفقاً لتدرج العرض .

(١) موارد البصائر ل (٤٧) .

(٢) خزانة الأدب تحقيق هارون سنة ١٩٦٧ م (ج ٢/ ٣٦٣ - ٣٦٤) .

(٣) ضرائر الشعر ص (١٣٦) .

(٤) المصدر نفسه ص (١٣٩) .

(٥) المصدر نفسه ص (١٤٠) .

(٦) المصدر نفسه ص (١٤١) .

(٧) المصدر نفسه ص (١٤٢) .

(٨) المصدر نفسه ص (١٤٣) .

وعن الأول قال ابن عصفور : ومنه في ترخيم الاسم في غير النداء ،
إجراء له مجرى النداء عند الاضطرار إلى ذلك وهو جائز باتفاق من النحويين
على لغة من لا ينوي رد المحذوف بل يجعل ما بقي من الاسم كاسم غير مرخم ،
نحو قول امرئ القيس :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والحصر (١)
يريد : ابن مالك (٢) .

أنشد سيبويه هذا البيت وذكر أن الشاعر جعل ما بقي بعد ما حذف بمنزلة
اسم لم يحذف منه شيء (٣) .

ووافقه الشنتمري على ذلك وقال : ترخيم مالك في غير النداء ضرورة
وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، فلذلك جر بالإضافة ، وهذا حكم ما رخيم
في غير النداء ضرورة عند أكثر النحويين ، ومذهب سيبويه إجراؤه على
الوجهين لأن الشاعر إذا اضطر إلى ترخيمه وحذفه فإنما ينقله من باب
النداء على حسب ما كان عليه في النداء منصرف على الوجهين فيجوز في
غير النداء على ذلك (٤) .

ومثله قول الأسود بن يعفر :

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبي نفسي أمال بن حنظل (٥)

(١) ديوان امرئ القيس ص (١٤٢) بتحقيق أبي الفضل إبراهيم ، الكتاب : (٢٣٦/١) ،
ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٦) ، والتصريح على التوضيح : (١٩٠/٢) ، موارد
البصائر ل (٤٥) ، والضرائر للألويسي ص (٥٩) .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٦) وهو الشاهد ص (٧٢٩) في الأشعري :
(١٨٨/٢) .

(٣) سيبويه والشنتمري : (٢٣٦/١) .

(٤) المصدر والموضع نفسه .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٦ - ١٣٧) ، والتصريح على التوضيح :
(١٩٠/٢) ، وموارد البصائر ل (٤٦) وفيه نقل عن السيرافي ما جاء عن الترخيم قوله :
وهذا الترخيم إنما يكون في النداء ، فإذا اضطر الشاعر فليس بين النحويين خلاف أنه جائز له
في غير النداء على أن يجعله اسماً مفرداً يعرب بما يستحق من الإعراب فيقول : هذا حنظل ، ومررت
بحنظل ، ورأيت حنظلاً . قال الشاعر :

الأهل لهذا الدهر من متملل عن الناس مهما شاء بالناس يفعل

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبي عزى أمال ابن حنظل

وراجع ل (٤٥ - ٤٦) .

يريد : ابن حنظلة على لغة من لا ينتظر حيث رحمه في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كأنه اسم برأسه ونونه على هذه اللغة . ولقد اختلف النحاة في الترخيم على لغة من نوى رد المحذوف ففهم من أجازة ومنهم من أنكروه . وفي هذا يقول ابن عصفور : (فأجازة سيبويه وغيره من متقدمي النحويين » وأنشد شاهداً على جواز ذلك قول زهير :

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أو اصبرنا والرحم بالغيب تذكر (١)

يريد : عكرمة ، فحذف التاء وأبقى المحذوف الذي كان قبلها على فتحه لأنه نوى رد التاء المحذوفة .

وأنكر ذلك أبو العباس المبرد ، وتأول البيت . . . على أن يكون قد ذهب (عكرم) فيه مذهب القبيلة فنفع الصرف للتأنيث والتعريف (٢) . والسيراقي من الموافقين لسيبويه على إجازة هذه الضرورة لقوله :

(وقد اختلف في الوجه الأول من الترخيم في غير النداء لضرورة الشاعر كقولك : هذا حنظل قد جاء ، وهذا هرق قد أقبل ، ومررت بهرق وحنظل

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ص (٢١٤) ط دار الكتب سنة ١٩٤٤ م ، والكتاب : (٣٤٣/١) ، والضرائر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٤٥) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٨) ، والعمدة : (٣٢٩/٢) ، وشرح الشنفرى ص (٨٨) ، وشرح المفضل : (١٩/٢) « وشرح الرض على الكافية : (١٤٩/١) ، وموارد البصائر ل (٤٦ ، ٤٧) . (٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٨) ، ثم أنشد بيتاً في شاهد على هذا الموضع لجرير لم نشأ إثباته في المتن ونفقه هنا لشهرته وكثرة تعليقات النحاة عليه :

إلا أضحت حبالك رمماً وأضحت منك شاسمة أماما

ومضى معقباً على ما زعمه المبرد بقوله : وزعم أن الرواية في البيت الثاني (هذا البيت) :

وما عهد كمهديك يا أماما

وما تأوله في : (عكرم) ممكن ، وأما البيت الثاني فحجة عليه ، وما ذكر أن ما رواه :

وما عهدى كمهديك يا أماما .

ليس فيه طعن على رواية غيره .

راجع ضرائر ابن عصفور في : الموضع السابق ، وذكر صاحب الخزانة أن الضرورة في

هذا البيت من أقبح الضرورات .

انظر : الخزانة (٣٦٤/٢) بتحقيق هارون .

تُحذف آخره ، وتبقى ما قبل المحذوف على حاله (١) فكان سيبيويه وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين يجيزونه وأنشدوا في ذلك أبياتاً منها :
نَحْنُوا حَذَرَكُمْ يَا آلَ عَكْرَم البيت

ففتح الميم من (عكرم) لأن الأصل عكرمة . فحذف الهاء . وأبقى الميم على حالها والقول عندى ما قاله سيبيويه وسائر المتقدمين لعلتين : إحداهما : الرواية . والثانية : القياس . وذلك أن الترخيم أصل جوازه في النداء ، فإذا اضطّر الشاعر إلى ذكره في غير النداء أجراه على حكمه في الموضع الذي كان فيه . لأن ضرورته في نقله من موضع إلى موضع (٢) .

ومن الشواهد الدالة أيضاً على جواز الترخيم في غير النداء على لغة من نوى رد المحذوف قول امرئ القيس :

وعمر بن درماء الهمام الذى غزا بذى شطب غضب كمشية قسورا (٣)

أراد : ابن قسورة فحذف التاء وأبقى ما قبلها مفتوحاً على نية رد المحذوف .

وقول ابن حبناء التميمي :

إن ابن حارث إن اشتق لرويته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا (٤)

(١) بلغة من نوى رد المحذوف .

(٢) موارد البصائر ل (٤٦) ذلك قول ابن هشام في التصريح على التوضيح :

ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبيويه وجمهور البصريين - خلافاً للمبرد - قالوا : ودليلنا : القياس والسماح ومنه قول أوس التميمي شرح التصريح على التوضيح :
(١٩٠/٢) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٩) ، واللسان (وسط) وفيه :

« وعمر بن درماء الهمام إذا غدا »

(٤) الكتاب : (٣٤٣/١) ، والضرائر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة

ص (١٤٤) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٣٩) ، والمقرب له : (١٨٨/١) .
وضرائر الألويسي ص (٦٠) .

أراد : حارثة والقول فيه كالقول في سابقه على لغة من ينتظر ، قال الأعم : (الشاهد فيه ترخيم حارثه وتركه على لفظه مفتوحاً كما كان قبل الترخيم . وهذا يقوى مذهب سيوييه في حمله على جهتي الترخيم في غير النداء ضرورة كما كان في النداء جارياً عليهما ، لأن حارثة هنا اسم رجل فإذا رخم وأعرب لم يكن له مانع من الصرف لأنه ليس بقبيلة ولا اسم لمؤنث . وهو حارثة بن بدر الغدافي سيد غدانة بن ربوع بن حنظلة ابن تميم) (١) .

وربما جاء الترخيم بحذف آخر الاسم في غير النداء سواء أكان الاسم نكرة أم معرفة لكنه في الترخيم أقل مما قبله .

قال ابن عصفور : وقد يجيء حذف آخر الاسم في غير النداء وأغنى بذلك النكرة التي ليس في آخرها تاء التأنيث ، والاسم المعرف بالألف واللام نحو قول كثير (٢) ، وقول عدى (٣) :

• ليس حى على المنون بخال (٤) .

يريد : بخالد فرخمه وهو نكرة ليس فيه تاء التأنيث (٥) . ثم قال : وربما جاء شئ من ذلك في الكلام شاذاً ، حكى ابن الأعرابي : (هم بين

(١) سيوييه والشتيمى : (٣٤٣/١) .

(٢) يقصد كثير بن عبد الرحمن الخزاعي له شهرة في التشبيب وهو يعد شاعر أهل الحجاز ورواية جميل بثينة سنة ١٠٥ هـ كما في طبقات ابن سلام ص (٥٤٠) ، ومن ثم لم نشأ إثبات شعره بالمئن قياساً على ما درجنا عليه في هذا البحث وبيته محل الشاهد :

خايل إن أم الحليم تباعدت فأخذت بخيمات المذيب ظلالها

ويريد : العذبة فرخمها وفيها الألف واللام ، وقد ذكرناه ، في مقابل شاهد عدى على ترخيم النكرة المجردة من تاء التأنيث .

(٣) هو عدى بن يزيد النمراني شاعر جاهل ترجم له أبو زيد في جمهرة أشعار العرب ضمن شعراء الطبقة الثانية أصحاب المجهرات بعد عنزة العبسي وعده ابن سلام رابع شعراء الطبقة الرابعة ص (١١٧) ، والخزاعة : (٣٨١/١) بتحقيق عبد السلام هارون ، وشرح الأشموني (١٨٨/٢) .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٠) .

(٥) المصدر السابق والصفحة نفسها .

حاذ وقاذ) يريدون : بين حاذف وقاذف فرخا وهما نكرتان ليس في واحد منهما تاء التأنيث وكأن ما جاء من ذلك مشبه بما شذوا فيه في النداء فرخوه وهو نكرة ليست فيه تاء . نحو قولهم : يا صاح . يريدون : يا صاحب .

والترخيم في هذا النوع أقل من الترخيم فيما قبله (١) .

ومن ترخيم غير المنادى

إن الشعراء حين يحذفون الهاء في الوقف يبدلون منها المدة التي تلحق القوافي .

قال سيديويه :

واعلم أن الشعراء إن اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلا منها . قال ابن الخرج :

وكادت فزارة تشقى بنسا فأولى فزارة أولى فزارا

أراد : فزارة فحذف الهاء من فزارة وأبدل منها المدة (٢) .

ومثله قول ابن أحمير (٣) :

أبو منن يؤزقنا وطلق وعمار وآونة أثالا (٤)

(١) المصدر السابق ص (٤١) .

وفي شرح الرضى على الكافية : (١٤٩/١) ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وإن شلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان أو على نية المحنوف (والمبرد يوجب تقدير الاستقلال) .

(٢) البيت في ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (١٠٨) ، وموارد البصائر ل (٤٨) ، وروايته :

مضطربة كادت فزارة تشقى بنسا فأولا فزارة أولا فزارا

والبيت من المقارب ولا يستقيم الوزن مع هذه الرواية .

(٣) هو عمرو بن أحمير بن عمرو الباهلي شاعر مخضرم توفي في عهد عثمان عده أبو زيد في جمهرة أشعار العرب من أصحاب المشوبات أي التي شابهها الكفر والإسلام في الطبقة السادسة ، وانظر الأعلام للزركلي : (٢٣٧/٥) ط ٢ سنة ١٣٧٣ هـ - ٧٨ م ، ١٩٥٤ م - ٥٩ م .

(٤) سيديويه والشتنمري : (٣٤٣/١) ، والضرائر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٤٤) وموارد البصائر ل (٤٨) وفيه : (وعباد) بدل من (وعمار) وشرح الشنمري هذا البيت بقوله : الشاهد في ترخيم أثالة في غير النداء ضرورة وتركه على لفظه وإن كان في المعنى مرفوعاً . الكتاب : (٣٤٣/١) .

يريد : أثالة فحذف الهاء .

قال ابن عبد الحليم : (واعلم أن هذا الحذف إنما هو بطريق الترقيم إلا أنه لما وقع في القافية ظهر له شأنه فلذا أفرد بالباب) (١) .

ولقد وضع النحاة شروطاً ثلاثة لترقيم غير المنادى وهي أن يقع في الضرورة ، أو أن يصلح الاسم للنداء . وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف أو محتوماً بقاء التأنيث على أن يكون المرخم في الشعر (٢) .

قال ابن هشام :

ويجوز ترقيم غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك في الضرورة .

والثاني : أن يصلح الاسم للنداء ، فلا يجوز في نحو الغلام .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بقاء التأنيث (٣) .

وقد مثلوا للأول بشواهد منها بيت امرئ القيس والشاهد فيه قوله :

* طريف بن مال *

ومما مثلوا به للثاني بيت الأسود بن يعفر والشاهد فيه قوله :

* أمال من حنظل *

أراد : يا مالك بن حنظلة .

وبيت ابن الخرع والشاهد فيه قوله :

* أولا فزارا *

أراد : فزارة .

وبيت عمرو بن أحرر والشاهد فيه قوله :

* وآونة أثالا *

وحين يقع ترقيم الضرورة في لفظ يجوز ضبط آخره على إحدى اللغتين لغة من لا ينتظر (من لا ينوي رد المحذوف) كالبيتين الأولين ودليل ذلك

(١) موارد البصائر ص (٤٨) .

(٢) انظر : شرح الزمخشري على الكافية (١٤٩/١) ، والتصريح على التوضيح .

(٣) ١٨٩/٢ - ١٩٠ ، موارد البصائر ل (٤٦) .

(٣) التصريح والموارد في الموضعين السابقين .

ثبوت التنوين في الأول . وكسر اللام في الثاني إذ لو أجراها على الانتظار لوجب مراعاة الأصل بحذف التنوين وفتح اللام .

وعلى لغة من ينتظر (من ينوى رد المحذوف) كالبيتين الأخيرين ودليل ذلك أنه حذف التاء وأبقى ما قبلها مفتوحاً وأبدل منها المدة للإطلاق في القافية .

وهاتان الطريقتان دارتا على ألسنة النحاة كل واحدة منهما بصيغتين مختلفتين على النحو الذي أوضحناه ، فبعض الكتب يطيب له القول في الأولى لغة من لا ينتظر . وبعضهم يعبر عنها بقوله على لغة من لا ينوى رد المحذوف وعكس ذلك قالوا عن الثانية : لغة من ينتظر أو لغة من ينوى رد المحذوف .

ومثلوا للشرط الثالث بالشاهد :

■ ليس حي على المتون بخال ■

يريد : بخالد فرخوا النكرة المجردة من التاء .

وقد أوجز ابن مالك هذه الشروط في البيت الذي أسلفنا ذكره :

ولاضطرار رخوا دون ندا ما للنداء يصلح نحو أحدا

وقد يحذفون آخر الاسم المبني وآخر الحرف تشبيهاً بالاسم المعروف وهو أقل من القليل (١) .

قال ابن عصفور : (وربما حذفوا آخر الاسم المبني والحرف تشبيهاً بالاسم المعروف إلا أن ذلك قليل جداً ومنه قوله) (٢) .

(١) هذا الموضع كسابقه لم أجد له فيما بين يدي من مصادر ومراجع ذكراً ولا شاهداً الأمر الذي يجعلنا نسلم بأنه قليل جداً ولا نملك غير إيراد ما جاء عند ابن عصفور من شواهد سواء في المتن أو في الحاشية طلباً للموضوع وإزالة للشك .

(٢) يقصد ابن أحر كافي معاني القرآن : (٢٧٤/٣) ، واللسان : (بقا) :

أو راعيان لبران شردين لنا كي لا يحسان من بمراننا خيرا

قال ابن عصفور : يريد كيف لا يحسان (على مذهب القراء) ، ضرائر الشعر ص (١٤١)

وهو من البسيط . وقول الآخر (وهو جميل بن معمر) :

وطرفك أما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

قال ابن عصفور : يريد : كي ما فحذف آخر (كي) ضرائر الشعر ص (١٤١) .

وقول عدى بن زيد :

فإن أهلك فسو تجحدون فقدى وإن أسلم يطب لكم المعاش (١)

يريد : فسوف (٢).

ومن هذا القليل جداً التثليم وهو حذف أكثر من حرف من آخر الكلمة لإقامة الوزن خلافاً للمذهب ترخيم الاسم وذلك لا يجوز القياس عليه . كما نص عليه ابن عصفور :

وقد يحدفون من آخر الكلمة أكثر من حرف واحد على غير مذهب ترخيم الاسم . إذا اضطروا إلى ذلك - وهو أيضاً قليل جداً لا يجوز القياس عليه نحو قول علقمة (٣) :

كأن إريتهم ظبي على شرف مقسدم بسبا الكتان ملثوم (٤)

يريد : بسبائب الكتان فحدف الهمزة والباء .

وقول لبيسد :

درس المنا بمتسالع فأبان البيت (٥)

يريد : المنازل .

وقول أبي دواد (٦) :

(١) ضرائر الشعر ص (١٤١) . (٢) ضرائر الشعر ص (١٤١) .

(٣) هو علقمة الفحل واسمه : علقمة بن عبده بن ناشرة القمي شاعر جاهلي معدود من شعراء الطبقة الرابعة في طبقات شعراء الجاهلية عند ابن سلام ص (١١٦) وله ترجمته أيضاً في المفصليات ص (٣٩٠) ط ٥ والخزانة : (٢٨٢/٣ - ٢٨٤) بتحقيق عبد السلام هارون وفيه أنه كان من شعراء الجاهلية من أقران امرئ القيس .

(٤) والبيت في ديوان علقمة ص (٢٥) دار الفكر بيروت والمفصليات ص (٤٠٢) ط ٥ وروايته : (برثوم) بدلا من (ملثوم) وأنشده المبرد شاهداً على التشبيه المستحسن وقال : فهذا حسن جداً ، الكامل : (٤٧/٢) ط مكتبة المعارف بيروت ، والخصائص : (٨٠/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٢) ، وموارد البصائر ل (٤٨) وهو من البسيط .

(٥) البيت في الكتاب شرح الشتمري : (٨/١) ، والخصائص : (٨١/١) ، وضرائر الشعر ص (١٤٢) ، ورسالة الملائكة ص (٢٧٨) ، والعمدة : (٢٥٤/١) وتسام البيت بالحبس بين البيد والسوبان وقيل : عجزه فتقادت بالحبس فالسوبان وشرح المفصل : (١٣٥/١) تحقيق محيي الدين ، وانظر موارد البصائر ل (٤٩) ، والضرائر للألويسي ص (٦٠) .

(٦) هو أبو دواد الأيادي شاعر جاهلي اشتهر بنعت الخليل يسمى جارية بن الهجاج وقيل : حنظلة بن الشرق ، له شعر وترجمته في الأسمعيات بتحقيق هارون ، والمزهر : (٤٢٥/٢) ، والخزانة : (١٩٠/٤) .

يبيدين جندل حائر لجنوبها فكأنما تذكى سنايكها الحبا(١)
يريد : الحباحب(٢) .

ويندر الحذف في حشو الكلمة . وبهذا الفصل أنهى ابن عصفور عرضه
لمواضع الترخيم في غير النداء ضرورة فقال : (وقد يجيء الحذف في حشو
الكلمة إذا اضطر إلى ذلك إلا أن يكون من الدور بحيث لا يلتفت إليه) (٣) .
ولندرة هذا الموضع لم يذكر ابن عصفور سوى شاهد واحد على الحذف
فيه وهو لعبد الله بن الزبيري ، قد يسوغ لنا ذكره لندرة الشواهد البديلة
التي تتفق والمنهج الذي اتبعناه .
قال ابن الزبيري :

حين ألفت بقباء بركها واستمر القتل في عبد الأشبل(٤)
يريد : عبد الأشبل من الأنصار (وهذا من باب حذف المضاف إليه
وهو أندر من حذف المضاف) (٥) .
قال ابن عصفور :

(ووجه ذلك : أنه شبه الهاء بالهمزة لمقاربتها لها في الخارج . فحذفها

(١) رسالة الملائكة ص (٢٧٩) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٣) .

(٢) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٢ - ١٤٣) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٣) .

هو عبد الله بن الزبيري من شعراء الكفار وقد توعد النبي صلى الله عليه وسلم . الإعلام :
(٢١٨/٤) ط ٢ سنة ١٣٧٣ هـ - ٧٨ م ، ١٩٥٤ م - ٥٩ م .

(٤) انظر البيت لعبد الله في : سيرة ابن هشام (١٥٧/٢) ، والخصائص : (٨١/١) ،
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٤) .

(٥) قال ابن عبد الحليم تعليقا على هذا الموضع : قالوا : يجوز ترخيم المنادى بشرط كونه
معرفة غير مستغاث ولا مندوب ، ولا ذى إضافة ولا ذى إسناد ، وقال عن الكوفيين :
إجازة ترخيم ذى الإضافة بحذف عجز المضاف إليه تمسكا بنحو قوله :

أبا عمرو لا تبعد فكل ابن حرة ليدعوه داعي ميتة فيجيب

قال خالد الأزهرى : أراد : يا أبا عمرو فحذف النداء ورخمه بحذف التاء وأجيب
بأنه نادر . وتبعد : من البعد بفتحيتين وهو الهلاك . وميتة بكسر الميم هيئة من الموت ، وأندر
من هذا حذف المضاف إليه بأسره كقوله :

يا عبيد هل نتذكر في ساعة ■

أراد : يا عبد عمرو ، وعبد عمرو علم . موارد البصائر ل (٤٧) .

والتي حركتها على الساكن قبلها ، كما يفعل بالهمزة في (شمال) و (ملأك)
ونحوهما ألا ترى أنك إذا خففت الهمزة منها قلت : شمل وملك (١) .

وفي ضوء ما عرضناه من فصول الضرورة والحذف للترخيم في غير
النداء وفقاً للتصنيف الذي ارتضاه ابن عصفور فإن الترخيم :

على لغة من لا ينوى رد المحذوف جائز بإجماع .

وعلى لغة من ينوى رد المحذوف فيه خلاف وقد أجازة سيبويه .

أما الترخيم بحذف آخر النكرة المجرد من التاء أو المعرف بأل فأقل ممن
سابقه (وشذ ما جاء منه في الكلام) .

وأقل منه ترخيم آخر الاسم أو آخر الحرف تشبيهاً بالاسم المعرف (فهو
قليل جداً) .

ومثله الترخيم بحذف حرف أو أكثر من آخر الكلمة على غير مذهب
ترخيم الاسم (فهو قليل جداً) لكن الترخيم بالحذف في حشو الكلمة نادر
ولا يلتفت إليه .

وقد صنف ابن عبد الحلیم لهذا الموضع فصلاً لم يرد ذكره عند ابن عصفور
هو الترخيم في القوافي ، لكن ابن عبد الحلیم أفرد له باباً جاء فيه :

قال أبو حيان : (إذا وقفت على المونث المرخم وقفت عليه بالهاء
إلا في ضرورة فتعوض منها الألف بالإطلاق ، ولا يجوز أن يوقف بغيرها
إلا فيما سمع ، حكى سيبويه عن العرب : (يا حرم) ولا يقاس عليه (٢) ؛

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٤) .

(٢) موارد البصائر ل (٤٧) - وثمة فصل آخر لم يفرده ابن عبد الحلیم باباً خاصاً به
على نحو ما فعل هنا بل الحقه بفصل الحذف من المضاف إليه ألا وهو ترخيم المستغاث حيث قال :
(ومن هذا الفصل قول مرة بن الروع الأسدي) :

كلما نادى منسداً منهم يا لتيماً الله قلنسا يا لمال

قال العيني : والشاهد في : (يا لمال) إذ أصله يا لمالك « فرخم المستغاث به ومعه الألف
واللام وهو ضرورة أو شاذ .

وقال خالدة الأزهرى في شرح التوضيح : وسمع ترخيم المستغاث ومعه اللام وهو
ضرورة اتفاقاً .

راجع « موارد البصائر ل (٤٦) .

ومما سبق يتبين لنا تصور العلماء لحذف الحرف من الكلمة ويبدو لنا أن هذا الموضوع مر بأطوار كثيرة . ونال عناية فائقة فاضطربت فيه الفكر ، واختلطت بعض الأنواع ببعض في الموضوع الواحد ، حتى اضطربنا للرجوع لرأى المتأخرين من علماء النحو . فوجدناهم قد استوعبوا الموضوع ، وأحاطوا بأركانه ، وخبروا دروبه ومسالكه بما تهيأ لهم مما عرضه لهم السابقون من أمثلة ، فاستبان لهم القول مستحصداً ناضجاً ، جعلهم يحسنون استخلاص الشروط وتمييز الأقسام . فنون (يكن) مثلاً تحذف جوازاً إذا وليها متحرك ، واضطراراً إذا وليها ساكن . كما استبان شروط الترخيم للمنادى وغير المنادى ، وظهر قول ابن مالك فيه غير محتمل للتأويل بل دالاً على (تبلور) الفكرة عنده .

وإننا لنجد العذر لأنفسنا فيما سقناه من كثرة آراء العلماء وتشعبها في النواحي التي كثر فيها الجدل والنقاش في هذا الموضوع حيث قصدنا أن نسير مع الفكر لنصل في آخره إلى النتيجة والرأى .

وقد وجدنا أن كل هذا الجدل يستهدف الوصول إلى حقائق ولا يغير شيئاً في الظاهرة نفسها ، فظاهرة الحذف كظاهرة الزيادة قائمة في السعة أو في الاضطرار ، ولا يعنى كثرة وقوعها في الاضطرار أنها أصبحت قاعدة عامة أو قياساً مطرداً ، وإنما هي أعلام في اللغة تنبه الباحثين إلى الموازنة والاستقصاء واستكناه أسرار الأساليب بما يبعث ما خفي منها إلى الظهور ، وينمى ملكة الحفظ لغير المألوف حتى يرسخ المألوف وتعلو راياته . وليس حذف الحرف وحده هو الذى يتخذ هذه السمة من دراسة الدارسين فإننا نتابع هذه الدراسة فنجد لدينا ذخيرة وافية مما عرضناه وسنعرضه في هذا الباب .

نقص الكلمة

ومنه حذف الحرف الجار وهو ضربان :

١ - إضمار حرف الجر وإبقاء عمله دون أن يعوض منه .

٢ - حذف حرف الجر من المعمول ووصول العامل إليه بنفسه ضرورة تشبيهاً له بالعامل الذى يصل بنفسه .

أما الأول : فنحو قول ذى الإصبع العدواني :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديتاني فتخزوني (١)

يريد : لله ابن عمك فحذف اللام من لفظ الجلالة وأبقى عملها ومثله قول

المتنحل الهذلي :

فإما تعرضن أميم عني وينزعك الوشاة أولو النياط

فحور قد هوت بهن عين نواعم في المروط وفي الرباط (٢)

يريد : قرب حور فحذف (رب) بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط .

والأمثلة على حذف رب بعد الواو والفاء وإبقاء عملها كثيرة لا تحصى .

منه قول امرئ القيس في وصف الليل :

وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليبتلى (٣)

يريد : ورب ليل فحذف رب وأبقى الجر .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٤) ، والمقرب له : (١٩٧/١) .

(٢) ديوان الهذليين ١ (١٩/٢) ط دار الكتب المصرية وروايته :

■ هوت بهن وحلى *

ويروى :

* هوت بهن عين *

الإنصاف الشاهد ص (٢٤٠) (ج ١/٣٨٠) وقد ذكر صدر البيت الثاني فقط وذكر صاحب الانتصاف البيتين كاملين في حاشية الصفحة ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور غير منسوب لأحد وقد عزاه المحقق إلى تأبط شرآ .

(٣) البيت في وصف الليل من معلقه امرئ القيس :

■ قفانبك من ذكرى حبيب ومزل ■

الضرائر للألوسي ص (١٢٢) ، وانظر شرح التصريح : (٢٢/٢) قال ابن هشام في =

وقول امرئ القيس أيضاً :

فشالك جلي قد طرقت ومرضع فالحيتها عن ذى تمائم محول (١)
لكن حذف الحروف الجارة غير (رب) وإبقاء عملها قد أجاز
ابن عصفور ومنعه غيره وفي ذلك قال الألويسي :

(وغير رب) أيضاً كذلك . فإن بقاء عمل حرف الجر بعد حذفه ضرورة عند ابن عصفور وعند غيره شاذ... (٢).

أما ابن عصفور فقد علق على هذا الموضع بعد استعراض أبيات
الشواهد عليه بقوله :

ولا يجوز شيء من ذلك في سعة الكلام إلا في اسم الله تعالى في القسم فإنه قد يحذف منه حرف الجر ويبقى عمله تخفيفاً لكثرة الاستعمال فيقال : الله لأفعلن بخفض اسم الله .

أو في شذوذ من الكلام نحو ما روى عن روثبة من أنه كان يقال له :
(كيف أصبحت عافاك الله ؟) فيقول : (خير والحمد لله) يريد :
على خير (٢) .

= فصل (حذف رِب وإيقاء عملها) : (وبعد الواو أكثر) لأن العرب تبدل من رِب الواو وتبدل من الواو والفاء لاشتراكهما في المطف كقولهم :

• • • • • لیل کوج البحر • • • • •

فجر (ليل) رب المحذوفة بعد الواو .

(١) هذا البيت أنشده سيبويه (٢٩٤/١) وقال :

■ أى رب مثلك

ومن العرب من ينصبه (غل الفعل) يعنى : أن يحمله مفعولا به تقدم على (طرقت) وهو عامله وهو فعل متعد ولم ينصب مفعولا ولم يحيجى . في بيت الشاهد كذلك . وانظر الضرائر للألويسى ص (١٢٣) وبعده ذكر بيتاً لرؤبة شاهداً على حذف رب بعد بل صدره :

• بل بلد ملہ الأکام قتمہ •

وانظر شرح التصريح (٢٢/٢) فصل (تحذف زب ويبقى عملها بعد الفاء كثيراً) كقولہ :

• • • • • فذلك حيلة •

فجر (مثل) برب المحنوقة بعد الفاء .

(٢) الفرائز للألوسي ص (١٢٢).

(۲) خمر از الشعر لابن عصفور ص (۱۴۵).

وفى حذف (رب) وإبقاء عملها خلاف بين الكوفيين والبصريين حول عامل الجر . أهو رب المحذوفة أم الواو نيابة عنها .

فلقد ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل فى النكرة الحذف بنفسها وشايعهم فى ذلك أبو العباس بن المبرد من البصريين واحتجوا لذلك بأن الواو تعمل الحذف نيابة عن رب تشبيهاً لها بواو القسم التى تعمل الحذف نيابة عن الباء .

وعلى عكس هذا ذهب البصريون إلى أن عامل الجر ليس الواو وإنما العمل ارب المقدرة . وفندوا زعم الكوفيين وأفسدوا تشبيهمهم مستدلين بمجىء الجر بإضمار رب من غير واو عوضاً منها . وما لنا لا نقتطف من أقوال الفريقين ما يوضح ما أوجزناه ؟

قال صاحب الإنصاف فى المسألة الخامسة والخمسين (واو رب هل هى التى تعمل الجر) : ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل فى النكرة الحذف بنفسها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب مقدرة (١) .

ومضى الأنبارى فيعرض وجهتى النظر ليدلى فى نهاية الأمر برأيه إلى أى الرأين يميل . وأيهما أصح أو أرجح فيقول :

(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إن الواو هى العاملة لأنها نابت عن رب ، فلما نابت عن رب وهى تعمل الحذف فكذلك الواو لنيابتها عنها ، وصارت كواو القسم ، فإنها لما نابت عن الباء عملت الحذف كالباء فكذلك الواو ها هنا ، لما نابت عن رب عملت الحذف كما تعمل رب) .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

إنما قلنا : إن الواو ليست عاملة ، وأن العمل لرب مقدرة ، وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئاً ، لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً وحرف العطف غير مختص . فوجب أن لا يكون عاملاً ، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل رب مقدرة (٢) .

(١) الإنصاف : (٢٧٦/١) شرح وتعليق محيى الدين بن عبد الحميد .

(٢) واستشهد البصريون على كون العمل لرب بقول جميل بن معمر صاحب بثينة :

رسم دار وقفت فى طله كدت ألقى الحياة من جلله

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أمّا قولهم : (إنها لما نابت عن رب عملت عملها كواو القسم) . قلنا : هذا فاسد . لأنه قد جاء عنهم الجر بإضمار رب من غير عوض منها (١) .

وفصل الخطاب فيما انتهى إليه الأنباري في هذه المسألة برمتها إذ يبدي رأيه متابعاً للبصريين — بقوله :

(والذي أعتمد عليه في الدليل على أن هذه الأحرف — التي هي الواو ، والفاء وبـل — ليست نابتة عن رب ، ولا عوضاً عنها أنه يحسن ظهورها معها ، فيقال : (ورب بلد) و (بل رب بلد) و (فرب بلد) ولو كانت عوضاً عنها لما جاز ظهورها معها لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه) .
ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضاً عن التاء لم يجوز أن يجمع بينهما فلا يقال : « وتالله » وتجعلها حرفي قسم . لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض عنه ، فأما قوله تعالى : « وتالله لأكيدن أصنامكم » (٢) فالواو فيه واو عطف وليست واو قسم ، فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم . فلما جاز الجمع بين الواو ورب دل على أنها ليست عوضاً عنها . بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف .

وأيا كان الجدل في هذه المسألة . فإنه لا خلاف في أن حذف (رب) (٣) ضرورة في الشعر غير جائز في السعة .

٢ — ومنه حذف حرف الجر : من المعمول وتعدى العامل إليه بنفسه تشبيهاً له بالعامل الذي يتعدى بنفسه .

وقد عده ابن عصفور ضرورة وقدم لذلك شواهد فيما أنشده لجرير « وعروة بن حزام . وزيد بن عامر (٤) .

= ومحل الاستشهاد في قوله : (رسم) مجرورة وقد خرجها العلماء على أنه مجرور لفظاً برب المحذوفة الباقى عملها . قال ابن يعيش : أراد رب رسم دار ثم حذف لكثرة استعمالها .

انظر : الانتصاف من الإنصاف لمحي الدين (٢٣٨ / ١) .

(١) الإنصاف : (٢٣٧ / ١ - ٢٣٨) .

(٢) سورة الأنبياء بعض الآية ٥٧ وتسامها : « وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا

مدبرين » .

(٣) الإنصاف : (٢٨١ / ١) بشرح وتعليق صاحب الانتصاف من الإنصاف لمحي الدين .

(٤) الأول : أموى وقد استشهد بقوله :

وفي قول النابغة :

فبت كأن العائدات فرشنى هراسا به يعلى فراشى ويقشب (١)
يريد : (فرشن لى) . فحذف اللام وأوصل الفعل إلى الضمير بنفسه .
وقد فصل ابن هشام القول في هذا الموضع على نحو ما جاء في التوضيح
قال : (وقد يحذف الجار) فيتعدى الفعل بنفسه (وينصب المحرور) إن كان
في موضع نصب وهو ثلاثة أقسام :

تمرون الديار ولم تموجوا .

والشأنى : إسلامى فهو عروة بن حزام من عذرة وهو أحد عشاق العرب المشهورين بذلك
كان في مدة معاوية .

انظر ترجمته في : الخزائن (٢١٥/٣ - ٢١٨) بتحقيق عبد السلام هارون واستشهد بقوله :

• وأخى الذى لولا الأسى لقضانى •

والشاهد الثالث في قوله :

• وقلما يجدينى •

ونبه إلى بدر بن عامر كما في ديوان الهذليين : (٢٥٦/٢) ط دار الكتب المصرية
لسنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م وانبئت في الديوان :

بخلت فطيمة بالذى تولينى إلا الكلام وقلما يجدينى

وقد ناقش المبرد هذه الشواهد في الكامل : (٢١/١ - ٢٢) من خلال باب الاختصار
المفهم . فذكر أن مما يستحسن لفظه ويستغرب معناه ويحمد اختصاره قول أعرابي من بني كلاب
(هو عروة بن حزام الذى ذكرناه) :

نحن فجبى ما بها من صباية وأخى الذى لولا الأسى لقضانى

يريد : لقضى على فأخرجه لفصاحته وعلمه بمجواهر الكلم أحسن مخرج . قال الله عز وجل :
« وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » والمعنى : وإذا كالوا لهم ، أو وزنوا لهم ألا ترى أن أول
الآية : « الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون فهؤلاء أخذوا منهم ثم أعطوهم » ، وقال الله
تبارك وتعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا » .

أى من قومه . . وأما قوله : (لقضانى) فإنه يريد لقضى على الموت كما قال الله تبارك
تعالى : « فلما قضينا عليه الموت » فالموت في النية وهو معلوم بمنزلة ما نطقت به فلهذا ناسب
هذا قوله عز وجل : « واختار موسى . . . » فهو بمنزلة ما ذكر في اللفظ « ولا يجوز مررت
زيداً ، وأنت تريد : مررت بزيد لأنه لا يتعدى إلا بحرف جر ، ذلك أنه فعل الفاعل في نفسه »
وليس فيه دليل على المفعول وليس هذا بمنزلة ما يتعدى إلى مفعولين فيتعدى إلى أحدهما بحرف
جر وإلى الآخر بنفسه .

(١) ديوان النابغة الذبياني ص (١٦) المكتبة الأهلية ببيروت ط سنة ١٩٢٩ م ، ضرائر
الشعر لابن عصفور ص (١٤٦) .

اللسان مادة (قشب) ويروى : فرشن لى ، وهراساً : فرشاً .

الأول : سماعي جائز في الكلام المنشور نحو : نصحته وشكرته ونصحت لكم ، أن اشكر لي .

والثاني : سماعي خاص بالشعر كقوله (١) :

لذن بهز الكف يعسل متنه فيه (كما عسل الطريق الثعلب) (٢)
يريد : عسل في الطريق فحذف في فنصب .

(وقوله) وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح (٣) :

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس (٤)
يريد : على حب العراق ، فلما حذف حرف الجر نصب ، لأنه أقام
المجرور أقامه .

والثالث : قياسي وذلك في أن وأن بفتح الهزة فهما وتشديد النون
في الأولى وسكونها في الثانية (وكي) لطلوئن بالصلة (٥) .

واشترط ابن مالك في النظم وغيره في حذف الجار من (أن وأن أمنُ
اللبس) فنع الحذف في نحو : رغبت في أن تفعل أو عن تفعل لإشكال المراد

(١) هو ساعدة بن جوية أخو بني كعب بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل
ابن مدركة .

انظر ترجمته في : ديوان الهذليين (١٦٧/١) ، وفي الخزائن : (٨٦/٣ - ٨٧) شاعر
محسن جاهل وشعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة وليس فيه من الملع ما يصلح للذاكرة نقلا
عن المؤلف والمختلف للأمدى ص (٨٣) . وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم
وليست له صحة كذا قال ابن حجر في الإصابة : قال البغدادى : فقول الأمدى : (جاهل)
ليس كما ينبغي .

(٢) البيت من شواهد سيبويه الكتاب : (١٦/١) ، والإفصاح ص (٢٤٣) ، والخزانة :
(٨٣/٣) « وموارد البصائر ل (٧٥) . شبه اضطراب الرمح بسلان الثعلب في الطريق »
والسلان : سير سريع فيه اضطراب .

(٣) انظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء ص (١٣١) ، وجمهرة أئمة العرب الطيبة
الثالثة أصحاب المنتقيات والمزهر للسيوطي : (٤٢٢/٢) .

(٤) هذا البيت أيضاً من شواهد سيبويه والإفصاح وفيه : يخاطب المتلمس الملك عمرو
ابن هند وكان أقسم ألا يطعم المتلمس حب العراق ص (٢٤٣) ، وموارد البصائر ص (٧٤) .

(٥) شرح التصريح على التوضيح : (٣١٢/١ - ٣١٣) وفيه : الشاهد في البيت الثاني
في حذف (على) ونصب (حب) أى (على حب العراق) وإلى هذين القسمين أشار الناظم بقوله «
(وإن حذف فالنصب للسنجر) ص (٣١٣) وبيت الشاهد من البسيط .

بعد الحذف هل هو على معنى (في) أو (عن) . لأن (رغب) يتعدى بكل منهما ومعناها مختلف (١) .

ولكن بعض النحاة أنكروا ما ذهب إليه ابن عصفور من اعتبار هذا الحذف ضرورة فالصحيح أن حذف الجر إنما هو على سبيل الشنوذ فبينما قال الأعمى الشنمري في شرح الشاهد التاسع والستين بعد المسائة :

لندن بهز الكف البيت

استشهد به سيديويه على وصول الفعل إلى الطريق ، وهو اسم خاص للموضع المستطرق بغير واسطة حرف جر تشبيهاً بالمكان ، لأن الطريق مكان ، وهو نحو قول العرب : (ذهبت الشام ، إلا أن الطريق أقرب إلى الإيهام تكون في كل موضع يسار فيه وليس الشام كذلك) (٢) قرر البغدادي : (أن حذف حرف الجر من (الطريق) شاذ . والأصل كما غسل في الطريق الثعلب) (٣) : وفي شرح التصريح قال خالدة الأزهرى : وقول ابن الطراوة : إن الطريق ظرف مردود بأنه غير مبهم ، وقوله : إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغنى (يقصد ابن هشام) والشاهد في البيت الثاني (بيت المتلمس) في حذف (على) ونصب (حب) أى : على (حب العراق) (٤) . واضح من هذا السياق أن تفصيل ابن هشام جيد ومطابق لفكر ابن مالك وإن لم يصرح بالتقسيم السابق .

(١) قال ابن مالك :

نقلا وفي أن وأن يطرد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا
والمسألة مبسطة في منار السالك إلى أوضح المسالك .

(٢) سيديويه والشنمري : (١٦/١) وفي (لندن بهز الكف . . . إلغ) وجهان :

الأول : بجر (لندن) على أنه صفة أخرى (لأسم ذابل) في بيت سابق نصه :

من كل أسم ذابل لا ضرة قصر ولا رائش الكموب مطب

الثاني : رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى : هو لندن .

(٣) الخزائنة : (٨٣/٣) شرح وتحقيق هارون .

(٤) شرح التصريح والتوضيح : (٣١٣/١) ، وموارد البصائر (٧٥) وفيه ما نقله

عن موفور أبي حيان : (وكل فعل يتعدى إلى أضراب الزمان والمكان بنفسه إلا ضميرهما ومختص المكان بقى إلا ضرورة أو مع دخلت مطلقاً ، ومع ذهبت مقيداً بالشام ، لا مطلقاً في أسماء الأماكن بخلافاً للفراء) .

العطف على الضمير المحرور المتصل من غير إعادة الجار

وذلك تشبيهاً له بالعطف على الظاهر

وقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المحفوض (المحرور) ووافقهم على ذلك يونس والأخفش وقطرب وأبو على الشلوبين وابن مالك إذ يقول :

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً بعد أن قال :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفص تلازماً قد جعلاً (١) ومنعه البصريون إلا في ضرورة الشعر (٢) .

واستدل الكوفيون على جواز ذلك في السعة بقراءة ابن عباس والحسن البصري وحمة وما حكاه قطرب عن العرب . قال ابن هشام في التوضيح معلقاً (٣) على بيت ابن مالك :

وليس عندي لازماً البيت

بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : « تساءلون به والأرحام » بالخفض عطفاً على الهاء المحفوضة بالياء ، وحكاية قطرب ما فيها غيره وفسره (بالخفض عطفاً على الهاء المحفوضة بإضافة (غير) إليها . وليس في القراءة والحكاية إعادة خافض لا حرف في الأولى ولا مضاف في الثانية قيل : (ومنه) أى من العطف على الضمير المحفوض من غير إعادة خافض : « وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام » (٤) . فالمسجد الحرام عطف على الهاء المحفوضة بالياء ولو أعيدت لقليل : وبالمسجد الحرام . إذ ليس

(١) شرح التصريح على التوضيح : (١٥١/٢) لخالد الأزهرى .

(٢) الإنصاف ص (٢٧٢) ، وموارد البصائر ل (٨٢) .

(٣) شرح التصريح على التوضيح : (١٥١/٢) .

(٤) سورة البقرة آية : ٢١٧ .

العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر (أى عطف على المصدر بمصدر) والقاعدة أنه لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته (١).
من قول الراجز :

آبك آية بي أو مصدر من حر الجلة جأب حشور (٢)

ولقد تعددت الشواهد الشعرية على هذا الموضع منها ما أنشده سيويه ومنها ما أنشده ابن عصفور . ولقد أنكر المبرد رجاء أنشده سيويه وقال : هذان البيتان من الرجز لم يقرأهما أبو عثمان ولا غيره من أصحابنا وهما في الكتاب (٣) . ولم نجد من بين ما أنشده ابن عصفور في هذا الموضع ما يسوغ لنا إثباته في صلب البحث (٤) جرياً على ما نهجنه سوى بيت العباس - ابن مرداس (٥) :

(١) شرح التصريح على التوضيح : (١٥١/٢ - ١٥٢) .

(٢) آبك : أبعدك الله ، المصدر الشديد المصدر ، الجأب : الغليظ ، الحشور : الخفيف والثانية : الدعاء ، يريد أو بمصدر فعطف قوله : والمصدر على ضمير المتكلم المحرور في قوله : (بي) من غير إعادة الجار ضرورة .

انظر : الكتاب (٣٩١/١) ، وضرائر ابن عصفور ص (١٤٧) ، وموارد البصائر ل (٨٢) وأنشده سيويه قول الشاعر :

فاليوم قد بت تهجوناً وتشتبنا فاذهب وما بك والأيام من عجب
يريد : وبالأيام فعطف الأيام على ضمير المخاطب المحرور في (بك) ولم يعد الجار .

انظر : الكتاب (٣٩٢/١) ، والكامل : (٣٩/٢) وفيه : هذا البيت من كتاب سيويه ، وقد سمعته من يرويه إلا أن أبا عثمان رآه في الكتاب وما يدرى ما هو . وانظر أيضاً البيت في ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٧) ، وموارد البصائر ل (٨٢) .

(٣) موارد البصائر ل (٨٢) والبيت في ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٧) ويقصد بهما الرجز السابق :

آبك آية بي أو مصدر

(٤) أنشد مجموعة من الشواهد ولم يميز أى منها لقائل ولم تهتد إلى قائل لها . وكان من بينها ما استشهد به سيويه وقد ذكرناه في هامش الصفحة الماضية لمناقشة النحاة له ، ومنها ما لم نجد فيما بين أيدينا من كتب الضرائر والشواهد اللهم إلا بيت العباس بن مرداس وبيت لمسكين الدراى :

تعلق في مثل السوارى سيوفنا وما بينها والكعب غوط نقائف

انظر : ضرائر الشعر له ص (١٤٨ - ١٤٩) ، وموارد البصائر ل (٨٢) .

(٥) صحابي من المؤلفات قلوبهم أعطاه الرسول صل الله عليه وسلم أباً عمر لما فرغ من (حنين) فمخبطها وقال يعاتب النبي صل الله عليه وسلم أتجمل تهنى وتهب الميبد بين عينة والأقرع :

أمر على الكتيبة لا أبالي أفيها كان حتى أم سواها (١)
يريد : أم في سواها .

وينحاز ابن عصفور في نهاية استعراضه لشواهد الموضوع - إلى جانب
البصريين كعادته ملخصاً ما أثير حوله من قضايا في قوله :

(ولا يجيء شيء من ذلك في سعة الكلام عند المحققين من البصريين) :
والكوفيون يجيزونه . فأما قوله تعالى : « وجعلنا لكم فيها معاش ومن
لستم له برازقين (٢) » و (من) في موضع نصب . والمعنى جعلنا لكم فيها
معاش والعبيد والإماء .

وأما قراءة من قرأ : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام » (٣) .
فن العطف على ضمير الخفض من غير إعادة خفض . لأن المعنى
تساءلون به وبالأرحام وهو بمنزلة قول العرب : أسألك بالله وبالرحم .
وهي قراءة ضعيفة لما ذكرناه من أن العرب لا تعطف مخفوضاً على
مخفوض قد كُتِيَ عنه إلا في الشعر لضيقه (٤) .

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
له شعر وترجمة في الأصميات وأفاض البغدادي في الحديث عنه في الجزء الأول -
ص (١٥٢ - ١٥٤) .

(١) ديوان العباس بن مرداس ص (١١٠) جمع وتحقيق د . يحيى الخيوري بغداد سنة ١٩٦٨ م
والإنصاف الشاهد ص (١٨١) ، ج ١ ص (٢٩٦) وفيه أكر على الكتيبة بدلا من أمر .
وقد أنشد الكوفيون هذا البيت دليلا على أن (سوى) تخرج عن النصب على الظرفية إلى التأثير
بالعوامل ، حيث أنهم أعربوا (سوى) معطوفاً على الضمير المجرور محلا بني في قوله : (أفيها)
وتقدير الكلام عندهم أفي هذه الكتيبة كان هلاكه أم في كتيبة أخرى قال يحيى الدين في تعقيبه
على البيت : ولم يرتض المؤلف (الأنباري) هذا الإعراب مع أنه هو المتبادر ، وجعل (سوى)
منصوباً على الظرفية . الانتصاف من الإنصاف ص (٢٩٦) .

حيث قال الأنباري : فليس (سواها) في موضع جر بالمعطف على الضمير المخفوض في
(منها) وإنما هو منصوب على الظرف ، لأن المعطف على الضمير المجرور لا يجوز . الإنصاف :
(٢٩٨/١) . وانظر الشاهد أيضاً في ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٨) .

(٢) سورة الحجر آية : ٢٠ .

(٣) سورة النساء آية ١ وتسامها : « إن الله كان عليكم رقيباً » ، وقد اعترض المبرد
على هذه القراءة بقوله « (هذا ما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر) . الكامل : (٩٣/٢)

(٤) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٤٩) .

ورأى في ذلك ما ذهب إليه البصريون لقلة ما استشهد به من شواهد
النثر . لأن ابن مالك والكوفيين لم يقدموا لنا غير القراءة الشاذة في :
« تسألون به والأرحام » ووجوده في الشعر ضرورة .

إضمار عوامل الأفعال وإبقاء عملها

(أ) إضمار الجازم .

(ب) إضمار أن .

(أ) إضمار الجازم وإبقاء عمله :

وهذا الإضمار أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله ، وذلك لأن عوامل
الأفعال أضعف من عوامل الأسماء . ومما أنشده في هذا الباب قول متمم
ابن نورية (١) :

على مثل أصحاب البعوضة فامخشي لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى (٢)
يريد : أوليك .

وحسن هذا الشاهد قليلا فيما نقله ابن عبد الحليم دون الشواهد (٣) المتعددة
التي استعرضها لهذا الموضع ولم يسعنا استعراضها لبعدها عما نهجنه في هذا
البحث ، ولم يعقب عليه تسليماً باستحسانه عما سواه في هذا الباب مستأنساً
بما جاء في (سر الصناعة) على قبح هذه الضرورة من قول ابن جني :
(واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تضر إلا في ضرورة الشعر كما أن

(١) هو المتمم نورية بن حمزة بن شداد بن عبيد التيمي أخو مالك بن نورية وقصتهما مع
خالد بن الوليد مشهورة في خلافة أبي بكر شاعر مخضرم كان من الصحابة ، ترجم له أبو زيد
في الجهرة وجعله في الطبقة الخامسة من أصحاب المرائي وله شعر مختار في المفضليات ط ■
القصيدة ٩١ = ٦٧ ، ٦٨ ، وانظر ترجمته في الخزائن (٢٤/٢ - ٢٨) بتحقيق هارون حيث
عرض لقصة الأخوين مع خالد .

(٢) الكتاب : (٤٠٩/١) ، الإنصاف ص (٣٠٦) ، ضرائر الشعر لابن عصفور
ص (١٥٠) ، وموارد البصائر ل (٧٧) .

(٣) أنشد أبياتاً مجهولة القائل ومنها ما أنشده أبو زيد ومنها ما أنشده أبو عل الفارسي
نقلا عن سر صناعة الإعراب لابن جني .

حرف الجر لا يحذف إلا في الضرورة (١) . وساق الشواهد (٢) منها بيت متمم وفيه قال : وحسن ذلك قليلاً لأن قبله أمراً ، وإن لم يكن مجزوماً ، فإنه في معنى المجزوم . ألا ترى أن معنى : (أخشى) لتخمشي (٣) .

أما عدا هذا البيت فقد ذكر في النهاية من عرضه : أن كل هذا شاذ لا يحسن القياس عليه (٤) وبما قرره المبرد من منع هذه الضرورة قال : (ومنع المبرد حذف هذه اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر) .

وأما قوله : (أوبك من بكى فهو على قبحه جائز لأنه عطف على المعنى إذ أخشى ولتخمشي بمعنى واحد) (٥) . واستدراكاً على القائلين بقبح هذا الموضع من الضرورة يقدم في المقابل رأى الكسائي وابن مالك ، فهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازته الكسائي في الكلام ، لكن بشرط تقدم (قل) ، وجعل منه : « قل لعباد الذين آمنوا يقيموا الصلاة » أى : ليقيموها (٦) ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الخبرى كقوله (٧) :

(١) انظر : موارد البصائر ل (٧٧) . (٢) من ذلك ما أنشده أبو زيد :

فتضفى صريعاً ما تجيب لدعوة
أى : وكيسمك . وقول الآخر :

فلا تستطل لى من بقسافى ومدقى
أى : وليكن
وما أنشده أبو عل :

فقلت ادعى وأدع فإن أئدى
لصوت أن ينسأدى داعيان
أراد : ولأدع لأن معنى ادعى : لتدعى وأنشد البغداديون :

من كان لا يزعم أنى شاعر
فيلدن منى تنه المزاجر
أراد : فليدن وكل هذا شاذ لا يحسن القياس عليه .

انظر الشواهد فى : الموارد ل (٧٧/٧٨) .

(٣) موارد البصائر ل (٧٧) .

(٤) موارد البصائر ل (٧٨) .

(٥) المصدر نفسه ل (٧٨) .

(٦) سورة إبراهيم آية ٣١ وتسامها : « وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية من قبل أن يأتى يوم لا يبيع فيه ولا خلال » .

(٧) هو منظور بن مرثد الأسدى .

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٠) وفى اللسان (لوم) ، وموارد البصائر ل (٧٨) .

قلت لبواب لديه دارها تبتذن فإني حموها وجارها
 أى : لتأذن : فحذف اللام وكسر حرف المضارعة (١) ، قال : وليس
 هذا الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول : ائذن (٢) .

والواقع أن ابن مالك بهذا التخريج تخلص من ضرورة بضرورة وهي
 إثبات همزة وقطعها في الوصل . والهمزة هنا في أول البيت الثاني لا في حشو
 بيت مصرع . فقطع الهمزة هنا ضرورة . هذا إلى جانب أنه استدل بهذا
 البيت على وقوع ذلك في النثر قليلا مما يجعلنا لا نوافق ابن مالك على
 ما ذهب إليه .

(ب) إضمار أن وإبقاء عملها :

قال ابن عصفور : ومنه إضمار (أن) وإبقاء عملها من غير أن يعوض
 منها شيء تشبيهاً لها بإضمارها بعد الحروف التي جعلت عوضاً منها . وأعني
 بذلك الحروف التي ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن)

ومما استشهد به قول عامر بن جوبين الطائي (٣) ، وقول طرفة بن العبد :
 ألا أيها الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى (٤)

(١) على لغة من يكسر التاء في أول المضارع وهي لغة مشهورة .

(٢) موارد البصائر ل ٧٨ .

(٣) أعرضنا عن إثبات بيته في صلب البحث بالرغم من أن قائله من يسوغ لنا الاستشهاد
 بشعره وذلك لأمرين :

الأمر الأول : أن الأنباري نسب البيت إلى عامر بن الطفيل ونحن نحبذ الشواهد التي لا خلاف
 هل قائلها .

والأمر الثاني : أن الشاعر من طيء والشاهد يخرج على لغة لطيء فإذا صحت نسبة هذا البيت
 لعامر الطائي فإن القول فيه بالضرورة لا محل له إذ أن الشاعر يكون قد قاله على لغة قومه . والبيت
 موضوع الشاهد هو :

فلم أر مثلها خياسة واحد ونهبت نفسى بعد ما كدت أفعله

يريد : أن أفعله . وفي لغة لطيء يقولون : كدت أضربه إذا عنوا المؤنث . إذا أرادوا
 أن يقولوا : كدت أضربها . أراد : أفعلها . والخياسة : المغنم .

انظر ترجمة عامر الطائي في : الخزائن (٥٣/١ - ٥٤) ، والبيت في سيبويه (١٥٥/١) ،

والإنصاف ص (٣٢٨) ، وضرائر ابن عصفور ص (١٥١) ، والمقرب (٢٧٠/١) .

(٤) ديوان طرفة ص (٤٢) ، الملقات العشر ص (٨١) ، وضرائر الشعر أو كتاب

ما يجوز للشاعر (١٦) ، والإنصاف ص (٣٢٧) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥١)

وخزانة الأدب : (٥٧/١) ، شرح ابن عقيل : (٣٦٢/٢) تحقيق محيي الدين .

في رواية من رواه (أحضر) بالنصب يريد : أن أحضر .
وقول أبي طالب (١) :

لقد خفت إن لم يصلح الله أمركم تكونوا كما كانت أحاديث وائل (٢)
يريد : أن تكونوا .

يتضح لنا مما استعرضناه من شواهد على الضريين السابقين من الضرورة
أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها وحذف أن وإبقاء عملها أقبح من حذف
الجار وإبقاء عمله . وإذا جاز هذا في ضرورة الشعر فلا يجوز أن يأتي شيء
منه في سعة الكلام .

قال ابن عصفور في ختام الفصل :

ولا يجوز ذلك في سعة الكلام ، فإن جاء شيء منه حفظ ولم يقس عليه
لشدوذه حكى من كلامهم (مره يحفرها) ولا بد من تتبعها و (خذ اللص
قبل يأخذك) بنصب يحفرها ، وتتبعها ، ويأخذك .

وزعم الطبري أن العرب تقول : (تصنع ماذا) . (وتفعّل ماذا)
بنصب (تصنع) و (تفعّل) لأن معناه : تريد أن تصنع ماذا ، وتريد أن
تفعّل ماذا . فنصبوه بهذا المعنى .

فإذا قالوا : تريد ماذا لم ينصبوا تريد ، لأنه لا يستقيم أن تقول : تريد
من تريد ماذا ، لأن الإرادة لا تراد .

وهذا شيء لا أعلم أن أحداً حكاه غيره (٣) .

حذف أن من خبر عسى وأوشك

وهذان من أفعال المقاربة ، وأفعال المقاربة أفعال ناسخة عاملة عمل كان
لكنها أفردت عنها بما اختص به خبرها من أحكام ليست لكان وأخواتها
وذلك أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع . رافعاً لضمير الاسم السابق ،
مقترناً بأن ، أو مجرداً منها .

(١) ترجم له ابن سلام ص (٢٤٤) ، وفي الخزانة : (٢٦١/١) بتحقيق عبد السلام هارون

(٢) الكتاب : (٤٥٢/١) وروايته بالرفع وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٢) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٢) .

راجع هذه المسألة في : شرح ابن عقيل (٣٦٢/٢) بتحقيق محيي الدين .

وحاصل اقتران الخبر (بأن) أو تجرده منها أربعة أقسام :

١ - ما يجب فيه الاقتران وهو حرى وأخلوق وإليه أشار ابن مالك :
وكعسى حرى ولكن جعلاً خبرها حتماً بأن متصلاً
وألزموا أخلوق (أن) مثل حرى .

٢ - ما يجب تجرده من (أن) وهو أفعال الشروع .
على نحو ما أشار إليه ابن مالك : وترك (أن) مع ذى الشروع وجبا .
٣ - ما يجوز فيه الأمران والغالب التجرد وهو : كاد وكرب .
٤ - ما يجوز فيه الأمران والغالب الاقتران وهو : عسى وأوشك .
وهو ما أشار إليه ابن مالك :

وكونه بدون أن بعد عسى نزر وكاد الأمر فيه عكساً
ومثل كاد في الأصح كريباً البيت
... .. وبعد أوشك أنتفا أن نزراً (١)

وحول تجرد هذين الفعلين من (أن) تباينت آراء النحاة ما بين مانع
ومجيز فالبصريون يجيزون تجرد الفعل من عسى في ضرورة الشعر والمبرد
يأباه وسيبويه يذهب إلى جواز ذلك في حال السعة وقد عقد لهذا الموضع باباً
في الكتاب عنوانه : (هذا باب من أبواب أن) التي تكون والفعل بمنزلة
المصدر (٢) جاء فيه :

واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل يشبهها بكاد يفعل فيفعل
حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله :
عسى الغوير أبوساً

فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان . وأنشد بعده
أبياتاً (٣) هدية وغيره ممن لا نستشهد لهم بشعر في إطار ما ارتضيناه من منهج :

(١) راجع : أحكام اقتران هذه الأفعال بأن وتجرده منها في شرح التصريح على
التوضيح (٢٠٧/١) .

(٢) الكتاب : (٤٧٧/١) .

(٣) لم تذكر هذه الأبيات في المتن لأن هدية شاعر أموى كان راوية للخطبة كافي الخزانة

(٨٤/٤) وقد ذكر له سيبويه بيتين : أحدهما نسيه إليه والآخر لم ينسبه لأحد . =

وإذا انختم الأمر فيكون مكان ذلك في الحاشية (١) وهي في الجملة شواهد
أستقت فيها (أن) ورفع المضارع .

وعلق الشنمري على شواهد سيبويه بأسلوب متشابه لقوله في بيت
هدبة : الشاهد فيه إسقاط أن ضرورة ورفع الفعل . والمستعمل في الكلام :
« عسى أن يكون كما قال الله عز وجل : « عسى أن يبعثك ربك » (٢) ،
« فعسى الله أن يأتي بالفتح » (٣) والمبرد لم يستحسن هذه الضرورة لكنه
لم يمنعها لقوله :

(وعسى) الأجود فيها أن تستعمل بأن كقولك : عسى زيد أن يقوم .
كما قال الله عز وجل : « فعسى الله أن يأتي بالفتح » ، وقال جل ثناؤه :
« عسى الله أن يتوب عليهم » (٤) .

= والأول قوله :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

والثاني قوله :

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهر جون الرباب سكوب

فجرد الخبران : يكون ويغني من أن وكان حقه أن يقول :

أن يكون ، وأن يغني .

وأشد سيبويه أيضاً قول الشاعر :

فأما كنس فنجبا ولكن عسى يضرب في حلق ليم

انظر الأبيات الثلاثة في : الكتاب (١/٤٧٧ - ٤٧٨) ، والكامل : (١/١١٤) ولم

ينسب البيت الثاني لرؤبة ولا لغيره . وانظر البيتين الأولين في ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز

للشاعر ص (١٣٥) وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ذكر للأبيات الثلاثة وغيرها ص (١٥٣) ،

وفي شرح التصريح على التوضيح : (١/٢٠٦) ذكر للبيت الأول وانظر الأبيات أيضاً في موارد

البصائر ل (٧٣) ، والضرائر للألوسي ص (١٢٠ - ١٢١) .

(١) حيث لم نجد بيتاً ينهض شاهداً لمن نحتاج بشعرهم في هذا البحث .

(٢) سورة الإسراء آية ٧٩ وتماها : « ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك

مقاماً محموداً » .

(٣) سورة المسائدة آية ٥٢ ونصها : « فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون

نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصيبنا على ما أسروا في

أنفسهم نادمين » .

(٤) سورة التوبة الآية ١٠٣ وتماها : « إن الله غفور رحيم » .

وينجوز طرح (أن) وليس بالوجه الجيد (١) .

ويناقش ابن عصفور ما ذهب إليه البصريون من حذف أن من خبر عسى ضرورة وما ذهب إليه سيبويه وما توحى به عبارته من توسع ينفصح لحذفها في سعة الكلام . قال مختتماً كلامه في الموضوع بهذه المناقشة :

وما ذكرته من استعمال الفعل الواقع في موضع خبر عسى بغير (أن) ضرورة هو مذهب الفارسي وجمهور البصريين .

وظاهر كلام سيبويه يعطى أنه جائز في الكلام لأنه قال :

(واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل يشبهها بكاد) (٢) .

فأطلق القول ، ولم يقيد ذلك بالشعر . إلا أنه لا ينبغي أن يحمل كلامه على عمومته ، لما ذكره أبو علي الفارسي من أنها لا تكاد تجيء بغير (أن) إلا في ضرورة (٣) .

وأيضاً فإن القياس يقتضى أن لا يجوز ذلك إلا في الشعر ، لأن استعمالها بغير (أن) إنما هو بالحمل على (كاد) لشبهها بها من حيث جمعتهما المقاربة (٤) : ويسترسل ابن عصفور في تحليله بوعى ووضوح رؤية فيقول :

و (كاد) محمولة في استعمالها بغير (أن) على الأفعال التي هي للأخذ (٥) في الفعل نحو : جعل يفعل ، وطلق يفعل من جهة أنها للمقاربة ذات الفعل فقربت لذلك من الأفعال التي هي للأخذ في الفعل وليست عسى كذلك ، لأن فيها تراخياً (٦) ألا ترى أنك تقول :

(١) الكامل (١/ ١١٤) .

(٢) الكتاب (١/ ٤٧٧ - ٤٧٨) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٣ - ١٥٤) .

(٤) جاء في شرح الرضى على الكافية قوله : وقد يحذف أن ، كقوله :

عسى الكرب الذى أمست فيه البيت

وهو قليل وذلك لثبته عسى بكاد عند من قال : هو خبر وقد مر أن ذلك عند الكوفيين

بتقدير أن . شرح الكافية للرضى : (٣٠٥/ ٢) .

(٥) يريد : البدء في الفعل .

(٦) قال أبو حيان في المفوز : وعسى ويوشك للتراخي ، والفعل بعدهما بأن ، ولا تحذف

إلا ضرورة . موارد البصائر ل (٧٣) .

عسى زيد أن يحج العام الآتي . وإنما عدت في أفعال المقاربة مع ما فيها من التراخي من جهة أنها تدخل على الفعل المرجو . والفعل المرجو قريب بالنظر إلى ما ليس بمرجو .

فلما كانت محمولة في استعمالها بغير (أن) على ما هو محمول على غيره ضعف الحمل فلم يجيء إلا في الضرورة (١) .

وهذا التدليل وإن كان نظرياً إلا أنه مشكور لأن الحقيقة في استعمال (عسى) غير مقترنة الخبر بأن ليس له شواهد محفوظة إلا قليلاً فدل على أنه يستعمل في الضرورة ، ولا يمكن تخصيص كلام سيبويه بكلام غيره . فقد ذكر الكلام على عمومته ، وخصصه ابن عصفور بالضرورة لقول الفارسي والحقيقة أن حكماً في هذا الموضوع وغيره هو كثرة الاستعمال وقلته .

وأما حذف أن من خبر أو شك فنحو قول أمية بن أبي الصلت :

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها (٢)

لم يقرن (يوافقها) بأن مع أنه خبر يوشك والقول في جواز حذف أن من خبر أو شك كالقول في حذفها من خبر عسى .

ولقد عرض المبرد للحديث عن هذا الحذف في معرض شرحه لقول أبي زيد السلمي :

« أو شككت أن تضلعا (٣) »

فقال : يقول : لما قاربت ذلك ، والوشك : القريب من الشيء .
والسريع إليه . يقال : يوشك فلان أن يفعل كذا وكذا والماضي منه :
أوشك . ووقعت بأن وهو أجود وبغير أن (٤) . وعن خبر الاثنين قال
ابن هشام : (والغالب في خبر عسى وأوشك الاقتران بها) وعلق الشارح :

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٤) .

(٢) ضرائر الشعر للقرظ ص (١٣٦) ، وموارد البصائر ل (٧٤) .

(٣) والبيت هو ضمن أبيات ستة أنشدها المبرد للشاعر :

فضمت بأيديها على فضل مائها من الرى لما أوشكت أن تضلعا

انظر : الكامل (١٠٩/١) .

(٤) المصدر السابق : (١٠٤/١) .

أى بأن . لأن عسى من أفعال الترجى وكان القياس وجوب اقتران خبرها
بأن حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من أن خاص بالشعر .

وأما أو شك فإنما يغلب معها الاقتران بأن حيث جعلت للترجى
اختاً لعسى .

قال الشاطبي : والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الصائغ
والأيدى وابن أبي الربيع أن أو شك من قسم عسى الذى هو للرجاء . قال
ابن الصائغ : والدليل على ذلك أنك تقول : عسى زيد أن يحج . ويوشك
زيد أن يحج ، ولم يخرج من بلده ، ولا تقول : كاد زيد يحج إلا وقد
أشرف عليه ولا يقال ذلك وهو فى بلده (١) .

حذف حرف النداء من النكرة المقبل عليها

إن ذكر حرف النداء هو الأصل وذلك لأنه نائب عن فعل تقديره
أدعو وهناك حالات يجوز حذف حرف النداء فيها وذلك إذا كان المنادى
غير مندوب . ولا مضمر ، ولا مستغاث ، ولا اسم جنس ولا مشار إليه
وقد اقتصرها ابن مالك فى النظم على قوله فى جواز حذف الحرف :

وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثاً قد يعرى فاعلم
وذاك فى اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله
ومن أبيات الكتاب التى يصح لنا إيرادها فى هذا الموضع ما أنشده
الأصمى للناطقة الجعدى (٢) :

(١) شرح التصريح على التوضيح : (٢٠٦/١) .

(٢) يكتئ أبو ليل قيس بن عبد الله وقيل : حيان بن قيس عبد الله بن جعدة وإنما قيل له :
الناطقة لقوله الشعر فى الجاهلية وليث نحواً من ثلاثين سنة لا يقوله ثم نبغ فيه فقاله فسمى الناطقة
وهو آمن من الناطقة الذبياني الذى كان مع التمان بن المنذر وكان التمان بن المنذر ابن محرق وقد
أدرك الجعدى ابن محرق وناداه عمر طويلاً نحواً من مائة وثمانين سنة .
انظر ترجمته فى : الطبقة الثالثة عند ابن سلام ص (١٠٣) ، والخزانة : (١٦٧/٣) تحقيق
عبد السلام هارون .

كلية وجرية ضياع وابشرى بلحم امرئ لم يشهد اليوم ناصره (١)
يريد : يا ضياع فحذف (يا) للضرورة .

وقد أجاز النحاة هذا الحذف في ضرورة الشعر وحكى على شذوذ
في بعض أمثال العرب وعدوه مما يعرف ولا يقاس عليه .

ورب معترض على إسقاط حرف النداء مع النكرة والمبهم وقد أرجع
القزاز هذا الاعتراض إلى القصور عن إدراك العلة أو الوهم الذي لعله إن نبه
عليه أو أعاد النظر فيه رجع عنه إلى الصواب (٢) ولنا أن نورد حجاجه لهم
في هذا الموضع .

قالوا : ولا يجوز إسقاط حرف النداء مع النكرة والمبهم . لا يجوز
رجل وأنت تريد : يا رجل ، ولا هذا وأنت تريد : يا هذا ، إلا أنهم
جعلوا (يا) عوضاً مما حذفوا ، وأيضاً فإنه يلتبس بالخبر .
وهذا كله لا يلزم . وقد أجاز حذف النداء في هذا كله بعض البصريين
وأنشد في النكرة :

• جارى (٣) •

قالوا : يريد : يا جارية .
وحكى في مثل للعرب : (افتد مخنوق) و (أطرق كر) .
يريد : يا مخنوق ، وبأكر يعنى الكروان (٤) .

(١) الكتاب : (٣٨/٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٤) ، واللسان (جرر)
و (جمر) ورواية البيت في الكتاب واللسان :

فقلت لماعى جمار وجرى البيت

(٢) راجع : مقدمة ضرائره ص (٢٩) .

(٣) بيت المعراج :

جسارى لا تستنكرى عذرى سبرى وأشفاق على بعبرى

في ديوانه ص (٢٦) - (مجموع أشعار العرب) ، الكتاب : (٢٣١/١) . وضرائر
الشعر لابن عصفور ص (١٥٤) ، وموارد البصائر ل (٧٣) .

(٤) راجع الأمثال في : الكتاب (٣٦١/١) وفيه :

افتد مخنوقاً وأصبح ليل وأطرق كراً والأخير نداء للكروان

والثاني : خطاب امرأة لليل وكانت قد وقعت في يد امرئ القيس فراحت تستغطفه ، وقد
أورده ابن عصفور في ضرائره ص (١٦٠) وابن عبد الحليم موارد ل (٧٣) .

فأما احتجاجهم بأنها عوض فلو لزمتم ما حذفتم مع المعارف ، إذا قلت : يا عبد الله وعبد الله . لأنها عوض من الفعل .

فأما قولهم : يلبس بالخبر : فإن جوابه يمنع من ذلك الأمر . لأن البيت

هذى برزت لنا (١) .

فلو كان خبراً لم يجز أن يكون الجواب هكذا . وكذا كل ما كان من هذا الباب (٢) .

وشبيه بكلام القزاز ما قاله ابن عصفور في هذه المسألة فقال مختتماً لها بعد استعراضه لأكثر قدر من شواهداها : ولم نجد من بينها ما نعمده اللهم إلا بيت الجعدي سالف الذكر .

وهو في الشعر كثير . وقد جاء شيء منه في الكلام . قالوا : افتد مخنوق (٣) . . . وأصبح ليل (٤) .

إلا أن ما جاء منه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وإنما لم يجز الحذف في سعة الكلام لأن قولك : (يا رجل) أصله : يا أيها الرجل . فحذفت الألف واللام (وأى) لأنها وصلة لما فيه الألف واللام ، فأنحذفت بحذفها وصارت (يا) عوضاً من الألف واللام المحذوفة ، ويعرف بها الاسم لنيابتها مناب

(١) ما أخذ على المتنبي من قوله :

هذى برزت لنا فهجت رسيماً ثم انصرفت وما شفيت نسيماً

وهو ما أثار مناقشة القزاز للمترضين وقد ذكره في ص (٤١) .

(٢) انظر : ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٤١ - ٤٢) يعني الأخبار بجملته العائد فيها ضمير مخاطبة والمبتدأ مخبر عنه فهو غائب فلا يمكن إلا أن يكون فداء من غير لبس .

(٣) مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله . وفي المثل جذفت (ياء) النداء والمراد يا مخنوق من أمثلة هذا الحذف ما ذكرناه من قولهم : أطرق كراً إن النعام في القرى . وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أى طامى يا كروان وأسك واخفض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول عنقاً وهى النعام قد صيدت وحملت من البرء إلى القرى :

انظر : شرح التصريح والتوضيح (١٦٥/٢) .

(٤) وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء وأصله أن امرأة وقع عليها امرؤ القيس ، وكانت تكرهه فقالت له : أصبحت أصبحت يا فتى ، فلم يلتفت إليها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه أى : صر صبحاً يا ليل .

أداة التعريف ، فلو حذفت (يا) بعد ذلك لكُثر الحذف وكثرته أبحاف (١)
وابن عصفور بهذا التقرير قد قصر الحذف في هذا الباب على الشعر فعَد
ما جاء منه في سعة الكلام شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه .

وفي شرح التوضيح تبيان للمسائل الثمانية التي يجوز فيها الحذف في ضوء
ما نظمه ابن مالك وما شرحه ابن هشام جاء في هذا الباب .

ويجوز حذف الحرف - المنادى به وهو (ياء) خاصة سواء كان
المنادى مفرداً أو جارياً مجزاه :

فالأول نحو : « يوسف أعرض عن هذا (٢) » .

والثاني نحو : « ستفرغ لكم أيها الثقلان (٣) » .

والثالث نحو : « أن أدوا إلى عباد الله » (٤) : أي يا عباد الله على
أحد الوجهين .

إلا في ثمانى مسائل - فإنه يمتنع فيها حذف حرف النداء :

إحداهما : المندوب نحو : يا عمرأ .

والثانية : المستغاث نحو : يا الله ، ومنه المتعجب منه نحو : يا للمساء
ويا للعشب إذا تعجبوا من كثرتهما .

والثالثة : المنادى البعيد نحو : يا زيد إذا كان بعيداً منك .

وإنما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث لأن المراد فيهن
إطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه .

والرابعة : اسم الجنس غير المعين كقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي :

والخامسة : المضمّر المخاطب ، لأن الحذف منه يفوت الدلالة على

النداء ، والمضمّر نداؤه شاذ . . . وقصره ابن عصفور على الشعر ، واختار

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٥) .

(٢) سورة يوسف آية ٢٩ وتماها : « واستغفرى لذنبيك إنك كنت من الخاطئين » .

(٣) سورة الرحمن آية ٣١ .

(٤) سورة الدخان آية ١٨ وتماها : « إني لكم رسول أمين » .

أبو حيان أنه لا ينادى ألبنة . فالأقوال حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير الخطاب (١) .

والسادسة : اسم الله تعالى نحو : يا الله إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة عن حرف النداء ، لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس (٢) فإذا حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف إنما يكون للدليل . وأجازه بعضهم وعليه قول أمية بن أبي الصلت الثقفى :

رضيت بك اللهم رباً فلن أرى أدين إلهاً غيرك الله راضياً
أى : يا الله .

السابعة والثامنة : اسم الإشارة واسم الجنس المعين . لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه أن لا يحذف كما لا يحذف الأداة واسم الإشارة في معنى اسم الجنس تجرى مجراه . قاله خالد الأزهرى خلافاً للكوفيين فيهما (اسم الجنس واسم الإشارة) احتجاجاً بقوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » (٣) .

أى : يا هؤلاء .

ومضى الشارح في عرض حجج الكوفيين (٤) من شعر ذى الرمة ،

(١) شرح التصريح على التوضيح : (١٦٤/٢) للأزهرى .

(٢) لأن النداء طلب الإقبال فكيف يطلب إقبال الله سبحانه وإنما ينادى للدعاء فهو على خلاف القياس في النداء .

(٣) سورة البقرة آية ٨٥ : « وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان وإن يأتوكم أسارى فتادوهم وهو محرم عليكم إخراجهم أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فاصبروا لما يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون » .

(٤) الكوفيون يقولون : بأن ذلك مقيس مطرد قال (الألوسى) تعليقاً على هذا الموضع « قال بعض الأفاضل : والإنصاف : القياس على اسم الجنس لكثرة نظماً ونثراً » وقصر اسم الإشارة على السباح إذ لم يرد إلا في الشعر . وقد صرح ابن مالك في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس فقال : وقولهم في هذا أصح . الضرائر للألوسى ص (٧٣) .

وهذا النص نقله ابن عبد الحليم في موارد البصائر ل (٧٣) عن خالد الأزهرى منسوباً إلى المرادى .

انظر النص في : شرح التصريح للأزهرى (١٦٥/٢) .

والأمثال التي سبق لنا ذكرها في هذه المسألة من نحو قولهم : (افتد مخنوق)
و (أطرق كرا) . وأصبح ليل ثم قال : وذلك عند البصريين ضرورة
في النظم ، وشذوذ في النثر (١) ويستقيم لنا القول في هذا المقام بمتابعة الجمهور
تأسيساً على ما ورد من الأمثلة التي تشهد بأن حذف حرف النداء شاذ في
النثر ضرورة في الشعر .

حذف حرف النفي

- ١ - منه إضمار لا النافية :
- ٢ - منه إضمار ما النافية :
- ١ - أما إضمار النافية فنه ما هو جائز إذا كان الحذف من الفعل المستقبل
الواقع جواباً للقسم .
ومنه ما هو ضرورة شعرية إذا كان الحذف لها وهي غير داخلة على
الفعل المستقبل في جواب القسم وذلك نحو قول النمر بن تولب (٢) :
وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يوثب المنخل (٣)
أراد : لا تلاقونه فحذف (لا) غير الداخلة على فعل مستقبلي في جواب
القسم .
وقول أبي ذؤيب الهذلي (٤) :

(١) شرح التصريح على التوضيح : (١٦٤/٢ - ١٦٥) .
(٢) صحابي مخضرم كان شاعر الرياب في الجاهلية لم يمدح أحداً ولا هجا ورغد على النبي
صل الله عليه وسلم مسلماً وهو كبير كان أبو عمر بن العلاء يسميه (الكيس) لجودة شعره وكثرة
أمثاله ويشبه شعره بشعر حاتم الطائي . ترجم له ابن سلام في الطبقة الثانية ص (١٣٤) .
وفي جمهرة أبي زيد في الطبقة الثانية (أصحاب المجهرات : أي المحكمة السبك) ، وفي الخزائن :
(٣٢١/١ - ٣٢٢) .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٥) ، مفتي اللبيب ص (٦٣٧) .
(٤) هو خويلد بن خالد بن محرز بن هذيل جاهلي إسلامي كان رواية لساعدة بن جؤية
الهزلي ذكر العيني أنه كان مسلماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يره ولا خلاف أنه
جاهلي إسلامي قيل : إنه مات بالمغرب على قول ابن قتيبة وقيل : مات بأرض الروم ودفن هناك
على قول العيني . ترجم له ابن سلام في الطبقة الثالثة ص (١١٠) وأبو زيد في الطبقة الخامسة
أصحاب المراثي ، ترجم له القبي في المفضليات في شعراء الجاهلية وصدر الإسلام وفي ديوان الهذليين :
(١/١) هامش الصفحة .

وأنسى تشبیه والجاهل الغمر يحسب أنى نسى (١)
أراد : ولا أنسى تشبیه والقول فيه كالقول فى سابقه .

قال ابن عصفور : وأما حذفها من الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم
فجائز فى سعة الكلام نحو قوله تعالى : « تالله تفتوا تذكر يوسف » (٢)
المعنى : لا تفتوا (٣) وقال ابن رشيق (٤) : وحذفت من الكلام وأنت
تريدها كقوله تعالى :

« كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم » (٥) والمعنى : أن لا تحبط
أعمالكم وقد تحذف هذه ال (لا) من غير الفعل ضرورة نحو قول أوس
ابن حجر (٦) :

حتى إذا الكلاب قال لها كالיום مطوباً ولا طلباً (٧)
أراد : لا كالיום مطلوباً ولا طلباً .

٢ - وقل حذف ما النافية . إذ الواجب إثباته فى ما زال وأخواتها لكنه
قد يحذف فى ضرورة الشعر ذكر ابن عصفور أن حذفه قليل جداً . وفيما
ذكره ابن عبد الحليم عن أبى حيان :

وما زال ، وما انفك ، وما فنى تلزمها أداة نفي لفظاً وفى الضرورة
(تقدراً) يعنى : لا يجوز زال زيد قائماً وانفك عمرو مقيماً ، وفنى محمد
ضاحكاً ، وأنت تريد الإيجاب ، فإن قدرت فيه حرف النفي محذوفاً لم
يجز إلا فى ضرورة الشعر (٨) . ومن الشواهد التى استعرضها ابن عبد الحليم

(١) ديوان الهذليين : (٦٧/١) ط ١ دار الكتب المصرية وضرائر الشعر لابن عصفور
ص (١٥٥) .

(٢) سورة يوسف آية ٨٥ وتسامها : « حتى تكون حرصاً أو تكون من المالكين » .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٦) .

(٤) المصدة : (٢٦٣/٢) .

(٥) سورة الحجرات آية ٢ ونصبها : « يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت

النبي ولا تجهروا به بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون » .

(٦) شاعر جاهل من شعراء تميم كان زهير بن أبى سلمى راوية له ترجم له ابن سلام فى

الطبقة الثالثة ص (٨١) ، وفى الخزانة ذكر له فى تضاعيف ترجمة زهير (٣٣٢/٢) .

(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٦) .

(٨) موارد البصائر ل (٧٢) .

على هذا الباب قصة كرم لسالم بن قحطان فقد حكى : (أن سالم بن قحطان إذا جاءه سائل يعطيه بغيراً فعذلته امرأته وعاتبته على ذلك ، شكاهما في أبيات منها :

لقد بكرت أم الوليد تلومني ولم أجتزم جرماً فقلت لها مهلا
ولم أر مثل الإبل مالا لمعن ولا مثل أيام العطايا لها سبلا
فأجابته امرأته وقالت :

حلفت بيميناً بالله فحقان بالذي تكفل بالأزراق في السهل والجبل
تزال حبال مبرمات أعدها لها ما مشى يوماً على خفه الجمل
فأعط ولا تبخل إذا جباك سائل فعندی لها عقل وقد راحت العلل

والمعنى : حلفت بالله الذي تكفل وضمن في الأزراق عباده في سهل الأرض وحزنها لا تزال حبال محكمات للإبل يشد بها مدة مشى الجمل على خفه ، فأعط الإبل ولا تبخل فعندی للإبل عقل . وهي جمع عقال - وقد راحت العلل وزالت (الموانع) (١) ولا يعنينا من هذه القصة الطويلة في هذا المقام إلا حذف حرف النني (ما) أو (لا) (٢) من تزال حبال مبرمات وهذا الحذف من باب الضرورة (٣) .

حذف همزة الاستفهام إذا أمن اللبس

قال ابن مالك :

وربما حذفت الهمزة إن كان خفا المعنى بحذفها أمن (٤)
واكتفى ابن هشام في (التوضيح) بحذف الهمزة في قول الأسود
ابن يعفر التميمي عن شرح بيت الناظم :

(١) موارد البصائر ل (٧٢) .

(٢) إذ أن هذه الأعمال المفيدة لدوام اتصاف الاسم بالخبر زال - برح - فتي - انفك
تعمل عمل كان بشرط أن تسبق بنى أو نهى أو استفهام ولا تمرى من هذه العوامل إلا في ضرورة .
(٣) ولقد عرض الألوسي نص ما ذكره ابن عصفور عن حذف الضرورة في (ما) النافية
وعقب بقوله : وأما حذف (لا) فليس من الضرائر والتفصيل في المطولات .

انظر : الضرائر للألوسي ص (١١٧ - ١١٨) .

(٤) شواهد التصريح على التوضيح : (١٤٣/٢) للأزهري .

قال الأسود:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر (١)
قال : الأصل : أشعيت . فحذفت الهمزة والتنوين منها للضرورة بناء
على أنه مصروف نظراً إلى الحى بدليل الإخبار عنه بـ « بن » . ويحتمل أن يكون
ممنوع الصرف نظراً إلى القبيلة والإخبار بـ « بن » لا يمنع من ذلك لجواز رعاية
التذكير وضده باعتبار بن (٢) .

واستدل المبرد بهذا البيت على جواز حذف الهمزة فقال : كما قال
التميمي . ثم قال بعد ذكر البيت :
يريد : أشعيت . فدلّت أم على ألف الاستفهام (٣) .

وعلى جواز حذف ألف الاستفهام أنشد المبرد لامرئ القيس :
أحسار ترى برقاً أريك وميضه (٤) البيت
فحذف ألف الاستفهام وهو يريد : أرى .

إنما يجوز حذفها إذا كان في الكلام دليل عليها . . وأما قول امرئ
القيس ، فإنما جاز لأنه جعل الألف التي تكون للاستفهام تنبيهاً للنداء ،
واستغنى بها ودلت على أن بعدها ألفاً منوية ، فحذفت ضرورة لدلالة هذه
عليها (٥) .

وشذ حذف الألف مع أم في النثر وقد خرج النحاة ما جاء من ذلك في
الشعر على أن الحذف ليس بمجيد (٦) وأما ما جاء منه في بعض القراءات فشاذ .

(١) الكتاب : (٤٨٥/١) . الكامل : (٣٨٤/١) وقد نسبه للعين المنقرى التميمي
(نشر مكتبة المعارف ببيروت) . وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٩) ، وشرح التصريح
على التوضيح ، (١٤٣/٢) ، وموارد البصائر ل (٧٠) ، والضرائر للألوسي ص (١٠٧)
ولم ينسب لغير الأسود في هذه المصادر إلا في الكامل .

(٢) التوضيح لابن هشام بشرح الأزهري : (١٤٣/٢) .

(٣) انظر : الكامل (٣٨٤/١) .

(٤) ديوان الشاعر ص (٢٤) ، المملقات العشر ص (٧٢) ، الكتاب : (٣٣٥/١) .

والكامل : (٣٨٤/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٨) وتسمم البيت :

« كلمع اليدين في حي مكلل »

(٥) الكامل : (٣٨٤/١) .

(٦) من ذلك قول الأخطل :

قال ابن عصفور : وقد حذفت (الهزمة) مع (أم) في الشاذ في قراءة ابن محيصن : « وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » (١) بهزمة واحدة من غير مد .

وكأن الذى سهل حذفها كراهية اجتماع الهزمتين مع قوة الدلالة عليها .
ألا ترى أن « سواء » تدل عليها بما فيها من معنى التسوية .
إذ التسوية لا تكون إلا بين اثنين ، ويدل عليها مجيء « أم » من بعد ذلك (٢) .

وقد قيل في قوله تعالى : « وتلك نعمة تمنها على » (٣) .
أن المراد : أو تلك نعمة قال ابن عبد الحليم فيما نقله عن أبي على المظفر :
(وإذا صح ذلك زالت الضرورة من الشعر) (٤) .
خلاصة القول في حذف همزة الاستفهام : أنه يجوز حذفها في ضرورة الشعر وهذا كثير إذا دل على حذفها دليل أو متى أمن اللبس .
يجوز حذفها مع « أم » لكنه ليس بالأجود في الشعر (٥) ويشذ حذفها مع أم في سعة الكلام .

حذف الفاء من جواب الشرط

عين النحاة المواضع التي يجب اقتران جواب الشرط فيها بالفاء وذلك إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون شرطاً وذلك كالجملية الاسمية

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الغلام من الرباب خيالاً
قال أبو العباس المبرد قال : (أراد أكذبتك عينك - كما قلنا فيما قبله بيت الأسود وبيت لابن أبي ربيعة) .

وليس هذا بالأجود ، ولكنه ابتداءً متيقناً ثم شك فأدخل أم ، كقولك : إنها لإبل ثم تشك فتقول : أم شاء يا قوم . الكامل : (٣٨٤/١) .

(١) سورة يس الآية ١٠ وتسامها : « لا يؤمنون » .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٩) .

(٣) سورة الشعراء الآية ٢٢ وتسامها : « أن عبدت بني إسرائيل » .

(٤) موارد البصائر ل (٧١) .

(٥) لقول المبرد في تخريج بيت الأخطل قد حذفت فيه الهزمة مع أم كما أسلفنا في هامش الصفحة السابقة . وليس هذا بالأجود لكنه ابتداءً متيقناً ثم شك فأدخل أم . الكامل : (٣٨٤/١) .

وكفعل الأمر والجملة الفعلية المنفية فإذا كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً
كالمضارع الذى ليس منفيّاً بما ولا (بلن) ولا مقروناً بخرف التنفيس ولا بقد
وكالماضى المتصرف غير المقرون بقد لم يجب اقترانه بالفاء .

وفى هذا قال ابن مالك :

واقرن بفاحتماً جواباً لو جعل شرطاً لإن أو غيرها لم ينجعل

وعلى هذا فحذف الفاء فى المواضع التى لا يصلح جواب الشرط فيها
أن يكون جواباً لإن أو غيرها يعد من قبيل الضرورة .

وقد أجازوه فى الشعر فى المواضع التى لا يصلح جواباً فيها واختلفوا
حول مجيئه فى النثر قال سيبويه : وسألته (يقصد الخليل بن أحمد) عن قوله :

(إن تأتني أنا كريم) فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر إليه شاعر من
قبل إن : (أنا كريم) يكون كلاماً مبتدأ والفاء وإذا (١) لا يكونان إلا معلقين
بما قبلهما ، فكرهوا أن يكون هذا جواباً : حيث لم يشبه الفاء (٢) .

وفى باب الحذف من الضرائر قال السيرافى فى شرح الكتاب :

ومن ذلك حذف الفاء فى جواب الشرط كقولك : إن تأتني أنا أكرمك .
يريد : فأنا أكرمك قال الشاعر (٣) :

(١) راجع باب الجزاء فى : الكتاب (٤٣٥/١) وقد أنشد سيبويه أبياتاً شواهد على هذا
الموضع لم يسغ لنا ذكرها فى المتن أحدها لحسان بن ثابت وفى نسبته إلى حسان خلاف بين النحاة
فأكثرهم يمزوه إلى عبد الرحمن بن حسان ثابت وشاهد آخر عزاد إلى رجل من بنى أسد مما لم
يطمئنا فى الاستشهاد بهما جرياً على ما نهجناه فى هذا البحث .

(٢) يقصد إذا الفجائية التى تخلف الفاء إذا كان الجواب جملة اسمية فى نحو قوله تعالى :
« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » .
وفى ذلك يقول ابن مالك :

وتخلف الفساء إذا المفاجأة كإن تجهد إذن لنسا مكافأة

ولم يقيد ابن مالك الجملة بكونها اسمية استثناء بفهم ذلك من التمثيل .

(٣) هو عمرو بن خثارم البجل أنشد بيته هذا فى مناصرة بين جرير البجل وخالد بن أرقطة
الكلبي ، وقد تنافرا إلى الأقوع بن حابس ، وكان عالم العرب فى زمانه ليحكم بينهما وذلك قبل
إسلامه . ولقد نسب الرجز إلى جرير فى معظم المراجع ولكنه لم ينسب إلى عمرو فى غير الإنصاف
ص (٣٦٤) ، وشرح ابن عقيل : (٢٩٤/٢) .

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن بصرع أخوك تصرع (١)
وإنما كانت الفاء ههنا ، لأن جواب الشرط متى كان جملة ، أو فعلا
مرفوعاً ، لم يكن بد من الفاء . لأنها إنما أتت بها لئلا يسلط ما قبلها على
ما بعدها .

ألا ترى أنك تقول : إن تقم أقم فتجزم أقم بما تقدم : ولو أدخلت
الفاء عليها بطل جزمها لا تقول : إن تقم فأقم .

فحذف الفاء مع الحاجة إليها لما ذكرنا من ضرورة الشعر .

وقد كان سيبويه يحيز هذا الوجه ، ويحيز أيضاً تقديم الجواب على
تقدير اللفظ ، كأنه قال : تصرع إن بصرع أخوك (٢) .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد يأني أن يقدم الجواب مقدماً . لأنه
قد وقع في موقعه الذي ينبغي له ، والشئ إذا وقع في موضعه لم ينوبه
التقديم (٣) .

هذا ما ذكره السيرافي ويفهم منه أنه يجب اقتران جواب الشرط هنا
بالفاء ولا ترى أن هذا البيت يدخل في سياق هذه المسألة متابعة منا لما أورده
علماء النحو من وجوب جزم جواب الشرط هنا ، فالييت رد في وجوب
جزم جواب الشرط لافي مسألة وجوب اقترانه بالفاء . لأن الفاء يجب
اقترانها بالجواب إذا لم يصلح الجواب شرطاً كما سبق . فجواب الشرط
إما مجزوم أو مقرون بالفاء كما هو مقرر في كتب النحو ، ورفع الجواب
حسن إذا كان فعل الشرط ماضياً . كقول زهير :

(١) الكتاب : (٤٣٦/١) ، وضرائر الشعر للقرآز ص (١٥٦) ، المدة : (٢٥٧/٢)
وقد أخطأ ابن رشيقي فيما نقله من تخريج سيبويه ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٠) ،
وموارد البصائر ل (٧٩) قاله في منافرة كانت بين جرير وخالد بن أرتاة الكلبي يحذرهما من
منية الحكم .

(٢) وقد غير ابن رشيقي هذه الرواية بقوله : قال سيبويه : تقديره : أن بصرع أخوك
فتصرع ، وقد ذكر محيي الدين في تحقيقه للمدة أن الأصول فيها (إنك إن تصرع أخاك تصرع)
وفي هذا فساد للمعنى . المدة : (٢٥٧/٢) .

(٣) موارد البصائر ل (٧٩) .

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم (١)
 وضعيف : إذا كان فعل الشرط مضارعاً (٢) .
 أما اقتران جوب الشرط بالفاء أو عدم اقترانه فمسألة أخرى لأن الفعل
 في شاهد السيراني لا يجب اقترانه بالفاء فلا يكون حذفها منه ضرورة .
 وكلام سيبويه ينبغي أن يفهم على أنه أراد بالجواز فيما سبق . جواز رفع
 المضارع في جواب للشرط .

(أ) حذف نونى التوكيد وإبقاء اللام الداخلة على المضارع (٣) :
 (ب) حذف اللام وإبقاء النون الداخلة على المضارع :
 ومن أمثلة حذف النون الداخلة على المضارع وإبقاء اللام : قول زهير :
 لينجو من ملامتها وكانوا إذا شهدوا الملامة لم يليموا (٤)
 يريد : لينجن فحذف النون الثقيلة وأبقى لام التوكيد .
 وفى حذف هذه النون يقول الأزهري في التصريح : (ويجوز حذف
 نون التوكيد في نحو : لأفعلن في الضرورة) (٥) .

وقد فصل أبو حيان القول في هذه المسألة فيما ذكره عنه ابن عبد الحليم :
 (والمقسم عليه كل جملة حلف على إثباتها أو نفيها والحروف المعلقة في
 الإيجاب : إن واللام ، وفى النفي : ما ولا والجملة الاسمية إن نفيت بما ،
 ولا يجوز حذفها أو أوجبت فباللام أو بيان أو بهما . والفعلية إن صدرت
 بماض منى بما أو موجب قريب من زمن الحال فباللام وقد . أو بعيد

-
- (١) من قصيدته التي مطلعها :
 قف بالدار التي لم يعفها القدم بل وغيرها الأرواح والديم
 (٢) يقول ابن مالك في هذا :
 وبعد ماض رفعك الجزأ حسن ورفع بعد مضارع ومن
 (٣) وهذا الباب قريب من باب حذف نون التوكيد لالتقاء الساكنين ولكنه ليس هو
 وقد أسلفنا القول عنه في صدر هذا الفصل ومثلنا له يقول : الأصبط ابن قريع الشاعر الجاهل
 السابق على الإسلام بنحو خمائة عام والبيت محل الشاهد على حذف نون التوكيد لالتقاء الساكنين هو :
 ولا تهنين الفقير علك أن تركع يوماً والدمر قد رفعه
 راجع : شرح التصريح على التوضيح (٢٠٨/٢) لتقف على تفصيل وبيان لهذا الموضع .
 (٤) ديوان زهير بن أبي سلمى ص (٢١٢) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٧) .
 (٥) راجع : شرح التصريح (باب نونى التوكيد) - (٢٠٣/٢ - ٢٠٨) .

فباللام . وقيل : لا بد من قدمها . أو مستقبل قبلها ويجوز حذفها أو بموجب
فباللام والنون المؤكدة معاً ولا يجوز حذف أحدهما إلا ضرورة (١) .
وأما حذف اللام وإبقاء النون ضرورة فذلك نحو قول عامر بن الطفيل (٢) :
وقيل مسرة أثارن فإنه فرغ وإن أخاهم لم يقصد (٣)
يريد : لأثارن . فحذف اللام وأبقى على الثقيلة .
وقول الصموءل بن عادياً (٤) :
ليت شعري وأشعرن إذا قربوها منشورة ودعيت (٥)
يريد : ولأشعرن . والقول فيه كالقول في سابقه .
وعن المضارع المجرد من اللام التي هي لام الأمر فله حالات أوردها
ابن هشام في التوضيح وشرحها الأزهري في قوله :
وأما المضارع المجرد من لام الأمر فله حالات :
إحداها : أن يكون توكيده بهما (بالتثنية) واجباً . أي لا بد منه
وذلك إذا كان مستقبلاً جواباً لقسم غير مفصول من لامة أي لام الأمر
بفاضل نحو : « والله لأكيدن أصنامكم » (٦) .
ولا يجوز توكيده بهما إذا كان منفيّاً لفظاً أو تقديرًا :
فالأول نحو : « والله لا أقوم » .

-
- (١) موارد البصائر ل (٦٦ - ٦٧) .
(٢) هو عامر بن الفضيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري ابن عم لبيد الصحابي رخص
الإسلام وكاد لنبيه فانتقم الله منه بمرض الطاعون في عنقه فقتله الله في بيت امرأة من بني سلول
وحزن من أجله أربد بن قيس أخو لبيد لأمه وقال في رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً نكراً
فأرسل الله صاعقة أحرقتة وجعله له شمر مختار في المفضليات طه القصيدة : (١٠٦ ، ١٠٧)
وفيه ترجمة له « وفي الخزانة : (٨٠/٣ - ٨٢) شرح وتحقيق عبد السلام هارون .
(٣) أنالى ابن الشجري : (٣٦٩/١ ، ٢٢١/٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور
ص (١٥٧) ، والخزانة : (٧٩/٢) ، وموارد البصائر ل (٦٧) وروايته :
« وإن أخاكم لم يشار . . . »
(٤) شاعر جاهل ترجم له ابن سلام واختار من شعره الأصمعي وابن منظور : (٧٠/٨) ،
(٩٩/١٩) .
(٥) الأسمعيات ص (٨٥) ، وطبقات ابن سلام ص (٢٨٠) ، والصحاح (قوت) «
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٥٧) .
(٦) سورة الأنبياء الآية ٥٧ وتمسأها : « بعد أن تولوا مدبرين » .

والثاني نحو : « تالله تفتنوا تذكر يوسف » (١) .
والحالة الثانية : أن يكون توكيده بهما قريباً من الواجب . وذلك إذا
كان المضارع ، شرطاً لأن المؤكدة بما الزائدة نحو : إما تخافن من الأجوف
فإما تذهبن من السلم فإما ترين من الناقص .

الحالة الثالثة : أن يكون توكيده بهما كثيراً ، وذلك إذا وقع المضارع
بعد أداة طلب (ونهى أو دعاء أو عرض أو تمن أو استفهام) ، كقوله تعالى :
« ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون » (٢) .

الحالة الرابعة : أن يكون توكيده بهما قليلاً . وذلك بعد لا النافية
أو بعد ما الزائدة التي لم تسبق بأن الشرطية من ذلك قوله تعالى : « واتقوا فتنة
لا نصيب للذين ظلموا منكم خاصة » (٣) .

الخامسة : أن يكون التوكيد بهما أقل . وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء
غير إما الشرطية من ذلك قول أبي حيان الفقعسي يصف جبلاً قد عمه الخصب
وحفه النبات :

بحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخاً على كرسيه معماً (٤)
أراد : ما لم يعلم بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً .

وإنما انقسمت هذه الحالات إلى خمس : واجب وأكثر وكثير وقليل
وأقل ، لأن آخره نسبة بما قبله وما قبله نسبة بما قبله وهكذا إلى الأول
وذلك أن التوكيد بإحدى النونين إنما يوثق به لمسيس الحاجة إليه (٥) .

ومن شواهد حذف الفاء من جواب الجزاء قول أبي ذؤيب :
فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يأتها لا يضيرها (٦)

-
- (١) سورة يوسف الآية ٨٥ وتماها : « حتى تكون حرصاً أو تكون من المسالكين » .
 - (٢) سورة إبراهيم الآية ٤٢ وتماها : « إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار » .
 - (٣) سورة الأنفال الآية ٢٥ وتماها : « واعلموا أن الله شديد العقاب » .
 - (٤) شرح التصريح على التوضيح : (٢٠٥/٢) ، والضرائر للألويسي ص (١٠١)
يصف الراجز قمعاً وهو آلة تجعل في فم الوطاب تحلب فيه الإبل .
 - (٥) راجع : شرح الأزهري على توضيح ابن هشام (٢٠٣/٢ - ٢٠٥) .
 - (٦) ديوان الهذليين : (١٥٤/١) وروايته : فليل بدلا من فقلت « وانظر الكتاب »

أراد : فلا يضيرها أى : فهو لا يضيرها .

وقد عده المبرد من باب الحذف للفاء . وهذا وجه من وجهى تخريج سيبويه لهذا البيت . والوجه الآخر أن يكون على نية التقديم والتأخير على نحو : ما سلك فى تخريج رجز البجلي حيث قال : كأنه لا يضيرها من يأتها (١) وهو على كلا التقديرين يعتبر الحذف ضرورة .

وفى هذا الباب اقتصر الألوسى على ذكر شاهدين فقط بعد أن قدم للباب بقوله : (حذف الفاء من جواب الشرط) إذا لم يصلح جواب الشرط لمباشرة الأداة قرن بالفاء ، ولا تسقط هذه الفاء إلا لضرورة .

وذكر الشاهدين ثم قال : والشواهد كثيرة فى هذا الباب (٢) .

وخلاصة ما قاله النحاة ههنا : أن سيبويه أجازها فى ضرورة الشعر وقد صرح ابن هشام فى التوضيح : أنه قد يحذف الفاء فى الضرورة كقوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها .

ومنع المبرد ذلك مطلقاً وزعم أن الرواية : من يفعل الحسنات فالرحمن يشكرها وعن الأخفش : أن ذلك واقع فى النثر الفصيح .
وعن ابن مالك : يجوز فى النثر نادراً (٣) .

ويعقب ابن عبد الحليم على هذا الباب بقوله : ومن هذا الباب قول الشاعر :

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا سيلنى على طول السلامة نادما
أراد : فسيلنى بالفاء لكنه حذف الفاء ضرورة . صرح به ابن هشام فى التوضيح وذلك لأن الجواب إذا كان جملة فعلية وكان فعلها مقترناً بحرف تنفيس وجب الفاء نحو : « من يردنكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم

=سيبويه (٤٣٨/١) « ضرائر الشعر للقرائى ص (١٥٧) ، وضرائر الشعر لابن عصفور

ص (١٦٠) « رسالة الملائكة ص (١٩٨) ، وموارد البصائر ل (٨٠) .

(١) انظر : الكتاب (٤٣٨/١) .

(٢) الضرائر للألوسى ص (٦٤) .

(٣) هذا ما أوجزه صاحب الموارد بتصريف ل (٧٨) .

يحبهم ويحبونه (١) » ونحو : « وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله (٢) »
ونحو : (٣) « وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى » (٤) .

حذف الفصل بين (أن) الخفيفة والفعل المضارع

إذ الفصل واجب إذا باشرت النون الخفيفة الفعل المضارع على أن يكون
الفصل في الإثبات بسين أو سوف أو قد وفي النفي بلا فإذا اضطر شاعر إلى
حذف الفاصل جاز له ذلك نحو قول حاتم طي :

وإني لأختار القرى طاولى الحشا محاذرة من أن يقال لثم (٥)
فرفع المضارع بعد مباشرة أن له وحذف الفاصل وهو يريد : أن قد
يقال . حكى ابن عصفور عن أبي بكر بن الأنباري أن البيت رواه الكسائي
والفراء عن بعض العرب برفع (يقال) واستطرد في ختام الموضع بقول :
ولا يحسن شيء من ذلك في سعة الكلام حتى يفصل بين (أن) والفعل
(بالسين) أو (سوف) أو (قد) في الإيجاب وب (لا) في النفي ، فإن
جاء شيء منه في الكلام حفظ ولم يقس عليه نحو قراءة ابن مجاهد :
« لمن أراد أن يتم الرضاعة (٦) » برفع « يتم » .

ومن النحويين من زعم أن (أن) في جميع ذلك هي الناصبة للفعل إلا أنها

(١) سورة المائدة الآية ٥٤ ونصها : يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف
يأق الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون
لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم .

(٢) التوبة الآية ٢٨ وتمامها : « إن شاء إن الله عليم حكيم » .

(٣) سورة الطلاق الآية : ٦ .

(٤) موارد البصائر ل (٧٩) .

(٥) ديوان حاتم الطائي ص (٨٧) نشر الجزيني بيروت سنة ١٩٦٨ م . ضرائر الشعر

لابن عصفور ص (١٦٤) .

(٦) سورة البقرة الآية ٢٣٣ ونصها : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين
لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها
لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أرادوا فصلا عن تراض
منها وتشاور فلا جناح عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم
ما آتيتكم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير » .

أهملت حملا على (ما) المصدرية ، فلم تعمل لمشابتها لها في أنها تقدر مع ما بعدها بالمصدر (وهى بهذا تخرج على أنها لغة لبعض العرب) (١) .

وما ذكرته قبل — من أنها مخففة من الثقيلة أولى وهو مذهب الفارسي وابن جني ، لأنها هى التى استقر فى كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها (٢) .

وإلى هذا رأى نميل لاتساقه مع القياس . قال تعالى : « علم أن سيكون منكم مرضى » .

حذف (إما) المكررة دون ذكر ما يغنى عنها

وأما هذه لا تحذف من الكلام إلا فى ضرورة الشعر ، وقد عدّها سيبويه وابن عصفور والأعلم من الضرائر . قال ابن عصفور : (ومنه استعمال (إما) غير مكررة من غير أن يأتى معها شئ يؤدى معناها فيستغنى به عن تكرارها » ومن ذلك عند (س) (٣) قول النمر :

سقته الرواعد من صيفه وإن من خريف فلن يعدما (٤)

يريد : إما من صيف ، وإما من خريف ، فحذف (إما) الأولى و (ما) من (إما) الثانية فظهرت النون ، لأن (إما) مركبة من (إن) و (ما) وإنما قلبت النون لأجل الإدغام فلما حذفت (ما) زال موجب قلب النون ميماً وهو الإدغام ، وظهرت . وإن جئت مع (إما) بما يغنى عن تكرارها جاز أن تستعمل غير مكررة فى الكلام والشعر ، فتقول : إما أقعد وإلا فقم ، وقام إما زيد أو عمرو ومن ذلك قول المثقب العبدى (٥) .

(١) انظر : المفصل للزمخشري ص (٣١٤) وهى لغة رفع الفعل بعد (أن) تشبيهاً بما .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٤ - ١٦٥) .

(٣) الصواب عند الشنترى على شرح سيبويه فهذا الذى ذكره هو ما قاله الأعلم شرحاً على سيبويه .

(٤) سيبويه والشنترى : (١٣٥/١) ، الخصائص : (٤٤١/٢) ، ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٢) ، الخزانة : (٤٣٤/٤) ، الضرائر للألوسى ص (١٠٣ ، ١٠٥) .

(٥) اسمه محسن بن تعلبة والمثقب لقب لبنت قاله شاعر بحراني جاهل قديم عاصر عمرو ابن هند ، ترجم له ابن سلام ص (٢٧١) ، والبغدادى : (٤٣١/٤) .

فإمّا أن تكون أخى بحق فأعرف منك غنى أو سمينى
وإلا فاطرحنى واتخذنى عدواً أتفكك وتتقبنى (١)

وفى باب ما يضم فى الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف

قال سيبويه : وأما قول الشاعر (دريد بن الصمة) :
لقد كذبتك نفسك فاكذبها فإن جزعاً وإن إجمال صبر (٢)
فهذا على تقدير (إما) وليس على (إن) الجزاء ، كقولك : إن حقاً
وإن كذباً . فهذا على إما محمول . ألا ترى أنك تدخل الفاء ولو كانت
على إن الجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب . فليس قوله
(فإن جزعاً) . كقوله : (إن حقاً وإن كذباً) .
ولكنه على قوله : « فإما منا بعد وإما فداء (٣) » وإن قلت : (فإن
جزع وإن إجمال صبر) كان جائزاً كأنك قلت : فإما أمرى جزع وإما إجمال
صبر ، لأنك لو صححتها فقلت : (إما) جاز ذلك فيهما . ولا يجوز طرح
(ما) إلا فى الشعر . قال النمر بن تولب :
سقته الرواعد من صيفه وإن من خريف فلن يعلم (٤)
وإنما يريد : وإما من خريف ، ومن أجاز ذلك فى الكلام دخل عليه
أن يقول : (مررت برجل إن صالح وإن طالح) يريد : (إما) وإن أراد
إن الجزاء فهو جائز ، لأنه يضم فى الفعل (٥) .
وعقب الألوسى على كلام سيبويه فى هذه المسألة . وتعقبه قليل لكنه
أطال هنا حيث شرح ما جاء فى نص سيبويه وتوجيهه للبيتين وأبدى اعتراض

-
- (١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٣) ، والخزانة : (٤٢٩/٤) .
(٢) البيت من شواهد سيبويه : (١٣٤/١٩ ، ٤٧١) و (١٥٥/٢) ، والمقتضب :
(٢٨/٣) ، وضرائر الشعر ص (١٥٩) ، والخزانة : (٤٤٢/٤) ، والألوسى ص (١٠٤) .
(٣) سورة محمد الآية : « وبدايتها : « فإذا لقيتم الذين كفروا ف ضرب الرقاب حتى إذا
أختتموهم فشدوا الوثاق » . و : (منا) مفعول مطلق والتقدير : إما تمنون منا وإما تقدون فداء .
(٤) سبق ذكره فى الصفحة السابقة وهو فى الكتاب (١٣٥/١) .
(٥) قارن بين هذا النص وبين ما نسب ابن عصفور إليه عند إيراد البيت تجد أن النسبة
إلى سيبويه غير صحيحة وأن ما ذكره ابن عصفور إنما هو شرح الأعمى للبيت .
انظر : سيبويه والشتى (١٣٥/١) .

المبرد على توحيه البيت الثاني وختم التعقيب برأى الأصمعي ووافقه على ما ذهب إليه . قال : يريد (أى سيبويه) أن (إن) في هذا البيت لقوله :
 * فإن جزعا الخ (١) .

مخدوف منها (ما) وأصل إما عنده إن ما فجعل الحرفان حرفاً واحداً ، وإذا اضطر شاعر حذف (ما) من (إما) واستدل على أنها ليست بإن التي للشرط بأن الفاء دخلت على إن في (فإن جزعا) . فلو كانت للشرط لاحتاجت إلى جواب ، وذلك إن في جواب إن فيما بعدها . وقد يكون ما قبلها مغنياً عن الجواب إذا لم يدخل عليه شيء من حروف العطف كقولك : أكرمك إن جئتني . فإن أدخلت عليها فاء أو ثم بطل أن يكون ما قبلها مغنياً عن الجواب (٢) .

ويعضى الألوسي في تعقبه على نص سيبويه فيقول : وقال في البيت الثاني :
 * وسقته الرواعد

يريد : وإما من خريف فلن يعدم السقي .
 واعترض عليه أبو محمد بن يزيد المبرد فقال : (ما) لا يجوز إلغاؤها من أن إلا في غاية الضرورة . و (إما) يلزمها أن تكون مكررة وإنما جاءت هنا مرة واحدة ولا ينبغي أن تحمل الكلام على الضرورة وأنت تجحد إلى غيرها سبيلا .

(١) وعلى الأعم في شرح هذا البيت استدراك لقوله : (فإن جزعاً وإن إجمال صبر والمعنى إما جزعاً وإما إجمالاً فحذف ما من إما ضرورة ، ولا يجوز أن يكون أن هنا شرطاً . . . يقول معزياً لنفسه عن أخيه عبد الله بن الصمة وكان قد قتل : لقد كذبتك نفسك فيما منتك به من الاستمتاع بحياة أخيك فأكذبها في كل ما تمنيك به بعد ، فيما أن تجزع لفقد أخيك وذلك لا يجدي عليك شيئاً ، وإما أن تجمل الصبر فذلك أجدي عليك) .

ووقع في هذا التفسير غلط من جهتين اتتبه البغدادى لإحداها ولم ينتبه للأخرى :
 إحداها : فأكذبها ، لأن الخطاب لامرأة ، والصواب فأكذبها كما قال .

والثانية : قوله معزياً لنفسه عن أخيه عبد الله . لأن القصيدة لم يذكر فيها أخاه بل هي كلها في رثاء صديقه معاوية بن عمرو الشريد أخى الخنساء الصحابية . وصواب العبارة : معزياً لنفسه عن صديقه . هامش الضرائر للألوسي ص (١٠٤) .

(٢) الضرائر للألوسي ص (١٠٤ - ١٠٥) .

ولكن الوجه في ذلك ما قاله الأصمعي قال : هي إن الجزاء وإنما أراد :
وإن سقته من خريف فلن يعدم الري . ولم يحتج إلى ذكر سقته لقوله :
■ سقته الرواعد من صيف ■

وقد رد هذا الوجه بما يطول ذكره والوجه ما ذكرناه أولاً (١) .
والذي ذكره أولاً هو : ترجيح رأى الأصمعي من أن : إن للجزاء
لا تحذف وأن تقدير الكلام : وإن سقته من خريف فلن يعدم الري ، ولم
يحتج إلى ذكر سقته لقوله :

■ سقته الرواعد من صيف ■

أي : لتقدم الجواب على الشرط من اقتران بحرف عطف . وبهذا يتبين
لنا اتجاهات ثلاثة :

أولها : اتجاه سيبويه لاعتبار أن (إن) هي : (إما) فصلت منها
ما وأن أصلها (إن ما) فحذفت وذهب الإدغام فعادت النون .

الثاني : اتجاه المبرد : أنها شرطية معترضاً بأن (ما) لا يجوز إلحاقها
من (إن) إلا في غاية الضرورة و (إما) يلزمها أن تكون مكررة وإنما جاءت
هنا مرة واحدة ، ولا يجوز حمل الكلام على الضرورة مع وجود سبيل
إلى غيرها .

الثالث : اتجاه الأصمعي ويوافقه فيه الألويسي من أن : (إن) شرطية
فعلى هذا يتجه المبرد والأصمعي اتجاهاً واحداً وهو اتجاه إلى أن (إن)
شرطية . والفرق بينهما أن المبرد اكتفى بالاعتراض على كون أصل :
(إن) (إما) .

وبالرغم من اختيار الألويسي لاتجاه الأصمعي فإننا نجد الأمثلة مؤيدة
لاتجاه سيبويه حيث وردت مكررة في البيت الأول ولم تكرر في البيت الثاني
لضرورة الشعر .

غاية الكلام في هذه المسألة أن عدم تكرار إما جائز في ضرورة الشعر
فقط إذا لم يوجب ما يستغنى به عن تكرارها .

(١) الضرائر للألويسي ص (١٠٦) .

وجائز في الشعر والكلام إذا ذكر ما يستغنى به عن تكرارها و (ما)
تحذف وتبقى (إن) في ضرورة الشعر .

حذف الإضافة

(أ) حذف المضاف بغير أن يسد المضاف إليه مسده :

(ب) حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه :

ومن المضاف المحذوف من غير أن يقام المضاف إليه مقامه نحو قول
عنتر في إحدى الروايتين :

وكالورق الخفاف وذات غرب ترى فيها عن الشرع ازورار (١)

يريد : وكالورق ورق الخفاف ، فحذف المضاف الذي هو (ورق)
وليس المضاف إليه وهو (الخفاف) بدلا من (ورق) وقول امرئ القيس
في إحدى الروايتين :

قعدت له وصحبتى بين ضارج وبين تلاع بثلت فالعريض (٢)
قال ابن عصفور معلقاً على هذا البيت :

يريد : تلاع بثلت ، فحذف المضاف الذي هو (تلاع) لدلالة (تلاع)
المتقدم الذكر عليه . وإنما لم يكن بد من تقدير حذف المضاف . لأنه
لا يمكن إبدال (بثلت) (والعريض) من (تلاع) لأنها أعم منه ألا ترى
أن التلاع بعضهما (٣) ونظير ذلك قول أبي ذؤاد الأيادي :

أكل امرئ تحسبن امرأً ونار توقد بالليل نارا (٤)

(١) ديوان عنتر بن شداد ص (٧٦) بتحقيق عبد المنعم شلبي ط المكتبة التجارية بالقاهرة .
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٥) والمعنى : أراد من سلامي سهام مثل الورق في خفتها
ذات غرب : يعنى قوساً ، وغربها : حدها ، والشرع الأوتار ، والإزورار : الميلان يقول : هي
محنة ففيها ميل عن وترها ، وكلما مالت عنه وبعدت كانت أمضى لسبهما وأنفذ (هامش ابن عصفور)
(٢) ديوان امرئ القيس ص (٧٣) تحقيق أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف سنة ١٩٥٨ م
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٦) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٦) .

(٤) الكتاب : (٣٣/١) أنشده لعدى بن زيد وقال المبرد في الكامل (١٦٩/١) :
(الصحيح أنه لأبي ذؤاد الأيادي) وأورد البيت . وذهب في تحريجه مذهب الأخفش بالمعطف
على العاملين إذ يقول بعد البيت مباشرة : فمعطف على امرئ وعلى المنصوب الأول ، وفي الإنصاف
ص (٣٧٨) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٦) .

أراد : وكل نار والكلام على الحذف هنا كالكلام في البيت السابق ولكن ابن عصفور ينقل تحريجاً مخالفاً للأخفش بعد عرضه لهذا البيت يقول : يريد : وكل نار فحذف (كلا) لدلالة (كل) المتقدم عليه .

وأما الأخفش فيجعل (ناراً) المنخفض معطوفاً على (امرئ) (١) المنخفض و (ناراً) المنصوب معطوفاً على (امرئ) المنصوب . ولا يتكلف إضمار (كل) لأنه يجيز العطف على عاملين .

وإن جاء شيء من هذا النوع في الكلام حفظ ولا يقاس عليه . نحو ما حكاه الفراء عن بعض العرب أنه قال : (أما والله لو تعلمون العلم الكبيرة سنه الدقيق عظمه) ، يريد : لو تعلمون العلم علم الكبيرة سنه . فحذف (علماً) لدلالة (العلم) عليه (٢) .

ويسترسل ابن عصفور في عرض ما حكى من حذف للمضاف بغير إقامة المضاف إليه مقامه في سعة الكلام بعد أن قضى بشذوذه في بداية كلامه عليه قال : ونحو ما حكى الكسائي عن بعض العرب أنه قال :

(أطعمونا لحماً سميناً شاة ذبحوها) ، يريد : أطعمونا لحماً سميناً لحم شاة ذبحوها ، فحذف (اللحم) لدلالة (اللحم) المتقدم عليه (٣) .

ومن هذا النوع عند (س) ما كل سوداء تمريرة بيضاء شحمة فحذف (كل) لدلالة (كل) المتقدم عليه .

والأخفش يجعله من العطف على عاملين كما تقدم .

وتجدر الملاحظة لما حكاه الكسائي عن بعض العرب واعتباره (شاة) مضافاً إليه بتقدير مضاف محذوف هو (اللحم) ولكن (شاة) أوردها في الحكاية منصوباً فكيف يسوغ اعتبار المنصوب مضافاً إليه مجروراً وتصبح (اللحم شاة) . وهو بهذا تكلف تقدير المضاف وتوهم جر المضاف إليه وهو منصوب في الأصل . بل إن القول برأى الأخفش في هذا المثال أمهل

(١) في رأينا أن العطف في هذا البيت يحتاج إلى تصورات ذهنية لا مبرر لها لو قدرنا مضافاً محذوفاً على نحو ما ذهب إليه ابن عصفور .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٦ - ١٦٧) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٧) .

باعتبار العطف بأداة محذوفة والتقدير . وشاة ذبحوها وفي نظرنا العطف هنا أقرب .

ويتشعب من هذا الباب :

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

من غير أن يدل عليه معنى الكلام بل شيء خارجي عنه

وذلك نحو قول أوس بن حجر :

فهل لكم فيها إلى فلأني بصير بما أعيان النظامي حذيما (١)

إنما هو : ابن حذيم . وهو طيب كان في الجاهلية له شهرة .

وقول النابغة الذبياني :

وكل صموت نثلة تبعية ونسج سليم كل قضاء ذائل (٢)

أراد : أبا سليم . يقصد داود عليه السلام - فهو الذي كان يصنع الدروع وفيه قال القرآن : « وعلمناه صنعة لبوس لكم لنحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون (٣) » .

قال ابن عصفور : وسليم : تصغير سليمان صلوات الله عليه تصغير ترخيم وقد أعد القراز هذا البيت من شواهد التغير حيث أورده في فصل مما يجوز له في الاضطراب الإتيان باسم (وهو يريد غيره . ولكن في

(١) ديوانه ص (١١١) بتحقيق : محمد يوسف نجم بيروت سنة ١٩٦٧ م ، الخصائص :

(٢/٤٥٣) ، ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٢١٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٧) ، والخزانة : (٢/٢٣٢) .

(٢) ديوانه ص (٨٨) لسان العرب (قضى) ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٢١٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٦٨) .

(٣) سورة الأنبياء الآية : ٨٠ وفي سورة سبأ دليل آخر من الآيتين : ١٠ - ١١ لقوله تعالى : « ولقد آتينا داود منا فضلا يا جبال أوبي معه والطير وألنا له الحديد . أن اعمل سابغات وقدر في السرد واعملوا صالحا إني بما تعملون بصير » .

ما أتى به بعض الدليل على ما يريد ، وعند ذكره هذا البيت قدم بقوله :
ومما يجوز له تغيير الأسماء كما قال الأول :

• ونسج سليم كل قضاء زائل •

يريد بقوله : سليم (سليمان) وبقوله : (قضاء) أى محكمة ، وهى التى
فرغ من عملها يريد : (درعاً) (١) .

ومن هذا الضرب قول الخطيئة (٢) :

فيه الرماح وفيه كل سبابة بيضاء محكمة من نسج سلام (٣)
والكلام فيه كالكلام فى سابقه .

غير أن القزاز أضاف إضافة فى هذا الشاهد تتفق ونخرجنا للبيت السابق
(بيت النابغة) يقول القزاز : ومثله قول الآخر :

• جدلاء محكمة من نسج سلام •

يريد أيضاً : سليمان وهما يريدان بذكر سليمان أباه • لأنه أول من عمل
الدروع فغير الاسم هذا التغيير وأراد داود فذكر سليمان (٤) .

حذف الموصوف

(أ) وإقامة الصفة مقامه :

(ب) وإبقاء الصفة وهى جملة أو مجرور .

وعن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فإن ابن جنى (٥) وابن عصفور

(١) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر من (٢١٢) .

(٢) هو جرول بن أوس شاعر من مخضرمى الجاهلية والإسلام عرف بالهجاء كان راوية
لزهير ترجمته فى الخزائن : (٤٠٦/٢) بتحقيق هارون .

(٣) ديوان الخطيئة من (٢٢٧) بتحقيق نعمان طه ط الحلبى سنة ١٩٥٨ م واللسان (سلم)
وضرائر الشعر لابن عصفور من (١٦٨) ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر من (٢١٢)
وضرائر الشعر لابن عصفور من (١٦٨) ورواية الديوان :

• جدلاء مبهة من صنع سلام •

(٤) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر من (٢١٢ - ٢١٣) وقد عد بعضهم هذا
الحذف قبيحاً لكثرة .

(٥) راجع : سر صناعة الإعراب لابن جنى (٢٨٥/١) .

برونه ضرورة على خلاف سيبويه فإنه لم يعده ضرورة حيث قال (١) :
وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيت في حال
كذا وكذا . وإنما يريد : ما منهما واحد مات . ومثل ذلك قوله عز وجل :
« وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به » (٢) وقد عقد له ابن عصفور فصلا
بعنوان : () ومنه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في الموضع الذي
يقبح ذلك فيه في سعة الكلام .

وأشد بيتين (٣) الشاهد فيهما إدخال ياء في النداء على الاسم الذي
فيه (ال) وحذف المنادى وهو الموصوف وأقام ما فيه ال (الصفة) مقامه
وعلق بقوله : وإنما قبح ذلك فلم يستعمل إلا في الشعر ، لما يؤدى إليه من
مباشرة ما فيه الألف واللام حرف النداء ، وذلك لا يجوز في الكلام فيما
عدا اسم الله تعالى ، ومثل ذلك قول الآخر :

من أجلك يا آلتي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني (٤)

يريد : يا أيها التي .

ونحو قوله :

وقصرى شنج الأنسا ، نباح من الشعب (٥)

(١) راجع : الكتاب (٣٧٥/١) .

(٢) سورة النساء الآية ١٥٩ وتسامها : « قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيدا » .

(٣) ولم يعزها لقائل ولم أجد لها نسبة فيما بين يدي من مراجع وهما قول الشاعر :

عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلاء عدنانه

يريد : يا أيها الملك ، وقول الراجز :

فيا الفلما للذان ف را اياكا أن تكبان شرا

راجع : ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٤٦) .

انظر الشاهدين في : ضرائر ابن عصفور ص (١٦٩) ، وموارد البصائر ل (٨٥) .

(٤) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٤٦) ، ضرائر الشعر لابن عصفور

ص (١٦٩) ، الخزائن (٣٥٨/١) ، وموارد البصائر ل (٨٥) وهذا البيت من الأبيات

الخصمين التي لم يعرف لها قائل وقد ذكرناه لشيوعه في كتب النحاة وندرة الشواهد التي يحتاج بها
في هذا البحث .

(٥) هذا البيت لأبي ذؤاد الأيادي ذكره ابن عبد الحليم منسوباً إلى أبي ذؤاد في باب حذف

المنعوت وإقامة النعت الاسم مقامه للضرورة ل (٨٤) وقال : إنه يريد : غلب شنج الإنساء والقصرى =

يريد : قصري ثوري شنج الأنساء .

ويعترض ابن عصفور على جواز الحذف في مثل هذا البيت فيعقب قائلاً :
(وإنما لم يجر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في هذا البيت
وأمثاله لأن الصفة التي هي (شنج) غير خاصة بجنس الموصوف المحذوف) .
ألا ترى أن (شنج النساء) يوصف به الفرس والغزال وغيرهما والصفة
إذا كانت غير خاصة بجنس الموصوف لم يجر حذفها وإقامتها مقامه في
الكلام (١) .

وتجدر الإشارة إلى تنبيهات النحاة على عدم جواز حذف المنادى
الموصوف في النثر خلافاً للكوفيين والبغداديين قال أبو حيان : ولا يجمع
بين (ال) والحرف إلا في (الله أو ضرورة) وفي هذا يقول القزاز :

ومما يجوز له : إدخال ياء النداء على الاسم الذي فيه الألف واللام
لازمتان كالذي والتي . وحق كل اسم دعى وفيه ألف ولام أن يحذف ذلك
منه إلا قولهم : يا الله ، فإن الألف واللام لزمتا هذا الاسم حتى صارتا
كأحد حروفه وإنما شبه الذي والتي وما أشبههما بذلك (٢) .

ومن هذا العرض لآراء النحاة حول حذف المنادى الموصوف وإقامة
الصفة مقامه يتضح لنا أن الحذف في هذا الموضع جائز في الشعر قبيح في
سعة الكلام خلافاً لما قرره الكوفيون والبغداديون من إجازتهم ذلك
وحجبتهم فيه القياس والسماع ، أما القياس على الإجماع على جواز يا الله ،
فيجوز بالرجل قياساً عليه ، وأما السماع فعلى ما أنشدوه من شعر لا ضرورة
فيه (٣) لتمكن قائله من الاستغناء عن الألف واللام وعدم الحاجة إلى ارتكاب

= الراحنة وهي الضلع التي تلي الشاكلة « والشنج : تقيض في الجلد والأنسا بالفتح مقصور ،
وهو عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين ثم يمر بالعرقوب حتى يبلغ الحافر فإذا سمت الدابة
انفلقت فخذها بالحميتين عظمتين وجرى النسا بينهما واستبان ، ولذا يقال « فرس شنج النسا
مد حاله لأن ذلك أقوى له وأنشد . قال امرؤ القيس :

سلم الشظا عبل الشوى شنج النسا له حبيبات مشرفات على الفال

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٠) .

(٢) موارد البصائر ل (٨٥) .

(٣) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (١٤٦) .

ضرره ، وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال ، وعن السماع بالشذوذ (١) .

ويتشعب عن هذا الباب :

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وهى جملة أو شبه جملة .

قال النابغة الذبياني :

كأنك من جمال بنى أقيش يقعقع خلف رجله بشن (٢)

يريد : حمل من جمال بنى أقيش وشبه الجملة من الجار والمجرور صفة للموصوف المحذوف وهو (حمل) والنكرات ربما توصف بحروف الجر وذلك نحو قوله تعالى :

« وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم » . على أن الحذف في هذا البيت اقتضتها ضرورة الشعر .

وفى تعليق لابن جنى على هذا الموضع حكم عليه بالقبح وما جاء منه فى هذا البيت فجائز لقوله : (إن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح وهو فى بعض الأماكن أقبح منه فى بعض ، فأما قوله :
* كأنك من جمال بنى أقيش * .

فإنما جاز ذلك فى ضرورة الشعر) (٣) .

ونحو ذلك فى قول تميم بن أبى مقبل :

وما الدهر إلا تارتان فنهما أموت وأخرى ابتغى العيش كدح
يريد : فنهما تارة أموت فيها . فحذف الموصوف والضمير العائد عليه من صفته .

(١) راجع احتجاج البصريين والكوفيين حول هذه المسألة فى « الإنصاف من (٢٠٨ ، ٢٠٩) ، وانظر ما استعرضه ابن عبد الحليم فى موارد البصائر ل (٨٥) .

(٢) ديوان النابغة ص (١٠٨) ، والكتاب : (٣٧٠ / ١) « والكامل : (٢٢٧ / ١) »
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧١) ، وموارد البصائر لفرائد الضرائر ل (٨٣) «
والشن : الجلد اليابس ، وقعقع به : نفر منه الإبل « وأقيش : حى من عكل .

(٣) موارد البصائر ل (٨٣) .

ولقد جوز ابن مالك حذف المنعوت وإقامة الظرف أو الجملة مقامه في الكلام إذا كان المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في (١) وهو بهذا يواكب ما ذهب إليه ابن عصفور لقوله :

وربما جاء ذلك في الكلام مع (من) نحو قولهم : (منا ظعن ومنا أقام) ، يريدون : منا فريق ظعن ومنا فريق أقام ، وإنما حسن حذفه مع من لأنها بمعنى بعض فكأنهم قالوا : (بعضنا ظعن وبعضنا أقام) (٢) .

وهذا الكلام مأخوذ من قول السيرافي في هذه المسألة : حيث قال (٣) : وهذا الحذف يحسن ويكثر مع (من) كقولنا : (منا ظعن ومنا أقام) في الكلام والشعر . قال الله تبارك وتعالى : « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به » . قيل : موته . . كأنه قال : « وإن منهم بعض إلا ليؤمنن به » (٤) .

أما إذا كانت الصفة اسماً فلا تقوم مقام الموصوف دون أن يكون له سابق ذكر . قال أبو حيان :

(والصفة الاسم لا تقوم مقام الموصوف إلا أن يتقدم في الذكر إذ تكون خاصة أو مستعملة استعمال الأسماء بالحفظ عن العرب وما عدا ذلك ضرورة) (٥) وتوضيحاً لعبارة أبي حيان يقول ابن عبد الحلیم تعقيباً على هذه العبارة .

أما الأولى : فكقوله تعالى : « فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً » (٦) أي ضحكاً قليلاً وبكاء كثيراً . فحذف المنعوت وأقام النعت الاسم مقامه لتقدمه

(١) الكتاب ص (٣٧٦) « الكامل : (١٣٣/٢) ط مكتبة المعارف بيروت ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٢) » والخزانة : (٣٠٨/٢) .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٢) .

(٣) في موارد البصائر ل (٨٣) .

(٤) سورة النساء الآية : ١٥٩ وقد سبق ذكرها .

(٥) موارد البصائر ل (٨٣ - ٨٤) ، (جاني) كذا وردت بدون همزة مرتين

ومهموزة مرة .

(٦) سورة التوبة الآية ٨٢ وتساها : « جزاء بما كانوا يكسبون » .

فى الذكر وكقولك : اعطى ماء ولو باردا : أى ولو ماء باردا فحذفت ماء
لدلالة ماء المتقدم عليه .

وأما الثانى : فكقولك : مررت بكاتب : أى برجل كاتب . قال
المبرد قال أبو الحسن : حق النعت أن يأتى بعد المنعوت فلا يقع فى موقعه
حتى يدل عليه فيكون خاصاً له دون غيره . تقول : جانى إنسان طويل .
فإن قلت : جانى طويل لم يجز ، لأن طويلاً أعم من قولك : إنساً ، فلا يدل
عليه ، فإن قلت : جاءنى إنسان متكلم ، ثم قلت بعده : جاءنى متكلم جاز
لأنك تدل به على إنسان . فهذا شرح قوله : أو تكون خاصة .

وأما الثالث : فكأ لأجرع ، والأبطح ، والأطلس . وأما حذفه وإقامة
النعت الاسم مقامه للضرورة ، فكقول أبي دؤاد :

وقصرى شنج الأنسا البيت (١)

وفى عبارة لأبى حيان يحمل ختام هذه المسألة بقوله من الموفور :

وحذف الموصوف وإقامة صفته مقامه — حيث لا يجوز فى الكلام —
وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : صفته : أى المنادى .

الثانى : أن تكون الصفة غير حقيقية إلا فى موضعين : مع (من)
و (فى) ، فيجوز فى الكلام وغيرهما مقيس فى الضرائر وهو أن يكون
المحذوف مرفوعاً وغير مقيس وهو ما ليس بمرفوع .

الثالث : أن يحذف ويقام مقامه ، ولا تكون خاصة ولا مستعملة
استعمال الأسماء ولا تقدمها ما يدل عليها وينقاس فى الضرائر (٢) .

(١) موارد البصائر ل (٨٤) .

(٢) المرجع السابق والصفحة نفسها .

حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه

وقريب من هذا الباب : حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه :
وهذا الباب من الضرائر التي لا يقاس عليها عند البصريين لقبحها ولكنه
عند الكوفيين جائز (١) في السعة ، ومن شواهد سيبويه بيت النابغة الجعدي
قروم تسامى عند باب رقاعه كان يؤخذ المرء الكريم فيقتل (٢)
ومما جاء في شرح الشنتمري لهذا البيت :
الشاهد فيه : حذف (ما) ضرورة من قوله : (كان يؤخذ) والتقدير
كما أنه يؤخذ .

وقد خولف في هذا التقدير ، وجعلت (إن) الناصبة للفعل ونصب
يؤخذ بعدها . واستدل صاحب هذا القول على ذلك بقوله : (فقتلا)
بالنصب ، وجعل الكاف جارة لأنه على تقدير دفاعه كأخذ المرء وقتله .
وكلا القولين منهما خارج ، والآخر منهما أقرب وأسهل ، وفي قول
سيبويه : (ضرورتان) إسقاط (ما) ، والنصب بالفاء في الواجب (٣) .

ومن ذلك قول حسان بن ثابت :
ومن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء (٤)
أراد : ومن يمدحه وينصره ، فحذف الموصول وأبقى الصلة وقد جوز
الكوفيون هذا الحذف في سعة الكلام من ذلك قوله تعالى :
« ومنادون ذلك (٥) » و « لقد تقطع بينكم (٦) » . قال ابن عصفور :
و (ما) و (من) عندهم سواء (يعني الكوفيين) .

(١) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٢ - ١٨٣) ، وموارد البصائر
لفرائد الضرائر ل (٨٤ - ٨٥) ، وهاشم المدة : (٢٧٨/٢) .

(٢) سيبويه والشنتمري : (٤٧٠/١ - ٤٧١) وصف قوماً اجتمعوا عند باب ملك
ومحجب للتخاسم وجعل دفاع من وقف إليه وحجب شديداً عليه كأخذ المرء وقتله .

والقروم : السادة ، وأصل القرم : العجل من الإبل .

ومعنى تسامى : يفخر بعضهم على بعض ويسمو بنفسه وعشيرته .

(٣) سيبويه والشنتمري : (٤٧٠/١ - ٤٧١) .

(٤) موارد البصائر ل (٨٥) .

(٥) سورة الجن الآية ١١ وتسامها : « كنا طرائق قديداً » .

(٦) سورة الأنعام الآية ٩٤ وتسامها : « وغل عنكم ما كنتم ترعون » .

والآيتان وأشباههما عند البصريين على تقدير موصوف محذوف (١) وقد تقدم تبين ذلك (٢).

حذف الضمير

وقد تعددت مواضع حذف الضمير ضرورة - فقد يحذف الضمير الرابط للجملة الخبر ، وقد يحذف وهو الرابط للصلة بالموصول . أو للصفة بالموصوف ، وقد يحذف وهو للشأن أو القصة .

(أ) فن حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً . من باب تهئية

العامل للعمل وقطعه عنه - قول الأسود بن يعفر :

وخالد يحمّد ساداتنا بالحق لا يحمّد بالباطل (٣)

أراد : يحمده ساداتنا فحذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً لما ذكرنا ومثله قول امرئ القيس :

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر (٤)

فرفع (ثوب) وعرى (أجر) من العامل بإرادة : نسيته . وأجره ونظيره قول النمر بن تولب :

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر (٥)

(فأضمّر الهاء على قول من يجعله مفعولاً على السعة ، فكأنه قال :

فيوم نساؤه ويوم نسره ، ومن جعله ظرفاً أراد : فيوم نساء فيه ويوم

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٣) .

(٢) إشارة إلى ما ذكره من حذف الموصوف وإبقاء الصفة وهي جملة أو جار ومجرور وقد سبق عرضنا لهذا الفصل .

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٠) وما يليها .

(٣) المقرب لابن عصفور : (٨٤/١) ، والضرائر له ص (١٧٦) . ومعنى الليب

ص (٦١١) ، وموارد البصائر ل (٨٦) .

(٤) رواية الديوان :

فلما دنوت تسديتها فثوباً نسيت وثوباً أجر

ولا شاهد على هذه الرواية . وانظر ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٩٠) .

(٥) الكتاب : (٨٦/١) ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر ص (٩١) .

نسر فيه (١) .

وفي حذف الضمير في الخبر قال الزمخشري :

(لا بد في الجملة الواقعة خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدأ) (٢) . وقال أبو حيان : والضمير الذي في الخبر لا يجوز حذفه إلا إن ارتفع مبتدأ ، أو انخفض بحرف ولم يؤد إلى تهية وقطع ، وفي الضرورة إن انتصب بفعل أو جار مجراه .

وفي تعليق لابن عبد الحلیم على عبارة أبي حيان قال : يعنى يجوز حذف ذلك الضمير في ضرورة الشعر إذا كان منصوباً ومعنى قوله : إلى تهية وقطع : أى إلى تهية العامل وقطعه عن العمل . كقولك : زيد مررت به ، فإنه لا يجوز أن يحذف به . لأن مررت يصير متهياً للعمل في زيد ثم تقطعه عنه (٣) .

وابن عصفور أيضاً يقصر حذف الضمير في الخبر على ضرورة الشعر فبعد استعراضه لأبيات الشواهد عليه والتي لم يذكر منها سوى بيت أبي الأسود وقد أغفلنا ذكر ما بقي منها لعدم دخوله في إطار منهج البحث . يقول معقياً عليها جميعاً فحذف الرابط في هذه الأبيات وأمثالها يحسن في الشعر ، ولا يحسن في سعة الكلام ، بل إن جاء منه شيء حفظ ولم يقس عليه . . . هذا مذهب المحققين من البصريين (٤) وأما الكوفيون ومن أخذ بمذهبهم

(١) هذا تعليق القزاز على البيت وأنشد نظيراً له بما لم ينسب لأحد هل نحو ما جاء في الكتاب : (٨٦/١) .

ثلاث كلهن قتلت عمداً فأخزى الله رابعة تمود
ثم علق بقوله : فأضر الهاء أيضاً ورفع ، وقد أنكر بعض أهل النظر هذا ولم يجزه في كلام ولا شعر وقال : لا ضرورة في هذا لأن المنسوب بزة المرفوع ، فلو نصب لم ينكسر الشعر .

وقال : كذا ينشده أكثر الناس منصوباً (يعنى سيويه) ونحن لا ندفع ما رواد سيويه على ثقته مع قوله : (سمعناه من العرب مرفوعاً) ، ضراثر القزاز ص (٩١) .

(٢) هذا ما صدر به صاحب موارد البصائر للفصل وأردفه بعبارة أبي حيان . انظر : ل (٨٦) .

(٣) المرجع السابق والموضع نفسه .

(٤) يعنى : أباً على الفارسي والزجاج فهنا من خص هذا الحذف بالشعر .

من البصريين . فإنهم يجيزون حذفه في سعة الكلام بشرط أن يكون مبتدأ
(كلا) أو اسم استفهام . نحو قولك : كل الدراهم قبضت ، وأى رجل
ضربت .

والصحيح : أنه لا فرق بين اسم الاستفهام (وكل) وبين غيرهما من
الاسماء إذا أدى حذف الرابط إلى تهية العامل وقطعه عنه (١) .

والراجع من الرأيين في حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً بالخبر
عنه إذا كان حذفه يؤدي إلى تهية العامل وقطعه عنه هو رأى البصريين من
حسن الحذف في الشعر وقبحه في سعة الكلام وعلى رأى ابن عصفور :
إذا جاء منه شيء « حفظ ولم يقس عليه .

ومنه حذف الضمير الرابط للصلة بالموصول أو للصفة بالموصوف (٢)
ومما جاء في حذف الرابط للصلة بموصول غير (أى) قول عدى بن زيد :

ولم أرى مثل الفتيان في غير الأيام ينسون ما عواقبها (٣)

يريد : ما هو عواقبها .

وفي تعليق له على هذا الموضع قال ابن عصفور :

(فإن كان في الصلة أو في الصفة طول جاز حذفه في الكلام والشعر
نحو قولك : مررت برجل ضارب زيداً . تريد : هو ضارب زيداً ،
ومررت بالذى شاتم عمراً . تريد : هو شاتم عمراً ، لأن الصفة والصلة قد
طالتا بمعمول الخبر) .

انظر : إعراب القرآن للزجاج ص (٤٣٤) .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٧ - ١٧٨) .

(٢) إذا كان الضمير مبتدأ مخبر عنه باسم غير ظرف ولا مجرور ولم يكن في الصلة ولا في
الصفة طول . ومما استشهد به على الحذف ههنا بيت للفرزدق « وآخر لثابت قطنة من قصيدة
وفيها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة ، وكلاهما لا يستقيم الاستشهاد به في نطاق هذا البحث .

راجع هذا الفصل في : ضرائر ابن عصفور ص (١٧٢ - ١٧٤) « وموارد البصائر
ل (٨٦ ، ٨٧) .

(٣) ابن سلام ص (١٤٢) ، والمحتسب في مواضع مختلفة : (٦٤ / ١ ، ٢٣٥ ، ٢٠٠ / ٢)

و ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٣) ، وموارد البصائر ل (٨٦) .

فما جاء من ذلك في الصفة شعر عمر بن أبي ربيعة . . . (١) وشعر الآخر (٢) .

ومما جاء من ذلك في الموصول قول الأعشى :

فأنت الجواد وأنت الذى إذا ما النفوس بلغن الصدورا
جدير بطعنة يوم اللقا وتضرب منه النساء النحورا (٣)

يريد : وأنت الذى هو جدير .

وتعقيباً على ما ذكر من حذف الرابط وفي الصلة أو في الصفة طول
قال ابن عصفور :

وحكى من كلامهم :

« ما أنا بالذى قاتل لك سوءاً (٤) »

أى : بالذى هو قاتل :

فأما قراءة يحيى بن يعمر : « تماماً على الذى أحسن » (٥) .

وقراءة رؤبة : « مثلاً ما بعوضة (٦) » برفع « بعوضة » ، فهما من
قبيل الشاذ الذى لا يقاس عليه لعدم الطول من الصلة . موذى هذا أن حذف
الضمير الرابط (٧) للصلة بالموصول أو للصفة بالموصوف جائز في ضرورة

(١) قلت أجيى عاشقاً . . . بحكم مكلف . . . البيت
يريد : هو بحكم مكلف . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٤) وهو رجز لعمر
ابن أبي ربيعة .

(٢) أقلب في بفسداد عني لا أرى سنا الصبح أوديكاً ببفسداد صائح
يريد : أوديكاً ببفسداد هو صائح . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٤) .
(٣) الكتاب : (٢٧٠/١) ، المقرب : (٩١/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور
ص (١٧٤) .

(٤) انظر : الكتاب (٢٧٠/١) ، وفي المقرب : (٩١/١) والرواية :

* ما أنا بالذى قاتل لك شيئاً *

(٥) سورة الأنعام الآية ١٥٤ : « وتسامها : » وتفصيلاً لكل شيء وهدى ورحمة لمنهم
ببقاء ربهم يؤمنون .

(٦) سورة البقرة الآية ٢٦ : « فما فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق
من ربه وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً يفضل به كثيراً ويهدى به كثيراً
وما يفضل به إلا الفاسقين » .

(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٤) .

الشعر إذا كان فيهما قصر ، وجائز في الكلام والشعر إذا كان في الصلة أو الصفة طول .

ومنه حذف الضمير الرابط للصلة بالموصول إذا كان مجروراً

وقد اقتبس ابن عبد الحليم من الموفور لأبي حيان قوله : وإن كان ضمير الموصول مخفوضاً بالإضافة لم يحذفه ، وقد يجوز في الشعر حذف الاسم والضمير للدليل ولا يقاس عليه . ثم قال : أو مخفوضاً بحرف جر في موضع رفع فلا يجوز حذفه أولاً في موضعه ، وفي الصلة ضمير غيره ولم يحذف أولاً ، ولم يدخل على الموصول حرف من جنس ما دخل على الضمير فلا يحذف إلا حيث سمع أو دخل عليه فلا يجوز إثباته وحذفه إلا أن يتعلقاً بمختلفي المعنى لم يحذفه (١) وتوضيحاً لما اقتبس أردف قائلا :

أقول : أما الذي خفض بحرف جر في موضع رفع فكقولك : جاء الذي ذهب به وأما الذي لم يكن في موضع رفع ولكن في الصلة ضمير غيره فكقولك : الذي أحسن إليه غلامه عمرو ، فلا يجوز حذفه ، لأنك لو حذفته إياه فقلت : الذي أحسن غلامه عمرو لم يحذف ، لأنه لا يعلم هل أردت أن إحسان الغلام واقع لسيدته أو لغيره ، وأما الذي ليس في موضع رفع وليس في الصلة ضمير غيره ، ولم يدخل على الموصول حرف من جنس ما دخل على الضمير فكقول الشاعر :

فقلت لها : لا والذي حج حاتم
تقديره : حج حاتم إليه .

وهذا البيت ضرورة صرح به ابن عصفور (٢) .
وأما الذي دخل على الموصول حرف من جنس ما دخل عليه فنحو قوله :
نصلي للذي صلت قريش ونعبده وإن جمحد العموم (٣)

(١) موارد البصائر ل (٨٦) .

(٢) انظر : ضرائر الشعر ص (١٧٥) وقد نسب فيه إلى العريان بن سهلة نقلا عن النوادر ص (٦٥) ، والخزاعة : (٥٢١/٢) .

(٣) شاهد لا يدخل في إطار هذا البحث .

يريد : للذي صلت له فحذف له . ثم اعلم أن ما ذكرناه في العايد
المخفوض (١) وعن حذف الضمير العايد المخفوض عقد ابن عصفور فصلاً
طال عنوانه : (حذف الضمير الرابط للصلة بالموصول إذا كان مجروراً
بحرف جر ، ولم يدخل على الموصول أو على ما أضيف إليه حرف مثل ذلك
الحرف الذي دخل على الضمير ، أو يكون قد دخل عليه حرف مثله ،
إلا أن العامل في الموصول والضمير ليسا بمعنى واحد) .

وهذا ما أوجزناه فيما وسمنا به هذا الفصل : (حذف الضمير الرابط
إذا كان مجروراً بحرف) .

وقد ساق ابن عصفور بضع أبيات شواهد على هذا الموضع منها ذلك
الذي أشار إليه ابن عبد الحلیم في نصه السابق ثم قال معقباً :

(ألا ترى أن الضمير المحذوف من صلة الذي في البيت الأول مجرور
باللام . . . والموصولات ليست كذلك . . . والصفة في جميع ذلك بمنزلة
الصلة تقول : مررت برجل مررت به ، وإن شئت قلت : مررت برجل
مررت . ، تريد : رجل مررت به وتقول : ضربت رجلاً مروت به .
وسررت برجل مررت به . ولا يجوز أن تحذف الضمير فتقول : ضربت
رجلاً مررت ومررت برجل مررت إلا في ضرورة الشعر) (٢) .

وحاصل ما ذكر في هذا الفصل أن حذف الرابط للصلة أو للصفة إذا
كان مجروراً يجوز حذفه في ضرورة الشعر إذا أمن اللبس .

حذف ضمير الشأن أو القصة

إذا كان اسماً لأن أو إحدى أخواتها

وقد استحسنوه في الشعر واستقبحوه في الكلام أما إذا أدى حذفه إلى
دخول أن وأخواتها على فعل فيستقبح في الشعر والكلام .

(١) موارد البصائر لـ (٨٧) .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٥ - ١٧٦) .

واستشهدوا على حسن الحذف بقول قراد بن عباد :
فلا تشتم المولى وتبلغ إذاته فإن به تشأى الأمور وتراب (١)
يريد : فإنه به تشأى الأمور .

وقول الأعشى :
إن من لام فى بنى بنت حسا ن ألمه وأعصه فى الخطوب (٢)
يريد : انه من لام .

وهذا البيت من شواهد سيبويه على أن (اسم أن ضمير شأن محذوف) .
وزعم الخليل أنه إنما جاز حيث أضمر الهاء فأراد أنه ، ولو لم يرد الهاء
كان محالا ، فلم أن حذف اسم إن فى هذا مخصوص بالضرورة (٣) .

والنحاة يرون فى هذا البيت وأمثاله أن اسم أن ضمير شأن ، والجملة
الشرطية بعدها خبرها ، ولم يجعلوا (من) اسمها ذلك لأنها شرطية لجزمها
الفعلين (رواية الديوان من يلمنى) والشرط له المصدر فى جملته . فلا يعمل
فيه ما قبله . وفى ذلك يقول ابن عصفور :

ولا يجوز أن يكون (من) اسم (إن) لأنها اسم شرط ، وأسماء
الشرط لا يتقدمها عامل إلا الخافض ، بشرط أن يكون معمولاً لفعل
(الشرط) .

ومثل ذلك قول أمية بن أبى الصلت :
ولكن من لا يلق أمراً ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل (٤)

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور وهو فى حاشية أبى تمام : (٢٨٧/١) ورواية
المصدر فيه :

• فلا تحذل المولى وإن كان ظالمسا •

والضرائر للألوسى ص (٧٤) .

(٢) ديوان الأعشى ص (٣٣٥) ط ٢ وروايته :

من يلمنى على بنى ابنه البيت

والكتاب : (٤٣٩/١) ، وضرائر الشعر للقرائى ص (٢٣٠) = وضرائر الشعر

لابن عصفور ص (١٧٨) ، والضرائر للألوسى ص (٧٥) .

(٣) راجع : الكتاب (٤٣٩/١) .

(٤) الكتاب : (٤٣٩/١) ، والإنصاف ص (١١٨) ، وضرائر الشعر أو كتاب

ما يجوز للشاعر ص (٢٣٠) ، المدة : (٢٧٣/٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٩)

ومغنى اللبيب ص (٢٩٢) = والضرائر للألوسى ص (٧٥) .

يريد : ولكنه .

وتعقياً على هذه الشواهد يقول ابن عصفور : فحذف هذا الضمير بحسن في الشعر ويقبح في الكلام ، إلا أن يؤدي حذفه إلى أن تكون (إن) وأخواتها داخلية على فعل ، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام والشعر ، لأنها حروف طالبة للأسماء ، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال .

وإنما قبح حذفه في الكلام وإن لم يؤدي الحذف إلى مبشرة (أن) وأخواتها للأفعال لأنه مفسر بالجملة التي بعده فأشبهت الجملة لذلك وأن كانت في الخبر ، الجملة الواقعة صفة في نحو قولك : رأيت رجلاً يحبه عمرو . وفي أن كل واحدة من الجملتين مفسرة لما قبلها .

والجملة الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها وإبقاؤها . فلذلك أيضاً يقبح حذف ضمير الشأن والقصة ، وإبقاء الجملة المفسرة له وأيضاً يستعمل والحذف مناقض لذلك .

فأما قول عدى بن زيد :

فليتة دفعت الهم غنى ساعة فتبتنا على ما خيلت ناعمي بال
فيحتمل أن يكون المحذوف فيه ضمير الشأن ، فيكون التقدير :

ويكون البيت إذ ذاك من قبيل ما يقبح في الكلام والشعر ، لما يلزم فيه من ولايته ليت للفعل ويحتمل أن يكون المحذوف ضمير المخاطب ، فيكون التقدير : (وليتك دفعت الهم) وحملها على هذا الوجه أولى لأنه لا يلزم فيه من القبح ما يلزم في الوجه الأول ٢ .

وأحسب أن معالجة ابن عصفور للحذف في هذا الموضع فيها ما يغني عن الإيضاح ويكشف عن الإيهام .

العطف على ضمير الرفع المتصل

من غير تأكيد بضمير منفصل أو طول في الكلام يقوم مقام التأكيد (أو حذف الضمير المنفصل المؤكد لضمير الرفع المتصل دون أن يدل عليه دليل) إذ القياس العطف بضمير الرفع المنفصل على ضمير الرفع المتصل

(١) البيت لعدي بن زيد كما في العمدة : (٢٧١/٢) ، والإنصاف ص (١١٨) ، ومغني اللبيب على ما خيلت على كل حال .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٧٩ - ١٨٠) .

ابتغاء تأكيده نحو : أقبلت أنا وعلى وما خالف ذلك في الشعر فهو من الضرائر الشعرية .

قال الزمخشري : (وأما متصل المضمير فلا يتأق أن يعطف ويعطف عليه خلا أنه يشترط في مرفوعه أن يؤكد بالمنفصل . تقول : ذهبت أنت وزيد ، وذهبوا هم وقومك . وخرجنا نحن وبنو تميم . قال عز وجل : « فاذهب أنت وربك (١) » .

وإذا خالف الشاعر وحذف المؤكد كان ذلك من ضرورة الشعر نحو قول المسيب بن علس (٢) :

وأقم أن لو التقينا وأنتم - لكان لكم من الشر مظلم (٣)
قال ابن عصفور : (كان الوجه أن يقال : أن لو التقينا نحن وأنتم إلا أن ضرورة الوزن أوجبت حذف الضمير المؤكد) (٤) .

ويعمل ابن عصفور لقبح العطف على الضمير المتصل من غير تأكيد بضمير منفصل أو طول يقوم مقامه من خلال المناقشة الآتية :

(وإنما قبح العطف على الضمير المتصل من غير تأكيد ولا طول يقوم مقامه لأن الضمير - ضمير الرفع المتصل - جعلته العرب بمنزلة الجزء من الفعل . وكذلك جعلوا إعراب الفعل بعد الضمير في تفعلان وتفعلين وتفعلين . ألا ترى أنه لو لم يكن كالجاء من الفعل لكنت قد حلت به بين الفعل وإعرابه وذلك غير سائغ ، فلما كان كالجاء من الفعل امتنع أن يقال : قمت وزيد وأمثاله ، لأن حرف العطف إذ ذاك يكون كأنه لم يتقدمه معطوف عليه ، وفي ذلك إخراج له عن وضعه) .

(١) مما نقله ابن عبد الحلیم في هذا الفصل عن الزمخشري .

انظر : موارد البصائر ل (٨٩) .

(٢) المسيب شاعر جاهل لم يدرك الإسلام مات نحو ٤٢ قبل الهجرة . لقبه المسيب لأنه كان يرعى الإبل فسيبها لأبيه فقال له أبوه : أحق أسمائك المسيب ، فغلب على اسمه زهير بن علس . ترجم له في طبقات الجاهلية ابن سلام ص (١٣٢) بعد المتلمس وأبو زيد جملة في "الطبعة الثالثة من أصحاب المنتقيات قبل المرقش واختار الضبي من شعر" القصيدة ١١ في المفضليات ط ٥ ص (٦٠) وله فيها ترجمة ، وفي الأصمعيات والخزائن : (٢١٧/٣) ط السلفية سنة ١٣٤٩ هـ .

(٣) الكتاب : (٤٥٥/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨١) ، والخزائن :

(٢٤٤/٤) ط بولاق سنة ١٢٩٩ هـ ، والضرائر للألوسی ص (٢٤١) .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨١) .

فإذا وكد قام التأكيد مقام ذكر المعطوف عليه ، لأنه هو في المعنى .
 ألا ترى أن أنت من قولك : قمت أنت وزيد : هو التاء في المعنى وجعلوا
 الطول في قولك : قمت اليوم وزيد عوضاً عن التأكيد . ولذلك أجازوا
 العطف معه من غير تأكيد . قال الله تعالى : « أفئذا كنا تراباً وآبائنا أئنا
 نخرجون » (١) .

فعطف على المتصل بـ (كان) من غير تأكيد لقيام الطول بخبرها (٢)
 مقامه (٣) . وإجمالاً للحذف في باب الضمائر يمكن إيجازه فيما يلي :

(أ) حذف الضمير الرابط للصلة بالوصول أو للصفة بالموصوف
 جاز في الشعر على قصر ، وفي الكلام على طول .

(ب) حذف الضمير الرابط للحملة الواقعة خبراً بالخبر عنه جاز عند
 البصريين في الشعر فقط ، وفي الشعر والنثر عند الكوفيين بشرط
 كون المبتدأ (كلا) أو اسم استفهام .

(ج) حذف ضمير الشأن إذا كان اسماً لأن وأخواتها . حسن في الشعر
 وقبيح في الكلام .

(د) حذف الضمير المنفصل المؤكد للضمير المتصل المعطوف عليه .
 جاز في الشعر ولا يجوز في الكلام .

واستقبحوا العطف على الضمير المنفصل من غير تأكيد ولا طول يقوم
 مقامه لأن العرب جعلت المتصل المرفوع بمنزلة الجزء من الفصل .

وقد تشعبت الأقوال في هذا المضمار وفصل النحاة القول في حذف
 الضمير وما أوجزنه فهو بمثابة رءوس أقلام في هذا الصدد .

(١) سورة النمل الآية : ٦٧ .

(٢) يعني أن العطف جاز من غير تأكيد بضمير منفصل على الضمير المتصل بـ : كان لقيام
 خبر كان (تراباً) وهو الطول المقصود مقامه .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨١ - ١٨٢) .

حذف الخبر في باب كان

وذلك لدلالة المعنى عليه نحو قول ليبد العامري :

وإذا جوزيت فرصاً فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجمل (١)
كأنه قال : ليس الجمل جازياً .

ومثله قول الشاعر :

أين المقر والإله الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب
أنشده ابن عبد الحلیم في الموارد ثم قال :

قال ابن هشام : وخرج على أن الغالب اسمها (يعنى اسم ليس) والخبر محذوف . قال ابن مالك : وفي الأصل ضمير متصل عايد على الأشرم . أى ليسه الغالب ، كما تقول الصديق كأنه زيد . ثم حذف لاتصاله . والأشرم هو : أبرهة بن الصباح صاحب الفيل قيل له ذلك . لأنه كان مشروم الأنف .

وزعم الكوفيون والبغداديون على خلاف بين النقلة أن ليس في الأخيرين للعطف كأنه قال : يجزى الفتى لا الجمل ، والأشرم المغلوب لا الغالب (٢) .

وفي باب النواسخ من الموفور قال أبو حيان :

(لا يجوز حذف الاسم ولا الخبر ، لا اقتصاراً ولا اختصاراً أو قد يحذف الخبر ضرورة لفهم المعنى) (٣) .

وقال ابن عصفور في شرح الجمل : وقد يجوز حذف خبر ليس في ضرورة الشعر نحو قوله :

لحق عليك للهفة من خائف
يبغى جوارك حين ليس مجبر (٤)

(١) انظر : مواد البصائر ل (٩٢) .

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) راجع : باب حذف (خبر ليس) من الموارد لابن عبد الحلیم ل (٩٢) .

(٤) البيت لخارث بن بدر أنشده ابن عصفور في ضرائر الشعر في حذف الخبر في باب كان لدلالة المعنى عليه وقال نحو قول التيمي :

لحق عليك البيت

يريد : ليس في الدنيا مجير فحذف في الدنيا وهو الخبر لفهم المعنى (١) .

نقص الجملة

ومنه حذف مجزوم لم :

وقد أنشدوا فيه أبياتاً لا يستقيم الاستشهاد بها في هذا البحث فكلها لا يعرف قائلها غير بيت لإبراهيم بن هرمة وهو وإن كان ممن قيل فيهم : إنهم ساقاة الشعراء إلا أنه لا يتدرج في قائمة الشعراء الذين نحتاج بشعرهم ههنا (٢) . ولقد اتفقوا على أنه لا يحذف مجزوم لم إلا في ضرورة شعر . قال ابن عصفور :

وإنما لم يجرز الاكتفاء بـ (لم) وحذف ما تعمل فيه إلا في الشعر ، لأنها عامل ضعيف ، فلم يتصرفوا فيها بحذف حد معمولها في حال السعة . بل إذا كان الحرف الجار وهو أقوى في العمل منه ، لأنه من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال لا يجوز حذف معموله . فالأحرى أن لا يجوز ذلك في الجازم (٣) .

= وأنشد بعده بيتاً آخر لمرو بن الأهم :

فإن قصدوا الحق حق فاقصد وإن جاروا فجر حتى يصيروا

يريد : حتى يصيروا لك تبعاً . وعقب بقوله : وإنما لم يجرز حذفه إلا في ضرورة لأنه عوض عما اخترم منها من الدلالة على الحدث فلزم ذلك .

انظر : ضرائر الشجر لابن عصفور ص (١٨٢) .

(١) المرجع السابق من المصدر نفسه .

(٢) كقول الراجز :

■ فأصبحت من وصلنا كأن لم ■

ضرائر الشجر لابن عصفور ص (١٨٣) ، وقول ابن هرمة :

وعليك عهد الله إن يبابه أهل اليالة إن فعلت وإن لم

يريد : وإن لم تفعل . فحذف جملة الفعل والفاعل واكتفى منها بالجازم وهو (لم) . ضرائر

الشجر لابن عصفور ص (١٨٣) ، والضرائر للألوسي ص (١٠٢) ، وموارد البصائر ل (٩٢)

مثله قول الراجز :

يا رب شيخ من لكيزذى غم في كفه زيف وفي فيه فقم

أجلع لم يشط وقد كان ولم

يريد : وقد كان ولم يجلع . ضرائر الشجر لابن عصفور ص (١٨٣ - ١٨٤) ، والضرائر

للألوسي ص (١٠٢) .

(٣) ضرائر الشجر لابن عصفور ص (١٨٤) .

ويعضى ابن عصفور في مناقشة هذه المسألة مقارناً بين مجزوم (لم)
ومجزوم (لما) يقول : فإن قال قائل - فلم جاز الاكتفاء بلما وحذف معمولها
في سعة الكلام وهي جازمة فقالوا : قاربت المدينة ولما . أى ولما أدخلها
ولم يجز ذلك في (لم) ، فالجواب أن تقول : إن الذى يسوغ ذلك فيها كونها
نفيّاً (قد فعل) . ألا ترى أنك تقول في نفي : قد قام زيد . لما يقيم .
فحملت ذلك على (قد) فكما يقال : لم يأت زيد وكأن قد . أى : وكأن
قد أتى . فيكتفى بقد ، فكذلك أيضاً قالوا : قاربت المدينة ولما . أى :
ولما أدخلها ، فاكشفوا بلما (١) .

وفيما نقله ابن عبد الحليم في هذا المدار قول أبي حيان :
ولا يجوز حذف المجزوم وإبقاء الحرف إلا في لما خاصة ، وفي المفعلى :
ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولم تريد : ولم أدخلها وأما :

احفظ وديعتك البيت
فضرورة (٢) .

ومن ثم يسوغ لنا القول : بأن حذف مجزوم (لم) غير جائز إلا في
ضرورة الشعر وممتنع في سعة الكلام على العكس من مجزوم لما وذلك لما سبق
ذكره من أقوال العلماء .

حذف فعل الشرط والجواب بعد إن

ولم يقل بجواز ذلك سوى ابن عصفور وواكبه في هذا رأى ابن مالك
خلافاً لما اشترطه غيرهما من جواز حذف الشرط والجزاء إذا فهم المعنى .
وما ساقه ابن عصفور من شواهد لا يسعفنا في الاستدلال به في هذا الموضع
الخروجه عن إطار ما نهجنه في هذا البحث إذ وردت جميعاً غير منسوبة لأحد
وأحد لا امرأة من العرب (٣) وبعضها نسب في العمدة إلى نعيم بن أوس وهو
من شواهد سيديويه :

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٤) .

(٢) موارد البصائر ل (٩٢) .

(٣) منه قولها :

قالت بنات الهم يا سلمى وإن كان فقيراً ممدماً قالت وإن

بالخير خيرات وإن شراً فإلا أريد الشر إلا أن تا (١)
 يريد : فأصابتك الشر مكتفياً بالهمزة والفاء وحذف ما بعدهما .
 كما أراد : إلا أن تأتى الخير مكتفياً بالتاء والهمزة وحذف ما بعدهما .
 وقد ذكره المبرد من قبيل التخفيف ووجهه توجيهاً غير مستقيم قال
 فى الكامل : وجاء فى التخفيف أعجب من هذا (٢) حدثنا بعض أصحابنا
 عن الأصمعى وذكره سيبويه فى كتابه ولم يذكر قائله ولكن الأصمعى قال :
 كان أخوان متجاوزان لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى
 يأتى وقت الرعى فيقول أحدهما لصاحبه : ألا تا ، فيقول الآخر : بلى فإلا .
 يريد : ألا تمض ، فيقول الآخر : بلى فانهض ، وحكى سيبويه فى هذا
 الباب :

بالخير خيرات البيت
 يريد : وإن شراً فشر . ولا أريد الشر إلا أن تريد (٣) . قال الشارح :
 قول أبى العباس : إلا أن تريد وهم ، وإنما هو إلا أن تشاء ولو كان كما
 قال أبو العباس : كانت التاء مضمومة (٤) ونظير ذلك ما أنشده ابن عصفور ،
 من رجز لغيلان :

- نادوهم إلا أجموا الاتا .
- قالوا جميعاً كلهم الافا .

يريد : إلا تركبون ، وإلا فاركبوا فحذفت الجملة التى هى : اركبوا
 واكتفى بحرف العطف وهو الفاء ولولا الضرورة لم يجز ذلك وكذلك أيضاً

= تريد : وإن كان فقيراً معدماً فزوجنيه . قال ابن عصفور فى الضرائر ص (١٨٥) ولم يبح
 ذلك فى غير (إن) من أدوات الشرط وسبب ذلك أنها أم أدوات الشرط مجاز فيها من التصرف
 ما لم يجر فى غيرها .

(١) الكتاب : (٢٢/٢) ، والكامل : (٢٤٥/١) ، وضرائر الشعر أو كتاب
 ما يجوز للشاعر ص (٢٣٢) ، والمعدة : (٣١٠/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٥) .

(٢) إشارة إلى ما سمعه الأصمعى عن العرب تقول : درس المنا . يريدون : المنازل .

انظر : الكامل (٢٤٥/١) ، وفى الوساطة ص (٤٥٠ - ٤٥١) شواهد أخرى على
 مثل هذا الحذف .

(٣) الكامل : (٢٤٥/١) .

(٤) استدراك من الشارح على توجيه المبرد وهو استدراك وجيه .

اكتفاؤه بالتاء من (تركبون) وحذف سائر الجملة إنما ساغ للضرورة (١).
وبعد : فإننا قد عرضنا عرضاً موجزاً لأوجه الحذف في الكلام العربي
تبعاً لتصورات العلماء في هذا الموضوع .

وقد وجدنا أنفسنا أمام خضم متلاطم الأمواج ، بعيد الأغوار ، متشابه
الملامح غنياً بالأحجار الكريمة والآلى والصدف ، يصعب على من يريد
اجتيازه تحمل وعناء السفر وبعد الشقة وأن يضرب بالفكر في أعماقه البعيدة .
ولكن العلماء في ذلك قد رسموا الطرق ، ووضحوا معالمها ، ووقفوا
بسمعهم الحثيث ، وجهدهم المتواصل على كثير من الدرر ، وحصلوا على
كثير من الجواهر ، وبينوا أنواعاً من الظواهر والمظاهر يسرت لنا السير .
وأخذت بأيدينا إلى الشاطيء ، وأفدنا منها ما أمكننا عن طريقة الوصول
إلى نتائج .

والبحث في الحذف يأخذ بتلايب القول في جميع وجوهه ، ويقسر
الباحث قسراً على العودة إلى ما كتبه النحاة واللغويون في جميع أبوابه ، لأن
الكلمة العربية تناولها التقنين بالوزن وبيان مكانها المناسب لها في الجملة ،
وعدد حروفها الأصلية أو الزائدة ، وما يحذف منها وما يتصل بها ، وهل
تحذف هي أو العامل فيها ، وما قيمة هذا الحذف ، وما مدى الاستعمال
اللغوي للكلمة ثم إن الكلمة قد تتكون من حروف ميان يتصل بها حروف
معان أو لا يتصل . وما يتصل بها هل هو اسم أو حرف . وكيف تتكون
الجملة ، وماذا يجوز أن يحذف منها أو هل يجوز أن تحذف هي كلية .
وهل الحذف في الكتابة فقط أو النطق والكتابة ، ومتى يحذف غير المنطوق
به من الكلمة .

هذه الأبعاد المختلفة للبحث جعلتنا نحس بالرغبة الوثيقة في متابعة الأساليب
والاستمتاع بما حوته من معان ، وما اشتملت عليه من بناء ثم تضاعفت
المتعة حين وجدنا ثمرة التحصيل للقواعد اللغوية مرتبطة بالتطبيق العملي
لاستعمالات القادرين على تجلية وجوه الفصاحة من الكلام على السنن التي
عبرت عن هذا التراث الخالد من فكر .

(١) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٥) .

إن موضوع الحذف يتغلغل في جميع ما فكر فيه النحويون . ويلمس ما وضعه علماء العروض والقافية ، ويرتبط بالحس المرهف للشاعر حين تهديه قدرته الفنية إلى التعبير في إبداع وصفاء عما تكنه نفسه فيظهر للناس بناء متكاملًا قد يراه الناظرون في القول ضرورة .

فالاتساع في هذا الموضوع لا يجعل البصر كليلاً ولا الحب عليلاً . ولا النظر شاقاً على النفس وإنما هو وسيلة إلى اكتساب المعرفة اللغوية ، ومعايشة الأدباء والشعراء في أزهى عصورهم ، ويمكن بذلك اقتطاف أزهى الزهر وأينع الثمر .

هذا وقد وجدنا أمثلة للبحث في هذا الموضوع . وأكتبها الشواهد بلغت نحو سبعين موضعاً حدث الحذف فيها لحركة أو لحرف أو لكلمة أو لجملة . والحذف في كل مثال منها لم يقف حائلاً أمام فهم المعنى ولم يعق الراغبين في الحصول على المتعة الفنية عن الوصول إلى طلبهم ، فلا ضير في الحذف . إنما يختلف العلماء في تقويم هذا الحذف الذي في أي نوع من الأنواع . هل هو جائز في السعة أو في الضرورة أو قبيح ؟

ونخلص من الجدل في كل مرة إلى أن : الحذف قائم والشعر معبر وللفنان حريته في التعبير وليس كل فن خاضعاً لما يضعه العلماء من قيود ، وإن كل تعبير بجانب الشائع المألوف ليس كثير الدوران على الألسنة .

وبهذا فإن موقفنا أمام مناقشة الفضلاء من العلماء هو اختيار جانب اليسر والسهولة كما أسلفنا ، لأن إثراء اللغة إنما يتحقق بتصريف القول وتنويع التعبير ، والتخلص من الجمود .

غير أن موضوعات نالت عناية أكثر من غيرها وحظيت بجدية المناقشة بصورة لا نجدها في سواها مثل : قصر الممدود ، وترخيم غير المنادى ، وترك صرف المنصرف وغير ذلك . فهذه الموضوعات وأمثالها تشير إلى أن جميع أوجه التعبير فيها بالحذف أو غيره قد كثرت فيها الأمثلة ، وتعددت التعبيرات فاقترضى الاتجاه إلى السعة في التعبير أن يحدونا إلى شكر الباحثين

دون التقييد بتعبير خاص إلا ما اتفق على قبحه في الاستعمال منها . وليس معنى هذا أننا نقف من ذلك موقف المتفرج فإن ورود الأمثلة الكثيرة يقف بإقدامنا على أن الاستعمال العربي كان بجميع ما وردت به الأمثلة ونقصد بالاستعمال العربي هنا الاستعمال الفني الذي يذشأ من رغبة الشاعر في التعبير عن إحساسه وإن خالف المألوف .

* * *

الفصل الثالث التغيير

ويتمثل في :

التقديم والتأخير

الإبدال

- (أ) تقديم الحركة .
- (ب) تقديم الحرف .
- (ج) تقديم بعض الكلام على بعض .
- (د) ما يكثر فيه التقديم والتأخير .
- إبدال الحركة .
- إبدال الحرف من الحرف .
- إبدال الكلمة من الكلمة .
- إبدال الحكم من الحكم .

وهذا الفصل تنوعت أمزجة العلماء واختلفت مذاهبهم في تصنيفه وتبويبه :
فهذا هو القزاز لا نكاد نلمس له منهجاً في تبويبه لهذا الفصل ولا لغيره
وإنما عرض في كتابه حشداً مما يجوز للشاعر في الضرورة وانما عت حدود
الفصول عنده ، فقد بدأ موضوعه بـ (مما يجوز للشاعر) وأنهاه بهذا
القول نفسه .

وبينما يكسره ابن عصفور على قسمين :

أولهما : فصل التقديم والتأخير .

والثاني : فصل الإبدال .

نجد ابن عبد الحلیم قد تشعبت عنده أقسامه حتى بلغت سبعة مناهل هي :
الإبدال ، والتقديم والتأخير ، وتغيير الإعراب ، والتذكير والتأنيث ،
والكلمات الواردة على خلاف القياس ، والجمع بين العوض والمعوض
عنه ، وبعض من معاودة الشاعر إلى الأصل المرفوض .

على حين يركزها الألوסי في قسم واحد هو ضرائر التغيير ، وينوه
في مطلعها بنماذج من الأبواب التي اشتمل عليها هذا القسم فيقول : هذا القسم
فيه أنواع كثيرة ، كتنائث المذكر ، وتذكير المؤنث وصرف الممنوع (١)
ومنع المنصرف (٢) وقطع همزة الوصل وبالعكس ، وفك المدغم وغير ذلك ؛
وضابطه : أن يتغير حكم الكلمة الذي ثبت لها في الكلام المنشور
لأجل الشعر (٣) .

ولقد صادف تقسيم ابن عصفور لهذا الفصل رضا في نفسى وطاب لى
أن أسلك منهجه لوضوحه وشموله ، فلا هو بالمتشعب الممل ولا هو بالموجز

(١) أدرجنه في هذا البحث في فصل الزيادة .

(٢) ورد عندنا في فصل الحذف .

(٣) الضرائر للألوסי ص (١٢٧) ويلاحظ أن بعضاً مما ذكره في قسم التغيير ورد

عندنا وفي هذا البحث في الفصلين السابقين .

المخل . ولا بالمائع المضل ، ومن ثم نبدأ - بعون الله - فصل : (التغيير)
باب التقديم والتأخير .

وهي عنده منحصرة في :

تقديم حركة ، وتقديم حرف ، وتقديم بعض الكلام على بعض .
ونستله بتقديم (الحركة) ، وهو عند ابن عبد الحليم مسمى بمنهل :
تغيير الإعراب . وهو موضع قليل في الاستعمال . قال فيه ابن عصفور :
فأما تقديم الحركة ، لأجل الضرورة فقليل ، والذي جاء من ذلك نقل
حركة الضمير في نحو : (ضربه) إلى الحرف المتحرك قبله في حال
الوقف (١) . ومثل ذلك نقل حركة ضمير المؤنث في (أضربها) وأمثاله
إلى الحرف المتحرك قبله بعد حذف صلته في حال الوقف (٢) .

ومما جاء من ذلك أيضاً نقل الحركة من حرف الإعراب إلى الساكن
قبله فيما يؤدي النقل فيه إلى بناء معدوم ، ولا يحفظ ذلك إلا في قول أوس :
لنا صرخة ثم إسكاته كما طرقت بنفاس بكر (٣)
بضم الكاف . هكذا رواه بعض الرواة فيما زعم سعيد بن المبارك

(١) نحو ما أنشده الجوهري في الصحاح مادة (وقص ١٠٦١) من الرجز :
ما زال شيبان شديداً وهبته حتى أتاه قرنه فوقصه
ضرائر الشعر ص (١٨٧) . يريد : فوقصه فنقل حركة الهاء إلى الصاد .
انظر : اللسان (هبص وقص) - والهبص : النشاط ، ووقصت عنقه : أقصها وقصاً :
أى كسرتها .

(٢) نحو قوله :

فإني قد سمعت بدار قومي أموراً كنت في لخم أخافه
يريد : أخافها ، فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الفاء ، وقد سبق لابن عصفور ذكر
الشاهد في باب حذف الياء والواو الواقعتين صلة لهاء الضمير المتحرك ما قبلها في الوصل إجراء
لها مجرى الوقف .
ضرائر الشعر ص (١٢٥) .

(٣) هو في رسالة الملائكة ص (٢١٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٩) ■
واللسان (نفس) والبيت تشبيه لارتفاع أصوات القوم في حيزب حيناً وخودها وانقطاعها حيناً
آخر كصوت التي تجاهد أمر الولادة .

ابن الدهان في كتابه المسمى بالغرة ، والمشهور في روايته بكر ، بكسر الكاف (١) .

وفي تغيير الإعراب (الحركة) قال أبو حيان :
(قلب الإعراب لا يجوز إلا حيث يفهم المعنى ، فقليل : يجوز في الضرورة ، وقيل : يجوز فيها على التأويل ، ومعنى التأويل : أن يجعل على المعنى فيصح الإعراب عليه ، وقيل : يجوز في الكلام والشعر اتساعاً واتكالا على فهم المعنى) (٢) .

وقال السيرافي : ومن ذلك بيت أنشده سيبويه على وجه الضرورة ويجعله غيره على غير ضرورة ، وهو قول الشماخ (٣) :

أمن دمتين عرج الركب فيهما يحفل الرخامى قد عفا طلاهما
أقامت على ربعيها جارتاً صفاً كمت الأعالي جونتاً مصطلاهما (٤)

قال سيبويه : هذا مثل هند حسنة وجهها ، فهذا قبيح لا يجوز في الكلام وإنما الوجه أن تقول : هند حسنة الوجه ، لم تجعل فيه ضميراً من الأول ، فقلت : حسن وجهها ، فإذا اضطرب الشاعر فلم يرفع ، وجعل فيه ضميراً فقد وضع الإعراب في غير موضعه ، واحتمل له ذلك للضرورة .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٨٩) .

(٢) موارد البصائر ل (١٣٠) .

(٣) هو الشماخ بن ضرار الغطفاني ، اسمه معقل وقيل : الهيثم ، كان يحب امرأة تدعى كلبة تزوجها أخوه فسات الشماخ ولم يكلمه ، هجا عشيرته وأضيافه .

انظر ترجمته في : الطبقة الثالثة عن ابن سلام ص (١١٠) وجمله أبو زيد في الطبقة السادسة من أصحاب المشوابع بعد الخطيئة وذكر السيوطي أنه يكنى أبو سعيد ، المزهر : (٤٢٤/٢) . مات سنة ٥٢٢ هـ .

(٤) الدمنة : آثار الناس وما سودوا ، والترجيع على الشيء : الإقامة عليه يقال : عرج فلان على المنزل إذا حبس مطيته عليه وأقام ، وفيهما بمعنى : عليهما ، والحفل : الزرع إذا تشعب ورقه قبل أن تفلظ سوقه ، والرخامى : شجر ، والضمير في ريعيها للدمنتين ، وصفاً : جمع صفاة وهي صخرة ملساء ، في المثل فاقترح صفاته ، وإضافة (جارتان) إليها للبيان ، فكأنه قال : جارتان من صفا وأراد بهما أثفتين أسندتا إلى جبل . يصف الربيعين بالاندراس ، وأنه لم يبق فيهما إلا الأثافي .

والكيت : حمرة يدخلها سواد ، والجونة السوداء والمصطلى : موضع النار يعني أن تلك الجارتين من صفا سودت أعاليهما ومصطلاهما . الموارد ص (١٣١) .

والبيت تقديره على : جونتاً مصطلاحاً ، بمنزلة حسنتاً وجههما .
فجونتاً بمنزلة : حسنتاً ، ومصطلاحاً بمنزلة وجههما (١) .
وكان الوجه أن تقول : جونتاً المصطلى ، أو المصطلين ولا تجعل
فيه ضميراً (٢) .

تقديم الحرف

وذلك ضرب من أضرب القلب الذى هو وضع أحد أجزاء الكلام
مكان الآخر وفى هذا الباب قال السيرافى فى (شرح الكتاب) :
(اعلم أن الشاعر ربما يضطر حتى يضع الكلام فى غير موضعه الذى
ينبغى أن يوضع فيه ، ويزيله عن قصده الذى لا يحسن فى الكلام غيره
ويعكس الإعراب فيجعل الفاعل مفعولاً ، والمفعول فاعلاً ، وأكثر ذلك
فيما لا يشكلك) (٣) .

وتقديم الحرف على الحرف فى الكلمة نوع من ذلك .
وقد انتقى ابن عصفور طرفاً من الشواهد التى لا تستعمل إلا فى
ضرورة الشعر (٤) .

(١) قال أبو حيان فى مآلة : (حسن وجهه) ثمان عشرة يمتنع اثنتان : الحسن وجهه ،
والحسن وجهه ، والضرورة ثلاث : حسن وجهه بالنصب والجر ، والحسن وجهه بالنصب ،
والباقي فصيح ، وبعضه أقوى ، موارد البصائر ل (١٣١ - ١٣٢) ، وتوضيح ذلك أن
معمولها لا يخلو إما أن يكون مرفقاً باللام ، أو مضافاً إلى مضمير أو غيرها ، فهذه ثلاثة أقسام
وكل واحد منها إما مرفوع أو منصوب أو مجزوم فهذه تسعة أقسام ، والصفة معه ، إما أن يكون
مرفقاً باللام أو لا ، ومن ضرب التسعة فى الاثنين يحصل ثمانية عشر وجهاً .
وبيت الشماخ من الوجه الثانى من أوجه الضرورة ، فإن قوله : (مصطلاحاً) مجرور بإضافة
الصفة إليه .

(٢) موارد البصائر : ل (١٣٢) .

(٣) مواد البصائر : ل (١١٨) .

(٤) منها ما لم يميز لقائل كقول الشاعر :

منها قول الأجدع بن مالك (١) :
وكان أولاهها كعاب مقامر ضربت على شدن فهن شواعى
أراد : شوائع ، فقلب المكان .

وقال فى النهاية :
والقلب فى الكلام كثير ، وإنما ذكرنا منه ما جاء للضرورة ولم
يستعمل فى سعة الكلام (٢) .
والقلب عند أبى حيان : للضرورة جائز باتفاق ، وإنما الخلاف فى
جوازه فى الكلام .
وعنه قال ابن هشام : (ومن فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه فى
الشعر) .

■ حتى استفتانا نساء الحى ضاحية وأصبح المرء عمرو مثبتاً كاعى
يريد : كائناً .

انظر فى : الاقتضاب ص (١٩٦ ، ٢٣٧) ، واللسان (كيج) ، ضرائر الشعر
لابن عصفور ص (١٨٩) ، قال ابن عصفور : والدليل على أن (كاعياً) مقلوب من (كانغ)
أنه قد وجد كانغ مادة مستعملة ، يقال : كانغ فهو كانغ ، ولم يوجد (كماً) مستعملة ولا حفظ
(كانغ) إلا فى هذا البيت ، وقول القطامى (عمير بن شليم ابن أخت الأخطل الشاعر الأموى من
أصحاب المشوابع فى الجهمرة) :

ولا تقضى بواق دينها الطامى

يريد : الواطئ . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٠) ، وقول الآخر (وهو الآخر
الحسانى) ■

■ مروان مروان آخر اليوم اليمى ■

قال ابن عصفور : يريد : اليوم ، يقال : يوم يوم ، أى صعب إلا أنه لما قلب الواو
متطرفة بعد كسرة فانقلبت ياء ، ضرائر الشعر ص (١٩٠) ، وقول الآخر (ذى الخرق
الطهوى) : إسلامى مات نحو سنة ٩٠ هـ اسمه جندل وقيل : خليفة من الشعراء الفرسان ترجم له
الأصمى فى شعراء صدر الإسلام غير أن هذا البيت ينسب لحميد بن ثور :

ولو أنى رमितك من بعيد لمساقتك عن لقاء الحى عاقى

يريد : عائق . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩١) .

(١) من حمدان شاعر فارسى مخضرم أدرك الإسلام وأسلم وعمر حتى بلغ خلافة عمر كا
فى المؤلف والمختلف ص (٤٩) . ضرائر الشعر ص (١٩٠) .

(٢) ضرائر الشعر ص (١٩١) .

وتعقياً على هذه النصوص أنشد صاحب موارد البصائر قول عروة
ابن الورد :

فدبت بنفسه نفسى ومالى وما آلوك إلا ما أطيق (١)
والمعنى : فدبت نفسه بنفسى ومالى .

ومنه قول النمر بن تولب :
فلان المنية من يلقها فسوف تصادفه أينما
وإن أنت حاولت أسبابها فلا تهيبك أن تقدا (٢)
وإنما أراد : فلا تهيبها ، لأن المنية لا نهاب أحداً .
وقال ابن مقبل مثل ذلك (٣) :

ولا تهيبنى المومة أركبها إذا تجلوت الأصداء بالبحر
أراد : ولا أتهيب المومة ، وأخيراً يوافق ابن عبد الحليم على ما ذهب
إليه السيرافى ، قال السيرافى : ولو قال قائل : إن التقديم والتأخير فيما
ذكرناه ليس من الضرورة ، لم يكن عندي بعيداً . إلا أنها أشياء قد فهم
معانيها ، وليست بأبعد من قولهم : أدخلت القلنسوة فى رأسى . والخاتم
فى إصبعى ، كما قال الشاعر :

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائر به باد إلى الشمس أجمع
وإنما يدخل الرأس فى القلنسوة ، والإصبع فى الخاتم ، ورأس الثور
فى الظل (٤) .

(١) ومعنى : وما آلوك : من آلا يألو أى قصر وآلا بمعنى غير ، والمعنى وما آلوك غير
ما أطيق فيكون على شاكلة قولهم : فلان لا يألوكم نصعاً ، وقيل ضمن آلوك : معنى المنع
والإعطاء فعلى إل اثنين ، والمعنى : ما أمنحك إلا ما أطيقه وأقدر عليه . موارد البصائر
ل (١١٨) . والبيت فى ديوان العباس بن مرداس ص (١٢٩) ط . بغداد سنة ١٩٦٨ م وفى
ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٩) .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٩) . معنى اللبيب ص (٦٩٥) وموارد البصائر
ل (١١٨) .

(٣) هو تميم بن أب بن مقبل ، شاعر مخضرم عمر ١٢٠ سنة وقد سبق تربيته ، الصحاح
(هيب) = أمال المرتضى : (٢١٧/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٩) . معنى
اللبيب ص (٦٩٥) ، وموارد البصائر ل (١١٨) .

(٤) موارد البصائر ل (١١٩) .

ولقد تعرض الألوسي في (الضرائر) لتعريف (القلب) وأنواعه واختلاف النحاة والبيانين حوله : فقال في تعريفه :
(هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه) .

وعن أنواعه قال : إنه ضربان :
أحدهما : أن يكون الداعي إلى اعتباره من جهة اللفظ . بأن يتوقف صحة اللفظ عليه ، ويكون المعنى تابعاً . كما إذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكره ، وما هو في موقع الخبر معرفة (١) .

والثاني : أن يكون الداعي إليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه . ويكون اللفظ تابعاً ، نحو : عرست الناقة على الحوض ، والمعنى : عرست الحوض على الناقة ، لأن المعروض عليه ما يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه ، ومن قولهم : أدخلت القلنسوة في الرأس ، والخاتم في الإصبع ونحو ذلك (٢) ، لأن القلنسوة والخاتم ظرف . والرأس والإصبع مطرووف ، لكنه لما كان المناسب هو أن يوثق بالمعروض عند المعروض عليه ، ويتحرك المطرووف نحو الظرف ، وههنا الأمر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار (٣) .

وعن الخلاف بين النحويين والبيانين حول اعتبار القلب من الضرائر وعدم اعتباره بمضى الألوسي فيقول :

(واختلف في القلب هل هو من الضرائر الشعرية أم لا) ؟

فن الأئمة من جعله منها على ما ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد عند الكلام على قول الناظم :

(١) كقول القطامي :

قن قنل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

قن نادى أسيرك إن قومي وقومك لا أرى لهم اجتماعا

فأخبر بالوداع وهو معرفه عن موقف وهو نكرة .

راجع استعمال الاسم في الضرورة استعمالا لا يجوز في سعة الكلام ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٦) ، والخزانة : (٣٩١/١ = ٦٤/٤) ، والألوسي ص (٢٠٩) .

(٢) أورد ابن عبد الحليم في موارد البصائر ل (١١٨ - ١١٩) طرفاً لا بأس به من الشواهد الشعرية على هذه المسألة وقد ذكرنا بعضها منها فيما سبق .

(٣) الضرائر للألوسي ص (٢٠٩ - ٢١٠) .

كأن أوب ذراعها إذا عرقت وقد تلفع بالقور العساquil (١)
قال : المسألة الثانية فيه القلب إذ المعنى : أن السراب صار للأكم مثل
الثام والأصل وقد تلفعت القور بالعساquil ، فقلب كما قال النابغة الجعدي
رضي الله عنه :

حتى لحقنا بهم تعدى فوارسنا كأننا رعن قف يرفع الآلا (٢)
أى : يرفعه الآل .

وقد اختلف في القلب فريقان : النحويون والبيانون .
أما النحويون . فمنهم من خصه بالضرورة . وزعم أنه غني عن التأويل
وهذا فاسد . إذ ما من ضرورة إلا ولها وجه يحاوله المضطر . نص على
ذلك سيبويه (٣) .

ومهم من خصه بالضرورة وشرط التأويل .
ومهم من أجازة في الكلام واحتج بقوله تعالى : « ما إن مفاتيحه
لتنزل بالعصبة أولى القوة » (٤) ، والمفاتيح لا تنهض بالعصبة متناقلة . بل العصبة
هى التى تنهض بها متناقلة . ويقولهم : أدخلت القلنسوة فى رأسى « وعرضت

(١) ذراعها : الضمير فيها عائذ على الناقه ، القور : الجبل الصغير جمع قارة ، العساquil :
اسم لأوائل السراب لا مفرد له ، التلفع : الاشتغال ، فظاهر أن الجبال تطفع بالسراب ،
لا السراب يتلفع بالجبال كما هو فى البيت . والمراد بالسراب : ما يترامى للظمان فى شدة الحر
أنه ماء وليس هو بماء - من هامش الضرائر ص (٢١٠) .

(٢) يهجو النابغة سوار بن أوفى القشيري ، والضمير فى قوله : (بهم) يعود على قوم
ذكرهم قبل هذا البيت . والقف : ما ارتفع من الأرض ، شبه أنفسهم فى كثرة عددهم برعن
قف رفعه الآل فعظم ظله ، رعن القف نادر ينذر منهم .

وأراد : كأننا ظل رعن قف فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، لأنه إنما شبه
أنفسهم بظل الرعن لا بالرعن ، وإنما أراد أن عددهم لكثرتهم قد ملا الفضاء « كما يملؤه ظل
الرعن إذا رفعه الآل ، لأن الجبال فى ذلك الوقت تخيل إلى الناظر أنها تضطرب . ولا حذف فى
البيت على هذا التأويل . هامش الضرائر ص (٢١٠ - ٢١) .

(٣) راجع موقف العلماء من الضرورة فى القسم الأول من هذا البحث .

(٤) سورة القصص الآية ٧٦ وتماها : « إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب
الفرحين » .

وظاهر المعنى « لتنهض المفاتيح تحمل العصبة متناقلة ، وليس هو المراد » أما المراد فهو
المكس كما ذكر ابن هشام .

الحوض على الناقة (١) .

وأما البيانيون . فاختلفوا في كونه مقبولا في الكلام الفصيح : فقبله قوم مطلقاً . ورده قوم مطلقاً . وفصل بعضهم . فقال : إن تضمن اعتباراً لطيفاً قبل وإلا فلا . فن الأول قول رؤبة (٢) . ومن الثاني قوله (٣) :

فديت بنفسه نفسى ومالى وما آلوك إلا ما أطيق (٤)

وفي الباب الثامن من كتاب : (مغنى اللبيب) ذكر ابن هشام في القاعدة العاشرة : أن القلب ليس من الضرورة وهذا ما يفهم من قوله :

من فنون كلامهم القلب ، وأكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضى الله تعالى عنه :

كأن سبيته من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء (٥)

فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة : الخبر والذكورة : الاسم .

(١) وهذا الرأى أقرب إلى الصواب لمجيئه في الذكر الحكيم والكلام الفصيح مما يدل على زوال الضرورة « إذ الضرورة لا تجوز على قول الله سبحانه .

(٢) ومهمه مغبرة أرجساؤه كأن لون أرضه سماؤه أى : كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فمكس التشبيه للمبالغة « والمهمه : المفازة البعيدة أو البلد المقفر والجمع مهمهمه .

وقد وقع العكس في التشبيه لأنه عند الهيجه إنما تتغير السماء من الغبار الصاعد فيصير كالأرض . ولم تذكر الشاهد في صلب البحث جرياً على ما نهجنه .

(٣) هو العباس بن مرداس كما هو في ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٨) .

(٤) ديوان العباس بن مرداس ص (١٢٩) ، وفي اللسان (طيق) « ومغنى اللبيب ص (٦٩٦) والضرائر للألوسى ص (٢١٢) ، وقد نسب البيت في أغلب هذه المصادر لعروة بن الورد .

(٥) قال هذا البيت يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مكة ويهجو أبا سفيان لهجنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل إسلامه ، وأول القصيدة التي منها هذا البيت :

عفت ذات الأصابع فالجواء إلى عذراء منزلها خواء

والسبيته : الخمر المشتراة للشرب « والسبية : الخمر المحمولة من بلد إلى بلد ، وبيت رأس : قرية بالشام اشتهرت بمجودة الخمر « وخبر كأن قوله بعد :

على أنيسابها أو طعم غصن من التفاح هصره اجتناء

انظر : ديوان حسان ص (٣) ، والكتاب : (٢٣/١) ، والكامل : (٧٤/١) ،

وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٦) ، ومغنى اللبيب ص (١٨١) ، والخزانة : (٤٠/٤) « (٦٣) ، والضرائر للألوسى ص (٢١٢) .

وتأوله الفارسي على أن انتصاب : المزاج . على الظرفية المحاذية
والأولى : رفع المزاج ونصب العسل . وقد روى كذلك أيضاً .

فارتفاع ماء بتقدير : وخالطها ماء . ويروى برفعهن (١) على إضمار الشأن .
وأما قول ابن أسد (٢) : إن (كأن) زائدة فخطأ ، لأنها لا تزداد بلفظ
المضارع بقياس ، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا (٣) .

وهكذا اختلف النحاة حول مسألة القلب . أهو مخصوص بالضرورة
أم لا ؟

فذهب بعضهم إلى جواز ذلك في الشعر بلا شرط .

وذهب بعضهم إلى جوازه بشرط التأويل .

وآخرون قالوا : بجوازه في الكلام . واستدلوا بكلام الله وكلام
الفصحاء ، ولا ضرورة في القلب على هذا .

وأجلى أميل إلى هذا الرأي الأخير لاستدلال أصحابه بما ذكرنا ،
ولأن الضرورة لا تجوز على كلام الله ، ومن ثم فالقلب ظاهرة لا تبعد عن
الضرورة وتدخل في إطار الفصح .

لكن : (من خص القلب بالضرورة أول ما أوهم وروده في غير
الشعر بما هو مذكور في محله) (٤) .

تقديم بعض الكلام على بعض

وأوله الفصل بين المتضايفين :

ومنه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الخبر (شبه الجملة) :

وهذا النوع من الفصل من الضرائر الحسنة . ولقد ذهب كثير من
النحويين إلى أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر خاصة ، وعنة ذلك :
أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه ، لأنه واقع موقع تنوينه ،

(١) أي : الثلاثة .

(٢) أبو سعيد الفارسي صاحب الإفصاح عن إعراب أبيات مشكلة الإعراب .

(٣) راجع : معنى اللبيب ص (١٨١) .

(٤) الضرائر للألويسي ص (٢١٣) .

فكما لا يفصل بين أجزاء الجسم . لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة -
الجزء منه (١) .

وعلى هذا المذهب علق الألوسى بقوله : والحق أن مسائل الفصل
سبع ، ثلاث جائزة في السعة :

إحداها : أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله ، والفاصل
إما مفعوله وإما ظرفه (٢) .

الثانية : أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول
والفاصل مفعوله الثاني . . أو ظرفه (٣) .

الثالثة : أن يكون المضاف لا يشبه الفعل . وأن يكون الفاصل قسماً (٤)
أما الأربع الباقية التي تختص بالشعر . فقد ذكرها الألوسى ممثلاً
لها بقوله :

إحداها : الفصل بالأجنبي . ونعني به . معمول غير المضاف فاعلاً
كان الأجنبي . . أو ظرفاً (٥) .

الثانية : الفصل بفاعل المضاف أو مفعوله (٦) .

(١) انظر : الضرائر للألوسى ص (١٤٢) .

(٢) كقول بعضهم : ترك يوماً نفسك وهواها سمي لها في رداها . الضرائر ص (١٤٣) .

(٣) كما في قوله عليه الصلاة والسلام : (هل أنتم تاركون صاحبى) .

(٤) كقولهم : هذا غلام والله زيد . المرجع نفسه .

(٥) الأول كقول الشاعر :

أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فتم ما نجلا
أى : أنجب والداه به إذ نجلاه .

والثاني : كقول أبي حية التميمي :

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودى يقسارب أو يزيل
الضرائر ص (١٤٤) ، أراد : كما خط الكتاب بكف يهودى .

(٦) كقول الشاعر :

ما إن وجدنا الهوى من طب ولا علمنا قهر وجد صب

أضاف : قهر إلى مفعوله وهو : صب ، وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو : وجد ■

والأصل : ما وجدنا للهوى طياً ، ولا علمنا قهر صب وجد ، والصب ■ العاشق ■ الضرائر
ص (١٤٤) .

- الثالثة : الفصل بنعت (١) .
 الرابعة : الفصل بالنداء (٢) .
 وزاد بعضهم خامسة : وهي الفصل بفعل لمعنى (٣) .
 وسادسة : وهي الفصل بالمفعول لأجله كقوله :
 معاود جرأة وقت الهوادي أشم كأنه رجل عبوس (٤)
 أراد : معاود وقت الهوادي جرأة .

والملاحظ أن مسائل الفصل الأربعة اللاتي خصهن الألويسي بالشعر لم يستشهد لها جميعاً بشاهد اشاعر يمكن أن نحتج بشعره في هذا البحث ، فكل الشواهد التي أوردها إما مجهولة القائل وإما أن يكون قائلها ممن لا يندرج داخل إطار البحث ، ومن ثم فقد آثرت عدم إيراد الشواهد في صلب البحث وأوردتها في الهامش تنويراً للقصد وتوضيحاً للمراد من الحكم .

على أن هناك من الشواهد التي يصح لنا الاستشهاد بها لم ترد في ضرائر الألويسي وقد أوردها غيره في بعض من هذه المسائل فقد عرض لها القزاز وابن عصفور في تضاعيف معالجة الضرورة فيها (٥) ، وسنتولى - بإذن الله - تقديمها فيما يلي من صفحات .

(١) كقول معاوية :

نجوت وقد بل المرادى سيفه من أبي شيخ الأباطح طالب
 الضرائر ص (١٤٥) ، أراد : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، والمرادى : عبد الرحمن
 ابن ملجم قاتل على كرم الله وجهه ، والمراد بالأباطح : مكة لأن أبا طالب كان شيخها ومن
 أعيان أشرافها .

(٢) كقول الشاعر :

كأن برذون أبا عصام زيد حمار دق بالجسام
 أي : كأن برذون زيد حمار يا أبا عصام .

(٣) كقوله :

بأى تراه الأرضين حلوا أبي الدبران أم عفوا الكفارا
 أراد : بأى الأرضين تراه .

(٤) البيت من قصيدة لأبي زيد الطائي في صفة الأسد « استشهد به على الفصل بين المتصايفين
 بالمفعول لأجله . الضرائر ص (١٤٦) .

(٥) راجع : ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (٩٨) وما بعدها .
 و ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٣) وما بعدها ، وقد قسمها ابن عبد الحليم هذا التقسيم
 من قبل الألويسي نقلاً عن التوضيح لابن هشام في موارد البصائر ل (١٢٦) وما بعدها .

وحسب الألوسي ما أوجزه في هذا الصدد ، فهو وإن غابت عنه بعض الشواهد التي يناسبنا الاستشهاد بها إلا أنه أوضح المراد وذلّل السبيل للغاية ، فقد لخص مسائل الفصل في سبع : ثلاث جائزة في السعة ، وأربع تختص بالشعر ، وشفعها بثنتين فصارت الأربع ستاً ومسائل الفصل تسعاً بذلك .

ومن أمثلة الفصل بين المتضامين : بالظرف قول عمرو بن قميئة (١) :

لما رأيت سائديما استعبرت لله در - اليوم - من لامها (٢)

يريد : لله در من لامها اليوم .

وفيه قال ابن عصفور : والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة .

ومثله في الحسن الفصل بينهما بالمعطوف على الاسم المضاف مع حرف العطف نحو قول الأعشى :

ولا نقاتل بالعصى ولا نراى بالحجارة

إلا علالة أو بدا هه قارح نهـد الجزارة

يريد : إلا علالة قارح نهـد الجزارة أو بداهته (٣) .

(١) شاعر جاهلي عاصر المهلهل صاحب امرأ القيس إلى بلاد الروم ومات بها ، ترجم له ابن سلام في الطبقة الثامنة ص (١٣٣) « وانظر ترجمته في : الخزائن (٢٤٩/٢) .

(٢) ديوان عمرو بن قميئة ص (١٨٢) بتحقيق حسن كامل الصيرفي ، وفي سيبويه : (٩١/١) « والمقتضب : (٣٧٧/٤) ، وضرائر الشعر للقرّاز ص (٩٩) ، والإنصاف ص (٢٥٠) ، والعمدة ص (٢٦٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٣) ، وفي الخزائن : (٢٤٧/٢) « و (سائديما) اسم جبل كا في الديوان وقيل : يصف امرأة مرت بهذا الجبل فتذكرت بلادها لقربه منها ، (ودعت) للاثمها بالخير تسفياً لفراقها أهلها « ويقال : (ساق دما) لأن هذا الجبل لا يمر عليه يوم إلا ويسفك عليه دم ، فهو بهذا مكون من اسمين جمعاً واحداً « واستعبرت : بكّت لغربتها .

(٣) ديوان الأعشى ص (١٩٥) ط ثانية وفيه تغيير في الترتيب فقد جاء البيت الأول برقم ٥٤ بينما جاء ترتيب الثاني ص (٤٩) « سيبويه : (٩١/٣) « والمقتضب : (٢٩٩/٤) ، والخصائص : (٤٠٧/٢) « وضرائر الشعر للقرّاز ص (١٠٠ - ١٠١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٤) ، والخزائن : (٨٣/١) ومواضع أخرى ، ورواية الديوان فيها خلاف يسير هو : (سابع) بدلا من (قارح) و (لسا نقاتل) بدلا من (ولا نقاتل) « والعلالة : بقية الشيء ، والبداة « المفاجأة ، والجزارة : أطراف الجزور .

وهو من شواهد سيبويه على حذف المضاف مع دلالة ما أضيف
له وعليه علق بقوله :

أراد : إلا علالة قارح ففرق بينهما ببداهة ، وغلط في هذا ، وقيل :
كان يلزمه أن يقول : إلا علالة أو بداهة قارح ، لأن التقدير على قوله :
إلا علالة قارح أو بداهته ، والتقدير عند غيره : إلا علالة قارح أو بداهة
قارح ، ثم حذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، كما تقول : هو أعز وأفضل
من ثم . والتقدير : هو أعز من ثم وأفضل ، فحذف من الأول لدلالة
الثاني عليه .

وهذا النوع من الفصل جائز في السعة على ما حكاه الفراء والكسائي
ولما ذكره ابن عصفور :

(وقد جاء شيء من هذا النوع في الكلام ، حكى الفراء : قطع الله
الغداة يد ورجل من قاله) .

يريد : يد من قاله ورجله . وقال الكسائي : (برئت إليك من مائة
وعشرى النخاسين) ، يريد : من مائة النخاسين وعشريهم (١) .
أما إنكار المبرد للفصل في هذا الموضع (٢) فقد دحض ابن عصفور
ما زعمه وأبطله بقوله :

(وما ذهب إليه المبرد من أن هذا النوع ليس فيه فصل بين المضاف
والمضاف إليه ، بل المضاف إليه الاسم الأول محذوف لدلالة الثاني عليه ،
والأصل في قوله (٣) : بين ذراعى وجبة الأسد ، بين ذراعى الأسد وجبة
الأسد ، فحذف الأسد الأول لدلالة الثاني عليه) .

باطل بدليلين :

أحدهما : أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يقال : بين ذراعين وجبة

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٤ - ١٩٥) .

(٢) على نحو ما هو وارد في المقتضب : (٢٢٨/٤ - ٢٢٩) .

(٣) يعني قول الفرزدق :

يا من رأى عارضاً أسر به بين ذراعى وجبة الأسد

ديوان الفرزدق ص (٢١٥) ، والكتاب : (٩١/١) ، والمقتضب : (٢٢٩/٤) .

وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٤) ، والخزاعة : (٣٦٩/١) .

الأسد فيثبت النون . كما أنهم لما حذفوا المضاف إليه (كل) و (بعض)
و (أى) أثبتوا فيها التنوين ، فلما حذفوا النون من (ذراعى) دل ذلك على
أنه مضاف إلى (الأسد) (١) .

ويتوقف ابن عصفور ههنا ليزيل شبهة قد تنشأ عن دفعه هذا فيقول :
(فإن قال قائل : يلزمكم أيضاً أنتم مثل ذلك في الثاني : ألا ترى أن
(جبهة) على مذهبكم . قد حذف ما كانت مضافة إليه ؟ فالجواب أن
نقول : إنها وإن لم تكن مضافة فهي على صورة المضاف من حيث ولها
(الأسد) مخفوضاً في اللفظ ، وقد حذف منها التنوين ، والشئ إذا أشبه
الشئ في اللفظ ، قد تعامله العرب معاملته ، ألا ترى أنهم قد زادوا (أن)
بعد (ما) غير النافية (٢) . . لما كانت تشبه (ما) النافية في اللفظ)

والآخر : أنه يلزم على مذهب المبرد أن يقول : رأيت بين ذراعى وجهتك
يريد : رأيت بين ذراعيك وجهتك إذ لا مانع يمنع من ذلك على مذهبه .
وأما ما ذكرناه فلا يجوز ذلك ، لأن ضمير الحفص شديد الاتصال
بما يخفصه ، فلم يجز الفصل بينهما لذلك .

فلما لم يسمع من كلامهم مثل : بين ذراعى وجهتك ، دل على صحة
ما ذهب إليه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه
وما ذكرناه من الفصل هو مذهب سيديويه (٣) .

أما الفصل بين المتضايقين بأسماء أخرى غير الظروف والمحرورات :

ففيه خلاف حيث لا يجيز الفصل البصريون بغير الظرف وحرف
الحفص ضرورة الشعر بينما أجازوه الكوفيون (٤) .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٥) .

(٢) في قول المملوط القريني :

ودج الفتى للغير ما إن رأيت على السن خيراً لا يزال يزيد

راجع : الكتاب (٣٠٦/٢) ، والمقرب : (٩٧/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ،

ص (١٩٦ ، ٦١) .

(٣) انظر النص كاملاً في : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٤ - ١٩٦) ، وراجع

الكتاب في هذه المسألة : (٩١/١ - ٩٢ ، ٢٩٦) .

(٤) انظر : الإنصاف ص (٢٤٩) .

وفيه قال ابن عصفور : (وهذا النوع أقل من الأول وأكثر النحويين لا يميز القياس عليه في الشعر ، وبعضهم يميزه) (١) .

ومنه قول عمرو بن كلثوم :

وحلق الماذى والقوانس فداهم دوس الحصاد الدائس (٢)
يريد : دوس الدائس الحصاد .

وقد حملوه على قراءة ابن عامر : قتل أولادهم (٣) شركائهم (٤)
وقد خطأ الزمخشري هذه القراءة وعدّها من الضرورات التي لا تجوز على كلام الله .

قال : (وأما قراءة ابن عامر : « قتل أولادهم شركائهم » برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات - وهو الشعر - لكان سمجاً مردوداً ، كما سمع ورد (زج القلوس أبي مزادة) (٥) ، فكيف به في الكلام المنشور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف « شركائهم » مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ، لأن الأولاد شركائهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة من هذا الارتكاب) (٦) .

وأتم ابن عصفور الفراء بتخطة هذه القراءة ، والواقع أن الذي خطأها هو الزمخشري كما ذكرنا ورد هذه التخطة وعدّها نوعاً من التحامل فقال :

(١) ضرائر الشعر ص (١٩٧) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) فقد عدّها ابن عصفور من قبيل الفصل بين المتضايقين بسائر الأسماء وليست ظروفًا ولا مجرورات - ضرائر الشعر ص (١٩٨) .

(٤) سورة الأنعام الآية ١٣٧ وتمسّاهما : « ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون » .

(٥) وصدّره : فزججتها بمزجة ، وهو من شواهد سيبويه غير منسوب لأحد .

انظر : الخصائص لابن جني (٤٠٦/٢) ، ومعاني القرآن : (٣٥٧/١) « وضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٦) ، وحول البيت خلاف في روايته وتخرجه .

(٦) الكشف للزمخشري : (٥٣٠/١) .

(وزعم الفراء أن هذه القراءة خطأ عند النحويين ، وادعى أن الذي دعا ابن عامر إلى ذلك أن مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة في « شركائهم » . فقدر لذلك أن الشركاء هم المصلون لهم . الداعون إلى قتل أولادهم ، فأضاف القتل إليهم . كما يضاف المصدر إلى فاعله . ونصب أولادهم ، لأنهم المفعولون ، ولو أضاف المصدر إلى المفعولين فقال : (قتل أولادهم) للزمه أن يرفع الشركاء فيكون مخالفاً للمصحف ، فكان اتباع المصحف أثر عنده (١) .

ويعقب ابن عصفور على هذا الرأي بقوله :

(وهذا عندي تحامل عليه ، ولا ينكر مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف ولا مجرور في الكلام . وإن لم ينقبس ذلك . فقد حكى أبو عبيدة عن أبي سعيد ، وهو أعرابي لقيه أبو الدقيش (٢) أنه سمعه يقول : (إن الشاة تسمع صوت - قد علم الله - ربها . فتقبل إليه وتثغو (٣)) .

يريد : صوت ربها قد علم الله ، فقدم الجملة وفصل بها بين المضاف والمضاف إليه ، وقراءة ابن عامر أسهل من هذا (٤) .

وفي دفع ابن عصفور لزعم الفراء أو الأخفش تأكيد للذهبه إلى جواز الفصل بين المتضايقين بغير الظرف والمجرور في سعة الكلام على نحو ما هو وارد في نصه المذكور . وقد عقد ابن مالك فصلاً في التسهيل جاء فيه :

(١) والذي جاء في معاني القرآن : (٣٥٧/١) في بعض مصاحف أهل الشام (شركائهم) بالياء . فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ (زين) وتكون لشركائهم الأولاد لأنهم منهم في النسب والميراث . . . وليس قول من قال : إنما أرادوا مثل قول الشاعر :
فرجبتها متكبساً زج القلوس أب مزادة
بشيء . وهذا عما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية .

وهذا مجرد رد لتوجيه القراءة على أنه فصل بين المتضايقين بالمفعول لا رد لها في حد ذاتها .
(٢) هو واحد من فصحاء العرب اسمه أبو الدقيش القتاني الغنوي وله ذكر في الفهرست ص (٢٧٦) .

(٣) وما جاء في الإنصاف ص (٢٥٠) حكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول :
إن الشاة لتجتر فتسمع صوت - والله - ربها .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (١٩٨ - ١٩٩) .

يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلقا به وإلا فيضعف ومثله في الضعف : بمفعول به متعلق بغير المضاف وبفاعل مطلقاً ، وبنداء ونعت ، وفعل ملغى . وإن كان المضاف مصدراً جاز أن يضاف نظماً ونثراً إلى فاعله . مفصولاً بمفعوله . وربما فصل في اختيار اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر أو جار ومجرور (١) .

وأقبح من الفصل بين المتضايقين :

الفصل بين الجار والمجرور

وهو جائز في الشعر وليس بجائز في سعة الكلام . قال القزاز (٢) :
(ومما يجوز له الفرق بين الجار والمجرور في الشعر وليس ذلك بجائز في الكلام) .

لا تقول : (هذا غلام - اليوم - زيد) ، ويجوز في الشعر كما قال الشاعر (٣) :

رب ابن عم لسليمي مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

فأضاف طباخ إلى الزاد ، وفرق بينهما (بساعات الكرى) .

وذكر ابن عصفور : أن الفصل بين حرف الجر والمجرور هو أقبح من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وعقب على أبيات أنشدتها بقوله :
وحكى الكسائي :

• أخذته بأرى ألف درهم •

(١) تهليل الفوائد ص (١٦٠ - ١٦١) .

(٢) ضرائر الشعر للقزاز ص (٩٨) .

(٣) هو الشماخ بن ضرار كما في الكامل : (١١٦/١) وقد ذكره في معرض شرحه لكلمة (اشملت) بمعنى أسرعت فقال : وقوله : اشملت إنما هو ثارت فأسرعت قال الشماخ :

رب ابن عم لسليمي مشمعل أروع في السفر وفي الحى غزل

طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

وفي الخزانة : (١٧٢/٢) ، والمعنى إذا كسل أصحابه عن طيخ الزاد آخر الليل كفاهم ذلك وشمر في خدمتهم ، وفي الجمهرة (٤٠٣/٣) :

في السفر وشواصن وفي الحى رقل خباز ساعات الكرى زاد الكسل

يريد : بألف درهم أرى . فقدم (أرى) - وفصل بين الباء ومخوضها
في سعة الكلام . وهذا من الدور بحيث لا يلتفت إليه (١) .

وفي التسهيل : (وقد يفصل في الضرورة بين حرف جر ومجرور
بظرف أو جار ومجرور ، ونادر في النثر الفصل بالقسم بين حرف الجر
والمجرور ، والمضاف والمضاف إليه) (٢) .
ومنه :

الفصل بين الحروف التي لا يليها إلا الفعل في سعة الكلام وبين الفعل :

من هذه الحروف : (قد) و (سوف) و (قلما) و (لم) (٣) .

وجميعها لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل في فسحة إلا أن يضطر شاعر
نحو قول المرام القمعي :

حددت وأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم (٤)

يريد : وقلما يدوم وصال على طول الصدود ، ففصل بين (قلما) والفعل
بالاسم المرفوع (وصال) وبالمجرور (على طول الصدود) ، وقد أنشده

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٠ - ٢٠١) .

(٢) تمهيل الفوائد وتكامل المقاصد لابن مالك بتحقيق محمد كامل بركات سنة ١٣٨٨ هـ -
١٩٦٨ م ص (١٥٩) .

(٣) نحو قول الشاعر :

فقد - والشك - بين ل عشاء يوشك فراقيم صرد يصيح
يريد : فقد بين ل يوشك فراقيم صرد يصيح ، والشك عناه ، قال ابن عصفور : ففصل
بين قد والفعل وذلك قبيح جداً . ضرائر الشعر ص (٢٠١) . ونحو قول إبراهيم بن الأسود النخعي :

عليك سلام بعد - سوف - سلامها تمر سنون بعد لها وشهور
يريد : بعد سلامها سوف تمر سنون وشهور . ضرائر الشعر ص (٢٠٢) . ونحو قول
ذو الرمة :

فأضحت مفسانيها قفاراً رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش - توهل

يريد : كأن لم توهل ، فقدم الظرف والجار والمجرور وفصل بها بين (لم) ومجرومها وهو
(توهل) . ضرائر الشعر ص (٢٠٣) ، وموارد البصائر ل (١٢٨ - ١٢٩) ، والضرائر
للألويسي ص (٢٢٩) . قال ابن عصفور : وجميع ذلك لا يجوز الفصل بينه وبين الفعل في
سعة الكلام .

(٤) سيبويه والشنتمري : (١٢/١) ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر
ص (٢٠٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٢) ، والخزانة : (٢٨٧/٤) ،
والأغاني : (٣١٥/١٠) ، والضرائر للألويسي ص (٢٤٨) .

سيبويه وجعله مما يستقبح لوضع الكلام فيه في غير موضعه فقال :
ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه
نقص (١) . وقد ذهب هذا المذهب القزاز (٢) . وابن عصفور من بعده .
وعلق الشنمري على بيت الشاهد بقوله : وأنشد في الباب للمرار الفقعسي :
البيت

أراد : قلما يدوم وصال فقدم وأخر مضطر لإقامة الوزن .
والوصال على هذا فاعل مقدم ، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلا أن يبتدأ
به ، وهو من وضع الشيء في غير موضعه ، ونظيره قول الزباء :

« ما للجمال مشياً وثيداً »

أى : وثيداً مشياً ، فقدمت وأخرت ضرورة .

وفيه تقدير آخر ، هو أن يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر . فكأنه
قال : وقلما يدوم وصال يدوم ، وهذا أسهل في الضرورة . والأول أصح
معنى . وإن كان أبعد في اللفظ ، لأن (قلما) موضوعاً للفعل خاصة بمنزلة
ربما فلا يليها الاسم ألبتة .

وقد يتجه أن تقدّر (ما) في (قلما) زائدة مؤكدة فيرفع الوصال بقل
وهو ضعيف ، لأن (ما) إنما تزداد في (قل) و (رب) لتليهما الأفعال
وتصيرها من الحروف المحترمة لها .

وأجرى (أطولت) على الأصل ضرورة ، شبه بما استعمل في الكلام
على أصله نحو : استحوذوا عيلى المرأة وأخيلت السماء .

يقول : (إن العاشق الوصول إذا أديم هجرانه يثس فطلبت بالقطيعة) (٣) ؛
وقد نص ابن مالك على عدم جواز الفصل بين (لم) وبين الفعل إلا ضرورة
قال في التسهيل :

(وقد يل (لم) معمول مجزومها اضطراراً) (٤) .

(١) الكتاب : (١٢/١) وقد عزا سيبويه البيت إلى عمر بن أبي ربيعة ، وقد ذكرناه
لكثرة أقوال النحاة فيه .

(٢) انظر : ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر من (٢٠٣) ، وضرائر الشعر
لابن عصفور من (٢٠١ - ٢٠٣) .

(٣) حاشية الكتاب : (١٢/١ - ١٣) .

(٤) تسهيل الفوائد من (٢٣٤) ، وموارد البصائر ل (١٢٨) .

الفصل بين الأعداد والتميز المنتصب بها

وهو باب أجازته النحاة في ضرورة الشعر ومنعوه في سعة الكلام ومن شواهدهم على ذلك ما أنشده سيبويه في (باب كم) للعباس بن مرداس السلمي :

على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كيلاً (١)

يريد : ثلاثون حولاً كيلاً للهجر ، فقدم المحرور (للهجر) وفصل به بين العدد (ثلاثون) وبين تميزه (حولاً كيلاً) .

وقد استشهد به سيبويه على إجازة الفصل بين (ثلاثون) وتميزها في ضرورة الشعر وتشبيهاً للثلاثين بكم .

وفى شرحه قال الأعمى : (الشاهد في فصله بين الثلاثين والحول بالمحرور ضرورة) .

ونحو قول سميم عبد بنى الحسحاس (٢) :

وأشهد عند الله أنى رأيتهما وعشرين - منها - أصبغاً من وراثيا

يريد : وعشرين إصبغاً منها ، والقول فيه كالقول في سابقه .

وأورد ابن عبد الحلیم بيتاً (٣) لأنس بن زعيم من قصيدة قالها لعبيد ابن زياد وفيه شاهد على الفصل بين كم وتميزها بالمحرور في ضرورة الشعر .

(١) سيبويه والشنترى : (٢٩٢/١) وفى المقتضب : (٥٥/٣) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٣) ، وموارد البصائر ل (١٣٠) ، والضرائر للأوسى ص (٢٢٣) ، وفى الموارد كليل بمعنى كامل قال صاحب العين : وهو ضرورة وقال أبو الهجاء وقد حكى في فعله : كل وكل فإن ثبت كل فكلى غير ضرورة لأن الغالب على اسم الفاعل من فعل : فعيل ، وبعده :

يذكرنيك حنين المعجول ونوح الحمامة تدعو هديلاً

فهو لم ينس عهداً على بعده فكلاً حنت المعجول (فاقدة الوله من الإبل) أو ناحت حمامة تذكرها .

(٢) شاعر مخضرم قتل في خلافة عثمان بن عفان جعله ابن سلام في الطبقة التاسعة ص (١٥٦) ، وانظر ترجمته في : الخزائن (٢/٢) بتحقيق عبد السلام هارون والبيت من يائية له في ديوانه ص (٢١) . دار الكتب المصرية سنة ١٩٩٠ م ، وفى الشعراء السود للدكتور عبده بدوى ص (٧٥) وقد ترجم لسميم ترجمة وافية .

انظر : ص (٧٢ - ٨٢) .

(٣) قوله :

كم يحود مقرف نال المنى وكريم بخله قد وضعه

وفيه : (كم) خبرية « و (مقرف) مميزة ، والشاهد : الفصل بينهما بالمحرور وأراد بالمقرف : الذى ليس له أصل من جهة الأب ، وهو من شواهد سيبويه : (٢٩٦/١) .

ويعمل ابن عصفور لاستقباح الفصل بين الأعداد وتمييزها على حين أنهم سوغوا الفصل بين كم وتمييزها بالظرف والمحجور في فصيح الكلام فيقول :
(وإنما قبح الفصل بين هذه الأعداد وتمييزاتها لضعف عملها فيها من حيث كانت محمولة في العمل على الصفة المشبهة ، والصفة المشبهة محمولة في عملها على اسم الفاعل ، واسم الفاعل محمول في عمله على الفعل) .

فإن قال قائل : فلم جاز الفصل بين كم وتمييزها بالظرف والمحجور في فصيح الكلام ، فقيل : كم في الدار رجلا ، وكم اليوم عندك رجلا مع أن ضعفها في العمل وضعف أسماء العدد على حد سواء ؟ .

فالجواب : أن العرب لما منعها التصرف الجائز في أسماء العدد ، بأن ألزمتها صدر الكلام ، فلم يجوز لذلك فيها أن تكون فاعلة ولا مفعولا لم يسم فاعله ، ولا إسما لـ (إن) وأخواتها ولا خبراً لها ، ولا اسماً لـ (ما) ولا خبراً لها ، ولا إسماً لـ (كان) وأخواتها ، وذلك كله جائز في أسماء العدد ، جعلوا التصرف فيها بالفصل بينها ، وبين تمييزها بالظرف والمحجور عوضاً مما منعه من التصرف (١) .

ومن هذا القبيل :

الفصل بين النعت والمنعوت

فلا يجوز الفصل بينهما بما ليس معمولاً لواحد منهما قال أبو حيان : لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي إلا إن كان جملة اعتراض ، ولا يفصل بغير ذلك إلا في ضرورة .
وذلك مثل قول عروة بن الورد (١) :

وفي المقتضب : (٦١/٣) ، والإنصاف ص (١٩١) ، وضرائر الشعر - ص (١٣) ، (١٩٢) « وموارد البصائر ل (١٢٩) ، ويروى في بعض المصادر لأبي الأسود الدؤلي كما ينسب لعبد الله بن كرز - ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٤) .

(١) شاعر جاهل لقب (بمرودة الصماليك) لعطفه عليهم وبرد بهم ، ولقب أيضاً بـ (مانع الضم) ، مات مقتولاً ، له شعر وترجمة في الأسميات جعله أبو زيد في الطبقة الثالثة من أصحاب المنتقيات بعد المتلمس وقبل المهلهل ، قيل : إنه قتل في إحدى غاراته سنة ٦٦ تقريباً .

أقول لقوم في الكنيف تروحوا عشية بتنا عندما وان رزح (١)
يريد : أقول لقوم روح في الكنيف تروحوا عشية بتنا عندما وان .
قال ابن عصفور :
فإن كان الفصل بينهما بمعمول أحدهما جاز في الكلام والشعر نحو
قوله تعالى : « ذلك حشر علينا يسير » (٢)
التقدير : ذلك حشر يسير علينا ، ففصل بين « حشر » وصفته « علينا »
لأنه معمول للصفة (٣) .

الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

وذلك نحو قول لبيد :
فصلقنا في مراد صلقة وصداء ألحقهم بالثلث (٤)
أراد : فصلقنا في مراد وصداء صلقة . ففصل بين المعطوف (صداء)
والمعطوف عليه (مراد) بالمصدر (صلقة) .
ومن هذا القبيل :

الفصل بين الحرف العاطف والمعطوف بالظرف أو المحرور

يقول ابن مالك :
(وقد يفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلا بظرف أو جار
ومحرور ، ولا يخص بالشعر (٥) ، خلافاً لأبي علي) ، وذلك نحو
قول الأعشى :

(١) الكنيف : هو ما يستر ويكتنف به ، وفي اللسان (كنف) والكنيف حظيرة من
خشب أو شجر تتخذ للإبل « والكنيف : الكنة تشرع فوق باب الدار ، والكنيف : الخلاء ،
وكله راجع إلى الستر بصف قوما يتزهون في الخلاء ليلة مبيتهم تندها وان ، وانظر البيت في
ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٠٥) .

(٢) سورة ق الآية : ٤٤ .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٥) .

(٤) ديوان لبيد ص (١٥٣) ، الخصائص : (٢٩٣/٢) « وصلق : يعني دفع ومراد
وصداء : حيان من مذبح ، والثلث : الخلاء ، يريد دفعنا بهم في هذين الحيين دفعة أو ردتهم
إلى الخلاء ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٥) .

(٥) وذلك نحو : ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو ..

(٦) تسهيل الفوائد ص (١٧٨) .

وفي كل عام أنت جاشم غزوة تشد لأقصاها عزيماً عزائكا
 مورثة قسالا وفي الحى رفعة لما ضاع فيها من قروء نساككا (١)
 يقصد مورثه مالا ورفعة في الحى ففصل بين حرف العطف (الواو)
 وبين المعطوف (رفعة) بالمجرور .

وقوله أيضاً :

يوماً تراها كشبه أردية الـ مصب ويوماً أديمها نغلا (٢)
 ففصل (بيوم) بين الواو وتاليها المعطوف بها على الضمير المفعول
 في (تراها) .

وعلق ابن عصفور على هذا البيت بقوله :

(وهو عند الفارسي « والمحققين من النحويين من قبيل الضرائر لما فيه
 من الفصل بين حرف العطف والمعطوف ، لأن حرف العطف عطف ثلاثة
 أشياء على ثلاثة أشياء : فعطف (يوماً) على (يوم) المتقدم الذكر «
 و (أديمها) على الضمير المنصوب المتصل به (ترى) و (نغلا) على موضع
 (كشبه أردية العصب) (٣) .

والتقدير : تراها يوماً كشبه أردية العصب ، وترى يوماً أديمها نغلا .
 ويمضي ابن عصفور في تعليلاته للضرورة في هذا الموضع وما شاكله
 بقوله :

(وإذا عطف بحرف عطف أكثر من اسم واحد على مثله لم يسع أن
 يقال : إنه قد فصل بالمعطوف الأول من حرف العطف وما بعده بدليل

(١) انظر : ديوانه ص (١٢٧) ط . ثانية ، والكامل : (١٦٢/١) ، وفيه (أهل
 الحجاز يرون الأقراء الظهر « وأهل العراق يرونها الحيش ، وأهل المدينة يعملونه عدد النساء
 الأطهار ويحتجون بقول الأعشى) . وانظر أيضاً ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٦) .
 (٢) انظر « ديوانه ص (٢٦٩) ط . ثانية ، وروايته (الخمس) بدلا من (العصب) ،
 والخصائص : (٣٩٥/٣) « وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٦) ، وموارد البصائر
 ل (١٢٨) « يصف نبات الأرض « والعصب : ضرب من برود اليمن ، وفي الصحاح (نغل)
 الأديم بالكسر أى فسد وهو نغل .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٦) .

أنك تقول : أعطيت زيداً درهماً وبكراً ديناراً ، في فصيح الكلام ، فالجواب أن تقول : إن حروف العطف قد تنزلت من المعطوف منزلة جزء منه ، بدلالة قولهم : وهو ، وهي بسكون الهاء في فصيح الكلام تشبيهاً بـ (عضد) و (كبد) ، فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة ، كذلك لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف الذي يجب أن يكون متصلاً بحرف العطف . وأعني بذلك الاسم الذي ليس بظرف ولا مجرور . دليل ذلك أن العامل إذا كان له معمولان : أحدهما : ظرف أو مجرور كانت مرتبة المفعول أن يتقدم عليه ، فكما أن مرتبة ما ليس بظرف ولا مجرور أن يلي المفعول ، فكذلك مرتبته أن يلي ما يقوم مقام العامل وهو حرف العطف (١).

وابن عبد الحليم أكثر تحديداً في هذا ، يقول (٢) : (لا يجوز الفصل بين حرف العطف وتاليه إلا بقسم نحو : قام زيد ثم والله عمرو أو ظرف نحو : قدم زيد يوم الخميس بل يوم الجمعة بكر ، أو مجرور نحو : قام زيد في السوق ثم في الدار عمرو ، بشرط أن يكون الحرف على أزيد من حرف واحد ، كما في الأمثلة المذكورة ، فلا يجوز : قام زيد فوالله عمرو ، ولا جاء خالد ووالله بشر ، لكون الواو والفاء على حرف واحد فيشتد افتقارهما بعدهما ، فكرهوا الفصل لذلك ، ويجوز في الشعر الفصل بالظرف والمجرور بين الواو والفاء وتاليهما نحو قول الشاعر :

يوماً تراها كشبه ردية الـ البيت (٣)

ونظيره أن يفصل بين حرف الجزاء والفعل ويجزم به ، فمن ذلك قول عدى بن زيد (٤) .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٦ - ٢٠٧) .

(٢) شارحاً لما جاء من قول أبي حيان في الموفور : ولا يجوز الفصل بين الحرف وتاليه إلا بقسم أو ظرف أو مجرور بشرط أن يكون الحرف على أزيد من حرف ، وقد يفصل الظرف والمجرور بين الواو والفاء ضرورة ، الموارد (١٢٨) .

(٣) موارد البصائر ل (١٢٨) .

(٤) عدى بن زيد العبادي ، شاعر جاهل مشهور سكن الحيرة وعمل تراجيماً لملك الفرس . ترجم له ابن سلام ص (١١٧) ، والبغدادى : (٣٨١/١) .

فتى واغل ينهم يحيوه وتعطف عليه كأس الساقى (١)

يريد : فتى ينهم واغل ففضل بين أداة الشرط وفعله باسم الفاعل .
وقول هشام المرى :

فن نحن نوئنه بيت وهو آمن ومن لا نجره فهوينا مفزعا (٢)
يريد : فن نوئنه ففرق الأداة والفعل بالضمير ضرورة .

ولم يطلق ابن عصفور القول بالضرورة فى هذا الموضع . بل اشترط
أن تكون الأداة غير (إن) فقال :

(ومثله أن يقع بعد أداة الشرط - ما عدا (إن) - اسم وفعل فيقدم
الاسم ويؤخر الفعل لضرورة فى الوزن) ، وأنشد أبياتاً مع البيتين السابقين
ثم عقب عليها جميعاً بقوله :

(كان الوجه فى جميع ذلك أن يقدم الفعل فيقال : ومتى ينهم واغل
يحيوه ، ومن نوئنه بيت وهو آمن إلا أن الضرورة دعت إلى تقديم الاسم
فى جميع ذلك) .

فإذا وقع الاسم والفعل بعد (إن) من أدوات الشرط . فإن كان الفعل
ماضياً جاز لك أن تقدم أيهما شئت فى فصيح الكلام . إلا أن تقديم الفعل

(١) الكتاب : (٤٥٨/١) ، وضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر من (١٤٧) ،
وضرائر الشعر لابن عصفور من (٢٠٧) ، والخزافة : (٦٤٠/٣) ، وموارد البصائر
ل (١٢٣) ، والضرائر للألويسى من (٢٣٢) ، وفيه فصل هذا الشاعر اضطراراً بواغل ، فواغل :
فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، أى متى يزرم واغل يزرم ، والواغل : الذى يدخل على
من يشرب الخمر ولم يدع إليها ، وهو فى الشراب بمنزلة الوارش فى الطعام وهو الطفيل .
(٢) البيت من شواهد سيبويه : (٤٥٨/١) أنشده فى باب الحروف التى لا تتقدم فيها
الأسماء الفعل ، وفيه : (اعلم أن حروف الجزاء يصح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال ، وذلك
أنهم شبهوها بما يجزم إلا حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها فى الشعر ، وهو من شواهد الإنصاف
من (٣٦٠) ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة من (١١٤) ، وضرائر الشعر لابن عصفور
من (٢٠٧) ، وروايته :

• ومن لا نجره يمس منسا مروعاً •

وموارد البصائر ل (١٢٣) وفيه قال ابن مالك : ولا يتقدم فيها الاسم مع غير أن إلا اضطراراً
ثم ضرب ابن عبد الحلیم بهذا البيت مثلاً على قوله ابن مالك .

أولى ، فتقول : إن قام زيد قام عمرو . ولك أن تقول : إن زيد قام .
قام عمرو . قال الله سبحانه : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » (١) .
وإن كان الفعل مضارعاً قدمته . ولا يجوز تقديم الاسم عليه إلا في
ضرورة نحو قوله (٢) :

يشئ عليك وأنت أهل ثنائهِ ولديك إن هو يستزيدك مزيد (٣)
بتقدير : إن هو يستزيدك لديك مزيد .

وشبيه بهذا :

أن يقع بعد أدوات الاستفهام - ما عدا الهمزة - اسم وفعل
وحقق تقديم الفعل على الاسم في سعة الكلام والعكس غير صحيح
إلا في الضرورة .

وفي هذا يقول ابن عصفور أيضاً :

(ومنه : أن يقع بعد أدوات الاستفهام - ما عدا الهمزة - اسم وفعل
فإنك تقدم الفعل على الاسم في سعة الكلام ، ولا يجوز تقديم الاسم على
الفعل إلا في ضرورة شعر نحو قوله (٤) :
أم هل كبير بكى لم يفض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم (٥)

(١) سورة التوبة الآية ٦ وتسامها : « حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم
لا يعلمون » .

(٢) هو عبد الله بن عتبة الفهري « شاعر إسلامي مخضرم شهد القادسية له شعر مختار في
المفضليات » ط خامسة ، (القصيدةتان ١١٤ ، ١١٥) ، وفيه ترجمة له ص (٧٧) واختار
الأممى من شعره كذلك .

(٣) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٨) ، وانظر التسجيل لابن مالك
ص (٢٣٨) في هذه المسألة وفيه : لأداء الشرط صدر الكلام . فإن تقدم عليها شبيه بالجواب
معنى فهو دليل عليه « وليس إياه - خلافاً للكوفيين والمبرد وأبي زيد ، ولا يكون الشرط حينئذ
غير ماضٍ إلا في الشعر .

(٤) هو علقمة بن عبده « وهو شاعر جاهل في الطبقة الرابعة عند ابن سلام ص (١١٦) ،
له شعر وترجمة في المفضليات ص (٣٩٠) ط ثانية ، والخزانة (٢٨٢/٣) بتحقيق هارون ،
والبيت من شواهد سيبويه : (٤٨٧/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٨) .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٨) ، وموارد البصائر ل (١٢٣) وفيه :
والهمزة يليها الفعل جوازاً وهل « وأم ضرورة (وهذه عبارة أبي حيان) ، وعقب ابن عبد الحليم
بقوله : وذلك نحو قول الشاعر وهو علقمة بن عبده :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبليها مذ نأتك اليوم مصروم
أم هل كبير بكى لم يفض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم

حيث قدم الاسم (كبير) على الفعل (بكى) بعد أداة الاستفهام (هل) ضرورة : فلو لا الضرورة لقال : أم هل بكى كبير .

وما دمتنا قد دلفنا من الفصل إلى التقديم فلما نستطيع أن نحصر أضرب التقديم في : تقديم المضممر على الظاهر ، والمعطوف على المعطوف عليه . وتقديم ما بعد (إلا) عليها ، وأخيراً تقديم الجار على المجرور ، وتفصيلها فيما يلي :

تقديم المضممر على الظاهر لفظاً ورتبة

وذلك نحو قول حسان :

فلو كان مجداً يخلد اليوم واحداً من الناس أبقي مجده اليوم مطعماً (١)
فأخر المفعول وهو قوله : (مطعماً) عن الفاعل وهو قوله : (مجده)
مع كون الفاعل مضافاً إلى ضمير يعود على المفعول فيقتضي أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة ، لكن الضرورة ألجأته إلى تقديم المضممر على الظاهر لفظاً ورتبة بقوله : (أبقي مجده مطعماً) .

والأمثلة على هذا الموضع متعددة (٢) ليس في وسعنا إثباتها في صلب البحث وجرباً على ما نهجناه سنورد بعضاً منها في هامش الصفحة ، وعلى البيت عقب ابن عصفور قائلاً :

(١) هذا البيت من قصيدة لحسان يرقى بها مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف أحد أجواد مكة ومطلمها :

أعين ألا أبكي سيد الناس واسفحى بدمع فإن أنزفته فاسكبى الدما

ومعنى البيت : أنه لا بقاء لأحد في الدنيا مهما يكن نافعاً للناس جميعاً .

انظر : الديوان ص (٣٩٨) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٠٩) ، وشرح ابن عقيل بتحقيق محيي الدين : (٤٩٧/١) .

(٢) كقول أبي الأسود بهجو عدي بن حاتم :

جزى ربه غنى عدي بن حاتم بتركي وخسلاف جزاء موفرا
وقول بكر بن معدان :

لما عصى أصحابه مصيباً أدى إليه الكيل صاعاً بصاع
راجع المزيد من الشواهد : في ضرائر ابن عصفور ص (٢٠٨) ، وشرح ابن عقيل (٤٩٧-٤٩٥/١) .

(ألا ترى أنه قدم الضمير العائد على مطعم لفظاً ورتبة لأنه متصل بالفاعل
و (مطعم) مفعول ، ورتبة الفاعل أن يكون قبل المفعول) .

وحول هذا الموضع قال ابن مالك : (وشذ نحو : زان نوره الشجر)
أى : شذ عود الضمير المتقدم على المفعول المتأخر ، فالهاء المتصلة بالفاعل
(بنوره) عائدة على المفعول (الشجر) وهذه مسألة ممنوعة عند جمهور
النحويين ، وقد أجازها بعض الكوفيين وابن جني وابن مالك) .

* * *

تقديم المعطوف على المعطوف عليه

وذلك لا يكون إلا ضرورة إذ الأصل في التوابع أن تلى متبوعها
ولا تتقدمه إلا في الضرورة ، نحو قول حسان بن ثابت :

لئن الإله وزوجها معها هند الهند طويلة البظر (١)
يريد : لئن الإله هند الهند وزوجها معها ، فقدم المعطوف (زوجها)
على المعطوف عليه (هند الهند) .

وللنحاة أقوالهم في هذا الموضع ، ففيه يقول ابن عصفور :
(وأحسن ما يكون ذلك في الواو ، ولا يجوز التقديم فيها إلا بشرط
أن لا يؤدى التقديم إلى وقوعها صدر الكلام ، لا يقال : (وزيد عمرو
قائمان) ، ولا إلى أن يلى عاملاً غير متصرف ، لا يقال : إن وزيداً عمرأ
قائمان ، وبشرط ألا يكون المعطوف عليه مخفوضاً . لا يقال : مررت
وزيد بعمر و (٢)) .

(١) ديوان الشاعر ص (٢٣٩) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٠) .
(٢) أنشد أبياتاً ليزيد بن الحكم الثقفي وذى الرمة وبيتاً مجهول القائل وهي أبيات متداولة
في كتب الضرائر نوردها على التوالي :

جمت وفحشا غيبة ونميمة	ثلاث خصال لست عنها بمرعوى
كأننا على أروا أحقب لاحها	ورى السفا أنفاسها بسهام
جنوت ذوت عنها التناهى وأنزلت	بها يوم ذبات السيب صيام
	(لذى الرمة)

يريد : لاحها جنوب ذوت التناهى ورى السفا .
وأنت غريم لا أظن قضاءه ولا العزى القارظ الدهر جائيا
يريد : لا أظن قضاءه جائياً ولا العزى القارظ الدهر . (تقديم على المعطوف عليه وعامله) .

وقد جاء ذلك في الفاء ، قول الشاعر (١) :
وإني متى ما أدع باسمك لا تجب وكنت جديراً أن تجيب فتسما
أى : أن تسمع فتجيب (٢) .

وفيه قال ابن مالك في التسهيل :
(وقد يقدم المعطوف بالواو للضرورة) (٣) .
وقال أبو حيان في الموفور :

(ولا يجوز أن يتقدم معطوف على المعطوف عليه إلا في الشعر بشرط
أن يكون الحرف الواو ، وأن لا يتصدر الحرف ، وأن يكون العامل متصرفاً
غير خافض) (٤) .

ومما نقله الألوسى عن (شرح المفتاح) قول السعد :
(إن تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة . وعدم التقديم على العامل
وكون العاطف أحد حروف خمسة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، ولا صرح
به المحققون) (٥) .

وكذلك تتلاقى آراء النحاة حول تجويز تقديم المعطوف على المعطوف
عليه في ضرورة الشعر ووضعوا لذلك شروطاً أهمها ثلاثة :

(١) قائله متمم بن نويرة في رثاء أخيه مالكاً ، كما في المفضليات ص (٢٦٧) ط ثانية
وروايته :

« أن تجيب وتسما »

ولا ضرورة ههنا .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٠ - ٢١١) .

(٣) تسهيل الفوائد وتكامل المقاصد ص (١٧٨) .

(٤) نقلاً عن موارد البصائر ل (١٢٦) ، يعنى : أن لا يقال : قام فعمرو وزيد
ولا يجوز : وزيد عمرو في الدار ، ولا يقال : ليس وزيد عمرو قائمين « ولا « مروت
وعمره يزيد .

(٥) الضرائر للألوسى ص (١١١) تعقيباً على قول الشاعر :

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

أن يكون العاطف واوآ ، وأن لا تكون اللواو الصدارة في الجملة .
وأن يكون العامل غير جامد ولا خافض .

وإلى هذا الحد والأمر مألوف والدرس مستساغ ومقبول من جانب
الذين توفروا على الكتابة في الضرورة وصنفوا لها كتباً وأفردوا لهذا الموضوع
فصلاً غير أن الشيء الملفت للنظر هو أن نلاحظ على واحد من أولئك الأئمة
خطأً بين المسمى والمضمون أو قل انقطاع صلة بين العنوان والموضوع
ولندع التصور ونتكلم في الواقع ، تكاد كتب الضرائر تتفق على تسمية هذا
الموضع بتقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ويتشاطرون الشواهد على
اختلاف في القلة والكثرة ، إلا أن القزاز في كتابه ما يجوز للشاعر في
الضرورة (١) واكب العلماء في عرض التي نعدها قاسماً مشتركاً في أداة هذا
الباب وعقب عليه بعبارة توشك أن تكون تضميناً لما قدمناه للعلماء وليس
في هذا أدنى بأس ، لكن البأس في صياغة عنوان الفصل ، فلقد وسمه بالعنوان
التالي : (وما يجوز له : تقديم واو العطف على المعطوف) ، كما قال
الشاعر . . . لأنه ليس في تقديم واو العطف على المعطوف ضرورة بل
إن ذلك هو القياس المألوف .

ويبدو لي أن في الأمر سهواً من المصنف أو خطأ من الناسخ ، إذ الشواهد
التي سبقت لهذا الموضوع تنبئ عن غير ذلك ، وتكشف عن إرادة (تقديم
المعطوف على المعطوف عليه في الضرورة) .

وما لي لا أستأذن في إيراد طرف من ذلك .

أنشد القزاز في هذا الموضوع : (تقديم واو العطف على المعطوف)
قول الشاعر :

« وذات العرق موضع بالبادية وهو ميقات أهل العراق . والبيت تحية لعهدهم الأحباب » وقد
ليج العلماء في تخريج البيت وكثر الجدل بين النحاة « البيانين وتأولوا للنخلة تأويلاً يخرج البيت
من الضرورة .

(١) انظر الكتاب بعنوان : ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة
ص (٢١٧ - ٢١٨) ، وبالعنوان : ما يجوز للشاعر في الضرورة ص (١٧٠) .

جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثاً لست عنها بمرعوى (١)
ثم قال : (وإنما يجوز هذا عند أكثرهم في المنصوب ، ولا يجوز
في المجرور عند جميعهم) .

لا يجوز أن تقول : مررت وعمرو يزيد ، وذلك لأن الفعل لا يدل
عليه ، ويقبح عندهم في المرفوع إذا قلت : قام وزيد عمرو فإذا قالوا :
(فيك وعيب شر ، وعليك ورحمة الله السلام) ، يريدون : فيك شر
وعيب ، وعليك السلام ورحمة الله ، لم يحزه البصريون في شعر ولا غيره
وأجازوه الكوفيون في الشعر . وعلته عند البصريين : أن هذه الأسماء ترتفع
بالابتداء ، فكما لا يجوز : وعمرو زيد منطلقان ، كذا لا يجوز هذا ، وأنشد
الكوفيون في جوازه .

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
وهذا لا يجوز عند البصريين على ما ذكرنا .

وبعد . أفهذا الذي عرضناه في هذا المدار يتلاق مع العنوان من
قريب أو بعيد ؟ لهذا تجدر بنا الإشارة والتنبيه على أن المراد بهذا التعبير هو :
تقديم العاطف والمعطوف على المعطوف عليه ، وبهذا يتضح الموقف وينسجم
مع ما كتبه المحققون في هذا الموضع مؤيداً بالشواهد ، ولا ينسينا النظر
في العنوان ، الموضوع نفسه الذي دار البحث فيه على جواز تقديم المعطوف
والمعطوف عليه بالواو فقط أو بالواو والفاء و ثم لا و أن ذلك للضرورة
أو لغير الضرورة على ما فصلته أقوال العلماء . فإن رأينا في هذا أن ما جاء
في الشعر وتناقلته ألسنة الرواة جائز الاستعمال بدليل وروده في الشعر حيث
اعتبرنا للضرورة اصطلاحاً شائعاً وليس معناه أن ما يدعوا إليها الحاجة التي
لا مفر منها .

• • •

(١) راجع « ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة » (٢١٧ ، ٢١٨)
وما يجوز للشاعر في الضرورة » (١٧٠) .

تقديم النعت

والنعت تابع والتوابع ينبغي أن تلى متبوعها كما أسلفنا القول إلا في ضرورة وذلك نحو قول علقمة بن عبدة :
فأوردتها ماء كأن حمامه من الأجن حناء معاً وصيب (١)
يريد : كأن حمامه حناء وصيب معاً .

تقديم ما بعد (إلا) عليها

ومنه :

نحو قول الأعشى :

أحل به الشيب أثقاله وما اغتره الشيب إلا اغترار (٢)
يريد : وما اغتره اغتراراً إلا الشيب ، قال ابن عصفور : فقدم ، وإنما
لم يكن بد من هذا التقدير ، لأنها لو جعلت داخلة على المصدر لفظاً وتقديراً
لم يكن للكلام فائدة ، إذ معلوم أنه لا يغتره الشيب خلاف الاغترار (٣) .
أما تقديم المجرور على حرف الجر فهو : (من القلة بحيث لا يلتفت
إليه (٤)) .

(١) ديوان علقمة ص (١٤) دار الفكر - بيروت سنة ١٩٦٨ ، وضرائر الشعر
لابن عصفور ص (٢١٢) ، واللسان (صيب) وفيه : والصيب أيضاً : ماء شجرة السسم
وقيل : ماء ورق السسم وفي حديث عقبة بن عامر : أنه كان يختضب بالصيب ، قال أبو عبيدة :
يقال : إنه ماء ورق السسم أو غيره من نبات الأرض ، قال : وقد وصف لي بمصر ولون
مانه أحمر يعلوه سواد ، ومنه قول علقمة بن عبدة البيت المتقدم .
(٢) ديوان الأعشى ص (٤٥) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٢) ، والخزانة :
(٣٠/٢) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٢) .

(٤) علق ابن عصفور على هذا الموضع بتلك العبارة وأنشد بيتاً واحداً لرجل من محارب :

أنجز إن نفس أناها حمامها فهل التي عن بين جنبيك تدفع
يريد : فهل التي بين جنبيك تدفع . ضرائر الشعر ص (٢١٣) ولم أجد فيما بين يدي
من كتب معالجة لهذا الموضع غير ما ذكرت مما يقطع بصدق عبارة ابن عصفور .

وختاماً لهذا الفصل : (التقديم والتأخير) الذى يطول الكلام فيه (١) .
فقد عقد ابن عصفور ضرباً عاماً يجمع شتات الفصل ويلم أطرافه . هو :
ما يكثر فيه التقديم والتأخير . وإخراج الكلام عن وضعه حتى لا يفهم
منه المعنى المراد إلا بعد تدبر كثير وهذا الضرب من ضرائر التقديم والتأخير
لنا عليه ملاحظتان :

الأولى : أنه لم يذكر مستقلاً إلا فى ضرائر ابن عصفور وموارد
البصائر لابن عبد الحلیم .

الثانية : أنه قبيح جداً لا ينبغي لأحد أن يرتكبه . وكما قرر
ابن عصفور نفسه ، وكان من الجائز أن نغض النظر عنه ونتجاوزہ إلى فصل
جديد تلبي شواهد حاجة البحث ويضيف جديداً أو يكشف عن مجهول
للقارئ — لا سيما وأن شواهد هذا الضرب جميعها لا تدخل فى إطار هذا
البحث لولا حرصى البالغ على تحقيق أقصى قدر من الفائدة من خلال هذا
البحث . وما دامت فى الشواهد المطروحة أدلة على شدة قبحها فلا بأس
من ذكرها انقاء للوقوع فيها . واستزادة للعلم بمواطن القبح حتى يمكن
اجتنابها أو الحكم عليها بما تستحقه من التقييح والازدراء .

وقد أسماه ابن عبد الحلیم وضع الكلام فى غير موضعه (٢) مستهلاً به
المهل الرابع ، وفيه قال ابن عصفور :

(ومنه : ما يكثر فيه التقديم والتأخير . وإخراج الكلام عن وضعه حتى
لا يفهم منه المعنى المراد إلا بعد تدبر كثير . وذلك قبيح جداً لا ينبغي
لأحد أن يرتكبه (٣) ، نحو قول الفرزدق .

أما ابن عبد الحلیم فقد أطلق عليه تسمية قريبة وهى : وضع الكلام
فى غير موضعه (٤) نحو قول الفرزدق أيضاً :

-
- (١) تشعبت أضرب هذا الفصل عند ابن عبد الحلیم حتى بلغت سبعة وعشرين ضرباً (المهمل
الرابع) فهل التقديم والتأخير ووضع الكلام فى غير موضعه وهو سبعة وعشرون ضرباً . . .
عاجلها خلال اللوحات من (١١٣ - ١٣٦) من موارد البصائر ل (٣) .
(٢) موارد البصائر ل (١١٣ - ١١٥) .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور من (٢١٣) .
(٤) موارد البصائر ل (١١٣) .

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه (١)
قال الجوهري : يقول : (ما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أم
ذلك المملك أبوه ، ونصب مملكاً لأنه استثناء مقدم) (٢) .

وقوله :

فليست خراسان التي كان خالد بها أسد إذ كان سيفاً أميرها
قال ابن عصفور :

(وذلك أنه يمدح خالد بن الوليد ويذم أسداً وكانا واليين بخراسان ،
وكان خالد ولها قبل أسد ، وتقدير البيت : فليست خراسان بالبلدة التي
كان خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها) (٣) .

وقول الآخر :

لها مقاتا أدماء ظل خيلة من الوحش ماتنفلك ترعى عرارها (٤)
يريد : لها مقلتنا أدماء من الوحش ما تنفلك ترعى خيلة ظل عرارها .

وفي الموارد : ومنه قول حرام بن غالب :

وأعلم أن نسليماً وتركاً للامتشاهان ولا سواء (٥)
قال خالد الأزهرى في شرح التوضيح : والمعنى أن التسليم على الناس
وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء وكان حقه أن يقول : للامتشاهان
ولا متشاهان ولكن اضطر فقدم وأخر .

(١) انظر البيت في : الكامل (١٨/١) ، والخصائص : (١٤١/١) ، ومواضع
أخرى ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٣) ، وموارد البصائر ل (١١٣) والبيت
يمدح به الفرزدق هشام بن إسماعيل الخزومي خال الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك .
(٢) موارد البصائر ل (١١٣) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٣) ، والبيت في خصائص ابن جني : (٣٩٧/٢) ،
وفيه تعليق له عليه قريب من تعليق ابن عصفور عليه بزيادة : ففى (كان) على هذا ضمير الشأن
والحديث ، والجملة بعدها التي هي (أسد أميرها) خبر عنها .

(٤) البيت في الخصائص : (٣٣٠/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٤) ،
وموارد البصائر ص (١١٣) ، وفيه الأدماء من الظباء هي البيضاء سوداء المقلتين ، وقال
الأصمعي : الخيلة رملة تنبت الشجر ، وطل من الطل وهو ضعيف المطر ، تقول : منه طلت
الأرض وطلها الندى فهي مطلولة .

(٥) موارد البصائر ل (١١٣) .

وقال ابن عصفور : فأما قول الفرزدق :

هيهات قد جهلت أمية رأيها واستجهلت حلماؤها سفهاؤها (١)
حرب تردد بينهم بتشاجر قد كفرت آباؤها أبنائها
فإنه ينبغي أن يحملا على أن الكلام تم في البيت الأول عند قوله :
* واستجهلت * .

ويكون قوله .

* . حلماؤها سفهاؤها *

مبتدأ وخبر على حد قولهم . زيد زهير . أي حلماؤها مثل سفهاؤها في
الاستجهاال .

وتم في البيت الثاني عند قوله :

* . قد كفرت *

أي : لبست الدروع .

ويكون أيضاً قوله :

* . آباؤها أبنائها *

مبتدأ وخبر على حد قولك : زيد زهير : أي آباؤها مثل أبنائها في
التكفير ، لأنهما إذا حملا على ما ذكرته سلما من التقديم والتأخير (٢) .

وفي البيتين قال السيرافي (٣) : التقدير : قد سفهت أمية حلماؤها رأيها
فاستجهلت سفهاؤها ، فأبدل (حلماؤها) من أمية ، ورفع (سفهاؤها)
بـ (استجهلت) ووضع الكلام في غير موضعه ، لأن قوله : (فاستجهلت)
هو جواب لقوله : (سفهت) وفاعل الفعل الأول حكمه أن يأتي بعد الذي
يعمل فيه الفعل الثاني ، وسبيل الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر إذا أخر
ما يعمل فيه الفعل الأول عن الفعلين أن يوثق به بعد ما يعمل فيه فعل الثاني ،

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٤) ، واللسان (كفر) ، وموارد البصائر
ل (١١٤) .

(٢) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٥) .

(٣) راجع : موارد البصائر ل (١١٤) .

فيقال : سفهت فاستجهلت سفاؤها حلاؤها . ومثله : خرجت فغضب زيد
هند . ومثله : أعطيت فأعطانيه زيدا درهما . وأعطاني وأعطينه إياه
زيد درهما .
وقوله :

■ قد كفرت آباؤها أبنائها ■

فآباؤها : ترتفع بـ (كفرت) ومعناه لبست السلاح وتغطت به وارتفع
(أبنائها) بـ (تشاجر) . كما يرتفع الفاعل بالمصدر كأنه قال : حرب
تردد بينهم بأن يتشاجر أبنائها فلبست الآباء السلاح بتشاجر الأبناء .
وقد كان ينبغي أن لا يفرق بين ما قد ارتفع بتشاجر وبين تشاجر بقوله :
قد كفرت لأن ما يعمل فيه المصدر بمنزلة الصلة .

وقال أبو العباس ثعلب : (الذي اختاره أن الكلام انقطع عند استجهلت
واستوتفت حلاؤها سفاؤها (١) بنية : حلاؤها مثل (سفاؤها (٢)) في
عموم الجهل وقوته عليهم ، وكذلك انقطع الكلام في البيت الثاني عند كفرت
واستوتفت : آباؤها أبنائها . يعني الآباء مثل الأبناء في التكفير بالأسلحة
ومداومة الحرب (٣) .

قال ابن عبد الحلیم :

(وهذا الباب ليس بقياس كما صرح به أبو حيان في الموفور) (٤) .
ونظير هذا الضرب في الإنجليزية ما وقع من تقديم وتأخير في شعر
شكسبير من نحو قوله (٥) :

Neither ■ lender nor a borrower be

For loen oftèn loses itself & friends

(١) وهذا التخريج هو ما ذهب إليه ابن عصفور من اعتبار (حلاؤها سفاؤها) مبتدأ وخبراً .

(٢) الصواب : سفاؤها جرأً بالإضافة إلى مثل المنوية .

(٣) موارده البصائر لـ (١١٤ - ١١٥) .

(٤) المرجع نفسه لـ (١١٥) .

(٥) هذا البيت من مسرحية (هاملت) لوليم شكسبير ■ في معرض وصية والد

هاملت له قبيل سفره للدراسة خارج بلاده ، يقول : لا تكن دائماً أو مديناً لأن الدين غالباً
ما يفقد ، ويفقد الأصدقاء :

Hamlet ■ tragedy by William Shakespeare

والتركيب القياسي للبيت في غير ضرورة يقتضى أن يكون على النحو التالى

Don't be niether a lender nor a borrower .

فحذف وقدم وأخر لإقامة الوزن .

وهذا وإن دل على شئء فإنما يدل على أن ظاهرة الضرورة الشعرية ليست بدعة في الشعر العربي ، كما أنها ليست وصمة عار لحقت به فقبحته كما ساغ لبعضهم أن يتعها بهذه الصفة . وأن ارتكابها لا يعنى عجزاً من الشاعر ولا إفساداً في الشعر . فهذه رائعة شكسبير تمارس فيها هذه الظاهرة بروعة واقتدار من الشاعر ، ولا يتصور أن يكون ذلك قد صدر عن عى وقلة حيلة من شكسبير .

• • •

البديل

البديل لغة العروض :

وفى اصطلاح النحاة هو : التابع المقصود بالحكم بلا واسطة كما فى أوضح المسالك مأخوذاً من نظم ابن مالك :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

وفى التسهيل : (هو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرآ دون متبع (١)) .

وأقسامه أربعة : المطابق (٢) ، والبعض (٣) ، والاشتغال (٤) ، والمباين (٥)

جمعت فى نظم ابن مالك :

مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل عليه يلقى أو كمعطوف بيل

(١) راجع : تسهيل الفوائد وتكيل المقاصد لابن مالك ص (١٧٢)

(٢) هو ما يعرف ببديل : كل من كل فيكون نفس المبدل عنه فى المعنى كزره خالداً .

(٣) هو بديل جزء من كل أى : أن البديل فيه نسبة من ذات المبدل منه : كقبيله اليدا .

(٤) هو بديل يشتمل على نسبة من صفات المبدل منه : كاعرفه حقه .

(٥) هو ما أطلقوه على أنواع ثلاثة بديل غلط وبديل نسيان وبديل اضراب ومثاله : (وخذ

نبلا ملى) يجوز على الثلاثة ، والأوجه أن يؤق فى المثال بيل درأ لشبهة الصفة .

والتمثيل لهذه الأقسام على الترتيب في بيته التالي :
كزره خالداً ، وقبله اليدا واعرفه حقه ، وخذ نبلا مدى
ولا يجوز إبدال المضمّر من المضمّر ولا من الظاهر ، ويجوز العكس
مطلقاً . قال في التسهيل :

(ولا يبدل مضمّر من مضمّر ، ولا من ظاهر ، وما أوهّم ذلك جعل
توكيداً إن لم يفد إضراباً) (١) .

هذا من وجهة نظر القياس النحوى .

لكن البديل ظاهرة لغوية صرفية في المقام الأول ، ويجدر بنا عرض
نبذة من أقوال القدماء والمحدثين عليها تكشف عن تصور كلا الفريقين
وآرائهم في هذه الظاهرة .

وإذا كان مقتضى البديل ومن جهة نظر النحاة أن تنشأ صلة جامعة بين
البديل والمبدل منه ليحل الأول محل الثاني ويخلفه في مكانه دون تباين أو نفور .
فإن ابن السكيت (٢) لا يحفل بهذه الصلة ويولى مسألة التناسب عناية ظاهرة
في كتابه : (الإبدال) فيجمع فيه بين الإبدال الذى يتناسب فيه البديل
والمبدل منه كما هو واضح في القسم الأكبر والأول من كتابه والنظرة
الأولى لأبواب كتابه تكشف عن ذلك من الخارج ، فشلا جاء تبويبه على
النحو التالى :

باب النون واللام : التناسب بينهما في تقارب المخرج .
باب الباء والميم : التناسب بينهما في اتحاد المخرج من الشفة .
باب الميم والنون : التناسب بينهما في كونهما مجهورين .
باب العين والهمزة : التناسب بينهما في كونهما صوتين حلقين
(أقصى الحلق) .

باب العين والحاء : التناسب بينهما في كونهما صوتين حلقين
(أقصى الحلق) .

(١) تسهيل الفوائد ص (١٧٢) .

(٢) أبو يوسف يعقوب بن السكيت صاحب كتاب الإبدال قتل سنة ٢٤٤ هـ ، وكان
معلماً لأبناء المتوكل ، وتضاربت الروايات حول سبب قتله .

انظر ترجمته في : صدر الإبدال بتحقيق د . حسين محمد شرف .

باب الهاء والهمزة : التناسب بينهما في كونهما صوتين حلقين .
باب الهاء والحاء : التناسب بينهما في كونهما صوتين
حلقين (١) . . . إلخ .

أما ما تبقى من أبواب قليلة في آخر الكتاب فقد جاء بغير تناسب بين
البدل والمبدل منه ، لكنه أورد ما جاء متناسباً في البداية وأورد الثاني في
آخر الكتاب .

وفي داخل الكتاب عرض لطائفة من الكلمات التي دخلها الإبدال وجعل
لكل حرف منها باباً تطلب عنده ، وقد جاءت شواهد الشعرية قليلة جداً
وذلك كله عرضه دون دراسة تحليلية توضح العلاقة بين البدل والمبدل منه
ومدى تصور المؤلف لمفهوم البدل حتى تتضح للقارئ حدوده ومعايره .
مثال ذلك قوله في الباب الأول (باب النون واللام) (٢) .

قاله الأصمعي عبد الملك بن قريب . يقال : (هتفت السماء ، وهتلت ،
تهتن ، تهتاناً ، وتهتل تهتلاً ، وهي صحائب هتن وهتل . وهو : فوق
المهطل) (٣) .

أما ابن جني فقد كان كعهدهنا به أبعد نظراً وأدق فهماً لمعنى الإبدال
إذ جعل للإبدال سمته الخاصة بالحرفين المتقاربين . ولا يجوز أن يصار إلى
القول به إلا إذا دعت داعية إليه بمعنى أن يحتفل بالعلة ، فعنده أن فاء (فم)
بدل من ثاء (ثم) ، لأن ثم أسبغ استعمالاً من (فم) ، أما (طبرزن)
و (طبرزل) للسكر فكلاهما أصل لتساويهما في الاستعمال .

ومن ثم نلاحظ أن فهمه للإبدال لم يقف عند حد التناسب بين الحرفين
وحسب . بل تجاوزه إلى البحث عن الداعية إلى القول به أيضاً ، فإن لم
تكن داعية فلا إبدال .

(١) انظر : الإبدال لابن السكيت بتحقيق حسين شرف من ص (٦١) إلى ص (٩٠) .

(٢) الإبدال لابن السكيت ص (٦١) .

(٣) الموضع نفسه .

وهذا ما يكشف عنه الدرس في (باب الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان الآخر) (١).

ولا يتسع المقام لاستعراض آراء الأقدمين جميعاً والذين صنفوا كتباً في الإبدال أو تناولوه بالبحث في ثنايا كتبهم ابتداء من الأصمعي والقراء وأبي الطيب وابن قتيبة ومن يليهم .

وكذلك القول بالنسبة لمن تناولوه من وجهة النظر الصرفية كابن الحاجب ومن تبعه . فهذا أمر لا يحتمله بحسبى هذا وأمل أن أعود إليه في دراسة مستقلة متأنية لظواهر القلب والإبدال والإعلال إن شاء الله فيما يستقبل من الوقت .

وأحسبنا في حاجة إلى إطلالة على وجهة نظر المحدثين في (الإبدال) والنافذة التي تعين على وضوح الرؤية في هذا هي (من أسرار البلاغة) .

فبعد استعراض الدكتور إبراهيم أنيس لآراء اللغويين والنحاة في ظاهرة الإبدال انتهى إلى أن اللغويين قصرُوا ظاهرة الإبدال على مجموع الكلمات التي رواها ابن السكيت، أى أن ترى للكلمة صورتين مستعملتين أو على الأقل جأزتين في الاستعمال (٢) .

أما النحاة فقد وسعوا من شأن الإبدال حتى شمل الإعلال فتراهم يعدون الكلمات الآتية من الإبدال :

سماء - قائل - مصباح ... إلخ .

في حين لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صور أخرى كالتى افترضوها مثل : سماو - قاول - مصباح ... إلخ .

فخلطوا بين ظاهرتين مختلفتين ، أو على الأقل يمكن أن يقال : إنهم أخذوا بمذهب الأصل والفرع في صور الكلمات (٣) .

وإذا كان هذا رأى الدكتور إبراهيم أنيس في فهم القدامى للإبدال ، فما رأى المحدثين وهو منهم في هذه الظاهرة ؟

(١) راجع : الخصائص (٨٢/١) وما بعدها .

(٢) راجع : باب القلب والإبدال من أسرار اللغة ص (٧١) ط سادة مكتبة الأنجلو المصرية .

(٣) من أسرار اللغة ص (٧١) .

إن الإبدال عند الدكتور أنيس بصفة عامة حدث نتيجة للتطور الصوتي
يقول في هذا :

(حين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً
أو من تباين اللهجات حيناً آخر ، لا نشك لحظة في أنها جميعاً نتيجة للتطور
الصوتي : أى أن الكلمات ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين
أو نطقين ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يتجاوز حرفاً من حروفها .
نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل ، والأخرى فرع
لها أو تطور عنها ، غير أنه في كل حالة يشترط أن نلاحظ العلاقة الصوتية
بين الحرفين المبدل والمبدل منه فما يسمى بالإبدال بين الهاء والهمزة
أو الفاء والثاء . . . إلخ ما جاء في كتاب ابن السكيت كل هذا يمكن تفسيره
لوضوح الصلة الصوتية بين كل حرفين) (١) .

ويعضى الدكتور إبراهيم أنيس في تبين آراء المحدثين في الإبدال ليخلص
إلى تحديد موقفه الشخصي منه ورأيه فيه فيقول :

(وموقفنا من هذه الكلمات يتلخص في أننا نعلوها أيضاً وليدة التطور
الصوتي ، فإذا ورد لأحد النطقين نص قديم اعتبرناه الأصل وبحسنا عن سر
تطوره ، مثل : حدث - جدف ، فلا نعرف نصاً للنطق (جدف) ،
ولكننا نعرف قوله تعالى : « فإذا هم من الأجداث إلى ربهم ينسلون » (٢) ،
ولا نتردد لذلك في أن نقول : إن (الجداث) هي الأصل ، وأنها تطورت
في بيئة حضرية تنزع إلى قلة الوضوح السمعى في بعض الأصوات . أما حين
يرد كل من النطقين في نصوص قديمة فكثرة الشواهد الخاصة ترجع في
الغالب أصالته ، فحين يروى ابن السكيت أن التهان - التهان ، ترجع
أصالة التهان لكثرة شواهداها في معاجم اللغة في حين أن (التهان) لم يرد لها
إلا شاهد واحد) (٣) .

(١) المرجع نفسه ص (٧٥) .

(٢) سورة يس الآية : ٥١ .

(٣) من أسرار اللغة ص (٧٩) ، وانظر ص (٨٤) ليرى أن المؤلف رجح أن تكون
بعض الكلمات في الإبدال راجعة إلى ظاهر التصحيف والتحريف فقال : (وأخيراً لا يبعد أن =

أما الأستاذ على النجدى ناصف فرأيه في الإبدال أنه ظاهرة لغوية
حتمية تدركها في الدراسة النظرية ، وعند التطبيق لا نلاحظ لها ذكراً يقول
في تقديمه للإبدال :

(ومهما يكن من شيء فالإبدال ظاهرة لغوية مقررة تتمثل في كثير
من الكلمات ، لكنها ظاهرة للدراسة النظرية الخالصة . أما اللغة الحية -
التي يدور بها الخطاب ، ويكون بها التعبير - فليست منها في شيء . لأن
كثرتها الكاثرة من الكلمات الغريبة المهجورة تعرض منشورة . ولا تكاد
ترى إلا في بيت من رجز غير ذي بال . أو بيت من شعر نادر (١) .

وبعد : فقد حان وقت الانتقال إلى دراسة ظاهرة الضرورة الشعرية
من خلال مسألة الإبدال بعد أن ألقينا بعض الضوء على فهم العلماء للبديل
وتصورهم له عسى أن يكون ذلك مبرراً لقلة الشواهد في بعض المواضع
وندرتها أو انعدامها في مواضع أخرى .

والتقسيم الذي نوهنا عنه في صدر هذا الفصل (فصل التغيير) منحصر
في : إبدال الحركة من حركة ، وحرف من حرف ، وكلمة من كلمة وحكم
من حكم .

بعض تلك الكلمات التي أقمعت في مسائل الإبدال ليست في الحقيقة إلا وليدة التصحيف -
أو التحريف) .

وهذا الذي ارتضاه الدكتور لنفسه موقفاً - نقصد : الاعتبار بالأصل - لا يزيد عن كونه
صدى لما رده ابن جني في الخصائص : (٣٧١/١) وفصل القول فيه ورأى أنه : إذا تساوت
الكلمتان في شيوع الاستعمال والتصرف كانت كل منهما أصلاً وبداً بينهما وكانتا من قبيل
المرادف .

وإذا شاع استعمال واحدة وقل استعمال الأخرى ، اعتبرنا الشائعة أصلاً والأقل شيوعاً فرعاً .
بمعنى أنه جعل الموعول في الحكم على الأصل الشيوع من عدمه لقوله :

(فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثرتما واحدة فإن أخلق الأمر
به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه
في أوزان أشعارها » وسمة تصرف أقوالها ، وقد يجوز أن تكون لفته في الأصل إحداها ،
ثم أنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى ، وطال بها عهده ، وكثر استعماله لها فلحققت لطوله المدة
واتصال استعمالها بلفته الأول) .

(١) الإبدال لابن السكيت ص (٥) .

فأما إبدال حركة من حركة فيختص به :

إبدال الكسرة التي قبل ياء المتكلم فتحة

فتقلب الياء لذلك ألفاً وذلك في نحو غلامى وأمثاله في غير النداء لإجراء له مجراه إذا كان منادى .

ولم أجد من الشواهد ما ينهض بإيضاح هذا الموضع (١) ، وسوف أكتفى بعرض ما قاله الألوسى وما نقله عن أبي سعيد القرشي في هذا الصدد .
(ذكر هذا القسم بعض من ألف في الضرائر ومنهم الشيخ أبو سعيد في منظومته المسماة (اللسان الشاكر في ضرورة الشاعر) . حيث قال :
وأبدلوا حركة من حركة ، كقولهم : (أما لأم بركة) .

وما أعلم ما يريد ، فإن إبدال الحركة من الأخرى واقع في فصيح الكلام كالنقل والاتباع (٢) .

ومنه :

تحريك نون التثنية بالفتح بدل الكسر :

قال ابن عصفور : ولا يكون ذلك إلا في النصب ، نحو قوله (٣) :
على أحوذيين استقلت عشية فسا هي إلا لحة فتغيب
رواه الكوفيون بفتح النون من (أحوذيين) (٤) .

(١) عرض ابن عصفور بعضاً من الأبيات المجهولة القائل لم نشأ ذكرها لإمكان تخريج بعض منها على لغة وتجهل بقائلها فن ذلك قوله :

أطوف ما أطوف ثم آوى إلى أما ويروي النقيع
ضرائر الشعر ص (٢١٦) . يريد : إلى أى فأبدل الكسرة التي قبل ياء المتكلم فتحة وقلبت الياء ألفاً في غير النداء ، ولكن الفراء في معاني القرآن (١٧٦/٢) يقول :
والعرب تقول : (بأيا وأما) فهذا مما لا يختص بالشعر .

(٢) الضرائر للألوسى ص (١٤٦) .

(٣) حميد بن ثور الهلال وهو شاعر مخضرم عاش في الجاهلية وقضى الشطر الأكبر من حياته في الإسلام ولذا عده ابن سلام في الطبقة الرابعة من الشعراء الإسلاميين « ديوان حميد ص (و) .

(٤) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص (٥٥) وروايته « وتغيب بدلا من فتغيب ويخرج على لغة بني أسد من العرب وهي لغة نقلها الفراء عنهم كما ذكر العيني ، وكذلك جاء القسم في بعض اللغات ، حكى الشيباني ما : خليلان وقال : ضم نون التثنية لغة . ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٧) .

وبعده قال :

وقد جاءت نون التثنية في حال الرفع محركة بالضم :

أنشده أبو عمر المطرز في اليواقيت له :

• فالغمض لا تطعمه العينان (١) •

وهذه (الصفة (٢)) التي في نون العينين تحتل أن تكون إعراباً لإجراء منه للتثنية مجرى المفرد في إعرابها بالحركات . وأن تكون لالتقاء الساكنين على حد ما حكاه قطرب من قولهم : (فر يا زيد) بضم الراء .

ومن العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم :

وأنشد أبياتاً قال بعدها :

ووجه ذلك إجراء جمع السلامة وما جرى مجراه مجرى المفرد (٣) وقال معقباً على هذه المواضع جميعاً :

(وذلك كله لا يحفظ إلا في الشعر) (٤) .

وعندى أن ما جاء في عبارة الألوسى تعقيباً على أبي سعيد القرشي :
(وما أعلم ما يريد ، فإن إبدال الحركة من الأخرى واقع في فصيح الكلام كالنقل والإتباع) ، جدير بالنظر والاعتبار إذ أن الشواهد التي ساقها ابن عصفور تخرج في جملتها على لغة من لغات العرب .

• • •

(١) وهو ثان لأربعة أبيات من رجز رؤبة ذكرته توضيحاً لتعليق ابن عصفور ببعده من (٢١٨) .

(٢) وردت في النص هكذا وهي تصحيف وصحتها وهذه (الصفة) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٢٠) ، وانظر معاني القرآن للفراء : (٩٢/٢) ذكر أنها (كثيرة في أسد وتميم) .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢١٩) .

إبدال الحروف من الحروف

ذكر ابن عصفور : (أنهم قد يفعلون ذلك في الشعر في الموضع الذي لا يجوز فيه مثله في الكلام . ليتوصلوا به إلى ما اضطروا إليه من تحريك ساكن أو تسكين متحرك أو غير ذلك) .

وهذا باب يطول الكلام حوله وتتشعب الآراء فيه وقد أولاه ابن جني عناية واهتماماً . ومدار الضرورة فيه متنوع ومتعدد لكن إبدال الهمزة من غيرها شائع في كتب الضرائر (١) . وكذلك إبدال غيرها من الحروف منها . فن ذلك إبدال الهمزة من الألف وعكسه . وإبدال الهمزة من الياء ، وإبدال الهاء من الهمزة ، وبديل الهمزة حرفاً من حروف اللين (٢) . هذا فضلاً عن إبدال بعض الحروف الأخرى بعضها من بعض مثل السين والباء والجيم والياء والألف والهاء والجيم والشين ، والكاف والتاء ، وسنعرض الشواهد التي تناسب بحثنا برهاناً على الضرورة في مواضعها وسنغمض الطرف عما لا تنهض الشواهد بالبرهنة عليه حرصاً على وقت القارئ ، وإيثاراً لعدم تشتيت الفكر فيما يمكن أن يكون أصله لغة من لغات العرب أو محكوماً عليه بالشذوذ .

(١) راجع أبواب إبدال الحرف في : ضرائر الشعر للقرافي ص (١٦٤ ، ١٧٩)
٢٠٤ = ٢٢٣ () ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٢١) وما بعدها . وموارد البصائر ل (١٥٧) ، والضرائر للألوسي ص (١٥٠ - ١٥٤) .

(٢) تنحصر حروف الإبدال الصرفة الشائعة أو اللازم في تسعة أحرف يبديل بعضها من بعض : (الهاء - الدال - الهمزة - التاء - الميم - الواو - الطاء - الياء - الألف) ، يحتملها قولك : (هدأت موطياً) .

انظر المسألة بالتفصيل في : النحو الواقي (٧٦١/٤) وما بعدها - ط خامسة دار المعارف حيث عالج الإبدال مشتملاً على القلب وباعتباره أعم . وقال ابن مالك :

أحرف الإبدال هدأت موطياً فأبدل الهمزة من واو ويا
أخيراً مثل ألف زيد وفي فاعل ما أعل عيناً ذا اقنق

وفي شرح ابن عقيل بتحقيق محي الدين ص (٥٤٨) وما بعدها ، وفيها يقول ابن عقيل :
(وأما غير هذه الحروف فإبدالها من غيرها شاذ أو قليل) .

ومن هذا الباب :

إبدال الياء من حرف من الحروف الصحاح

مثل له ابن عصفور بقول رجل من يشكر (هو : أبو كاهل النمر
ابن تولب اليشكري - رضى الله عنه -) (١) :

لها أشارير من لحم تتمره من الثعالى ووخر من أرائبها
وقال : يريد : من الثعالب ، ومن أرائبها ، فأبدل الباء ياء ، لأنه اضطر
إلى التسكين ليصح له الوزن ، والباء لا تسكن فى هذا الموضع وأمثاله
فأبدل منها ياء ، لأن الياء تسكن فى حال الحذف ، كما أبدلت الياء منها فى
قوله : (لا دربك) لما كرهوا التضعيف ، حكى ذلك أحمد بن يحيى وقد
ممكن أن يكون جمع ثعالة ، فيكون الأصل فيه إذ ذاك الثعائل إلا أنه قلب .
ومثل ذلك قول امرئ القيس :

إذا ما عد أربعة فسال فزوجك خامس وأبوك سادى (٢)
يريد : (وأبوك سادس) والعلة فيه كالعلة فى بيت النمر .
ونظيره قول الحادرة (٣) :

(١) انظر : كتاب سيبويه (٣٤٤/١) ، والمقتضب : (٢٤٧/١) ، وضرائر الشعر
للقرزاز ص (١٧٩) ولم يمز فيها لقائل لكنه عزى فى هامش الأخير إلى أبى كامل النمر بن تولب
اليشكري « وصحة الكنية (أبو كاهل) كما فى كتب التراجم ، وهو صاحب سبقت ترجمته »
وانظر فيه ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٢٥ - ٢٢٦) ، وفى الضرائر للألويسى ص (١٥٣)
الضمير يرجع إلى عقاب وهى التى شبه الشاعر راحلته بها فى السرعة فيما قبل البيت ، والأشارير
بالشين المعجمة : قطع قديد من اللحم ، والتتير : التجفيف ، ووخر : الشئ القليل « أى ولها
فى وكرها قطعات لحم من الثعالب قد جففتها وبسطها ، وشئ قليل من لحم الأرائب .
(٢) البيت فى المفصل ص (٣٦٥) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٢٩) ، والضرائر
للألويسى ص (١٥١) ، وفى اللسان مادة (سدا) السادى : السادس فى بعض اللغات وأنشد البيت .
(٣) الحادرة قطبة بن أوس شاعر جاهل مقل كما فى المفضليات ص (٤٣) ط ثانية ،
واللسان : (٣٦٦/٥) ، وفى ضرائر الشعر للقرزاز ص (٢٤٠) ذكر لسابقه :

كم للسنازل بين شهر وأعوام بالمتحنى بين أنهار وأعجام
وقد أنشدها صاحب اللسان (خس) عن ابن السكيت للحادرة وعلق بعدها : والذى فى
شعره : هذى ثلاث سنين قد خلون « وقد رجعت إلى إبدال ابن السكيت فلم أجد لهذين البيتين =

مضت ثلاث سنين منذ حل بها وعام حلت وهذا التابع الخامس
يريد : (التابع الخامس) والقول فيه كالقول في سابقه .

وقول عامر بن جوين :

فيا ليت أنى بعد ما طاف أهلها هلكت ولم أسمع بها صوت إلان (١)
فأبدل من النون باء لشبهها بها من جهة أن فيها غنة ، وهو فضل صوت
فيها ، كما أن في الياء ليناً ، وهو فضل صوت فيها ، ولما قربتها لها فيها
ذكرناه ، أدعمت فيها ، نحو : من يوم ، والمراد في البيت (إنسان) ومنه
قول عامر بن الطفيل :

ولا يرهب ابن الممـاعشتـصولي ولا أختبي من صولة المقهـدي (٢)
يريد : (لا أختبي) .

قال القزاز : (وكان الأصل ها هنا : ولا أختبي وليس هو موضع
بدل ، لأن الهززة أيضاً إذا كانت مضمومة أو مكسورة كانت مع أى حركة
قبلها بين بين في حال التخفيف ، وإنما يقع البدل فيها إذا كانت مفتوحة
وكان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً كقولك : هذا صاحب أبيك ، فإن

= ذكر أوله يقصد (كتاب القلب والإبدال) وهو تهذيب لإبدال ابن السكيت ، والكتاب من
نسختين مصورتين باسم (القلب والإبدال) الأولى تأكد لمحقق (الإبدال) أنها لابن السكيت
والأخرى تهذيب لكتاب القلب والإبدال رجع نسبها إلى الشيخ أبي يعقوب يوسف بن يعقوب
ابن إسماعيل بن غرذاذ النجيري سنة (٨٤٢٣) .

راجع : تقديم (الإبدال) للمحقق وهو تحقيق للشق الثاني من كتاب القلب والإبدال
لابن السكيت .

(١) الشاعر : عامر بن جوين بن عبد رضاء بن قمران الطائي ، فارس سيد كريم ، كان
من الخلفاء الفتاك ، تبرأ قومه من جرأه ، ترجم له البغدادي في الخزائن : (٥٣/١) بتحقيق
هارون والبيت في المقرب : (١٧٠/٢) وروايته :

« فيا ليتني من بعد فاطما وأهلها »

وضرائر ابن عصفور أيضاً ص (٢٢٨) .

(٢) انظر البيت في : ضرائر الشعر للقزاز ص (٢٠٥) ، وضرائر الشعر لابن عصفور

ص (٢٢٩) ، وروايته « اختفى بدلا من اختبي ، وكلا المعنيين واحد » وانظر الصحاح (غنا) ،
واللسان (غبا) وروايته :

« ولا يرهـب ابن المـمـنى صولة »

وتاليه :

وإني إن أوعده أو وعدته ليأتني ميمـادي ومنجز موعدي

أردت تخفيفها قلت : هذا صاحب ويك ، وكذا مررت بصاحب بيك
 فيبدل مع المكسورة ياء ومع المضمومة واواً . فإذا خالفت هذا كنت في
 حال التخفيف تجعل بين بين . فإذا اضطر الشاعر أبدل فيما ذكر وليس
 هو موضع بدل (١) .

وقد أنشد القزاز في باب بدل الهزمة في الموضع الذي لا يقوم فيه الشعر
 بتحقيقها ولا بتخفيفها ، وذلك إذا كان قبله متحرك (٢) .

وأصلها أنها إذا كانت متحركة بالفتح وقبلها فتحة جعلت بين بين
 ومعنى (بين بين) بين الحرف الذي ضد حركتها وبين الهزمة وإذا جعلتها
 بين بين لم ينقص من وزن المخففة شيئاً ، فإذا كان الشاعر لا يقوم له الوزن
 بذلك أبدل منها ، وذلك مثل قول حسان بن ثابت :

سألت هذيل رسول الله فاحشة ضلعت هذيل بما سألت ولم تصب (٣)
 يريد : سألت ، فأبدل من الهزمة ألفاً ، وقال : سألت . وكان هذا
 موضع بين بين ، وعليه القياس في قول عامر بن الطفيل فيما سبق .

ومن هذا الضرب أبيات للمستوغر بن ربيعة جاءت قوافيها بالياء
 وكان القياس أن تكون قوافيها همزات من قبيل إبدال الهزمة المفتوحة المفتوح
 قبلها ألفاً في الضرورة .

وقد أجازها القزاز للشاعر على قبح فقال .

(ومما يجوز له - وهو من أقبح الضرورات - تصحيح حروف

(١) ضرائر الشعر للقزاز ص (٢٠٥ - ٢٠٦) .

(٢) المصدر نفسه ص (٢٠٤) .

(٣) ديوان حسان ص (٦٣) نشر البرقوق سنة ١٩٢٩ م ، والفاحشة التي سألت : أن
 يباح لنا الزنا ، والبيت من شواهد سيويه : (١٣٠/٢) على إبدال الهزمة ألفاً لضرورة وفي
 ضرائر الشعر للقزاز ص (٢٠٥) وفي هذا الموضع قال ابن عصفور : (أبدلت الهزمة ألفاً
 لما احتاج إلى التسكين والهزمة لا تسكن في مثل هذا الموضع ، وسهل ذلك كون الهزمة والألف
 من مخرج واحد) « ضرائر الشعر ص (٢٣٠) ، وفي اللسان (سول) وسلت أسأل سؤالا لغة
 في سألت (حكاها سيويه) ، وقال ثعلب : سؤالا ، وسؤالا كجوار وجوار ، وحكى أبو زيد
 هما يتساولان « فهذا يدل على أنها واو في الأصل على هذه اللغة وليس على بدل الهمز « ورجل
 سؤلة على هذه اللغة سنول ، وحكى ابن جني سؤال وأسؤلة .

الاعتلال قبل الألف التي تكون بدلا من التنوين في النصب ، وذلك أنهم يشبهونها بالهاء ، فيقولون : (سقايا) في (سقاء) . كما يقولون : (سقاية) فيصحيحون الياء ولا يبدلون منها همزة مع الألف التي هي عوض عن التنوين كما يفعلون مع الهاء ومن ذلك قول الشاعر (١) :

إذا ما المرء صم فلم يكلم وأعجب سمعه إلا نسايا
ولا عب بالعشى بنى بنيه كفعل الهر يلتمس العطايا
يلاعبهم وودوا لو سقوه من الذيفان مترعة أنايا
فأبعده الإله ولا يؤبى ولا يعطى من المرض الشفايا
قال القزاز : (فأبى الياء على ما كانت عليه مع الهاء ، والحق ابتدل منها همزة فيقال : النداء . والعطاء ، وإناء ، والشفاء . وهذا من أقبح ضرورة عندهم ، وإن كان لا أصل له في كلامهم) .

على حين أن ابن عصفور ذكرها في باب إبدال الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا وذكر أنها أبيات لبعض المتقدمين كان القياس فيها أن تكون قوافيها همزات فجاءت بالياء بدل الهمزة .
وعلق عليها بقوله :

(ألا ترى أنه كان الوجه أن يقول : نداء وغطاء وشفاء ، فيقلب الياء همزة لتطرفها ووقعها بعد ألف زائدة ، وأن (ملا) لأنه من (ملا) . لكنه اعتد بالألف كما اعتدت العرب بهاء التأنيث في عطاية وسقاية فزالت الياء بذلك عن التطرف وأبدل الهمزة في (ملايا) لتتفق القوافي (٢) .
ولم يصرح بأنه من أقبح الضرائر مثلا قضى به القزاز .

ومن باب : إبدال الحروف بعضها من بعض :

طرد البدل من السين تاء

وقد جاء ذلك في حروف معينة واستجازها الشاعر في كل سين . كما يقول

(١) الأبيات للسعدي بن ربيعة بن كعب وهو من أوائل الشعراء الجاهليين في طبقات ابن سلام ص (٣٤) ، والمختصص : (٢٩٣/١) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (٢٠٤) وفيه اختلاف يسير في رواية البيت الثاني لقوله : (يحترش الغطايا) بدلا من (يلتمس الغطايا) أي يتصيدا . وفي الثالث : (مترعة ملايا) بدلا من (مترعة أنايا) عل أن بعض المراجع لم يذكر الأبيات كلها واكتفى ببعضها .

(٢) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٠ - ٢٣١) .

الفزاز : (و ذلك إنما جاء في حروف معروفة مثل قولهم : ست والأصل سدس ، وقهوس ، وقهوت ، فجعل الشاعر ذلك جائزاً في كل سين ، كما قال الأول (١))
 ألا لحا الله بنى السعلاة عمرو بن ربوع لثام النسات
 ليسوا أعفاء ولا أكيات (٢)

أراد : لثام الناس ، وليسوا بأعفاء ولا أكياس . ولكنه أبدل من السين ثاء لما وجد أن العرب قد وجدت ذلك في بعض الحروف (٣) .

وقد جوزوا للشاعر : بدل الباء ألفاً في سائر الكلام ، وكذلك الواو (٤) فتقول في أعطيت : أعطات . وفي دهى : دها ، وهذه لغة طيية وأجازوا للشاعر أن يجري كلامه عليها متى اضطر إلى ذلك ، كما جوزوا له أن يفعل ذلك في الواو جرياً على لغة طيية أيضاً . فهم يقولون في : عنصوة ، وترقوة . وعرقوة ، عنصاة ، وترقاة ، وعرقاة (٥) . وأنشد بعضهم

(١) نسب ابن منظور البيت لعلياء بن أرقم في اللسان (نيت) وروايته : يا قبح الله . وكذلك أنشده الفراء وهو في الضرائر للأولوسي ص (١٥٣) ، وفي تعليقه : ويقال : (إن ذلك لغة لبعض العرب) . وقد أورد ابن السكيت لهذا الموضع باباً في كتابه هو : باب السين والياء وفيه قال : قال الأصمعي : ويقال : الكرم من سوسه ومن توسه ، أي من خليقته ، ويقال : رجل حفيظاً ، وحفيظاً إذا كان ضخم البطن إلى القصر ما هو . وأنشد الفراء :

* يا قبح الله بنى السعلات *
 * عمرو بن ربوع شرار النسات *
 * ليسوا أعفاء ولا أكيات *

(٢) يريد : بالناس ، وبالأكيات : الأكياس - كتاب الإبدال لابن السكيت تحقيق حسين شرف سنة ١٩٧٨ م ص (١٠٤) . وفيما قدمه ابن السكيت ما يقوى احتمال القول . بأنه لغة لبعض العرب ، وقد استقبح صاحب القوافي هذا النوع من الضرورة وذكر في باب البديل ص (١٢٣) : (البديل : وهو تغير حرف الروي . . . ومن ذلك قول علياء بن الأرقم :

« يا قبح الله . . . »
 فأبدل حرف الروي لضرورته إلى ذلك وهذا أقبح من الإكفاء وأقل) .

(٣) كتاب القوافي ص (١٢٣)

(٤) راجع : ضرائر الشعر للفزاز ص (١٦٦ - ١٦٨) .

(٥) قال الفزاز : وكذلك يجوز له أيضاً أن يفعل في الواو « وحكى أن ذلك في طيية أيضاً وأنهم يقولون في : قرونوة » وترقوة « وعرقوة ، قرناة ، وترقاة ، وعرقاة ، فيصنعون في الواو ما صنعوا في الباء في البديل - ضرائر الشعر له ص (١٦٧ - ١٦٨) » لكن ابن منظور لم يأت بقرونوة على هذه اللفظة بل ذكر غيرها ومن قوله في مادة (قرن) والقرنونة : نبات عريض الورق ينبت في ألوية الرمل . . . ولم يجيء على هذا الوزن إلا ترقوة وعرقوة وعنصوة وثندوة - اللسان (٣١٣/٤٠) ط دار المعارف .

أبياتاً (١) استشهدوا بها لإبدال الياء ألفاً ، ولكنها مردودة عندنا ، ذلك لأن قائلها طائيون ومذهبنا في هذا البحث أن لا ضرورة إذا كان مدارها لغة الشاعر بمعنى أن الشاعر إذا ارتكب ضرورة وكانت هذه الضرورة تخرج على لغة من لغات العرب وكان القائل من أبناء هذه اللغة فلنا لا نحكم على قوله بالضرورة وإنما قوله جاء قياساً على لغته ، وقد خاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمانياً بلغته التي تبدل الألف واللام في الاسم بألف وميم (٢) ، فقد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : (هل من أمير مصياف في أسفر ؟) (يعني : هل من البر الصياف في السفر ؟ فأجابه النبي العربي صلى الله عليه وسلم : (ليس من أمير مصياف في أسفر) يعني : ليس من البر الصياف في السفر ، ولم يعده الرسول صلى الله عليه وسلم لاحقاً في القول ، ولم يستهجن كلامه فضلاً عن رده عليه بلغة قومه ، وهي لغة حمير .

وإذا أضفنا إلى ما قرره القزاز في ذيل مقدمة الموضع من قوله : (وقد

(١) منها ما نسب ابن منظور في اللسان مادة (نصا) إلى حريث بن عتيب الطائي :

ألا آذنت أهل الإمامة طيئ
بحرب كئاصاة الأغر المشهر

قال القزاز : فقال : كئاصاة وهو يريد كئاصية فأبدل الياء ألفاً ص (١٦٦) ، وفي اللسان (نصا) :

وقد آذنت كئاصاة الحصان المشهر

وما نسب إلى زيد الخيل الطائي :

لمرك ما أخشى التصمك ما بق
هل الأرض قيسى يسوق الأباعرا

فقال : بق والوجه : بق . ضرائر القزاز ص (١٦٦) ، والبيت في نوادر أبي زيد ضمن أبيات :

أنبت أن ابناً لثيماً دها هنا تنى بنا سكران أو متساكرا
يخص علينا عامراً وإخالنا منصح ألفاً ذازوائد عامرا

ومعنى البيت : لا أخشى ما بق قيس يسوق إبلا لأن أغير عليهم .

(٢) لقد صادفني أحد أبناء جنوب الجزيرة العربية (جيزاني) وكان أحد طلابي في جامعة الرياض وعلق على الحديث بقوله : إن هذه لغتنا المستعملة إلى يومنا هذا ، فنحن نقول : نجلس على أمكرمي بدلا من : الكرسي ، وقد أبدى بعض زملائه موافقة أكيدة على قوله .

زعم قوم أنه يجوز في الكلام إذا كان من لغات العرب (١) ، فإنه يخرج هذا الموضع من نطاق الضرورة ويسوغ لنا ما ذهبنا إليه من عدم الاعتداد بالأبيات التي أنشدتها القزاز نفسه ، شاهداً على جواز الضرورة فيه .

ومن أقوال المحدثين ما جاء في النحو الوافي : (إبدال الألف من الواو أو الياء : إذا وقعت الألف عيناً للماضي الثلاثي أو لاماً فلا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء ، ولا يقع هذا القلب في الأفعال ولا في الأسماء إلا بعد اجتماع عشرة شروط) (٢) .

ومما أجازوه للشاعر :

بدل الهمزة حرفاً من حروف اللين في موضع البدل

ومتى تم ذلك ساغ له حذف الحرف المحزوم بمعنى : أنه يقع البدل ثم يحدث الحذف المحزوم ، ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى :
جرىء منى يظلم يعاقب بظلمه سريعاً وإلا يبد بالظلم يظلم (٣)
يريد : يبدأ فأبدل الهمزة ألفاً حذفها المحزوم .

(١) ضرائر الشعر للقزاز ص (١٦٦) .

(٢) راجع هذه الشروط في : النحو الوافي لعباس حسن ط خامسة دار المعارف (٧٨٦/٤) وما بعدها شرحاً على قول ابن مالك :

من واو أو ياء بتحريك أصل	ألفاً أبدل بعد فتح متصل
إن حرك التثاني ، وإن سكن كف	إعلال غير اللام وهي لا تكف
إعلاها بساكن غير ألف	أو ياء التشديد فيها قد ألف
وصح عين فعل وفلا	ذا (افعل) كأغيد وأحولا
وإن بين تفاعل من افعل	والعين واو - سلت ولم تعل

(٣) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى يصف فيه جرأة الأسد ورفضه الضيم فهو يعاقب المعادي ويبدأ بالعدوان « وكلمة (جرىء) في صدر البيت صفة للأسد في البيت السابق عليه ونفسه » لدى أسد شاكي السلاح مقذف له ليد أظفاره لم تقلم الجرأة والجرأة : الشجاعة ، والفعل جرؤ يجرؤ ، وقد جرأته عليه ، بدأت الشيء أبدأ به ميموز فقلبت الهمزة ألفاً ثم حذفت للجرام .

انظر : شرح المعلقات السبع « ط ثالثة ص (٨٩) ، وراجع البيت في ضرائر القزاز ص (٢٣٣) وفي دواوين الشعراء الستة الجاهليين للصعدي ، ط حجازي ص (٢٧١) .

قال القزاز معقباً على بيت الشاهد :
(كان الأصل : (وإلا يبدأ بالظلم) فوقعت الهزمة ساكنة بالشرط وقبلها
فتحة . واحتاج إلى بدلها فأبدلها ألفاً كما يقول في : رأس . وكأس .
فلما صارت ألفاً حذفها للجزم ، وأبقى الفتحة تدل على حذفها (١) .

■ ■ ■

إبدال الكلمة من الكلمة

ومنه :

استعمال بعض حروف الجر موضع بعض :

نحو قول أبي ذؤيب الهذلي :
وكأنهن ربابة وكأنه يسريفيض على القداح ويصدع (٢)
يعنى : يفيض بالقداح ، فأبدل الحرف (على) من حروف (الباء) .
وقول الشماخ :
وبردان من نخال وسبعون درهماً على ذاك مقروظ من القد ماعز (٣)
يعنى : مع ذاك ، فأبدل من (على) حرف الجر (مع) .
وقول زيد الخيل :

(١) ضرائر الشعر للقزاز ص (٢٣٣) .

(٢) انظر البيت في : ديوان الهذليين (١٨/١) ، وفي شعر الهذليين ص (٣٥٤) «
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٣) والبيت من عينية أبي ذؤيب شبه حمارة في جمع أتنه
وتقريبها في كل ناحية وهو يصيح بينها كصاحب قداح الميسر يجمعها في خرقه ثم يفرقها على
أصحابه وهو دائم الصخب وفي شعر الهذليين ذكر لبيتين تاليتين لهذا البيت ، وربابة : قداح
الميسر ، ويسر : لاعب القداح .

(٣) انظر بيت الشماخ في : الصحاح ، واللسان مادة (معز) ، وبعد ذكره قال ابن منظور
قوله :

• على ذاك *

أى : مع ذاك « يصف الشماخ قوساً اشتراها وراح يعدد الأشياء التي دفعها ثمنها لها »
والحال : ضرب من البرود حراء خطوطها خضر ، والمقروظ : المدبوغ بالقرظ « والماعز
الشديد » والقد : السير .

وزركب يوم الروع فيها فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكل (١)
يعنى : بصيرون بطعن الأباهر والكل فأبدل الباء بنى .

ونحو قول امرئ القيس :

ويضحى فتيت المسك فوق فراشها نووم الضحى لم تنتطق عن تفضل (٢)
يعنى : بعد تفضل ، فأبدل (بعد) (بعن) .

وقول النمر بن تولب :

ولقد شهدت إذا القداح توحدت ولقد شهدت عند الليل موقد نارها (٣)
عن ذات أولية أساود بها وكأن لون الملح لون شفارها
يريد : من أجل ذات أولية .

وقول النابغة :

فلا تتركنى بالوعيد كأننى إلى الناس مطلى به القار أجرب (٤)

(١) انظر الصحاح في : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٤) ، والخزانة : (١٤٨/٤)
يصف شجاعة قومه وبراعة فرسانهم في إصابة مقاتل الأعداء ، والأباهر : جمع أبهر ، وهو
مرق مستيطان الصلب .

(٢) ديوان امرئ القيس ص (١٧) وهو البيت الثامن والثلاثون من المعلقة ، وشرح
المعلقات السبع للزوزنى ص (٢٣) ط ثالثة سنة ١٣٣٩ هـ - ١٩٥٩ م . وفيه يقول : تصادف
المشيقة الضحى « ودفاق المسك فوق فراشها الذى باتت عليه ، وهى كثيرة النوم في وقت الضحى »
ولا تشد وسطها بنطاق بعد لبسها ثوب المهنة « يريد أنها مخدومة بمنعة تخدم ولا تخدم ، وصفها
بالدعة والنمعة وخلفض العيش » وإن لها من يخدمها ويكفيها أمورها . والبيت في دواوين الشعراء
الستة ص (١٨) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٥) ، وقد تأق عن بمعنى بعد في فصيح
الكلام كقوله تعالى : « عما قليل ليصبحن نادمين » : أى بعد قليل .
راجع : معاني الحروف للرماني ص (٩٥) .

(٣) البيت في اللسان (ولى) ، وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٥) « وذات
أولية : أى قد أكلت ولياً بعد ولي فهى سميعة ، وأساود : أى أساره » وأخاذه عنها ، الشفار :
السكاكين المراض ، قال الكوفيون : وتأق (من) بمعنى : (عن) ذلك نحو (بيت من القوس)
أى عن القوس ، معاني الحروف ص (٩٨) .

(٤) البيت في البائية المشهورة في اعتذاريات النابغة ومطلعها :

أتانى أبيت اللعن أنك لمتنى ، وتلك الى أهم منها وأنصب

انظر تحليل القصيدة والبيت في (النابغة الذبياني) ص (٨٥) - يصور الشاعر النعمان مدى
ما يعانیه وما يلحقه من أذى نتيجة تهديد النعمان له « قصة الشاعر مع النعمان معروفة ، وانظر =

يريد : كأننى فى الناس .

هذه الأبيات وأمثالها مما عرضه ابن عصفور فى هذا الموضع اختلف حولها الكوفيون والبصريون .

فالكوفيون : يحملون البيت على ظاهر معناه من وضع الحرف موضع غيره .

والبصريون : يبقون الحرف على معناه ، ويلجأون إلى التأويل أو التضمين للعامل .

يعقب ابن عصفور على الشواهد بقوله :

(فهذه الأبيات وأمثالها فيها خلاف بين النحويين ، فأهل الكوفة يحملونها على ما يعطيه الظاهر من وضع الحرف موضع غيره .

وأهل البصرة يبقون الحرف على معناه الذى عهد فيه ، إما بتأويل يقبله اللفظ ، أو بأن يجعلوا العامل مضمناً معنى ما يعمل فى ذلك الحرف إن أمكن ، ويرون أن التصرف فى الأفعال بالتضمين أولى من التصرف فى الحروف ، يجعل بعضها موضع بعض ، لأن الحروف بابها أن لا يتصرف فيها . وأيضاً فإن الفعل إذا عدى تعدى غيره بالتضمين الذى ذكرناه ، كان لذلك سبب ، وهو من كون الفعلين يوئى إلى معنى واحد ، وإذا قدر أن أحد الحرفين وضع موضع الآخر من غير تضمين لعامل فيه معنى ما يتعدى بذلك الحرف ، كان وضعه موضعه لغير سبب ، فإن لم يمكن التأويل ولا التضمين اعتقدوا إذ ذاك أن أحد الحرفين موضوع موضع الآخر) (١) .

= ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٥) ، ومعنى اللبيب ص (٧٥) ، والخزانة : (١٣٧/٤) ، وحكى الرماني أن (إلى) تأق بمعنى : (فى) ، قال : قالوا : وتكون بمعنى فى وأنشدوا :

وإن يلتقى الحى الجميع تلاقى
إلى ذروة البيت الرفيع الممسد
معانى الحروف ص (١١٥) ، والشاهد فى هذا البيت :

= إلى ذروة البيت

يريد : فى ذروة البيت ، والبيت من معلقة طرفة فى شرح المعلقات السبع ص (٦١) .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٦) .

ألا ترى أن البصريين يلجأون إلى مماحكات لا مبرر لها في هذا الموضع
وحيثما تعيهم الحيلة يضطرون إلى العودة إلى ما ذهب إليه الكوفيون ؟
ونحن نميل إلى ما ذهب إليه الكوفيون في هذا الموضع لقرب المنهج
ووضوح المسلك ، ولا سيما وأن النحاة يقررون تضمين بعض الحروف
معاني بعضها الآخر (١) .

وعلى ما سبق من أقوال الفريقين يخرج ابن عصفور شواهد هذا الموضع
تأسيساً على أحد المذهبين ، إما بوضع أحد الحرفين موضع الآخر ،
وإما بالتأويل أو بجعل العامل مضمناً معنى ما يعمل في الحرف فيقول :

(فعلى هذا قول أبي ذؤيب : تفيض على القداح . الظاهر من أمر
(على) فيه أن يكون بدلاً من الباء ، وإنما جاز ذلك ، لأن معنى (أفاض
بالقداح) (أوقع الإضافة على القداح) .

وقول الشماخ : (على ذلك مقروط) المحرور خبر (مقروط) وإذا
كان خبراً له كان متعلقاً بمحذوف ، التقدير زائد على ذلك مقروط . هذا
إن كان مراده أن يعطى مع الأشياء التي ذكرها قبل جلدأ مقروطاً أى مدبوغاً
بالقرظ ، وإن كان مراده بالمقروط عيبة من جلد مدبوغ بالقرظ . فيها
البردان والسبعون درهماً ، كانت (على) في موضعها ، لأنها إذا كانت
في المقروط ، فالمقروط عليها .

وقول النابغة : (إلى الناس مطلى به القار أجرب) وإنما وقعت فيه (إلى)
موقع (في) لأنه إذا كان بمنزلة البعير الأجرب المطلى بالقطران الذي يخاف
عدواه ، فيطرد عن الإبل إذا أراد الدخول بينها كان مبغضاً إلى الناس
فعومل (مطلى) كذلك معاملة مبغض (٢) .

وكذلك فعل ابن عصفور في سائر الأمثلة ويبدو لنا ميله الواضح إلى
التأويل والأخذ بمذهب البصريين في الغالب الأعم .

وإذا كان العلماء أجازوا إدخال هذا الموضع في باب الضرائر الشعرية

(١) راجع : مثالا لذلك كتاب : (معاني الحروف للرماني) ، ومعنى اللبيب بجزأيه .

(٢) انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٢٧ - ٢٢٨) .

فليس معنى هذا أنه لا يأتى منه فى الكلام الفصيح ، وهنا يثور سؤال :
ولم جعلوا هذا الموضع من قبيل الضرائر مع جوارزه فى الكلام الفصيح ؟
وجوابهم : أنه جاء قليلا فى الكلام على حين أنه جاء فى الشعر كثيرا
ومن ثم استساغوا قبوله فى باب الضرائر الشعرية .

يقول ابن عصفور فى تضعيف هذا الموضع :
(وقد يجيء فى الكلام ما ظاهره أن حرف الخفض واقع فيه موقع
غيره نحو قوله تعالى : « واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان (١) »
الآ ترى أن المعنى فى : « ملك سليمان » . ويقال : إن فلاناً لطريف عاقل
إلى حسب ثاقب : أى مع حسب ثاقب) .

والبصريون يتأولون ذلك كما بيناه قبل . فيجعلون (تتلوا) مضمناً
معنى : تتقول ، لأن معنى الآية : أنهم تقولوا على ملك سليمان ما لم يكن
فيه ، وكذلك قولك : (إن فلاناً لطريف عاقل إلى حسن) معناه : أن له
ظرفاً وعقلاً مضافين إلى حسن ، فلما دخل الكلام على هذا المعنى : استعملت
(إلى) فيه وكذلك يفعل بكل ما جاء من هذا النوع .

ولمّا أورد هذا النوع فى الضرائر . وإن كان قد جاء فى الكلام .
لأن مجيئه فى الشعر كثير واسع . ومجيئه فى الكلام قليل لا يجوز القياس
عليه (٢) .

• • •

إبدال اسم مفرد من اسم مفرد

وقد قسموه إلى نوعين :

نوع جائز فى الشعر دون الكلام ، وآخر لا يجوز فى شعر ولا فى كلام .

(١) سورة البقرة الآية ١٠٢ وتمامها : « ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السمر
وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنه
فلا تكفر فيعلمون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن
الله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ولقد علموا لمن اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق ولبئس
ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون » .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٨ - ٢٣٩) .

وقد قسموا الأول إلى أربعة أقسام :

أحدها : أن يشتق للمسمى من اسمه اسماً آخر .

الثاني : أن يكون الاسم مشتركاً ويكون الوزن لا يسعفك على

الإتيان بمثله .

الثالث : أن يكون الاسم لا يساعدك الوزن عليه فيجعل بدله اسم

ما هو منه بسبب .

الرابع : أن لا يقع على المسمى اسمه ، بل يضع بدله اسم -

مسمى آخر (١) .

ومثال الأول : قول الخطيئة :

وما رضيت لهم حتى رفسدتهم من وائل رهط بسام بإصرام

فيها الرماح وفيها كل مسابقة بيضاء محكمة من نسج سلام (٢)

إنما أراد : (سلام) سليمان يقصد سليمان النبي عليه السلام .

علق عليه ابن عصفور بقوله : (وسهل ذلك كون (سليمان) و (سلام)

المشتق منه يرجعان إلى معنى السلامة) .

كما قال النابغة الذبياني :

وكل صموت نثلة تبعية ونسج سليم كل قضاء ذائل (٣)

أراد : نسج داود فجعله سليمان ثم بدل منه فقال في الأول : سلام .

(١) راجع هذا التقسيم في : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٩) ، وما بعدها .

(٢) ديوان الخطيئة ص (٢٢٧) وروايته :

• جدلاه مبهمة من صنع سلام •

وضرائر الشعر للقزاز ص (٢١٢) وروايته قاصرة على عجز البيت الثاني وضرائر الشعر

لابن عصفور ص (٢٣٩) ، والوساطة ص (١٤) ، واللسان مادة (سلم) و (جدل) وقد

روى عجزه وعجز بيت النابغة بعده • وقال : أراد نسج داود فجعله سليمان ، ثم غير الاسم

فقال : سلام وسليم ، ومثل ذلك في أشعارهم كثير ، اللسان : (٢٠٨٤/٢٣) ط دار المعارف .

(٣) انظر : ديوان النابغة الذبياني ط بيروت سنة ١٩٢٩ م ، ولسان العرب مادة (سلم)

و (قضى) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (٢١٢ - ٢١٣) وفيها : يريد بقوله : (سليم)

سليمان وبقوله : (قضاء) أي محكم وهي التي فرغ من عملها يريد : درعاً • وهما يريدان بذكر

سليمان أباه ، لأنه أول من عمل الدروع فغير الاسم هذا التغيير وأراد داود فذكر سليمان •

وانظر الوساطة ص (١٤) ، والضرائر للألوسي ص (٥١) .

وقال في الثاني : سليم ، وفي هذا يقول : يقول ابن بري : وقالوا في سليمان
اسم النبي صلى الله عليه وسلم : سليم وسلام فغيروه ضرورة وأنشد بيت
النابغة (١) .

ونظيره قول دريد بن الصمة (٢) :

فإن تنسنا الأيام والدهر تعلموا بني قارب أنا غضاب لمعبد (٣)
أراد : أخاه عبد الله فاشتق معبداً من اسمه .

ودلل ابن عصفور على صحة هذا التأويل فقال :

ألا تراه يقول في هذه القصيدة (٤) :

تنادوا فقالوا أردت الخيل فارساً فقلت أعبد الله ذلكم الردي
ويستدرك بعد ذلك مفرقاً بين الاشتقاق والتحريف فيقول :
فأما قول العبدى (٥) :

وما دمية من دمي ميسنا ن معجبة نظراً وانصافاً (٦)
يريد : ميسان .

(١) لسان العرب مادة (سلم) - (٢٠٨٤/٢٣) ط دار المعارف وأنشد الآخر شاعراً
على ما جاء في كلامه :

مضاعفة تخييرها سليم كأن قتيها حقد الجراد
وقال الأسود بن يعفر :

ودعنا بمحكمة أمين سكها من نسج داود أبي ملام
(٢) هو دريد بن الصمة بن الحارث بن معاوية من ذوى الراى فى الجاهلية أحد الشعراء
البحول والشجعان فى الجاهلية وأحد المعمرين الذين أدركوا الإسلام لكنه لم يسلم .
انظر ترجمته فى : الخزائن (٤٤٤/٤) .

(٣) انظر البيت فى : الأسمميات ص (١١٢) ، والصحيح مادة (غضب) وكذلك فى
أساس البلاغة ، ويقال : غضبت لفلان ، إذا كان حياً ، وغضبت به إذا كان ميتاً ، وانظر
ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٣٩) .

(٤) القصيدة أيضاً فى الأسمميات ص (١٠٩ - ١١٥) .

(٥) يقصد : بحيم عبد بنى الحساس ، سبقت ترجمته ، وهو فى الطبقة التاسعة من شعراء
الجاهلية عند ابن سلام وفى الشعراء السود ترجمة وافية له ص (٧٢ - ٩٢) .

(٦) البيت فى الشعراء السود ص (٨٠) وفيه « وعلى كل فهناك من علق على بيته فقال :
أراد ميسان فزاد التون ضرورة ، فهذا لعمري تحريف متمجرف عار عن الصنعة » وانظر
المصانص : (٢٨٢/١) وميسان : اسم كورة بسور العراق ، وضرائر الشعر لابن عصفور
ص (٢٤٠ - ٢٤١) .

وقول طرفه :

بجفان تعترى نادينا من سديف حين هاج الصنبر (١)
فإنما هو تحريف للضرورة ، وليست مشتقة من (ميسان) و (صنبر)
لأنها ليست على أوزان الأسماء (٢) .

ومثال الثاني : (كون الاسم مشتركاً والوزن لا يساعد على الإتيان
بمثله) قول امرئ القيس :

وخرق كجوف العير قفر مضلة قطعت بسام ساهم الوجه حسان (٣)
في قول هشام الكلبي (٤) : إن العير رجل من بقايا عاد الآخرة يقال
له : حمار بن موبلغ .

وعليه يقول ابن عصفور : وكان ينبغي له أن يقول : كجوف حمار
إلا أنه لم يزن له ، فوضع (العير) موضعه (٥) .

يعنى : أن الشاعر كان يريد أن يقول : كجوف حمار ، فلما لم يستقيم
له الوزن بدل (العير) من (حمار) ، والعير اسم مشترك للذات بعينها .
وهذا مما يجوز فيه الإبدال ضرورة .

(١) الديوان ص (٧٨) ، والخصائص : (٢٨١/١) قال ابن جني : يريد الصنبر فاحتاج
للقافية إلى تحريك الباء فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم : هذا بكر
ومررت ببكر وهذا أقرب مأخذاً من أن تقول : إنه حرف القافية للضرورة ، وانظر الصحاح
مادة (صبر) ، وضائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤١) .

(٢) ضائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤١) .

(٣) البيت من قصيدة نونية له مطلعها :

أمن طلل أبصرته فشجاني كخط زبور في عيب يمان
وهو في دواوين الشعراء الستة ص (٥٨) وفيه : العير : الحمار يشبه خرقاً آخر بجوفه
في ظلمته « ومضلة لا يهتدى السائر فيها بعلامات ونحوها ، والسائى الفرس المرتفع ، وساهم
الوجه : قليل لحمه ، والحسان : البالغ القاية في الحسن ، وانظر ضائر الشعر لابن عصفور
ص (٢٤٢) .

(٤) انظر مجمع الأمثال : (١٧٣/١) .

(٥) ضائر الشعر لابن عصفور ، وقصة العير فيه أنه كان لهذا الرجل جوف فيه ماء
معين وكان يزرع في نواحيه ويقرى الضيفان وكان على الإسلام وكان له عشرة بنين أصابهم
صاعقة فساتوا « فغضب وكفر ومنع الضيافة ، فأقبلت نار من أسفل ذلك الجوف بربع عاصف
فأحرقت الجوف وما فيه ، فغربت به العرب مثلاً ص (٢٤٣ - ٢٤٤) .

ومثال الثالث : (كون الاسم لا يساعد الوزن عليه فيبدل منه ما هو منه بسبب) ، قول لييد :

بجلالة توفي الجسد يل سريحة مثل الفنيق هنأته بعصيم (١)
قال ابن عصفور : أراد أن يقول : هنأته بهناء فلم يمكنه فأوقع موقعه
العصيم وهو أثر الهناء لما كان منه بسبب .

ونحو قول الجعدي (٢) :

كأن فاهما إذا تم في طيب مشم وحسن مبتسم
ركب في السام والزيب أقما حي كتيب تندى من الرهم (٣)
أراد : أن يقول : ركب في السام والخمر فلم يتزن له فأوقع الزيب موقع
الخمر إذ كانت من سبيه .

والفرق بين هذا الضرب وسابقه دقيق يحتاج إلى ملاحظة ، فالحالة
فيهما مشتركة ووقع الإبدال لعدم استقامة الوزن بالمبدل منه .

ومثال الرابع : (أن يضع على المسمى بديلا من اسمه) ، قول طرفة
ابن العبد :

من الزمرات أسبل قادمها وضربها مركفة درور (٤)

(١) ديوان لييد ص (١٨٦) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤٤) ، ولسان
العرب مادة (شوف) - (٢٣٦١/٢٦) ط دار المعارف وروايته :

بخطير توفي الجديل سريحة مثل المشوف هنأته بعصيم
ويروى : المسوف « بالسین یعنی المشوم إذا جرب البير فطلى بالقطران شتمه الإبل .
(٢) هو النابغة الجعدي الشاعر المخضرم وقد سبقت الترجمة له جعله ابن سلام في الطبقة
الثالثة من شعراء الجاهلية ص (١٠٣) ، وفي الخزانة : (١٦٧/٣) بتحقيق عبد السلام هارون .
(٣) البيت الأول في الديوان ص (١٥١) وترتيبه في القصيدة ١٢ والثاني ص (١٥٢)
وترتيبه ٥ وهما في اللسان (سوم) - (١٥٩/٢٤) ٢ ط دار المعارف « وقال الأصمعي
وابن الأعرابي وغيره : السام والذهب والفضة . قال النابغة الجعدي : (وأشد البيتين مع خلاف
يسير) « قال : فهذا لا يكون إلا فضة ، لأنه إنما شبه أستان الثغر بها في بياضها » وفي رواية
الديوان : (تبسم من) بدلا من (تم في) ص (١٥٢) وفي شرح المملكات السبع « أراد ركب
في السام والخمر واكتفى بالزيب من الخمر لأنه من سببها ، والسام : عرق المدن وهو يضرب
إلى السواد خشب اللثة به .

(٤) ديوان طرفة ص (٦٦) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤٥) ، ولسان العرب
مادة (در) - (١٣٥٦/١٥) ط دار المعارف .

فاستعار : قادماها للشاة وهما للناقة وهو من قبيح الاستعارة ، وقد أوضح ابن عصفور ذلك في تعقيبه على البيت بقوله :
(الزمرات : القليلة الصوف ، وقادماها : خلفاها ، والقادمان إنما هما للناقة ، لأن لها أربعة أخلاف ، خلفان منها قادمان ، وخلفان آخران ، فاستعار ذلك للشاة ، وهي استعارة قبيحة ، لأن الشاة إنما لها خلفان خاصة ، ومعنى القادمين إنما يتحقق بالنظر إلى الآخرين) (١) .

* * *

أما النوع الثاني من إبدال الاسم المفرد من اسم مفرد فهو : الذي لا يجوز في الشعر ولا في الكلام .

وهو ما يجيء عن طريق الغلطة : إذ ليس من حق الغالط متابعة غلظه . وذلك نحو قول عمرو بن كلثوم (٢) :

علينا البيض واليلب اليماني وأسياف يقمن وينحنينا (٣)

اليلب : نسيجة من سيور تلبس تحت البيض فغلط وجعلها أجود من الحديد توهما منه .

ولكن النحاة تباينت مواقفهم من هذا الموضع فهم من جعله من أغلاط العرب ومنهم من جعله من ضرائر الشعر ومنهم من جعله من فصيح الكلام ومما يجوز في حال السعة والاختيار ، وقد عالج الألوسي هذه المسألة في صدر كتابه : (الضرائر) فسمى (المسألة الرابعة عشرة) بعنوان : (أغلاط العرب هل هي من الضرائر أم لا ؟) .

ويجمل بنا ذكر طرف من هذه المسألة استشرافاً للآراء والتماساً للصواب . يقول صاحب الضرائر : العرب قد غلطوا في كلمات أوردوها

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤٥) .

(٢) أحد أصحاب المعلقات « شاعر فارس جاهل ، قصة فتكه بالملك عمرو بن هند مشهورة ،

وهو في السادسة عند ابن سلام ص (١٢٧) ، وفي الخزائن : (١٨٣/٣) بتحقيق عبد السلام هارون

(٣) أحد أبيات معلقته المروفة في شرح الزوزني للمعلقات السبع ص (١٤٠) ، وضرائر

الشعر لابن عصفور ص (٢٤٧) « وقد اكتفى بذكر الصدر محل الشاهد وقال : توهم أن اليلب

أجود من الحديد « وانظر البيت في الصباح (يلب) وكذلك في اللسان .

في شعرهم ، وسنورد جملة منها في هذا المقام ، فقد ذلك بعض أثمة العربية من الضرائر الشعرية منهم الإمام أبو سعيد القرشي . قال في أرجوزته التي نظمها في فن الضرائر (١) :

وأبدلوا كلمة من كلمة كبديل القوس بلفظ أمسلمة
يريد : أن من جملة الضرائر التي عددها إبدال كلمة من كلمة كإبدال (أمسلمه) من لفظ القوس في قول الشاعر :

ذاك خليلي وذو يواصلي يرى ورائي بامسهم وأمسلمه (٢)
ومقصود الشاعر : يرى ورائي بالسهم والقوس فغلط وأتى بأمسلمه بدل القوس كما ترى (٣) .

ومثل ذلك قول امرئ القيس الكندي في معلقته :
إذا ما الثريا في السماء تعرضت تعرض أثناء الوشاح المفصل (٤)
قالوا : الثريا لا تتعرض ، وإنما أراد الجوزاء ، فغلط فأتى بالثريا بدل الجوزاء ، ومثل ذلك لا يغتفر في غير الشعر .
ومنهم السيد المرتضى علم الهدى فإنه ذهب أيضاً إلى أن أغلاط العرب من باب الضرورة الشعرية ، وحمل على ذلك قول لبيد :

(١) الأرجوزة (اللسان الشاكر) وهي مفقودة ، ولذا آثرت إثبات نص منها .
(٢) هذا البيت لم يعرف قائله وقد ذكرته في صلب البحث استثناء من القاعدة لأن كلام الألويس مؤسس على ما نظمه أبو سعيد ، وواضح أن الشاعر يمانى إذ إنه ممن يبدلون أم من ال كما هو واضح في البيت ولعل ذلك كان من دواعي إثباته تقريراً لما سبق أن ذكرته من حديث اليمانى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .
(٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر من (٤٤ - ٤٣) .

(٤) شرح المعلقات السبع ص (١٧) ، التعرض : الاستقبال ، والتعرض : إبداء العرض وهو الباحية « والأثناء » النواحي ، يقول : تجاوزت إليها في وقت إبداء الثريا عرضها في السماء كإبداء الوشاح الذي فصل بين جواهره وخرزه بالذهب أو غيره أو يقول : أتيها عند رؤية نواحي كواكب الثريا في الأفق الشرق ، ثم شبه نواحيها بنواحي جواهر الوشاح ، والبيت رقم ٢٤ في المعلقة وهو في مختارات الشعر الجاهل ص (١٦) ، وفي الضرائر للألويس ص (٤٣) ، وفي اللسان (عرض) : (٢٨٨٧/٣٢) ، أي لم تستقم في سيرها « ومالت كالوشاح المعوج أثناءه على جارية توشحت به .

نحن بنى أم البنين الأربعة ونحن خير عامر بن صعصعة (١)

وأم البنين اسمها ليلي بنت عامر . قال السهيلي في الروض الأنف :
وقال السيد المرتضى : هي بنت عامر بن ربيعة بن صعصعة ملاعب الأسنة
وطفيل بن مالك . . . وربيعة بن مالك أبا لييد وهو ربيع المقترين ، ومعاوية
ابن مالك معود الحكماء ، وولدت عبيدة الوضاح ، فهو لأ خمسة ، وقال لييد :
أربعة ، لأن الشعر لا يمكنه غير ذلك (٢) .

ولقد استقصى الألوسي أقوال كثير من العلماء في هذه المسألة مما يعكس
آراءهم فيها ويعكس خلافهم حولها (٣) ، فلقد فصل الكلام على أغلاط
العرب وبيان سببها مما نقله عن ابن جني لقوله : (كان أبو علي يرى وجه
ذلك يقول : إنما دخل هذا النحو كلامهم ، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها
ولا قوانين يستعصمون بها ، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ،
فربما استهواهم الشيء فزاعوا به عن القصد) .

وأعقب هذا الفصل فصلاً احتال فيه للمسألة بما نقله من كلام ابن فارس
في فقه اللغة وما سبق لنا - في القسم الأول - ذكره من قوله : (وما جعل
الله الشعراء معصومين يرقون الغلط والخطأ فما صح من شعرهم فقبول ،
وما أبته العربية وأصولها فردود . . . إلخ) (٤) .

ومما أنشده القالي في أماليه حول هذا الباب ، وما جاء منه في شرح
المعلقات لأبي جعفر النحاس في قول زهير :

(١) الديوان ص (٨٦) ، والكتاب : (٣٢٧/١) ، وأمال المرتضى : (١٩١/١) ،
وضرائر الشعر لابن عصفور والعجز فيه : المظمون الجفنة المددعة ، يعني القصيدة المملوءة
والضرائر للألوسي ص (٤٣) .

(٢) الضرائر للألوسي ص (٤٣ - ٤٤) .

(٣) عقد الألوسي فصلاً أطال الكلام فيه عن أغلاط العرب من ص (٤٢) وحتى ص (٥٤) .

(٤) الضرائر للألوسي ص (٤٧) وفيها بعدها استعراض لما أنشده أبو علي القالي وما جاء
في شرح المعلقات لأبي جعفر النحاس .

فتنتج لكم غلمان أشأم كلهم كأحر عاد ثم ترضع فتفطم (١)
قال : يريد : كأحر ثمود فغلط (٢).

لكن ابن عصفور يستدرك على اعتراضهم ما جاء في بيت زهير وما أطلوا
القول فيه في بيت لبيد ، إذ يقول في بيت زهير : فذهب بعضهم إلى أن قوله :
■ (كأحر عاد) ■

غلط منه ، وإنما هو : أحر ثمود الذي عقر الناقة فنزل العذاب بسبب
ذلك على قومه ، فصار مشثوماً عليهم . وليس كذلك ، بل إن العرب تسمى
ثمود عاداً الآخرة وتسمى قوم هود عاداً الأولى . قال الله تعالى : « وأنه
أهلك عاداً الأولى (٣) » .

وكذلك فعل ابن عصفور حيث رد اعتراض المعترضين على قول لبيد ،
إذ يقول بعد البيت : (لم يقل الأربعة وهم خمسة على جهة الغلط وإنما قال
ذلك ، لأن أباه كان قدماء وبني أعمامه وهم أربعة) (٤) .

ويدفع أبو سعيد القرشي بوجهة نظر ابن عصفور ضد ما قاله السيد
المرتضى من أن لبيداً قال : أربعة وهم خمسة لضرورة الشعر (٥) بقوله :
هذا قول الفراء وهو قول فارغ ، والصواب كما قال ابن عصفور في الضرائر .
وهو مسبوق بقول السهيلي فإنه قال : (وإنما قال الأربعة لأن أباه كان
قدماء قبل ذلك لا كما قال بعض الناس ، وهو قول يعزى إلى الفراء أنه
قال : إنما قال : أربعة ولم يقل : خمسة من أجل القوافي ، فيقال : لا يجوز
للشاعر أن يلحن ، فكيف بأن يكذب لإقامة الوزن) .

(١) البيت في معلقة زهير في وصف الحرب وهو في الديوان ص (٢٠) ، وفي شرح
المعلقات ص (٨٧) وبعده :

فتللكم ما لا تغل لأهلها قرى بالعراق من قفيز ودرهم
يقول : فتولد لكم أبناء في أثنائها كل واحد منهم يضاهي في الشؤم عاقر الناقة ثم ترضعهم
وتفطمهم فيصرون مشاثين على آبائهم ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص (٣٩) ، وضرائر
الشعر لابن عصفور ص (٢٤٨) ، وأساس البلاغة (شأم) .

(٢) الضرائر للألوسي ص (٥٤) .

(٣) سورة النجم الآية ٥٠ .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٤٨ - ٢٤٩) .

(٥) أمالي المرتضى ١ (٩١/١) وإنما قال ذلك متابعة لما عزي إلى الفراء .

ويبدى الرجل دهشته من فساد تأويل الفراء له فيقول مستهجناً :

(وأعجب من هذا أنه استشهد به على تأويل فاسد تأوله في قوله سبحانه :

« ولمن خاف مقام ربه جنتان » . أراد : جنة واحدة بلفظ التثنية لتتفق رءوس الآي ، وكلاماً هذا معناه : فصمى صاماً (١) ما أشنع هذا الكلام وأبعده عن العلم وفهم القرآن . وأقل هيبة قائله من أن يتبوأ مقعده من النار فحذار منه حذار) .

ومما يدل على أنهم كانوا أربعة حين قال لبيد هذه المقالة : (إن في الخبز بتم لبيد وصغر سنه ، وأن أعمامه الأربعة استصغروه أن يدخلوه معهم إلى النعنان فبان بهذا أنهم كانوا أربعة ، ولو سككت الجاهل لقل الخلاف) (٢) .

وفي هذا الذي ذكره متابعة لابن عصفور ومن قبله السهيلي وإخراج لبني لبيد وزهير من نطاق الضرورة فضلاً عن الغلط . ولقد استخدم ابن عصفور تعبيراً يفيد ذلك عندما استعرض شواهد الباب (ما تخرج على الغلط) وفي نهايته قال : فأما قول زهير وكذلك قول حميد بن ثور (٣) وكذلك قول لبيد : (وفي هذا إقرار بإخراج هذه الأبيات من هذا الضرب) . هذا وإذا كان بعض أئمة العربية قد عدوا هذه المسألة من قبيل الضرورة الشعرية ، فإن الجمهور قد ذهب إلى أن أغلاط العرب ليست من قبيل الضرورة وأنها لا تغفر لهم ، ولا يتابعون عليها كما يتابعون في الضرائر (٤) . وفيما أورده ابن جني من أغلاطهم قولهم :

(١) يضرب مثلاً للداهية تقع فتستفزع ويقال : (صمى صاماً) و صمى : ابنة الجبل إذا أتى الفريقان للصلح ولجوا في الاختلاف ، هاشم الضرائر ص (٤٥) .

(٢) الضرائر للألوسي ص (٤٥ - ٤٦) .

(٣) لما تحملت الحمول حسبها دوماً بأيلة ناعماً مكوماً

قال : ظن بعضهم أن ذلك غلط لأن الدوم لا يكمن ، وإنما يكمن النحل وليس كذلك عندي . بل ينبغي أن يحمل على أنه صمى النحل دوماً لشبهه به ، وإني أرى أن هذا البيت من قبيل الغلط لأنه باعتراف ابن عصفور فيه تسمية للشيء بغير اسمه الحقيقي ، ومن ثم لم نعرض البيت في معرض استثناء ابن عصفور لبعض الأبيات من ضرب الغلط ص (٢٤٨) ضرائر الشعر له .

(٤) الضرائر للألوسي ص (٤٦) .

(حلات السويق ، وراثت زوجي بأبيات ، واستأملت الحجر ،
ولبات الحج) . وأما مسيل فذهب بعضهم في قولهم في جمعه : (أمسه ، إلى
أنه من باب الغلط وذلك أنه أخذ من سال يسيل) .
وهذا عندنا غير غلط ، لأنهم قد قالوا فيه : (مسل) وهذا يشهد بكون
الميم فاء (١) .

وضع المفرد موضع المثنى للضرورة وعكسه

وذلك نحو قول حسان بن تبع (٢) :
شر يومها وأخزاه لها ركبت عز بجذج حملا (٣)
يريد : وأخزاهما فجاء بضمير المفرد مع أنه عائد على اثنين ضرورة .
وأنشد القزاز في هذا الموضع قول امرئ القيس :
وعين لها حدره بدرة شقت مآقيهما من آخر (٤)
قال : (فابتدأ بذكر عين واحدة ثم أخبر عن الاثنتين) (٥) .
لكن ابن عصفور أخرجه من باب الضرائر وجعله مما يجوز في الكلام
والشعر ، قال : فأما قول امرئ القيس :

(١) المرجع نفسه ص (٤٨) .
(٢) ملك يمان عاش في الجاهلية قتله أخوه عمرو بن تبع « هامش ضرائر ابن عصفور
ص (٢٤٩) .

(٣) الكامل : (١١٦/١) وفيه (هند) بدلا من (عز) ويقول : ركبته هند بجذج
حملا في شر يومها ، وفي الصحاح مادة (عز) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥٠) ،
وفي هامش الضرائر : عز اسم امرأة من طسم زعموا أنها أخذت سيبة فحملوها في هودج وألقوها
بالقول والفعل ، فقالت : هذا شر يومى أى : حين صرت أكرم للسياة « وإنما نصب (شر)
على معنى : ركبته في شر يومها .

(٤) والبيت من قصيدة له في جد حياته ومظلمها :

أحار ابن عمرو كائن خير ويعود على المرء ما يعتمر
ديوان الشراء الستة ص (٩٠) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (٢٢٩) ، وضرائر الشعر
لابن عصفور ص (٢٥١) ، والضرائر للألوسي ص (٩٠) ، وحدره : عظيمة ، وبدرة :
تبادر بالنظر قبل غيرها « ومآقيهما هو مؤخرهما ، وهذا كناية عن سقمها .

(٥) ضرائر الشعر للقزاز ص (٣٢٩) .

وعين لها البيت

يريد : وعينين ، ولذلك أعاد عليهما ضمير الاثنين .

وليس ذلك من قبيل الضرائر ، لأن وضع المفرد وضع الشيتين المتلازمين من نحو : العينين ، واليدين ، والرجلين جائز في الكلام والشعر .

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام :

• إن لعينك حقاً •

يريد : لعينيك (١) .

وهذا استدراك محمد لابن عصفور لوجهة علته ووجود الدليل عليه في فصيح الكلام . وهذا من الأمور التي تميز عندى ابن عصفور في تناوله للقضايا بأعمال فكر وعمق نظر ، وهذا ما يعوز القراز في بعض الأمور .

وعكسه جائز في الضرورة أيضاً ، نحو قول عنزة :

كيف المزار وقد ترفع أهلها بعنيزتين وأهلنا بالغيلم (٢)

يريد : عنزة .

وفي هذا الباب قال الألوسي تحت عنوان (ذكر المفرد وإرادة المثنى والعكس) : (اعلم أن كل ما في الجسد منه شئ واحد لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن والقلب ، فإنك إذا ضمنت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه :

أحدهما : الجمع وهو الأكثر نحو قوله تعالى : « فقد صغت قلوبكما » (٣) ، وإنما عبروا بالجمع والمراد التثنية وشبهوا هذا النوع بقولهم :

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥١) .

(٢) هو البيت التاسع من مملقته المشهورة المطلع : (هل غادر الشعراء من متردم) ، يقول : كيف يتأتى زيارتها وبين حلتى وحلتها مسافة بعيدة ، والمزار في البيت مصدر كالزيارة ، والتريع : الإقامة زمن الربيع ، شرح المملقات السبع ص (١٤٧) ، ودواوين الشعراء الستة ص (٣٣٤) « وعنترة من الشعراء الأغربة المتفق عليهم ، جاءت دراسته الأولى في الشعراء السود وخصائصهم في الشعر العربي ص (٢٨) ، والبيت من شواهد ابن عصفور ص (٢٥٢) .

(٣) سورة التحريم الآية « وتماها : « وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير » .

(نحن فعلنا) . قال سيبويه . وسألت الخليل عن (ما أحسن وجوههما) فقال : لأن الاثنين جميع . وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ذلك ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء (١) .

الثاني : من الوجوه الثلاثة الأفراد :

وذلك نحو قولك : ما أحنى رأسهما ، وضربت ظهر الزيد ، وذلك لوضوح المعنى ، إذ لكل واحد شيء واحد من هذا النوع فلا يشك ، فأتى بلفظ الأفراد إذ كان أخف (٢) . قال الفراء في تفسير قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (٣) . وقد يجوز أن يقول في الكلام : السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، لأن المعنى اليقين من كل واحد .

ويجوز في الكلام أن تقول : اتني برأس شاتين ، ورأسي شاة . فإذا قلت : رأسي شاة ، فإنما أردت رأس هذا الجنس . وإذا قلت : برأس شاتين ، فإنك تريد به الرأس من كل شاة (٤) .

وعلى هذا فإن الألوسي يرى أن هذا الضرب جائز في الكلام وغير مختص بالشعر فيخرجه من باب الضرورة وينكر على القائلين باختصاصهم بالشعر دعواهم لقوله :

(والعجب من ابن الشجري في حمله الأفراد على الضرورة قال - (ابن الشجري) : ولا يكادون يستعملون هذا إلا في الشعر وأنشدوا شاهداً عليها (٥) وتبعه ابن عصفور في كتاب الضرائر ، والصحيح أنه غير مختص

(١) الضرائر للألوسي ص (٩٥) .

(٢) قال ابن عصفور : ويكثر ذلك في أسماء الأماكن لأن الداخل إليها يرى لها وجهين من يمينه ويساره « تعقياً على ما أنشده الفراء :

« قد جعل الإرساة جنتين » .

يريد : جنة ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥٤) .

(٣) سورة المسائدة الآية ٣٨ وتمامها : « جزاء بما كسبنا نكالاً من الله والله عزيز حكيم » .

(٤) الضرائر للألوسي ص (٩٧) .

(٥) الشاهد في قوله :

كانه رجه تركيين قد غضبا
الضرائر للألوسي ص (٩٨) .

بالشعر (١).

الثالث : التثنية : وهذا على الأصل وظاهر اللفظ . قال سيبويه :
وقد يشنون ما يكون بعضاً لشيء ... وقال ابن الشجري : ومن العرب من
يعطى هذا حقه كله فيقولون : ضربت رأسيهما ، وشققت بطنيهما ،
فما ورد بهذه اللغة قول أبي ذؤيب :

• فتخالسا نفسيهما بنوافذ (٢) •

أراد : بطعنات نوافذ كنوافذ العبط وهو البعير الذي ينحر لغير داء (٣) .
واضح من أقوال العلماء في هذا الموضع وشواهدهم عليه من فصيح
الكلام وآيات كتاب الله أنه ليس من قبيل الضرائر وأنه غير مختص بالشعر .
ومنه :

وضع المفرد موضع الجمع والعكس

وفيه قال ابن عصفور : حيث لا يجوز ذلك في الكلام نحو قول الأسود
ابن يعفر :

تبينهم ذو اللب حتى يراهم بيضاً لحاهم وأصلعا
يريد : وصلعا (٤) .
وقول علقمة :

بها جيف الحرى فأما عظامها فيض وأما جلدها فصليب (٥)
يريد : وأما جلودها ، فأبدل المفرد من الجمع .

(١) الموضع نفسه .

(٢) عجزه : كنوافذ العبط التي لا ترفع ، وقد أنشده الفراء قبل هذا الكلام بسطور .
للضرائر ص (٩٩) .

(٣) المرجع والموضع نفسه .

(٤) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥١) .

(٥) هو علقمة بن عبدة بن النعمان القيسى ، نشأ بين قومه بني تميم في نجد ، اختلفوا في
كنيته فقيل لزواجه من أم جندب مطلقة امرئ القيس والتي فصلت علقمة عليه في الشعر ، وقيل «
للتفريق بينه وبين علقمة الحمصي ، عاصر امرأ القيس وعمر حتى أدرك بعثة النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يدرك الهجرة » مات سنة ٦٢٥ م . جملة ابن سلام في الطبقة الرابعة من فحول شعراء الجاهلية .
وقال في كلامه عن شعراء هذه الطبقة : (ولابن عبدة ثلاث روايات خيار لا يفوقهن شعر) ،
والبيت وارد في إحدى هذه الروايات الجياد ومطلما :

إلى أن قال :

ومنه :

وضع الجمع موضع المفرد وجعله بدلا منه حيث لا يسوغ ذلك في الكلام نحو قول الأعشى :

ومثلك معجبة بالشباب ب صاك العبير بأجسادها (١)
يريد : بجسدها .

وقول امرئ القيس :

يطير الغلام الخف عن صهواته ويلوى بأثواب العنيف المثقل (٢)
يريد : عن صهوته .

ووجه ذلك عند ابن عصفور : (أن العرب قد توقع على الجزء اسم الكل . ألا ترى أنك لو قلت : لمست ناحية من الحجر . أو من الصهوة أو من الجيد لقلت : لمست الحجر (٣) ، ولست الصهوة ، ولست الجيد) (٤) .

ومما وضع فيه الجمع موضع المفرد أيضاً قول عبيد بن الأبرص :

أقفر من أهله ملحوب والقطيبيات فالذنوب (٥)

طحاويك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب

راجع : دواوين الشعراء الستة ص (١١٤) ، والبيت من شواهد سيبويه : (١٠٧/١) ،
وضرائر الشعر للقرأز ص (١٠٢) = وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥٢) = بها = أى
بأصواء المتان في البيت السابق عليه ، والحرى : التي أعيت من السير فسات .

(١) ديوان الأعشى ط ٢ : ١٠٥ ، وأساس البلاغة (صوك) ، وضرائر الشعر ص (٢٥٥)
واللسان (صبك) ويروى بإجلادها بدلا من بإحسادها .

(٢) والبيت من مملقته في وصف الفرس ديوانه ص (٢٠) ، والزوزى ص (٣٢) وروايته :
(يزل) بدلا من (يطير) ودواوين الشعراء الستة ص (٢٠) .

(٣) إشارة إلى ما في بيت الفرزدق من قوله :
وإذا ذكرت أباك أيامه أخزأك حيث تقبل الأحجار
وإنما هو حجر واحد ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥٦) .

(٤) وهو مأخوذ من تعليل ابن جني في الخصائص (٤٦٢/٢) وختم التعليق بقوله :
(وهذا عندي هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى واحد) .

(٥) طبقات ابن سلام ص (١٣٩) ، والخصائص : (٤١٩/٢) ، وضرائر الشعر =

يريد : القطبية وهي بئر معروفة فجمعها بما حوالها .
ومن هذا القبيل :

وضع الجمع موضع التثنية

وذلك في الموضع الذي لا يجوز فيه ذلك في الكلام . نحو قول الأسود
ابن يعفر :

أتاني من الأنبياء أن مجاشعاً وآل فقيم والكراديس أصفقوا (١)

يريد : معاوية وقيساً ابني مالك من مر بن زيد مناة . ويقال لهما :
الكردوسان ، فوضع الكراديس موضعهما .

إبدال الحكم من الحكم

وهو أضرب :

أحدها : قلب الإعراب . أو قلب غير الإعراب من الأحكام (٢) .
وذلك لأن اللفظ متى قلب حكمه أعطى حكم غيره بدلا منه . نحو قول
خداش بن زهير (٣) :

وتركب خيل لا هوادة بيننا وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر (٤)

= لابن عصفور ص (٢٥٦) ، وملحوب : ماء لبني أسد ، والذنوب : موضع في ديارهم ،
والقطبية : بئر معروفة ، وعبيد بن الأبرص بن عوف من فحول شعراء الجاهلية جملة ابن سلام
في الطبقة الرابعة من شعراء الجاهلية وترجمته في الخزائن : (٣٢٣/١) .

(١) راجع : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٥٧) ، والخزائن : (٣٤٠/٣) .

(٢) سبقت الإشارة إلى أن العلماء قد اختلفوا في القلب هل هو من الضرائر الشعرية أم لا ؟
فن الأئمة بمن جملة منها على ما ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد ، وما نص عليه سيبويه من
أنه : ما من ضرورة إلا ولها وجه يحاوله المضطر ، ومنهم من خصه بالضرورة وشروط
التأويل وهو ملخص لما جاء في الضرائر للألويسي ، وقد جملة ابن فارس من سنن العرب ،
الصاحبي ص (٧٢) .

(٣) شاعر جاهل جملة ابن سلام في الطبقة الخامسة من شعراء الجاهلية ص (١١٩) .

(٤) البيت في الكامل : (٢٧٤/١) وفيه خلاف يسير فأبدل : بينها من بيننا = وفي
الصحيح (ضطر) وكذا في اللسان ، قال ابن سيده : يجوز أن يكون على أن الرماح تشق بهم =

يريد : وتشق الضيافة الحمر بالرماح ، فجعل إعراب (الرماح)
(الجر بالياء) للضيافة ، وإعراب (الضيافة) (الرفع) للرماح .

قال ابن عصفور : ويرى : وتعصى الرماح بالضيافة الحمر ، يقال :
عصى بالرمح إذا طعن به ، وعصى بالسيف إذا ضرب به (١) .
ونحو قول النابغة :

وقد خفت حتى ما تزيد مخافتي على وعلى في ذى المطارة عاقل (٢)
يريد : حتى ما تزيد مخافة وعلى على مخافتي .
وقول العباس بن مرداس :

فدبت بنفسه نفسى ومالى وما آلوك إلا ما أطيع (٣)
يريد : فدبت نفسه بنفسى ومالى .
وقول النابغة الجعدي :

كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم (٤)
يريد : كما كان الرجم فريضة الزنا ، والقول في الأبيات الثلاثة السابقة
كالقول في بيت خداح بن زهير .

أى أنهم لا يحسنون حملها ولا العطن بها . ويجوز أن يكون على القلب ، أى تشق الضيافة
الحمر بالرماح يعنى أنهم يقتلون بها ، والهواة : المصالح ، والضوطر : العظيم وكذلك الضيطة
والضيطة (٢٥٨٦/٢٩) طدار المعارف ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٦) .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٦ - ٢٦٧) .

(٢) الديوان ص (٨٧) ، وضرائر الشعر للقرز ص (١٩٦) ، والإنصاف ص (٢٣٠)
ط حجازى ، وآمالى المرتضى : (١٤٤/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٧) ،
ودواوين الشعراء الستة ص (٢٥٤) .

(٣) آمالى المرتضى : (٢١٧/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٦٩) ، واللسان
مادة (تيز) - (٤٦٠/٦) منسوب لعروة بن الورد ، والضرائر للألوسى ص (١٢) .

(٤) ديوانه ص (٢٣٥) وروايته :

كانت فريضة ما آتيت البيت

وضرائر الشعر للقرز ص (١٩٥) ، وآمالى المرتضى : (٢١٦/١) ، والإنصاف -
ط حجازى ص (٢٣٠) ، وروايته :

كانت فريضة ما تقول كما أن الزناء فريضة الرجم

وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧٠) ، واللسان مادة (زنى) - (١٨٧٥/٢١)
طدار المعارف .

ولقد استبعد ابن عصفور قول الخطيئة من هذا الباب :

فلما خشيت الهول والعير ممسك على رنمه ما أمسك الحبل حافره (١)
فقال : (فإن كثيراً من النحويين جعلوه مقلوباً ، وزعموا أنه يريد :
ما أمسك الحبل حافره إلا الأصمعي ، فإنه زعم أنه غير مقلوب وأن الحافر
هو الذي يمسك الحبل ، إذ لولاه لخرج الحبل من رجله) (٢).

وإذا كان العلماء قد أجازوا القلب في ضرورة الشعر فإن بعضاً منهم
رأى أنه جائز في سعة الكلام على نحو ما أسلفنا ذكره فيما سبق وفي ذلك
يقول ابن عصفور :

(والقلب مقيس في الشعر بلا خلاف لكثرة مجيئه فيه ، وقد جاء
أيضاً في الكلام :

حكى أبو زيد : إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء . يريد :
انتصب الحرباء في العود .

وحكى أبو الحسن : عرضت الناقة على الحوض وعرضتها على الماء .
يراد بذلك : عرضت الماء والحوض عليها .

وحكى أيضاً من كلامهم : (أدخلت القلنسوة في رأسي) . يريدون :
أدخلت رأسي في القلنسوة ، إلا أن ذلك لم يكثر في الكلام كثرتة في الشعر
فلم يجز لذلك القياس عليه) (٣).

* * *

ومنه :

تأنيث المذكر : أي

إبدال الحكم للمذكر بحكم المؤنث ، والعكس

وقد أجازوه الكوفيون في سعة الكلام وقصره البصريون على الشعر وذلك
في نحو قول لبيد :

(١) الديوان ص (١٠) ، وضرائر الشعر لابن عصفور (٢٧١)

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧١) .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧١) ، وقد أطلأل الألويسي الكلام في هذا الموضع

مستمرضاً لأقوال العلماء فيه ، باب القلب ص (٢٠٩ - ٢١٥) من الضرائر .

لفضى وقدمها وكانت عادة منه إذا هي عردت أقدامها(١)
حيث : أنت الإقدام . لأنه بمعنى التقدمة . أى (فكانت تقدمها
عادة ، فأنت حملا على المعنى) .

واستبعد ابن عصفور من هذا الضرب قول حاتم :
أماوى قد طال التجنب والهجر وقد عذرتنى فى طلابكم عذر(٢)
فقال : فينبغى أن لا يحمل على أنه أنت (العذر) لأنه بمعنى المexcuse ،
لأن ذلك شئ لم تدع إليه الضرورة . إذ قد يمكن جمع العذر وهو الحال
على عذر ونذر ثم خفف(٣) . ويكون المعنى :

وقد عذرتنى الأحوال التى ترونها منى(٤) .
وظاهر قول ابن عصفور : أن الحكم للمذكر بحكم المؤنث غير جائز
إلا إذا اضطر إليه الشاعر ، ويؤول ما جاء منه إذا كانت ثمة مندوحة عنه .
وابن عصفور بهذا يواكب ما ذهب إليه البصريون ويخالف ما قال به
الكوفيون من إجازة ذلك فى سعة الكلام لقولهم : إن اسم (كان) إذا كان
مصدراً مذكراً والخبر مؤنثاً مقدماً عليه جاز فى سعة الكلام التذكير ،

-
- (١) وهو البيت الثالث والثلاثون من مملته التى مطلعها :
غفت الديار محلها فقسامها . بمضى تأيد غولها فرجامها
شرح المعلقة السبع ص(١٠٩) ، والخصائص : (٤١٥/٢) ، وأساس البلاغة (قدم) .
والإنصاف ط حجازى ص(٤٥٥) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص(٢٧٣) = وعردت :
تأخرت ، يقول : فضى العير نحو المساء ، وقدم الأتان لثلا تتأخر وكانت تقدمة الأتان عادة
من العير إذا تأخرت هي ، أى خاف العير تأخرها .
(٢) الديوان ص(٥١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص(٢٧٥) ، واللسان
(عذر) (٢٨٥٦/٣٢) ط دار المعارف ، وذكر بعده البيتين التاليتين :
أماوى إن المسال غاد وزائع ويبقى من المسال الأحاديث والذكر
وقد علم الأقوم لو أن حاتمأ أراد ثراء المسال كان له وفر
(٣) وفى اللسان (عذر) والعذر : الحال ، وأنشد :
* لا تستكرى عذرى *
وجمه عذر مثل سرير وسرر وإنما خفف فليل : عذر .
(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص(٢٧٥) .

والتأنيث ، فأجازوا أن يقال : (كان رحمة المطر الذي أصابنا البارحة)
و (كانت رحمة) .

قالوا : فمن ذكر فلأن المطر مذكر ، والنية به التقديم . فكما يقال :
كان المطر الذي أصابنا رحمة . فكذلك تفعل إذا قدم الخبر ، ومن أنت
فلأن الخبر قد ولى (كان) وهو مؤنث ، والأخبار سبيلها أن تكون موافقة
للأسماء ، لأنها هي في المعنى . وأيضاً فإن الاسم مصدر ، وتذكير المصدر
وتأنيثه بمعنى واحد . ولذلك لم يجر التأنيث إذا كان الاسم غير مصدر ، نحو
قولك : (كان شمساً وجهك) ولا يجزؤون أن يقال : كانت شمساً وجهك (١)
فعلى هذا قول لبيد : (وكانت عادة منه إذا هي عردت إقدامها) . هو
عندهم من قبيل ما يجوز في الكلام والشعر .

ويرفض ابن عصفور هذا المذهب متخيراً ما ذهب إليه البصريون -
وهذا شأنه في كثير من قضايا الضرورة - يرد مذهب الكوفيين ويذكر
مذهب البصريين ، ويجعل ما جاء من شواهد الكوفيين من قبيل الشاذ .

ويفند ابن عصفور مزاعم الكوفيين بقوله :

(والصحيح عندي ما ذهب إليه أهل البصرة ، لأنه لا يحفظ في سعة
الكلام مثل : كانت رحمة المطر الذي أصابنا . واحتجاجهم على جواز ذلك
بقراءة أهل المدينة وعاصم وأبي عمرة : « ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا » (٢)
بتأنيث « تكن » . لأن « أن » مذكورة وخبر لكن قد تقدم على اسمها وهو
مؤنث ، لا حاجة لهم فيه ، لأن « أن » مع صلتها إنما هي على حسب ما هي
بتقديره . فإن قدرت « أن قالوا » بالقول ، حكم لأن وصلتها بحكم المذكر ،
وإن قدرته بالمقالة أو بالقولة حكم لها مع صلتها بحكم المؤنث (٣) .

وعنده أن ما جاء من هذا القبيل في الكلام شاذ لا يجوز القياس عليه ،
يقول بعد قليل من كلامه السابق :

(١) هذه مزاعم الكوفيين التي يابها ابن عصفور في ضرائره ص (٢٧٤) .

(٢) سورة الأنعام الآية ٢٣ وتسميها : « والله ربنا ما كنا مشركين » .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧٤) .

(وقد شد شيء من هذا في الكلام . حكى الأصمعي عن بعضهم : وكان ذلك مذ دوخت الإسلام . فأنت الإسلام لأنه بمعنى الملة ، وحكى أيضاً عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : (فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها) . فقال : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم . أليس بصحيفة ؟) (١) :

وعكسه :

(تذكير الموث)

وذلك بأن يكون الاسم موثقاً فيحكم له بحكم المذكر بدلا
من تأنيثه حملا على المعنى

وقد استجازه ابن جنى واستفبح الأول واعتبر تأنيث المذكر من قببح
الضرورة لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك رد
التأنيث إلى التذكير ، لأن التذكير هو الأصل (٢) .

وفيه يقول القزاز : (ولكن العرب تتسع فتذكر الموث لمعنى تخرجه
له يؤول به إلى التذكير ، كما قال امرؤ القيس :

برهرمة رخصصة روضة كخرعوبة البانة المنفطر (٣)

فذكر الخرعوبة والبانة ، لأنه يريد الغصن أو نحوه من المذكر . وكما
قال الآخر :

لو كان مدحة حي منشراً أحداً أحيى أباً كن باليلي الأماديح (٤)

(١) المصدر نفسه وفي سر صناعة الإعراب لابن جنى (١٣/١) تأنيث المذكر من قببح
الضرورة لأنه خروج عن أصل إلى فرع .

(٢) سر صناعة الإعراب : (١٣/١) .

(٣) الديوان ص (١٥٧) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وهو من قصيدة رائية مطلقها :
أحسار ابن عمرو كئى خمر ويمسود على المرء ما يعتمر

في دواوين الشعراء الستة ص (٨٧) ، وضرائر الشعر للقزاز ص (٣١) ، وبرهرمة :
مترجمة ، وروضة : شابة ناعمة ، والخرعوبة : الغصن الغض والبانة : واحدة البان وهو
ضرب من الشجر ، والمنفطر : المتشقق بالورق .

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين : (١٠٤/١) ، والصاحح (نشر) =

فقال : منشراً وهو للمدحة ، فذكر ، لأنه يريد المدح أو غيره مما هو في معناه للمذكر .

وكثير مثل هذا ، على أن بعض النحويين يقول : كل ما لا روح له يجوز تذكيره وتأنيثه ، فهذا وإن لم يكن بشيء فقد ذكرنا ما يعضده من شعر العرب (١) .

• • •

انتصاب الفعل المضارع بعد الفاء

وذلك لا يجوز في غير الأجوبة الثمانية (٢) إلا إذا اضطر إليه الشاعر نحو قول الأعشى :

هنالك لا تجزوني عند ذلكم ولكن سيجزني الإله فيعقباً (٣)

نصب : (يعقباً) بعد الفاء من غير أن يتقدمه شيء من الأجوبة الثمانية وكان حكمه الرفع عطفاً على الفعل المرفوع قبله ودخولاً في معناه ، إلا أنه لما اضطر حكم له بحكم الأفعال الواقعة بعد الفاء في الأجوبة الثمانية فنصب بإضمار (أن) وتوول الفعل الذي قبله تأويلاً يوجب النصب ، وحكم لقوله :

• سيجزني الإله •

بحكم : يكون من الإله جزاء لي ، لأن المعنى واحد ، وجعل مع الفعل معطوفاً بالفاء على ذلك المصدر المتهوم (٤) .

= وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧٦) ، وفي اللسان ، يقول ابن بري ما رواه الأصمعي وهو :

لو أن مدحة حي أنشرت أحداً أحيا أبوك الشم الأماديح

وأنشرت : أحسن من منشراً ، لأنه ذكر المؤنث ، وكان حقه أن يقول : منشرة .
ففيه ضرورة من هذا الوجه .

(١) ضرائر الشعر للقزاز ص (٣٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧٦) .
وفي الصحاح و (مدح) أساس البلاغة كذلك .

(٢) وهي : الأمر ، والنهي ، والنفي ، والاستفهام ، والتثنية ، والعرض ، والتخصيص ، والدعاء .

(٣) ديوان الأعشى ص (١١٧) ، والكتاب : (٤٢٣/١) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٤) .

(٤) لابن عصفور ص (٢٨٤ - ٢٨٥) ، شواهد أخرى ينطبق عليها ما ذكرت .

وقول طرفة :

لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها ويأوى إليها المستجير فيعصا (١)
والقول في نصب المضارع بعد الفاء في هذا البيت كالقول في سابقه .

* * *

ومنه :

انتصابه بإضمار (أن) بعد (أو) العاطفة :

وذلك إجراء لـ (أو) مجرى (إلا أن) نحو قول عروة بن الورد :
فسر في بلاد الله والتمس الغنى تعش ذا يسار أو تموت فتعذرا (٢)
يريد : فتعذر ، ولكنه نصب وقال : فتعذرا مضمرأ (أن) بعد (أو)
وهي ليست بمعنى (إلا أن) وكان ينبغي أن يحزم ما بعد (أو) عطفاً على
(تعش) المحزوم . لكن الشاعر لما اضطر إلى استعمال النصب بدل المحزوم
أجرى (أو) العاطفة مجرى (أو) التي بمعنى (إلا أن) وحكم لها بحكم
الفعل الواقع بعد (أو) التي بمعنى (إلا أن) وتأول الفعل الواقع قبلها تأويلاً
يوجب النصب .

وفي هذا يقول ابن عصفور :

(فحكم لقوله :

* تعش ذا يسار *

بحكم : يكن لك عيش ذو يسار ، لأن المعنى فيهما واحد ، ونصب
الفعل الذي بعدها بإضمار (أن) وعطف (أن) والفعل المنصوب بها على
ذلك المصدر المتوهم (٣) .

* * *

-
- (١) الكتاب : (٤٢٣/١) ، المقتضب : (٢٤/٢) ، الخصائص : (٣٨٩/١) ■
وضرائر الشعر للقرّاز ص (٢٠٦) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٥) ، واستشهد
به سيبويه على نصب (فيعصا) بإضمار (أن) ضرورة ، ورواية سيبويه :
* لا ينزل الذل ساحتها *
(٢) ديوان عروة بن الورد ص (٥٦) ط بيروت سنة ١٩٥٣ م ، المغرب : (٢٦٣/١) ،
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٥) .
(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٥) .

استعمال الاسم في الضرورة استعمالاً لا يجوز في سعة الكلام

وذلك نحو قول ذي الخرق الطهوي (١) :

يقول الخني وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع (٢)
وقوله :

ويستخرج البربوع من نافقائه ومن حجره بالشيحة يتقصع
بإرادة : الذي يجدع . والذي يتقصع .

ذلك لأن الألف واللام الداخلة على (يجدع) و (يتقصع) من الأسماء
الموصولة ، لأنها بمعنى (الذي) وحكمها في الكلام أن لا تدخل إلا على اسم
الفاعل أو اسم المفعول نحو : الشارب والمشروب تريد : الذي شرب .
والذي شرب ، إلا أنه لما اضطر جعل وصلها بالفعل بدلاً من وصلها باسم
الفاعل إجراء لها في ذلك مجرى ما هي في معناه وهو (الذي) .

وفي تعقيب لابن عصفور على هذا الموضع :

(ومن النحويين من ذهب إلى أن هذه الألف واللام الداخلة على الفعل
ليست الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول ، بل هي مبقاة من الذي ،
وذلك باطل بدليل أنها لو كانت مبقاة منه لجاز أن يقع في صلتها الفعل الماضي
كما يقع في صلة الذي ، فلما لم تدخل من الأفعال إلا على الفعل المشبه باسم
الفاعل وهو المضارع دل ذلك على أنها الداخلة على اسم الفاعل في الكلام) (٣)
ومن هذا الضرب قول المرار بن سلامة العجلي (٤) :

(١) شاعر جاهل أحد الطهويين الثلاثة (خليفة بن حل ، والثاني : قرط والثالث : شبر
ابن عبد الله) والحزنة : (٤٢/١) بتحقيق هارون .

(٢) البيتان في الإنصاف ص (٩٧ ، ١٩٧ ، ٣٠٠) ، وضرائر الشعر لابن عصفور
ص (٢٨٩) وفي اللسان (جدع) - (٥٦٧/٧) وفيه خلاف يسير (إلى ربه) بدلاً من
(إلى ربنا) ، وفيه أراد الذي يجدع فأدخل اللام على الفعل المضارع المضارعة اللام الذي كما تقول «
هو يضربك » وقال أبو بكر السراج : لما احتاج إلى رفع القافية : قلب الاسم فعلاً وهو
من أقبح ضرورات الشعر .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٩) .

(٤) راجز جاهل إسلامي من بني ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عجل (هامش ضرائر الشعر
لام : عصفور) .

ولا ينطق الفمحاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سواننا (١)
فأدخل حرف الجر (من) على (سواء) ، و (من) لا تدخل على غير
الأسماء وحكمها في حال السعة أن لا تستعمل إلا ظرفاً ، ومثلها (سوى)
فإنه لا يخرج عن الظرفية إلا في الضرورة ، نحو قول أبي ذؤيب :

فلم يبق منها سوى هامد وسفع الحسدود وغير النوى (٢)
فقد جعل (سوى) بمنزلة (غير) وأخرجهما عن الظرفية اضطراراً
وقضى لهما بحكم الأسماء بدلاً من الحكم الذي كان لهما في حال السعة . ومنه
قول الأعشى :

تجائف عن جو اليمامة ناقي وما قصدت من أهلها لسوانكا (٣)
قال ابن عصفور : و (سواء) و (سوى) معناهما واحد ، إلا أنك
إذا فتحت السين مددت ، وإذا كسرتها قصرت .

وحكى الكوفيون أن أبا ثروان قال : (أتاني سواك) (٤) . فاستعمل
(سوى) اسماً في سعة الكلام ، وذلك شاذ يحفظ ولا يقاس عليه (٥) .

(١) الكتاب : (١٣/١) وأنشد بعده قول الأعشى :

• وما قصدت من أهلها لسوانكا •

وفيها قال الشنمري : أراد غير موضع سواء موضع غير ضرورة . . وصف نادى قومه
ومحدثهم بالتوقير والتعظيم هاشم الكتاب : (١٣/١) .

(٢) ديوان المهذلين : (١٠٠/١) ، والخصائص : (٣٦٩/٢) ، وضرائر الشعر
لابن عصفور ص (٢٩٢) « يصف الدار وقد استعالت إلى رماد وأطلال ، والسفع « الأثافي »
والنوى : جمع نوى وهو ما يضرب حول البيت ليحجز المطر » كالسور يقام حول المنزل .
(٣) ديوانه ط بيروت سنة ١٩٦٩ م ص (١٢٥) « وروايته :

• عن جل اليمامة »

والكتاب : (١٣/١ = ٢٠٣) ، والصاحبي ص (١٢٥) ، وضرائر الشعر للقرأز
ص (٢٢٦) « وأساس البلاغة (جنف) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٢) ،
والخرانة : (٥٩/٢) « وجو » الاسم القديم لماصمة اليمامة ، وفي الإنصاف ص (١٨٥) ،
يرى الكوفيون أن سوى لا تلزم الظرفية لدخول لام الخفض مستشهدين بهذا الشاهد . وصف
الشاعر أنه ممول في قصده على هذا المدح دون خاصة أهله وجمل الفعل للناقة مجازاً ، الشنمري
على هامش الكتاب : (١٣/١) .

(٤) في الإنصاف : (١٨٧/١) أتاني سواؤك وهي رواية غريبة للفراء .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٢ - ٢٩٣) .

ولقد أنشد سيبويه بعضاً من هذه الشواهد وغيرها في باب (ما يجوز للشاعر) ، وقال : وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء . وعقب على الشواهد بقوله : فعلوا ذلك ، لأن معنى (سواء) معنى (غير) . . . وليس شئ يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً (١) .

وواضح أن النحاة متفقون على جواز إجراء ما لا يكون إلا ظرفاً مجرى غيره من الأسماء في ضرورة الشعر وفيه يقول القزاز : ومما يجوز له إجراء ما لا يكون ظرفاً مجرى غيره من الأسماء ، من ذلك : أن (سواك) لا يكون إلا ظرفاً ، تقول : جاءني رجل سواك ، أي يقوم مقامك ، و (زيد سواك) مثله منصوب على الظرفية ، لأنه لم يتمكن في الأسماء ، فإذا جعلته بمعنى (غير) أدخلته في الأسماء ، وأدخلت عليه حروف الجر ، كما قال الشاعر :
تجأنف عن جو اليمامة (٢) البيت

• • •

ومنه :

الإخبار بالمعرفة عن النكرة :

وهذا غير جائز في سعة الكلام ويجوز عكسه ، والشاعر المضطر يحكم للنكرة بحكم المعرفة فيخبر عنها بمعرفة نحو قول حسان بن ثابت :
كأن سبيته من بيت رأس تكون مزاجها غسل وماء (٣)

(١) الكتاب : (١٢/١ - ١٣) .

(٢) ضرائر الشعر للقزاز ص (٢٢٦) .

(٣) -ديوان حسان ص (٣) ، والكتاب : (٢٣/١) ، والكمال : (٧٤/١) ، وفيه ذكر لثلاثة أبيات تالية عليه وقوله :

■ كأن سبيته ■

يقال : سبأها إذا اشتريتها سبأ . يعني : الأحمر ، والسببي : الخمار . وقوله :

* من بيت رأس *

يعني : موضعاً بالأردن مشهور بالأحمر ، وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم لابن هشام : (٣٦/٤) وروايته :

* كأن خبيثته *

والبيت مما قيل في الشعر يوم الفتح . ضرائر الشعر للقزاز ص (٩٢) ، وضرائر الشعر

لابن عصفور ص (٢٩٦) ، والخزانة : (٤٠/٤) ، والضرائر للألويسي ص (٢١٢) .

أخبر عن (غسل) النكرة (بمزاجها) وهو معروف بالإضافة .

ونحو قول مرداس بن حصين (١) :

كأن دراسة لما التقينا لنصل السيف مجتمع الصداع (٢)

فأخبر عن (دراسة) النكرة بـ (مجتمع الصداع) وهو معرفة ذلك
أن الشاعر لما اضطر حكم للنكرة بدلا من حكمها بحكم المعرفة فأخبر عنها
بالمعرفة .

* * *

ومنه :

الجزم بـ (إذا) :

معروف أن (إذا) غير جازمة . ولكن الشاعر إذا اضطر شبهها
بـ (متى) وأعطاهما حكمها في الجزم من حيث كانت مثلها .

قال ابن عصفور : ألا ترى أنهما ظرفا زمان . وفي كل واحد منهما
معنى الشرط ، فحكم لهما من أجل ذلك بحكم (متى) بدلا من حكمها فجزم
بها كما يجزم بـ (متى) .

وذلك نحو قول قيس بن الخطيم :

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب (٣)

فـ (قصرت) في موضع جزم بـ (إذا) وكذلك (كان) بدليل جزم
(نضارب) ، المعطوف عليها ، إلا أن الباء من (نضارب) إنما كسرت
لسكونها وسكون باء الإطلاق بعدها (٤) .

(١) هو مرداس بن حصين من بني عبد الله بن كلاب وهو شاعر جاهل ، هامش ضرائر
ابن عصفور ص (٢٩٦) .

(٢) البيت في الخصائص : (٢٧٥/٢) ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٦) ،
واللسان (اتن) .

(٣) البيت في الكتاب (٤٣٤/١) والمقتضب (٥٧/٢) وضرائر الشعر القزاز ص (٢٢٩) ،
وضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٨) ، والخزانة : (١٦٤/٣) ، والمعنى : إذا قصرت
أسيفنا عن الوصول إلى الأقران وصلناها بخطانا مهاجرين حتى تنالهم .

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٨) .

ولا يجوز الجزم بـ (إذا) في سعة الكلام لتقصيرها عن أدوات الجزاء .
ويجب ابن عصفور عن سبب المنع بها في سعة الكلام فيقول :

فإن قال قائل : هلا جزم بـ (إذا) في سعة الكلام كما يجزم بـ (متى)
إذ معنى الجزاء موجود فيها ؟

فالجواب : أن الذي منع من ذلك في حال السعة تقصيرها عن أدوات
الجزاء من جهة أن الباب فيها أن يدخل المقطوع بوقوعها نحو قولك : إذا
احمر البسر فأتني ، ألا ترى أن احمرار البسر لا بد من وقوعه وأدوات الشرط
الجازمة الباب فيها أن لا تدخل إلا على الأفعال غير المقطوع بوقوعها نحو
قولك : إن قام زيد قام عمرو ، وإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك يؤول (١) .

• • •

ومنه :

استعمال الحرف اسماً للضرورة

وذلك نحو قول الأعشى :

أتنتهون ولا ينهى ذوى شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل (٢)

وقول امرئ القيس :

وإنك لم يفخر عليك كفآخر ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب (٣)
فجعل الكاف فاعله (ينهى) وله (يفخر) .

وبرهن ابن عصفور على ذلك بقوله :

(والدليل على أنها فاعلة في البيتين : أنه لا بد للفعل من فاعل فلا يجوز

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٩٩) .

(٢) ديوان الأعشى ص (٩٩) طائفة ، وروايته :

■ هل تنتهون

والكامل : (٤٥/١) ، والمقتضب : (١٤/٤) ، والخصائص : (٣٦٨/٢) ،

أساس البلاغة (قتل) ، ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٠١) ، الخزانة : (١٣٢/٤) .

(٣) ديوانه ص (٤٤) ، الكامل : (٤٥/١) ، وأساس البلاغة (غلب) ■ وضرائر

الشعر لابن عصفور ص (٣٠١) ، ودواوين الشعراء الستة ص (٣٣) يعنى : أن غلبة كل واحد
منهما أنه ألسأ وأقوى أثراً ، وهو يعنى بهذا ما بينه وبين أم جندب .

أن يكون الفاعل محذوفاً ، ويكون تقديره في البيت الأول : ناه كالطعن .
وفي البيت الثاني : فاخر كفآخر ضعيف . لأنه لا يخلو أن يقام المحرور مقامه
أو لا يقام . فإن لم يقم مقامه لم يحز ذلك ، لأن الفاعل لا يحذف من غير
أن يقام شيء مقامه . وإن قدر قائماً مقامه لزم أن يكون المحرور فاعلاً المحرور
الذي حرف الجر فيه غير زائد لا يكون فاعلاً ، فلما تعذر حذف الفاعل على
التقديرين ، لم يبق إلا أن تكون الكاف هي الفاعلة : عوملت معاملة (مثل)
لأن معناها كمعناه ، وحكم لها بحكمه بدلا من حكمها للضرورة (١) .

ولقد استعملوا حرفاً أخرى غير الكاف استعمال الأسماء إجراء لها
مجرى ما هي في معناه .

فاستعمل الشاعر (على) اسماً بمعنى (فوق) بدليل إدخال الجار عليها (٢) .
وأجرى (عن) مجرى (جانب) بدليل إدخال الجار عليها (٣) .

وهذه الاستعمالات جائزة عند البصريين في الضرورة بدليل دخول حرف
الجر ، لكن الكوفيين رأوا أن حرف الجر إذا دخل على : (عن) و (على)
(الكاف) لم تكن أسماء بل سادة الاسم ونائبة عنه .
وحجتهم في ذلك : أنه لو كانت أسماء كما يقول البصريون لقليل :
عنك مرغوب فيه ، تعنى به ناحيتك مرغوب فيها .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٠١ - ٣٠٢) .

(٢) ومثال ذلك قول مزاحم العقيل :

غدت من هليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيص بزياء مجهل
و (على) في هذا المثال اسم بمنزلة (فوق) على مذهب أهل البصرة ، ضرائر الشعر
لابن عصفور ص (٣٠٥) .

(٣) مثال ذلك قول القطامي :

فقلت للركب لما أن علا بهم من عن يمين الحيسا نظرة قبل
فاستعمل (عن) بمنزلة (جانب) .

وقول ذي الرمة :
وهيف تهيج البين بمسد تجاوز إذا نفحت من عن يمين المشرق
وقوله :

فقلت اجعلن ضوء الفراق قد كلها يميناً ومهوى النجم من عن شمالها
و (عن) في جميع ذلك اسم بمنزلة (جانب) على مذهب البصريين ، ضرائر الشعر -
ص (٣٠٦ - ٣٠٧) .

وينبرى ابن عصفور لرد قول الكوفيين بقوله :

(وهذا الذى استدلووا به لا يلزم ذلك فى الأسماء التى لم تكن حروفاً قط ، ألا ترى أن من الأسماء ما لا ينصرف بل يلزم فيه ضرب واحد من الإعراب نحو : سبحان الله . ومعاذ الله ، فإن العرب التزمت فيهما النصب على المصدرية وإيمن (الله) ، التزمت فيه الرفع على الابتداء واستعملته فى غير ذلك من المواضع التى تستعمل فيها الأسماء ، مع أن هذا الذى ذكره لا يطرّد فى كل ما استعمل من الحروف أسماء . . . ألا ترى أن الكاف حرف جر فى الأصل ولما استعملوها استعمال الأسماء فى الشعر جعلوها فاعلة ومجرورة ومبتدأة كما تقدم تبينه (١) .

• • •

ومنه :

العطف على التوهم (العطف على المعنى)

وهذا الموضع جعله بعضهم (٢) من الضرائر الشعرية والشواهد عليه كثيرة نحو قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإننا معشر نزل (٣)
(فتنزلون) معطوف على (أن تركبوا) على التوهم ، لأن (تنزلون) حكمه الجزم بحذف النون عطفاً على فعل الشرط المجزوم بحذف النون وهو (تركبوا) ، لكن الشاعر لما اضطر إلى رفعه بالنون استعمله كذلك مرفوعاً بدلاً من الجزم حملاً على المعنى فى (أن تركبوا) ومعناه (أتركبون) .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٠٧ = ٣٠٨) .

(٢) راجع : الضرائر للألويسى ص (٢٧٦) .

(٣) ديوان الأعشى ص (٦٣) وروايته :

■ قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا ■

الكتاب : (٤٢٩/١) ، أمالى المرتضى : (٣٦١/١) ، ضرائر الشعر لابن عصفور

ص (٢٨٢) ■ والضرائر للألويسى ص (٢٧٧) .

ونظيره قول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً (١)

فخفّض (سابق) على توهم الباء في (مدرك) .

وتعقيباً على هذين الشاهدين في هذا الموضع نستعرض أقوال العلماء في هذا الموضع . وحول هذين البيتين .

يقول سيبويه : وسألت الخليل - رحمه الله - عن قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا البيت

فقال : الكلام ها هنا على قوله : يكون كذا أو يكون كذا . لما كان

موضعه ما لو قال فيه : أتركبون لم ينقص المعنى . صار بمنزلة (ولا سابق شيئاً) .

وأما يونس فقال : أرفعه على الابتداء كأنه قال : أو أنتم نازلون .

وقول يونس أسهل . وأما قول الخليل فجعله بمنزلة قول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى البيت

والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد (ولا سابق شيئاً) (٢) .

وبشرح الشنتمري ما عرضه سيبويه من آراء للخليل ويونس في هذا

الموضع من خلال هذين البيتين فيقول :

(الشاهد في رفع (تنزلون) حلاً على معنى (أن تركبوا) . لأن معناه

ومعنى أتركبون متقارب ، وكأنه قال : أتركبون فذلك عادتنا . أو تنزلون

في معظم الحرب . فنحن معروفون بذلك ، هذا مذهب الخليل وسيبويه

(١) هو البيت السادس من قصيدة مطلعها :

ألا ليت شمرى هل يرى الناس ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بدا لي

ورواها الأصمعي لصرمة الأنصاري في النعمان بن المنذر دواوين الشعراء الستة ص (٣١٩)

وهو من شواهد سيبويه في مواضع متفرقة وكذلك في الخصائص والإنصاف ، ضرائر الشعر

لابن عصفور ص (٢٨٠) ، والضرائر للألويسي ص (٢٧٧) ومعنى البيت : يختلف عما جاء

من حكم في معلقته المشهورة لقوله :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد هم

لكنه في هذا البيت لا يدرك ما ضياً ولا مستقبلاً .

(٢) الكتاب : (٤٢٩/١) .

وحمله يونس على القطع والتقدير عنده : أو أنتم تنزلون . وهذا أسهل في اللفظ . والأول أصح في المعنى والنظم .

والخليل ممن يأخذ بصحة المعاني ولا يبالي باختلال الألفاظ (١) .

وقد خص ابن عصفور هذا الموضع بالضرورة وعقد له فصلاً في (ضرائره) مختاراً مذهب الخليل . فقال في تعقيبه على بيت الأعشى : (ألا ترى أن (تنزلون) حكمه أن يحذف منه النون للجزم . لأنه معطوف على الفعل المجزوم بأداة الشرط . وهو (تركبوا) لكنه اضطر إلى رفعه بالنون . فاستعمل الرفع بدل الجزم حملاً على (أركبون) المضمن معنى (أن تركبوا) . لأن الفعل المستقيم عنه جائز فيه أن يضمن معنى الشرط إلا أن ما حل عليه رفع (تنزلون) لا يخرج إلى اللفظ (٢) .

وهذا التخريج يتفق مع ما ذهب إليه الخليل من العطف على المعنى واعتباره من الضرائر الشعرية بخلاف يونس الذي قال : بالرفع على الابتداء وفضله سيويوه بقوله : (وقول يونس أسهل) .

وحسن الضرورة أو قبحها في هذا المدار - عند ابن عصفور - معول فيه على الحمل على المعنى ، فبعد ذكره الشواهد الكثيرة في هذا الموضع . وصف بيتين للمرار بن سعيد بأتهما : (أقبح من جميع ما تقدم من هذا النوع) (٣) وتوضيحاً لهذه المقارنة عقب عليهما بقوله :

(وإذا كان هذا أقبح من جميع ما تقدم . لأن المعنى الذي حمل عليه في الأبيات المتقدمة قد يخرج إلى اللفظ . والمعنى الذي حمل عليه في (هذا

(١) راجع الكتاب بشرح الشنفرى : (٤٢٩/١) .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٢) .

(٣) البيتان هما :

أجسك لن ترى بشمليات لا بيدان ناجية ذسولا

ولا متدارك والشمس طفل يبيض نواشع الوادى حولاً

قال ابن عصفور : ألا ترى أنه كان ينبغي له أن يرفع (متدارك) على أن يكون خيراً لمبتدأ مضر فيكون التقدير إذ ذاك : (ولا أنت متدارك) إلا أنه استعمل بدل الرفع الخفض لما كان معنى (لن ترى بشمليات واحداً) فعامله لذلك معاملته - ضرائر الشعر ص (٢٩١) .

البيت (١) لا يخرج إلى اللفظ (٢) .

وبعد : ألا ترى أنه بهذا يسير في اتجاه التحليل في هذا المضمار ؟

• • •

وإجمالاً لما فصل في فصل (التغيير) نرى أنه في مجمله قد تناول بالدرس والاستقصاء مسألة رئيسية تتمثل في (التصرف في اللفظ) (٣) أو عن طريق القلب أو الإبدال . أو التقديم والتأخير .

وهذا الفصل بشطريه (التقديم والتأخير . والإبدال) وما تفرع عنهما من مواضع الحركة والحرف والكلمة والجملة . لاحظنا من خلال - معالجته ما يأتي :

• قلة الشواهد الشعرية في كثير من المواضع - لا سيما تلك الشواهد التي تدخل في إطار منهج البحث عندنا - وندرتها أو انعدامها في مواضع أخرى مما جعلنا نضرب صفحاً عن إيراد بعضها أحياناً (٤) . كما فعلنا في باب (استعمال الحرف اسماً للضرورة) من مثل استعمال الحرف (على) اسماً ، وفي باب (استعمال الحرف للضرورة استعمالاً لا يجوز مثله في الكلام) .

• قلة استعمال تقديم (الحركة) ضرورة وكثرة تقديم الحرف . وقد اكتفينا بذكر ما جاء منه ضرورة ولم يستعمل في السعة . ذلك لأن القلب في الكلام كثير نحو : عاث و عثي . وجرف هار وجرف هائر .

• اختلاف النحاة حول كثير من مواضع هذا الفصل وهل هي من الضرورة أو خارجة عنها إلى السعة ، من ذلك كلامهم في : (الإبدال من

(١) لعله يقصد في هذين البيتين .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٨٢) .

(٣) من ذلك وضع المفرد موضع المثنى وموضع الجمع وعكسه ، ووضع المثنى موضع الجمع وعكسه ووضع العطف موضع التثنية . . . إلخ .

(٤) راجع مثل هذا في : ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٣٠٢ - ٣١١) وما ساقه

من أمثلة وشواهد لم يرد عند غير « خلافتها » وقد أكثروا في هذه المواضع من الاستشهاد بالقرآن الكريم من نحو قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وأمثلة أخرى من فصيح الكلام نحو : (أدخلت القلنسوة في رأسي) وغير ذلك مما هو مدار نقاش في كتب الضرائر .

الاسم الذى لا يساعد الوزن عليه فيبدل منه ما هو منه بسبب (١)، واختلافهم حول ما أنشدوه لأمري القيس من شواهد ، تعرض الثريا ، والتعرض يكون للجزء ، واعتبار الزيب خمرآ في بيت النابغة الجعدي ، وما أثر من خلاف حول بيت لبيد من قوله :

• نحن بنى أم البنين الأربعة •

هل كانوا أربعة أو خمسة ... إلخ ؟ .

ولقد عد بعض النحاة مثل ذلك من قبيل الضرائر الشعرية ومنهم أبو سعيد القرشي ، والسيد المرتضى علم الهدى ، فإنه ذهب أيضاً إلى أن أغلاط العرب من باب الضرورة الشعرية وحمل على ذلك قول لبيد (٢) السابق ذكره .

وذهب الجمهور إلى أن أغلاط العرب ليس من قبيل الضرورة وأنها لا تغفر لهم . ولا يعذرون فيها ، ولا يتابعون عليها كما يتابعون في الضرائر .

ولقد اختلفوا أيضاً في (وضع المفرد موضع المثنى وعكسه) . فما قدموه من شواهد على هذا الباب من فصيح الكلام ومن كتاب الله يفهم أن هذا الباب لا يدخل في مجال الضرورة ، ولكن ابن الشجرى - كما أسلفنا - نوه على حمل الأفراد على الضرورة بقوله : (ولا يكادون يستعملون هذا إلا في الشعر) . ويرفض هذا ابن عصفور بقوله : (والصحيح أنه غير مختص بالشعر) .

• من المواضع التي اتفقوا على قبح ضرورتها (قلب الاسم فعلا) فعدوه من أقبح الضرورات على نحو ما قرر أبو بكر السراج . فاستقبحوا إدخال اللام على المضارع لمضارعة اللام الذي في مثل : اليجدع . واليتقصع . • ومن المواضع التي اتفقوا في الحكم عليها (قلب الإعراب) أو إبدال الحكم من الحكم . ذلك لأن اللفظ إذا قلب حكمه أعطى بدله حكم غيره ، قال ابن عصفور : والقلب مقيس في الشعر بلا خلاف لكثرة مجيئه فيه ،

(١) كاستعمال السهم بدل القوس لأنه منه بسبب وفيه قال أبو سعيد القرشي في المنظومة :

وأبدلوا كلمة من كلمة كإبدال السهم من أسلحة

الضرائر للألوسى ص (٤٢) .

(٢) الضرائر للألوسى ص (٤٣) .

وقد جاء أيضاً في الكلام . حكى أبو زيد إذا طلعت الجوزاء انتصب العود
في الحرباء . يريد : انتصب الحرباء في العود . . . إلا أن ذلك لم يكثُر في
الكلام كثرته في الشعر . فلم يجز لذلك القياس عليه (١) .

• • •

فإذا نال التغير في الكلام اهتمام العلماء في اللغة والنحو فإنما مبعث ذلك
أنه ظاهرة قائمة في الكلام لا يمكن جحودها كثرت الأمثلة لها أو قلت ،
واعترفت ضرورة أو لم تعتبر . وفي منهجنا الذي سرنا عليه فيما مضى نميل
إلى أن كل ما ورد في الكلام العربي من تغير في نصوص أصيلة هو من
قبيل الضرورة ونابع من أصالة فنية للشعراء الذين من حقهم أن يظهروا
آيات الإبداع في مظاهرها المختلفة .

ومظاهر الضرورة التي تعرضنا لها في هذا البحث من زيادة أو حذف ،
أو تغير إنما كانت مجالى للجمال تظهر فيها اللغة في صور تخالف المؤلف
الكثير فتثير اهتمام الباحثين ، وتدعو إلى مراجعة القواعد التي هي في الحقيقة
ليست أسواراً مغلقة ولا أغللاً في أعناق الفصحاء . بل تنسم بالأسماح
والسهولة واليسر . ولا ترفض ما يجافىها من القول : إنها سجلت أوجه الشبه
المألوفة ، فلا بدع أن يكون لهذه الأوجه إخوة يعانقونها ، ويأنسون لها .

وسعادة الباحث في هذا المجال . أنه عاش مع اللغة وشهد صوراً منها ،
وحفظ شواهد لها ، وراعه محكم الفن فيها فخرج من كل ذلك بما تطمئن
إليه نفسه من تقدير لجهود السابقين الذين وضعوا القواعد ، وميزوا بها الكثير
الغالب في الاستعمال . وإن اختلفوا أو اتفقوا فيما سواه .

• • •

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص (٢٧١) .

خاتمة

حمد الله . الذى هدانا لهذا . وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

وبعد :

فلقد كانت الرحلة طويلة . والطريق شاق عبر فصول خمسة اشتمل عليها هذا البحث قلبنا فيها النظر وأعملنا الفكر واستحضرننا شوارد القواعد . واستأنسنا بآراء العلماء على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم . واستمتعنا بأزاهير الفصحى واستنشقنا عبقرها من رياضها المتنوعة الأشكال والثمار . ونعمنا خلالها بروعة البيان وإحكام الآية في القرآن فكان للسفر لذته ومتعته وللرحلة كسبها ونتائجها .

ولقد جنينا من ثمار هذه الدراسة أن وقفنا على حقيقة هذه الظاهرة (ظاهرة الضرورة) فعرفنا معناها اللغوى والاصطلاحى وتبعنا تطورها التاريخى وتطرقنا إلى مفهومها الشرعى . واستعرضنا آراء العلماء فيها وأحكامهم عليها ، وعقدنا مقارنة بين نظرة القدماء إلى الظاهرة وروية المحدثين لها ، واقتضت طبيعة التدرج فى البحث استشراف آراء علماء العرب فى هذا المجال من وجهة نظر الدراسة الأسلوبية . فوضح لنا من ذلك كله تصور للضرورة من وجهة نظر النقد الحديث وما ينطوى عليه من فهم لروح الشاعر واتصاله بالتراث وعلاقته الإيجابية باللغة ومن ثم فالضرورة الشعرية مظهر إبداعى من مظاهر عبقرية الشاعر من حيث تناوله للغة تناولا مختلفاً وإن تم ذلك فى أحضان اللغة نفسها .

وكان هذا وخلافه محصلة ما حققته الدراسة النظرية فى القسم الأول من هذا البحث بفصليه الأول والثانى . ولقد كان هذا القسم بما حواه من تعريفات وما اشتمل عليه من آراء ومناقشات بمثابة المصباح الهادى والزاد الكافى للوصول إلى الغاية ، واكتساب رأى .

وقد تبلورت الفكرة ووضح أسلوب المعالجة في القسم الثاني بما مثله من منهج تطبيقي وبفضل ما أقيم عليه من خطة محكمة في التصنيف واستبعاد للمواد التي لا تخدم المنهج ولا يبدو تأثيرها في البحث فضلاً على إخضاع المادة المختارة للمناقشة والتحليل وبسط الفكر وصولاً للحكم على النص باسئاله على الضرورة أو عدم اشئاله عليها حيث تصبح اللغة معروضة في ثوب قشيب وموجهة للنص في الحكم عليه ، ومن ثم فإن أية رؤية جديدة لنا في الضرورة مستنبطة من دراسة النص في انسجامه مع القواعد . ومن دراسة آراء العلماء والموازنة بينها .

وإذا تجاوزنا التعميم إلى التحديد قلنا : إن بناء القسم الثاني قام على ثلاثة أعمدة هي فصوله الثلاثة التي تمثل الضرورة في الزيادة والنقص . والتغيير ، وانبثقت عن هذه الفصول فروع توحدت في مظهرها وإن اختلفت في مضمونها ، فمن خلال كل فصل تقريباً درست الضرورة من خلال الحركة ، ثم الحرف ثم الكلمة ثم الجملة . وهكذا في كل فصل مما يحدد وحدة إيقاع العمل في البحث .

ولقد توخينا في هذه الدراسة بسط القضايا وإبداء آراء العلماء فيها والتعقيب عليها واستخلاص الحكم منها . وكانت لنا عبر هذه المسيرة استنتاجاتنا وملاحظاتنا نلخصها في الآتي .

في فصل الزيادة انتهينا فيه إلى أن الزيادة واقعة في الشعر العربي للضرورة ، وإن خالف وجودها الكثير الغالب في استعمالات اللغة . فإن قيامها ليس عيباً أو نقیصة تهون من بلاغة الشعراء .

■ حرص علماء اللغة على بقاء اللغة في سلامتها بعيدة عن الخطأ جعلهم يقفون من الضرورة موقف الملاحظة والتقنين والتماس العلل والأسباب ■ فإذا صادفهم ظاهرة لغوية مخالفة للشيوع تشككوا فيها وعرضوا أمرها على القياس محاولين بكل وسائلهم إخضاع أمرها للشائع المألوف ، وما تواضعوا عليه من قواعد وأصول .

ومن ثم نشأ الخلاف في الرأي بينهم وكثر التخريج والتنظير ففي كثير

من مواضع الزيادة وغيرها يرى بعضهم أنها ضرورية وبعضهم يجهد نفسه في تخريجها وتأويلها ، وقد وجدنا أن أغلب هذه التخريجات تقوم على النظر المحض والالتزام بالقواعد في غير تحرر ، بينما وضعت هذه القواعد استنباطاً من الكلام ، واستقراء له . ولا يعقل أن تكون هذه القوانين شاملة لكل ما نطق به الفصحاء .

• وقد رأينا أن هذه الظاهرة اللغوية كأي ظاهرة كونية لها علة لا يستطيع أحد الوصول إلى كنهها . ومهما تعددت الافتراضات فإن الظاهرة قائمة بالفعل ولا بأس من الحكم بأن هذه الظاهرة ضرورة إذا سلمنا بأن المحكوم عليه بها جائز وليس عيباً .

• ومن جانب آخر فإن الضرورة ظاهرة لغوية يمارسها الفنان بقدرته على الخلق والإبداع ومهارته في تطوير الأساليب بما يمليه إحساسه المرفه وما يوحى به فنه الرفيع وكما قلنا : لا بد أن يكون أشخصه أثره وتأثره . بل إن الفن في اللغة يجب أن يكون موجهاً وقائداً ومصوراً لآليات الخلق والإبداع .

ولا يسأل الشاعر إذا ما سلك مسلكاً لغوياً غير مألوف . حيث يصدر مسلكه هذا عن مقدرة وأصالة تملئها روح الفنان الحر أو عن تعين هذا المسلك دون غيره .

وفي فصل الحذف : وجدنا أن حذف الحرف قد مر بأطوار كثيرة وحظي باهتمام العلماء وتشعبت فيه آراء القدماء لكنها تبلورت لدى المحدثين واستقام المنهج على نحو ما نجده عند ابن مالك وابن هشام مثلاً في تحديد شروط الترخيم للمنادى وغير المنادى .

• جاء اختلاف العلماء رغبة منهم في الحكم على الحذف هل هو جائز في السعة أو في الضرورة ، وهل هو حسن أو قبيح ، وكما أسلفنا فإن الجدل وإن طال إنما يستهدف الوصول إلى حقائق لا تغير شيئاً في الظاهرة نفسها ، فظاهرة الحذف قائمة في السعة أو في الاضطرار .

وقد قررنا أن كثرة وقوعها في الاضطرار لا يعني أنها أصبحت قاعدة هامة ، وإنما هي أعلام في اللغة تحرض الباحثين على الموازنة والبحث والاستقصاء واستكناه أسرار الأساليب .

• ظفرت موضوعات بذاتها - في هذا الفصل - بعناية العلماء أكثر من غيرها من مثل قصر الممدود ، وترخيم غير المنادى ، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين . . . الخ . ذلك لأن جميع أوجه التعبير فيها بالحذف أو غيره قد كثرت فيها الأمثلة فاقتضى ذلك الاتجاه فيها إلى السعة في التعبير .

وقد سجلنا ملاحظتنا على أن : حذف الحركة ورد كثيراً في الشعر ضرورة وفي غير الشعر من الكلام القصيح ، ولا جدال في أن حذف حركة البناء أيسر من حذف حركة الإعراب مما يقتضيه الذوق . وأن حذف الحركة من وسط الكلمة جاء كثيراً في لسان العرب ومن ثم دارت تعليقات النحاة على التخفيف أو التشبيه بكلمات اشتهر فيها حذف الحركة على ألسنة العرب .

وقد ذهبنا إلى أن ذلك من الضرورات لقلته وبناء على ما ارتضيناه من أن الضرورة تخالف الكثير الغالب في الاستعمال .

• أكثر الباحثون في مواضع الحذف من ذكر الأمثلة التي وردت على ألسنة المولدين باعتبار أن القياس يؤيد اتجاه هؤلاء . فإذا كانت التعليقات نظرية في كثير من الأحيان لا تعتمد الواقع ، فإن هذا أسلوب النحاة حين يلتمسون العلل للأمور الواقعة فعلاً .

على أن بعض هذا الحذف قد ورد في القرآن الكريم . فإذا وجد مثلها في الشعر فلنا نقبله . وإن لم ينسب لقائل أو كان من شعر المولدين .
• وتعقيباً على هذا الاتجاه من جانب النحويين أعلننا إيماننا بطريقة مسلك اليسر والسهولة في اللغة والبعد عن المعاطلة والتصورات البعيدة .

• رفضنا بناء قاعدة . أو تقرير حكم على أمر موهوم كسلكهم في مسألة (حذف التنوين لالتقاء الساكنين) وما أنشده من شعر لآدم وفي مسألة (حذف النون من المثني والجمع) وما استدلوأ به من كلام الطبر .

أما الفصل الثالث من القسم الثاني : فقد عالج موضوعي التقديم والتأخير ، والإبدال ، ومما استنتجناه من الدراسة ما يأتي :

• قلة الشواهد الشعرية في بعض المواضع وندرتها في مواضع أخرى والاستشهاد بأمثلة من النثر ومن القرآن الكريم أحياناً ، الأمر الذي أثار

خلاف النحاة حول الموضع الواحد . هل هو جائز في ضرورة الشعر ،
أو هو جائز في السعة ؟ .

■ اختلاف النحاة حول الحكم على كثير من المواضع من ذلك كلامهم
في الإبدال عن (الاسم الذى لا يساعد عليه الوزن فيبدل منه ما هو منه
بسبب) ، فقد عده بعضهم من قبيل الضرورة وذهب الجمهور إلى أنه من
أغلاط العرب وليس من قبيل الضرورة . وأنها لا تغفر لهم ولا يتابعون عليها
كما يتابعون في الضرائر .

ووقفهم من مسألة (وضع المفرد موضع المثني وعكسه) . وقد كثير
فيه استشهادهم بأقوال الفصحاء وبكلام الله سبحانه وتعالى وعليه قال بعضهم :
(ولا يكادون يستعملون هذا إلا في الشعر) ، بينما يرد الآخر هذا القول
ويقول أن الصحيح أنه غير مختص بالشعر .

• ورب موضع قد اتفقوا في الحكم على قبحه مثل (قلب الاسم فعلا)
وذلك بإدخال اللام على المضارع لمضارعة اللام الذى .

وكما أسلفنا فإننا نميل إلى الأخذ بمبدأ اليسر والسهولة . وأنه لا ينبغي
أن نحكم فيها معايير النحو إلا بكثرة الورد والاستعمال ومسايرة الذوق
ومقاييس الفن والجمال .

■ ونرى أن خلاف العلماء مهما طال واشتد في موضع من المواضع
فإن ذلك لا ينفي وجود الظاهرة أصلا . فالضرورة قائمة ولا مهرب من
وجودها وإن تباينت وجهات النظر فيها .

• والضرورة ليست عيباً يزرى بصاحبه بل على النقيض من ذلك
إنما هي مظهر من مظاهر اعتداد الشاعر بفنه واقتداره على الخلق والإبداع .

■ كان النحاة أكثر العلماء تصدياً لدراسة الظاهرة وإن تناولها غيرهم
من علماء اللغة والبلاغة والنقد وغير هؤلاء وأولئك مما يقطع بحبوبة البحث
في هذه الظاهرة وجدية النظر فيها .

ذهبنا مذهب الجمهور في رأيهم أن الضرورة هي ما كان للشاعر عنه
مندوحة أو لم تكن .

رأينا أن كتب الضرورة تنوعت أبوابها وتباينت مناهجها وتفاوتت

مصنفوها في المعالجة وعمق النظرة وشمولها . فأثبتنا وجهة نظر كل منهم في ثنايا البحث مفصلاً ونرى إثباته هاهنا مجملاً .

■ القزاز وكتابه : (ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة) . حدد القزاز مجال بحثه في هذا المؤلف بالضرورات النحوية ونبه على صرف النظر عما سواها ، وعرض لجملة المآخذ التي تؤخذ على الشعراء ، ولا تدخل في دائرة بحثه ممثلاً لكل نوع بما يقاس عليه .

• حكم القزاز على الضرورة بادئ ذي بدء بأنها من عيوب الشعر ، يقول في مقدمة كتابه ما يعكس حكمه عليها : (إنما قصدنا إلى ضرب من عيوب الشعر أردنا أن نقدمه أمام ما نحن ذاكروه . وما يجوز للشاعر في شعره من غامض العربية ومستنكرها . . . في المنثور . . . إذ كانت عيوبه أكثر من أن يتضمنها كتاب أو يحيط بها خطاب) .

• والكتاب بهذا التحديد جاء محدود المادة بالنسبة إلى غيره من كتب الضرورة ، وليس هذا في حد ذاته عيباً وإنما يؤخذ على القزاز في هذا الكتاب عدم الدقة في تصنيفه . فلقد جاءت أبوابه خليطاً متبايناً من الضرائر تتجافى مع منطق الترتيب وحسن التقسيم وحشدت جمعها حشداً تحت عنوان واحد هو : (مما يجوز للشاعر) . فلم يحفل بتبويب كتابه ولم يصنف الضرورة فيه .

■ ومما يؤخذ عليه اكتفاؤه في أغلب المواضع بذكر ما أنشده سابقوه في الموضع وما ذكروه في المسألة من أحكام ثم ينتقل إلى الموضع الذي يليه ■ وعليه فليست شخصية القزاز المؤثرة ملموسة في هذا الكتاب وإنما الواضح لنا فيه شخصيته المتأثرة فحسب .

■ ومما يؤخذ عليه (بتعبيره أيضاً) الحاجة إلى الدقة أحياناً في الصناعة ، ومثال ذلك قوله : (ومما يجوز له تقديم واو العطف على المعطوف) وهو بضرب المثل والشاهد بعد ذلك لتقديم المعطوف على المعطوف عليه .

ومن ذلك قوله في (تنوين الاسم المفرد المنادى) : فاختلف النحويون فيه ، وحالات الإعراب ظواهر كلامية لا يقرر النحاة فيها حكماً إلا بناء على ما يلاحظون ولهم اختيار الوجه والتعليل .

• وابن عصفور الأشبيلي صاحب (ضرائر الشعر) الذى ظل كتابه حيناً من الدهر مفتقداً طالعنا هذا العام ، فإذا هو مشتمل على كثير من الضرورات وغنى بالشواهد النحوية فجاءت مادته غزيرة وخطته محكمة البناء وموضوعاته مرتبة ترتيباً جيداً .

• وابن عصفور فى كتابه هذا يستحوذ على إعجاب قارئه لحضوره فيه وراعاته فى معالجة قضاياها . فلذلك تجده معك فى مطلع الضرب ممهداً وفى أثنائه مناقشاً وفى ختامه معقياً ومدلياً بدلوه فى الحكم .

وملاحظتنا على ابن عصفور يسيرة ومحدودة . منها :

• انحيازه الكامل إلى جانب البصريين وتصديه لرد ما يراه الكوفيون ، فكثيراً ما تقرأ له تعليقاً يقول : (وزعم الكوفيون) . وتعقيباً عليه يقول : (والصحيح عندي ما ذهب إليه أهل البصرة) .

• توهم أن الفراء هو الذى رد قراءة ابن عامر : « قتل أولادهم شركاؤهم » . والفراء لم يرد هذه القراءة . وإنما رد توجيهها على أنه فصل بين المتضايفين بالمفعول ، والذى رد هذه القراءة هو الزمخشري .
• أورد الشاهد بيت النابغة الذبياني :

• عصائب طير تهتدى بعصائب •

فى باب زيادة الحرف ، والشاهد ليس فيه زيادة . فقد وهم أن الزيادة فى كلمة (عصائب) الأخيرة وهى ليست منونة غير أنها جرت بالكسرة فقط بدلا من الفتحة فكان الأولى أن يأتى بهذا الشاهد فى باب التغير - فصل الإبدال .

أما ما ذكرناه فى ثنايا البحث من تصحيف وأخطاء وقعت من قبيل السهو فلا داعى لذكرها هنا وجل من نزه عن السهو والخطأ .

• أما ابن عبد الحليم فى موارد البصائر لفرائد الضرائر فقد أخرج مخطوطه إخراجاً بديعاً زانه حسن الخط وحسن التصنيف وغزارة المادة فهو بحق كتاب موسوعى فى بابيه ، غير أنه شابه القزاز فى عدم وضوح شخصيته واحتفاله بالنقل عن السابقين من أمثال أبى حيان وابن هشام وغيرهما حتى لا نكاد نراه إلا ناقلًا عن موفور أبى حيان أو شارحاً لما نقله عنه وعن غيره . أما رأيه فهذا ما لا نجد فى الموارد .

• وأخيراً جاء الألوسى بكتابه الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر وهذا المؤلف راقتى تقسيمه في بادئ الأمر فقدمت أننى سوف ألزم منهجه في التبويب ، ولكننى وجدته تابعاً لابن عصفور في المنهج ناقلاً عنه وعن غيره في المادة . وأنه يمكننا القول : إن كتاب الألوسى يكاد يكون مجموعاً مختصراً لما كتبه ابن عصفور وابن هشام ، والأمثلة على ذلك كثيرة .
 منها فصل (حذف ضمير الشأن أو القصة إذا كان اسماً لأن أو إحدى أخواتها) فجميع مادة هذا الفصل وعنوانه منقول عن ابن عصفور بغير زيادة حرف واحد ، وقريب منه ما سلكه في فصل (العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد بضمير منفصل) . وهذا الفصل عند الألوسى في باب التغيير وعند ابن عصفور في باب الحذف ولكن الألوسى لم ينسبه إلى صاحبه لمجرد أنه غير العنوان أو ذكره في فصل مغاير لما ذكره فيه ابن عصفور وابن عبد الحليم من بعده .

وإننى سأظل أذكر لهؤلاء الأجلة وغيرهم فضلهم ولا أنسى أنهم كانوا لى مشاعل هداية ونوراً أضاء لى الطريق فاقتفيت خطاهم . وتمكنت من السير خلفهم مدلياً بالرأى باحثاً فى النص ، وراجعاً إلى قواعد اللغة بحثاً عن المكنون . وكشفاً عن المستور . فإذا اكتمل هذا السفر ، فإنه ثمرات جنيته من رياضهم . وشذرات استخراجتها من مناجمهم راجعاً بذلك إلى أن البحث والدرس هما أقوى وأعظم مقومات التطور وأفضل علامات المدنية ، حتى لا تجمد الكلمة عند اللاحقين على ما وصل إليه السابقون وإنما يصبح الفكر غيثاً متصلاً ينجي الأرض الصالحة . ويكسوها بالزرع والزهر والنماء .
 ولا شك أن ما قمت به فى هذا المجال كان قدر ما وصل إليه الجهد من الدراسة وإبداء الرأى فيما عن لى من نصوص وما وصلت إليه من أحكام .
 وفوق كل ذى علم عليم .

وإنى لأسأل الله أن يجعل هذا الجهد نافعاً مصحوباً بطيب الأثر لدى الناظرين والراغبين فى الوصول إلى غايات أسمى مما وصلت إليه . إن ربى لسميع الدعاء .

• • •

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم :
- ٢ - أبو البقاء العكبري النحوى وتحقيق مخطوط إعراب الحديث النبوى : رسالة ماجستير : عبد العال أحمد شاهين (مخطوط بمكتبة كلية الآداب - إسكندرية) .
- ٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب : نسخة مصورة بمعهد المخطوطات - جامعة الدول العربية سنة ١١١٧ هـ .
- ٤ - أساس البلاغة : للزمخشري ط . أولى سنة ١٩٥٣ م ، دار الكتب .
- ٥ - أصول التفكير النحوى : د/ على أبو المكارم . منشورات الجامعة الليبية (كلية التربية) سنة ١٩٧٣ م .
- ٦ - إعجاز القرآن والبلاغة النبوية : مصطفى صادق الرافعى ، ط . ثانية سنة ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م .
- ٧ - إعراب (٣٠) سورة من القرآن الكريم : لابن خالويه ، طبعة سنة ١٩٤١ م ، وطبعة حيدر آباد نشر دار الحكمة بدمشق .
- ٨ - إعراب القرآن : لأبى البقاء العكبري ، مخطوط - دار الكتب المصرية تحت رقم ٣٥ تفسير .
- ٩ - إعراب القرآن : لأبى جعفر النحاس (أبو جعفر أحمد ابن محمد بن إسماعيل النحوى) ، تحقيق ودراسة زهير غازى زاهد) مخطوط ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ م .
- ١٠ - الاقتراح فى علم أصول النحو : للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطى تحقيق أحمد صبحى فرات ، استانبول ط . كلية آداب الرياض سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، وتحقيق وتعليق د/ محمد قاسم ، ط . أولى سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

- ١١ - أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد : سعيد الخورى الشرتونى اللبنانى ، ط . مرسلى اليسوعية بيروت سنة ١٨٨٩ م .
- ١٢ - الأمالى : لأبى على القالى . ط . بولاق سنة ١٣٢٤ هـ ونسخة أخرى ط . دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٦ م .
- ١٣ - الأمالى : لابن الشجرى . حيدر آباد سنة ١٣٤٩ هـ .
- ١٤ - الأمالى : للمرقضى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- ١٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : للإمام كمال الدين أبى البركات الأنبارى . (عبد الرحمن بن محمد ابن أبى سعيد الأنبارى) النحوى . وهامشه الانتصاف : تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد . ط . أولى مطبعة حجازى بالقاهرة نشر محمد على صبيح سنة ١٩٥٣ م ، ومطبعة السعادة ط رابعة سنة ١٣٨٠ هـ فبراير ١٩٦١ م .
- ١٦ - الانتصاف من الإنصاف : لمحمد محيى الدين عبد الحميد (حاشية الإنصاف السابق) .
- ١٧ - أهدى سبيل في علمى الخليل (العروض والقافية) : محمود مصطفى . ط خامسة سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م ، ط محمد على صبيح .
- ١٨ - أوهام شعراء العرب في المعانى : أحمد (باشا) تيمور . طبع مطابع دار الكتاب العربى ، القاهرة سنة ١٩٥٠ م .
- ١٩ - الإيضاح في علوم البلاغة : للقزوينى . تحقيق د . محمد عبد المنعم خفاجى ، نشر بيروت (بدون تاريخ) .
- ٢٠ - بغية الوعاة : للسيوطى ، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .
- ٢١ - البيان والتبيين : للمحافظ ، تحقيق عبد السلام هارون . ط ثانية سنة ١٩٦٠ م . دار المعارف ونسخة أخرى تحقيق حسن السندوبى سنة ١٩٣٢ م . المطبعة التجارية الكبرى .
- ٢٢ - تاج العروس : للزبيدى (محمد مرتضى الزبيدى) ، ط . بيروت سنة ١٩٦٦ م .

- ٢٣ - تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بني أمية : (وفى المحاضرات التى ألقاها بالجامعة المصرية سنة ١٩١٠ ، ١٩١١ م الأستاذ كارلو نالينو فى سنة ١٩٣٨ م) ، تقديم دكتور طه حسين . ط . دار المعارف بمصر .
- ٢٤ - تاريخ الأدب العربى : كارل بروكلمان ، ترجمة د . عبد الحليم النجار ، ط . ثالثة دار المعارف بمصر .
- ٢٥ - تاريخ النقد الأدبى عند العرب من العصر الجاهلى إلى القرن الرابع الهجرى : طه أحمد إبراهيم ، لجنة التأليف والترجمة والنشر عام ١٩٣٧ م .
- ٢٦ - التذييل والتكحيل فى شرح التسهيل : لأبى حيان الأندلسى . مخطوط دار الكتب .
- ٢٧ - التركيب اللغوى للأدب : دكتور لطفى عبد البديع ، القاهرة سنة ١٩٧٠ م .
- ٢٨ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : جمال الدين محمد بن مالك . دار الكتاب العربى للطباعة والنشر سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٧ م . تحقيق محمد كامل بركات .
- ٢٩ - تلخيص المفتاح : جلال الدين القزوينى ، ط . بيروت سنة ١٣٠٢ هـ .
- ٣٠ - توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب : للرمانى (ت ٣٨٤ هـ) ، صنفه وقدم له سعيد الأفغانى وطبعته الجامعة السورية سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٣١ - جمهرة أشعار العرب : أبو زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى . دار لبنان للطباعة والنشر سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م ، ونسخة أخرى ط . بولاق (بدون تاريخ) .
- ٣٢ - جمهرة الأمثال : لأبى هلال العسكري ، وبهامشه مجمع الأمثال للميدانى ، القاهرة سنة ١٣١٠ هـ .
- ٣٣ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادى ط . بولاق ، القاهرة عام ١٢٩٩ هـ ، ونسخة أخرى ط . دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، بتحقيق عبد السلام هارون سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- ٣٤ - الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، ط . دار الهدى للطباعة والنشر ، ونسخة أخرى ط . دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ م . وطبعة ثالثة - بيروت - لبنان ابن جنى وكتابه الخصائص : بحث ماجستير - مخطوط - لأحمد عبد العزيز عمرو ، إشراف الدكتور عبد القادر القط .
- ٣٥ - دروس في المذاهب النحوية : دكتور عبده الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت سنة ١٩٨٠ م .
- ٣٦ - دلائل الإعجاز في علم المعاني : عبد القاهر الجرجاني . تصحيح الشيخ محمد عبده والشنقيطي ، تعليق السيد محمد رشيد رضا ، ط سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ٣٧ - ديوان الأعشى : الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح وتعليق د . محمد محمد حسين ، ط أولى سنة ١٩٥٠ م ، ط ثانية ، بيروت سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ٣٨ - ديوان امرئ القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط . دار المعارف سنة ١٩٥٨ م .
- ٣٩ - ديوان أمية بن أبي الصلت : نشر المكتبة الأهلية ، بيروت - سنة ١٩٣٤ م .
- ٤٠ - ديوان جرير : نشر محمد إسماعيل الصاوى ، التجارية بالقاهرة ؛
- ٤١ - ديوان حاتم الطائي : نشر دار الكتاب العربي ، بيروت سنة ١٩٦٨ م . نشر الجزيني .
- ٤٢ - ديوان الحطيئة : بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني ، تحقيق نعمان أمين طه ، ط أول سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٤٣ - ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعة عبد العزيز الميمنى ، ط : دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٠ م .
- ٤٤ - ديوان زهير : شرح ديوان زهير لثعلب ، طبعة دار الكتب سنة ١٩٤٤ م .
- ٤٥ - ديوان صميم : عبد بنى الحسحاس ، تحقيق عبد العزيز الميمنى ، ط . دار الكتب سنة ١٩٥٠ م .

- ٤٦ - ديوان السموعل : تحقيق عيسى سابا ، بيروت سنة ١٩٥١ م .
- ٤٧ - ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني : تحقيق صلاح الدين الهادي ، ط . دار المعارف سنة ١٩٧٧ م .
- ٤٨ - ديوان طرفة بن العبد : تحقيق كرم البستاني ، ط . بيروت سنة ١٩٥٢ م .
- ٤٩ - ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري : تحقيق د/ حسن محمد باجودة ، دار التراث ، القاهرة عام ١٩٧٢ م .
- ٥٠ - ديوان عروة بن الورد : تحقيق كرم البستاني ، ط . بيروت سنة ١٩٥٣ م .
- ٥١ - ديوان علقمة : نشر دار الفكر ، بيروت سنة ١٩٦٨ م .
- ٥٢ - ديوان عمرو بن قميئة : تحقيق حسن كامل الصيرفي ، معهد المخطوطات سنة ١٩٦٥ م .
- ٥٣ - ديوان عنتر بن شداد : تحقيق عبد المنعم شلبي ، المكتبة التجارية ، القاهرة .
- ٥٤ - ديوان الفرزدق : شرح البرقوقي ، طبع القاهرة .
- ٥٥ - ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق د. ناصر الدين الأسد ، ط . دار العربي ، القاهرة سنة ١٩٦٢ م .
- ٥٦ - ديوان كعب بن زهير : شرح ديوان كعب بن زهير ، لأبي سعيد السكري ، دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م .
- ٥٧ - ديوان لبيد : تحقيق إحسان عباس أجود ، بدون تاريخ .
- ٥٨ - ديوان المتنبي : بشرح العكبري ، ط . البابي الحلبي سنة ١٩٣٦ م ، وشرح البرقوقي ، طبع القاهرة سنة ١٩٣٨ م .
- ٥٩ - ديوان النابغة الجعدي : (شعر النابغة الجعدي) منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ، ط . أولى سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٦٠ - ديوان النابغة الذبياني : تحقيق د. محمد يوسف نجم ، بيروت سنة ١٩٦٧ م .
- ٦١ - ديوان الهذليين : طبعة أولى سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م ، دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٥٠ م .

- ٦٢ - دليل أقرب الموارد في فصحى العربية والشوارد : سعيد الخورى الشرتونى اللبناى سنة ١٨٩٠ م .
- ٦٣ - الرائد : (معجم لغوى عبرى) : جبران مسعود ، دار العلم للملايين ، بيروت سنة ١٩٦٥ م .
- ٦٤ - رسالة الملائكة : إملاء أبى العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخى المعرى ، تحقيق محمد سليم الجندى ، ويلها رسالة الهناء تحقيق كامل كيلانى ، ورسائل أبى العلاء مع داعى الدعاة ورسائل أخرى ، تحقيق لجنة من العلماء ، المكتب التجارى للطباعة والنشر ببيروت .
- ٦٥ - زهر الآداب وثمر الألباب : لأبى إسحاق إبراهيم بن على بن نعيم الحصرى ، ضبط وشرح الدكتور زكى مبارك - المكتبة التجارية - مصر سنة ١٩٢٥ م ، ونسخة أخرى : تحقيق على البجاوى ، ط أولى البانى الحلبي سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٦٦ - سر صناعة الإعراب : لابن جنى ، تحقيق الزفزاف وآخرين ، ط البانى الحلبي سنة ١٩٥٤ م .
- ٦٧ - سيرة النبى صلى الله عليه وسلم : لأبى محمد عبد الملك بن هشام ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - كتاب التحرير - القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٦٨ - شرح الأشموني على ألفية وعلى الحاشية شرح الشواهد للعيني : دار إحياء الكتب العربية ، ط عيسى البانى الحلبي .
- ٦٩ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محى الدين عبد الحميد ، ط سابعة نشر المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٥٣ م ، ونسخة أخرى شرح محمد سعيد الرافعى ، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣١ هـ .
- ٧٠ - شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى سنة ٩٠٠ هـ على ألفية ابن مالك فى النحو والصرف لجمال الدين أبى محمد عبد الله ابن يوسف بن هشام الأنصارى ، دار الفكر ، بيروت ، وبهامشه حاشية للشيخ يس بن زين العليمى الحمصى .
- ٧١ - شرح القصائد العشر : للتبريزى ، ط ثانية المطبعة المنيرية ، القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .

- ٧٢ - شرح كتاب سيبويه : للسيرافي (أبو سعيد) ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر .
- ٧٣ - شرح الكافية في النحو : لابن الحاجب ، تأليف رضى الدين الاسترأبادى سنة ٦٨٦ هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٧٤ - شرح المعلقات السبع : تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزنى ، ط ثلاثة سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م .
- ٧٥ - شرح شواهد (كتاب سيبويه) المسمى (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العرب) : لمؤلفه يوسف ابن سليمان بن عيسى الشنتمرى ، ط أولى مطبعة بولاق الأميرية سنة ١٣١٦ هـ ، المكتب التجاري للطباعة والنشر .
- ٧٦ - الشعراء السود وخصائصهم فى الشعر العربى : دكتور عبده بدوى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣ م .
- ٧٧ - الشعر والشعراء ، وقيل : طبقات الشعراء : تأليف أبى محمد ابن عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، ط . ليدن بمطبعة بريل سنة ١٩٠٢ م ، وطبعة دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة سنة ١٣٦٤ هـ .
- ٧٨ - شعر المخضرمين وأثر الإسلام فيه : يحيى الجورى ، مكتبة النهضة - بغداد سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م ، بحث ماجستير .
- ٧٩ - شعر الهذليين فى العصر الجاهلى والإسلامى : أحمد كمال زكى ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٨٠ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : (لابن مالك) جمال الدين محمد عبد الله الطائى النحوى (ت سنة ٦٧٢ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر مكتبة دار العروبة بالقاهرة .
- ٨١ - شواهد سيبويه : صنعة أحمد راتب النفاخ ، ط . دار الإرشاد ودار الأمانة سنة ١٣٨٩ هـ .
- ٨٢ - الصاحجى : لأبى الحسن أحمد بن فارس بن زكريا سنة ٣٩٥ هـ ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط البابى الحلبي وشركاه . القاهرة .
- ٨٣ - الصراح تاج اللغة وصحاح العربية : تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا - طبع دار الكتاب العربى بمصر .

- ٨٤ - صحيح مسلم : بشرح النواوى ، ط أولى سنة ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م .
- ٨٥ - الصناعتين : (الكتابة والشعر) : لأبى هلال العسكري ، تحقيق البجاوى وأبى الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ط أولى ، القاهرة و ط ثانية بمطبعة صبيح .
- ٨٦ - ضرائر الشعر : لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ط أولى يناير سنة ١٩٨٠ م .
- ٨٧ - ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر فى الضرورة : لأبى عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيروانى ، تحقيق د . محمد مصطفى هدارة ، ود . محمد زغلول سلام ، نشر منشأة المعارف سنة ١٩٧٣ م (واختصرته فى الهامش إلى ضرائر الشعر للقزاز) .
- ٨٨ - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : للسيد محمود شكرى الألوسى شرح محمد بهجة الأثرى ، المطبعة السلفية ، القاهرة سنة ١٣٤١ هـ .
- ٨٩ - الضرورة اللغوية ، دراسة أسلوبية : تأليف سيد إبراهيم ، ط دار الأندلس - بيروت .
- ٩٠ - طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام الجمحى ، شرح محمود محمد شاكر ، ط دار المعارف سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ٩١ - ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى : د . فتحى عبد الفتاح الدجنى ، نشر وكالة المطبوعات - الكويت .
- ٩٢ - عمقيرة العرب : د . لطفى عبد البديع القاهرة سنة ١٩٧٦ م .
- ٩٣ - العمدة فى محاسن الشعر وآدابه : لأبى على الحسن بن رشيق القيروانى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط أولى سنة ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م مطبعة حجازى بالقاهرة .
- ٩٤ - فتح الرحمن لطالب آيات القرآن : فيض الله (الحسنى) المقدسى ، دار الكتاب اللبنانى - بيروت سنة ١٩٧٣ م .
- ٩٥ - الفصول الخمسون : لزين الدين يحيى بن مصطفى بن عبد النور ، مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم ٥٣ نحو ، وعليه دراسة وتحقيق محمود الطناحى ، ط عيسى الحلبي (ذكر مؤلفه فى المقدمة أنه للمبتدئين) .
- ٩٦ - القاموس المحيط : للفيروز ابادى ، دار العلم للجميع - بيروت .

- ٩٧ - القرآن الكريم وآثره في الدراسات النحوية : رسالة دكتوراه
لعبد العال سالم مكرم - كلية دار العلوم - ط دار المعارف بمصر .
- ٩٨ - القزاز القيرواني : حياته وآثاره : للمنجي الكعبي ، الدار التونسية
للنشر سنة ١٩٦٨ م .
- ٩٩ - قواعد الشعر : لثعلب ، نشر عبد المنعم خفاجي ، ط أولى -
القاهرة سنة ١٩٤٨ م .
- ١٠٠ - كتاب القوافي : تصنيف القاضي أبي يعلى عبد الباقي بن المحسن
التنوخى ، تقديم وتحقيق عمر الأسد ومجى الدين رمضان ، نشر
دار الإرشاد - بيروت ، ط ١ دار القاعم سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .
- ١٠١ - القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني : رسالة دكتوراه -
صابر بكر أبو السعود - جامعة القاهرة سنة ١٩٧٨ م .
- ١٠٢ - الكامل في اللغة والأدب : أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالبرد
النحوى مراجعة لجنة من المحققين ، نشر مكتبة المعارف - بيروت
سنة ١٣٨٦ هـ .
- ١٠٣ - الكتاب لسيبويه : أبو بشر عمرو الملقب بسيبويه . طبعة أولى ،
المطبعة الأميرية ، بولاق سنة ١٣١٦ هـ ، المكتب التجارى للطباعة
والتوزيع والنشر .
- ١٠٤ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه
التأويل : للإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري - ط المكتب
التجارى للتوزيع والنشر - بيروت .
- ١٠٥ - لسان العرب : لابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصارى)
ط مصورة عن ط بولاق - نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ١٠٦ - اللغة والنحو بين القديم والحديث : عباس حسن - دار المعارف
سنة ١٩٦٦ م .
- ١٠٧ - ما يجوز للشاعر في الضرائر : لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز
القيرواني ، تحقيق المنجي الكعبي ، الدار التونسية للنشر سنة ١٩٧١ م .
- ١٠٨ - مجمع الأمثال : للميداني ، القاهرة سنة ١٣١٠ هـ ، وبهامشه :
الجمهرة لأبي هلال العسكري .

- ١٠٩ - المحاسن والأضداد : (المنسوب) للباحظ - دار مكتبة العرفان
وطبعة ثانية مطبعة الفتوح الأدبية سنة ١٣٣٢ هـ .
- ١١٠ - المحتسب : لابن جنى ، تحقيق على البحترى ناصف
وآخرين سنة ١٣٨٦ هـ ، ١٣٨٩ هـ .
- ١١١ - المخصص : لابن سيده ، ط بولاق سنة ١٣١٦ هـ ،
وطبعة أخرى - بيروت .
- ١١٢ - المختار من كتاب العقد الفريد : لابن عبد ربه الأندلسي . اختيار
إبراهيم أبو سعيد ، مراجعة د . لطفي عبد البديع ، مختارات من تراثنا .
- ١١٣ - مختار القاموس : للطاهر الزواوي ، ط الحلبي سنة ١٩٦٤ م .
- ١١٤ - مختارات الشعر الجاهلي أو (دواوين الشعراء الستة الجاهليين) :
شرح عبد المتعال الصعدي ، ط الثالثة سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- ١١٥ - المخصص : لابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي
الأندلسي) المكتب التجاري - بيروت سنة ١٣٢٥ هـ .
- ١١٦ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها : للسيوطي (عبد الرحمن جلال الدين)
شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، ط عيسى الحلبي .
- ١١٧ - مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف : للشيخ محمد عليان
المرزوقي - ط المكتبة التجارية سنة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .
- ١١٨ - المفصل في علم اللغة : محمود عمر الزمخشري ، تحقيق محمد محي الدين
عبد الحميد ط حجازي ، القاهرة ومذيل بكتاب (شرح أبيات
المفصل لمحي الدين ، غنى بنشره محمود توفيق .
- ١١٩ - المفضليات : للضبي ، ط أولى ، تحقيق أحمد محمد شاكر
وعبد السلام هارون . ط الثالثة سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م ، ط خامسة
سنة ١٩٧٦ م .
- ١٢٠ - معاني الحروف : تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني
النحوي . تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي . ط دار نهضة مصر
للطباعة والنشر - القاهرة .
- ١٢١ - معاني القرآن : للفراء ، تحقيق محمد علي النجار وآخرين
سنة ١٩٥٥ - ١٩٧٣ م .

- ١٢٢ - معجم الأدباء : لياقوت ، مكتبة عيسى الحلبي - القاهرة
سنة ١٩٣٦ م ، وسلسلة الموسوعات العربية ، مطبوعات دار المأمون
طبعة أخيرة .
- ١٢٣ - معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام
هارون . سنة ١٣٦٨ هـ ، دار إحياء الكتب العربية ، الحلبي
طبعة أولى .
- ١٢٤ - معجم الشعراء : طبعة القاهرة سنة ١٣٥٤ هـ ، ومعها (المؤتلف
والمختلف للأُموي) .
- ١٢٥ - المعلقات العشر : نشر أحمد أمين الشنقيطي - القاهرة
سنة ١٣٥٣ هـ .
- ١٢٦ - مغنى اللبيب : جمال الدين بن هشام الأنصارى ، تحقيق
محمد الأمير ، مراجعة لجنة من العلماء سنة ١٣٥٦ هـ المكتبة التجارية
ونسخة أخرى ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - مكتبة
صبيح القاهرة .
- ١٢٧ - مقتطفات من كتب الأدب : طه حسين والبجاوى وغيرهما ، ط أولى
دار المعارف .
- ١٢٨ - المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامى - القاهرة
سنة ١٣٨٦ هـ .
- ١٢٩ - المقرب : لابن عصفور ، مخطوط بقسم المخطوطات
جامعة الرياض ، تحت رقم ف ١٩ / ٢ (س) .
- ١٣٠ - المقرب : لابن عصفور (على بن مؤمن) : تحقيق أحمد
عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبورى ، ط المعافى - بغداد
سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م . أولى .
- ١٣١ - من أسرار اللغة : د . إبراهيم أنيس ، ط سادسة سنة ١٩٧٨ م .
مكتبة الإنجلو المصرية .
- ١٣٢ - منار السالك إلى أوضح المسالك : محمد عبد العزيز ، مطبعة الفجالة :

- ١٣٣ - المنشور في ترتيب القواعد الفقهية : للزركشي . مخطوط بالمكتبة
الظاهرية بدمشق رقم ٨٥٤٣ عام ق ١٣٧ ب .
- ١٣٤ - منهاج البلغاء وسراج الأدباء : لأبي الحسن حازم القرطاجي ، تحقيق
محمد الحبيب بن الخوجة ، ط تونس سنة ١٩٦٦ م .
- ١٣٥ - موارد البصائر لفرائد الضرائر : دار الكتب تحت رقم ٦ أدب .
- ١٣٦ - المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية : للشيخ حمزة فتح الله ، ط أولى
سنة ١٣١٢ هـ المطبعة الأميرية بمصر .
- ١٣٧ - النابغة الذبياني : دكتور محمد زكي العشماوي ، ط دار المعارف بمصر .
- ١٣٨ - نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد : للشيخ إبراهيم
اليازجي . ب ضبط الأمير نديم آل ناصر الدين . ط بيروت الثانية
سنة ١٩٧٠ م .
- ١٣٩ - النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة :
عباس حسن . ط رابعة وخامسة دار المعارف بمصر و ط ثانية
دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٣ م .
- ١٤٠ - النحو المصنئ : دكتور محمد كامل عيد .
- ١٤١ - زهرة الألباء في طبقات الأدباء : لابن الأنباري ، تحقيق محمد
أبو الفضل إبراهيم - القاهرة سنة ١٩٦٧ م .
- ١٤٢ - نقد الشعر : لقدامة بن جعفر ، تحقيق كمال مصطفى . ط ثانية
القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
- ١٤٣ - نظرية اللغة في النقد العربي : عبد الحكيم راضي ، رسالة دكتوراه -
جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ م إشراف الدكتور شوقي ضيف ،
وشكري عباد .
- ١٤٤ - النوادر في اللغة : لأبي زيد الأنصاري . ط ثانية - بيروت
سنة ١٩٦٧ م .
- ١٤٥ - مع الهوامع وشرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، ط أولى
مطبعة السعادة سنة ١٣٧٧ هـ .
- ١٤٦ - الوساطة بين المتنبي وخصومه : للقاضي الجرجاني (أبو الحسن علي

ابن عبد العزيز الجرجاني) ، مُحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،
والبجاوى ، ط الثالثة ، دار إحياء الكتب العربية - الحلبي وشركاه .
١٤٧ - الوسيط في الأدب العربي وتاريخه : أحمد الإسكندري ومصطفى
عنانى ، الطبعة ١٧ ، دار المعارف بمصر .

المجلات والدوريات

- ١٤٨ - مجلة كلية الآداب - جامعة الرياض . المجلد الثالث السنة الثانية
سنة (١٣٩٤ / ٩٣ هـ - ١٩٧٤ / ٧٣ م) ، بحث للدكتور محمد
عبد الحميد سعد (الشذوذ اللغوى وقراءات القرآن) . المجلد الرابع
للسنة الرابعة (١٣٩٦ / ٩٥ هـ - ١٩٧٦ / ٧٥ م) ، بحث للدكتور
محمد عبد الحميد سعد (الضرورة عند النحويين) .
١٤٩ - مجلة كلية الآداب والتربية - جامعة الكويت : (دراسات في
الأدب واللغة) مهداة من أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغة العربية
وآدابها إلى جامعة الكويت بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسها
العام الجامعى ٧٦ - ١٩٧٧ م .
١٥٠ - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مجلد ٥٥ ح ١ (فصله) عن :
(نظرية الضرورة في كتاب سيويه) بقلم الدكتور محمد خير الحلوانى .
١٥١ - مجلة الفيصل ، العدد ٣٨ سنة ١٩٨٠ م .

• • •

المراجع الأجنبية

- 1 - Aspects of the Theory of Syntax, p. 14.
- 2 - Almajrid Modern English - Arabic Dictionary .
- 3 - Hamlet, ■ Tragedy by : William Shakespeare .
- 4 - Language and Symbolic Systems, Y. R. Chao .
- 5 - Language and Much; E. Eassirer .
- 6 - Laneis Arabic English Lexicon book 1 .
- 7 - Style and Stylistics; Graham Hough .
- 8 - Selected Essays; T. S. Eliot .
- 9 - Theory of Literature .
- 10 - The Advanced Learners Dictionary of Current English .
- 11 - The Concise Oxfor Dictionary .

* * *

الفهرست

الموضوع	الصفحة
تقديم للدكتور محمد مصطفى هدارة	٥
مقدمة المؤلف	٩

القسم الأول

الضرورة وأحكامها

الفصل الأول : المفهوم الاصطلاحي للضرورة	١٥
الفصل الثاني : آراء العلماء في الضرورة	٤١
منابع الشاهد النحوى	٤١
دوافع البحث في الضرورة	٤٤
نشأة الضرورة	٤٦
الضرورة الشرعية من وجهة نظر النقد الحديث	٦٢
أقسام الضرورة :	٧٣
- الضرورة الشائعة	٧٤
- الضرورة الأقل شيوعاً	٧٥
- الضرورة النادرة	٧٦

القسم الثاني

قضايا الضرورة

تمهيد	٩٥
ملخص منهج البحث في القسم الثاني	٩٩
الفصل الأول : ضرائر الزيادة	١٠١
أولاً : زيادة الحركة	١٠٣
ثانياً : زيادة الحرف	١٠٥
٤٧٧	

١٥٠	ثالثاً : زيادة الكلمة
١٩٦	رابعاً : زيادة الجملة
٢٠١	الفصل الثاني : ضرائر الحذف
٢٠٣	أولاً : نقص الحركة
٢٠٥	* حذف الفتحة من آخر الماضي للتخفيف
٢٠٥	* حذف الفتحة من آخر المضارع
٢٠٩	* حذف الضمة والكسرة
٢١٥	ثانياً : نقص الحرف
٢١٥	* وصل ألف القطع
٢١٧	* ترك حرف المنصرف
٢٢٨	* حذف التينوين لالتقاء الساكنين
٢٣٤	* حذف النون
٢٥٥	* قصر الممدود
٢٨٢	* ترخيم غير المنادى
٢٩٥	ثالثاً : نقص الكلمة
٢٩٥	* حذف الحرف الجار
٣٣٤	* حذف الإضافة
٣٣٧	* حذف الموصوف
٣٤٣	* حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه
٣٤٤	* حذف الضمير
٣٦١	الفصل الثالث : التفسير
٣٦٦	- التقديم والتأخير
٣٦٦	* تقديم الحرف
٣٧٢	* تقديم بعض الكلام على بعض
٣٧٧	* الفصل بين المتضايين

رقم الإيداع ٢١٩٥ / ١٩٨٣

دار النصر للطباعة الإسلامية

١٢ نشاطى - شبرا مصر